وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة زيان عاشور الجلفة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: دراسات اقتصادية ومالية

العنوان

أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض الدول النامية خلال الفترة 1980ـ 2016

من إعداد

بن سليمان محمد

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : 2020/07/08 أمام اللجنة المكونة من السادة:

د. مداح لخضر	أستاذ محاضر ـأ ـ	جامعة الجلفة	رئيسا
أد. نوي طه حسين	أستاذ	جامعة الجلفة	مشرفا ومقررا
د. حاشي النوري	أستاذ محاضر ـأ ـ	جامعة الجلفة	ممتحنا
د. طلال عمراني	أستاذ محاضر ـأ ـ	جامعة الجلفة	ممتحنا
د. اولاد العيد سعد	أستاذ محاضر ـأ ـ	جامعة الأغواط	ممتحنا
أد. عبدالقادر حفاي	أستاذ	جامعة الأغواط	ممتحنا

السنة الجامعية: 2020/2019

Ministry of Higher Education and Scientific Research

Ziane Achour University of Djelfa

Faculty of Economic Sciences, Commercial Sciences and Management Sciences

Department of Economic Sciences

PhD Thesis Third Phase

Division: Economic Sciences

Specialty: Economic and Financial Studies

Title:

The impact of foreign trade on economic growth in Algeria analytical econometric compared study to some developing countries during the period 1980-2016

Prepared by:
BENSLIMAN Mohamed

Discussed and publicly approved on 08/07/2020 By the committee composed of:

Dr. Lakhdar MEDDAH	Lecturer Class (A)	University of Djelfa	President
Pr. Taha Hocine NAOUI	Professor	University of Djelfa	Rapporteur
Dr. Naouri HACHI	Lecturer Class (A)	University of Djelfa	Examiner
Dr. Talal OMRANI	Lecturer Class (A)	University of Djelfa	Examiner
Dr. Saad OULED LAID	Lecturer Class (A)	University of Laghouat	Examiner
Pr. Abdelkader HAFAI	Professor	University of Laghouat	Examiner

University Year: 2019/2020

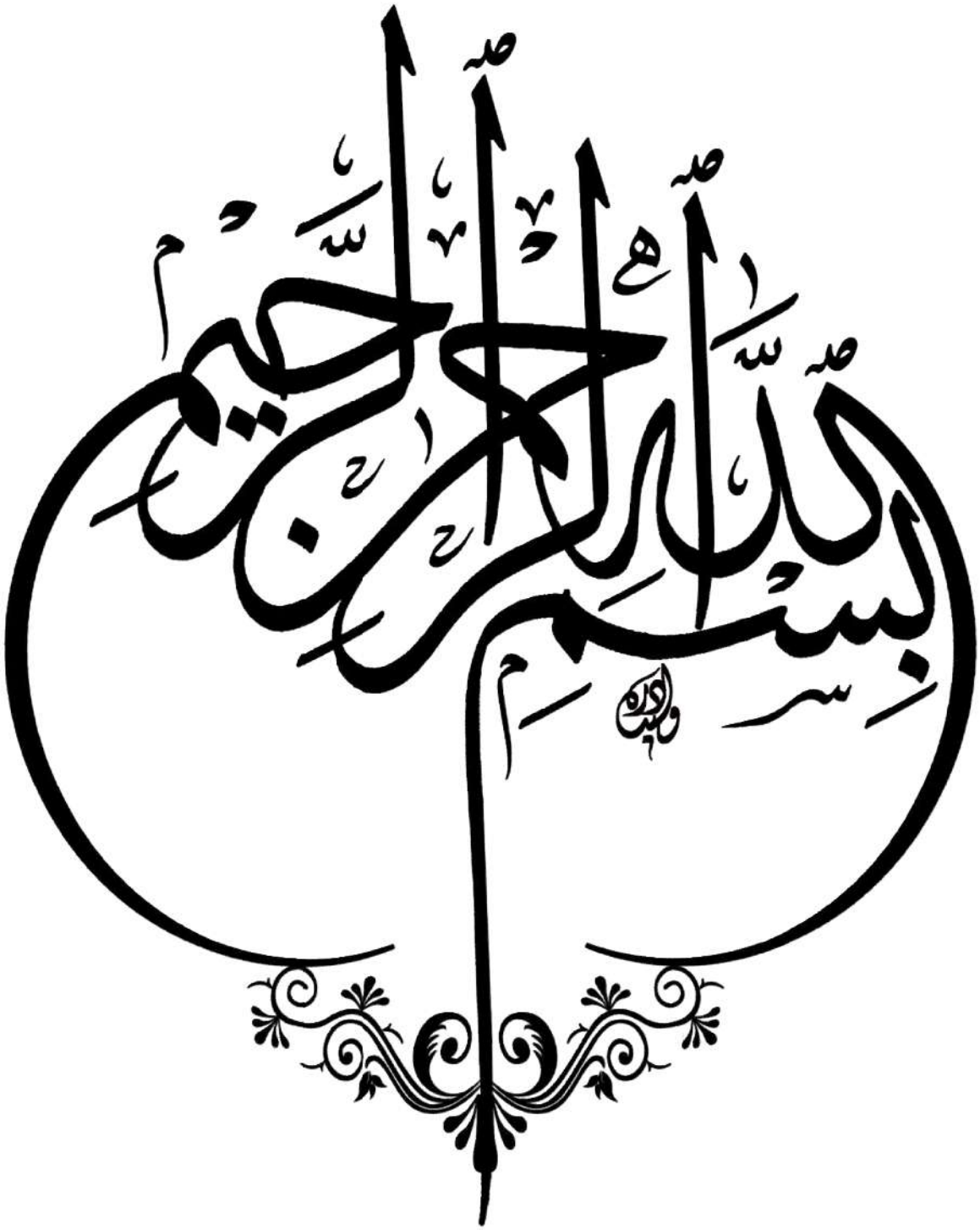
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بعزّته وجلاله تتم الصالحات، لله الحمد والشكر والثناء على ما وهبنا من نعم.. لله الحمد على نعمة العقل .. الحمد الله الذي علمنا من جهالة وعافانا وآوانا وكسانا.. الحمد لله الذي أعانني على إنجاز هذا الأطروحة.. فلله الحمد كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه.

ثم لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل والامتنان والتقدير إلى صاحب القلب الطيّب.. إلى صاحب النفس الأبيّه الأستاذ الدكتور ذي طه حسين أطال الله عمره، المشرف على الأطروحة الذي لم يبخل علينا في تقديم الملاحظات والتوجيهات القيمة التي أفادني بها في كل مراحل هذه الأطروحة.

كما أتوجه بجزيل الشكر والتقدير والامتنان إلى المشرف المساعد الدكتور كبير مولود وذلك على صبره معنا في تقديم النصح و الإرشاد و الأراء النيرة و على كل ما بذله من جهد والذي كان لتوجيهاته وملاحظته القيمة الأثر الكبير علينا.

كما أتقدم بأسمى معاني التقدير والشكر لأخي الدكتور بن سليمان يحي وذلك لما قدمه من العون والنصح والتوجيهات لإثراء هذا البحث

كما أتقد بالشكر للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة التكوين وعلى رأسهم الأستاذ الدكتور قادري محمد الطاهر وكما أشكر أيضا أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا العمل

كما أتوجه بالشكر إلى كل أساتذة وعمال مكتبة كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة زيان عاشور بالجلفة

ولا يفوتني أن أتقدم بعظيم الشكر *إلى من قدم لنا العون و النصح* وإلى كل من ساهم بالتشجيع أو السؤال أو المساعدة قبل وأثناء إعداد الأطروحة.

إهداء :

إلى وجه النور والضوء والخير ، الملاذ و المأوى وسر السعادة والنجوى، نبع الحنان، ومبعث الأمان.. إليك يا نبض قلبي المتعب إليك يا شذى عمري إليك أنـــت يا أمي...

إلى أغلى الناس، القمر الذي أضاء ظلام عقلي، وأضاء لي طريقي في الحياة، ويا شمساً أذابت جمود قلبي، وفجّرت ينابيع الأمل ؛ لك أبـي....

لوكتبت كل صفحات الدنيا رسالة لكما كي أعبّر لكما عن حُبي وتقديري واحترامي لن تكفي صفحات الدنيا في أن توصل مشاعري إليكما.

إلى القلوب التي أحاطتني بالجد والرعاية، ورافقتني في دروب الحياة، إخوتي وأخواتي أحمد ، يحي ، مصطفى ، عامر ، سعدية ، الزهرة ، وإلى زوجات أخوتي

إلى صغار العائلة سعيدة ، بكر ، محمد ، محمد طه ، أميرة ، زياد ، اسلام

إلى كل الأصدقاء وأخص بالذكر سعد، عباس، حمزة، أسامة، جلال، عميرة، توفيق، طارق، سعد الله رمز الوفاء و العطاء

إلى كل من التقيت بهم وسرت معهم على درب العلم و التعلم،

إلى كل هؤلاء أهدي مجهود سنوات طويلة عرفانا بالجميل واعترافا بالفضل

محمد

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى قياس أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر مقارنة مع بعض الدول النامية خلال الفترة الممتدة مابين 1980-2016، وفي سبيل تحقيق ذلك تم الاعتماد على معطيات بانيل المناسبة لمثل هذه المواضيع على مجموعة من الدول النامية حيث تأخذ في عين الاعتبار الصفة الحركية والديناميكية للتجارة الخارجية وتمزج بين بيانات السلاسل الزمنية وبيانات المقاطع العرضية، كما تم استخدام اختبار التكامل المشترك بالإضافة إلى اختبار السببية وعلى ضوء نتائج هذه الاختبارات تم تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL، وقد أظهرت نتائج البحث ما يلي:

- وجود علاقة طويلة المدى بين معدل الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر مقارنة مع بعض الدول النامية.

- وجود علاقة قصيرة الأجل بين معدل الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر مقارنة مع بعض الدول النامية.

- يؤثر كل من الانفتاح التجاري ورأس المال البشري والمادي إيجابيا في النمو الاقتصادي في الجزائر مقارنة مع بعض الدول النامية.

الكلمات المفتاحية : التجارة الخارجية، النمو الاقتصادي، الانفتاح التجاري، الدول النامية، معطيات بانيل، نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة.

Abstract:

This research to aim is an attemption to measure the impact of Foreign trade on economic growth in Algeria, compared to some developing countries during the period (1980-2016), in order to achieve this, we have relied on Panel data to some developing countries appropriate for such topics as takes into account the dynamic and nature of foreign trade and mixes time series data with cross-section data, the co-integration test was used as well as a causality test was used, and by using the results of these tests, Autoregressive-Distributed Lag model were estimated ARDL,the results of this research show the following:

- Existence is a long run relationship between the Trade openness rate and economic growth in Algeria, compared to some developing countries.
- Existence is a short-term relationship between the Trade openness rate and economic growth in Algeria, compared to some developing countries.
- both Trade openness and human capital and Physical capital; they have a positive impact in of the growth in Algeria, compared to some developing countries.

Keywords : Foreign trade, economic growth, Trade openness, developing countries, panel data, Autoregressive-Distributed Lag model.

Résumé:

Cette recherche à pour objectif de mettre en mesurer l'impact du commerce extérieur sur la croissance économique en Algérie, par comparaison à certains pays développement au cours de la période (1980-2016), pour y parvenir, nous sommes appuyés sur données de Panel sur un groupe de pays développement approprié pour ces sujets prise en compte de la nature dynamique du commerce extérieur et du mélange de données de séries chronologiques et de données transversales, il a été utilisé le test de la Co-intégration de ainsi qu'un test de causalité, et en utilisant les résultats de ces tests, modèle d'Autorégressifs à retards distribués ont été estimés ARRD, les résultats de cette recherche montrent ce qui suit:

- l'existence une relation à long terme entre le taux l'ouverture commerciale et la croissance économique en Algérie, par comparaison à certains pays développement.

- l'existence une relation à court terme entre le taux l'ouverture commerciale et la croissance économique en Algérie, par comparaison à certains pays développement.

- L'ouverture commerciale et le capital humain et matériel ont un impact positif dans la croissance économique en Algérie, par comparaison à certains pays développement.

Mots-clés Commerce extérieur, croissance économique, ouverture commerciale, les pays développement, les données de panel, modèle d'Autorégressifs à retards distribués.

المحتويات

قائمة المحتويات	الصفحة
الشكر والتقدير	
الإهداء	
الملخص باللغة العربية	
الملخص باللغة الانجليزية	
الملخص باللغة الفرنسية	
المحتويات	II
قائمة الجداول والأشكال	VII
قائمة الملاحق	XV
مقدمة	ب
الفصل الأول : الإطار النظري للتجارة الخارجية	
تمهيد	02
المبحث الأول: أساسيات حول التجارة الخارجية	03
المطلب الأول : ماهية التجارة الخارجية	03
المطلب الثاني : التجارة الخارجية والتخصص الدولي	08
المطلب الثالث : أهداف التجارة الخارجية وأهميتها وأثرها على الاقتصاد	12
المبحث الثاني : النظريات المفسرة للتجارة الخارجية	17
المطلب الأول : النظريات التقليدية للتجارة الخارجية	18
المطلب الثاني : النظريات النيوكلاسيكية للتجارة الخارجية	31
المطلب الثالث: الاتجاهات الحديثة في تفسير التجارة الخارجية	40
المبحث الثالث: سياسات التجارة الخارجية	51
المطلب الأول : ماهية السياسة التجارية	51
المطلب الثاني: سياسات التجارة الخارجية في ظل الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة GATT	64
المطلب الثالث : سياسات التجارة الخارجية في ظل OMC	68
خلاصة	71

الفصل الثاني : التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في النظرية الاقتصادية	
تمهيد	73
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	74
المطلب الأول : ماهية النمو الاقتصادي	74
المطلب الثاني: التنمية الاقتصادية	83
المطلب الثالث : الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	93
المبحث الثاني: تطور نظريات النمو الاقتصادي	95
المطلب الأول : النمو الاقتصادي في النظرية الكلاسيكية	95
المطلب الثاني : النمو الاقتصادي في النظرية النيوكلاسيكية والكينزية	103
المطلب الثالث : نماذج النمو الداخلي	121
المبحث الثالث: التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي	130
المطلب الأول : دور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي	130
المطلب الثاني: نموذج الكينزي لاقتصاد المفتوح	135
المطلب الثالث : العلاقة بين التجارة الخارجية النمو الاقتصادي	139
خلاصة	145
الفصل الثالث : دراسة تحليلية للنمو الاقتصادي والتجارة الخارجية في الجزائر وبعض الدول النامية	
تمهيد	147
المبحث الأول: دراسة تحليلية لتطور الاقتصاد الجزائري	148
المطلب الأول : الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة التخطيط اللامركزي 1980-1989	148
المطلب الثاني: الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1989-2016	152
المطلب الثالث: تطور النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1980-2016	161
المبحث الثاني: تحليل مؤشرات التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في بعض الدول النامية غير النفطية	176
المطلب الأول: تطور النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية في مصر وتونس خلال الفترة 1980-2016	176

المطلب الثاني: تحليل تغيرات النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية في المغرب وتركيا خلال الفترة 1980-2016	188
المطلب الثالث: واقع النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية في ماليزيا والصين خلال الفترة الدراسة	199
المبحث الثالث: تحليل تطور بعض المؤشرات الاقتصادية لعينة من الدول النامية النفطية	211
المطلب الأول: التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي في السعودية خلال الفترة 1980-2016	211
المطلب الثاني : تطور مؤشرات النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية في الامارات العربية المتحدة خلال الفترة الدراسة	219
المطلب الثالث: تطور تغيرات النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية في إندونيسيا وإيران خلال الفترة الدراسة	225
خلاصة	235
الفصل الرابع : القياس الاقتصادي لأثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الدول النامية	
تمهيد	237
المبحث الأول: الدراسة الوصفية لمعطيات بعض الدول النامية باستعمال طريقة التحليل بالمركبات الأساسية المرجحة ACP	238
المطلب الأول : الدراسة الوصفية لمعطيات عينة الدراسة الكلية والجزائر	238
المطلب الثاني : الدراسة الوصفية لمعطيات بعض الدول النامية غير النفطية	250
المطلب الثالث : الدراسة الوصفية لمعطيات بعض الدول النامية النفطية	279
المبحث الثاني: منهجية وأدوات الدراسة	299
المطلب الأول : مزايا ونماذج معطيات بانيل	299
المطلب الثاني : تقديم طريقة العزوم المعممة	304
المطلب الثالث : منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL	305
المبحث الثالث: الدراسة القياسية لأثر التجارة الخارجية على النمو.	310
المطلب الأول : توصيف نموذج الدراسة وتحديد نوع النموذج الملائم لبيانات عينة الدراسة	310

المطلب الثاني: التقدير باستخدام النموذج الديناميكي	319
المطلب الثالث: تقدير العلاقة في المدى الطويل	326
خلاصة	338
الخاتمة	340
قائمة المراجع	351
الملاحق	367

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	عدد الوحدات المنتجة خلال وحدة عمل واحدة	23
02	النفقات الانتاج مقاسة بساعات العمل	28
03	كمية العمل ورأس المال اللازمة لإنتاج ما قيمته مليون دولار	39
04	مقارنة بين الخصائص المختلفة لمراحل دورة المنتج	51 - 50
05	جولات الجات	67
06	الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	95
07	الاستثمارات المخطط الخماسي الأول 1980-1984	150-149
08	الاستثمارات المخطط الخماسي الثاني 1985-1989	151
09	التوزيع القطاعي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي	158
10	توزيع مخصصات برنامج التكميلي لدعم النمو	159
11	جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية بالنسبة لعينة الدراسة الكلية	238
12	محدد مصفوفة معاملات الارتباط ومؤشر كايزر-ماير-أولكن واختبار بارتليت لعينة الدراسة الكلية	239
13	مصفوفة الارتباطات بالنسبة لعينة الدراسة الكلية	240
14	القيم الذاتية ونسب التمثيل على المحاور بالنسبة لحالة عينة الدراسة الكلية	241
15	جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية بالنسبة للجزائر	245
16	محدد مصفوفة معاملات الارتباط ومؤشر كايزر-ماير-أولكن واختبار بارتليت لحالة الجزائر	246
17	مصفوفة الارتباطات بالنسبة للجزائر	247
18	القيم الذاتية ونسب التمثيل على المحاور بالنسبة لحالة الجزائر	248
19	جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية بالنسبة لمصر	250
20	محدد مصفوفة معاملات الارتباط ومؤشر كايزر-ماير-أولكن واختبار بارتليت لحالة مصر	251

21	مصفوفة الارتباطات بالنسبة لمصر	252
22	القيم الذاتية ونسب التمثيل على المحاور بالنسبة لحالة مصر	253
23	جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية بالنسبة لتونس	255
24	محدد مصفوفة معاملات الارتباط ومؤشر كايزر-ماير-أولكن واختبار بارتليت لحالة تونس	256
25	مصفوفة الارتباطات بالنسبة لتونس	257
26	القيم الذاتية ونسب التمثيل على المحاور بالنسبة لحالة تونس	258
27	جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية بالنسبة للمغرب	260
28	محدد مصفوفة معاملات الارتباط ومؤشر كايزر-ماير-أولكن واختبار بارتليت لحالة المغرب	261
29	مصفوفة الارتباطات بالنسبة للمغرب	262
30	القيم الذاتية ونسب التمثيل على المحاور بالنسبة لحالة المغرب	262
31	جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية بالنسبة لتركيا	265
32	محدد مصفوفة معاملات الارتباط ومؤشر كايزر-ماير-أولكن واختبار بارتليت لحالة تركيا	266
33	مصفوفة الارتباطات بالنسبة لتركيا	266
34	القيم الذاتية ونسب التمثيل على المحاور بالنسبة لحالة تركيا	267
35	جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية بالنسبة لماليزيا	269
36	محدد مصفوفة معاملات الارتباط ومؤشر كايزر-ماير-أولكن واختبار بارتليت لحالة ماليزيا	270
37	مصفوفة الارتباطات بالنسبة لماليزيا	271
38	القيم الذاتية ونسب التمثيل على المحاور بالنسبة لحالة ماليزيا	272
39	جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية بالنسبة للصين	274
40	محدد مصفوفة معاملات الارتباط ومؤشر كايزر-ماير-أولكن واختبار بارتليت لحالة الصين	275
41	مصفوفة الارتباطات بالنسبة للصين	276

42	القيم الذاتية ونسب التمثيل على المحاور بالنسبة لحالة الصين	276
43	جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية بالنسبة للسعودية	279
44	محدد مصفوفة معاملات الارتباط ومؤشر كايزر-ماير-أولكن واختبار بارتليت لحالة السعودية	280
45	مصفوفة الارتباطات بالنسبة للسعودية	281
46	القيم الذاتية ونسب التمثيل على المحاور بالنسبة لحالة السعودية	282
47	جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية بالنسبة للإمارات العربية المتحدة	284
48	محدد مصفوفة معاملات الارتباط ومؤشر كايزر-ماير-أولكن واختبار بارتليت لحالة الامارات	285
49	مصفوفة الارتباطات بالنسبة للإمارات العربية المتحدة	285
50	القيم الذاتية ونسب التمثيل على المحاور بالنسبة لحالة الامارات	286
51	جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية بالنسبة لإندونيسيا	289
52	محدد مصفوفة معاملات الارتباط ومؤشر كايزر-ماير-أولكن واختبار بارتليت لحالة إندونيسيا	290
53	مصفوفة الارتباطات بالنسبة لإندونيسيا	291
54	القيم الذاتية ونسب التمثيل على المحاور بالنسبة لحالة إندونيسيا	291
55	جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية بالنسبة لإيران	294
56	محدد مصفوفة معاملات الارتباط ومؤشر كايزر-ماير-أولكن واختبار بارتليت لحالة إيران	295
57	مصفوفة الارتباطات بالنسبة لإيران	295
58	القيم الذاتية ونسب التمثيل على المحاور بالنسبة لحالة إيران	296
59	تقدير نموذج التجانس الكلي Pooled	313
60	نتائج تقدير نموذج الأثر الثابت MEF	313
61	نتائج تقدير نموذج الأثر العشوائي MEA	314
62	نتائج اختبار هوسمان	316
63	نتائج اختبار مضاعف لاغرنج	316

64	التأثيرات العشوائية حسب البلد	317
65	نتائج اختبار دربين واتسون	318
66	نتيجة اختبار Pesaran	319
67	نتائج تقدير النموذج بطريقة DYN-GMM	320
68	نتيجة اختبار القيود زائدة التمييز (Test de Sargan)	321
69	نتائج تقدير النموذج بطريقة مقدر النظام SYS-GMM	322
70	نتيجة اختبار القيود زائدة التمييز (Test de Sargan)	323
71	نتائج تقدير النموذج بطريقة DIF-GMM مع إبراز الأثر على المدى القصير	324
72	نتيجة اختبار القيود زائدة التمييز (Test de Sargan)	325
73	نتائج اختبار استقرارية لسلسلة نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي عند المستوى	326
74	نتائج اختبار استقرارية لسلسلة نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي عند الفرق الأول	327
75	نتائج اختبار استقرارية لسلسلة معدل الانفتاح التجاري عند المستوى	328
76	نتائج اختبار استقرارية لسلسلة معدل الانفتاح التجاري عند الفرق الأول	328
77	نتائج اختبار استقرارية لسلسلة رأس المال البشري عند المستوى	329
78	نتائج اختبار استقرارية لسلسلة رأس المال البشري عند الفرق الأول	330
79	نتائج اختبار استقرارية لسلسلة رأس المال المادي عند المستوى	330
80	نتائج اختبار بدروني (Pedroni)	331
81	نتائج اختبار كاو (Kao)	332
82	نتائج اختبار (westerlund)	332
83	نتيجة اختبار جرانجر لسببية	233
84	نتائج اختبار هوسمان للمفاضلة بين طريقتين MGE وPMGE	335
85	نتائج اختبار هوسمان للمفاضلة بين طريقتين DFE وPMGE	335
86	نتائج تقدير نموذج PANAL ARDL بطريقة PMGE	336

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	منحى العرض لدولتين	34
02	منحى الطلب لدولتين	34
03	منحنى توازن الطلب والعرض بعد قيام التجارة الخارجية	35
04	الفجوة الالكترونية	47
05	دورة حياة المنتوج	48
06	دالة الإنتاج الفردية	117
07	التوازن في دالة الانتاج عند سولو	118
08	التمثيل البياني لنموذج AK	129
09	توازن الميزان التجاري وتساوي الادخار مع الاستثمار	138
10	تأثير الزيادة في الطلب الاستثماري في حالة الاقتصاد المفتوح	139
11	تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2016	162
12	تطور الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1980-2016	168
13	تطور مؤشرات التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1980-2016	170
14	التركيب السلعي للواردات في الجزائر خلال الفترة 1980-2016	172
15	التركيب السلعي للصادرات في الجزائر خلال الفترة 1980-2016	172
16	التوزيع للواردات في الجزائر حسب المناطق الاقتصادية خلال الفترة 1980-2016	174
17	التوزيع الصادرات في الجزائر حسب المناطق الاقتصادية خلال الفترة 1980-2016	176
18	تطور معدلات النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة 1980-2016	177
19	تطور مؤشرات التجارة الخارجية في مصر خلال الفترة 1980-2016	180
20	تطور معدلات النمو الاقتصادي في تونس خلال الفترة 1980-2016	183
21	تطور مؤشرات التجارة الخارجية في تونس خلال الفترة 1980-2016	185
22	تطور معدلات النمو الاقتصادي في المغرب خلال الفترة 1980-2016	188

23	تطور مؤشرات التجارة الخارجية في المغرب خلال الفترة 1980-2016	190
24	تطور معدلات النمو الاقتصادي في تركيا خلال الفترة 1980-2016	193
25	تطور مؤشرات التجارة الخارجية في تركيا خلال الفترة 1980-2016	196
26	تطور معدلات النمو الاقتصادي في ماليزيا خلال الفترة 1980-2016	199
27	تطور مؤشرات التجارة الخارجية في ماليزيا خلال الفترة 1980-2016	202
28	تطور معدلات النمو الاقتصادي في الصين خلال الفترة 1980-2016	205
29	تطور مؤشرات التجارة الخارجية في الصين خلال الفترة 1980-2016	209
30	تطور معدلات النمو الاقتصادي في السعودية خلال الفترة 1980-2016	212
31	تطور مؤشرات التجارة الخارجية في السعودية خلال الفترة 1980-2016	217
32	تطور معدلات النمو الاقتصادي في الامارات العربية المتحدة خلال الفترة 1980-2016	220
33	تطور مؤشرات التجارة الخارجية في الامارات العربية المتحدة خلال الفترة 1980-2016	223
34	تطور معدلات النمو الاقتصادي في إندونيسيا خلال الفترة 1980-2016	225
35	تطور مؤشرات التجارة الخارجية في إندونيسيا خلال الفترة 1980-2016	228
36	تطور معدلات النمو الاقتصادي في إيران خلال الفترة 1980-2016	230
37	تطور مؤشرات التجارة الخارجية في إيران خلال الفترة 1980-2016	233
38	التمثيل البياني للمتغيرات بالنسبة لعينة الدراسة الكلية	242
39	التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد بالنسبة لحالة لعينة الدراسة الكلية	243
40	التمثيل الهرمي الشجري	244

41	التمثيل البياني للمتغيرات بالنسبة للجزائر	248
42	التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد بالنسبة لحالة الجزائر	249
43	التمثيل البياني للمتغيرات بالنسبة لمصر	253
44	التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد بالنسبة لحالة مصر	254
45	التمثيل البياني للمتغيرات بالنسبة لتونس	258
46	التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد بالنسبة لحالة تونس	259
47	التمثيل البياني للمتغيرات بالنسبة للمغرب	263
48	التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد بالنسبة لحالة المغرب	264
49	التمثيل البياني للمتغيرات بالنسبة لتركيا	268
50	التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد بالنسبة لحالة تركيا	268
51	التمثيل البياني للمتغيرات بالنسبة لماليزيا	273
52	التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد بالنسبة لحالة ماليزيا	273
53	التمثيل البياني للمتغيرات بالنسبة للصين	277
54	التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد بالنسبة لحالة الصين	278
55	التمثيل البياني للمتغيرات بالنسبة للسعودية	282
56	التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد بالنسبة لحالة السعودية	283
57	التمثيل البياني للمتغيرات بالنسبة للإمارات العربية المتحدة	287
58	التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد بالنسبة لحالة الامارات العربية المتحدة	288
59	التمثيل البياني للمتغيرات بالنسبة لإندونيسيا	292
60	التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد بالنسبة لحالة إندونيسيا	293
61	التمثيل البياني للمتغيرات بالنسبة لإيران	297
62	التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد بالنسبة لحالة إيران	298
63	مخطط اختبار (Hsiao-1986)	302

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
01	تطور اجمالي الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة 1980-2016	367
02	تطور الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1980-2016	368-367
03	التركيب السلعي للواردات في الجزائر خلال الفترة 1980-2016	370-369
04	التركيب السلعي للصادرات في الجزائر خلال الفترة 1980-2016	371-370
05	التوزيع الجغرافي للواردات في الجزائر خلال الفترة 1980-2016	373-372
06	التوزيع الجغرافي للصادرات في الجزائر خلال الفترة 1980-2016	374-373
07	تطور اجمالي الناتج المحلي في مصر خلال الفترة 1980-2016	375
08	تطور الميزان التجاري في مصر خلال الفترة 1980-2016	376-375
09	تطور اجمالي الناتج المحلي في تونس خلال الفترة 1980-2016	377-376
10	تطور الميزان التجاري في تونس خلال الفترة 1980-2016	378-377
11	تطور اجمالي الناتج المحلي في المغرب خلال الفترة 1980-2016	379-378
12	تطور الميزان التجاري في المغرب خلال الفترة 1980-2016	380-379
13	تطور اجمالي الناتج المحلي في تركيا خلال الفترة 1980-2016	380
14	تطور الميزان التجاري في تركيا خلال الفترة 1980-2016	382-381
15	تطور اجمالي الناتج المحلي في ماليزيا خلال الفترة 1980-2016	382
16	تطور الميزان التجاري في ماليزيا خلال الفترة 1980-2016	383-382
17	تطور اجمالي الناتج المحلي في الصين خلال الفترة 1980-2016	384
18	تطور الميزان التجاري في الصين خلال الفترة 1980-2016	385-384
19	تطور اجمالي الناتج المحلي في السعودية خلال الفترة 1980-2016	386-385
20	تطور الميزان التجاري في السعودية خلال الفترة 1980-2016	387-386
21	تطور اجمالي الناتج المحلي في الامارات العربية المتحدة خلال الفترة 1980-2016	388-387
22	تطور الميزان التجاري في الامارات العربية المتحدة خلال الفترة 1980-2016	389-388

23	تطور اجمالي الناتج المحلي في إندونيسيا خلال الفترة 1980-2016	389
24	تطور الميزان التجاري في إندونيسيا خلال الفترة 1980-2016	391-390
25	تطور اجمالي الناتج المحلي في إيران خلال الفترة 1980-2016	391
26	تطور الميزان التجاري في إيران خلال الفترة 1980-2016	392-391
27	مجموع مربعات البواقي الانحدار لكل دولة على حدى	393
28	نتائج اختبار السببية لجرانجر	393

مقدمة

يعتبر موضوع النمو الاقتصادي من أهم المواضيع الذي يشغل بال الاقتصاديين والمفكرين على اختلاف تخصصاتهم، ولقد تزايد الاهتمام بهذا الموضوع وبنظرياته بصفة خاصة بعد الحرب العالمية الثانية واتساع الفروق والفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية والتفاوت الاقتصادي بين الدول النامية فيما بينها فهناك دول تنمو اقتصاديا أسرع من غيرها بحيث ينتظر وصولها قريبا إلى مرحلة التقدم ودول أخرى في قاع التخلف لم تخطو بعد خطوة في النمو، ومن هذا المنطلق طرح التساؤل "لماذا لم تتحول الدول النامية إلى دول متقدمة بعد الحرب العالمية" وزاد تركيز المفكرين على أسباب ومحددات النمو الاقتصادي والتنمية والآليات والاستراتيجيات التي تؤدي إلى تقليل الفجوة بين الدول وظهرت عدة نظريات ونماذج تبحث عن مصادر للنمو الاقتصادي، وكان رواد الفكر الكلاسيكي هم السباقون في ذلك ويعد آدم سميث أول اقتصادي كتب في التنمية الاقتصادية في كتابه الشهير ثروة الأمم حيث دعا إلى أهمية تراكم رأس المال في عملية التصنيع والنمو الاقتصادي، وقد اعتبر سميث بأن تراكم رأس المال يعتمد بشدة على معدل الادخار في بلد ما، وخلال الفترة الانتقالية من الفكر الكلاسيكي إلى الفكر النيوكلاسيكي قاما كل من هارود ودومار بوضع نموذج رياضي كلي يظهر العوامل الأساسية التي تحدد معدل نمو الناتج وركزا فيه على دور الاستثمار وتراكم رأس المال في تحقيق النمو الاقتصادي، ليأتي بعد ذلك نموذج سولو في نهاية الخمسينات الذي قام بتطوير نموذج هارود- دومار عن طريق إدخال عنصر إنتاجي إضافي هو عنصر العمل ومتغير مستقل ثالث هو مستوى تكنولوجيا، لتظهر بعد ذلك نظريات حديثة للنمو في الثمانينيات ابتداءا بلوكاس (R. Lucas-1988) الذي اهتم بالتعليم كوسيلة لزيادة تراكم رأس المال البشري ثم رومر (Romer-1990) الذي نظر إلى زيادة تراكم المعارف كأداة لنمو، ليأتي بعد ذلك نموذج روبيلو (Rebelo-1991) الذي اعتمد على توسيع مفهوم رأس المال ليشمل رأس المال البشري كآلية لجلب الوفرات والتحسينات الإنتاجية.

وعلى الرغم من هاته التطورات في نظريات ونماذج النمو الاقتصادي لم يشهد الاقتصاد العالمي تحولا ملموسا وجذريا لتتحول دول نامية إلى دول متقدمة، حيث مع مرور الزمن زادت الفجوة بين الدول النامية والدول المتقدمة نظرا لأن متوسط الدخل الفردي في الدول المتقدمة ينمو بمعدلات أكبر من الدول النامية، ولرفع هاته المعدلات اعتمدت الدول النامية أشكالا وصورا عديدة وفتحت حدودها أمام الاستثمارات الأجنبية والتجارة، وبحثت عن متغيرات اقتصادية وقطاعات تساهم في التأثير عليها، ونظرا للأهمية الكبيرة لقطاع التجارة الخارجية ركزت هاته الدول عليه باعتباره يساهم في رفع القدرات الإنتاجية للاقتصاد المحلي، كما يساعد في زيادة رفاهية البلاد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات وتخصيص الموارد الانتاجية بشكل عام، ويعد هذا القطاع بمثابة المرآة العاكسة لكافة النشاطات الاقتصادية فهو محصلة لمختلف الأنشطة الاقتصادية لأنه يؤثر ويتأثر بها، إذ تعتمد مختلف القطاعات الاقتصادية على المستوردات من السلع الاستهلاكية والوسيطية والإنتاجية، ولقد ساهمت الثورة

الصناعية في تعزيز دور التجارة الخارجية وكذلك تطور وسائل الاتصال ووسائل النقل وبروز دور الشركات الدولية، ولقد أصبحت أيضا مؤشرا جوهريا لمعرفة الواقع الحالي للهياكل الاقتصادية والإنتاجية للدول النامية ومدى استقلاليتها أو تبعيتها للدول المتقدمة وتحديد قدراتها الانتاجية والتصديرية والتنافسية في السوق العالمية، كما يظهر دور التجارة في أن كل الدول تسعى إلى تحقيق فائض في الصادرات وذلك للحصول على مكاسب جديدة في صورة رأس المال الأجنبي الذي يلعب دورا في زيادة الاستثمارات الجديدة لبناء المصانع وإنشاء البنية التحتية وزيادة تكوين الرأسمالي الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني وتحقيق التنمية الاقتصادية، من هنا تظهر علاقات وثيقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، فالنمو الاقتصادي وما ينتج عنه من ارتفاع مستوى الدخل المحلي يؤثر في حجم ونمط التجارة الخارجية، كما أن التغيرات التي تحدث في ظروف التجارة الخارجية تؤثر بصفة مباشرة في تركيب الدخل المحلي وفي مستواه واتجاهه الطبيعي، كما أن النمو الاقتصادي يستهدف زيادة انتاج السلع أي زيادة مستوى الدخل المحلي، وإذا تحقق هذا الهدف تزيد قدرة الدولة على التصدير.

والجزائر كغيرها من الدول النامية تبحث عن تحقيق تطور اقتصادي واجتماعي ورفع معدلات النمو الاقتصادي تتماشى مع متطلباتها، من خلال القيام بتطبيق إستراتيجية تنموية والتي تعتمد على التخطيط اللامركزي، وأيضا إصلاحات تحت إشراف صندوق النقد الدولي التي كان الهدف الرئيسيي منها تحرير التجارة الخارجية، وكذلك برامج استثمارية عمومية كبيرة في مطلع الألفية الجديدة التي رافقها صعود كبير لأسعار المحروقات، كما عملت على معالجة الخلل في ميزان المدفوعات عن طريق تحرير تجارتها الخارجية لمواكبة عملية الاندماج الدولي والتي تزامنت مع الإصلاحات الهيكلية بهدف الانفتاح على الخارج لتحقيق الانتعاش الاقتصادي والاستعداد لمرحلة ما بعد النفط تحسبا للأزمات الاقتصادية الدولية.

1- إشكالية البحث :

تعد التجارة الخارجية من أبرز القطاعات الاقتصادية التي تؤثر في عملية النمو الاقتصادي ونلمس هذا عند قصور الانتاج المحلي في تلبية متطلبات واحتياجات السكان من السلع الاستهلاكية والاستثمارية بالإضافة إلى تصريف الفائض من السلع المنتجة وتأمين مستلزمات النمو والتنمية الاقتصادية، ولذلك تمثل دراسة العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي وتحديد السبل التي يمكن من خلالها زيادة معدل الانفتاح التجاري في سبيل تحقيق معدلات نمو اقتصادي أعلى، موضوعا بالغ الأهمية وقضية أساسية بالنسبة للعديد من الاقتصاديين وصناع القرار.

ولمعرفة واقع هذا الدور في الجزائر مقارنة مع بعض الدول النامية، تتضح لنا ملامح إشكالية هذا البحث والتي يمكن بلورتها في السؤال التالي:

ما مدى تأثير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر مقارنة مع بعض الدول النامية ؟ وهل يمكن ابراز هذا التأثير من خلال فترة الدراسة؟

وللإجابة على هذا الاشكالية نستعين بمجموعة من الأسئلة الفرعية التالية :

1- ما هي تفسيرات مختلف النظريات التجارة الخارجية لقيام التبادل الدولي؟

2- ما هي مصادر النمو الاقتصادي ؟

3- ما هو واقع التجارة الخارجية في الجزائر وبعض الدول النامية؟

4- أي من بين نماذج" بانيل "يكون ملائما لتفسير أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر مقارنة مع بعض الدول النامية ؟

5 - هل توجد علاقة طويلة الأجل بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في الجزائر مقارنة مع بعض الدول النامية؟

6- ما طبيعة العلاقة(اتجاه السببية) بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في الجزائر مقارنة مع بعض الدول النامية ؟

2- فرضيات البحث:

للإجابة على اشكالية البحث بالإضافة إلى التساؤلات الفرعية المطروحة، ارتأينا إلى وضع الفرضيات الآتية كإجابات مبدئية والتي سوف نعمل على اختبارها من خلال دراستنا، وتتمثل هذه الفرضيات فيما يلي :

1- هناك تباين بين المدارس الاقتصادية في تفسير قيام التجارة الخارجية والتبادل الدولي؛

2- التجارة الخارجية من المصادر الرئيسية للنمو الاقتصادي؛

3- لم يشهد هيكل المبادلات التجارية في الجزائر وبعض الدول النامية أي تغيير سواء كان من ناحية التركيبة السلعية أو من ناحية التوزيع الجغرافي؛

4- نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الملائم لتفسير أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر مقارنة مع بعض الدول النامية ؛

5- توجد علاقة طويلة الأجل بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في الجزائر مقارنة مع بعض الدول النامية؛

6- العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي هي علاقة تأثير في اتجاهين.

3- أهمية البحث:

تتجسد أهمية هذا البحث في معرفة العلاقة بين النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية في الجزائر مقارنة مع بعض الدول النامية ومحاولة التنبؤ بمستقبل الدول النامية التي اتبعت سياسة الانفتاح وكيفية التأقلم مع هذا الانفتاح ودرجة تأثيره على هذه الدول، ولقد زاد الاهتمام بموضوع التجارة الخارجية خلال العقود الأخيرة نظرا للدور التي تلعبه في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي ومحاربة الفقر، باعتبارها من أهم وسائل استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة وتوفير وسائل التشغيل اللازمة لإنتاج السلع وتصريفها في الأسواق المحلية والأجنبية، في حين يعتبر موضوع النمو الاقتصادي من الأبحاث التي احتلت حيزا كبيرا من الدراسات الاقتصادية حيث يعد مؤشرا لمعرفة مدى رفاهية المجتمعات، ويشغل تفكير العديد من الدول حيث تعمل على رفعه وزيادة الموارد من أجل دعم قدرتها على تنفيذ كافة مسؤولياتها.

4- أهداف البحث :

نسعى من هذا البحث تحقيق جملة من الأهداف لعل من أهمها ما يلي:

- دراسة أهم النظريات الاقتصادية المفسرة للتجارة الخارجية والنمو الاقتصادي ومعرفة مدى ملاءمتها لاقتصاديات الدول النامية؛
- إبراز الدور الحيوي الذي تلعبه عملية تحرير التجارة الخارجية في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي في الدول النامية والجزائر؛
- تقدير العلاقة بين التجارة الخارجية وحجم الناتج الداخلي الخام وذلك من خلال التقدير المدمج للسلاسل الزمنية مع البيانات المقطعية لهذه الدول؛
- دراسة تطور الصادرات والواردات في الجزائر وبعض الدول النامية ومعرفة مدى مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي؛
- الاستكشاف التجريبي القياسي للعلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في الجزائر مقارنة ببعض الدول النامية؛
- معرفة أهمية التجارة الخارجية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية؛
- محاولة إبراز أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في النمو الاقتصادي؛
- محاولة إبراز أهمية التحليل القياسي باستخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية بانل.

5- دوافع اختيار الموضوع:

هناك العديد من الدوافع التي أدت إلى اختياري لهذا الموضوع منها ما هو ذاتي ومنها ما هو موضوعي، ويمكن إيجاز الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع فيمايلي :

- ميولي الشخصي في دراسة موضوعي النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية والبحث في مجال الاقتصاد الكلي والاقتصاد الدولي؛
- محاولة معرفة واقع قطاع التجارة الخارجية في الجزائر وبعض الدول النامية، ومعرفة أهم خصائص ومميزات هذا القطاع ومكانته في التجارة العالمية؛
- الأهمية الكبرى التي يكتسيها الموضوع في حد ذاته في ظل التغيرات الحاصلة في ظل تقلبات أسعار البترول؛
- هذا الموضوع يندرج في إطار التخصص فنحن مستهدفون بهذه التساؤلات أكثر من غيرنا؛
- محاولة الإلمام بأهم الطرق الإحصائية والرغبة في زيادة المعرفة حول أسلوب التحليل القياسي باستخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية.

6- حدود ونطاق البحث:

تم إجراء هذه الدراسة ضمن حدود ثلاث: موضوعية، زمانية، ومكانية.

- الحدود الموضوعية :

يغطي هذا البحث الجانب التأصيلي للتجارة الخارجية والنمو الاقتصادي وكذلك تطور الاقتصاد الجزائري وبعض الدول النامية محل الدراسة.

- الحدود الزمنية :

حددت فترة الدراسة التحليلية والقياسية من 1980 حتى 2016 وذلك الاستفادة من أطول فترة دراسة ممكنة، كما أن الجزائر عرفت في هاته الفترة المخططين الخماسيين والإصلاحات المدعومة من صندوق النقد الدولي وفي الأخير برامج الاستثمارات العمومية.

- الحدود المكانية :

سنتطرق في هذا البحث في جانبه التطبيقي الحدود الجغرافية للاقتصاد الجزائري والمصري، التونسي، المغربي، التركي، الصيني، الماليزي، السعودي، الاماراتي، الاندونيسي والإيراني.

7- المنهج المتبع والأدوات المستخدمة:

نظرا لطبيعة البحث سنعتمد على المناهج الأساسية التالية:

- المنهج الوصفي التحليلي :

سنعتمد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال استعراض مفاهيم نظرية ووصف التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي ونظرياتهم ونماذجهم إضافة إلى تحليل العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي وتقييم وضعيتهما في الجزائر وفي بعض الدول النامية، وتحليل الإحصائيات الاقتصادية وسرد تطور الاقتصاديات من خلال قراءة التقارير والوثائق ونتائج النماذج.

- المنهج الاستقرائي الاستنباطي :

سنعتمد على المنهج الاستقرائي الاستنباطي والمتمثل في الاقتصاد القياسي لمعالجة المعطيات الميدانية والإحصاءات المعدة لأغراض هذا البحث على النحو الذي يساعد على تحديد إشكالية البحث ووضع الفروض وجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالموضوع وتفسيرها بالاعتماد على طرق القياس الاقتصادي واختبار النماذج القياسية النظرية منها والمفترضة، وذلك للخروج بمقدرات كمية تساعد على التحليل والفهم.

8- الدراسات السابقة:

شكل موضوع النمو الاقتصادي مجالا خصبا للكثير من الأبحاث والدراسات التي اهتمت بتأصيل الموضوع وتحديد مختلف جذوره وأبعاده النظرية ومحاولة معرفة أهم محدداته الاقتصادية، وسوف نستعرض في هذه النقطة أهم نتائج الدراسات السابقة التي تمت على العديد من الدول المتقدمة والنامية، وسنذكر عددا منها على سبيل المثال لا للحصر في ما يلي:

أ- **دراسة رحماني العربي** تحت عنوان " **أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)**" مقال منشور بمجلة أبعاد الاقتصادية، المجلد الأول العدد الثامن، جويلية 2018، وهدفت هاته الدراسة إلى اختبار أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2015 من خلال استخدم مؤشرات حجم التجارة الخارجية والتدفقات الصافية للاستثمار الأجنبي المباشر، والإجابة على إشكالية التالية **"ما مدى مساهمة الانفتاح التجاري في النمو الاقتصادي بالجزائر؟"** وبتطبيق التقنيات الكمية وبالاعتماد على النموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطأة (ARDL) ، ولقد توصلت هاته الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها :

– مجموع الصادرات والواردات يؤثر بالسالب في معدل النمو الاقتصادي، عكس الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يرتبط طرديا بمعدل النمو؛

– عدم استغلال موارد التجارة الخارجية في القطاعات التي تساهم في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي وهذا لغياب سياسات اقتصادية مناسبة؛

– أظهرت الدراسة أن هناك عوامل كان من المفروض أن تؤثر في النمو الاقتصادي بشكل كبير لكن التقدير أعطى نتائج عكسية.

ب– **دراسة تهتان موراد** تحت عنوان " **الانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي : دراسة تطبيقية على مجموعة الدول العربية**" مقال منشور بمجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المجلد الثاني العدد الثامن، ديسمبر 2011، وتهدف هذه الدراسة إلى بيان مدى انفتاح الاقتصاديات العربية للخارج وأثر ذلك على نموها الاقتصادي خلال الفترة 1980–2006، ولتحقيق هذا الغرض تم استخدام نماذج بانيل التي تمزج بيانات السلاسل الزمنية وبيانات المقاطع العرضية على عينة تتكون من ثلاثة عشر دولة من المنطقة العربية وهي: الجزائر، البحرين، مصر، الأردن، موريتانيا، المغرب، عمان، قطر، السعودية والسودان وسوريا وتونس والإمارات العربية المتحدة.

ولقد توصل الباحث إلى العديد من النتائج نذكر منها :

– ضعف علاقات الارتباط بين مؤشرات الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي من جهة، وعدم معنوية مؤشر الانفتاح التجاري ممثلا بنسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي في جميع الانحدارات المدروسة من جهة أخرى.

– الانفتاح التجاري لم يكن محددا رئيسيا للنمو الاقتصادي في المنطقة العربية.

– بينت المؤشرات التجارة الخارجية أن اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي يعد اقتصادا منفتحا على العالم الخارجي، كما تعد تونس وموريتانيا الدولتين الأكثر انفتاحا بمنطقة شمال إفريقيا في حين تقل درجة الانفتاح بشكل كبير في السودان.

ج– **دراسة مسري حنا بهنام** تحت عنوان " **أثر تطور التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي لدول جنوب وشرق آسيا للمدة 1990–2011**" مقال منشور بمجلة تنمية الرافدين، المجلد 35 العدد 114، 2013، وهدفت هاته الدراسة إلى تحديد أثر تطور التجارة على النمو الاقتصادي في دول جنوب وشرق أسيا خلال الفترة 1990–2001، أما فرضية البحث فهي أن للتجارة الخارجية تأثيراً إيجابياً على النمو الاقتصادي، ولتحقيق هدف البحث واختبار فرضيته لومعرفة حجم ومكانة هذا الأثر تم الاعتماد على أسلوب التحليل الوصفي والكمي

وبجمع وتبويب البيانات والمعلومات من مصادرها الرسمية سواء المنشورة منها من قبل البنك والصندوق الدوليين والجداول الإحصائية المنشورة من قبل دول جنوب وشرق آسيا ولقد توصلت هاته الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها:

– حققت دول جنوب وشرق أسيا معدلات نمو اقتصادية مرتفعة بسبب استقراها السياسي وتسخير مواردها المحلية فضلا عن الحرية الاقتصادية وكذلك لدور الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛

– تمتاز دول عينة الدراسة بجملة من المؤشرات الاقتصادية منها تزايد معدلات النمو الاقتصادي وزيادة مساهمتها في التجارة الخارجية؛

–تبين من نتائج التقدير أن هناك تأثير ايجابي لكل من الصادرات وعدد السكان والقوى العاملة والاستثمار الكلي على الناتج المحلي الاجمالي فيالصين وماليزيا وكوريا الجنوبية وسنغافورة، وأما في اندونيسيا فكان هناك تأثير ايجابي لعدد السكان والاستثمار الكلي على الناتج المحلي الاجمالي وتأثير سلبي لصادرات والقوى العاملة.

د–**دراسة سعد صالح عيسى، عطية محمد إسماعيل** تحت عنوان " **قياس أثر الانفتاح التجاري في النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2003–2016) باستخدام أنموذج(ARDL)**" مقال منشور بمجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد الثالث العدد الثالث والأربعون، 2018، وهدفت هاته الدراسة إلى قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في العراق باستخدام نموذج (ARDL) خلال الفترة 2003–2016، وذلك من خلال الإجابة على إشكالية المتمثلة في " **ما هي طبيعة العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الأجل القصير والطويل ؟**"، وتحويل البيانات السنوية إلى بيانات ربع سنوية باستخدام برنامج Eviews9 ، وأيضا استخدام الصادرات+الواردات/الناتج المحلي الإجمالي للتعبير عن الانفتاح التجاري، أما النمو الاقتصادي فعبر عنه بنمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ولقد توصلت هاته الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها :

– اعتماد الاقتصاد العراقي على مورد وحيد وهو النفط مع ضعف هيكله الاقتصادي، أي أن العراق أكثر انفتاحا في جانب الصادرات؛

– أظهرت النتائج أن هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين وخلو النموذج من مشكلتي الارتباط الذاتي وعدم ثبات التباين؛

– الانفتاح التجاري يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي في الأجل القصير أما في الأجل الطويل فتوجد العلاقة طردية بينهما.

هـ- **دراسة صواليلي صدر الدين** تحت عنوان " **النمو والتجارة الدولية في الدول النامية** " أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي، جامعة الجزائر3، 2005-2006، وهدفت هاته الدراسة إلى تبيان العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، وذلك من خلال الإجابة على إشكالية المتمثلة في " **هل الانفتاح الاقتصادي يؤثر على النمو الاقتصادي؟**"، وباستعمال معطيات لـ 26 دول نامية و22 سنة للفترة بين 1981-2002 والنماذج بانيل القياسية، واستخلصت هاته الدراسة مجموعة من النتائج منها :

- زيادة دور الدول النامية في الاقتصاد العالمي سواءا من حيث الصادرات أو الواردات، ولكن رغم ذلك تبقى سيطرة للدول الغنية والمتطورة على الاقتصاد العالمي وذلك على الرغم من اقتحام بعض حصص السوق العالمي من طرف الدول النامية وارتفاع معدل نموها في كل من الصادرات والواردات؛

- وجود علاقة إيجابية مباشرة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في العينة المدروسة كما أن هذه العلاقة كانت سلبية في السنة الأولى من الانفتاح ثم أصبحت إيجابية في السنة الموالية؛

- تباين ما بين الدول النامية سواء من حيث النمو الاقتصادي أو التنمية البشرية، وأن الانفتاح السريع لاقتصاديات هذه البلدان كان أغلبه في التسعينات، بينما سنوات الثمانينات تعتبر سنوات ذات الانفتاح الضعيف.

و-**دراسة دليلة طالب** تحت عنوان " **الانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر(دراسة قياسية للفترة 1980-2013)**" أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، 2014-2015، وتهدف هذه الأطروحة إلى محاولة قياس تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2013)، وذلك من خلال الإجابة على إشكالية المتمثلة في " **هل الاعتماد على السياسة الانفتاح التجاري في الجزائر تؤدي بها إلى تحقيق النمو الاقتصادي المنشود ؟**"، وباستخدام أربعة مؤشرات للتعبير عن الانفتاح التجاري وهي مؤشر الصادرات إلى الناتج المحلي الاجمالي ومؤشر الواردات إلى الناتج المحلي الاجمالي، مؤشر مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الاجمالي ومعدل التبادل الدولي، أما نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الحقيقية استخدم كمؤشر للنمو الاقتصادي، وكانت نتائج الدراسة كما ما يلي:

- الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد صغير ومنفتح يعتمد أساسا على السوق الأوروبية ويواجه منافسة شديدة نتيجة توسع أطماع الاتحاد الاوروبي نحو توسيع أسواقه؛

- يتوقف تأثير سياسة الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر بالدرجة الأولى على أداء الصادرات عامة وعلى طبيعة السلعة المصدرة خاصة؛

– وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين مؤشرات الانفتاح التجاري وكذا المتغيرات التفسيرية الأخرى ومعدل النمو الاقتصادي الممثل في معدل الدخل الحقيقي الفردي.

ز–دراسة حاشي نوري تحت عنوان " **أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية لدول شمال إفريقيا والشرق الأوسط (MENA)خلال الفترة 1980–2012**" أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص طرق كمية، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، 2014–2015، وهدفت هاته الدراسة إلى قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي لدول شمال إفريقيا والشرق الأوسط، ومحاولة بناء النموذج المناسب انطلاقا من معطيات البنك الدولي، وذلك من خلال الإجابة على إشكالية المتمثلة في " **ما مدى تأثير التجارة الخارجية وهذا من خلال زيادة مؤشر الإنفتاح على النمو الاقتصادي في المدى البعيد في دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط(MENA)** ؟"، وباستعمال معطيات لـ الجزائر، تونس، السعودية، مصر، المغرب، البحرين، إيران، الأردن للفترة بين 1980–2012 والنماذج بانيل القياسية، ولقد توصلت هاته الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها :

–للتجارة الخارجية دورا مهما وحيويا في دعم الاقتصاديات الوطنية في الدول النامية والدول المتقدمة من خلال توفير العملة الصعبة اللازمة لتمويل المستوردات الرأسمالية والسلع الوسيطية الضرورية لتنفيذ مخططات التنمية؛

– وجود ارتباط قوي بين النمو الاقتصادي الممثل في حصة الفرد من الناتج المحلي وعناصر الإنتاج الكلية وهي رأس المال البشري والمادي إضافة إلى الانفتاح؛

– من خلال النماذج القياسية للنمو لم تظهر أي أثر معنوي لعامل رأس المال.

ح– دراسة Alessandra Guariglia and Amelia U. Santos–Paulino سنة 2008 بعنوان :

Export Productivity, Finance, and Economic Growt

ورقة بحثية في سلسة أوراق بحثية رقم 2008–27 في المعهد العالمي لأبحاث التنمية الاقتصادية (UNU-WIDER)، وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة أهمية الصادرات والتمويل في رفع معدلات النمو الاقتصادي ولتحقيق ذلك اعتمدا الباحثان على معطيات للفترة الممتدة مابين 1992–2003، وقاما بتحليل العلاقات المتداخلة بين إنتاجية الصادرات والنمو الاقتصادي ومؤشرات التنمية، وقد أشارا الباحثان في دراستهما أنهما عملا على التحقق من تلك الصلات المتداخلة في كلا من: الصين والهند والبرازيل، ووصلا إلى أن تلك العلاقات لها تأثير ايجابي على إنتاجية الصادرات باستثناء البرازيل الذي لم يظهر في اقتصاده تلك الايجابية وأشارا

الباحثان إلى أن التمويل والتنمية لم يكن لهما تأثير على الصادرات، وأيضا أن الصادرات لها اثر ايجابي في النمو الاقتصادي بالنسبة لصين والبرازيل على عكس الهند، وأشار الباحثان أخيرًا أن الاستثمار الأجنبي المباشر في كلا من الهند والبرازيل ذو تأثير سلبي على النمو الاقتصادي.

ط- دراسة Jesus Crespo-Cuaresma and Julia Worz سنة 2005 بعنوان :

On export composition and growth

مقال منشور بمجلة World Economics، المجلد الثالث والثلاثون، العدد التاسع والأربعون، 2005،

وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة مكونات الصادرات والنمو الاقتصادي وتحليل أثر الصادرات على النمو خلال الفترة 1981-1997، ولقد استخدما الباحثان في دراستهما أثر الصادرات ذات الكثافة التكنولوجية على النمو الاقتصادي واختبرا فرضية أن الصادرات من الصناعات ذات الكثافة التكنولوجية تؤثر ايجابيًا على النمو الاقتصادي، ولقد استخدم الباحثان مجموعة من البيانات التي تغطي 45 بلدا من دول صناعية ودول نامية، ولقد توصلا الباحثان إلى أن الصادرات ذات الكثافة التكنولوجية لها تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي.

ي- دراسة Afaf Abdull J. Saaed and Majeed Ali Hussain سنة 2015 بعنوان :

Impact of Exports and Imports on Economic Growth: Evidence from Tunisia

مقال منشور بمجلة Emerging Trends in Economics and Management Sciences، المجلد السادس، العدد الأول، فيفري 2015، وتهدف هذه الدراسة إلى تبيان تأثير الصادرات والواردات على النمو الاقتصادي لتونس خلال الفترة 1977-2012، ولبلوغ هدف الدراسة تم اتباع أسلوب Granger لقياس العلاقة في المدى القصير وJohansen Cointegration لقياس العلاقة طويلة المدى واستخدام اختبار ديكي فولر (ADF) وفيليب بيرون (PP) لدراسة الاستقرارية، وأظهرت النتائج أن كل المتغيرات مستقرة في الفروق الأولى (متكاملة من نفس الدرجة) ووجود علاقة سببية أحادية الاتجاه بين الصادرات والواردات وبين الصادرات والنمو الاقتصادي كما دلت على وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات.

ك- دراسة Diouf Modou and Hai Yun Liu سنة 2017 بعنوان :

The Impact of Asian Foreign Direct Investment, Trade on Africas Economic Growth

مقال منشور بمجلة International Journal of Innovation and Economic Development، المجلد الثالث، العدد الأول، أفريل 2017، وتهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر الصادرات والواردات على النمو الاقتصادي مع التركيز على الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري في دول الآسيوية و13 دولة من غرب إفريقيا للفترة 1980-2015 وذلك بتطبيق نموذج FMOLS، وأشارت نتائج هذه الدراسة إلى المساهمة الكبيرة للاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية في النمو الاقتصادي وإلى وجود العلاقة السببية أحادية الاتجاه بين نمو والاستثمار الأجنبي المباشر، والعلاقة السببية ثنائية الاتجاه بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، وتوصلت هذه الدراسة أيضا إلى أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن تعزز التجارة الخارجية من خلال فتح وتوسيع فرص السوق.

ل- تقرير البنك الدولي جانفي 2020 بعنوان :

Global Economic Prospects Slow growth, policy challenges

قدم البنك الدولي تقريرا حول الآفاق الاقتصادية العالمية -بطء النمو وتحديات السياسات- لجميع الدول العالم سواء المتقدمة أو النامية في أعقاب أضعف أداء منذ الأزمة المالية العالمية، وتوصل إلى أن من المتوقع أن ينتعش معدل نمو الاقتصاد العالمي ليصل إلى 2.5% في 2020، أي ما يزيد قليلا عن مستواه المتدني بعد الأزمة المالية البالغ 2.4% والذي سُجِّل سنة 2019 وسط تراجع معدلات التجارة والاستثمار، كما أن الآفاق الاقتصادية العالمية يشوبها احتمال حدوث تطورات سلبية، منها احتمال عودة التوترات التجارية العالمية، وموجات كساد حادة في الاقتصادات الكبرى واضطرابات مالية، وعليه يرى خبراء البنك الدولي من الضروري أن تعمل اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية على إعادة بناء حيز التحرك على صعيد سياسات الاقتصاد الكلي من أجل تعزيز قدرتها على الصمود ومجابهة الصدمات المناوئة ومتابعة الإصلاحات الحاسمة لزيادة النمو في الأمد الطويل.

موقع البحث من الدراسات السابقة :

من خلال تتبع الدراسات السابقة التي تناولها الموضوع التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي يتضح لنا بأن دراستنا اختلفت عنها بأنها أخذت بعين الاعتبار الصفة الديناميكية للتجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في الجزائر وبعض الدول النامية، وهذا باستخدام بيانات السلاسل الزمنية الطولية بانيل أي أنها تساير التطور الذي عرفته النماذج القياسية باستخدام السلاسل الزمنية للبيانات الطولية، على عكس دراسات السابقة الأخرى حيث نجد أن معظم الدراسات في هذا الإطار تبحث في تفسير تأثير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في دولة معينة سواء كانت عربية أو نامية أو متقدمة وحاولت قياس هذا الأثر باستخدام طريقة مربعات الصغرى OLS أو من

خلال اختبار السببية لغرانجر والتكامل المشترك لجوهانسن وتقدير نماذج الانحدار الذاتي دون إضافة متغيرات أخرى مؤثرة على التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، كما تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في إطارها المكاني والزماني، حيث تناولت تأثير مؤشرات التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في فترة 1980-2016 إذ شهدت هاته الفترة تذبذبا في أسعار النفط وإجراء إصلاحات اقتصادية في كثير من الدول وعلى رأسهم الجزائر، واختلفت هذه الدراسة كذلك من حيث الهدف المراد الوصول إليه، فدراستنا تهدف إلى معرفة أثر التفاعل والتكامل بين الصادرات والواردات في دفع عجلة النمو الاقتصادي في الجزائر وبعض الدول النامية.

9- صعوبات البحث :

واجهنا في إطار إعداد هذه الاطروحة مجموعة من الصعوبات منها:

-إن أي باحث أكاديمي إلا ويواجه صعوبات في جمع بياناته خصوصا إذا كان يستدل بالأرقام والإحصائيات، وهي التي غالبا ما تتعارض حسب مصدرها نظرا لاختلاف طرق القياس والتقدير والحساب؛

- نقص المراجع باللغة العربية المتعلقة بموضوع التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي لا سيما تلك المتعلقة بنماذج النمو الاقتصادي، إضافة إلى قلة المراجع التي تدرس العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي؛

- صعوبة الحصول على المعطيات والإحصائيات خاصة المتعلقة ببعض الدول النامية؛

- صعوبة ترجمة بعض التقارير لبعض الدول النامية من لغات غير الفرنسية والانجليزية.

10- هيكل البحث:

للإجابة على الاشكالية والتساؤلات الفرعية ولاختبار الفرضيات قمنا بتقسيم هذا البحث إلى أربع فصول كما يلي :

الفصل الأول الذي تم عنونته الإطار النظري للتجارة الخارجية سنتطرق فيه إلى مقاربة نظرية للتجارة الخارجية حيث سنقسمه إلى ثلاثة أجزاء، الجزء الأول يشمل على أساسيات حول التجارة الخارجية، أما الجزء الثاني سنعرض تطور التجارة الخارجية في النظرية الاقتصادية انطلاقا من النظريات الكلاسيكية وصولا إلى النظريات الحديثة وجزء الأخير سنخصصه إلى سياسات التجارة الخارجية.

أما **الفصل الثاني الذي جاء تحت عنوان التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في النظرية الاقتصادية** فسنتعرض فيه إلى مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاختلاف بينهما، ثم سنتعرض لإسهامات النظرية الكلاسيكية الباحثة في مصادر النمو الاقتصادي وسنتطرق أيضا في موضع أخر إلى النظرية الكنزية والنظرية

النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي والنماذج الرياضية للنمو الاقتصادي من خلال تحليل لأهم نظريات النمو الداخلي، وفي نقطة أخيرة سنعالج العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في النظرية الاقتصادية.

أما الفصل الثالث **الموسوم بعنوان دراسة تحليلية للنمو الاقتصادي والتجارة الخارجية في الجزائر وبعض دول النامية** فسنتطرق فيه إلى الدراسة التحليلية لتطور الاقتصاد الجزائري ومؤشرات النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية للجزائر وبعض الدول النامية ونخص بالذكر كل من: مصر، تونس، المغرب، تركيا، الصين، ماليزيا، المملكة العربية السعودية، الامارات العربية المتحدة، اندونيسيا وإيران.

أما **الفصل الرابع فسنخصصه لقياس الاقتصادي لأثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الدول النامية** حيث سنقوم فيه بدراسة إحصائية قياسية للعلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، من خلال عرض أهم المتغيرات الاقتصادية المدرجة في النموذج، واجراء دراسة وصفية باستخدام طريقة المركبات الأساسية المرجحة ACP ثم بعد ذلك عرض نظري لأهم أدوات المستعملة، وفي الأخير تقدير نموذج النمو بالاعتماد على معطيات بانيل لبعض الدول النامية وباستخدام لغة البرمجةR3.6.1 وبرنامج Stata15.1 وتحليل النتائج.

كما سنعرض في البحث مقدمة وخاتمة تشتمل على أهم النتائج التي تم الوصول إليها من خلال معالجة البحث وبناءًا على هذه النتائج سنقدم جملة من المقترحات.

الاطار النظري للتجارة الخارجية

تمهيد :

تعد التجارة الخارجية أحد فروع علم الاقتصاد الذي تتعلق بدراسة التبادل بين الدول العالم المختلفة، ولهذا المصطلح جذور تاريخية بدأ مع بداية الأولى للإنسان حيث كانت تقوم التجارة الخارجية على المقايضة، ولكن مع تطور الحياة الاقتصادية أخذت أبعادا جسيدة ومفاهيم مختلفة والسبب في ذلك يعود إلى التغيرات والتطورات التي حصلت في الحياة الاقتصادية العالمية من ظهور الثورة الصناعية وحدوث أزمات (كأزمة كساد 1929) وظهور مؤسسات دولية وتكتلات اقتصادية وإقليمية وأسواق الصرف العالمية.

ومع كل هذه الظروف وبالإضافة إلى تطور نظم المعلومات والاتصالات والعلاقات الدولية اتسع حجم المبادلات على النطاق الدولي وانتشرت ظاهرتي التخصص والتقسيم العمل الدولي حيث أن كل دولة تتخصص في انتاج سلعة تتلائم مع أساليب الفنية لإنتاجها وتضمن لها زيادة في الدخل الحقيقي وارتفاع مستوى المعيشة، وأصبحت معظم الاقتصاديات الدول منفتحة على بعضها حيث لا تستطيع أي دولة من دول العالم أن تعيش منعزلة، وأصبح التبادل لا يقتصر على تصدير واستيراد سلع وخدمات فقط، بل إلى تصدير واستيراد رؤوس الأموال والخبرات الفنية من دول الأخرى.

وللتطرق لموضوع التجارة الخارجية بإطاره المفاهيمي والنظري قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث :

- ✓ المبحث الأول: أساسيات حول التجارة الخارجية.
- ✓ المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتجارة الخارجية.
- ✓ المبحث الثالث: سياسات التجارة الخارجية.

المبحث الأول: أساسيات حول التجارة الخارجية

تعتبر التجارة الخارجية من أهم القطاعات في الاقتصاد فهي تربط الدول مع بعضها، وهي من أهم الأنشطة التي تعتمد عليها كل الدول حيث تساعد في زيادة رفاهية البلاد ورفع الدخول الوطنية وزيادة احتياطات العملة الصعبة، ولذلك أخذ موضوع التجارة الخارجية حيزا كبيرا من اهتمام المفكرين الاقتصاديين وظهرت عدة نظريات اقتصادية عديدة لتفسير هذا الموضوع .

المطلب الأول : ماهية التجارة الخارجية

الفرع الأول : مفهوم التجارة الخارجية

ظهرت التجارة الخارجية منذ العصور التاريخية الأولى، وكانت الثورة الصناعية التي حدثت في منتصف القرن الثامن العشر بمثابة البداية الحقيقية لها إذ كان من ضروري للدول الصناعية الحصول على المواد الأولية اللازمة للصناعة من الدول الأخرى وأيضا تصريف المنتجات تامة الصنع في الأسواق الخارجية، وزاد حجم التجارة الخارجية بعد ذلك في القرن التاسع عشر واتسع نطاقها نتيجة التقدم الكبير في وسائل النقل والمواصلات الذي جعل العالم وكأنه سوق واحدة يتم فيها التبادل المنتجات بعضها ببعض وتقل فيها حدة الاختلافات بين مستويات الأسعار، أما في الوقت الحاضر يرجع اتساع حجم ونطاق التجارة الخارجية إلى التقدم الكبير في مختلف العلوم والاختراعات والابتكارات، مما جعل ذلك الدول تتوسع في استخدام أحدث ما وصل إليه العلم في العمليات الإنتاجية المختلفة، الأمر الذي أدى إلى ظهور فوائض متزايدة في الانتاج المحلي عن الاستهلاك المحلي وتواصل البحث عن أسواق لتصريفها، مما جعل التجارة الخارجية من أهم العوامل التي تساهم في رفع مستوى التقدم الاقتصادي لغالبية دول العالم[1]، ومن هنا نلاحظ أن للتجارة الخارجية مفهومين، مفهوم بسيط ضيق يقوم على المقايضة بدون تعقيد ظهر منذ ظهور الانسان، ومفهوم حديث واسع ظهر مع التقدم الكبير في وسائل النقل والمواصلات ومختلف العلوم والفنون والاختراعات.

ولقد وضع بعض الباحثين عدة تعاريف للتجارة الخارجية نذكر منها :

- هي الصادرات والواردات المنظورة والغير المنظورة للمعاملات الدولية في صورها الثلاثة والمتمثلة في انتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال وتنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة وأيضا بين حكومات ومنظمات اقتصادية تقطن في وحدات سياسية مختلفة[2].

---

[1] السيد محمد أحمد السريتي، **التجارة الخارجية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2009، ص 7-8.

[2] جميل محمد خالد، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص217.

– هي عملية انتقال السلع والخدمات بين الدول والتي تنظم من خلال مجموعة من السياسات والقوانين والأنظمة التي تعقد بين الدول، وتعتبر التجارة الخارجية من علم الاقتصاد الجزئي كونها تهتم بالوحدات الجزئية مثل التصدير والاستيراد وما إلى ذلك[1].

– هي أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية، ممثلة في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال[2].

– هي عملية التبادل التجاري التي تتم بين الدولة ودول العالم الأخرى، وتشمل عملية التبادل هذه : السلع المادية، الخدمات، النقود، الأيدي العاملة [3].

وكخلاصة لتعاريف السابقة يمكن القول أن التجارة الخارجية هي تبادل وانتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأفراد والخبرات من وحدات داخل حدود الدولة إلى مختلف دول العالم.

الفرع الثاني : الفرق بين التجارة الخارجية والتجارة الداخلية

التجارة الداخلية هو التبادل السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الأفراد بلد واحد أي داخل الحدود، أما التجارة الخارجية تقوم بين أطراف تفصل بينها حدود سياسية وموانع جغرافية وأنظمة وقوانين وآليات وهي ليست قائمة بين أطراف التداول في سوق تجارية محلية[4] .

وبالرجوع إلى المدارس الاقتصادية فنلاحظ أن أدم سميث لم يفرق بين التجارة الخارجية والتجارة الداخلية لاعتقاده أن التجارة الخارجية هي امتداد للتجارة الداخلية واستند في ذلك إلى أن التجارة بصفة عامة ما هي إلا وسيلة للتخلص من فائض انتاج ومبادلته بالسلع التي نحتاجها، على عكس دافيد ريكاردو الذي رأى أن التجارة الخارجية تختلف عن التجارة الداخلية والسبب في ذلك أن عناصر الانتاج تستطيع التنقل دون قيود داخل الدولة بينما لا تستطيع التنقل بحرية إلى خارج الحدود[5]، ويمكن تلخيص أهم الفروق بينهما في العناصر التالية [6]:

---

[1] عطا الله علي الزبون، **التجارة الخارجية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص9.

[2] السيد محمد أحمد السريتي، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2009، ص8 .

[3] نداء محمد الصوص، **التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص9.

[4] السيد متولي عبد القادر، **الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات**، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن،2011، ص17.

[5] محمد صفوت قابل، **نظريات وسياسات التجارة الدولية**، بدون دار نشر، بدون مكان نشر، 2010، ص24.

[6] نفس المرجع، ص 25-31.

أولا : صعوبة انتقال عناصر الانتاج :

إن سهولة انتقال عناصر الانتاج يكون داخل حدود دولة واحدة، أما بالنسبة للنطاق الدولي فتوجد حواجز كثيرة تمنع من انتقال عناصر الانتاج من دولة لأخرى، وهذه الحواجز قد تكون قانونية مثل ضرائب وتعريفات جمركية، وقد تكون في اختلاف اللغة والعادات والتقاليد وهذه الحواجز لا توجد في التجارة الداخلية، ويترتب على صعوبة انتقال عناصر انتاج بين الدول اختلاف العوائد التي تحصل عليها عناصر الانتاج من دولة لأخرى مما يؤثر على تكاليف إنتاج السلع وبالتالي قد نجد سلعة سعرها أقل من سعر نفس السلعة في دولة أخرى.

ثانيا :اختلاف الوحدة النقدية :

تتم تسوية المبادلات داخل الدولة(التجارة الداخلية) بالعملة المحلية (في الجزائر مثلا يتم تبادل داخلها بواسطة الدينار الجزائري)، أما بين الدولة المختلفة فيستلزم الأمر تحويل العملة المحلية إلى ما يساوي قيمتها بالعملة الصعبة أو الأجنبية (التجارة الخارجية)، ويحسب سعر أية سلعة في الأسواق الخارجية على أساس في الداخل مضروبا في سعر الصرف بين العملة المحلية والعملة الاجنبية، مع الأخذ بعين الاعتبار كل تكاليف المترتبة عنها (تكاليف الشحن والتأمين ....).

بالإضافة إلى ماسبق فإن اختلاف العملات له أثار سلبية كبيرة على الدول النامية إذ يربط حجم التجارة الخارجية بما تتوفر الدولة من عملات أجنبية صعبة مثل الدولار، وتعاني معظم الدول النامية من مشكلة عدم توفر العملات الصعبة حيث لا تستطيع سداد ثمن ما تستورده وتلجأ إلى المديونية الخارجية، ويؤدي أيضا إلى ظهور مشاكل أسعار الصرف فعادة ما يتم التعامل دوليا بالعملات القوية المقبولة دوليا مثل الدولار واليورو وجنيه الاسترليني، مما يعرض أسعار عملات الدول المختلفة للتقلب تجاه هذه العملات وفقا لظروف العرض والطلب [1].

ثالثا :اختلاف النظم السياسية والاقتصادية :

تختلف النظم السياسية والاقتصادية من دولة إلى أخرى، حيث هناك دول تطبق النظام الاقتصادي الرأسمالي والذي يقوم على الحرية التجارية ويكون تنقل السلع والخدمات ورؤوس الأموال بدون قيود ولا ضرائب، بعكس الدول التي تطبق النظام الاشتراكي فتفرض قيود على التجارة الخارجية لحماية اقتصاد قومها، هذا ما يؤدي إلى عدم صلاحية تطبيق قواعد التجارة الداخلية على التجارة الخارجية في هذه الدول.

رابعا : اختلاف الأسواق :

تختلف الاسواق من دول إلى أخرى ويؤدي هذا الاختلاف إلى زيادة الحواجز الطبيعية والإدارية والسياسية، فبالعد الجغرافي وما يؤدي إليه من ارتفاع تكاليف النقل يعتبر حاجزا طبيعيا تتعرض له السلع عند انتقالها من دولة

[1] إيمان عطية ناصف، **مبادئ الاقتصاد الدولي**، دار الجامعية الجديدة، مصر، 2008، ص12.

لأخرى، كما أن الاجراءات التي تتخذها بعض الدول قد تحد من انتقال السلع مثل الحواجز الجمركية أو تصاريح الاستيراد والتصدير أو الشهادات الصحية...الخ.

خامسا : اختلاف القوانين والعرف التجاري :

في التجارة الداخلية يخضع الفرد لقوانين وعادات واحدة وبالتالي يستطيع الفرد التعامل والتكيف في ضوء هذه القوانين، ولكن في النطاق الدولي (التجارة الخارجية) يكون الأفراد والوحدات ينتمون لدول مختلفة لكل منها قانونها وتقاليدها، وبالتالي فإن تعامل الفرد مع الافراد من مجتمعات أخرى (أو الدولة محلية مع الدول الأجنبية) يتطلب بعض الترتيبات القانونية أو التنظيمية قد لا يحتاجها في معاملاته الداخلية، بالإضافة إلى ذلك فإنه في حالة التجارة الداخلية عندما يحدث خلاف ومنازعات بين الاطراف التعامل التجاري يتم اللجوء إلى القانون المحلي، بينما في التجارة الخارجية يتفق الطرفان على جهة التحكيم والقضاء الذي يفصل في خلافهم.

سادسا : اختلاف أهداف الدولة :

لكل دولة أهداف وسياستها الاقتصادية التي تتبعها لتحقيق الرفاهية الاقتصادية لمواطنيها وحماية حقوقهم وتحرص كل دولة على معاملة مواطنيها بالتساوي ولكن تختلف هذه المعاملة مع الأجانب، كما لا تعطي الحكومات لعوامل الربح والخسارة الناشئة عن التجارة الداخلية نفس الاهتمام الذي تعطيه للتجارة الخارجية وذلك لأن التجارة الخارجية ينشأ عنها فقدان جزء من الثروة المحلية أو إضافة جديدة لهذه الثروة.

سابعا : اختلاف السياسة التجارية :

تختلف التجارة الداخلية عن التجارة الخارجية في أن الأولى تخضع لنفس السياسة الاقتصادية المطبقة داخل الدولة حيث تتمتع السلع بحرية الانتقال دون قيود، على عكس السياسة المطبقة على التجارة الخارجية حيث لا تتمتع السلع الخارجية بحرية الانتقال إذ تفرض قيودا على دخولها حتى في ظل العولمة التي تسعى للقضاء على هذه القيود،كما أنه في ظل التجارة الداخلية يمكن أن تتمتع بعض المنتجات بسياسة التمييز السعري والبعض ينتج في ظل شكل من أشكال الاحتكار، بينما التبادل الدولي يخضع لظاهرة المنافسة الكاملة.

وكخلاصة لما سبق يمكن القول أن التجارة الخارجية والتجارة الداخلية تشتركان في أنهما عبارة عن تبادل السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الأفراد ولكن الاختلاف في مكان التبادل، ففي التجارة الداخلية يكون داخل الحدود وبالعملة المحلية ووفقا لقوانين والتقاليد والأنظمة والسياسات السائدة هناك، أما التجارة الخارجية تكون بين مختلف الدول وبالعملة الأجنبية ووفقا لقوانين الدولية والأنظمة العالمية والسياسات منظمة التجارة العالمية كما تتطلب المزيد من الترتيبات التي تؤدي إلى زيادة التكلفة الفعلية للمنتج؛ الحاجة إلى وسائل نقل،

شحن، تخزين، رسوم جمركية ..... إلخ، إضافة إلى ذلك تؤدي التجارة الخارجية إلى زيادة رصيد الدولة من العملات الأجنبية على عكس التجارة الداخلية.

الفرع الثالث : خصائص التجارة الخارجية

للتجارة الخارجية مجموعة من الخصائص نلخصها في النقاط التالية [1]:

– تمتاز التجارة الخارجية بأنها عملية تبادلية للسلع والخدمات ورؤوس الأموال بين مختلف الدول من أجل تحقيق أهدف الدولة الاقتصادية أو السيطرة والاستحواذ على الاسواق الخارجية، وتطورت هذه النظرة في السنوات الأخيرة مع تطور الدول خصوصا في ظل الانفتاح الخارجي ودخول اتفاقيات الدولية وظهور التجارة الالكترونية التي تمتاز بالتغير والسرعة في تقديم الخدمات وسهولة السيطرة عليها؛

– تقوم التجارة الخارجية على التخصص في الانتاج، بحيث تبذل كل دولة طاقاتها وتسخر مواردها في انتاج السلعة معينة وتوريدها للدول الأخرى؛

– تتطلب التجارة الخارجية الانتقال إلى التسويق الدولي مما يتطلب أسواقا خارجية كبيرة حتى تتمكن من تحقيق أهدافها، ومن هنا تبدأ عمليات التنافس التجاري الدولي في السيطرة على الأسواق الدولية والعالمية، وقد تتفاوت الدول في هذا المجال في السيطرة على الأسواق الخارجية من حيث الوسائل الدعائية والإعلامية والقرب من الأسواق المستهدفة وتميز الانتاج لدى تلك الدول؛

– تعمل التجارة الخارجية ضمن منظومة وفي حدود القانون التجاري الدولي بهدف تنظيم التجارة الخارجية ولذلك وضعت في العقود الماضية العديد من الاتفاقيات والقوانين الدولية التي تنظم كمية وحجم التجارة الخارجية وانتقال السلع والخدمات بين الدول، كما ان هناك اتفاقيات ثنائية أو تحالفات إقليمية تجارية تبنى على المصالح الاقتصادية المتبادلة؛

– تعتمد التجارة الخارجية على الأسعار الدولية المعلومة والمعلنة للسلع المتبادلة بين الدول والتي تحدد عن طريق العرض والطلب والسياسات الدولية، مما يعمل على إحداث توازن في الكميات المعروضة والكميات المطلوبة؛

– تعتبر التجارة الخارجية مؤشرا من مؤشرات التقدم الاقتصادي الوطني والرفاهية لأي بلد من البلدان حيث كلما كانت الدولة تتمتع بحجم تجارة خارجية كبير وانفتاح على الدول كلما كانت قادرة على النهوض بمستوى المعيشة لدى مواطنيها وعلى توفير وسائل التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لديها، ناهيك عن ارتفاع معدلات الدخل المحلي وانخفاض معدلات البطالة إلى غير ذلك من المؤشرات الايجابية لدى الدولة.

[1] عطا الله علي الزبون، مرجع سابق، ص 20-22 .

نستنتج مما سبق أن التجارة الخارجية تتميز بالطابع الدولى أو العالمي وبخلق المنافسة بين المنتجين، وبذلك تمنع الاحتكار في السوق المنافسة وفي ظل هاته الأخيرة تبرز أهمية توفير السلعة بثمن أقل وبنوعية جيدة نتيجة للتنافس القائم بين المنتجين، لأن أي المنتج يكون في المنافسة الكاملة ما عليه إلا خفض السعر وتحسين النوعية لغرض لتحقيق ربح أعلى من خلال هذه المنافسة .

المطلب الثاني : التجارة الخارجية والتخصص الدولي

في الحياة الاقتصادية لا تستطيع أي دولة في جميع أنحاء العالم سواء كانت متقدمة أو متخلفة اتباع سياسة الاكتفاء الذاتي بصورة كاملة ولفترة طويلة من الزمن، لأن ذلك يجعلها تنتج كل احتياجاتها من السلع والخدمات بالرغم من أن ظروفها الاقتصادية والاجتماعية لا تسمح بذلك، وعلى أي حال فإنه إذا قررت أي دولة إلى انتهاج هذه السياسة فإنها لا تستطيع أن تعيش في عزلة عن الدول الأخرى، إذ أن الدول كالأفراد ليس بإمكانها أن تنتج كل ما تحتاجه وإنما يتطلب الأمر أن تتخصص في انتاج السلع والخدمات معينة التي تسمح ظروفها الاقتصادية والجغرافية بإنتاجها ثم تبادلها بسلع وخدمات أخر لا تستطيع انتاجها، ومن هنا تظهر أهمية التخصص الدولي باعتباره الأساس الذي تقوم عليه التجارة الخارجية، أي أن التجارة الخارجية سبب ونتيجة لقيام التخصص وتقسيم العمل على المستوى الدولي[1].

ونقصد بالتخصص الدولي هو أن تقوم دولة معينة بالتركيز وتخصيص الموارد المتاحة لديها لإنتاج وصناعة أو زراعة سلعة معينة والمتاجرة بالوفرة الحاصلة من تلك السلعة مع دولة أخرى قامت بإنتاج سلعة أخرى تحتاجها الدولة الأولى ومن ثم تقوم الدولتان بتبادل السلع[2] .

ويتضح مما سبق أن هناك علاقة تبادلية وارتباط وثيق بين التخصص الدولي والتجارة الخارجية ولقد أكد كلاسيك على هذه الظاهرة إذ يقرون أن الدولة إذا تخصصت في أداء عمل أو انتاج سلعة معينة تزيد انتاجيته وتزداد رفاهية الاقتصادية، ولذلك لابد ان تتخصص الدول في انتاج سلع معينة وخدمات لتزداد كفاءة انتاجيتها ثم تبادل ما يزيد عن حاجاتها مع الدول الأخرى طبقا للمزايا النسبية التي تتمتع بها كل دولة[3].

الفرع الأول : أسباب قيام التخصص الدولي :

يرجع التخصص الدولي إلى مجموعة من الأسباب نذكر منها :

---

[1] السيد محمد أحمد السريتي، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، مرجع سابق، ص 12-13 .

[2] محمود حسين الوادي وآخرون، **مبادئ علم الاقتصاد**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2010، ص341.

[3] السيد محمد أحمد السريتي، **التجارة الخارجية**، مرجع سابق، ص 14.

– اختلاف الظروف الطبيعية :

تتمتع بعض الدول بظروف طبيعية معينة تسود فيها تؤدي إلى التخصص في انتاج بعض المواد الأولية أو في النشاط الزراعي أو نشاط صناعي، فمثلا بعض الدول متخصصة في انتاج البترول مثل الجزائر، والبعض متخصص في انتاج المعادن كالذهب قي جنوب افريقيا، والفحم في الولايات المتحدة[1].

كما يؤدي أيضا اختلاف المناخ والتربة بين مختلف مناطق العالم إلى اختلاف إمكانيات الإنتاج الأولي (من منطقة جغرافية لأخرى)، فمثلا في مصر نجد تربتها الحصبة ومناخها الصحو مع التدرج في ارتفاع وانخفاض درجة الحرارة خلال صيفها، هذه الظروف تلائم زراعة القطن لذلك نجد مصر تختص في زراعة القطن[2].

– التفاوت في عناصر الانتاج :

لا يتحدد نوع الانتاج الذي ستخصص في الدولة في انتاجه على أساس مواردها الطبيعية فحسب ولكن أيضا على أساس المعروض من اليد العاملة ورأس المال في هذه الدولة، فبعض الدول قد توجد لديها وفرة في اليد العاملة مثل الدول النامية المزدحمة بالسكان في حين لا يوجد لديها رأس مال اللازم للصناعة، وفي هذه الحالة سنجد أن مثل هذه الدول تتجه إلى الصناعات الخفيفة التي لا تتطلب مهارة فنية عالية أو رؤوس أموال ضخمة مثل صناعة الغزل والنسيج والصناعات الزراعية وغير ذلك من الصناعات الخفيفة، وعلى عكس ذلك قد يقل عرض العمل في بعض الدول الأخرى عن المطلوب في حين يزيد العرض رأس المال، مثل بعض الدول الصناعية الكبيرة كالولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وبريطانيا، وعندئذ ستتجه مثل هذه الدول إلى الصناعات الثقيلة والخفيفة على سواء وستنتج سلعا ضخمة غالية الثمن كالأسلحة والآلات والسفن .....الخ[3] .

– نفقات النقل:

تلعب نفقات النقل دورا هاما في التخصص الدولي فهي أحد العوامل المؤثرة في التوطن الدولي للصناعات، فالتوطن الصناعي يتم إما بالقرب من المادة الخام أو بالقرب من الأسواق أو بالقرب من موارد الوقود أو القوى الكهربائية، فالصناعات التي يكون انتاجها يتطلب مواد الأولية بنسبة كبيرة من قيمة الناتج النهائي تتوطن في الدول التي بها المادة الأولية، ولقد ساعد النقل على قيام التخصص الدولي بتوسيعه لدائرة السوق أمام منتجات الدول المختلفة ولولا ذلك لبقي نظام الانتاج بالوضع البدائي الذي كان عليه في الأزمنة القديمة إذ كانت كل دولة

[1] جاسم محمد، **التجارة الدولية**، المنظمة العربية للتنمية الادارية بحوث ودراسات، القاهرة، مصر، 2007، ص10.

[2] محمد زكي شافعي، **مقدمة في العلاقات الدولية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، بدون سنة نشر، ص11.

[3] محمود يونس، **اقتصاديات الدولية**، دار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 1999، ص14.

تعتمد على انتاجها المحلي، ولهذا تؤثر نفقات النقل في التخصص فبعض الدول يمكنها أن تتخصص في انتاج سلع معينة ولكن ارتفاع تكلفة نقل هذه السلع للعالم الخارجي قد يفقدها ميزة التخصص[1].

الفرع الثاني : أسباب قيام التجارة الخارجية

تتباين أسباب قيام التجارة الخارجية فمنهم من يرجعها إلى جذور المشكلة الاقتصادية حيث أن الدولة لا تستطيع أن تكتفي ذاتيا بصورة شاملة ولمدة طويلة لأنها لا تستطيع أن تنتج كل ما تحتاجه وذلك لأن الظروف البيئية والجغرافية والاقتصادية لا تمكنها من ذلك[2]، ومن ناحية أخرى الحاجات البشرية بطبيعتها أيضا وجدت غير محدودة لاتسامها بالتكرار والتنوع والتعدد والترابط وهذه الطبيعة اللامحدودة للحاجات البشرية تجعل الموارد الاقتصادية عاجزة عن انتاج ما يكفي من سلع والخدمات لإشباع جميع الحاجات الانسانية[3]، ومنهم من يرجعها إلى اختلاف الأسعار حيث أنها تؤثر في التبادل الدولي وتتأثر به، فمثلا زيادة الطلب العالمي على القطن المصري تؤدي إلى ارتفاع أسعاره وارتفاع دخول عوامل الانتاج التي تشترك في انتاجه[4].

وتختلف أراء المدارس الاقتصادية أيضا في تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية، حيث أن المدرسة الكلاسيكية التي أسسها أدم سميث ودافيد ريكاردو تستند لأسباب قيام التبادل التجاري إلى أن أي دولة تقوم بشراء سلعة من الخارج إذا كانت تكاليف إنتاجها من الخارج أقل من تكاليف إنتاجها في الداخل، ومن ثم فإن التكاليف الانتاج النسبية هي التي تحدد نوعية السلع المستوردة والسلع المصدرة كذلك أي هيكل التجارة الدولية[5]، أما النظرية الحديثة التي أسسها هكشر وأوهلن تستند في تفسيرها لأسباب قيام التبادل التجاري الدولي إلى اختلاف وفرة عناصر إنتاج بين الدول المختلفة على عكس المدرسة الكلاسيكية [6].

ويمكن أن نلخص أسباب قيام التجارية الخارجية في العناصر التالية :

أولا : أسباب اقتصادية :

هناك العديد من أسباب نذكر منها[7]:

- لا تستطيع أي دولة أن تعتمد على نفسها كليا (تحقيق اكتفاء ذاتي) إذ يجب أن تتعامل مع الدول الأخرى حيث لا تستطيع انتاج جميع السلع والخدمات.

---

[1] عادل أحمد حشيش، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، 2000، ص 24-25.

[2] يوسف مسعداوي، **دراسات في التجارة الدولية**، دار الهومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص15.

[3] طالب عوض وارد، **الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات**، الطبعة الثانية، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 2013، ص13.

[4] أشرف أحمد العدلي، **التجارة الدولية**، الطبعة الأولى، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2006، ص9 .

[5] رشا العصار وآخرون، **التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2000، ص17.

[6] جمال جويدان الجمل، **التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2013، ص17.

[7] موسى مطر وآخرون، **التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص17.

– التخصص الدولي: أي أن كل دول متخصصة في انتاج سلعة ما وذلك لتباين في توزيع الثروات الطبيعية بين دول العالم حيث توجد دول تمتلك ثروات طبيعية ودول تتملك التكنولوجيات المتطورة.

– اختلاف تكاليف الانتاج : يعد تفاوت تكاليف الانتاج بين الدول دافعا للتجارة بينها وبالذات في الدول التي تمتلك ما يسمى باقتصاديات الحجم الكبير Economies of scale، حيث أن الانتاج الواسع يؤدي إلى تخفيض متوسط التكلفة الكلية للوحدة المنتجة مقارنة مع دولة أخرى تنتج بكميات ليست وفيرة وبالتالي ترتفع لديها التكاليف الانتاج مما يعطي الدولة الأولى ميزة نسبية في الانتاج مقارنة بالدول الثانية.

– اختلاف ظروف الانتاج : فبعض المناطق ذات مناخ الموسمي تصلح لزراعة الموز والقهوة فيجب أن تتخصص بهذا النوع من المنتجات الزراعية، وتستورد المنتجات الأخرى التي لا تقوم بإنتاجها كالنفط.

– اختلاف الميول والأذواق .

ثانيا : أسباب سياسية:

يمكن أن نلخص الأسباب السياسية لقيام التجارة الخارجية فيما يلي[1]:

– الرغبة المتعاظمة لبعض الدول في الاستيلاء على أسواق خارجية لدول معينة وبالتالي السيطرة على اقتصاديات الدول ومن هنا تظهر التبعية الاقتصادية وخاصة في الدول النامية.

– ظهور اتجاه متزايد من قبل بعض الدول للاستيلاء والسيطرة الاقتصادية على دول معينة ولأسباب سياسية خاصة، وهذا من خلال التبادل التجاري بين هذه الدول كما هو حاصل مع دول الكتلة الشرقية السابقة.

ثالثا : تكنولوجية حديثة:

نلاحظ أن الدول التي يتوافر لديها التكنولوجيا عن طريق الاختراع أو الابتكار أو التجديد تستطيع إنتاج سلع إنتاجية أو رأسمالية مثل الآلات والمعدات والسيارات، هذه التكنولوجيا الحديثة لا تكون متاحة للدول النامية ومن ثم فإنها لا تتمكن من انتاج هذه السلع الرأسمالية بل تستوردها من الدول المتقدمة[2] .

رابعا : التعاون في العلاقات الاقتصادية الخارجية :

قد يبدو أن مبدأ التعاون الدولي أقل تأثيرا في قيام التبادل التجاري فيما بين البلدان إذا ما قورن بالأسباب الأخرى سابقة الذكر، ولاسيما في الظروف الاستثنائية حيث تتقلص دائرة التعامل الاقتصادي فتقل الروابط والعلاقات وغيرها، أما في الظروف الاعتيادية وفي جو التعامل الطبيعي فقد يمارس التعاون الدولي بمختلف أشكاله

[1] أشرف أحمد العدلي، مرجع سابق، ص19 .

[2] السيد محمد أحمد السريتي، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، مرجع سابق، ص 15-16 .

وفي كل المجالات دورا هاما إذ يكون مبعثا قويا لنشأة علاقات اقتصادية جديدة أو مدعاة لمضاعفة العلاقات الراهنة أو وسيلة لإعادة وإدامة العلاقات الدولية[1].

ويمكن القول أن من أهم أسباب قيام التجارة الخارجية هو عدم قدرة أي دولة تطبيق سياسة الاكتفاء الذاتي وذلك لعدم قدرتها على انتاج كل ما تحتاجه وأيضا لوجود فائض انتاج يجب عليها أن تتخلص منه.

ويتبين لنا مما سبق أن التخصص الدولي والتجارة الخارجية وجهان لعملة واحدة، حيث لا يمكن ذكر التجارة الخارجية من دون ذكر التخصص الدولي فلا وجود للتخصص دولي دون تجارة خارجية ولا وجود للتجارة خارجية بدون تخصص دولي، فهما مكملان لبعضهما البعض.

المطلب الثالث : أهداف التجارة الخارجية وأهميتها وأثرها على الاقتصاد

الفرع الأول: أهداف التجارة الخارجية

للتجارة الخارجية الأهداف الأساسية تتمثل فيما يلي [2] :

1- الاستفادة القصوى من فائض الإنتاج، إذ أن التصدير يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي مما ينعكس على وضع العمالة وتقديم دخول إضافية وتوفير السلع الضرورية والأساسية والعكس صحيح حيث أن ضعف التصدير يؤدي إلى خسارة وهذا باعتبار أن مستوى الناتج المحلي يتأثر بمستوى التصدير، إذ في الحالة التي يكون فيها التصدير ضعيفا يؤدي هذا إلى الخسارة في الناتج المحلي والتخفيض في مساهمته في الدولة وزيادة البطالة وتدهور في مستوى معيشة الأفراد، أما إذا كان مستوى التصدير كبيرا فهذا يؤدي إلى الزيادة في الناتج المحلي وبالتالي ارتفاع مستوى العمالة والتي يترتب عنها دخول إضافية وتوفير السلع الضرورية والأساسية؛

2- القيام باستيراد السلع الضرورية غير المتواجدة في الدولة المستوردة، حيث ولعدة عوامل هناك بعض السلع لا يتم إنتاجها محليا مثل الآلات والتجهيزات الضرورية لبناء مصنع ما وبالتالي يمكن توفير من خلال عمليات التجارة الخارجية (عملية الاستيراد) عدد من فرص العمل وهذا يؤدي إلى المساهمة في عمليات التصدير وزيادة الدخول والناتج المحلي؛

3- إحلال الواردات: يتوقف هذا الهدف على عامل مهم جدا وهو عامل التكلفة، فإذا كانت بعض السلع المنتجة محليا تكاليف إنتاجها أعلى من تكاليف استيرادها هنا تلعب الإجراءات الحكومية دورا كبيرا في هذا المجال

---

[1] رائد فاضل جويد، **النظرية الحديثة في التجارة الخارجية**، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، جامعة تكريت، العراق، المجلد 5،العدد 17، حزيران 2013، ص 125.

[2] نوري حاشي، **أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية لدول شمال إفريقيا والشرق الأوسط (MENA) خلال الفترة 1980-2012**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص طرق كمية، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، 2014-2015، ص 9-10.

من خلال سياسة إحلال الواردات وهذا ما نلاحظه غالبا في الدول النامية، أما إذا كانت تكاليف إنتاج السلع المحلية أقل من تكاليف استيرادها فيمكن أن يساعد في ترويج السياسة التجارية وهنا يمكن القيام بعمليات التصدير الهامة؛

4- نقل التقنيات والتكنولوجيات الضرورية والأساسية لبناء وإعادة هيكلة البنى التحتية والمنشآت القاعدية للدولة وتغيير سياستها العامة؛

5- الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات حيث تلعب التجارة الخارجية دورا مهما في التضييق الفجوة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية؛

6- الاتجاه نحو العولمة وعولمة الأسواق العالمية، وهنا نرى أثر حرية التبادل التجاري في ظل منظمة التجارة العالمية وحرية حركة رؤوس الأموال وخصخصة قطاعات الدولة وإلغاء دورها الاقتصادي وهو ما تقوم به العولمة في فرض اقتصاد السوق؛

7- دراسة موازين المدفوعات للدول ونظم أسعار الصرف فيها ومعالجة الاختلال والتوازن في موازين المدفوعات ودراسة السياسة التجارية المتبعة من قبل الدول في مجال التجارة الدولية كسياسة الحماية والحرية أو غير ذلك، كما تهدف التجارة الخارجية إلى دراسة التكتلات الاقتصادية الدولية وسماتها المميزة.

يعد هدف زيادة احتياطات العملة الصعبة من أهم الاهداف لأي دولة، وذلك لتلبية احتياجاتها من النقد الأجنبي لتغطية احتياجات المجتمع من السلع والخدمات والوفاء بالتزاماتها الناشئة عن الدين الخارجي، والحد من التعرض لتقلبات الخارجية عن طريق الحفاظ على السيولة بالعملة الأجنبية لامتصاص الصدمات في أوقات الأزمات أو عندما يكون الحصول على القروض صعبا، وبالتالي امتلاك الدولة قدرة على الوفاء بالتزاماتها الخارجية ودعم الثقة في سياسات إدارة النقد وسعر الصرف.

الفرع الثاني : أهمية التجارة الخارجية والأهمية النسبية لها

أولا : أهمية التجارة الخارجية

تعد التجارة الخارجية من أهم النشاطات اللازمة لتلبية حاجات المجتمع، وزادت هذه الأهمية مع التطور الكبير في وسائل الاتصالات والنقل والاختراعات الجديدة، والتجارة الخارجية تعتمد عليها كل دول العالم فلا توجد دولة توفر لشعبها جميع السلع والخدمات حيث أن كل دولة تختص بإنتاج سلع والخدمات معينة على حسب مناخها والطبيعة الجغرافية لها والتركيبة سكانية، ويمكن أن نلخص أهمية التجارة الخارجية في النقاط التالية[1]:

- التجارة الخارجية تؤدي إلى زيادة الدخل المحلي؛

[1] جميل محمد خالد، مرجع سابق، ص 219-220.

– إقامة علاقات وصداقات مع مختلف الدول؛

–تحقيق مكاسب على أساس الحصول على السلع تكلفتها أقل مما لو تم انتاجها محليا؛

– ربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض وتصريف فائض انتاجها إلى أسواق أجنبية؛

– تقصير المسافات وجعل العالم قرية واحدة؛

– تحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة تحقيق التوازن بين كميات العرض والطلب؛

– الارتقاء بالأذواق وتحقيق كافة متطلبات وحاجات المجتمع؛

– اعتبارها مؤشرا جوهريا على قدرة الدول الانتاجية والتنافسية في السوق الدولي، وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الانتاجية المتاحة وقدرة الدولة على التصدير والاستيراد، وأيضا تعد مؤشرا على رصيد الدولة من العملات الأجنبية؛

– نقل التكنولوجيات والمعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الاقتصاديات المتينة وتعزيز عملية التنمية الشاملة؛

– يمكن للتجارة الخارجية أن تلعب دورا للخروج من دائرة الفقر وخاصة عند تشجيع الصادرات إذ ينتج عنها الحصول على رأس المال الأجنبي جديد يلعب دورا في زيادة الاستثمارات جديدة وتكوين الرأسمال والنهوض بالتنمية الاقتصادية[1].

أولا : الأهمية النسبية للتجارة الخارجية

يتطلب توضيح الأهمية النسبية للتجارة الخارجية دراسة الإحصاءات المقدمة من خلالها، والتي يتم الحصول عليها من خلال نشرات ودوريات إحصاءات التجارة الخارجية التي تنظم حركة الصادرات والواردات في أي دولة من دول العالم، وتتضمن هاته الإحصاءات في الغالب البيانات والمعلومات التالية [2]:

– الكميات المستوردة والمصدرة من السلع وتقدر هذه الكميات في العادة بالطن وفقا لوزنها الأساسي؛

– أسعار السلع المصدرة والمستوردة وتقدر هذه السلع بالعملة المحلية للدولة عند دخولها إليها أو خروجها منها؛

– تدعى الدولة الذي صدرت منه السلع باسم "بلد المنشأ" أي بلد منشأ السلعة، وقد لا يكون هذا البلد الذي صدر السلعة هو منتجها الأول وإنما قد جاءت السلعة عن طريقه، ويدعى هذا البلد باسم "مصدر السلعة" أما البلد الذي يستقبل السلعة أي البلد الذي يستوردها فيدعى باسم "وجهة السلعة"؛

– التوزيع الجغرافي للتجارة الدولية بالنسبة للدولة مع الدول الأخرى ؛

[1] رشاد العصار وآخرون، مرجع سابق، ص14.

[2] نوري حاشي، مرجع سابق، ص 8.

– الطبيعة الأساسية للسلع المصدرة والمستوردة، ويمكن أن تتبع الدول في هذه الحالة طرقا وأساليب مختلفة لتحديد هذه الطبيعة الهامة.

ولقياس الأهمية النسبية للتجارة الخارجية ودرجة مساهمتها في الاقتصاد الوطني نتبع الوسائل التالية[1]:

(أ)– نصيب الفرد من التجارة الخارجية:

ويتبين هنا متوسط ما يحصل عليه الفرد الواحد من مجموع تجارة الدولة الخارجية ويحسب نصيب الفرد من التجارة الخارجية وفق المعادلة التالية:

نصيب الفرد الواحد = (قيمة الصادرات + الواردات)/ عدد السكان

وتوضح هذه المعادلة مدى مساهمة التجارة الخارجية في حياة الفرد ومن خلالها أيضا يمكننا المقارنة بين متوسطات نصيب الفرد في الدول المختلفة.

(ب)– متوسط الميل للاستيراد :

متوسط الميل الاستيراد = (قيمة الواردات)/ (قيمة الدخل الوطني) X 100

وتوضح هذه المعادلة مدى اعتماد الدولة على وارداتها أي مدى اعتمادها على الإنتاج الدولي أو العالمي الذي يزودها بسلع إنتاج والاستهلاك التي تنقصها ومنه استنتاج مدى تبعية الإنتاج الوطني في الدولة للإنتاج الدولي، وهذا على اعتبار أن الواردات تشترى بجزء من الدخل الوطني للدولة أي تلك النسبة التي تقطع من الدخل المحلي للشراء من الخارج فكلما كانت هذه النسبة منخفضة وقليلة كانت نسبة اعتماد الدولة على وارداتها قليلا أيضا، ويمكن أن نشير هنا أنه إذا كانت دولة ما متوسط ميل الاستيراد فيها مرتفعا فهي دولة تعتمد على الواردات بشكل كبير وعندئذ لا يمكن أن يكون ذلك دليلا قاطعا على فقرها أو غناها، حيث إذا كانت دولتان لهما نفس متوسط ميل الاستيراد وهو في مستوى مرتفع فالدولة الأولى لكثرة وارداتها والثانية لضآلة دخلها، فإن متوسط الميل للاستيراد يدل على مدى مساهمة الإنتاج العالمي في تكملة الإنتاج الوطني.

(ج)– نسبة التبادل :

تحسب هذه النسبة من المعادلة التالية:

نسبة التبادل = (مستوى أسعار الصادرات)/(مستوى أسعار الواردات)

وتحسب أيضا عن طريق الرقم القياسي لأسعار الصادرات والواردات

نسبة التبادل = (الرقم القياسي لأسعار الصادرات)/(الرقم القياسي لأسعار الواردات)

[1] نفس المرجع، ص 8-9.

تفيد هاته المعادلة في توضيح العلاقة الأساسية بين الصادرات والواردات ومدى تأثير الصادرات على الواردات وتحديد كيفية تأثير كل وحدة من السلع المستوردة مقابل كل وحدة من السلع المصدرة، وبما أن الدولة تدفع ثمن الواردات من ثمن الصادرات، وتدل نسبة التبادل على مقدار القوة الشرائية للدولة بالنسبة للخارج فإذا كانت هذه النسبة أقل من الواحد الصحيح أي أسعار الصادرات أقل من أسعار الواردات فيكون هذا في غير صالح للدولة أما إذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد الصحيح أي أسعار الصادرات أكبر من أسعار الواردات فيكون هذا في صالح الدولة.

وكخلاصة لما سبق تكمن أهمية التجارة الخارجية بالنسبة للدول النامية في التخلص من التبعية الاقتصادية، حيث تؤثر عليها هذه الأخيرة سلباً من خلال هدر الطاقات الوطنية فتظل البلدان النامية تعاني من التخلف والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، وتؤدي إلى عدم تكافؤ القوى السياسية والاقتصادية بين الدول الغنية والفقيرة، وإلى انخفاض مستويات المعيشة ورفع درجات البطالة وعدم العدالة في توزيع الدخل في البلدان التابعة.

الفرع الثالث : أثر التجارة الخارجية على الاقتصاد

للتجارة الخارجية آثار متعددة على الاقتصاد ويظهر هذا بوضوح من خلال آثارها على المتغيرات أو المؤشرات الكبرى للاقتصاد وذلك كما يلي:

أولا : أثرها على الرفاهية الاقتصادية:

يظهر هذا الاثر من خلال زيادة إشباع حاجات الأفراد من السلع والخدمات إما بسبب عدم توفر هذه السلع والخدمات داخل الدولة وانتقالها إليها عن طريق التجارة الخارجية، أو بسبب الحصول على هذه السلع بتكاليف أقل نتيجة لاستيرادها من دول لديها ميزة نسبية في الانتاج[1].

ثانيا : أثرها على التوازن الاقتصادي:

تحاول الدول ومن خلال التجارة الخارجية تحقيق نوع من الاتزان في وضعها الاقتصادي، حيث أن الصادرات إذا زادت فإنها تعمل على احداث توازن معها ومع الواردات خصوصا إذا كانت تلك الواردات تنمو بشكل مضطرد، وبالتالي ومن خلال الواردات فإنها تعمل على توفير ما يحتاجه المجتمع داخل الدولة من سلع وخدمات استهلاكية لم تكن متوفرة داخل الدولة ويحدث نقص في الحاجات سواءا كانت ضرورية أو كمالية، فالتجارة الخارجية باستخدام الصادرات والواردات تعمل على ايجاد التوازن الاقتصادي الداخلي في اقتصاد الدولة[2].

[1] موسى مطر وآخرون، مرجع سابق، ص18.

[2] عطا الله علي الزبون، مرجع سابق، ص 19 .

ثالثا : على توزيع الدخل

للتجارة الخارجية أهمية كبيرة تتمثل في إعادة توزيع الدخل الوطني ولكنها لا تعمل بالضرورة على المساواة بين جميع دول العالم، ويرجع ذلك إلى التباين في مستوى التنمية الاقتصادية بين الدول الصناعية والدول المتخلفة، وعليه فان المزايا النسبية للتجارة الخارجية تعود بصفة أساسية إلى الدول التي تتمتع بإنتاجية عالية، حيث أن الدول النامية لا تستطيع أن توقف عمليات التصدير والاستيراد نتيجة عدم امتلاكها المزايا التي تختص بها الدول المتقدمة، فهي تعاني نقصا في بعض السلع الرأسمالية تحول بينها وبين استغلال مواردها وتنمية اقتصادياتها وليس لها سبيل في ذلك إلا الاستيراد، حيث أن التجارة الخارجية تعمل على إعادة توزيع للدخل من خلال عمليات التصدير والاستيراد والإنتاج، فتعمل على تغيير هيكل الانتاج وعلى تعديل هذه التركيبة من خلال التفصيل بين فائض المستهلك وفائض المنتج أو بين المنتجين أنفسهم والمستوردين. [1]

رابعا : استغلال الأمثل للموارد :

إذا قامت الدول بإنتاج عدد كبير من السلع فإنها تستغل الموارد المتاحة لديها بطريقة أقل كفاءة، ولكن إذا استخدمتها في انتاج سلع معينة تتخصص في انتاجها واستبدال الفائض منها بالسلع المنتجة في الدول الأخرى، الأمر الذي يؤدي ذلك إلى الاستغلال الأمثل للموارد[2].

وخلاصة لما سبق نلاحظ أن آثر التجارة الخارجية على الاقتصاد يختلف من دولة لأخرى حسب مستوى تقدمها الاقتصادي ومدى توافر عناصر الانتاج وأيضا السياسة التجارية التي تطبقها الدولة تجاه العالم الخارجي.

المبحث الثاني : النظريات المفسرة للتجارة الخارجية

مع تطور الاقتصادي الراهن أصبح الاهتمام بنظريات التجارة الخارجية يزيد بشكل كبير من قبل رجال الفكر الاقتصادي وذلك لتحديد الأسباب الرئيسية لقيام التجارة الخارجية بين مختلف الدول، وتحديد النمط الذي يحكم هذه التجارة وإلى الإجابة على بعض التساؤلات منها : ما هو سبب قيام التجارة الخارجية، وما هو سبب تخصص كل دولة في انتاج سلعة معينة وتصديرها، ما هي معدلات التبادل الدولي وما هي مكاسب التي ستحصل عليها الدول من القيام التجارة بينها وكيف يتم توزيعها عليهم.

وللإجابة على هذه التساؤلات قسمنا المبحث إلى ثلاثة مطالب أساسية :

المطلب الأول : النظريات التقليدية للتجارة الخارجية

---

[1] مليك محمودي، **دراسة قياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة: (1990-2010)**، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص تقنيات كمية للتسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2012، ص 18

[2] نداء محمد الصوص، مرجع سابق، ص11.

المطلب الثاني : النظريات النيوكلاسيكية للتجارة الخارجية

المطلب الثالث: الاتجاهات الحديثة في تفسير للتجارة الخارجية

المطلب الأول : النظريات التقليدية للتجارة الخارجية

سنتطرق في هذا المطلب إلى النظريات التقليدية في تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول، وتعتبر هاته النظرية نقطة انطلاق في تحليل التبادل الدولي حيث ظهرت في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر كرد فعل لأفكار المدرسة التجارية الذي أدت إلى كثير من المشاكل، وكانت بدايتها بنظرية التكاليف المطلقة لأدم سميث1723-1790 ثم نظرية التكاليف النسبية لديفيد ريكاردو(1772 - 1823)، ونظرية القيم الدولية جون ستيوارت ميل 1806 – 1873 ولكن قبل ذلك سوف نتطرق إلى أفكار المدرسة التجارية.

الفرع الأول : المدرسة التجارية :

ظهر المذهب التجاري في بداية القرن السادس عشر واستمر إلى نهاية الربع الثالث من القرن الثامن عشر « 1500 إلى 1775» حيث بدأ هذا المذهب مع نهاية النظام الإقطاعي وفلسفته في تنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية وفقا لمصالح النبلاء والإقطاعيين، وتحول من الاهتمام من العلوم الدينية كأساس لتفسير الظواهر الاقتصادية إلى الاهتمام بالعلوم الطبيعية والإنسانية مما أدى لتغيرات اجتماعية واقتصادية وظهور النزعة الفردية، وتميزت هذه الفترة بظهور عدة عوامل ساهمت في ظهور المذهب التجاري نذكر منها:

–ازدياد أهمية التجارة الخارجية لأن تحرير العبيد والفلاحين من سطوة النظام الاقطاعي دفعهم بالعمل في التجارة الخارجية مما أدى إلى ثراء التجار وازدياد أهميتهم؛

– زيادة الاكتشافات الجغرافية وكثرت تدفقات المعادن النفيسة إلى أوروبا من دول العالم الجديد؛

– انهيار النظام الاقطاعي؛

– نمو السكان في المدن وزيادة الانتاج الذي ساعد على انتشار النشاط التجاري وبالتالي ظهور الدولة القومية كمركز السلطة؛

– ظهور الدولة الحديثة التي شكلت قوة لمصالح العاملين في التجارة وأرباب الحرف؛

– زيادة أهمية النقود لتكوين رأس المال والتي كان له أثر قوي في السياسة والنظام السياسي، كما أن زيادة أهمية التجارة كانت أفضل وسيلة لاجتذاب أكبر كمية من النقود؛

– ساعد عصر الرأسمالية التجارية والنهضة الأوربية على إحياء الفلسفات اليونانية بشكل متحرر من الدين ومن قيود الكنيسة مما أدى إلى تغيير نظرة المجتمع نحو الفائدة.

أولا: أفكار التجاريين:

إن الفكر التجاري (المركنتالي) هو عبارة عن مجموعة من الآراء والمعتقدات الاقتصادية الناشئة في الظروف السائدة في ذلك الوقت، ولا يمكن نعتبر أن الفكر المركنتالي بمثابة نظرية اقتصادية بل هي أفكار سادت في تلك الفترة، وهو يقوم على عدة دعائم أساسية أهمها ما يلي[1]:

- تقاس ثروة الدولة بما تملكه من معادن نفيسة ممثلة في الذهب والفضة؛
- يقوم النمو الاقتصادي على جهود طبقة التجاريين بصفة أساسية فهي الطبقة الدافعة للنمو؛
- يعتبر القطاع الخارجي من القطاعات الرئيسية في الاقتصاد المحلي؛
- عدم حيادية الدولة في النشاط الاقتصادي، حيث لا يؤمن الفكر المركنتالي بالحرية الاقتصادية فلابد من تدخل الدولة لتوجيه النشاط الاقتصادي؛
- وجود تشغيل ناقص .

ولقد مرت المدرسة التجارية بثلاث مراحل[2] :

1- المرحلة الأولى :

وهي فترة السياسة المعدنية وعرفت احتفاظ الدولة برصيد من المعدن النفيس وإخضاع عمليات انتقال المعدن النفيس للخارج لرقابة مباشرة، ومثال على ذلك نجد انجلترا التي منعت تصدير الذهب والفضة كلية وأخضعت كل عمليات الصرف الأجنبي لرقابة صرف الملك.

2- المرحلة الثانية :

في هذه المرحلة اكتفت الدولة بأن تكون لها فائض من المعدن النفيس مع الرقابة الغير المباشرة على مجموع معاملاتها مع كل الدولة، ومن ثم فلم تعد هناك حاجة إلى فرض رقابة مباشرة على كل عملية من عمليات انتقال المعدن النفيس إلى الخارج.

3- المرحلة الثالثة :

اتضح للدولة أن مركزها النهائي يتوقف على مجموع صادرتها ومجموع واردتها ويكفي أن تحقق الدولة فائضا في معاملاتها مع العالم الخارجي في نهاية العام، وعليه فإنه ليس من الضروري أن تكون معاملاتها مع كل دولة في صالحها فالعبرة بمجموع معاملاتها، وتجدر الاشارة إلى أن العديد من التجاريين أشاروا إلى ما نسميه في الوقت

[1] إيمان عاطف ناصف، مرجع سابق، ص 20.

[2] أشرف أحمد العدلي، مرجع سابق، ص 10-11 .

الحاضر بالصادرات والواردات غير المنظورة* بمعنى أن الميزان التجاري كان يشمل بالإضافة إلى صادرات واردات المنظورة صادرات وواردات غير المنظورة .

وعرفت هاته الفترة أيضا زيادة تدخل الدولة وامتد هذا تدخل إلى العديد من الأنشطة الاقتصادية، حيث قامت بإنشاء صناعات وطنية وبالتحكم في الأسعار ومستوى الأجور عن طريق إعانات للصادرات ومراجعة بعض القوانين وذلك لتحقيق فائض في معاملاتها مع العالم الخارجي.

ثانيا : دور التجارة الخارجية عند التجاريين

يرى التجاريون أن دولة يمكن لها أن تحقق مكاسب من التجارة الدولية على حساب الدول الأخرى ولذلك فمن الضروري فرض قيود على الواردات وزيادة حوافز للتصدير وتنظيم صارم للحكومة لجميع الأنشطة الاقتصادية[1]، إذا التجارة الدولية في المدرسة التجارية هي عبارة عن وسيط لزيادة ثروة الدول وذلك من خلال تحقيق فائض في الميزان المدفوعات عن طريق تشجيع الصادرات وتقييد الواردات وخاصة الكمالية والحصول على الذهب والفضة[2]، هذا الفائض يتيح تدفق المعادن النفيسة إلى داخل الدولة بشكل يفوق تدفقها إلى خارج الدولة، ومنه يكون صافي تدفق المعدن النفيسة لصالح البلاد وتصبح بذلك أكثر ثراءا وقوة، إذ كلما زادت قيمة التدفق الصافي من المعادن النفيسة يتأثر بذلك مستوى النشاط الاقتصادي فيزيد مستوى الإنتاج والعمالة داخليا، وبناءا على السياسات الاقتصادية المنتهجة فإن للدولة دورا مهما من خلال التحكم في النشاط الاقتصادي حيث تفرض رقابة صارمة على تبادل المعادن النفيسة، ويتم تجريم ومعاقبة كل من يهرب الذهب إلى الخارج حيث لا يخرج الذهب إلا بموافقة ومراقبة الحكومة، كما تقوم الدولة بإنشاء شركات تجارية وشركات نقل من أجل زيادة تدفق العملات الأجنبية إلى داخل الدولة، في حين أن مشكلة التوازن الخارجي لا تثير اهتمام التجاريين فهم دعاة لاختلال التوازن الدولي، فالميزان التجاري لا يجب أن يكون متوازنا بل مختلا (فائض) واختلاله يكون في صالح الدولة فهم يدعون إلى مقاومة التوازن لكي تحصل الدولة على الذهب من الخارج ويرون وجوب إخضاع تقلبات ميزان التبادل التجاري لرقابة الدولة وتنظيمها[3]، ويلاحظ في ذلك الوقت أن الحكومات في دول أوروبا قامت بإجراءات تهدف من خلالها تعظيم الفائض في الميزان التجاري، ونجد من بين هاته الإجراءات مثلا[4]:

* خدمات تؤدّي أو تدفع من قبل أشخاص في الخارج كخدمات النقل والبنوك والتأمين والإعلان.

[1] Dominick Salvatore, **économie internationale**, 1re édition, groupe de boeck, Bruxelles, 2008, P 69.

[2] علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات**، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2010، ص 34.

[3] نوري حاشي، مرجع سابق، ص 17.

[4] إيمان عاطف ناصف، مرجع سابق، ص 22.

– فرض قيود شديدة على الاستيراد عن طريق الرسوم الجمركية وحصص الاستيراد على السلع الاستهلاكية في حين سمحت باستيراد المواد الخام التي تدخل في عمليات تصنيع الصادرات؛

– دعم الصادرات من خلال إعانات للمصدرين؛

– إصدار بريطانيا القوانين تقيدية حيث منعت السفن الأجنبية من نقل البضائع والتجارة على سواحلها؛

– انتهاج الدول الاوربية سياسات اقتصادية بغرض تنظيم القدرة التنافسية لصادراتها وذلك من خلال إصدار قوانين واتخاذ بعض الإجراءات وذلك لتحسين جودة السلع الموجهة للتصدير عن طريق تحديد بعض المميزات التي يجب أن تتوفر في السلع المصدرة؛

– الرفع من إنتاجية عنصر العمل من خلال تكوين وتأهيل اليد العاملة والزيادة في مهاراتها وتحديد أجور العمال وفقا لظروف العرض والطلب.

ثالثا : أفكار دفيد هيوم في التجارة الخارجية

تعرضت أفكار المدرسة التجارية للانتقادات كثيرة من طرف عدة مفكرين وعلى رأسهم دفيد هيوم حيث انتقد فكرة تحقيق الدولة دائما فائضا في ميزان التجاري وفي المعدن النفيس والتحكم فيه.

وتظهر انتقادات الكلاسيك للفكر المركنتيلي من خلال مجموعة من الافتراضات الكلاسيكية الخاصة بتحليل النشاط الاقتصادي وتتمثل فيما يلي [1]:

– سيادة حالة التوظف الكامل دائما على مستوى الإقتصاد المحلي أي عدم وجود أي موارد عاطلة؛

– يرتبط التغير في المستوى العام للأسعار بالتغيرات في عرض النقود (تغير في كمية النقود سيؤدي إلى تغير المستوى العام للأسعار بنفس النسبة وفي نفس الإتجاه) حيث في التوظيف الكامل وثبات الناتج المحلي وثبات سرعة الدوران النقود ويكون الطلب على النقود إلا للمعاملات فإن تغير في كمية النقود يؤدي إلى تغير في مستوى العام لأسعار؛

– ارتباط قيم المعاملات ببعضها البعض من خلال سيادة قاعدة الذهب دوليا، وتحدد قيمة كل عملة بناءا على ما تحتويه من ذهب أي كلما زاد تدفق الذهب إلى داخل الدولة يزيد عرض النقود داخل الدولة والعكس صحيح؛

– حرية التجارة و تبادل السلع والخدمات بين الدول دون الخضوع لقيود الحكومية أو الضرائب والدول التي تتبع سياسة التجارة الحرة لا تمنع مواطنيها من بيع السلع المنتجة في بلاد أخرى ولا تفرض عليهم أن يشتروا من بلادهم.

وبناء على ما سبق يرى دفيد هيوم أنه لا تستطيع أي دولة أن تحقق فائضا دائما في المعدن النفيس ومن ثم لا يمكن أن تتراكم رؤوس الأموال لديها، وأن المعدن النفيس يتوزع تلقائيا على البلاد الداخلة في علاقات تجارية

[1] نفس المرجع، ص 23-24.

دون الحاجة إلى تدخل من قبل الحكومة، وأنه كلما زاد لدى دولة المعدن النفيس عن القدر الذي يتناسب مع نشاطها الاقتصادي فإن أسعار السلع في تلك الدولة تزيد مقارنة بالدول الأخرى، هذا ما ينعكس سلبا على صادراتها وميزانها التجاري وتزيد ظاهرة تهريب المعدن النفيس والعكس صحيح، حيث إذا نقص لدى دولة المعدن النفيس عن القدر الذي يتناسب مع نشاطها الاقتصادي فإن أسعار السلع في تلك الدولة تنخفض مقارنة بالدول الأخرى، هذا ما ينعكس ايجابا على صادراتها وميزانها التجاري وتزيد المعدن النفيس لديها.

الفرع الثاني : نظرية النفقات المطلقة 1723 – 1790:

ادم سميث 1723-1790 وهو من أشهر الكلاسيكيين على الإطلاق ورائد من رواد المدرسة الكلاسيكية التي ظهرت في انجلترا في أواخر القرن 18 وبداية القرن 19 على يد مجموعة من المفكرين الاقتصاديين، وهو من مواليد مدينة كيركالدي في اسكتلندا درس الفلسفة وكان أستاذ لعلم المنطق في جامعة جلاسجو، سافر إلى فرنسا سنة1766 والتقى هناك بالأصحاب المذهب الحر واتبع في التحليل طريقة إسحاق نيوتن والتي مؤداها التوصل إلى حقائق بسيطة عن طريقة التعميم، وفي كتابه ثروة الأمم (1776) وضع ادم سميث أساس الاقتصاد السياسي فهو أبو الاقتصاد وأحد أبرز رواد الليبرالية الاقتصادية ولم يظهر الاقتصاد السياسي الكلاسيكي إلا على يده، واختلف عن المركانتليين والفيزيوقراطين في أن المصدر الأساسي للثروة ليس التجارة أو الأرض بل العمل لأن التجارة تتعامل في السلع جاهزة مزروعة كانت أم مصنوعة مسبقا قبل أن يتم المتاجرة بها فمن يقوم بتجهيزها، وكذا الأرض لا يمكنها أن تنتج خيرتها من حد ذاتها تلقائيا بل تحتاج من يزرعها فمنه بالنسبة لأدم سميث العمل هو أساس الثروة، وهي لا تقاس بما تملكه الدولة من معادن نفيسة ممثلة في الذهب والفضة بل تقاس بقدرتها الإنتاجية، ووفقا لأدم سميث فإن التجارة الخارجية تجعل من الممكن زيادة معدل نمو رأس المال من خلال زيادة إنتاجية اليد العاملة[1]، وتناول الإنتاجية كمقياس للثروة التي يمكن مضاعفتها بتقسيم العمل واهتم بطرق توزيع الثروة في المجتمع ووسائل تنظيم التجارة وتقسيم العمل، إضافة إلى أطروحته المتعلقة بحرية السوق واليد الخفية التي تساهم في دفع حركة الاقتصاد وتشجيع الاستثمار ودعوته إلى الحد من تدخل الدولة المباشر في تنظيم العمل وحصر دورها في أمور ثلاث: الدفاع الخارجي ،العدالة ،المشاريع العامة .ووفقا لأدم سميث في كتابه ثروة الأمم فإن حرية التجارة تتيح للبلد الإفادة من مزايا تقسيم العمل لأنها توسع حجم السوق، وتتميز حرية التجارة حسب أدم سميث بمعنيين[2] : المعنى الأول هو حرية التجارة بين الدول، ومعنى الثاني هو حرية التجارة لجميع مواطني دولة مع دول الأخرى.

[1] Alain Samuelson, **économie internationale contemporaine**, office des publications universitaires, Alger, 1993, P 66.

[2] عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003، ص 70.

ويرى أدم سميث أن اختلاف النفقات المطلقة هو أساس التخصص وتقسيم العمل وهذا الاختلاف هو سبب قيام التجارة الخارجية[1]، وانتقد أيضا كل ما من شأنه إعاقة تقسيم العمل سواء داخل الدولة أو مابين مختلف الدول، وأوضح أن المزايا التي تنتج عن تقسيم العمل داخل الدول تتحقق نتيجة تقسيم العمل الدولي، فتقسيم العمل الدولي ينتج عن اتساع نطاق السوق ويتيح لكل دولة تخصص في انتاج السلع التي تكون لها ميزة مطلقة في انتاجها ثم تبادل فائض انتاجها من سلعة معينة مع سلعة أخرى من فائض انتاج دولة أخرى[2].

أولا : فروض نظرية مزايا المطلقة

تقوم نظرية النفقات المطلقة لآدم سميث على الفرضيات التالية:

- سبب قيام التجارة الخارجية هو اختلاف النفقات المطلقة لإنتاج بين الدول؛
- وجود دولتين تنتجان سلعتان مختلفتين كل دولة تختص في انتاج سلعة واحدة منهما؛
- مقايضة السلع ولا يتم استخدام النقود؛
- قيمة السلعة تحدد على أساس عنصر العمل؛
- حرية التجارة ووجود منافسة تام؛
- التوظيف الكامل (التشغيل الكامل) ؛
- حرية تنقل عوامل الانتاج؛
- تكلفة النقل السلع بين الدولتين تساوي صفر.

ثانيا: تفسير النظرية لنمط التجارة الخارجية:

ولتوضيح نظرية النفقات المطلقة لآدم سميث نتبع المثال التالي:

مثال: الجدول التالي يمثل عدد الوحدات التي يمكن الحصول عليها خلال وحدة عمل واحدة :

الجدول رقم (01): عدد الوحدات المنتجة خلال وحدة عمل واحدة

البلد / السلع	(أ)	(ب)
الجزائر	1	5
المغرب	5	1

المصدر : افتراض الطالب.

[1] مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد الدولي المعاصر**، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2007، ص 30.

[2] زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، دار الكتاب الحديث، عمان، الأردن، 2009، ص 11.

نلاحظ أن الجزائر لها ميزة مطلقة في انتاج السلعة (ب) لأن انتاجها أكبر من انتاج المغرب، والمغرب لها ميزة مطلقة في انتاج السلعة (أ) لأن انتاجها أكبر من انتاج الجزائر، وعلى افتراض أن كل البلدين يمتلكان 50 وحدة من عوامل الانتاج (العمل) فيقومان بتخصيص جزء من وحدات العمل التي يمتلكانها لإنتاج الوحدات ولتكن 25 وحدة لإنتاج سلعة (أ)، و25 وحدة لإنتاج سلعة (ب) ويكون الانتاج الكلي كالتالي:

- في الجزائر : يكون الانتاج الكلي 25 وحدة من السلعة (أ)، و125 وحدة من السلعة (ب).
- في المغرب : يكون الانتاج الكلي 125 وحدة من السلعة (أ)، و25 وحدة من السلعة (ب).
- على المستوى الدولي : يكون الانتاج الكلي على المستوى الدولي 150 وحدة من السلعة (أ) و150وحدة من السلعة (ب).

ولكن يمكن أن يتخصص كل بلد في انتاج سلعة واحدة حيث الجزائر تنتج سلعة (ب) والمغرب تنتج السلعة (أ) ويستورد كل بلد السلعة الأخرى من البلد الأخر، ويكون الانتاج الكلي على المستوى الدولي كالأتي :

- في الجزائر تنتج 250 وحدة من السلعة (ب).
- في المغرب تنتج 250 وحدة من السلعة (أ).

وهكذا يؤدي التخصص إلى زيادة الانتاج على المستوى الدولي ويستفيد منها كل البلدين .

ويتضح مما سبق أن قانون الميزة المطلقة يتيح لدولة تخصص في سلعة معينة يكون لديها ميزة مطلقة في انتاجها بالمقارنة بالدولة أخرى.

إلا أن نظرية أدم سميث انتقدت على أساس أنها لا تفسر إلا جزء ضئيل من التبادل الخارجي، ففي حالة وجود دولة تتميز بظروف انتاج أحسن مما عليه في باقي البلدان وذلك بالنسبة لمعظم السلع، فإن ذلك سيؤدي إلى تقليص النشاط الاقتصادي في هذه البلدان وتقليص التبادل الخارجي.

ثالثا: الانتقادات وعيوب نظرية النفقات المطلقة:

تلقت نظرية النفقات المطلقة عدة انتقادات يمكن اجمالها فيما يلي :

- ارتكزت أدم سميث على أن التجارة الخارجية تكون بين دولتين فقط، لكن هذا غير صحيح خاصة مع ظهور تكتلات وهيئات الاقليمية وشركات متعددة الجنسيات واتفاقيات الدولية؛
- تفترض هذه النظرية تبادل السلع الفائضة عن استهلاك بين دولتين، ولكن هناك بعض الدول لا تستطيع انتاج أي سلعة (مثل دول التي تكون في حالة حرب) أي ليس بمقدورها تبادل السلع مع الدول الأخرى؛

– اعتبر أدم سميث أن التجارة الخارجية هي امتداد للتجارة الداخلية، ولكن عند مقارنتهم نجد أنهما مختلفتين حيث نجد أن التعامل في الثانية بالعملة المحلية أما في الاولى يتم التعامل بالعملة الأجنبية، ويكون أيضا تنقل عناصر الانتاج في الثانية بكل الحرية أما في الأولى هناك قيود وتعريفات جمركية؛

– افتراض وجود حرية في انتقال عناصر الانتاج وهذا غير صحيح، فمثلا لا توجد حرية في انتقال الاشخاص من دولة إلى أخرى حيث هناك عدة حواجز وقيود؛

– ارتكزت هذه النظرية على أن هناك عنصر انتاج وحيد هو عنصر العمل وتجاهلت عناصر الأخرى مثل التقدم التكنولوجيا ورأس المال؛

– افتراض حرية التجارة وهذا الافتراض غير موجود في عصرنا الحالي؛

– منحت هاته النظرية الميزة المطلقة لإنتاج سلعة ما للدولة التي تنتج أكبر كمية، وتجاهل نوعية السلع والخدمات وأيضا الأذواق والعادات والتقاليد؛

– اهتم أدم سميث بتحليل جانب العرض وتجاهل وأهمل جانب الطلب.

وعلى الرغم من كل الانتقادات التي وجهت هاته النظرية ولأدم سميث لكنها لا تنقص من أهمية النظرية في تفسير التجارة الخارجية وخاصة في تلك الفترة.

الفرع الثالث: نظرية النفقات النسبية (المزايا النسبية)

ينتمي دافيد ريكاردو (1772 – 1823) إلى المدرسة الفكرية الكلاسيكية القديمة التي ينتمي إليها أيضا كل من آدم سميث ومالتس، وعلى الرغم من عدم تدريس علم الاقتصاد وتأليف الملفات الكثيرة فيه كما فعل أستاذه ادم سميث وزميله مالتس، إلا انه قام بتأليف كتاب وحيد هو «مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب» والذي ترك آثارا عميقة في علم الاقتصاد وجمع المبادئ الكثيرة والمبعثرة للمدرسة الكلاسيكية، مكونا منها نسيجا متماسكا من التحليل الاقتصادي.

وتعد نظرية الميزة النسبية من أهم إسهامات ديفيد ريكاردو (1772 – 1823) في علم الاقتصاد، حيث انتقد فيها نظرية الميزات المطلقة وأوضح أنه ليس بضروري لقيام التجارة الخارجية أن يتمتع إحدى الدولتين بميزة مطلقة في انتاج سلعة معينة ولكن قد تقوم بين دولتين بالرغم من أن إحداهما تتمتع بميزة مطلقة في انتاج سلعتين وذلك إذا ما كانت هذه الميزة أكبر في إحدى السلعتين[1]، ولكن امتلاكها الميزة النسبية تكفي لقيام التجارة

[1] موسى مطر وآخرون، مرجع سابق، ص 34.

الخارجية وهذه الميزة النسبية لا يمكن أن تنشا إلا بسبب الاختلافات الدولية في إنتاجيه العمل[1]، ووفقا لديفيد ريكاردو تكون هذه التجارة بين دولتين تملكان اقتصاديين مغلقين تنتجان سلعتين مختلفتين [2].

وحسب دافيد ريكاردو كل البلدان لها المنفعة في المشاركة في التجارة الدولية وتعتمد في ذلك على العمل كعامل في قياس النفقة، ولا تعتمد على النفقة التي يتم تقييمها بالنقود بل على كمية عناصر الإنتاج اللازمة لإنتاج وحدة من السلعة؛ وهذا لا يعني أن العامل الوحيد في الإنتاج هو العمل بل توجد عوامل أخرى كرأس المال، غير أن هذه الأخيرة تعتبر كعامل كامن؛ وأن دوال الإنتاج لكل سلعة من دول العالم متشابهة أو متجانسة؛ أي أن إنتاج سلعة معينة يتطلب نسبة محددة وأنه لا يوجد إحلال ما بين العوامل، كما لا توجد حواجز لتنقل السلع وعوامل الإنتاج داخل كل بلد، بينما هذه الأخيرة (أي عوامل الإنتاج) لا يمكن أن تتنقل من بلد إلى آخر وتتنافس فيما ما بين الدول، والسلع الناتجة عنها خاضعة للمنافسة التامة؛ وأن الإنتاج بكميات معتبرة أو ضئيلة ليس له أي أثر، وبالتالي فإن الإنتاج خاضع إلى قانون ثبات الغلة؛ ومن اجل تبسيط هذه النظرية أخذ "دافيد ريكاردو" حالة بلدين وسلعتين، حيث تقوم الدولة بتصدير السلعة الذي لديها ميزة نسبية وبالاستيراد من البلد الآخر السلع التي تملك اتجاهها ميزة نسبية أقل [3].

أولا: الافتراضات التي تقوم عليها النظرية :

تقوم نظرية التكاليف النسبية لديفيد ريكاردو على الفرضيات التالية [4]:

– وجود دولتين وسلعتين في التبادل التجاري، ويكون هذا التبادل التجاري في صورة مقايضة أي تبادل سلع يكون بدون نقود؛

– وجود التجارة الحرة والمنافسة التامة في الأسواق حيث لا يوجد مستهلك ما أو منتج ما يستطيع التأثير على الأسواق والأسعار السائدة فيها والجميع يستطيعون الحصول على معلومات عن السوق، وكذلك تساوي أسعار السلع مع التكلفة الحدية لإنتاجها؛

– عناصر الانتاج تنتقل بحرية كاملة المناطق المختلفة داخل حدود الدولة الواحدة وعدم قدرتها في على التنقل بين الدول؛

---

[1] Paul Krugman, Maurice Obstfeld, Marc J. Melitz, **International Economics Theory & Policy** , 9e édition, Pearson éducation, France,2012, P80.

[2] Michel Rainelli, **la nouvelle théorie du commerce international**, casbah éditions, Alger, 1999, P 10.

[3] صدر الدين صواليلي، **النمو والتجارة الدولية في الدول النامية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص اقتصاد قياسي، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2006، ص 40.

[4] علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سابق، ص 37.

– ثبات تكلفة الانتاج أي أن عدد ساعات العمل المبذولة في انتاج وحدة واحدة من السلعة معينة لا تتغير بغض النظر عن الكميات المنتجة من السلعة هاته، بمعنى أن القوانين النسبية غير مطبقة وأن الانتاج يخضع لقانون ثبات الغلة؛

– لا يوجد تغير على مستوى التكنولوجيا أي ثباتها وانعدام التغيرات والتطورات التكنولوجية الابتكارات داخل الدولتين؛

– انعدام تكاليف النقل والتأمين والتعريفة الجمركية، أي أن التجارة الدولية تنصب على السلع المنظورة فقط ولا تشمل السلع الغير منظورة؛

– يتوفر لكل دولة ثروات طبيعية محدودة، وجميع الوحدات المكونة لكل ثروة طبيعية متشابهة؛

– المحدد لقيمة السلعة هو عدد وحدات العمل المبذول لإنتاجها، أي أن كلما زادت عدد وحدات العمل تزيد معها سعر السلعة؛

– تجانس وتماثل الأذواق لدى المستهلكين في الدول المختلفة التي يجري بينها التبادل التجاري؛

– التوظيف الكامل لعناصر الانتاج أي أن كل دولة تستخدم كل عناصر الانتاج الموجودة بها أقصى استخدام ممكن ولا يوجد أي جزء منها في حالة بطالة، بحيث تسمح للدولة إنتاج ما تتميز به من سلع بمجرد التميز النسبي وليس المطلق كما في النظرية المطلقة.

ثانيا: تفسير النظرية لنمط التجارة الخارجية:

يوجد للنفقات النسبية مفهومين مترادفين، المفهوم الأول (أ) هو النسبة بين نفقة الانتاج لنفس السلعة في الدولتين، أما المفهوم الثاني (ب) هو النسبة بين النفقات المطلقة الإنتاج السلعتين في الدولة الواحدة، نشير هنا أن نظرية المزايا النسبية اعتمدت في تحليلها لقانون النفقات النسبية على المفهوم الأول (أ) التي تستخدم فيها النسبة بين نفقات الإنتاج المطلقة لنفس السلعة في الدولتين:

فيمكن القول مثلا أن النفقة النسبية لإنتاج الأحذية في الجزائر بالنسبة للمغرب تساوي :

= (النفقة المطلقة لإنتاج القمح الأحذية في الجزائر)/(النفقة المطلقة لإنتاج الأحذية في المغرب).

كما يمكن القول أن النفقة النسبية لإنتاج الحليب في الجزائر بالنسبة للمغرب تساوي:

= (النفقة المطلقة لإنتاج الحليب في الجزائر)/(النفقة المطلقة لإنتاج الحليب في المغرب).

أما المفهوم الثاني (ب) فيرتكز على النسبة بين نفقات الإنتاج المطلقة للسلعتين (الأحذية والحليب) داخل الدولة الواحدة، وعلى أساس هذا المفهوم يمكننا القول أن النفقة النسبية لإنتاج الأحذية بالنسبة للحليب في الجزائر:

= (النفقة المطلقة لإنتاج الأحذية في الجزائر)/(النفقة المطلقة لإنتاج الحليب في الجزائر).

ونفس القول بالنسبة للمغرب. ولتوضيح فكرة ديفيد ريكاردو نتبع المثال التالي:

مثال: نفترض لدينا قيم نفقات إنتاج السلعتين الأحذية والحليب (هذه القيم مقاسة بعدد ساعات العمل المستخدمة في إنتاج كل وحدة من السلعتين) وهذا حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (02): النفقات الانتاج مقاسة بساعات العمل

البلد / السلعة	الأحذية	الحليب	النفقات النسبية حسب المفهوم (ب)
الجزائر	60	120	0.5 =120/60
المغرب	100	75	1.33=75/100
النفقة النسبية حسب المفهوم (أ)	0.6=100/60	0.62=120/75	

المصدر : افتراض الطالب.

من الجدول أعلاه يتضح لنا أن الجزائر تتميز بتفوق مطلق في إنتاج الحليب وتعاني من تخلف في انتاج الأحذية في حين نجد المغرب بتفوق مطلق في إنتاج الاحذية وتعاني من تخلف في انتاج الحليب، وانطلاقا من هذا وحسب نظرية التكاليف المطلقة لآدم سميث فإن الجزائر تتخصص في إنتاج الحليب وتصدر كل ما هو فائض منه إلى المغرب، والمغرب تتخصص في إنتاج الاحذية وتصدر كل ما هو فائض منه إلى الجزائر.

يختلف هذا الوضع في حالة ما إذا طبقنا قانون النفقات النسبية واستنادا لمعطيات الجدول رقم 04 لدينا الحالتين التاليتين :

الحالة الأولى: إذا اعتمدنا على مفهوم (أ) طبقا لقانون ديفيد ريكاردو كأساس لتحديد مفهوم النفقة النسبية فإنه يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

- النفقة النسبية لإنتاج الاحذية في الجزائر بالنسبة للمغرب هي 0.6، أما النفقة النسبية لإنتاج الاحذية في المغرب بالنسبة للجزائر فهي1.66.

- يلاحظ أن النفقة النسبية لإنتاج الحليب في الجزائر بالنسبة للمغرب هي 0.62، أما النفقة النسبية لإنتاج الحليب في المغرب بالنسبة للجزائر هي1.6 .

الحالة الثانية: إذا إعتمدنا على المفهوم (ب) فإن النفقة النسبية لأحذية في الجزائر بالنسبة للحليب تساوي0.5في حين تبلغ هذا النفقة للحليب بالنسبة للأحذية في نفس الدولة 2 أما النفقة النسبية للأحذية بالنسبة للحليب في المغرب فهي تساوي 1.33 وتبلغ هذه النسبة (الحليب بالنسبة للأحذية) في نفس الدولة 0.5.

من خلال هذه الملاحظة واستنادا مفهوم (أ) وهو المفهوم المعتمد في نظرية التكاليف النسبية لديفيد ريكاردو فإن المغرب تتمتع بميزة نسبية في إنتاج الاحذية والحليب وتعاني الجزائر من تخلف نسبي في إنتاجهما وعلى هذا الأساس فإنه يمكن للمغرب أن تتخصص تخصصا تاما في إنتاج الاحذية والحليب وتصدر الفائض إلى الجزائر، في حين أن الجزائر تقوم بالاستيراد فقط.

وعلى الرغم من أهمية نظرية المزايا النسبية ولكن أنتقدت وكان هذا في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن الواحد والعشرين خاصة فيما يتعلق بواقعية الافتراضات الأساسيات التي وضعتها هذه النظرية، حيث توجد بعض الشكوك فيما إذا كان مبدأ التكاليف النسبية يصلح لتفسير قيام التجارة الخارجية.

ثالثا: الانتقادات التي تعرضت لها النظرية :

تلقت نظرية النفقات النسبية عدة انتقادات يمكن اجمالها فيما يلي :

- ارتكاز ديفيد ريكاردو على أن التجارة الخارجية تكون بين دولتين وسلعتين فقط وهذا لا يتطابق مع تطور الاقتصادي الراهن؛
- افتراض ثبات تكاليف عناصر الانتاج وهذا غير واقعي؛
- تجاهل تكاليف نقل وتأمين السلع والخدمات؛
- لم تحدد النظرية النسبة التي يتم على أساسها التبادل؛
- افتراض عدم تنقل عناصر الانتاج من الدول لأخرى، وهذا غير منطقي فمن أين تحصل الدول المنتجة على المواد الاولية؛
- اعتبار عنصر العمل هو العنصر الوحيد لعناصر الانتاج وتجاهل باقي العناصر؛
- ثبات التكنولوجي وهذا غير منطقي مع الابتكارات والاختراعات الحاصلة في هذا العصر؛

وعلى الرغم من كل الانتقادات التي وجهت لهاته النظرية إلا أن الكثير من الاقتصاديين المعاصرين يعتبرونها حجر زاوية في تفسير قيام التجارة الخارجية .

الفرع الرابع: نظرية القيم الدولية 1806 – 1873:

يتفق جون ستيوارت ميل مع ديفيد ريكاردو في أن السبب الأساسي بقيام التجارة الخارجية هو اختلاف المزايا النسبية لإنتاج السلع من دولة إلى أخرى، وهذا يعني أنه اعتمد على نفس الافتراضات الأساسية للنظرية ديفيد ريكاردو[1]، ولكنه أضاف نقطة مهمة على النظرية السابقة هي معدل التبادل الدولي حيث أوضح أن القيمة الدولية لتبادل السعلة ما لا يتحدد على أساس نفقة انتاجها بل يتحدد عند مستوى التعادل بين طلب كل بلدين

[1] السيد محمد أحمد السريتي، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، مرجع سابق، ص 37.

على سلعة، وهو المعدل الذي يحقق التوازن في التجارة الدولية ويجعل قيمة صادرات ورادات لكل دولة متساوية، ويتحدد هذا المعدل عند حدين[1]: الحد الأول هو معدل تبادل الداخلي بين السلعتين في الدولة الأولى، والحد الثاني هو معدل التبادل الداخلي بين سلعتين في الدولة الثانية، وكلما اقترب معدل التبادل الدولي كثيرا من معدل التبادل المحلي للدولة ما كان نصيبها من مكسب التجارة الخارجية ضئيلا والعكس صحيح أي كلما ابتعد معدل التبادل الدولي كثيرا من معدل التبادل المحلي للدولة ما كان نصيبها من مكسب التجارة الخارجية كبيرا.

أولا: الافتراضات التي تقوم عليها النظرية :

تقوم نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل على مجموعة من الفرضيات أهما [2]:

– عندما تقوم التجارة الخارجية بين دولتين على سلعتين معينتين فالقيمة الكلية لطلب الدولة الأولى على السلعة المنتجة في الدولة الأخرى تتساوى مع القيمة الكلية لطلب الدولة الثانية على السلعة التي تنتجها الدولة الأولى؛

– إن المنفعة من التجارة بين الدولتين تقسم بينهما بنسب عديدة، أي أن معدلات التبادل الدولية ستقع بين معدلات التبادل الداخلي في كل من الدولتين؛

– يعتمد مستوى معدلات التبادل على الطلب المتبادل في كل من الدولتين وكذلك مرونة هذا الطلب، فإذا كان الطلب لإحدى الدولتين على سلعة الدولة الأخرى كبيرا وفي نفس الوقت كان طلب الدولة الأخرى على السلعة المنتجة في الدولة الأولى صغيرا فإن التجارة الخارجية تكون لمصلحة الدولة الثانية، وفيما يتعلق بمرونة الطلب فإنه إذا كانت في إحدى الدولتين الطلب على السلعة التي تنتجها الدولة الأخرى سعر معين أكبر من الواحد، فإن التجارة الخارجية تكون لغير مصلحة هذه الدولة وبعبارة أخرى فإن الدولة ذات الطلب غير المرن هي الدولة التي تحقق مكاسب أكبر من التجارة الخارجية والتي يكون فيها الطلب مرنا، حيث يرى جون ستيوارت ميل أن نسبة التبادل الدولي تكون محصورة فيما بين النفقات النسبية في كل من البلدين؛

–تلعب تكاليف النقل دورا مزدوجا في التجارة الخارجية، فهاته التكاليف تتحدد على أساسها قيم السلع، فقد تكون أسعار السلع مرتفعة في دولة ما مقارنة بالأسعار في الدولة الأخرى بسبب هاته التكاليف، وبالتالي فإن تكاليف النقل تؤدي إلى زيادة تكلفة الواردات، وهذا طبعا يؤثر على حجم الطلب المتبادل ومن ثم تغيير معدل التبادل الدولي.

[1] زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص 15.

[2] نوري حاشي، مرجع سابق، ص 29.

ثانيا: تفسير النظرية لنمط التجارة الخارجية:

ولتوضيح نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل نفترض المثال التالي:

لنفترض أن هناك دولتين (الجزائر والمغرب) حيث تنتج الجزائر البن بتكلفة 5 دنانير والحليب بتكلفة 10دنانير، أما المغرب فتنتج البن بتكلفة 5 دنانير والحليب بتكلفة 15 دنانير، هنا نلاحظ ارتفاع تكلفة الحليب في كلا الدولتين مقارنة بتكلفة البن والتي تبين أن المغرب لها ميزة نسبية في انتاجها، وهنا يرى ستيوارت أن تتخصص الجزائر في انتاج الحليب لوجود ميزة نسبية لديها وترك إنتاج البن للمغرب لتميزها النسبي في انتاجها، ومن ثم يتم التبادل بين الدولتين حيث تصدر الجزائر الحليب للمغرب وتستورد منها البن وهنا يحدث التوازن في عملية التبادل التجاري عند الاكتفاء من قبل الدولتين ويعتمد ذلك على قوى العرض والطلب.

المطلب الثاني: النظريات النيوكلاسيكية للتجارة الخارجية

أوضحت النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية أن سبب قيام التبادل التجاري الدولي هو اختلاف النفقات المطلقة والنسبية لإنتاج في الدول المختلفة، ومع ظهور النظريات النيوكلاسيكية في تفسير التجارة الخارجية 1950- 1960 قامت بتطوير هاته النظريات من خلال تبيين أسباب قيام التبادل الدولي والكسب الناتج منه مع إبراز دور الطلب والعرض في تفسيره وكيفية الوصول إلى التوازن.

الفرع الأول: نظرية الميزة النسبية وتكلفة الفرصة البديلة المضاعة :

يرفض معظم الباحثون فكرة العمل كأساس للقيمة التي يقوم عليها نظرية ديفيد ريكاردو، لذلك أعادوا بناء نموذجه على أساس تكلفة الفرصة البديلة المضاعة، إذ قدم هابرلر سنة 1936 فكرة استخدام تكلفة الفرصة البديلة بدلا من تكلفة العمل، واستطاع تحرير قانون الميزة النسبية لديفيد ريكاردو من القيود التي فرضتها عليه نظرية القيمة وخاصة تلك المتعلقة باستخدام كمية العمل لحساب تكلفة إنتاج السلعة، وقام باستبدالها بنظرية تكلفة الفرصة البديلة التي تؤكد على أن تكلفة إنتاج سلعة معينة لا تقاس بكمية العمل المبذول في انتاجها وإنما بمقدار كمية السلعة الثانية التي يضحي بها، وذلك من أجل تحرير كمية كافية من الموارد الاقتصادية لإنتاج وحدة إضافية من السلعة الأولى[1].

ولتوضيح الفكرة نقوم بإعطاء مثال، حيث نفترض أن الجزائر والمغرب تنتجان نوعان من السلع هما ثلاجات وغسالات، في الجزائر يتطلب إنتاج غسالة واحدة خمسة أيام وإنتاج ثلاجة واحدة عشرة أيام، وفي المغرب يتطلب انتاج غسالة واحدة عشرون يوم وإنتاج ثلاجة ستين يوما، واتضح أن الجزائر لديها ميزة في انتاج السلعتين ومع ذلك تقوم المغرب بتصدير سلعة ما من السلعتين إلى الولايات المتحدة، فلو افترضنا وجود حالة اكتفاء ذاتي فإن

[1] علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سابق، ص 45.

ثلاجة في الجزائر تباع مقابل غسالتين بينما في المغرب تباع ثلاجة مقابل ثلاث غسالات ومن ثم فإن الجزائر لديها ميزة في انتاج الثلاجات لأن سعرها أرخص، فإذا قامت التجارة بينهما وصدرت المغرب الغسالات إلى الجزائر، فإن المغرب ستحصل على ثلاجة مقابل غسالتين وهي بأسعار المغرب تكلف ثلاث غسالات مما يعني أن المغرب لديها ميزة نسبية في الغسالات بالرغم من انها لا تملك أي ميزة مطلقة، وإذا باعت الجزائر الثلاجة إلى المغرب بأسعار المغرب فإن الجزائر ستحصل على ثلاث غسالات مقابل ثلاجة واحدة ومن ثم فإن المغرب لديها ميزة نسبية في انتاج الثلاجات وبالمثل إذا كان معدل في الجزائر وهو غسالتين لكل ثلاجة ومعدل المغرب وهو ثلاث غسالات لكل ثلاجة فإن الدولتين سيكسبان من التجارة الخارجية.

ويمكن تلخيص الإسهامات التي أتت بها النظرية فيما يلي [1]:

- اتجاه التبادل محدد عن طريق شروط العرض والطلب للسلع في آن واحد؛
- الفكرة التخصص الكلي لكل بلد غير ضرورية لقيام التبادل الدولي؛
- إذا كانت نسبة أسعار التوازن في السوق العالمي مساوية لنسبة الأسعار لبلد ما بدون تبادل لا يستطيع ذلك البلد أن يدخل في التبادل الدولي.

هذا فيما يخص الإسهامات إلا أن هذه النظرية لم تحدد سبب اختلاف النفقات النسبية بين الدول إضافة إلى ذلك لم تحدد هذه النظرية سبب استقرار الثمن والأسعار في نقطة معينة.

الفرع الثاني: النظرية النسبية في عوامل الانتاج هكشر وأولين Hechsher– Ohlin :

تعد نظرية نسب عوامل الإنتاج (وتعرف أيضا باسم نظرية هكشر –أولين، أو النظرية السويدية، أو النظرية الحديثة) امتدادا للنظرية التقليدية النفقات النسبية في التجارة الخارجية، حيث وافقوا أن سبب قيام التجارة الخارجية يرجع فعلا إلى اختلاف النفقات النسبية لكنهما أضافا أن هذه الاختلافات كان ترجع إلى تفاوت بين الدول في مدى وفرة عناصر الانتاج المختلفة وأيضا إلى اختلاف نسب مزج عناصر الانتاج في دوال انتاج هذه السلع، هذا التفاوت من شأنه أن يؤدي إلى اختلاف في التكاليف النسبية وأسعار السلع وتقوم الدولة بالتخصص وتصدير السلعة التي تنتجها لديها برخص نسبي، ووفقا أيضا لهذا النموذج فإن الانفتاح علي التجارة يؤدي إلى تخصص البلدان في إنتاج السلع التي تستخدم في انتاجها عوامل الانتاج تتميز من ناحيتها بالوفرة النسبية في البلد[2].

ويوضح أولين أن الاسعار في أي بلد تتوقف على أربعة عوامل[3] :

---

[1] صدر الدين صواليلي، مرجع سابق، ص 45.

[2] Jean-Louis Mucchielli, **PRINCIPES D'ECONOMIE INTERNATIONALE**, éditions économica, France,1989, P78.

[3] محمد صفوت قابل، **نظريات وسياسات التجارة الدولية**، مرجع سابق، ص 185.

جانب الطلب :

- طلب المستهلكين.

- شروط ملكية عوامل الانتاج.

جانب العرض :

- كمية العرض من عوامل الانتاج.

- الشروط الفنية للإنتاج وهي التي تحدد نسب مزج عوامل الانتاج ويقول أولين إنها واحدة في كل أنحاء العالم.

أولا: الافتراضات التي تقوم عليها النظرية :

استندت هذه النظرية في تحليلها لتفسير قيام التبادل الدولي على الفرضيات التالية:

- وجود دولتين وسلعتين؛

- وفرة عنصري الانتاج رأس المال والعمل تختلف من دولة لأخرى، فالدولة الأولى تتوفر على رأس المال والدولة الثاني تتوفر على العمل؛

- تجانس التكنولوجيا بين الدولتين؛

- قيمة السلعة لا تتوقف فقط على العمل؛

- وجود منافسة تامة في الأسواق في الدولتين؛

- حرية تنقل عوامل الانتاج داخل الدولة الواحدة مع عدم حرية تحركها على المستوى الدولي؛

- عدم وجود نفقات النقل والتعريفات الجمركية أو عوائق أخرى في تنقل السلع بين الدولتين؛

- تشابه الأذواق والتفضيلات والعادات في الدولتين؛

- كل دولة لها أكثر كفاءة في انتاج بعض السلع بالنسبة للدول الأخرى، ولها أقل كفاءة في انتاج بعض السلع بالنسبة للدول الأخرى، ومن هنا يقوم التخصص الدولي.

ثانيا: التحليل البياني للنظرية :

ولتوضيح أكثر نفترض أنه لدينا دولتين، الدولة A وفيرة برأس المال والدولة B وفيرة بالعمل وتنتج كل منهما سلعتين هما X و Y وكانت السعة X كثيفة رأس المال والسلع Y كثيفة العمل.

1- جانب العرض "منحنى امكانية الانتاج ":

يمثل منحى امكانية الانتاج جانب العرض في اقتصاد ما وتعبر كل نقطة على منحنى عن أقصى كفاءة للإنتاج أي أقصى كمية يمكن إنتاجها من السلعتين في ظل كمية المعطاة من عنصري العمل ورأس المال في دولة ما[1].

[1] السيد متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص 44.

الشكل رقم (01) : منحى العرض لدولتين

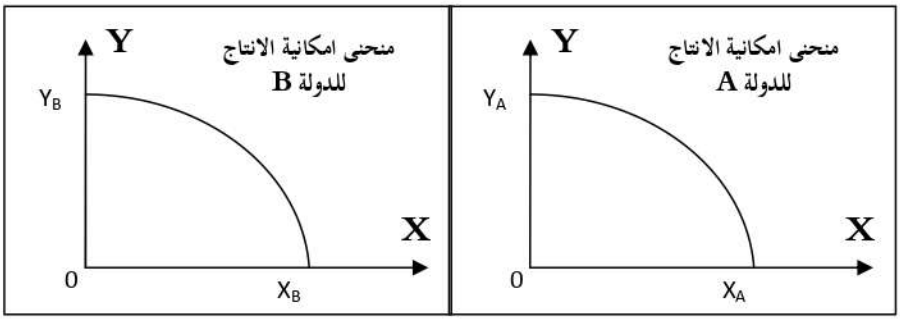

المصدر : السيد متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص 44.

نلاحظ من المنحنى أن الدولة A ستنتج السلعة X بكمية كبيرة لأن هذه السلعة كثيفة رأس المال والدولة وفيرة رأس المال، بينما الدولة Bستنتج السلعة Y بكمية كبيرة لأن هذه السلعة كثيفة العمل والدولة وفيرة العمل، ومنه كل دول تتمتع بميزة نسبية في انتاج السلعة.

2- جانب الطلب ومنحنيات السواء الجماعي:

الشكل رقم (02) : منحى الطلب لدولتين

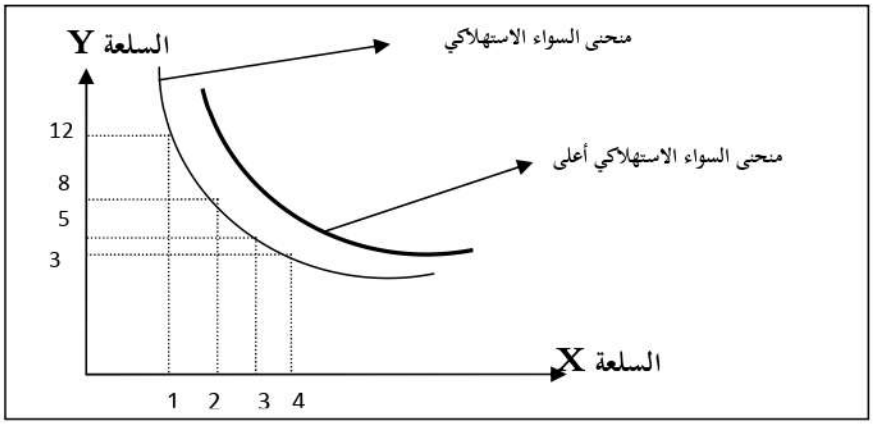

المصدر : السيد متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص 45.

يمكن التعبير عن جانب الطلب في اقتصاد ما بمنحنيات السواء الجماعي وفي ظل افتراض وجود سلعتين فإن المنحنى السواء الاستهلاكي الفردي يتكون من مجموعة من النقاط تمثل كل نقطة توليفة مختلفة من السلعتين تعطي كل نقطة مستوى اشباع يماثل النقطة الأخرى على المنحنى نفسه[1].

[1] نفس المرجع، ص 45.

3- توازن العرض والطلب بعد قيام التجارة الخارجية :

الشكل رقم (03) : منحنى توازن الطلب والعرض بعد قيام التجارة الخارجية

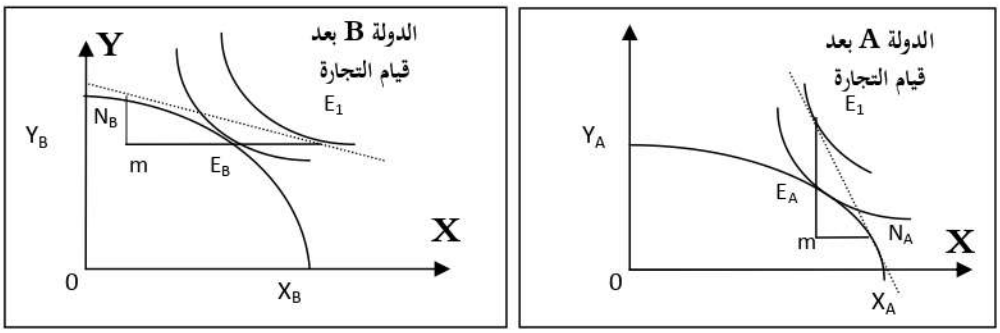

المصدر : السيد متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص 47.

عندما تقوم الجارة الخارجية بين الدولتين تحدث كثير من الآثار الاقتصادية في الدولتين على النحو التالي[1] :

أ- أثر الانتاج على السلعتين :

إن قيام التجارة سوف يترتب عليه تخصص الدولة A في سلعة X ويتم التوسع في انتاجها ويتم التعبير عن ذلك بيانيا بانتقال نقطة الانتاج إلى الأسفل المنحنى إمكانية الانتاج في اتجاه المحور الأفقي عند النقطةN_A ويزيد الانتاج من السلعةX بالمسافة mN_A أما السلعة Y فسوف ينخفض الانتاج منها بالمقدارmE_A.

أما الدول B ستتخصص بعد قيام التجارة في السعلةYو تصديرها ومن ثم التوسع في انتاجها بالمسافة mN_B أما السلعة X فسوف ينخفض إنتاجها في الدولة B بالمقدار mE_B .

ب- الأثر على الاستهلاك في الدولتين :

يوضح الشكل السابق في الجزء الأول أن النقطة التوازن الجديدة E_1 انتقلت أعلى منحنى معبرة عن زيادة الاستهلاك من السلعة التي سيتم استيرادها بالمسافة E_AE_1 في الدولة A بينما يزيد الاستهلاك من السلعة X في الدولة B بالمسافة E_BE_1 في الجزء الثاني.

ج- الأثر على معدل التبادل :

بعد قيام التجارة سوف يتغير ميل خط السعر في الدولة A ليعكس ارتفاع سعر السلعة X عن معدل قبل التجارة لأن التوسع في انتاجها يرتبط بزيادة الطلب على عناصر الإنتاج ومن ثم يرتفع سعرها بعد قيام التجارة وفي الاتجاه العكسي سوف تنخفض سعر السلعة Y لانخفاض أسعار إنتاجها في الخارج في دولة التخصص.

[1] نفس المرجع، ص 47-48.

د- **الأثر على توزع الدخل :**

رأينا في العنصر السابق أن التجارة الخارجية ترفع من سعر عنصر الانتاج المتوفر والرخيص نسبيا وتخفض من سعر العنصر النادر والغالي نسبيا في الدولة الواحدة، ونظرا لافتراض حالة تشغيل كامل فإن الدخل الحقيق للعمال والدخل الحقيقي لمالكي رأس المال يتحرك في نفس الاتجاه الذي تتحرك فيه الأسعار[1]، أي أن في الدولة A الذي تمتلك وفرة من رأس المال وندرة في عنصر العمل يرتفع فيها دخل الحقيقي لمالكي رأس المال وينخفض الدخل الحقيقي للعمال، أما في الدولة B الذي تمتلك وفرة في العنصر العمل وندرة في رأس المال يرتفع فيها دخل الحقيقي للعمال وينخفض الدخل الحقيقي لمالكي رأس المال.

ثالثا : أشكال النظرية

يوجد شكلين لنظرية هيكشر وأولين الشكل الأول عرف باسم "نظرية هبات عناصر الإنتاج"، والثاني عرف باسم "نظرية تعادل عوائد عناصر الإنتاج".

1- نظرية هبات عناصر الإنتاج :

حسب هاته النظرية تقوم التجارة الخارجية مربحة بين دولتين على تخصص كل دولة في انتاج وتصدير السلعة التي يتطلب إنتاجها استخداما كثيفا لعنصر الانتاج المتوفر في الدولة نسبيا، ومنه تستطيع إنتاج سلعة بأقل تكلفة نسبيا وينخفض سعر هذا العنصر في الدولة، كما تقوم الدولة باستيراد السلع التي يتطلب إنتاجها استخداما كثيفا لعنصر الانتاج التي تعاني من ندرة نسبية اتجاهه مما يؤدي إلى ارتفاع سعره [2].

ووفقا لهاته النظرية أن الدولة تتخصص في انتاج وتصدير السلعة التي يتطلب انتاجها عنصر انتاج الذي تمتلكه بشكل كثيف نسبيا فالوفرة النسبية تؤدي إلى انخفاض سعره وتكلفته، وتقوم باستيراد السلعة التي تطلب انتاجها استخداما كثيفا لعنصر الانتاج الذي تعاني من تخلف وندرة نسبية اتجاهه هذه الندرة تؤدي إلى ارتفاع سعره وتكلفته[3].

ولتوضيح ذلك نفترض فإن الدولة A لديها وفرة في عنصر العمل تؤدي هاته الوفرة إلى انخفاض سعره مما يجبرها على أن تتخصص في انتاج سلعة X تتطلب كثافة استعمال عنصر العمل وتصدرها وتستورد سلعة Yالذي يتطلب انتاجها كثافة في رأس المال، ونفترض أن الدولة B لديها وفرة في عنصر رأس المال تؤدي هاته الوفرة إلى انخفاض سعره مما يجبرها على أن تتخصص في انتاج سلعة Y تتطلب كثافة استعمال عنصر رأس المال وتصدرها

---

[1] علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سابق، ص 120.

[2] ايمان عطية ناصف، **مبادئ الاقتصاد الدولي**، مرجع سابق، ص 91-92.

[3] نفس المرجع، ص 95.

وتستورد سلعة X الذي يتطلب انتاجها كثافة عنصر العمل، إذا تطلب إنتاج السلعة Xكثافة عنصر العمل وإنتاج السلعة Y تطلب كثافة عنصر رأس المال، فهذا يعني إرتفاع النسبة(العمل/رأس المال) المستخدم في إنتاج السلعة X بالمقارنة مع النسبة (العمل/رأس المال) المستخدم في إنتاج السلعة Y، والعكس صحيح إذا الأمر يتعلق بكثافة عنصر رأس المال بالنسبة لعنصر العمل، حيث إذا تطلب إنتاج السلعة Yكثافة عنصر رأس المال وإنتاج السلعة X تطلب كثافة عنصر العمل فهذا يعني إرتفاع النسبة(رأس المال/العمل) المستخدم في إنتاج السلعة Y بالمقارنة مع النسبة (رأس المال/العمل) المستخدم في إنتاج السلعة X.

2- نظرية تعادل عناصر الإنتاج :

قام سامولسن بتطوير نظرية هيكشر وأولن وانطلق على الفروض التي تتركز عليها هاته الأخيرة، وافترض أن التجارة الدولية تستطيع أن تحدث مساواة في أسعار النسبية والمطلقة لعوامل الانتاج المتجانسة وذلك في بلدان المتاجرة مع بعضها البعض[1]، وهذا يعني أن التجارة الدولية ستجعل عنصر العمل متجانس في جميع الدول التي تتعامل مع بعضها البعض، ونفس الشيء ستجعل سعر رأس المال متجانس في كل الدول المتاجرة مع بعضها ومن ثم تحدث مساواة الأسعار النسبية والمطلقة لعوامل الانتاج في دول التبادل[2].

ولتوضيح ذلك نفترض وجود دولتين A B وتنتج كل منهما سلعتين X Y تتمتع الدول A بوجود وفرة نسبية في عنصر العمل وقبل قيام التجارة يكون سعر عنصر العمل أقل نسبيا في الدولة A من الدولة B، وسعر السلعة الذي يتطلب انتاجها وفرة في عنصر العمل يكون أقل نسبيا في الدولة A من الدولة B، أما الدولة B فيفترض أنها تتمتع بوفرة نسبية في عنصر لرأس المال وقبل قيام التجارة يكون سعر عنصر رأس المال أقل نسبيا في الدولة B من الدولة A، وسعر السلعة الذي يتطلب انتاجها وفرة في عنصر رأس المال يكون أقل نسبيا في الدولة B من الدولة A، وبعد قيام التجارة الخارجية تتخصص الدولة A في انتاج سلعة X وتقلل من انتاج السلعة Y هذا بدوره يرفع الطلب النسبي على عنصر العمل ويسبب ارتفاعا في سعره بينما ينخفض الطلب النسبي على عنصر رأس المال وينخفض سعره (معدل الفائدة) والعكس يحدث في الدولة B حيث تتخصص في انتاج سلعة Y وتقلل من انتاج السلعة X وهذا بدوره يرفع الطلب النسبي على عنصر رأس المال ويسبب ارتفاعا في سعره (معدل الفائدة) بينما ينخفض الطلب النسبي على عنصر العمل وينخفض سعره (الأجر).

رابعا :الانتقادات التي تعرضت لها النظرية :

تعرضت نظرية هيكشر وأولين لمجموعة من الانتقادات على الفروض التي تقوم عليها ومن أهمها مايلي:

[1] علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سابق، ص 118.

[2] نفس المرجع، ص 118.

– افتراض وجود دولتين وسلعتين وهذا غير منطقي خاصة مع ظهور الاتفاقيات الدولية وتكتلات؛

– عدم صحة فرضية تشابه دوال الانتاج في مختلف الدول؛

– ألغت فرضية تجانس التكنولوجيا بين الدولتين أثر بحوث والتطوير والابتكارات؛

– تقوم هاته النظرية على فرضية تجانس عوامل الانتاج من نوع الواحد في دول المختلفة، وهذا غير منطقي فمثلا لو أخذنا عنصر من عناصر الانتاج ألا وهو العمل فهل يوجد عاملين متجانسين ومن نوع واحد في دولتين حيث هناك اختلاف في المهارات والثقافات ومستوى التعليمي؛

– تركيز عل التبادل في أسواق منافسة التامة وأهملت الأسواق المنافسة الاحتكارية؛

– ترتكز هذه النظرية على فرضية حرية تنقل عوامل الانتاج داخل الدولة الواحدة، وعدم حرية تحركها على المستوى الدولي وهذا غير واقعي في عصرنا الحالي حيث زادت ظاهرة انتقال رؤوس الأموال بين الدول مع ظهور شركات متعددة الجنسيات وأيضا زيادة ظاهرة الهجرة؛

– عدم وجود نفقات النقل والتعريفات الجمركية أو عوائق أخرى في تنقل السلع بين الدولتين وهذا غير منطقي فمن ينقل السلع من دولة إلى اخرى؛

– ارتكزت هاته النظرية على فكرة تشابه الأذواق والتفضيلات والعادات في الدول المختلفة وهذا لا يوجد في الوقت الحاضر خاصة مع اختلاف الأديان.

وعلى رغم من انتقادات التي تعرضت لها هاته نظرية لكن لا تنقص من أهميتها في تفسير اسباب قيام التجارة الخارجية.

الفرع الثاني : لغز ليونتيف

جرت عدة محاولات تطبيقية لاختبار مدى صحة نظرية هيكشر أولين، وكانت أشهر محاولة هي محاولة ليونتيف سنة 1952 حيث قام بدراسة على صادرات وواردات الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أن الولايات المتحدة الامريكية تتمتع بوفرة نسبية في عنصر رأس المال وندرة نسبية في عنصر العمل وحسب نظرية هيكشر وأولين فإن الولايات المتحدة الامريكية ستنتج وتصدر سلع كثيفة رأس المال وتستورد سلع كثيفة العمل، وبالتالي سينخفض سعر الفائدة على رأس المال ويرتفع أجور العمال، واستمد ليونتيف بياناته من جدول المدخلات والمخرجات الخاص بالاقتصاد الأمريكي لسنة 1947، ولتوضيح ذلك أكثر الجدول التالي يمثل كمية العمل ورأس المال اللازمة لإنتاج ما قيمته مليون دولار:

الجدول رقم (03) : كمية العمل ورأس المال اللازمة لإنتاج ما قيمته مليون دولار

لما قيمته مليون دولار من / الاحتياجات من	الصادرات	السلع المنافسة للواردات
- رأس المال بالدولار أسعار1947	72 .550 .780	3. 091. 339
- العمل بالعامل في السنة	182 .313	170 .004
_ رأس المال لكل عامل لأقرب ألف دولار	14	18

المصدر : عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص 107.

ويتضح من هذا الجدول أن انتاج مليون دولار من الصادرات ولايات المتحدة الأمريكية يتطلب كمية من رأس المال قدرها72.550.780مليون دولار وإلى313. 182عامل، وأن الانتاج السلع التي ستستوردها يتطلب كمية قدرها3.091.339دولار من رأس المال و170.004عامل، وتحتاج وحدة الصادرات إلى14 ألف دولار من رأس المال لكل عامل وتحتاج وحدة الواردات إلى ما قيمته 18ألف دولار من رأس المال لكل عامل.

وهنا أثبتت نتائج الدراسة التطبيقية أن صادرات الولايات المتحدة الأمريكية كلها سلع كثيفة العمل أما وارداتها كلها سلع كثيفة رأس المال هذه نتيجة عكسية لافتراضات نظرية هيكشر أولين وهذا ما يسمى بلغز ليونتيف، الذي بين أن الاختلاف في الهبات الانتاج لا يمكن أن يشرح نمط التجارة الخارجية، إذ يجب أيضا أن تؤخذ الاختلافات التكنولوجية الدولية في الاعتبار لكي تكون لهذه النظرية قوة تفسيرية كبيرة [1].

وأعطى ليونتيف عدة تفسيرات لهذه النتائج وفيما يلي نستعرض بعضها [2]:

- حاول ليونتيف تفسير هذا اللغز استنادا إلى أن كفاءة وإنتاجية العامل الامريكي تفوق كفاءة وإنتاجية العامل الاجنبي بمقدار ثلاثة أمثال ومعنى ذلك تكون الولايات المتحدة الأمريكية دولة وفيرة العمل وليس رأس المال؛
- المواطن الامريكي يستهلك السلع كثيفة رأس المال أكثر من السلع كثيفة عنصر العمل، حيث يفضل استهلاك المزيد المزيد من السلع كثيفة رأس المال ولا يبقى فائض للتصدير؛
- تحول السلع كثيفة العمل إلى سلع كثيفة رأس المال أو العكس؛
- هيكل الحماية ويقصد به التدابير الجمركية وغير الجمركية التي يتم استخدامها للتأثير على التجارة الخارجية وحرية التجارة؛
- رأس المال البشري كتفسير لأسباب قيام التجارة الخارجية وكتبرير للغز ليونتيف، إذ خلصت الدراسات عدة إلى أن الدول كالأفراد تستثمر ليس فقط بتراكم رأس المال المادي ولكن أيضا بالإنفاق على رأس المال البشري؛

[1] Paul Krugman, Maurice Obstfeld, Gunther Capelle-Blancard, Matthieu Crozet , **économie internationale**, 7e édition, Pearson éducation, France, 2006, P 77.

[2] السيد متولي عبد القادر،مرجع سابق، ص 50-51.

– قام بربط بين الانفاق على الانشطة البحوث والتطوير وكفاءة أداء الصادرات، فقد أشارت عدة دراسات على وجود سلع رأسمال المعرفة تنتج عن البحوث والتطوير ويؤدي ذلك إلى زيادة في قيمة الانتاج المشتق عن مقدار معين من المواد الخام والموارد البشرية ونلحظ دور رأس المال المعرفة ورأس المال البشري في تحدد نمط التجارة الخارجية.

إن النتائج التجريبية لاختبار مدى صحة نظرية هيكشر أولين بينت أن الاختلاف في الهبات الانتاج لا يمكن ان يشرح نمط التجارة الخارجية، إذ يجب أيضا أن تؤخذ الاختلافات التكنولوجية الدولية في الاعتبار.

المطلب الثالث: الاتجاهات الحديثة في تفسير للتجارة الخارجية

اجتهدت النظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية في تفسير التجارة الخارجية وأسباب قيامها ولكن بقي جانب كبير لم تستطع تفسيره وذلك لاعتمادها على فروض المنافسة التامة وتجانس المنتجات والموارد وأيضا تنقصها العناصر الديناميكية لذلك، وفي ضوء هذه الظروف ظهرت عدة اتجاهات حديثة ولعل من أهمها نظرية ليندر ونظرية التبادل اللامتكافؤ.

الفرع الأول : نظرية تشابه الطلب (ليندر) :

يعتبر الاقتصادي ليندر أول من أبرز دور الطلب في تفسير التجارة الخارجية، ويرى ليندر أن افتراض أن تقوم التجارة الخارجية بين دول متجانسة خاطئ، إذ توجد دول تتميز اقتصادها بدرجة عالية من القدرة على إعادة تخصيص الموارد ودول تكون اقتصادياتها على درجة من الجمود وعدم القدرة على إعادة تخصيص الموارد، وبناء على ذلك فإن قيام التجارة الخارجية يكون له نتائج مختلفة على هذين البلدين ويستفيد البلد الذي يتمتع اقتصاده بالقدرة على إعادة تخصص موارده بين فروع الإنتاجه من التجارة الخارجية إيجابا، وتتأثر الدول التي لا تقدر على إعادة تخصيص الموارد سلبا من التجارة الخارجية[1].

أولا : تفسير ليندر للتجارة الخارجية:

يفسر ليندر قيام التجارة الخارجية بالنسبة لبعض أنواع السلع باختلاف نسب عناصر الانتاج، ويفرق في تفسيره بين نوعين من السلع: المنتجات الأولية والسلع الصناعية، فبالنسبة للمنتجات الأولية يرى أن تبادلها يتم وفق الميزة النسبية والتي تتحدد بدورها بنسب عناصر الانتاج وهو نفس رأي هكشر–أولين وأن نسب عناصر الانتاج تتحدد بالأثمان النسبية، أما السلع الصناعية والتي تكون الجزء الأكبر من التجارة تكون نماذج الطلب هي المسؤولة عن اتجاه ونمط التجارة حيث يستطيع أي بلد أن يصدر سلعة معينة إلى الخارج طالما أن هناك طلب محلي على هذه السلعة، وأيضا اختراع منتجات جديدة وتقديمها يرتبط بالأسواق المحلية ووجود أسواق واسعة وهي من

[1] مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص 86.

أهم سمات المراحل الأولى لنمو المنتج[1]، وركز ليندر كثيرا على الطلب المحلي واعتبره المبدأ الاساسي لقيام التجارة الخارجية في السلع الصناعية وذلك لأسباب التالية[2] :

- انتاج سلعة معينة يتحدد وفق الحاجات الاقتصادية والمنظمون يتجهون لفرص الربح التي يكونون على علم بها، والمعرفة فرص الربح تكون أكبر في السوق المحلية هذا ما يؤدي إلى اتجاههم إلى السوق المحلي في البادئ الأمر؛
- وجود الطلب المحلي والاختراع يكون ضروري لإنتاج السلع وانطلاق للأسواق الخارجية ؛
- تعديل نوع السلع أو تطوير السلع الجديدة يكون في الأسواق المحلية حيث تكون الظروف أكثر ملائمة وتكاليف الانتاج تكون أقل.

1- كثافة التجارة في السلع المصنوعة

تعد كثافة التجارة عند ليندر مقياس لحجم التجارة بين الدول بعد استبعاد تأثير حجم الدول وتقاس بميل البلاد المختلفة للاستيراد من بعضها[3]، أي اتجاه الدول المختلفة للاستيراد من بعضها في نفس السلع التي تطلبها أو تنتجها وهذا يعني أن كثافة التجارة الخارجية تزداد كلما تشابه هيكل الطلب في الدولتين، ويتشابه هيكل الطلب بين دولتين عندما يكون مستوى الدخل متقارب في كليهما ضف إلى ذلك محددات أخرى كالمناخ واللغة والدين والثقافة، ويمكن القول أن التجارة الخارجية حسب ليندر تكون أكبر بين الدول المتشابهة بدرجة كبيرة مع بعضها مثل الدول الصناعية فيما بينها، وتكون أقل عندما تكون دول مختلفة بدرجة كبيرة مثل الدول الصناعية مع الدول النامية.

2- القوى المنشئة والمعوقة للتجارة:

تتمثل القوى المنشأ والمعوقة للتجارة عند ليندر فيما يلي [4]:

- عنصر المنافسة الاحتكارية:

تعتمد المنافسة الاحتكارية على تمايز المنتجات مما يؤدي إلى خلق فرصة للترويج المنتجات بين الدول المختلفة خصوصا التي تتقارب في الدخل.

---

[1] زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص 34.

[2] مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص 89-90.

[3] نفس المرجع، ص 91.

[4] السيد متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص 54-55.

– التفوق التكنولوجي والمهارات الادارية :

يلعب هذا العنصر دورا مهما في تباين الأسعار النسبية لسلع من دولة لأخرى حيث يحدد بشكل عام دوال الانتاج، والاختلاف فيها يؤدي إلى قيام التجارة بين الدول.

– اختلاف نسب عناصر الانتاج بالنسبة للسلع ذات الطلب المتداخل في الدولتين:

يؤدي اختلاف نسب عناصر الانتاج بعض السلع إلى جعلها أرخص في أحد الدولتين، هذا الاختلاف يؤدي إلى تحول الصادرات المحتملة إلى فعلية ويعتبر بذلك قوى خالقة للتجارة.

– اختلاف متوسطات الدخل بين الدولتين:

يؤدي اختلاف مستوى الدخل في دولتين إلى اختلاف في هيكل الطلب مما يؤدي بدوره إلى التأثير على دوال الانتاج ينتج عنه قيام التجارة بين الدولتين.

أما فيما يخص القوى المعوقة فهي كما يلي:

– عامل المسافة :

عامل المسافة يجعل من الصعب على المنظمين أن يكونوا على علم بطبيعة حاجات سوق البعيدة وهذا ما يحد من نطاق التجارة المختلفة .

– نفقات النقل :

أحيانا تكون تكاليف النقل لمسافات أقصر أكبر منها لمسافات أطول، وأنه كلما زادت نفقات النقل كلما قل حجم التجارة فهي تعتبر من العوامل التي تحد من مجال التجارة الفعلية.

– القيود على التجارة :

كلما زادت القيود على التجارة مثل الرسوم الجمركية وتراخيص الاستيراد ونظام الحصص يقل نطاق وحجم التجارة فهي من القوى المعيقة للتجارة.

3– أثر قيام التبادل الدولي :

يفرق ليندر بين نوعين من البلدان [1]: البلد التي لا تتمتع اقتصادياتها بالقدرة على التأقلم مع الوضع الجديد بإعادة تخصيص الموارد مثل الدول النامية، إذ يؤدي عدم مرونة في هيكل إنتاجها إلى اختفاء التجارة في قطاع منافسة الواردات حيث يتقلص وينمو قطاع الصادرات وذلك لزيادة الطلب على الانتاج الموظفة في الصادرات ويقلل من عناصر الانتاج الموظفة في قطاع منافسة الواردات، ويؤدي أيضا ارتفاع متوسط دخل الفرد في قطاع التصدير إلى تزايد العاملين وتراكم رأس المال في هذا القطاع، والعكس صحيح يؤدي انخفاض متوسط الدخل الفرد

[1] محمد صفوت قابل، **نظريات وسياسات التجارة الدولية**، مرجع سابق، ص 209-211.

في قطاع منافسة الواردات إلى تناقص العاملين وتقلص تراكم رأس المال في هذا القطاع، ونتيجة التي توصل إليها ليندر مفادها أنه لا يمكن للتجارة أن تحقق نفعا للدول النامية.

أما نوع الثاني من البلاد هي تلك التي تتمتع اقتصادياتها بالقدرة على التأقلم مع الوضع الجديد بإعادة تخصيص الموارد مثل الدول المتقدمة، وتكون التجارة الخارجية فيها محفز للنمو، وأيضا يمكن لهذه الدول التكيف مع الوضع الجديد بإعادة تخصيص الموارد بين فروع الانتاج للسوق المحلية والإنتاج للتصدير أي بين قطاع التصدير وقطاع الإيرادات بحيث يحقق فوائد من التبادل الدولي.

وخلص ليندر أن التجارة الخارجية تحفز على النمو في الدول ذات هيكل الاقتصادي المرن ولا تحفز النمو في الدول ذات هيكل اقتصادي غير مرن ويترب على ذلك زيادة الفجوة بين المتوسط دخل الفرد في البلاد المتقدمة والمتخلفة مع التجارة الخارجية.

ثانيا: الاختلاف بين نظرية هيكشر وأولين ونظرية ليندر:

إن الاختلاف بين النظريتين يتضح في أن النظرية الأولى ترى أن التبادل الدولي يؤدي إلى تضييق الفجوة بين المتوسط دخل الفرد في البلاد المتقدمة والمتخلفة أما الثانية فترى العكس أي أن التبادل الدولي يؤدي إلى زيادة الفجوة بين المتوسط دخل الفرد في البلاد المتقدمة والمتخلفة، وأيضا ترى النظرية الأولى أن التفاوت بين الدول في أثمان عوامل الإنتاج يشجع على قيام التجارة بينهما، أما النظرية الثانية فترى أن التجارة الدولية تتزايد بشكل كبير بين الدول التي تتقارب في درجة الوفرة في عوامل الإنتاج وفي مستويات المعيشة والدخول ومن ثم في هيكل الطلب الداخلي، وهو ما يفسر الاتساع المستمر في حجم التجارة بين الدول المتقدمة وتراجع تجارة هاته الدول مع الدول المتخلفة.

ثالثا : تقييم نظرية ليندر :

على الرغم من أهمية نظرية ليندر في تفسير قيام التجارة الخارجية فلها ايجابيات وسلبيات نلخصها فيمايلي [1]:

– بينت الفارق الجوهري بين هيكل الاقتصادي للدول المتخلفة والدول المتقدمة، اتساقا مع اختلاف هذه الدول في درجة التطور الاقتصادي؛

– أدخلت هاته النظرية في اعتبارها جانب الطلب في تحديد إمكانيات التخصص الدولي، وهو الذي اهملته نظرية نسب العناصر؛

– اتبعت المنهج الديناميكي في التحليل مما مكنها تسليط الضوء على العلاقة الجدلية بين التجارة الخارجية وكمية ونوع الموارد؛

[1] عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص 142-143.

– قدمت تحليلا نظريا لأسباب التفاوت في الدخول بين دول العالم المختلفة فهي تحقق الانسجام بين النظرية والواقع؛

– لم تنادي بالمذهب حرية التجارية مؤكدة أن وضع الحرية التجارة ليس بالضرورة أفضل من وضع عدم حرية التجارة؛

– أذواق المستهلكين غير متشابهة على عكس النظريات السابقة وذلك لاختلاف التقاليد والعادات والأديان وكذا الثقافات ....إلخ ؛

– التجارة الدولية واللامساواة الدولية في الدخول حيث بناءا على تحليل ليندر وكما ذكر سابقا فإن التجارة الخارجية تعمل على تحفيز النمو في الدول المتقدمة(الدول ذات الهيكل الإقتصادي المرن حسب ليندر)، كما لا تحفز التجارة الخارجية على النمو في الدول المتخلفة(الدول ذات الهيكل الإقتصادي الجامد) ونتيجة لذلك ومع إتساع نطاق التجارة الخارجية تتزايد الفجوة بين متوسط دخول الأفراد بين الدول المتقدمة والمتخلفة، ومنه فالتبادل الدولي يؤدي إتساع الهوة بين متوسط دخول الأفراد في النوعين من البلاد وليس إلى تضييق الفجوة بينهما كما جاءت به نظرية هكشر وأولين.

الفرع الثاني : نظرية التبادل اللامتكافئ

تعتبر هذه النظرية من النظريات حديثة ظهرت في الستينات وهي من أكثر النظريات التي وصفت الواقع وحللته، وطبقاً لنظرية العمل في القيمة هناك قيمة واحدة لكن هناك قيم استعمال مختلفة وهذا الاختلاف في قيم الاستعمال هي الأساس بالنسبة لطرفي التبادل، وبالتالي فإن التبادل اللامتكافئ يعني أن المنتجات لا تتبادل عند قيمتها وهذا التبادل هو لصالح الدول المتقدمة، ولقد نادى بهذا العديد من الاقتصاديين أبرزهم أيمانويل وبريش وسمير أمين.

ويعتبر الاقتصادي الفرنسي أيمانويل أول من قدم دراسة حول التبادل اللامتكافئ وبنى نظريته على عدة فروض هي [1]:

– إذا كان عنصر العمل غير قادر على الانتقال بين الدول المختلفة فإن عنصر رأس المال قادر على الحركة والتنقل بين الدول (يختلف هنا عن ديفيد ريكاردو الذي رأى العكس)؛

– رأس المال ليس عنصر إنتاج أولي ولكن ينتج من خلال عنصر العمل؛

– الأجر بتحدد بناءًا علي عوامل إنسانية وتاريخية وهنا يكون معدل الأجر في الدول المتقدمة أعلى منه في الدول النامية؛

[1] محمد صفوت قابل، **نظريات وسياسات التجارة الدولية**، مرجع سابق، ص 216-217.

– في ظل الأجور المنخفضة التي يحصل عليها العمال في الدول النامية مقارنة بالأجور المرتفعة التي يحصل عليها العمال في الدول المتقدمة يكون انهيار معدلات التبادل لغير صالح الدول النامية؛

– قيم الاستهلاك في مجموعه لا يتوقف على الأسعار النسبية للسلع المختلفة.

ويميز أيمانويل صورتين من التبادل، في الصورة الأولى يكون الدخل أو الأجر واحد في البلدين ولكن الاختلاف في التركيب العضوي لرأس المال في البلدين، ويقصد هنا بالتركيب العضوي لرأس المال هو الاختلاف بين رأس المال الثابت ورأس المال المتغير، مثال وجود دولتين الجزائر والمغرب مستوى الأجر واحد ولكن التركيب العضوي لرأس المال مختلف، أما الصورة الثانية يكون الدخل أو الأجر مختلف والتركيب العضوي لرأس المال متساوي حيث أن طرق الإنتاج متشابهة ولكن معدلات الأجور مختلفة حيث يكون معدل الأجر في الدول النامية أقل منه في الدول المتقدمة وبالتالي قيام التجارة تؤدي إلي تحويل فائض القيمة من البلد ذو الأجر المنخفض إلي البلد ذو الأجر المرتفع (التبادل اللامتكافئ).

وأما سمير أمين فقد بدأ من حيث انتهى أيمانويل الذي أظهر سيطرة مبدأ التبادل اللامتكافئ على التجارة الدولية بين البلاد الغنية والفقيرة، ويفضل سمير أمين أن يطلق على المجموعة الأولى اسم بلدان المركز وعلى المجموعة الثانية اسم بلدان المحيط، وتهدف كتابات سمير أمين إلى نقد الأسس التي تقوم عليها النظريات الكلاسيكية في التجارة الدولية وإظهار أن التفاوت الكبير في نصيب كل من بلدان المركز وبلدان المحيط من عائد التجارة الدولية لا يرجع إلى الاختلاف في النفقات النسبية (كما يدعي ريكاردو) أو إلى الاختلاف في درجة الوفرة للموارد الطبيعية (كما تدعي النظرية النيوكلاسيكية) أو الاختلاف في نسبة رأس المال الثابت إلى فائض القيمة (كما يقول كثير من الاقتصاديين الماركسيين)[1]، وقام سمير أمين بتحديد إجمالي صادرات الدول النامية وهي 35 مليار دولار مقسمة إلى 26 مليار دولار في قطاع البترول والمعادن و9 مليار دولار صادرات تقليدية سلع زراعية، ثم أعاد تقويم الأموال فوجد أن 26 مليار دولار لو تم إنتاجهم بالدول المتقدمة كان أصلهم 34 مليار دولار، ووجد أيضا أن 9 مليار دولار أصلها 22 مليار دولار أي أن هناك فرق 21 مليار دولار، واستنتج سمير أمين أن الدول المتقدمة تستنزف الدول النامية وتسحب منها القيمة المضافة وتأخذ الدول المتقدمة الصادرات وتعطي واردات للدول النامية.

[1] مليك محمودي، مرجع سابق، ص 112.

الفرع الثالث : النظرية التكنولوجية

إن نظرية التكنولوجية في التجارة الخارجية تشرح وتفسر نمط وحجم التجارة الخارجية اعتمادا على التغيرات التي تحدث على التكنولوجية في الدول هذه التغيرات تأخذ إما شكل اختراع أو شكل تجديد، وتعتبر نظرية التكنولوجية في التجارة الخارجية تحليل ديناميكي لقانون النفقات النسبية .

ويمكن تلخيص فروض التي تقوم عليها النظرية التكنولوجية في التجارة الخارجية في النقاط التالية :

-وجود نفقات نقل المعلومات الخاصة بالتجارة الخارجية بين حدود الدول أو ما يسمى بنفقة المعلومات؛

- عدم تجانس دوال الانتاج في الدول؛

- حرية جزئية في تنقل عناصر الانتاج؛

- دوال الانتاج ليست خطية والإنتاج يخضع لقانون الغلة المتزايدة؛

- منافسة الكاملة في الاسواق الدولية؛

- اختلاف التكنولوجيا بين الدول؛

وتتكون نظرية التكنولوجية في التجارة الدولية من ثلاث نماذج رئيسية هي :

أولا :نموذج إقتصاديات الحجم

المقصود باقتصاديات الحجم هي وفرات الانتاج الكبير وتعتبر هذه النظرية تطويرا آخر لنموذج هيكشر وأولين وذلك بإدخالها وفورات الإنتاج الكبير كأحد المصادر الرئيسية للمزايا النسبية المكتسبة، وترى هاته النظرية أنه في ظل اقتصاديات الحجم يجب توفر سوق داخلية كبيرة للتصدير السلع المحلية[1] .

وفرقت هاته النظرية بين نوعين من الدول، دول صناعية صغيرة ذات سوق داخلي صغير تحصل على مزايا نسبية مصدرها اقتصاديات الحجم الخاصة بالسلع نصف المصنعة أو الوسيطة وذلك لعدم قدرتها على التأثير على أذواق وتفضيلات المستهلكين في الدول الأخرى، ودول صناعية كبيرة ذات سوق داخلي كبير تحصل على مزايا نسبية مكتسبة مصدرها اقتصاديات الحجم في إنتاج السلع التامة الصنع أو السلع الاستهلاكية بسبب قدرتها على التأثير على أذواق وتفضيلات المستهلكين في الدول الأخرى[2].

ومن هنا يمكن القول إن نظرية اقتصاديات الحجم تسعى إلى تفسير نمط التجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة ذات السوق الداخلي الكبير، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وبين الدول الصناعية ذات السوق الداخلي الصغير مثل لكسمبورج.

---

[1] رعد حسن الصرن، **أساسيات التجارة الدولية المعاصرة**، دار الرضا للنشر، دمشق، سوريا، 2000، ص 221.

[2] طارق فاروق الحصري، **الاقتصاد الدولي**، المكتبة العصرية، المنصورة، مصر، 2010، ص24.

وفي الأخير يجب نشير إلا أن التبادل الدولي في حالة وفورات إنتاج خارجية قد يؤدي إلى تدهور الرفاهية، وهذه النتيجة لم تصل إليها النظريات السابقة إذ تبين أن الانتقال من عدم التبادل إلى التبادل الدولي يؤدي إلى رفع الرفاهية؛ غير أن الحالة المعاكسة ممكنة في حالة وفورات الإنتاج الخارجية[1].

ثانيا: نموذج الفجوة الالكترونية

وضع هذا النموذج بوسنر في سنة 1961 ويركز نموذج الفجوة التكنولوجية في تفسيره لنمط التجارة بين الدول على تقديم سلع جديدة وخطوات انتاجية جديدة، أي على إمكانية حيازة إحدى الدول على طرق فنية متقدمة تمكنها من إنتاج سلع جديدة أو منتجات ذات جودة أفضل أو منتجات بنفقات إنتاجية أقل، مما يؤهل هذه الدول إلى اكتساب مزايا نسبية مستقلة من غيرها من الدول، فالاختلافات الدولية في المستويات التكنولوجية تحقق اختلافا مناظرا في المزايا النسبية المكتسبة وتؤدي بالتالي إلى قيام التجارة الخارجية بين الدول عن طريق:

- تؤدي زيادة الكفاءة النسبية لإحدى الدول في إنتاج السلع التي تنتج في جميع الدول أطراف التبادل الدولي إلى اكتساب هذه الدولة ميزة نسبية دون غيرها من الدول؛
- إن الاختلافات الدولية في المزايا النسبية تمكن الدولة التي تتميز بالتفوق التكنولوجي من انتاج وتصدير السلع التي تتمتع فيها بميزة نسبية من غيرها من الدول الاخرى التي لم تشهد تغيراً في مستويات التكنولوجيا؛
- دخول الدول بمنتجات جديدة تتمتع بالتفوق التكنولوجي إلى الأسواق الدولية.

ويفترض بوسنر وجود فجوة إلكترونية كما هو موضح في الشكل التالي :

الشكل رقم (04): الفجوة الالكترونية

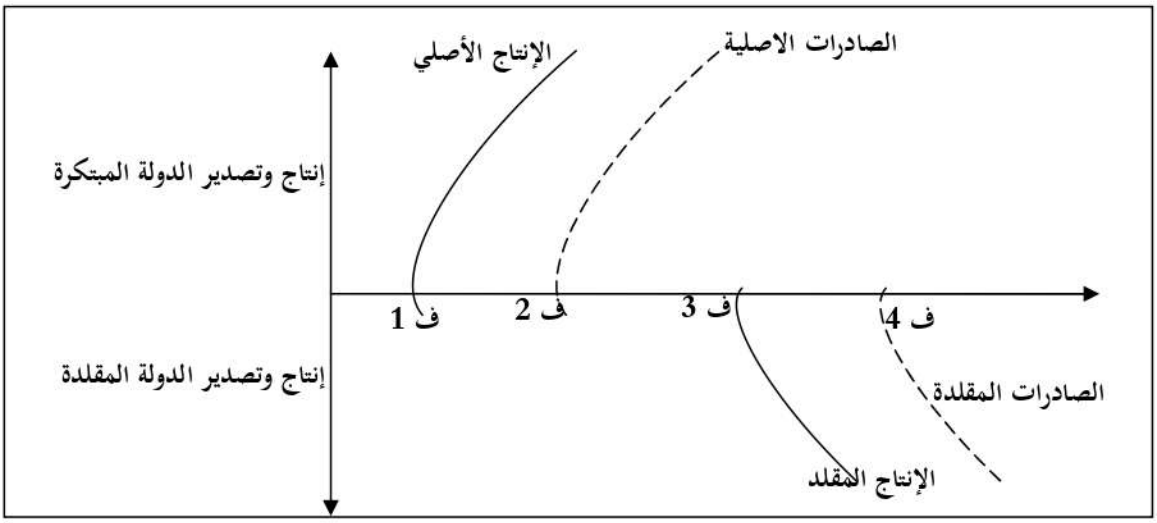

المصدر : يوسف مسعداوي، مرجع سابق، ص 63.

[1] صدر الدين صواليلي، مرجع سابق، ص 60.

وانطلاقا من الشكل أعلاه يشر بوسنر إلى وجود نوعين من فترات الابطاء في عملية انتشار التكنولوجيا هما[1]:

– فترة إبطاء رد الفعل :

يطلق عليها فجوة تأخر الطلب وتشير إلى الفجوة الزمنية بين اللحظة التي يقدم فيها الابتكار الجديد لأول مرة واللحظة الذي يتعرف المنتجون فيها على حاجتهم للاستجابة للتغيرات الحادثة، ويتحقق هذا عندما تقوم دولة المخترعة في انتاج وتصدير السلعة الجديدة إلى دولة أخرى، وتتمثل هذه الفجوة أيضا في الفترة بين بداية الاستهلاك السلعة في دولة الاختراع واستهلاك هذه السلعة في دولة أخرى.

– فترة إبطاء التقليد:

هي الفجوة الزمنية بين انتاج سلعة جديدة لأول مرة وإنتاج الدول الأخرى لها (سلع المقلدة)، وعندها تبدأ صادرات الدولة المبتكرة في التراجع ويحل بدلها الدول الأخرى التي تنتج السلع المقلدة.

ويشرح الشكل رقم 04 فجوتين سابقتين بوضوح حيث تمثل ف1-ف2 فجوة تأخر الطلب والفجوة ف1-ف3 تمثل فجوة التقليد، وف2-ف3 تمثل الفرق بين الفجوتين وهو يعبر عن الفجوة الالكترونية.

ثالثا : نموذج دورة حياة المنتج

قدم هذا النموذج من طرف فرنون في سنة 1966 وتعد هذه النظرية تطوير لنظرية الفجوة الالكترونية لبوسنر حيث تعتمد على نفس المبدأ والمتمثل في الفروق التكنولوجية بين الدول، ويضح هذا النموذج العلاقة بين المبيعات من المنتج كل فترة (سنة، شهر، ...إلخ) وعمر هذا المنتج، بالإضافة إلى أهمية هذا النموذج من الناحية العلمية كطريقة للتنبؤ ولتقييم حجم المبيعات والظروف التكنولوجية والتنافسية التي تواجه المنتج ولتخطيط التجارة[2].

ووفقا لهذا النموذج فإن عملية الانتاج السلع تمر بثلاث مراحل وهذه المراحل مبينة في الشكل التالي :

الشكل رقم (05): دورة حياة المنتوج

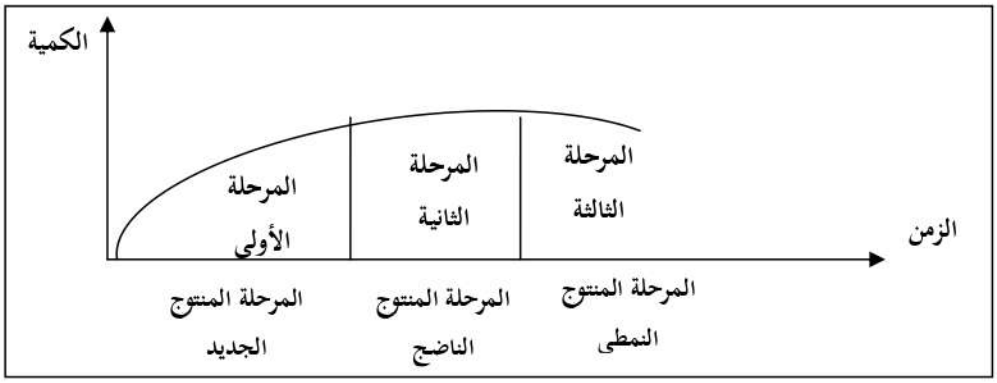

المصدر : يوسف مسعداوي، مرجع سابق، ص 65.

[1] السيد متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص 62-63.

[2] عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص 145.

وفي إطار الدراسات التطبيقية التي أختبر فيها مدى قدرة نموذج دورة حياة المنتج على تفسير نمط التجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة ببعضها البعض من جهة والدول النامية من جهة أخرى، وسنتطرق إلى مراحل الثلاثة لدورة حياة المنتج وفقا للتحليل التالي [1]:

1- مرحلة المنتوج الجديد :

وهي المرحلة التمهيدية من مراحل دورة حياة المنتج وتتميز بأهمية البالغة للنشاط البحث والتطوير في اخراج المنتوج الجديد للوجود، وعليه فإن الانتاج في البداية يقتصر على عدد محدد من المنتجين وعدد محدد من الدول، ويكون المعروض من المنتوج الجديد في حدود الضيقة وبكميات قليلة في كل الاسواق سواء الدولية أو المحلية وذلك لمعرجة حجم الطلب وأذواق المستهلكين.

2- مرحلة المنتوج الناضج :

بعد ظهور المنتوج الجديد بفترة قصيرة في الدولة صاحبة الاختراع، يبدأ جزء من الطلب في الظهور بصورة متزايدة في الدول الاخرى، الأمر الذي يشجع الشركات صاحبة الاختراع على انشاء وحدات انتاجية في هذه الدول لتغطية الطلب المتزايد، في حين أن اختلاف في نفقات الانتاج بين بلد المصدر والبلد المستورد في هذه المرحلة يرجع إلى مزايا اقتصاديات الحجم وأجور العمال الزهيدة في البلد الثاني.

3- مرحلة المنتوج النمطي :

بناءا على الفكر القائم على المناهج التكنولوجية في التجارة الدولية فإن المرحلة الثالثة لدورة المنتج تشهد عددا من التطورات الهامة، التي تؤدي في نهاية المطاف إلى تطابق خصائص سلعة دورة المنتج في مرحلتها النمطية مع خصائص سلع هكشر وأولين خاصةً من النواحي التالية:

- تماثل دوال الإنتاج بالنسبة للسلعة الواحدة بين دول العالم المختلفة، وفي ظل هذه الشروط فإن التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج تصبح شائعة ومعروفة ويمكن الحصول عليها من الأسواق العالمية؛
- اختفاء ظاهرة اقتصاديات الحجم وخضوع الإنتاج لقانون الغلة الثابتة والغلة المتناقصة؛
- سيادة المنافسة الكاملة في أسواق السلع وخدمات عناصر الإنتاج وهنا يصبح السعر هو الأداة التنافسية الرئيسية؛
- تشابه ظروف الطلب نظرا لاتخاذ السلعة محل الدراسة لشكلها النهائي في جميع الدول؛
- يترتب على نمطية السلعة استبعاد إمكانية حدوث ظاهرة تبديل أو انعكاس كثافة عناصر الإنتاج المستخدمة.

[1] يوسف مسعداوي، مرجع سابق، ص 66-67.

ولتوضيح أكثر لتحليل نموذج دورة حياة المنتج يمكن تلخيص الخصائص المختلفة لكل مرحلة من المراحل الثلاثة دورة المنتج في الجدول التالي:

الجدول رقم (04) : مقارنة بين الخصائص المختلفة لمراحل دورة المنتج

المرحلة / المعيار	مرحلة المنتج الجديد	مرحلة المنتج الناضج	مرحلة المنتج النمطي
التكنولوجيا المستخدمة	– سلاسل إنتاجية قصيرة مع تغير سريع للطرق الفنية للإنتاج. – تلعب اقتصاديات الحجم دورا هاما. – عدم القدرة على تحديد نوعية كثافة عناصر الإنتاج المستخدمة.	– الإنتاج والتسويق على نطاق واسع. – تغير في الطرق الفنية بصفة مستمرة (اختلاف دوال الإنتاج خلال الزمن).	– طول السلاسل الزمنية للإنتاج. – اختفاء دور اقتصاديات الحجم. – القدرة على تحديد الكثافة طبقا لعناصر الإنتاج المستخدمة وطرق الإنتاج.
كثافة رأس المال المادي	– انخفاض كثافة رأس المال المادي لأن المشروعات الإنتاجية تقصر نشاطها في مجال البحوث والتطوير بشكل أكبر منها في مجالات الإنتاج نفسه.	– تزداد كثافة رأس المال المادي مع اتساع نطاق الإنتاج والتسويق وتغير فنون الإنتاج.	– تعتبر كثافة رأس المال المادي عالية بسبب استبدال الآلات القديمة بآلات متخصصة.
هيكل الصناعة	– تحد المعرفة الفنية من قدرة المشروعات الإنتاجية على دخول السوق مع وجود عدد قليل من المشروعات الإنتاجية.	– نمو عدد المشروعات مع إفلاس الكثير من المشروعات التي دخلت مجال الإنتاج الأولى ولم تقوى على الصمود أمام المنافسة.	–المركز السوقي والإمكانيات المالية تحدد قدرة المؤسسات على دخول الأسواق. – تناقص عدد الشركات الإنتاجية وإفلاس الكثير منها.
هيكل الطلب	– سوق البائعين هو الذي	– سوق احتكارية مع	– تحكم سوق المشترين

	يتحكم في قلة المرونة السعرية للطلب. - هيكل وحجم الطلب غير معروفين.	المرونة السعرية وزيادة المنافسة. - انخفاض الأسعار واتساع نطاق معلومات الإنتاج والخدمات التسويقية.	بارتفاع كبير للمرونة السعرية للطلب. - توافر المعلومات عن المنتج والأسواق. - السعر هو الأداة التنافسية الرئيسية.
العمالة الماهرة	- استخدام مكثف للخبراء والعلماء والباحثين والعمال المتخصصين.	- تلعب الإدارة الماهرة دورا خاصا في مجال التسويق.	- تناقص كبير للدور الهام الذي تلعبه العمالة الماهرة مع تزايد الدور الذي تلعبه العمالة غير الماهرة.

المصدر: سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**، الجزء الأول،الطبعة الثانية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 1993، ص 233-234.

المبحث الثالث: سياسات التجارة الخارجية

تقوم السياسات التجارة الخارجية بفحص الأسباب التي تودي إلى فرض القيود التجارية وما ينتج عنها، وهي مجموعة الاجراءات والوسائل التي تتبعها الحكومات في مجال التجارة الخارجية لتحقيق أهداف معينة كالتأثير على حجم ونوعية التبادل التجاري مع العالم الخارجي، وتختلف سياسات التجارة الخارجية من دولة إلى أخرى حسب ظروفها وأوضاعها وإمكانياتها وأهدافها ونظامها الاقتصادي، وهي كل الوسائل التي يمكن التأثير بها بشكل مباشر أو غير مباشر على تجارة الخارجية لدولة ما.

المطلب الأول : ماهية السياسة التجارية

الفرع الأول : تعريف السياسة التجارية

أولا: السياسة التجارية لغة:

- السياسة : أصل السياسة من ساس الرعية وهي تولي الرياسة والقيادة وتدبير الأمور والقيام بإصلاحها والعناية بالرعية واستصلاح طبائع الخلق بإرشادهم، وهي أيضا فن الحكم وإدارة أعمال الدولة الداخلية والخارجية ومنها السياسية والاقتصادية وغيرها[1].

[1] طارق يوسف حسن جابر، **السياسة التجارية الخارجية في النظام الاقتصادي الإسلامي دراسة مقارنة**، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 39-40.

– **التجارية** : التجارية من التجارة ويرجع أصلها إلى تَجَرَ يَتْجُرُ تَجْرًا وتِجَارَةً بمعنى باع واشترى[1].

– **الخارجية** : بمعنى من الخارج من فعل خَرَجَ والخروج نقيض الدخول[2].

ثانيا: السياسة التجارية الخارجية اصطلاحا:

هناك عدة تعاريف للسياسة التجارية الخارجية نذكر منها :

– يقصد بالسياسات التجارية في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدولة في تجارتها الخارجية بقصد تحقيق أهداف معينة[3].

– تعتبر السياسة التجارية الخارجية من التوجهات الكبرى التي تنظم حركة السلع والخدمات، رؤوس الأموال، الموارد البشري، المعلومات والصرف الأجنبي ما بين الدول[4].

– تعرف أيضا السياسة التجارية الخارجية بأنها مجموعة من الاجراءات والوسائل التي تستخدم في مجالات العلاقات الاقتصادية الدولية وبالذات التجارية الخارجية منها[5].

– السياسات التجارة الخارجية هي السياسات التي تنتهجها الحكومات في مجال التجارة الخارجية وهي تتألف من عدة إجراءات مختلفة تشتمل الضرائب على معاملات الدولية وإعانات مقدمة للآخرين وقيود القانونية على قيمة وحجم الواردات وغيرها من الوسائل المختلفة [6].

وكخلاصة لتعاريف السابقة يمكن القول أن السياسة التجارية الخارجية مجموع الاجراءات والوسائل التي تتبعها الدولة لتنظيم حركة تبادل السلع والخدمات ورؤوس الأموال بينها وبين العام الخارجي لتحقيق أهدافها المختلفة.

الفرع الثاني: أهداف السياسة التجارية الخارجية

تسعى سياسة التجارة الخارجية لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وإستراتيجية والتي سنوجزها في ما يلي:

---

[1] نفس المرجع، ص 42

[2] نفس المرجع، ص 42

[3] رضا عبد السلام، **العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص 70.

[4] أولاد زاوي عبد الرحمان، حريرش ناجي، **سياسات تحرير التجارة الخارجية كمدخل للتنويع صادرات الدول المغاربية دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس**، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة سكيكدة، الجزائر، العدد 7، جوان 2017، ص 91.

[5] فليح حسن خلف، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص 131.

[6] Paul Krugman, Maurice Obstfeld, **économie internationale**, 3e édition, groupe de boeck, Bruxelles, 2001, P215.

أولا : الاهداف الاقتصادية :

1- العمل على خفض العجز في ميزان المدفوعات:

نلاحظ أن أغلبية الدول تعاني من العجز في ميزان المدفوعات، ومهما كان تأثير ما يعرف بالقوى التلقائية التي تعمل على إحداث التوازن لميزان المدفوعات بعد تعرضه إلى الخلل فإن هذه الأخيرة لم تعد لها التأثير الفعال بسبب وجود بعض الأسباب التي تمنع عملها، مما يجبر الدولة على التدخل وهذا بمجموعة من بالسياسة التجارية التي تؤثر على حجم الصادرات والواردات من أجل العمل على تقليل العجز في ميزان المدفوعات [1].

2- تحقيق موارد للخزينة العامة :

عادة ما يتم الحصول على الموارد المالية للخزينة ونقد الأجنبي عند مرور السلع عبر الحدود من خلال فرض الرسوم الجمركية على الواردات وفي بعض الاحيان على الصادرات، وتستخدم هذه الموارد في تمويل النفقات العامة بكافة أشكالها وأنواعها ولتحقيق التوازن الداخلي وتغطية العجز الحاصل في الميزانية العامة [2].

3- حماية الانتاج المحلي من المنافسة الأجنبية :

يعتبر هذا الهدف من أقدم أهداف السياسة التجارية حيث يجب على الدولة قبل أن تبدأ في انشاء صناعات جديدة أن تقدم الحماية للصناعة الوطنية من خلال توفير الدولة كل الظروف الملائمة والمساندة لها حيث تفرض قيود على السلع الأجنبية المماثلة للإنتاج المحلي ويصل مستوى التقييد إلى درجة منع استيرادها[3].

تعتبر السياسة التجارية أداة أساسية لتحقيق الأهداف الاقتصادية ويظل استخدامها كأداة للتنويع الاقتصادي أمراً مهما، إذ يمكن أن توفر صادرات السلع والخدمات زيادة في مداخيل الفقراء وعوائد للحكومات وفرص شغل بما في ذلك وظائف مرتفعة الأجر في الخارج، وبهذا يمكن للصادرات المساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية من خلال إخراج الناس من هوة الفقر.

ثانيا : الاهداف الاجتماعية :

تتمثل الاهداف الاجتماعية في [4]:

- حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية: قد يتعرضون المنتجين المحليين لسلع معينة (هذه السلع قد تكون أساسية وضرورية في الدولة) إلى المنافسة الشديدة مع الواردات التي تكون أرخص من المحلية التي تكون تكلفة

[1] محمد صفوت قابل،**نظريات وسياسات التجارة الدولية**، مرجع سابق، ص 312.

[2] مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص 117.

[3] السيد متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص 69-70.

[4] جميل محمدخالد، مرجع سابق، ص 223.

إنتاجها مرتفعة، ويعرف هذا أيضا بخطر الإغراق الذي يمثل التمييز السعري في مجال التجارة الخارجية حيث يكون البيع بسعر أقل من تكاليف الإنتاج بهدف السيطرة على الأسواق الدولية.

– إعادة توزيع الدخل المحلي بين الفئات والطبقات المختلفة.

ثالثا : الاهداف الاستراتيجية :

وتتمثل الاهداف الاستراتيجية في[1] :

– المحافظة على الأمن في الدولة من الناحية الاقتصادية والغذائية والعسكرية؛

– العمل على توفير الحد الادنى من الانتاج من مصادر الطاقة مثل النفط، الغاز.....الخ.

من خلال ما سبق يتضح لنا أن أهداف السياسة التجارية كثيرة وغير محصورة، ولكن يعد الهدف المباشر الذي تعمل الدول في سياستها التجارية هو التأثير على حجم ونوعية التبادل التجاري مع العالم الخارجي.

الفرع الثالث: أنواع السياسة التجارية

تنقسم السياسات التجارية إلى قسمين ويندرج تحت هذين القسمين أنواع مختلفة وهذا يرجع لاختلاف الانظمة الاقتصادية المتبعة في الدول، النوع الأول يتمثل في سياسة الحرية التجارة وهو بموجبه لا تتدخل الدولة في العلاقات الاقتصادية الدولية ولا تفرض قيود مما يعود بالنفع على أطراف التبادل الدولي، وفي الآونة الأخيرة زادت الدول التي تتبنى هذه السياسة وذلك لزيادة نفوذ الدول الرأسمالية وانهيار النظام الاشتراكي، أما النوع الثاني والمتمثل في سياسة تقييد التجارة والذي بمقتضاه تتدخل الدولة (أصحاب القرار) في العلاقات التجارية الدولية وذلك بوضع قيود ومجموعة من القوانين والسياسات لحماية المنتج المحلي.

أولا: سياسة حرية التجارة

كان رواد المدرسة الطبيعية هم أول من نادوا بالحرية التجارية حيث عبروا على ذلك بجملتهم المشهورة " دعه يعمل دعه يمر"، ثم تبعهم في ذلك الكلاسيك حيث دافعوا على هذا المبدأ وعلى رأسهم أدم سميث وديفيد ريكاردو وجون ستيورات ميل.

والمقصود بسياسة حرية التجارة هو عدم التدخل الدولة والحكومات وأطراف أصحاب القرار في التجارة والتبادل وحركة السلع والخدمات بين الدول المختلفة، من خلال إلغاء جميع القيود والحواجز والرسوم والعقبات المفروضة على التجارة سواءا كانت داخلية أو خارجية وإفساح المجال المناسب للمنافسة الحرة لكي تسود في

[1] نفس المرجع، ص 223.

التبادل والإنتاج، وهذا ما يمكن لأفراد تصدير واستيراد ما يرغبون فيه من سلع وخدمات دون تدخل الاطراف (الدول)، وتتلخص ميزات سياسة حرية التجارة فيما يلي[1] :

– خفض الأسعار السلع من خلال المنافسة التي تنشأ بين منتجي السلع والخدمات وإلغاء الرسوم والضرائب مما يعود بالفائدة على المستهلكين سواء محليين أو أجنبيين؛

– إنتاج السلع بأفضل الأسعار وأكثر الطرق الانتاجية كفاءة وأقلها تكلفة نتيجة للمنافسة الحرة والقضاء على الاحتكار؛

– اتساع مجالات التخصص وتقسيم العمل مما ينجم عنه تحسين نوعية السلع وتحسين مستويات الشعوب الاجتماعية والحضارية؛

– الوصول للتوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية والإنتاجية الدولية؛

– تحقيق أكبر نفع ممكن من التبادل الدولي والتجارة الخارجية والوصول بالدخل إلى أعلى مستوياته وتحقيق الرفاهية الاقتصادية.

1– حجج أنصار مذهب سياسة حرية التجارية :

ينادي أنصار سياسة حرية التجارة بأن تكون التجارة الدولية حرة خالية من القيود والعقبات، ويعتمد أنصار هذا المذهب في تأييد وجهة نظرتهم على مجموعة من الحجج أهمها :

– زيادة التخصص الدولي :

تساهم الحرية التجارة في زيادة التخصص الدولي واتساع حجم السوق وتساعد كل دولة في تتخصص في انتاج سلعة معينة تتميز بميزة نسبية اتجاهها وتتلائم مع المزايا الطبيعية والاقتصادية لها، وتزيد من الحجم الكلي السنوي لإنتاج هذه السلعة وحسن استغلال موارد الدولة، لكن بالمقابل إذا أقيمت العقبات في وجه التجارة الدولية سيؤدي هذا على إفقار العالم من خلال ضعف الإنتاج العالمي وارتفاع تكاليفه مما يؤثر سلبا على رفاهية كل دولة، لأن التقييد يؤدي إلى تخصيص موارد الدولة في انتاج سلع لا تتلائم مع هيكلها الانتاجي ويؤدي إلى إهدار موارد الدولة وارتفاع تكاليف الانتاج[2].

[1] طارق يوسف حسن جابر، مرجع سابق، ص 51.

[2] مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، **أسس العلاقات الاقتصادية الدولية**، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2006، ص 199-200.

– انخفاض أسعار السلع الدولية:

هذه الحجة تستند على التخصص الدولي إذ أن كل دولة تخصص في انتاج سلعة معينة تتميز بميزة نسبية اتجاهها وتتلائم مع المزايا الطبيعية والاقتصادية لها، مما يؤدي إلى انخفاض تكاليف انتاجها وسعرها في الداخل والخارج، أما السلع التي لا تتخصص فيها فتستوردها بأسعار منخفضة من دولة أخرى تتمتع بميزة نسبية اتجاهها حيث تنتجها بأقل تكاليف.

– تشجيع التقدم الفني :

بما أن كل دولة ستتخصص في إنتاج بعض السلع فإن هذا يعني العمل على زيادة الانتاج وتطوير التكنولوجيا والاختراعات وتحسين وسائل الانتاج في هذا التخصص، مما يساعد هذا التطوير في زيادة الانتاج وتخفيض تكلفته وكسب السوق بصورة مستمرة، ولكي يستمر المنتجون في السوق يجب عليهم استخدام فنون انتاجية متقدمة وتطوير التكنولوجيا واختراعات بشكل مستمر.

– الحماية قد تؤدي إلى سياسة إفقار الغير:

بعد الحرب العالمية الثانية ظهرت في الأوساط الاقتصادية هذه الحجة وأساسها أن فرض الرسوم الجمركية من شأنه أن يضعف حجم التجارة الدولية، فالتبادل الدولي ما هو إلا تبادل ومقايضة في السلع والخدمات وإذا سلمنا أن حجم الواردات ينقص بانخفاض الصادرات فلا تستطيع أي دولة أن تقوم بتصدير فائض إنتاجها إلى الدول الأخرى بصفة مستمرة دون أن تستورد فائض الإنتاج الخارجي، حيث رأى أنصار هذه الحجة أن رفع الرسوم الجمركية أمام السلع الأمريكية مثلا قد يؤدي إلى انخفاض حجم الإنتاج وبالتالي تنتشر البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية، لكن في ظل حرية التجارة ستتمكن الولايات المتحدة من زيادة صادرتها وإنعاش اقتصادها، وردا على هذه الحجة يرى البعض أن فتح الأسواق اتجاه السلع الأمريكية ينعش الاقتصاد الأمريكي وبالمقابل يضعف الاقتصاد المحلي للدول التي فتحت أسواقها واعتمدت سياسة الحرية التجارية مما قد يؤدي إلى انتشار البطالة وتدهور الإنتاج المحلي في هذه الدول [1].

زيادة على الحجج السابقة هناك حجج أخرى نلخصها في النقاط التالية :

- رفع مستويات الجودة؛
- تحقيق مبدأ سيادة المستهلك؛
- الحد من الاحتكارات الدولية؛
- الحرية تساعد على زيادة الانتاج؛

[1] نوري حاشي، مرجع سابق، ص 77.

- الحرية تحقق التكامل الاقتصادي العالمي؛

2- شروط نجاح سياسة تحرير التجارة الخارجية :

لنجاح سياسة تحرير التجارة الخارجية يوجد عدة متطلبات يجب توفرها من أهمها [1]:

- يتطلب تحرير التجارة الخارجية وجود سياسات اقتصادية كلية سليمة وأسعار صرف واقعية تعكس الواقع الاقتصادي؛

- أن تكون السياسات الأخرى في اتجاه التحرير ودعمه؛

- الغاء الحصص والقيود الكمية المماثلة والتي يمكن في البداية استبدالها بتعريفات جمركية لأن التعريفة تضفي نوعا من الشفافية على الحماية؛

- قبل الشروع بإجراء تخفيضات في مستويات التعريفة الجمركية يجب القيام بإجراءات لزيادة الصادرات ويتم هذا جنبا إلى جنب مع تخفيض سعر الصرف؛

- يتوقف نجاح واستمرار برامج تحرير التجارة على توفير بيئة عالمية تشجع تحقيق المزيد من التحرير التجاري، وتقوم فيها مختلف الدول بالالتزام بقواعد التحرير.

ثانيا: سياسة حماية التجارة

يقصد بسياسة حماية التجارة أو تقييد بتبني الدولة لمجموعة من القوانين والتشريعات واتخاذ الإجراءات بقصد حماية سلعها وأسواقها المحلية ضد المنافسة الأجنبية ومن ثم قيام الحكومة بتقييد حرية التجارة مع الدول الأخرى[2]، وانتشرت هذه السياسة مابين نهاية القرن الرابع عشر إلى النصف الثاني من القرن الثامن عشر في كل من انجلترا وفرنسا واسبانيا وغيرها، وتختلف سياسة حماية التجارة باختلاف أنواعها طبقا لما يلي[3] :

الحماية الهجومية:

تلجأ إليها الدول من أجل تحقيق مزايا نسبية في الفروع الصناعية من أجل تحسينها وترقيتها حتى تواكب المستوى الدولي.

الحماية الدفاعية :

تستند هذه إلى أهداف منبثقة من القدرات الحقيقية للدولة وهي تستخدم لحماية القطاع الاقتصادي المهدد بالزوال.

---

[1] عبد المجيد قدي، **المدخل إلى سياسات الإقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية**، الطبعة الثالثة، ديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 250-251.

[2] جميل محمد خالد، مرجع سابق، ص 224.

[3] رمزي محمود، **منظمة التجارة العالمية –قلعة إستنزاف موارد الدول النامية**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2014، ص 52-53.

الحماية الفعلية :

وفي هذه الحالة تستخدم الرسوم الجمركية والضرائب كأداة للتمييز بين السلع الاستهلاكية الوسيطة والسلع النهائية.

حجج المنادين بالحماية التجارة :

ولدى أنصار حرية التجارة مجموعة من الحجج الاقتصادية التي تراها دافعا لاعتماد هذه السياسة وأهم هذه الحجج نذكر ما يلي :

1- حماية الصناعات الناشئة(الوليدة):

تعتبر هذه الحجة من أهم وأشهر الحجج وهي أكثر قبولا لدى أوساط الرأي العام في الدول المتخلفة، وهذه الحجة برزت في أوائل القرن التاسع عشر ورجعت إلى الكاتب الألماني فرديريك ليست، إذ استعملها للمناداة بضرورة حماية الصناعة الوطنية من المنافسة الإنجليزية وبسط هذه الفكرة في كتابه المشهور (النظام الوطني للاقتصاد السياسي عام 1841)، وتتلخص نظريته في أنه يجب على الدولة أن تقوم بحماية صناعتها الناشئة من المنافسة الأجنبية والصناعات الأجنبية المتطورة والتي تتميز بها الدول ذات التجربة الطويلة والتنظيم والأيدي العاملة مدربة والظروف الملائمة مما يجعلها تتميز أيضا بوفرة الإنتاج والتكاليف المنخفضة، لكن وبناءا على نظرية (فرديريك ليست) يمكن للصناعات الناشئة في البلد التي بدأت نهضتها الصناعية متأخرة أن تكون قادرة على منافسة البلد الذي سبقها في النهضة الصناعية وتصل إلى نفس درجتها من النمو، وذلك بتشجيع صناعتها الناشئة من خلال حمايتها عن طريق فرض رسوم جمركية والتي يترتب عنها ارتفاع اسعار السلع الأجنبية المنافسة مما يسمح لها بتغطية نفقات إنتاج السلع المحلية المرتفعة وبيعها كميات كبيرة منها، والاستمرار في تطبيق هذا الإجراء أي فرض الرسوم الجمركية يسمح بنمو واستكمال المزايا للسلع المحلية فتصبح قادرة على المنافسة دوليا[1].

2- جذب رؤوس الأموال الأجنبية:

قد تسلك الدولة هذه السياسة قصد جذب رؤوس الأموال الاجنبية للاستثمار عن طريق حماية الصناعة الوطنية وذلك بفرض رسوم جمركية على صناعة الأجنبية، مما يجعل أصحاب رؤوس الأموال الأجنبية يدخلون الدول للاستثمار بدل تصدير سلعة لها بسبب القيود المفروضة على الاستيراد.

3- تنوع الإنتاج وتحقيق الاستقرار الاقتصادي:

حسب المدافعين عن مذهب الحماية التجارة فإن عدم التخصص في انتاج سلع معينة يؤدي بالدولة إلى تنويع انتاجها وينقص اعتمادها على الواردات مما يضمن لها عدم تعرض لهزات اقتصادية عنيفة.

[1] نوري حاشي، مرجع سابق، ص 77 .

4- معالجة البطالة وتحسين مستوى العمالة:

حسب أنصار السياسة الحماية التجارة يمكن استخدام الحماية الصناعة المحلية كوسيلة لعلاج حالة البطالة في البلاد، ففرض الرسوم الجمركية على السلع المستوردة وتشجيع الصادرات يزيد من الطلب على السلع المحلية وبالتالي يرتفع حجم الطلب على اليد العاملة وتزيد فرص الاستثمار المربح في الداخل، وعلى العكس في ظل حرية التجارة والمنافسة الشديدة قد تضطر بعض المشاريع إلى التوقف عن العمل وبالتالي تتخلى عن العمالة.

5- الحماية الاقتصاد من الاغراق:

حسب المدافعين عن مذهب الحماية التجارة قد يتعرض الاقتصاد الوطني لخطر الاغراق إذا اتبع سياسة الحرية التجارة، حيث في ظل حرية التجارة والمنافسة الشديدة يكون سعر السلع الاجنبية أقل من سعر السلع المحلية في السوق الوطنية مما يزيد طلب على السلع الأجنبية، أما في ظل سياسة حماية التجارة تفرض الدولة رسوم جمركية على واردات تساوي بها سعر السلع الأجنبية مع سعر السلع المحلية مما ينقص الطلب على السلع الاجنبية ويزيد على السلع المحلية.

الفرع الرابع: أدوات السياسة التجارية

يقصد بأدوات السياسة التجارية هي تلك الوسائل والتنظيمات التي تستعملها الدول للتأثير على حجم ونوعية ونمط المبادلات الخارجية والتحكم في أسعار الصادرات والواردات، وتختلف هذه الأدوات حسب الانظمة الاقتصادية وسياسات التجارة المطبقة في الدول، وعليه يمكن تمييز بين ثلاث مجموعات من الادوات :

أولا :أدوات سعرية :

وهي مجموعة الأدوات التي تؤثر على حجم ونمط التجارة الدولية من خلال التأثير على أسعار السلع والخدمات، وتتمثل هاته الأدوات في رسوم الجمركية والإعانات والدعم، الإغراق وسعر الصرف.

1- الرسوم الجمركية :

المقصود بالرسوم الجمركية هي ضريبة تفرضها الدولة على السلع عندما تجتاز حدودها سواءا كانت صادرات أو واردات[1]،و تنقسم الرسوم الجمركية من الناحية الإدارية إلى ثلاث أنواع [2] :

- رسوم قيمية : وهي التي تفرض بنسبة مئوية معينة من قيمة السلعة.
- رسوم نوعية: وهي عبارة عن مبلغ ثابت يفرض على كل وحدة من وحدات السلع.
- رسوم مزدوجة : وهي تكون رسوم نوعية وقيمية في أن واحد.

[1] عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص 245.

[2] جاسم محمد، مرجع سابق، ص 148.

وللرسوم الجمركية آثار عديدة نذكر منها [1]:

- فرض الرسوم الجمركية على سلعة أجنبية معينة يصبح سعرها أعلى من سعر السلعة المحلية مماثلة لها مما يزيد انتاجها محليا؛
- يؤدي فرض رسوم جمركية على سلعة معينة إلى ارتفاع سعرها وانخفاض الاستهلاك منها؛
- تؤدي زيادة رسوم الجمركية إلى زيادة الايرادات العامة للدولة؛
- تؤدي الرسوم الجمركية إلى تغيير عوائد عوامل الانتاج مما يؤثر على توزيع الدخل؛
- تؤثر الضرائب الجمركية على نسبة تبادل السلع المحلية بالسلع الأجنبية أي على معدلات التبادل الدولي .

2- الإعانات :

هي وسيلة من وسائل التي تستخدمها الدولة بهدف زيادة قدرة منافسة السلع الوطنية مع المنافسة الدولية من خلال منح امتيازات والتسهيلات ومنح نقدية للمنتج الوطني[2]، ونشير هنا إلى وجود نوعين من الإعانات وهي الإعانات المباشرة وغير المباشرة.

- اعانات مباشرة :

الإعانات المباشرة هي المبالغ المالية التي تقدم مباشرة للمنتجين المحليين لبيع سلعهم بأسعار منخفضة نسبيا في الأسواق الداخلية والخارجية وتتحدد على أساس نسبة معينة من قيمة هذه السلع، وتمكن هذه الإعانة بزيادة القدرة التنافسية للمنتج المحلي في مواجهة المنتج الأجنبي.

- اعانات غير مباشرة :

تتمثل في منح المشروع بعض الامتيازات لتدعيم مركزه المالي وذلك عن طريق تشجيع المشروعات على التوسع في الانتاج وتخفيض تكاليف الانتاج[3]، ومن صورها الاعفاءات الضريبية سواءا كليا أو جزئيا كإعفاء جزء من أرباح المشروع من الضريبة أو خفض معادلاتها أو ارجاع ما دفع منها.

3- الإغراق :

يقصد بالإغراق انتهاج دولة معينة أو تنظيم إحتكاري معين لسياسة تعمل على التمييز بين الأسعار السائدة في الداخل والسائدة في الخارج وذلك بتخفيض أسعار السلع المصدرة في الأسواق الخارجية عن المستوى الذي تحدده قيمة السلعة في الداخل مضافا إليه نفقات النقل[4].

---

[1] محمد صفوت قابل، **نظريات وسياسات التجارة الدولية**، مرجع سابق، ص 312.

[2] عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص 218.

[3] نفس المرجع، ص 218.

[4] نفس المرجع، ص 219.

وهناك ثلاثة أنواع من الإغراق وهي [1] :

3 –1 الإغراق العارض(الفجائي):

ويسمى أيضا بالإغراق المؤقت ويحدث هذا النوع من الإغراق في الظروف الطارئة كالرغبة في التخلص من سلعة معينة في فترة آخر الموسم، فتكون بأسعار منخفضة في الأسواق الدولية فيضطر المنتجون التخلص من فائض الإنتاج في السوق الدولية حتى لا يضطروا إلى تخفيض أسعار منتجاتهم في الداخل ويعملون من جديد على رفع أثمانها، ويحدث الإغراق العارض بسبب ظروف الكساد التي تواجهه الدولة عندما تتراكم المنتجات والخوف من تكبد خسائر كبيرة في تخزينها فتباع السلع في الأسواق الأجنبية بأثمان أقل من ثمنها في الأسواق المحلية، ولنجاح هذه السياسة يتطلب أن يكون الطلب الأجنبي على هذه المنتجات مرنا مقارنة مع الطلب الداخلي.

3 –2 الإغراق قصير الأجل:

ويستعمل هذا الأسلوب إلى أن يتحقق هدف معين، فمثلا تخفض أثمان السلع مؤقتا في الأسواق بهدف الحصول على أسواق جديدة أو توسيع نطاق الأسواق، وبعد تحقيق الهدف يعمل المنتجون على تعويض الخسائر برفع الأثمان، كما يستعمل هذا النوع من الإغراق ضد منافسة أجنبية طارئة أو بهدف منع إقامة مشروعات جديدة وطرد المنافس من السوق، وقد تواجه هذه السياسة رد فعل من المتنافسين في السوق باتخاذهم لإجراءات مضادة.

3 –3 الإغراق الدائم:

ينتج الإغراق الدائم عن سياسة دائمة ويعني استمرار المغرق في بيع سلعته في الأسواق الأجنبية بثمن منخفض مع تحمله للخسارة مباشرة بغرض أن يصل إنتاجه إلى الحجم المناسب ويتمتع من مزايا الإنتاج الكبير وبالتالي يحقق أرباح احتكارية، وفي هذه الحالة يجب أن يتمتع المغرق بوضع احتكاري جيد في السوق وقدر كبير من الحماية التجارية حتى تخفف على المحتكر حدة المنافسة الدولية، ويقال في هذا الأمر أن الاحتكار يولد الإغراق والإغراق يولد الاحتكار.

4– تخفيض سعر الصرف :

يقصد بتخفيض سعر الصرف هو خفض سعر الصرف الرسمي لهذه العملة مقابل عملة دولية مرجعية (الدولار الأميركي أو اليورو مثلا)، بحيث يقل عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يمكن الحصول عليها مقابل وحدة واحدة من العملة الوطنية.

[1] نوري حاشي، مرجع سابق، ص 83.

وتلجأ الدول إلى قرار تخفيض قيمة عملاتها الوطنية بشكل أساسي من أجل إعادة التوازن إلى موازينها التجارية التي تعرف عجزا هاما وبنيويا، أو على الأقل للتخفيف من حجم هذا العجز، حيث أن تخفيض قيمة العملة الوطنية يؤدي إلى جعل أسعار السلع المستوردة أغلى بالنسبة للمقيمين مما يُفترض أنه سيحد من شراء السلع القادمة من الخارج ويشجع الإقبال على المنتجات الوطنية، وإذا حصل ذلك فنتيجته الطبيعية هي تراجع حجم الواردات ونقص فاتورتها بالعملات الأجنبية وليس بالضرورة نقصا لفاتورة الواردات مقومة بالعملة الوطنية، لأن أثر انخفاض قيمة العملة يمكن أن يكون أكبر من أثر تراجع حجم الواردات، وبالمقابل تصبح أسعار السلع المصنعة محليا أرخص بالنسبة للأجانب، مما يُفترض أنه سيعزز القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية ويرفع بالتالي من حجم الصادرات إلى الخارج، وإذا تراجعت الواردات وتضاعفت الصادرات بما يكفي فإن ذلك يعيد الميزان التجاري إلى حالة التوازن، وقد تلجأ بعض البلدان لقرار تخفيض قيمة عملتها بهدف تحفيز الإنتاج الوطني من أجل الرفع من نسبة النمو الاقتصادي والحد من البطالة من خلال التوظيف وتوفير مناصب الشغل الجديدة المواكبة لزيادة الإنتاج.

ثانيا :أدوات كمية :

تعتمد الدول على الوسائل والأساليب الكمية بهدف تحديد حجم ونمط التجارة وتقييدها وخاصة قطاع الواردات، فتستخدم هذه الأساليب للتحكم في كمية التجارة الدولية من ناحية الحجم والنوعية، وتشمل هذه الأدوات على نظام الحصص ونظام تراخيص الاستيراد.

1- نظام الحصص :

ظهر هذا النظام أول مرة في الحرب العالمية الأولى كإجراء مؤقت لتقييد الواردات، وهو الذي يتحدد بمقتضاه كمية السلع المسموح باستيرادها أو تصديرها ويطبق بالأخص على الواردات، وقد فضلت الدول اتباع هذا النظام لأسباب التالية [1]:

- يسمح بدخول السلع الأجنبية بغير أن تتعرض لرسم جمركي يمنعها، ولكن تدخل فقط بمقدار الكمية المسموح بها؛

- يحقق تقليص في الواردات بطريقة فعالة، فهو من هذه الناحية أكثر فعالية من الرسوم التي تترك مجالا لاختيار الأفراد ولذلك يعتبر نظام الحصص نوعا من الحظر الجزئي للواردات؛

- يساعد بطريق عكسي على تشجيع الصادرات، إذ قد يحمل الدولة التي يضر بها نظام الحصص على السعي للاتفاق مع الدولة التي تأخذ به بتبادل المزايا بينهما.

[1] مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص 142.

وتتعدد انواع الحصص ونذكر منها[1] :

– حصة التعريفة :

وهي أقدم أنواع الحصص تاريخيا وقد عرفت في أوروبا في منتصف القرن التاسع عشر، ويمتثل هذا النوع في بفرض رسم الجمركي منخفض على كمية معينة من الواردات أو يتم إعفاءها تماما من الرسوم، في حين إذا زادت عن هذه الكمية تخضع لرسوم جمركية مرتفعة.

– الحصة الفردية من طرف واحد :

وفيها يحدد حد أقصى لكمية الواردات خلال مدة معينة تفرضه الحكومة من غير مفاوضات مع البلاد المصدرة، وهذا النوع من الحصص يتخذ صورتين: الصورة الأولى تمثل الحصة الإجمالية حيث يتم تحديد حد أقصى من الواردات خلال فترة زمنية معينة دون تخصيص دول معينة ويتم توزيع الحصة الإجمالية على مدار السنة وليس في مدة معينة، أما الصورة الثانية فتتمثل في الحصة الموزعة على دول معينة وهنا لا يقتصر الأمر على تحديد حد أقصى من الواردات، ولكن يتم توزيع هذا الحد على دول معينة ويراعي في هذا الخصوص طبيعة علاقات تجارية قوية مع دولة أو منطقة معينة تحقق لها فائضا كبيرا.

– الحصة المزدوجة:

هنا تتوصل الدولة إلى تحديد حصة معينة بالاتفاق مع دولة المصدرة لسلعة ما ثم تقوم الدولة المستوردة بمنح الحصص للدول الأخرى حسب قدرتها على الاستيراد منها في مدة سابقة.

– حصة الخلط :

وتطبق على المواد الغذائية والأولية المستوردة بهدف الحد من مساهمتها في الصناعة المحلية والحد من تبعية الدولة الكاملة للخارج.

2– تراخيص الاستيراد :

تتمثل إجراءات تراخيص الاستيراد في عدم السماح بالاستيراد سلعة معينة من الخارج إلا بعد الحصول ترخيص أو إذن من السلطة العامة، وهذا بهدف تقييد الواردات من سلعة معينة والحد من المخاطر الاحتكار الناجم عن تطبيق نظام الحصص، ولهذا النظام عدة سلبيات نذكر منها [2]:

– نظام التراخيص الاستيراد يقود إلى المحسوبية وعدم العدالة بين الموردين؛

– احتكار بعض الموردين السوق الوطنية؛

[1] عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص 224-225.

[2] رضا عبد السلام، مرجع سابق، ص 114.

- قيام المورد الممنوح الترخيص ببيعه لمورد آخر يرغب في القيام بالعملية بسعر أعلى؛
- يقيد هذا النظام من فرص دخول موردين جدد.

ثالثا : الوسائل والأساليب التنظيمية:

وهي الوسائل التي تتعلق بتنظيم وتحديد الإطار التنظيمي والإداري للسياسة التجارية للدولة، وتتمثل هذه الأساليب التنظيمية فيما يلي [1] :

1- معاهدات التجارية :

هي اتفاق تعقده الدولة مع غيرها من الدول من خلال أجهزتها الدبلوماسية بغرض تنظيم العلاقات التجارية فيما بينها تنظيما عاما يشمل جانبا من المسائل التجارية والاقتصادية تقوم على مبادئ عامة، مثل المساواة والمعاملة بالمثل للدولة الأولى بالرعاية أي منح الدولة أفضل معاملة يمكن أن تعطيها الدولة الأخرى.

2- الاتفاقات التجارية:

هي اتفاقات قصيرة الأجل وتشمل قوائم السلع المتبادلة وكيفية تبادلها والمزايا الممنوحة على نحو متبادل.

3- اتفاقيات الدفع :

تكون عادة ملحقة بالاتفاقيات التجارية تنطوي على تنظيم لكيفية تسوية الحقوق والالتزامات المالية بين الدولتين، مثل تحديد التعامل، تحديد العمليات الداخلية في التبادل ...إلخ.

المطلب الثاني : سياسات التجارة الخارجية في ظل الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة GATT

كانت لأزمة الاقتصادية 1929 (أزمة الكساد العظيم) الذي شهدها العالم نتائج سلبية كثيرة خاصة في مجال التبادل الدولي، إذ انخفضت المبادلات وانكمش حجم التجارة الدولية بسبب القيود المفروضة على تداول السلع وإتباع نظام الحصص وانغلاق الدول وعزلتها واستمر هذا الوضع حتى الحرب العالمية الثانية، وبعدها ظهرت الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى سياسيا وعسكريا واقتصاديا وساد مبدأ الحرية التجارية والاعتقاد أن الاسراف في وضع الحواجز والقيود التجارية بحجة حماية التجارة المحلية يؤدي إلى انهيار النظام التجاري الدولي والكساد، ومع هذه الأوضاع أصدر المجلس الاقتصادي لأمم المتحدة في أفريل سنة 1946 بناء على مقترح الولايات المتحدة الأمريكية توصية بعقد مؤتمر دولي للتجارة تحت وصاية الأمم المتحدة، وتم عقد هذا المؤتمر في هافانا عاصمة كوبا سنة 1947 شارك فيه 56 دولة وصدر عن المؤتمر وثيقة تسمى ميثاق هافانا واشتمل الميثاق على أربع فصول، ثلاث فصول تتعلق بالسياسات التجارية الدولية واتفاقيات تجارة السلع والمواد الأولية وسياسات العمل والتوظيف والفصل الرابع يتعلق بالقواعد الأساسية لتنظيم لسياسة التجارية، واقترح في المؤتمر انشاء منظمة

[1] جميل محمدخالد، مرجع سابق، ص 223.

التجارة الدولية I.T.O تتولى اشراف على التجارة بين الدول، وعلى الرغم من أن المؤتمر عقد بناءا على اقتراح الولايات المتحدة الأمريكية إلا أنها لم توافق على الميثاق لاسيما الجزء المتعلق بإنشاء منظمة للتجارة، من أجل ذلك سعت إلى عقد اتفاقية دولية بعيدا عن الأمم المتحدة، وفي عام 1947 كان لها ذلك حيث عقد مؤتمر جنيف بحضور 23 دولة وانشأ فيه بما يعرف باتفاقية الجات GAAT.

الفرع الأول : تعريف الجات

إن كلمة الجات هي إختصار لاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة(General Agreement on tarifs and Trade) وهي اتفاقية تجارية متعددة الأطراف تتعاهد فيها الدول الموقعة على الاتفاقية على تحرير التجارة الدولية[1]، وانضمت للاتفاقية 23 دولة سنة 1947 وأصبح عدها 118 دولة سنة 1994 وأبرمت هاته الاتفاقية في أكتوبر 1947 وبدأ سريانها في أول جانفي 1948، وحددت الجات مجموعة من الأهداف العامة والتي تتمثل في مايلي [2]:

- العمل على رفع مستويات المعيشة في الدول المتعاقدة والسعي نحو تحقيق مستويات التوظف الكامل بها؛
- الارتفاع بمستويات الدخل المحلي الحقيقي وتنشيط الطلب الفعال بالأطراف المتعاقدة؛
- الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية العالمية؛
- تشجيع الحركات الدولية لرؤوس الأموال وما يرتبط بها من زيادة الاستثمارات العالمية؛
- ضمان زياد حجم التجارة الدولية وإزالة القيود المحلية من خلال تخفيض الرسوم الجمركية؛
- انتهاج المفاوضات كوسيلة لحل المشكلات المتعلقة بالتجارة الدولية.

الفرع الثاني :وظائف الجات ومبادئها :

أولا : وظائف الجات

للجات ثلاثة وظائف رئيسية وتتمثل في مايلي[3]:

- الإشراف على تنفيذ المبادئ والقواعد والإجراءات التي تضعها الاتفاقيات المختلفة التي تنطوي عليها الجات والتي تتعلق بتنظيم التجارة الدولية بين الأطراف المتعاقدة في الجات؛
- تنظيم جولات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف من أجل إحراز مستويات أعلى لتحرير التجارة العالمية وجعل العلاقات الاقتصادية الدولية والعلاقات التجارية الدولية أكثر شفافية ومن ثم أقل إثارة للمنازعات؛

---

[1] محمد صفوت قابل، **منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2009، ص 49.

[2] عماد معوشي، **تقييم دور العلاقات الاقتصادية الدولية في تحقيق التنمية الاقتصادية للدول النامية مع الاشارة إلى الحالة الجزائرية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص الاقتصاد التطبيقي في إدارة الأعمال الدولية، جامعة المدية، الجزائر، 2015، ص 43.

[3] سهيل حسين الفتلاوي، **منظمة التجارة العالمية**، الطبعة الأولى /الاصدار الثاني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 19.

– العمل على الفصل في المنازعات بين الدول في مجال التجارة الدولية من خلال البحث والنظر في القضايا التي يرفعها طرف متعاقد في الجات ضد طرف آخر من الأطراف الأخرى المتعاقدة .

ثانيا: مبادئ الجات

1– مبدأ الدولة الأولى بالرعاية

يقتضي هذا المبدأ ضرورة منح كل طرف متعاقد فورا بلا شرط أو قيد المزايا والحقوق والإعفاءات التي يمنحها لبلد آخر لجميع الأطراف المتعاقدة الأخرى دون الحاجة إلى اتفاق جديد، وبناءا على هذا المبدأ يكرس عدم التمييز بين الدول الأعضاء أو منح رعاية خاصة لأحد الأطراف على حساب الأطراف الأخرى، حيث تتساوى وفق هذا المبدأ كل الدول الأعضاء في الجات في ظروف المنافسة بالأسواق الدولية، لكن هناك بعض الإستثناءات وهذا خاص بحق الدول الأعضاء نذكر منها [1]:

– استثناءات لا حاجة لموافقة أعضاء المنظمة عليها وتتمثل في إقامة منطقة تجارية حرة أو اتحادات جمركية بين الدول دون السوق المشتركة والاتحاد الاقتصادي، كما أن تفضيلات التي تتمتع بها الدول النامية تكون مستثناة شرط الدولة الأكثر رعاية بعد جولة طوكيو في أفريل 1979.

– استثناءات تحتاج إلى موافقة أعضاء المنظمة عليها وتخص التكتلات الاقتصادية والتي تمت الموافقة عليها في المادة 25 من الاتفاقية رقم 05 والتي تخص وجوب إخطار المنظمة قبل نية الدخول في مفاوضات التكتلات الاقتصادية.

2– مبدأ المعاملة الوطنية (المادة الثالثة) :

ويعني أن تلتزم الأطراف المتعاقدة بمعاملة المنتجات المستوردة التي دفعت عليها الرسوم الجمركية نفس المعاملة التي يتلقاها المنتج المحلي دون تمييز[2].

3– مبدأ الشفافية:

يقصد به أن تستخدم الرسوم الجمركية فقط كطريقة لحماية الإنتاج المحلي لصناعة الناشئة الوطنية من المنافسة الأجنبية وإلغاء كل الاجراءات غير التعريفية والقيود الكمية[3] .

---

[1] قويدر عياش، عبد الله ابراهيمي، **آثار انضمام الجزائر إلى منظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد 02، ماي 2005، ص 52.

[2] عبد الحميد زعباط، **المبادلات الدولية من الاتفاقية العامة حول التعريفة والتجارة إلى منظمة العالمية للتجارة**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 03، ماي 2005، ص 60.

[3] Mouloud Hedir, **l'économie algérienne à l'épreuve de l'OMC**, éditions ANEP, Alger, 2003, P 49.

الفرع الثالث: جولات الجات

بدأت الجات أولى جولاتها التفاوضية في جنيف في عام 1947 وكان عدد الدول الأعضاء المشاركة في هذه الجولة 23 دولة وهي الدول المؤسسة للجات، وكان من بينها دولتان عربيتان هما الجمهورية العربية السورية ولبنان إلا أنهما انسحبتا من الاتفاق فيما بعد، وكان الهدف من اجتماع هذه الدول معالجة القيود التجارية المتزايدة عقب الحرب العالمية الثانية، وإنشاء نوع من التوازن بين حق الدولة في حماية منتجاتها والتمتع بمزايا زيادة الصادرات وتدفق التجارة الخارجية لما لهذا الأمر من فائدة على البنيان الاقتصادي لأي من تلك الدول، والجدول التالي يمثل جولات منذ إنشاء الجات :

الجدول رقم (05): جولات الجات

السنة	مكان الانعقاد	الموضوعات	عدد الدول
1947	جنيف	التعريفات الجمركية والإجراءات الحدودية الأخرى، وخاصة بين الدول الصناعية	23
1949	آنسي	التعريفات الجمركية والإجراءات الحدودية الأخرى، وخاصة بين الدول الصناعية	13
1951	توركاي	التعريفات الجمركية والإجراءات الحدودية الأخرى، وخاصة بين الدول الصناعية	38
1956	جنيف	التعريفات الجمركية والإجراءات الحدودية الأخرى، وخاصة بين الدول الصناعية	26
1961-1960	ديلون	التعريفات الجمركية والإجراءات الحدودية الأخرى، وخاصة بين الدول الصناعية	26
1967-1964	كينيدي	التعريفات الجمركية وإجراءات مكافحة الإغراق	62
1979-1973	طوكيو	التعريفات الجمركية، والتدابير غير الجمركية، واتفاقات نطاق العمل	102
1994-1986	أورجواي	التعريفات الجمركية، التدابير غير الجمركية، والقواعد والخدمات والملكية الفكرية وتسوية المنازعات والمنسوجات والزراعة وانشاء المنظمة...إلخ	123

المصدر : محمد صفوت قابل، **منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية**، مرجع سابق، ص 64.

وتعد جولة مفاوضات الأورغواي التي عقدت سنة 1986 بحضور 123 دولة وما أصدرته من وثائق قانونية اسهاما في بناء مستقبل منظمة التجارة العالمية، حيث تطرقت إلى مواضيع جديدة ومهمة والمتمثلة في تحرير تجارة الخدمات ووضع مبادئ لحماية الفكرية والتفاوض حول إجراءات الاستثمار، وأيضا إلغاء التدريجي للحماية المفروضة على الزراعة، وكانت نتائج هذه الجولة كالتالي :

- إنشاء منظمة التجارة العالمية لتحل محل الجات؛
- تحقيق المزيد من التحرر في التجارة الدولية ؛

- تحرير تجارة الخدمات والقطاع الصناعي؛
- تحرير منتجات الزراعية من خلال تحويل القيود الكمية المفروضة على السلع الزراعية إلى قيود سعرية وكذا تخفيض كل التعريفات والرسوم الجمركية المفروضة عليها؛
- مشاركة الدول النامية في النظام التجاري الدولي الجديد من خلال تمتع جميع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بحقوق متساوية في التصويت؛
- مواجهة سياسات الاغراق و حماية حقوق الملكية الفكرية.

الفرع الرابع: قصور اتفاقية الجات

هناك عدة قصور في تنفيذ اتفاقية الجات نوجزها فيما يلي [1]:

- عدم القدرة على تخفيض القيود الغير الجمركية إذ اقتصر نجاح على تخفيض معدلات النسبية للرسوم الجمركية؛
- عدم الاهتمام الكافي بمشاكل التجارة الدولية بين الدول النامية والدول المتقدمة؛
- عدم ادراج سلع ذات أهمية تصديرية عالية للبلدان النامية من نظام الجات واخضاعها لاتفاقية المنسوجات؛
- لكل الدول الحرية في تنفيذ ما يتفق عليه وتتحايل على ذلك بالعديد من المبررات؛
- لم يكن هناك نظام متكامل لفض المنازعات التجارية.

المطلب الثالث : سياسات التجارة الخارجية في ظل OMC

في 15 أفريل 1994 اختتمت جولة أورغواي بتوقيع وثيقة متضمنة نتائج هذه الجولة حيث تحتوي على 28 اتفاقية، ولعل أكثر اتفاقية أهمية هي انشاء منظمة التجارة العالمية لتحل محل اتفاقية الجات ودخلت حيز التنفيذ في أول جانفي 1995.

الفرع الأول : تعريف منظمة التجارة العالمية وأهدافها :

أولا : تعريف منظمة التجارة العالمية

منظمة التجارة العالمية هي إحدى المنظمات الدولية التي تم انشاؤها في عام 1994 عبر اتفاقية ومعاهدة تأسيسية تلزم الدول المنضمة إليها بمجموعة قواعد عمل في مجال التجارة الدولية والاستثمار والملكية الفكرية[2]، وتعرف منظمة التجارة العالمية على أنها منظمة اقتصادية عالمية النشاط ذات شخصية قانونية مستقلة، تعمل ضمن منظومة النظام الاقتصادي العالمي على إدارة دعائم النظام التجاري الدولي وتقويته في مجال تحرير التجارة الدولية وزيادة التبادل الدولي والنشاط الاقتصادي العالمي[3].

---

[1] محمد صفوت قابل، **منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية**، مرجع سابق، ص 65.

[2] سمير اللقماني، **منظمة التجارة العالمية**،الطبعة الأولى، الدار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص 20.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، **الجات وآليات منظمة التجارة العالمية (من أورجواي لسياتل وحتى الدوحة)**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2003، ص 176.

ثانيا : أهداف منظمة التجارة العالمية

للمنظمة التجارة العالمية عدة أهداف نلخصها فيما يلي [1]:

- ايجاد منتدى للمفاوضات التجارية : ويقصد بهذا الهدف أن تجمع المنظمة الدول في شبه منتدى يتباحث الأعضاء فيه شتى الامور التجارية ويتفاوضون ضمن جولات متعددة الاطراف؛
- تحقيق التنمية : تهدف المنظمة إلى رفع مستوى المعيشة للدول الأعضاء والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية لجميع الدول خاصة النامية منها؛
- تنفيذ اتفاقية أورغواي؛
- حل المنازعات بين الدول الأعضاء؛
- ايجاد آلية تواصل بين الدول الأعضاء.

الفرع الثاني: هيكل المنظمة

إن هيكل المنظمة العالمية للتجارة يتألف من المستويات الإدارية التالية[2]:

1- المؤتمر الوزاري : يتشكل من وزراء التجارة للدول الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية ويعتبر رأس السلطة في المنظمة، و ينعقد مرة على الأقل كل سنتين وهو المصدر الرئيسي لاتخاذ القرارات.

2- الأمانة العامة : يتألف من المدير العام للمنظمة وموظفين يتمتعون بالاستقلال عن الدول التي ينتمون إليها، ولا توجد لأمانة سلطة في اتخاذ القرار وتتمثل مهامه في الاسناد الفني والمهني للمجالس واللجان وتوفير مساعدات الفنية للبلدان النامية ومراقبة وتحليل التطورات في التجارة العالمية.

3- المجلس العام: يضم ممثلين عن الدول الأعضاء ويجتمع مرة واحدة على الأقل شهريا، ومهامه فض النزاعات التجارية وفحص السياسات التجارية.

4- المجالس الرئيسية: تتكون المجالس الرئيسية من :

- مجلس خاص لتجارة السلع.
- مجلس خاص لتجارة الخدمات.
- مجلس خاص لحماية حقوق الملكية الفكرية.

5- اللجان الفرعية : تتكون اللجان الفرعية من:

- لجنة التجارة والتنمية التي تشرف على تطبيق النصوص المتعلقة بالمعاملة التفضيلية للدول النامية.
- لجنة التجارة والبيئة.

---

[1] محمد صفوت قابل، **منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية**، مرجع سابق، ص 70-72.

[2] نفس المرجع، ص 79-78.

– لجنة ميزان المدفوعات المكلفة بمراقبة الإجراءات التي تحد من عدم تطبيق الدول الأعضاء لمبادئ الجات بسبب العجز في موازين مدفوعاتها.

– لجنة الميزانية والمالية والإدارة.

– جهاز مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء.

– جهاز معالجة الخلافات التجارية بين دول الأعضاء.

6– مجموعات العمل : وتخص بدارسة الترشيحات لعضوية المنظمة إضافة.

الفرع الثالث :مبادئ المنظمة التجارة العالمية

لمنظمة العالمية التجارة العالمية عدة مبادئ نجملها فيما يلي [1] :

1– مبدأ الدولة الأكثر رعاية :

بمقتضى هذا المبدأ تتفق الدول الأعضاء على التمتع بشرط أو أكثر يمكن أن تمنحه إحدى الدول الأطراف إلى دولة أخرى وفقا للمعاهدة.

2– مبدأ المعاملة الوطنية :

يقصد بهذا المبدأ أن تكون هناك مساواة في المعاملة بين المنتجات المستوردة من الدول الأخرى الأعضاء في المنظمة وتلك المحلية المماثلة لها، أي التمييز مرفوض في المعاملات التجارية الدولية، ولا يتم فرض رسوم جمركية للمنتجات المحلية أقل من الرسوم التي تفرض على المنتجات المستوردة.

3–مبدأ حظر القيود الكمية على الواردات والصادرات :

حسب هذا المبدأ فإن دول الأعضاء يلتزمون بجميع القواعد خفض وإلغاء القيود التجارية أيا كان نوعها تعريفية أو غير تعريفية أو نظام الحصص.

4– مبدأ الشفافية :

يعبر هذا المبدأ عن مصداقية العضو في المنظمة التجارة العالمية في الالتزام بالاتفاق المنشئ بين المنظمة وباتفاقيات التجارة الدولية الملحقة بها، ويقصد بهذا المبدأ بنشر المعلومات دقيقة عن جميع القوانين والأنظمة واللوائح واتفاقيات.

5– مبدأ احترام قواعد المنظمة وتنفيذها بحسن نية :

ويقصد بهذا المبدأ أن تنفذ جميع دول الأعضاء قواعد المنظمة بحسن نية.

---

[1] جابر فهمي عمران، **منظمة التجارة العالمية (نظامها القانوني ودورها في تطبيق اتفاقيات التجارة العالمية)**، دار الجامعية الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، 2009، ص 246–250 .

خلاصة :

لقد حاولنا في هذا الفصل إبراز دور وأهمية التجارة الخارجية في الدول عبر مختلف المدارس الاقتصادية، ونلمس هاته الأهمية في أن أي دولة من الدول العالم سواءا كانت متقدمة أو نامية لا تستطيع أن تعيش في عزلة عن العالم الخارجي، فلابد لها أن تلبي حاجيات مجتمعها وشعبها من مختلف السلع والخدمات التي لا تتوفر لديها أو كمياتها محدودة في السوق الداخلية وذلك لتخصص كل دولة في انتاج سلعة معينة طبقا للمزايا الطبيعية والمكتسبة لها، فالتجارة الخارجية تخلق شبكة من الروابط والعلاقات بين مختلف الدول من جراء التبادل القائم بينها وتؤثر عل اقتصادياتها وعلى مختلف أسواقها، وتفسير هذا التبادل كما رأينا في السابق يختلف من مدرسة إلى أخرى فالمدرسة الكلاسيكية من خلال نظرية التكاليف المطلقة لآدم سميث ونظرية التكاليف النسبية لديفيد ريكاردو ونظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل أرجعت أن سبب قيام التبادل التجاري الدولي هو اختلاف النفقات المطلقة والنسبية لإنتاج في الدول المختلفة، أما النظريات النيوكلاسيكية للتجارة الخارجية والمتمثلة في نظرية وفرة عوامل الإنتاج لهيكشر وأولين ونظرية تعادل أسعار عوامل الإنتاج فوافقوا أن سبب قيام التجارة الخارجية يرجع فعلا إلى اختلاف النفقات النسبية، لكنهما أضافا أن هذه الاختلافات كان ترجع إلى تفاوت بين الدول في مدى وفرة عناصر الانتاج، وبعد ذلك جرت عدة محاولات تطبيقية لاختبار مدى صحة نظرية هيكشر أولين وكانت أشهر محاولة هي محاولة ليونتيف، الذي قامت بتطوير هاته النظريات من خلال تبيين أسباب قيام التبادل الدولي والكسب الناتج منه، أما النظريات الحديثة والنماذج الحديثة للتجارة الخارجية قامت إدخال أبعادا جديدة تمثلت في أهمية التخصص الدولي المبني على وفورات الخارجية واقتصاديات الحجم التي تساعد على تخفيض تكاليف الإنتاج.

وفي ضوء الدور المتزايد للتجارة الخارجية في تأثير على أهم مؤشرات الاقتصادية وعلى رأسهم النمو الاقتصادي، سنتناول في الفصل الثاني التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في النظرية الاقتصادية.

التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في النظرية الاقتصادية

تمهيد :

بعدما تطرقنا في الفصل الأول إلى الاطار النظري للتجارة الخارجية سنتناول في هذا الفصل التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في النظرية الاقتصادية، حيث يعتبر النمو الاقتصادي من أهم الأهداف التي تسعى كل الدول إلى تحقيقها بكل الوسائل المتاحة وذلك لتحسين المستوى المعيشي لأفرادها وزيادة رفاهيتهم وتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، كما يخفف من عبئ ندرة الموارد ويولد زيادة في الناتج المحلي الذي يعمل على مواجهة المشاكل الاقتصادية، كما يشكل النمو الاقتصادي جزءا هاما من النظرية الاقتصادية وتختلف هذه النظريات في شرح العوامل المحددة لدالة النمو الاقتصادي وهذا يتضح من خلال التباينات في الآراء والتفسيرات لرواد هاته المدارس.

ولمعرفة العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في النظرية الاقتصادية قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كالأتي :

- ✓ المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.
- ✓ المبحث الثاني: تطور نظريات النمو الاقتصادي.
- ✓ المبحث الثالث: التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

سنركز في هذا المبحث على العناصر الأساسية للنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، وعلى الرغم من أن الكثيرون يعتبرون أنهما مفهومين مترادفين إلا أن هناك اختلاف كبير بينهما، فالنمو قد يكون ضروري ولكنه غير كاف لتحقيق التنمية، كما أن التنمية الاقتصادية تعد أكثر اتساعا وشمولا ولذلك يفرق المفكرين الاقتصاديين بين المفهومين وهذا الذي سنوضحه في هذا المبحث.

المطلب الأول: ماهية النمو الاقتصادي

الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي

هناك مفاهيم وتعاريف عدة للنمو الاقتصادي نذكر منها :

- يعرف النمو الاقتصادي على أنه الزيادة الحقيقية في الناتج المحلي وفي نصيب الفرد من هذا الناتج خلال فترة زمنية معينة[1].

- النمو الاقتصادي هو الزيادة في الناتج المحلي الحقيقي من فترة زمنية إلى أخرى وهو يعكس التغيرات الكمية في الطاقة الانتاجية ومدى استغلال هذه الطاقة [2].

- النمو الاقتصادي هو عملية التوسع في الإنتاج خلال فترة زمنية معينة مقارنة بفترات التي تسبقها في الأجلين القصير والمتوسط[3].

- النمو الاقتصادي هو زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، هذه الزيادة تكون ناتجة عن تغيرات تطرأ في المتغيرات الاقتصادية مثل الإنفاق العام وتكوين رأس المال والاستثمار الخاص أو العام، معدلات التوظيف وأسعار الصرف ...إلخ [4].

- النمو الاقتصادي هو زيادة الحجم المطلق لرأس المال أو الإنتاج السنوي بغض النظر عن حجم السكان [5].

---

[1] محمد مبارك عبد النعيم، **مبادئ علم الاقتصاد**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 1999، ص551.

[2] مراد صاولي، علي لطرش، **آليات تفعيل النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية باستخدام مؤشر الانفاق الحكومي والناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 1974-2014**، مجلة المغرب العربي للاقتصاد والادارة، جامعة المسيلة، الجزائر، المجلد 03،العدد 02، سبتمبر 2016، ص190.

[3] بنين بغداد، **تأثير أنظمة أسعار الصرف على النمو الاقتصادي : دراسة قياسية تحليلية لمجموعة من الدول النامية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص علوم اقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر 2015-2016، ص 171-172.

[4] Florin Teodor BOLDEANU, Liliana CONSTANTINESCU, **The main determinants affecting economic growth**, Bulletin of the Transilvania University of Braşov, Series V: Economic Sciences • Vol. 8 (57) No. 2 – 2015, P330.

[5] LORD ROBBINS, **The theory of economic development in the history of economic thought**, First edition, Redwood press limited London, 1968, P 4.

وكخلاصة لتعاريف السابقة يمكن القول أن النمو الاقتصادي هو الزيادة الحقيقية في الناتج المحلي وكذا نصيب الفرد من الناتج، هذه الزيادة تكون ناتجة عن تغيرات كمية في الانتاج وفي متغيرات الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة.

وانطلاقا من المفاهيم السابقة يحدث النمو الاقتصادي عند زيادة مستمرة في الدخل المحلي الحقيقي مما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل المحلي، لكن وفي هذا إطار رأى الباحثون الاقتصاديون أنه من الضروري أخذ بعين الاعتبار العناصر الأساسية التالية:

– إن النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي، بل لا بد أن يترتب عليها زيادة في دخل الفرد الحقيقي تفوق الزيادة في معدل النمو السكاني وهو ما نلخصه في هذه المعادلة [1]:

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل المحلي– معدل النمو السكاني

من خلال هذه المعادلة نلاحظ أنه في حالة حدوث نمو سكاني بشكل يفوق نمو في الدخل المحلي فإنه لا يحدث أي تغير في النمو الاقتصادي، وإذا كان معدل النمو في الدخل المحلي أقل من معدل نمو السكاني يكون معدل النمو بالسالب.

– النمو الاقتصادي هو زيادة في متوسط دخل الفردي حقيقي وليست زيادة في الدخل النقدي، فإذا ارتفع متوسط نصيب الفرد من الدخل المحلي وقابله ارتفاع في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات فهذا يعني أن الدخل الحقيقي الفردي يبقى ثابتا ولا تكون هناك تحسن في مستوى المعيشة، في المقابل إذا زاد الدخل الحقيقي وانخفض معه مستوى العام للأسعار فمستوى معيشة الافراد يزيد، ومن هنا نقول أن النمو الاقتصادي لن يحدث إلا إذا كان معدل زيادة الدخل الحقيقي أكبر من زيادة معدل التضخم، ونوضح ذلك في المعادلة التالية[2]:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي= معدل الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل المحلي – معدل الزيادة في المستوى العام للأسعار " معدل التضخم ".

ومتوسط نصيب الفرد الدخل المحلي فيحسب بالعلاقة التالية [3] :

متوسط نصيب الفرد الدخل المحلي = الدخل المحلي / عدد السكان

---

[1] عبدالقادر محمد عبدالقادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2003، ص 11.

[2] أحمد رمضان نعمة الله وآخرون، **الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2004، ص 348.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، **الاقتصاد الكلي النظري السياسات**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2010، ص 271.

– يجب أن تكون الزيادة في الدخل الحقيقي للفرد مستمرة وفي المدى الطويل وناتجة عن زيادة حقيقية في مستوى النشاط الاقتصادي أي أنها لا تحدث بسبب ظروف طارئة[1]، ويستثنى هنا ما يعرف بالنمو العابر حيث تتأثر العوامل الاقتصادية المؤدية للنمو بالظروف الطارئة كالتقلبات الطبيعية والحروب، ونجد في هذا المجال مثلا ارتفاع أسعار النفط خلال سنوات الاخيرة أدت إلى زيادة كبيرة في إجمالي الناتج المحلي للدول النفطية كالجزائر، ولكن مع انخفاضه انخفض معدل النمو الاقتصادي.

– الدخل المحلي الحقيقي ينمو في الأجل الطويل لأسباب التالية [2]:

* نمو كميات عناصر الانتاج المتاحة.

* نمو انتاجية عناصر الانتاج المتاحة.

الفرع الثاني : مقاييس النمو الاقتصادي

للنمو الاقتصادي عدة معايير ومقاييس نذكر منها :

1– المعدلات النقدية للنمو:

هي معدلات النمو التي يتم حسابها استنادا إلى التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد المحلي، وذلك من خلال تحويل المنتجات العينية لذلك الاقتصاد إلى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة وكذلك بعد تحويل المنتجات الخدمية إلى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة، ورغم العديد من التحفظات التي يرجع أغلبها إلى سوء التقدير أو إغفال أثر التضخم أو إغفال نسبة التحويل فيما بين مختلف العملات، يعتبر هذا الأسلوب أفضل وأسهل الأساليب المتاحة خاصة بعد إجراء بعض التعديلات والأخذ بعين الاعتبار معدل التضخم ونسب التحويل فيما بين مختلف العملات والأساليب المحاسبية، ولهذا المعدل ثلاث أنواع[3] :

أ– معدلات النمو بالأسعار الجارية :

هنا يتم حساب معدلات النمو باستخدام العملات المحلية، ويتم نشر البيانات معدلات النمو الخاصة بفترات زمنية مختلفة استنادا إلى هذه البيانات، وهذا الأسلوب يصلح عند دراسة معدلات النمو المحلية ولفترة قصيرة.

---

[1] إيمان عطية ناصف، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2007، ص 370.

[2] عبد الرحمن يسرى أحمد، **مقدمة في الاقتصاد**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2008، ص 400.

[3] هند سعدي، **أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية دراسة قياسية اقتصادية للفترة 1980–2014**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2016–2017، ص 60.

ب- معدلات النمو بالأسعار الثابتة:

مع بروز ظاهرة التضخم الاقتصادي وارتفاع الأسعار أصبح من اللازم تعديل البيانات استنادا إلى الأرقام القياسية للأسعار، حيث لا تعبر الأسعار الجارية تعبيرًا صحيحًا عن الزيادة في الإنتاج أو الدخل، وبالتالي يتم حساب معدلات النمو بالأسعار الثابتة بعد إزالة أثر التضخم، ويصلح هذا الأسلوب عند دراسة معدلات النمو المحلية لفترات زمنية طويلة.

ج- معدلات النمو بالأسعار الدولية:

عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية المقارنة لا يمكن استخدام العملات المحلية نظرًا لاختلاف أسعار تحويل العملات من بلد لآخر، لذلك يلزم تحويل العملات المحلية بعد إزالة أثر التضخم إلى ما يعادلها بالعملة الصعبة.

2- المعدلات العينية للنمو:

إن ارتفاع معدلات نمو السكان في الدول المتخلفة بدرجة تعادل معدلات نمو الدخل والناتج أدى إلى استخدام مؤشرات معدلات نمو متوسط نصيب الفرد، حيث تقيس هذه المعدلات النمو الاقتصادي استنادا إلى معدلات النمو السكاني، أما في مجال الخدمات ونظرا لعدم دقة استخدام المقاييس النقدية كان لابد من استخدام بعض المقاييس العينية التي تعبر عن النمو الاقتصادي، ومن بينها عدد الأطباء لكل ألف نسمة ونصيب الفرد من السلع الغذائية[1].

2-1- معدل النمو البسيط :

هو معدل نمو متوسط دخل الفرد الحقيقي في أي سنة مقارنة بالسنة الماضية، ويمكن حساب معدل النمو الاقتصادي بالعلاقة التالية [2]:

معدل النمو الاقتصادي =(الدخل الحقيقي للفرد في الفترة(t-1) - الدخل الحقيقي للفرد في الفترة (t)) / الدخل الحقيقي للفرد في الفترة (t-1) × 100.

يستخدم هذا المعدل فقط لقياس النمو في الدخل خلال فترتين زمنيتين متتاليتين، ولا يستخدم لقياس معدل النمو لعدة فترات.

[1] نفس المرجع، ص 62

[2] السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2008، ص 340.

2-1- معدل النمو المركب :

هو متوسط معدل النمو السنوي في متوسط دخل الفرد الحقيقي خلال فترة زمنية معينة، ويستخدم هذا المعدل في تقييم الخطط الحكومية متوسطة وطويلة الأجل، ويمكن حساب معدل النمو الاقتصادي بالعلاقة التالية[1]:

$$G_n = \sqrt[N]{\frac{L_N}{L_0}} - 1$$

حيث :

- G_n يمثل معدل النمو المركب.
- L_N يمثل متوسط دخل الفرد الحقيقي في نهاية الفترة.
- L_0 يعبر عن متوسط دخل الفرد الحقيقي في بداية الفترة.
- N تعبر عن طول الفترة الزمنية.

3- مقارنة القدرة الشرائية:

تستخدم الهيئات الدولية في ترتيبها الدول حسب درجة التقدم مقياس الناتج الوطني مقوما بسعر الدولار الأمريكي عند نشر تقاريرها الخاصة بالنمو الاقتصادي المقارن لبلدان العالم، ومن عيوب هذا المقياس ربطه بين قوة الاقتصاد في حد ذاته وبين معدل تبادل العملة الوطنية بالدولار في الوقت الذي تتذبذب فيه أسعار معظم العملات في أسواق النقد الدولية، وقد تنبه خبراء صندوق النقد الدولي إلى أن هذا المقياس يخفي القيمة الحقيقية لاقتصاديات الدول النامية ولذلك تم إعداد مقياس يعتمد على القدرة الشرائية للعملة الوطنية داخل حدودها[2].

الفرع الثالث: تكاليف النمو الاقتصادي:

تكاليف النمو هي الاضرار التي تلحق بالمحيط والموارد الطبيعية والتكاليف الانسانية ونذكر منها [3]:

1- الإضرار بالمحيط والموارد الطبيعية :

إن زيادة معدل النمو (عن طريق الصناعات الثقيلة مثلا) يؤدي إلى زيادة التلوث واستنزاف الثروات الطبيعية والازدحام واختلال توازن البيئي، ولقد قدمت مؤسسة ماساشوستس للتكنولوجيا في اجتماع " محطة النمو" تقريرا

---

[1] نفس المرجع، ص 341.

[2] عادل زقرير، **أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة** 1998-2014، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص علوم اقتصادية، جامعة محمد خيضر ببسكرة، الجزائر، 2014-2015، ص 8.

[3] ب. برنيه، إ.سيمون، **أصول الاقتصاد الكلي**، ترجمة عبد الأمير ابراهيم شمس الدين، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1989، ص 451.

استنتجت فيه أن النظام الاقتصادي العالمي سينهار قبل سنة 2100 باستنفاذ الموارد الطبيعية والتلوث الذي لا يمكن مواجهته اطلاقا.

2- التكاليف الانسانية :

لم يخفف النمو الاقتصادي الفوارق الاجتماعية في أكثر البلدان وفوق ذلك كان مصدرا لحالات فقر خاصة لدى الفلاحين والتجار الصغار والحرفيون، وأدى ببعض الفئات الاجتماعية وبعض الدول لتحمل تكاليف لا تطاق، بالإضافة إلى أنه كلما زاد معدل النمو الاقتصادي زاد معه التقدم المادي وطغى هذا التقدم على الجوانب الاخلاقية في المجتمعات.

3- النمو الصفر:

أدى التشهير بمساوئ النمو الاقتصادي إلى قيام ببعض الباحثين الاقتصاديين في السبعينات بمعارضة فكرة الحاجة للنمو والمناداة بنمو صفر، ولذلك يجب على المجتمعات في المستقبل توجه نحو نموذج آخر للنمو الاقتصادي.

الفرع الرابع: أنواع النمو الاقتصادي:

هناك ثلاث أنواع للنمو الاقتصادي:

1- النمو الطبيعي:

هو النمو الذي حدث تاريخيًا بالانتقال من مجتمع الإقطاع إلى مجتمع الرأسمالية، هذا النمو قد جرى في صورة عمليات موضوعية وفي مسارات تاريخية معينة وهذه العمليات هي[1]:

- عملية التقسيم الاجتماعي للعمل وذلك بالانتقال من مرحلة الزراعة إلى الصناعة اليدوية ومن ثم الانتقال إلى الصناعات الآلية الكبرى؛

-عملية التراكم الأولي لرأس المال وما ارتبط من عمليات سرقة أدت إلى إفلاس وإخراج الفلاحين من أراضيهم وأدى إلى تحول رأس المال من التجارة إلى الصناعة؛

- عملية سيادة الإنتاج السلعي ليس بهدف إشباع حاجيات من المنتج نفسه ولكن من أجل المبادلة في السوق بواسطة النقود، هذا تحول المنتجات إلى سلع هو عملية دفعت إلى نمو المجتمعات تاريخيا؛

[1] كميل حبيب، حازم البني، **من النمو والتنمية إلى العولمة والغات رؤية جديدة لنظام اقتصادي عالمي جديد**، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2000، ص 23-25.

-عملية الرابعة والأخيرة هي عملية خاصة بسيادة وتكوين سوق داخلية وبالتالي يصبح لكل منتج سوق فيها عرض وفيها طلب ليتكون في الأخير سوق وطني.

إن الانتقال من المجتمع الاقطاعي إلى مجتمع أكثر تقدما تطلب إجراء بداخله عمليات الأربع المذكورة، لكن لو جرت هذه العمليات لكانت قد حولت هذه المجتمعات إلى مجتمعات متقدمة، وبالتالي واقعيا لم تحدث عمليات تلك لا بصورة جزئية ولا كلية خاصة في الدول النامية التي تتميز بأسواق هشة وانعدام الانتاج السلع وتخلف في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية.

2- النمو العابر:

هو النمو الذي لا يملك استمرارية ولا استقرارية ولا ثبات وإنما يأتي استجابة لحدوث ظروف طارئة لا تلبث أن تزول[1]، هذا النوع من النمو موجود في أغلب الدول النامية ومثال على ذلك عندما ارتفعت أسعار النفط في بداية الثمانينات أحدث زيادة كبيرة إجمالي الناتج المحلي للدولة المصدرة له لكن سرعان ما تغيرت الأوضاع، فبانتهاء الحرب الكورية عادت الأسعار إلى وضعها وعاد معها الاجمالي الناتج المحلي إلى وضعه.

3- النمو المخطَّط:

النمو المخطط هو النمو الذي يكون جراء عملية تخطيط شاملة على مجمل موارد الاقتصادية لدولة ما، ويكون فعالية هذا النمو وقوته مرتبطة ارتباطا قويا مع فعالية ومتابعة هذه الخطط، وظهر هذه النوع من النمو بعد الحرب العالمية الثانية خاصة في الدول الاشتراكية.

الفرع الخامس: خصائص نيكولاس كالدور(Nicholas Kaldor) للنمو الاقتصادي:

في عام 1963 سرد كالدور عددا من الخصائص للنمو الاقتصادي وذلك نتيجة لدراسة قام بها على مجموعة من الدول الاوروبية ودول أمريكا الجنوبية ودول جنوب شرق أسيا، واستنبط ستة خصائص عن النمو الاقتصادي[2]:

- ينمو نصيب الفرد من الناتج باستمرار، ولا يميل معدل نموه إلى التناقص؛
- نمو المستمر لحصة الفرد من رأس المال المادي؛
- معدل العائد على رأس المال ثابت تقريبا؛

[1] نفس المرجع، ص 24.

[2] Robert J.Barro et Xavier Sala-i-Martain, **Economic Growth**, Second Edition, The MIT Press, London, England, 2004, P 12.

- نسبة (رأس المال المادي / الناتج) ثابتة تقريبا؛
- مساهمة العمل ورأس المال المادي في الدخل المحلي تكاد تكون ثابتة؛
- يختلف معدل نمو إنتاجية العمل اختلافا كبيرا بين البلدان.

انطلاقا مما سبق نلاحظ أن الخصائص 1 و2 و4 و5 تتناسب بشكل جيد مع البيانات الطويلة الأجل المتعلقة بالبلدان المتقدمة النمو، أما الخاصية السادسة فهي تخص البيانات كل دول .

الفرع السادس: المكونات النمو الاقتصادي:

كان الاعتقاد في البداية أن عناصر النمو تتمثل فقط في العمل ورأس المال لا غير، ولكن بعد الحرب العالمية الثانية ومع ظهور النظريات الحديثة أضيفت عناصر جدد، ونذكر فيما يلي المكونات الأساسية للنمو :

1- تراكم رأس المال :

رأس المال هو كافة السلع التي توجد في زمن معين في اقتصاد ما، ويدخل ضمن رأس المال كل السلع القابلة وغير قابلة للإنتاج من سلع مادية وغير مادية مثل تجهيزات وموارد طبيعية ومعدات وآلات ووسائل نقل، مصانع ومباني وإنشاءات، وتتحقق الزيادة في الناتج المحلي الحقيقي (النمو الاقتصادي)كلما زاد تراكم رأس المال، أما الزيادة في تراكم رأس المال لن تتحقق إلا بزيادة الاستثمار في كل فترة، والاستثمار لن يزداد إلا بزيادة الادخار من قبل فئات مختلفة، ولذلك إذا أرادت دولة ما تحقيق زيادة في معدلات النمو الاقتصادي ما عليها إلا بجذب الاستثمار الاجنبي وزيادة مدخراتها هذا من جهة، ومن جهة أخرى يمكن أيضا أن تتحقق الزيادة في الناتج المحلي الحقيقي اذا ارتفعت كفاءة المعدات والآلات والأدوات الرأسمالية المستعملة في عمليات الانتاج، حيث توجد هناك علاقتين بين الانتاج ورأس المال [1]:

- يحدد مبلغ رأس المال مقدار الناتج الذي يجري إنتاجه.
- يحدد مقدار الناتج مقدار الادخار، وبالتالي مقدار رأس المال المتراكم على مر الزمن.

2-العمل ونوعية رأس المال البشري :

العمل هو الجهد المبذول لإنتاج سلعة معينة وتوجد وسيلتين مختلفتين لتوظيف العمل هي قوة العمل وعدد ساعات العمل، بالنسبة للوسيلة الأولى تمثل مخزون العمل في اقتصاد معين طوال فترة زمنية، أما وسيلة الثانية تمثل الساعات المخصصة للعمل.

[1] Olivier Blanchard, Alessia Amighini, Francesco Giavazzi, **Macroeconomics a european perspective**, 3edition, Pearson Education, England, 2017, p 246.

ويهتم الاقتصاديين بنوعية رأس المال البشري المتاحة لاقتصاد ما وذلك للدور الكبير الذي تلعبه في الاسراع بعمليات النمو واعتبروا كل القدرات المكتسبة لسكان بلد ما جزء من رأس مالها[1]، ويشير مصطلح رأس المال البشري في المقام الأول إلى اكتساب العمال للمهارات والمعرفة من خلال التعليم والتدريب[2]، وتبرز أهمية رأس المال البشري في أنه كلما زادت عدد العمال (تزداد مع زيادة النمو السكاني) وإنتاجية العامل(تزداد مع زيادة التعليم والتدريب) داخل الاقتصاد كلما ازداد الناتج المحلي.

3- التقدم التكنولوجي (الاختراع والابتكار)

إن أهم محرك لنمو الانتاجية هو التقدم في مجال التكنولوجيا الذي يعرف بأنه الوسيلة التقنية لإنتاج السلع والخدمات[3]، ويقصد به اكتشاف وتطوير وسائل جديدة للإنتاج لم تكن معروفة من قبل، ويحدث التقدم التكنولوجي بسببين الأول هو الابحاث العلمية والاختراعات العلمية التي يمكن الاستفادة منها والثاني هو وجود منظمين يقدمون على إنشاء أعمال جديدة كإنتاج سلع جديدة أو فتح أسواق جديدة، ويساهم التقدم التقني في تحقيق نمو الناتج المحلي الحقيقي في الأجل الطويل، حيث أن بلدان العالم تختلف في معدلات النمو الاقتصادية المحققة وذلك بسبب اختلاف مقدرتها على تحقيق التقدم التكنولوجي، ومثال على ذلك الولايات المتحدة الامريكية واليابان تمتلك معدلات نمو مرتفعة وذلك بسبب الاختراعات والأبحاث والتكنولوجيا التي تمتلكانها ومكنتهم من انتاج سلع كثيرة والتحكم في أسواق العالمية.

4- الموارد الطبيعية:

يقصد بها سطح الأرض المستخدم في الزراعة والصناعة والسكن وبما يحويه من غابات ومزراع، وباطن الأرض بما يحويه من موارد معدنية مختلفة، ومختلف مصادر الطاقة كالنفط واليورانيوم والفحم وموارد المياه كالأنهار والبحيرات والمحيطات وما تتضمنه من مياه، والهواء أو الغلاف الجوي المحيط بالأرض وما يحتويه هذا الغلاف من غازات، ونلاحظ أنه كلما زادت الموارد الطبيعية المستغلة في البلاد كلما زاد الانتاج وازداد معه الناتج المحلي الحقيقي (معدل النمو الاقتصادي)، وعلى رغم من أهمية هذا العنصر لكن ليس كل دولة لا تمتلك موارد طبيعية معدل نموها الاقتصادي منخفض، فالدولة كاليابان دولة فقيرة في مواردها الطبيعية ومع ذلك تمتلك انتاجية رأس المال مثل الدول المتقدمة اقتصاديا، ومنه فإن الاقتصاديات التي تفتقر إلى الموارد يمكن أن تتفوق في بعض الأحيان

---

[1] نعمة الله نجيب ابراهيم، **أسس علم الاقتصاد**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2000، ص 517.

[2] George Petrakos, Paschalis Arvanitidis, **Determinants of Economic Growth**, Economic Alternatives, University of Thessaly, Greece, vol1, 2008, P14.

[3] Paul Krugman, Robin Wells, **Macroeconomics**, 4th edition, New York, 2015, P 192.

على الاقتصاديات الدول الغنية بالموارد هذا الامر ليس بالجديد في ميدان التاريخ الاقتصادي، ومن الامثلة على ذلك هولندا مقابل اسبانيا في القرن السابع عشر، وسويسرا واليابان ضد روسيا في القرن 19 و20 [1].

وكخلاصة لما سبق يمكن القول أن هناك علاقة طردية بين الناتج المحلي الحقيقي وعناصره حيث كلما ازداد عنصر من عناصره كالرأس المال زاد معه الانتاج ومعدل النمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: التنمية الاقتصادية

بدأ الاهتمام بموضوع التنمية الاقتصادية بصورة جادة بعد الحرب العالمية الثانية، وهي ليست عملية اقتصادية فقط بل هي ظاهرة شاملة تتكامل فيها جميع جوانب الحياة (ثقافية واجتماعية، سياسية)، وتعد وسيلة لبناء الانسان فهو هدفها، والتنمية الاقتصادية تمكن الأفراد من توسيع قدراتهم وتوظيفها أحسن توظيف في جميع الميادين الاقتصادية والثقافية والسياسية.

الفرع الأول: تعريف التنمية الاقتصادية

تعددت تعاريف التنمية الاقتصادية حسب مختلف المدارس الاقتصادية والمفكرين حيث كل مفكر ينظر إليه من زاويته واختصاصه، وفيما يلي بعض التعاريف:

- يعرف ميير وبالدوين التنمية الاقتصادية على أنها " عملية يزداد بواسطتها الدخل المحلي الحقيقي للنظام الاقتصادي خلال فترة زمنية طويلة، فإذا كان معدل التنمية أكبر من معدل زيادة السكان فإن الدخل الفردي الحقيقي يزداد في هذه الحالة، ويقصد بكلمة عملية التنمية ذلك التفاعل القوي الذي يحدث في فترة طويلة داخل كيان الاقتصادي للدولة ويشتمل تحولات في الأشياء وفي الكميات أيضا، وتفاصيل هذه العملية تختلف في ظروف متباينة من الزمان والمكان، ولكن هناك بعض المظاهر المشتركة الأساسية في ما بينها والنتيجة العامة لهذه العملية هي زيادة الانتاج الوطني للنظام الاقتصادي وهي في حد ذاتها تغير طويل الأمد"[2].

- عرف نيكولاس كالدور Nicolass Kaldor التنمية على أنها " مجموعة من إجراءات وسياسات وتدابير متعمدة وموجهة لتغير بنية وهيكل الاقتصاد المحلي وتهدف في النهاية إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي في فترة ممتدة من الزمن تستفيد منها الغالبية العظمى من أفراد المجتمع"[3].

---

[1] Jean-Philippe C. Stijns, **Natural resource abundance and economic growth revisited**, University of California at Berkeley, united states of America, November 2000, P 2.

[2] قادري محمد الطاهر، **التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق**، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2013، ص 18.

[3] محمود حسين الوادي، أحمد عارف العساف، وليد أحمد صافي، **الاقتصاد الكلي**، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الاردن، 2010، ص 298.

– التنمية الاقتصادي هي "سياسة اقتصادية طويلة الأجل لتحقيق النمو الاقتصادي، وهي عملية يزداد بواسطتها الدخل المحلي الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة، وإذا كان معدل التنمية أكبر من معدل نمو السكان فإن متوسط دخل الفرد الحقيقي سيرتفع"[1].

– يعرف الدكتور محمد توفيق صادق التنمية على أنها "عملية مجتمعية تراكمية تتم في إطار نسيج من الروابط، بالغ التعقيد بسبب تفاعل متبادل بين العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية، الانسان هدفها النهائي ووسيلتها الرئيسية، في حين أن الحصيلة النهائية لهاته العملية ليست مجرد حاصل جمع التغيرات التي تطرأ على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية السياسية والإدارية، بل حصيلة نسيج التفاعلات المتبادلة بينها، والتي تشكل كل منها عاملا مستقلا وتابعا في آن واحد، وتتوقف درجة أثر وتأثر على أهمية كل جانب من جوانب هذه العملية المجتمعية والظروف التي تتم في ظلها عملية التنمية من جهة، وعلى الشوط الذي قطعته مسيرة التنمية من جهة أخرى"[2].

تبين لنا من خلال التعاريف المختلفة بأن مفهوم التنمية ليس ثابتا ومتفق عليه من طرف المفكرين الاقتصاديين فكل ينظر إليه من اختصاصه وايديولوجيته، ويمكن القول أن التنمية هي إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين بهدف تحسين المستوى المعيشي للأفراد، وهي سياسة اقتصادية طويلة الأجل يزداد بواسطتها الدخل المحلي الحقيقي ونصيب الفرد منه مع حدوث تغيرات هيكلية في المجتمع وفي البنية التحتية.

ومن تعارف السابقة نستخلص بعض الخصائص التي تتميز بها التنمية :

– حدوث تغيرات في هياكل الانتاج بهدف زيادة الطاقة الانتاجية؛

– حدوث تغيرات في نوعية السلع والخدمات بشكل الذي يلائم الطبقات الفقيرة؛

– حدوث تغيرات في هيكل توزيع الدخول لصالح الدول النامية؛

– حدوث تغيرات في البيئة الثقافية والسياسية والاجتماعية.

الفرع الثاني: الأهداف التنمية الاقتصادية

تتنوع أهداف التنمية الاقتصادية التي تضعها مختلف الدول حسب ظروفها وأولوياتها ويمكن حصر الأهداف فيما يلي [3]:

– رفع متوسط نصيب الفرد من الدخل المحلي إلى أكبر قدر ممكن؛

---

[1] كامل البكري وآخرون، **مبادئ الاقتصادية الكلي**، دار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2000، ص 395.

[2] ابراهيم العسل، **التنمية في الإسلام مفاهيم مناهج وتطبيقات**، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 1996، ص60.

[3] يسري محمد أبو العلا، **علم الاقتصاد**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2007، ص 691.

- تحسين توزيع الدخل المحلي خاصة بين الدول النامية والدول المتقدمة وتقليل التفاوت في الثروات؛
- تحسين الأحوال الصحية والاجتماعية والثقافية والتعليمية لأفراد المجتمع؛
- خلق مناصب شغل ومحاربة البطالة؛
- تحسين ميزان المدفوعات والميزان التجاري؛
- رفع مستوى معيشة الأفراد المجتمع؛
-تعديل وتطوير الهيكل الانتاجي.

كخلاصة لما سبق يمكن القول أن التنمية الاقتصادية تهدف إلى رفع مستوى المعيشة لأفراد المجتمع وإشباع حاجاتهم الأساسية والثانوية ورفع قدرات الافراد للحصول عليها، ويتم ذلك بتحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية والمساواة في فرص المشاركة في العمليات الأساسية.

الفرع الثالث : قياس التنمية الاقتصادية

توجد ثلاث مقاييس أو معايير رئيسية لقياس التنمية الاقتصادية :

أولا: معيار الدخل :

في هذا المقياس يستخدم الدخل لقياس التنمية ودرجة التقدم الاقتصادي، وينطوي تحت هذا المعيار أربعة معايير فرعية [1]:

1- معيار الدخل المحلي الكلي :

يقترح ميد MEAD لقياس التنمية الاقتصادية استخدام الدخل المحلي الكلي وليس متوسط نصيب الفرد من الدخل، لكن هذا المقياس لم يقابل في الاوساط الاقتصادية بالقبول وذلك لأن زيادة الدخل المحلي لا تعني زيادة التنمية الاقتصادية.

2- معيار الدخل المحلي الكلي المتوقع :

يقترح البعض لقياس التنمية الاقتصادية استخدام الدخل المتوقع وليس الدخل الفعلي، فقد يكون للدولة موارد كامنة وإمكانيات مختلفة حيث يجب أخذها بعين الاعتبار عند قياس حجم الدخل.

3- معيار متوسط الدخل :

[1] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2007، ص 97-102.

يعتبر متوسط نصيب الفرد من الدخل المحلي الحقيقي أكثر المعايير استخداما وأكثرها صدقا عند قياس مستوى التقدم الاقتصادي في معظم دول العالم، إلا أن هناك العديد من المشاكل والصعاب التي تواجه الدول النامية للحصول على أرقام صحيحة وذلك لأن إحصاءات السكان والدخول غير دقيقة وكاملة.

4- معادل سنجر :

وضع الاستاذ سينجر معادلة للنمو الاقتصادي في عام 1952 ووصل إلى هاته المعادلة بالاستعانة على أعمال هارود –دومار، وعبر سنجر عن معادلة النمو بأنها دالة لثلاثة عوامل وهي الادخار الصافي وإنتاجية رأس المال ومعدل نمو السكاني، وتتخذ هذه الدالة الشكل الأتي :

معدل النمو السنوي لدخل الفرد = (معدل الادخار الصافي ×إنتاجية الاستثمارات الجديدة)- معدل النمو السكاني.

ثانيا : المعيار الاجتماعي

يقصد بمعيار الاجتماعي العديد من المؤشرات الخاصة بنوعية الخدمات التي تعايش الحياة اليومية لأفراد المجتمع من خدمات صحية والتعليمية وثقافية، وينطوي تحت هذا المعيار ثلاثة معايير فرعية :

1- معيار الصحي :

تندرج تحت هذا المعيار عدة مؤشرات وهي عدد الوفيات ومعدل توقع الحياة عند الميلاد، وأيضا عدد الأفراد لكل طبيب واحد وعدد الأفراد لكل سرير بالمستشفيات ومعدل الوفيات الاطفال.

2- معيار التعليمي :

يستخدم عدة مؤشرات لمعرفة التقدم التعليمي نذكر منها :نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة، المسجلين في مراحل التعليم المختلفة ونسبة الانفاق على التعليم من اجمالي الناتج المحلي.

3- معيار التغذية :

لمعرفة مستوى التغذية يستخدم عدة مؤشرات من بينها متوسط نصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية، ونسبة نصيب الفعلي من السعرات الحرارية إلى متوسط المقررات الضرورية للفرد.

ثالثا: معيار الهيكلي :

لمعرفة التغير الهيكل والبنيان الاقتصادي يستخدم عدة مؤشرات نذكر منها :

- الأهمية النسبية للناتج الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي؛
- الأهمية النسبية للصادرات الصناعية إلى الناتج الصادرات السلعية؛
- نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة.

الفرع الرابع : مستلزمات التنمية الاقتصادية

تتطلب التنمية الاقتصادية توفر عدة متطلبات من أبرزها نذكر ما يأتي [1]:

أولا : تجميع رأس المال :

يشير معظم الاقتصاديين إلى أهمية عملية تجميع رأس المال في تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث أن هذه العملية تتطلب وجود وفرات من الادخار الحقيقية يتم توجيهها إلى الاستثمار بدل الاستهلاك، وأن يرافق ذلك وجود أجهزة تمويل قادرة على تعبئة المدخرات لدى الافراد والهيئات المختلفة وتوفيرها للمستثمرين، وأيضا وجود موارد خام وقدرات بشرية.

ويلاحظ في الدول النامية أنها تملك معدلات نمو سكاني مرتفعة وتفتقر إلى موارد حقيقية كافية لإقامة مشاريع استثمارية الأمر الذي يجعل قدرتها على تكوين رأس المال ضعيفة جدا، ويجعل ما يتحقق من تكوين رأس المال لديها لا يكفي للحصول على زيادة واضحة في نصيب الفرد الواحد إن لم تنعدم هذه الزيادة، كما أن هذه البلدان تتسع حاجتها لتكوين رأس المال لإقامة المشاريع الجديدة في قطاعات مختلفة خاصة في الصناعة ولبناء هياكل القاعدية والبنى التحتية ولزيادة الكفاءة الانتاجية، ويتم تقدير الحاجة لتجميع رأس المال على أساس تقدير معدل نمو السكان وتحديد معدل النمو في الدخل المحلي المستهدف، وأيضا على أساس تقدير نسبة رأس المال في الانتاج أي النسبة بين الاستثمار والإنتاج الاضافي الذي يتم الحصول عليه نتيجة الاستثمار.

ثانيا : الموارد الطبيعية :

اختلف المفكرين في أهمية الموارد الطبيعية في التنمية الاقتصادية فهناك من يرى بأن الموارد الطبيعية تلعب دورا أساسيا في عملية التنمية الاقتصادية ويربطون بين تحقيق النمو في بعض الدول المتقدمة مثل انكلترا وفرنسا وألمانيا ووفرة الموارد الطبيعية فيها، في حين يرى الآخرون أن الموارد الطبيعية لا تلعب دورا حاسما في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية رغم أنها يمكن أن تساعد على ذلك، حيث أن هناك بعض الدول استطاعت أن تحقق التقدم رغم افتقارها النسبي للموارد الطبيعية في الوقت الذي تملك العديد من الدول المتخلفة الموارد الطبيعية ولكنها لم تستطع تحقيق التنمية، وعلى رغم من أهمية الموارد الطبيعية لكن يلاحظ أن قدرة البلدان المتقدمة على تعويض النقص في الموارد الطبيعية تفوق قدرة الدول النامية، ويعود ذلك أساسا إلى أن البلدان المتقدمة تملك تكنولوجيا متطورة ورأس مال وفير وترتفع لديها كفاءة العنصر البشري، حيث تستطيع تطبيق الاحلال والمبادلة بين عناصر الانتاج (يحل عنصر الانتاجي الوفير لديها في محل العنصر الانتاجي النادر)، أما في الدول النامية يكون الأمر مختلفا حيث قدرة

[1] فليح حسن خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، الطبعة الأولى، عالم الكتاب الحديث، إربد، الأردن، 2006، ص 184-203.

الاحلال لديها ضعيفة وذلك بسبب نقص رأس المال وتأخر الفن الانتاجي والتكنولوجي وانخفاض كفاءة العنصر البشري.

ثالثا :الموارد البشرية:

الموارد البشرية هي القدرات والمواهب والمهارات والمعرفة لدى الافراد والتي تكون قابلة للاستخدام في انتاج السلع وأداء خدمات، وتلعب الموارد البشرية دورا هاما في عملية التنمية الاقتصادية وذلك لأن الانسان هو غايتها ووسيلتها، حيث أن هدفها النهائي هو رفع مستوى معيشته عن طريق الارتفاع بمستوى الدخل المحلي ودخله الفردي الحقيقي وضمان توزيعه بصورة عادلة، ونلاحظ أن نظريات التنمية الاقتصادية تربط الزيادة في الدخل الحقيقي بأربعة عوامل هي تراكم رأس المال والنمو السكاني واكتشاف موارد جديدة وتقدم التكنولوجي لذا يظهر دور الموارد البشرية بشكل واضح، إذ أن تراكم رأس المال هو نتيجة جهود سبق الانسان أن بدلها في الماضي وأن الموارد الطبيعية تكتشف وتطور وتستخدم من قبل الانسان، وأن النمو الاسكاني هو في الأساس نمو الموارد البشرية، والتقدم التكنولوجي هو نتيجة لزيادة معارف الانسان وقدراته ومهاراته، ومن هنا تتبين بوضوح أهمية الموارد البشرية في عملية التنمية الاقتصادية.

رابعا :التكنولوجيا

التكنولوجيا هي الجهد المنظم الرامي لاستخدام نتائج البحث العلمي في تطوير أساليب الانتاج بالمعنى الواسع الذي يشمل الخدمات والأنشطة الادارية، ولقد توصل العديد من المفكرين الاقتصاديين وعلى رأسهم سولو أن النمو الاقتصادي يعتمد بشكل كبير على معدل تطور التكنولوجي، وعلى الرغم من أهمية التكنولوجيا في عملية التنمية الاقتصادية والتطور إلا أن هناك تفاوت في مستويات التطور التكنولوجي في الدول، حيث تستحوذ الدول المتقدمة على معظم التكنولوجيات ومحتوياتها وأصبحت هي المصدرة لها، وأصبحت تمثل أداة تبعية في الوقت الحاضر والتي تربط الدول المتقدمة بالدول النامية لاعتمادها في تحقيق تنميتها الاقتصادية على التكنولوجيا التي تستوردها.

الفرع الخامس: عقبات التنمية الاقتصادية

تتعرض عملية التنمية الاقتصادية في بلدان المتخلفة إلى العديد من المعوقات الأمر الذي يؤدي إلى استمرار التخلف، وفي ما يلي سنتطرق إلى أهم هذه المعوقات :

أولا :عقبات ديموغرافية :

إن النمو السكاني بمعدلات متزايدة في معظم الدول النامية يلغي أثر الزيادة في الانتاج، فمعظم الدول النامية تعاني من زيادة في عدد سكانها بشكل لا يتماشى مع قدرتها الانتاجية، الأمر الذي تكون له آثار سلبية على

عملية التنمية الاقتصادية، ولا يمكن التغلب على هذه المشكلة إلا بتحقيق زيادة في الدخل والإنتاج بمعدلات تفوق معدلات النمو السكاني، وتؤدي هذه المشكلة إلى عديد من الآثار السلبية [1]:

- نقص متوسط الدخل الفردي؛
- نقص في كفاءة الخدمات المقدمة مثل التعليم والخدمات الصحية وتوفير مياه الشرب؛
- عدم كفاية الانتاج ؛
- تفاقم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية؛
- ارتفاع درجة تلوث البيئي؛
- ارتفاع نسبة الذين لا يعرفون الكتابة والقراءة وانخفاض مستويات التعليمية؛
- انخفاض مستويات الثقافية والاجتماعية؛
- عدم ملائمة التركيب العمري للسكان.

ثانيا :عقبات جغرافية والبيولوجية :

ويقصد بها الظروف المتعلقة بالتربة والمناخ والموقع فقد تكون دولة على درجة كبيرة من انخفاض التربة مما يسبب انخفاض الانتاجية الزراعية، كما أن المناخ قد يكون صعبا بدرجة تعوق العمل اللازم لأغراض التنمية، وقد تقع بعض الدول على بعد مسافات كبيرة من مراكز الاستيراد أو لا يكون لها منافذ على البحر مما يسبب لها كثير من العقبات ويكبدها الكثير من النفقات في سبيل الاستيراد والتصدير[2].

ثالثا :عقبات اقتصادية :

1- الحلقات المفرغة:

يجمل بعض المفكرين حالة التخلف وتسببها إلى وجود حلقات مفرغة كثيرة في الاقتصاد، وأن المضمون الحلقة المفرغة يشير إلى أن الدول المتخلفة لا تواجه عقبات منفصلة بل إنها تواجه عقبات تتبادل التأثير فيما بينها، إذ أن أي عقبة من العقبات تؤثر وتتأثر بالعقبات الأخرى، أي أن كل عقبة هي سبب ونتيجة في الوقت نفسه للعقبات الأخرى، ومما يزيد من حدة هذه المشكلة في هذه الدول هو النمو الاسكاني المرتفع الذي من شأنه

[1] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **التنمية اجتماعيا– ثقافيا – اقتصاديا – سياسيا – إداريا – بشريا**، مؤسسة شباب الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2009، ص 222-224.

[2] يسري محمد أبو العلا، مرجع سابق، ص 692.

الإبقاء على حالة الانخفاض في المستويات الاقتصادية والاجتماعية، أي بقاء البلد المتخلف في حالة توازن عند مستوى منخفض من مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي[1].

2- السوق :

يرى معظم الاقتصاديين أن أبرز العقبات التي تتعرض عملية التنمية الاقتصادية هي ضيق السوق المحلية خاصة في ظل سياسة الحرية الاقتصادية والمنافسة التامة، حيث أن ضيق السوق يؤدي إلى تقييد حجم المشروعات وظهور فائض غير مستغل في طاقتها الانتاجية، ويتأثر حجم السوق بعوامل التالية :

- مستوى الدخل الحقيقي للفرد؛
- حجم السكان؛
- هياكل والبنى التحية الانتاجية؛
- الاكتفاء الذاتي من الانتاج.

3-نقص الادخار

الادخار هو ذلك الجزء المتبقي من الدخل بعد الانفاق على الاستهلاك ويتم توجيهه للاستثمار، وتظهر هذه المشكلة عندما يكون الدخل الحقيقي للدولة منخفض فيؤدي إلى نقص المدخرات المتاحة في البلدان وهو ما يؤثر على الاستثمارات وعلى الانتاج وعلى عملية التنمية الاقتصادية بالسلب، ومن العوامل المؤثر في الادخار نذكر:

- نمط توزيع الدخل؛
- نمط الاستهلاك؛
- سياسات الاقتصادية المطبقة.

رابعا :عقبات سياسية :

قد يشكل التنظيم السياسي في بعض الدول النامية عائقا أساسيا أمام عملية التنمية الاقتصادية، فقد يسبب النزاع على السلطة في قيام حرب أهلية تدمر الكثير من الموارد المتاحة، أو أن تحول المصالح الكامنة لفئة من السكان دون إدخال الإصلاحات الرئيسية اللازمة للتنمية مثل الاصلاح الزراعي، أو أن تعدد الأحزاب مع سعي كل منها إلى تحقيق مكاسب لذاته قد يحول دون إيجاد سياسة مستمرة لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة للبلاد،

[1] أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، **التخطيط والتنمية الاقتصادية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الاردن، 2011، ص 217-218.

وتستلزم عملية التنمية الاقتصادية في مثل هذه الظروف تغيير الأحوال السياسية بما يتلائم مع متطلبات التنمية الاقتصادية [1].

الفرع السادس: إستراتيجيات التنمية الاقتصادية

يمكن تعريف الاستراتيجية بأنها خطة بعيدة المدى تهدف إلى اجراء تغيرات جذرية في مجالات معينة لغاية الوصول لأهداف مسطرة، في حين أن استراتيجية التنمية الاقتصادية هي خطة بعيدة المدى تهدف إلى اجراء تغيرات جذرية في البنى والهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية القائمة، ولا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين على الأسلوب الأمثل للتنمية حيث هناك عدة خيارات، وهناك مذهبان أساسين ظهرا منذ الحرب العالمية الثانية هما استراتيجية النمو المتوازن وإستراتجية النمو الغير متوازن.

أولا : إستراتيجية النمو المتوازن

أول من اقترح هذه الاستراتيجية هو الاقتصادي روزنشاين رودان وذلك عند الحرب العالمية الأولى، أما الذي صاغ هذه الاستراتيجية وجعلها أكثر كمالا مع خصائص البلدان النامية هو الاقتصادي نيركسه، حيث يرى على ضرورة توجيه دفعة قوية إلى مجموعة من الصناعات الاستهلاكية متكاملة أفقيا وذلك لمواجهة عقبة ضيق نطاق السوق المحلي في الدول النامية وكسر الدوائر المفرغة المؤدية للفقر[2].

ويرى نيركسه أن كسر الدائرة المفرغة للفقر يمكن تفسيرها من جانبي العرض والطلب، فعلى جانب العرض تتميز الدول النامية بانخفاض معدل تكوين الرأسمالي الناجم عن انخفاض معدلات الادخار بسبب انخفاض الدخل لتراجع الانتاجية، أما من جانب الطلب يرى نيركسه أن انخفاض معدل التكوين الرأسمالي يرجع إلى ضيق نطاق السوق الراجع لتراجع القوة الشرائية لأفراد المجتمع، الذي يرجع بدوره إلى انخفاض الدخول الحقيقية المترتبة على انخفاض الانتاجية والتي ترجع بدورها إلى انخفاض معدل تكوين الرأسمالي، وهكذا يرى نيركسه أن سبب التخلف ونتيجته هو شيء واحد ينعكس في وجود الحلقة مفرغة للفقر وبالتالي لابد من انشاء العديد من الصناعات الاستهلاكية المتزامنة التي يمكن أن تساعد في كسر حلقة الفقر، حيث تؤدي تلك الصناعات إلى توسيع نطاق السوق وخلق العديد من الصناعات المتكاملة، كما من الضروري أن يتحقق التوازن في كل من قطاعي الزراعة والصناعة معا بحيث لا يترتب على التخلف أحدهما عرقلة نماء الآخر، وأما التركيز على الصناعات الاستهلاكية ترجع إلى أن الدول النامية لا تستطيع البدء بالصناعات الرأسمالية التي تتطلب تمويل ضخم، وإن كانت هاته

[1] يسري محمد أبو العلا، مرجع سابق، ص 693.

[2] محمدي فوزي أبو السعود، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2004 ،ص 340.

مشكلة موجودة في الصناعات الاستهلاكية وتمويل القطاع الزراعي والصناعي تمثل عقبة أمام نجاح تلك الاستراتيجية، ولا شك أن نقص الموارد التمويلية لا يعني فقط نقص الأموال وإنما يمتد ليشمل نقص الكفاءات التنظيمية والإدارية والفنية[1].

1- تقييم نظرية النمو المتوازن

لنظرية النمو المتوازن عدة سلبيات وايجابيات نذكر منها :

- ايجابيات :

-اتباع استراتيجية النمو المتوازن تؤدي إلى تطوير قطاع الصناعة الوطني (خاصة صناعة الاستهلاكية) وقطاع الفلاحي؛

- الانتاج حسب الطلب وهذا يعني الانتاج من أجل تلبية حاجيات المواطنين داخل البلد دون خارجه، وهذا يضمن توسيع السوق المحلي[2].

- سلبيات :

- استراتيجية النمو المتوازن لم تأخذ بعين الاعتبار أن الاقتصاديات الدول النامية تعاني من العديد من المشاكل والاختلالات؛

- استراتيجية النمو المتوازن تتطلب الاستثمار في جميع القطاعات (خاصة القطاع الصناعي) الموجهة لتلبية الطلب في الداخل، هذا سيؤدي حتما إلى زيادة التبعية التكنولوجية من الدول المتقدمة، وذلك لأن القيام بالاستثمارات يتطلب تجهيزات كبرى وآلات؛

- وجود تناقض في استراتيجية النمو المتوازن، حيث اقترح نيركسه تدخل الدولة لجمع الموارد من جهة واعتماد على المستثمرين الخواص من جهة أخرى؛

- تطبيق استراتيجية النمو المتوازن في الدول النامية يتطلب رؤوس أموال كبيرة وهذا لا يتملكه هذه الدول.

ثانيا: نظرية النمو الغير المتوازن:

تعرضت نظرية النمو المتوازن لانتقادات من جانب الاقتصاديين أمثال هانس سنجر ووالبرت هيرشمان، فهانس سنجر يعترض على فكرة النمو المتوازن إذ أن نظرية النمو المتوازن تتضمن ضرورة تنمية الصناعة والزراعة

---

[1] نفس المرجع، ص 340-341.

[2] اسماعيل شعباني، **مقدمة في اقتصاد التنمية (نظريات التنمية والنمو- استراتيجيات التنمية)**، الطبعة الثانية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، بدون سنة نشر، ص 86.

وتتجاهل حقيقة أساسية هي أن العامل الجوهري في النمو الاقتصادي إنما هو التحويل التدريجي للقوة العاملة من الأعمال الزراعية ذات انتاجية منخفضة إلى الأنشطة الأخرى ذات الانتاجية مرتفعة مثل الصناعة، ويظل هذا صحيحا رغم أن توسع الانتاج الزراعي ضروري أيضا للتوسع الصناعي وخاصة في حالة نقص المواد الغذائية[1].

كما هاجم هيرشمان استراتيجية النمو المتوازن وذلك لارتكازها على انماء مجموعة عريضة من الصناعات الاستهلاكية في آن واحد رغم القصور الموارد المالية في الدول النامية، ويرى هيرشمان ضرورة تنمية عدد من الصناعات الرائدة التي لها قدرة على حث الاستثمار في الصناعات الأخرى، بمعنى إحداث خلل مقصود في توازن الاقتصاد المحلي عن طريق توجيه الاستثمارات إلى عدد محدود من الصناعات الرائدة التي تقود بدورها عملية النمو الاقتصادي في الاقتصاد المحلي[2].

ويرى هيرشمان أن عملية اختيار المشروعات الرائدة يتوقف على مدى قدرتها على تحفيز الاستثمار في المشروعات الأخرى المتكاملة معها، فمعيار المفاضلة بين المشروعات يتوقف على مدى ما يتوفر لها من جملة آثار التكامل للأمام أو التكامل للخلف، فالتكامل للخلف يعني أن الاستثمار في مشروع ما يؤدي لزيادة الاستثمار في مشروع سابق، والتكامل للأمام يعني الاستثمار في مشروع ما يؤدي إلى زيادة الاستثمار في مشروع لاحق، ومنها يميل هيرشمان إلى اختيار صناعات الحديد والصلب لكي تبدأ بها الدول النامية لما لها من آثار من التكامل للأمام والتكامل للخلف [3].

وعلى ضوء ما بق يمكن القول أن استراتيجية النمو الغير متوازن تتلخص في أن تتركز جهود التنمية على عدد معين من المشاريع والصناعات والقطاعات التي تتميز بآثار تكامل أمامية وآثار تكامل خلفية.

المطلب الثالث : الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية مصطلحان مترادفان ويقصد بهما حدوث تطورات وتغيرات أساسية هامة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي[4]، لكن التنمية الاقتصادية أوسع من ذلك الخاص بالنمو، حيث هذا الأخير يقتصر على زيادة الناتج المحلي وعناصر الانتاج وكفاءتها الانتاجية، أما بالنسبة للتنمية بالإضافة إلى ذلك تتضمن تغيرات جذرية ليس فقط في تنظيمات الانتاج وإنما أيضا في هيكل الناتج وفي توزيع عوامل الانتاج بين جميع القطاعات، كما أن النمو يتحقق ضمن دورة حياة اقتصادية قائمة ضمن وضع ساكن وأفق زمني قصير،

[1] كامل البكري وآخرون، **مرجع** سابق، ص 413-414.

[2] محمدي فوزي أبو السعود، مرجع سابق، ص 341-342.

[3] نفس المرجع، ص 342.

[4] محمد حسن دخيل، **اشكاليات التنمية الاقتصادية المتوازنة دراسة مقارنة**، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2009، ص26.

وأما بالنسبة للتنمية لا يمكن أن تتحقق إلا بفضل تغيرات جذرية ايجابية واسعة تشكل كسرا لحلقة دورة الحياة الاقتصادية إلى حلقة أرفع ضمن وضع حركي وأفق زمن طويل.

ولقد فرق بعض الاقتصاديين بين مفهوم النمو الاقتصادي ومفهوم التنمية الاقتصادية على النحو التالي[1] :

– يرى كندلبرجر " أن النمو الاقتصادي يعني إنتاجا أكثر بينما التنمية الاقتصادية تتضمن كلا من الإنتاج الأكثر والتغييرات في الترتيبات الفنية والمؤسسية التي يتم بها الإنتاج، والنمو قد يتضمن ليس فقط إنتاجا أكبر بل أيضا مدخلات أكثر وأعظم كفاءة، أي زيادة في الإنتاجية الوحدة من المداخلات، أما التنمية فتمضي إلى أبعد من ذلك لتتضمن تغييرات في هيكل المنتجات وتخصيص المستلزمات حسب القطاعات، وبالقياس على الإنسان فان التأكيد على النمو يعني التركيز على الطول أو الوزن، بينما النظر إلى التنمية يجذب الاهتمام إلى التغيير في الطاقة الوظيفية وفي التناسق الفيزيائي مثلا أو في طاقة التعلم".

– أما "لاكوست" فيقول:(إن اتساع معنى التنمية جعلته يتضمن التقدم الكلي والكيفي للأنشطة الاقتصادية الزراعية والصناعية التي تنتج للسوق الداخلي، بينما يقتصر معنى اصطلاح "النمو" على التطور الكمي للأنشطة التي تنتج من أجل التصدير).

– يرى "شومبيتر" أن التنمية تنصرف إلى الإخلال المستمر بحالات التوازن والثبات الموجودة لكي ينتقل الاقتصاد إلى توازن جديد يختلف عن التوازن السابق، بينما ينصرف النمو إلى التغير البطيء على المدى الطويل والذي يتم من خلال الزيادة التدريجية والمستمرة في معدل نمو السكان ومعدل النمو الادخار.

– ويرى الاقتصادي المعروف "ميردال" أن الناتج المحلي الإجمالي يمثل النمو الاقتصادي، بينما تُقدم التنمية الاقتصادية مفهوما أوسع من ذلك حيث أنها حركة نحو تطور النظام الاجتماعي ككل، وبعبارة أخرى أنها لا تؤدى فقط إلى تطور الإنتاج وتوزيع الناتج وطرق الإنتاج، ولكنها تؤدي إلى تطوير مستوى المعيشة.

– وحسب "فريدمان" فإن النمو يعني توسيع الجهاز الإنتاجي في اتجاه أو أكثر بدون أي تغييرات في الهيكل الاقتصادي، أما التنمية فإنها عبارة عن تغييرات مرحلية تقود إلى تغييرات وتحويلات في النظام الاقتصادي والاجتماعي.

ومن خلال ما سبق يمكن أن نلخص أهم الفروق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في الجدول التالي:

[1] عبد الله الصعيدى، **مبادئ علم الاقتصاد**، الجزء الأول، الطبعة الثانية، مطابع البيان التجارية، دبي، الامارات العربية المتحدة، 2002، ص 280-282.

الجدول رقم (06): الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
✓ النمو محرك للتنمية الاقتصادية	✓ التنمية أوسع وأشمل
✓ النمو الاقتصادي يحدث تلقائيا ولا يحتاج لتدخل الدولة	✓ التنمية الاقتصادية تتطلب تدخل الدولة
✓ النمو لا يهتم بعدالة توزيع الدخول.	✓ التنمية تركز على أن تصل الدخول إلى جميع أفراد المجتمع.
✓ النمو عبارة عن تراكم كمي.	✓ التنمية تراكم نوعي وكمي يطال مختلف جوانب المجتمع.
✓ النمو الاقتصادي يحدث بسرعة.	✓ التنمية الاقتصادية تحدث ببطء.
✓ النمو الاقتصادي يحدث عند زيادة الانتاج.	✓ التنمية الاقتصادية تحدث بفعل تغيرات جذرية في المؤسسات الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية.
✓ النمو الاقتصادي هو حركة النظام الاقتصادي الذي يسير وفقا للآليات السوق العفوية.	✓ التنمية الاقتصادية هي حركة النظام الاقتصادي الذي يسير وفقا لخطط متعددة من جانب الدولة.

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على ما ذكر في سابق.

المبحث الثاني: تطور نظريات النمو الاقتصادي

بعدما تطرقنا في المبحث السابق إلى أهم مفاهيم الاساسية حول النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، سنتناول في هذا المبحث إلى أهم النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي عبر مختلف المدارس الاقتصادية ابتداءا من المدرسة الكلاسيكية والكينزية ثم النيوكلاسيكية وفي الأخير إلى أهم النماذج النمو الاقتصادي الحديثة، حيث تهتم هذه النظريات بدراسة محددات النمو وأيضا تحليل عوامل وأسباب الاختلاف في معدلات النمو الاقتصادي بين الدول خلال فترات زمنية.

المطلب الأول : النمو الاقتصادي في النظرية الكلاسيكية

كانت نظريات النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل الشغل الشاغل لاقتصاديين كلاسيكيين أمثال أدم سميث وديفيد ريكاردو وغيرهم، واستند التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة من أهمها الملكية الخاصة والمنافسة الكاملة والتشغيل الكامل، واتجه الفكر الكلاسيكي إلى البحث في أسباب النمو في دخل، ويرى رواد المدرسة

الكلاسيكية أن شروط النمو ثلاثة هي: الربح الكافي ووفرة المواد الأولية ووفرة الموارد العيش للعمال والمنتجين، وسنتطرق في هذا المطلب إلى أهم النظريات في هذه المدرسة.

الفرع الأول : آدم سميث (1723 – 1790)

يعتبر آدم سميث أحد أقدم مفكري المدرسة الكلاسيكية وهو أول من كتب في التنمية الاقتصادية في كتابه الشهير ثورة الأمم، الذي يعتقد فيه أدم سميث أن العمل هو المصدر الأساسي لثروة الأمة وأن التقسيم العمل يؤدي :

- إلى زيادة انتاجية العمل الناجمة عن زيادة مهارة العاملين حيث تزداد كفاءتهم ودرجة اتقانهم للعمل؛
- زيادة الابتكارات؛
- تناقص وقت العمل اللازم لعملية الانتاجية؛
- زيادة وفرات خارجية.

ويعتقد أدم سميث في كتابه ثورة الأمم أنه لكي تحصل عملية النمو يجب أن يكون هناك تراكم في رأس المال ورفع انتاجية العمل وتكون حرية التجارة، ويرى أدم سميث أن النمو الانتاج يعتمد على الاستثمار وتراكم رأس المال، وأن الادخارات تؤدي الى زيادة رأس المال تلقائيا في حين أن هذه الادخارات يجب أن تكون ناجمة عن الارباح المتولدة من النشاط الصناعي والزراعي ومن التخصص[1]، وحسب أدم سميث فإن النظام الاقتصادي الذي يسمح للأعوان الاقتصاديين بالسعي إلى تحقيق مصلحتهم الذاتية في ظل ظروف الحرية الطبيعية والمنافسة سيؤدي إلى اقتصاد ذاتي التنظيم ومزدهر.

وأما بخصوص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في اعتقاده يجب أن يكون محددا ويقتصر على الجانب الاجتماعي وتحقيق الأمن والعدالة، ودعى آدم سميث إلى إزالة جميع القيود الحكومية كي يتحقق التخصص في العمل وتتوسع الأسواق[2]، حيث أن إزالة القيود المفروضة على الواردات والعمالة والأسعار قد تمكن من تعظيم الازدهار العالمي من خلال خفض الأسعار وارتفاع الأجور وتحسين المنتجات وهذا ما سيوفر الاستقرار والنمو[3]، وحسب أدم سميث ولكي يتحقق تخصص وتقسيم عمل ينبغي أيضا حسب رأي آدم سميث أن يتوفر ما يأتي[4]:

---

[1] مدحت قريشي، **التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، 2007، ص 56.

[2] ضياء مجيد الموسوي، **أسس علم الإقتصاد**، الجزء الأول، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص74.

[3] Mark Skousen, **The big three in economics**, Copyright, United States of America ,2007, P18.

[4] فليح حسن خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، مرجع سابق، ص 106-109.

أولا : رأس المال:

يرى أدم سميث أنه من الضروري التوسع في تكوين رأس المال حتى يتيح للدول التوسع بالتخصص وتقسيم العمل، لأن عدم وجود قدر كاف من رأس المال يقلل كثيرا من إمكانية تحقق مدى واسع من التخصص وتقسيم العمل في حين أن زيادة درجة تكوين رأس المال يتيح مدى واسع في ذلك، ولكي يتم تمويل رأس المال لا بد من تعبئة الادخار الذي يتجه للاستثمار وبدون أن تكون هناك فجوة بين الاثنين، حيث أن زيادة الادخار تؤدي إلى زيادة الاستثمار ومن غير الممكن تصور بقاء الأموال المدخرة عقيمة بدون استخدامها لأغراض الاستثمار، وأن زيادة الاستثمار تؤدي إلى زيادة الإنتاج والدخول والمبادلات والأرباح وهذا بدوره يزيد من الادخار الذي يمثل القدرة على تكوين رأس المال.

ثانيا : السوق:

يعتبر وجود السوق أمر ضروريا لقيام التخصص وتقسيم العمل، حيث كلما اتسع حجم السوق سمح بزيادة درجة التخصص وتقسيم العمل عن طريق زيادة الإنتاج واتساعه وزيادة المبادلات أي هناك علاقة طردية، بينما عندما تكون السوق ضيقة لا تسمح بوجود حجم واسع من الإنتاج يؤدي ذلك إلى تقليل إمكانيات التخصص وتقسيم العمل وتضييق نطاقه، ولذلك تبرز أهمية التجارة الخارجية كأداة هامة في توسيع السوق.

كما يرى آدم سميث بإضافة لما سبق أن التخصص وتقسيم العمل يتفق مع الرغبة البشرية لأن هناك مصلحة الخاصة تجبر الناس على توسيع المبادلات بينهم بالشكل الذي يسمح بالتخصص وتقسيم العمل، ويعتقد آدم سميث أن النمو يحدث بطريقة تراكمية فعندما يتوفر السوق ورأس المال يحصل تخصص وتقسيم عمل، وهذا يؤدي إلى زيادة الإنتاج والدخول والادخار والمبادلات وهذا ما يسمح بزيادة تكوين رأس المال وباتساع حجم السوق وتزداد القدرة على إدخال التحسينات التكنولوجية أيضا، وهذا كله يؤدي إلى زيادة درجة التخصص وتقسيم العمل ويتسع مداه بالشكل الذي يزيد من الإنتاجية والدخول مرة أخرى، وهكذا تستمر عملية النمو بصورة تراكمية طالما توفرت أسباب استمرارها هذه.

وافترض آدم سميث وجود علاقة بين زيادة السكان وزيادة القوى العاملة ويربط ذلك بمستوى الكفاف، حيث يعتمد ارتفاع الأجور على معدل التجميع الرأسمالي وعلى معدل نمو السكان، ففي حالة الركود أي قلة التجميع الرأسمالي تنخفض الأجور إلى حد الكفاف، في حين ترتفع فوق ذلك في حالة التجميع الرأسمالي المرتفع وزيادة عرض العمل وتؤدي إلى اتجاه الأجور نحو الانخفاض ويحصل العكس في حالة انخفاض السكان.

كما يرى آدم سميث أن معدل الأرباح يميل إلى الانخفاض بسبب المنافسة بين الرأسماليين وكذلك بسبب ارتفاع الأجور، حيث أن العلاقة بين الأجور والربح خلال عملية النمو تتحقق في كون أن الربح يبدأ مرتفعا بسبب قلة رأس المال بالنسبة للثروة والموارد الطبيعية في بدايات عملية النمو، والأجور تكون مرتفعة هي الأخرى بسبب ارتفاع معدل التكوين الرأسمالي وعندما يزداد تكوين رأس المال يتجه معدل الربح نحو الانخفاض، بينما تبقى الأجور مرتفعة ما دام التجميع الرأسمالي مرتفعا، وبزيادة السكان الناجمة عن الأجور المرتفعة وعندما يصبح التكوين الرأسمالي كبيرا تتجه بعد ذلك الأجور نحو الانخفاض إضافة إلى انخفاض الأرباح ويبلغ الاقتصاد حالة الركود التي تتوقف عندها عملية تكوين رأس المال وعملية النمو.

الفرع الثاني :دافيد ريكاردو (1772-1823)

يعتبر ديفيد ريكاردو من أبرز كتاب المدرسة الكلاسيكية، ونشر أفكاره وآراءه في كتاب مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب والذي تحدث فيه عن الريع والأجور والتجارة الخارجية، ويرى ريكاردو أن الزراعة أهم القطاعات الاقتصادية حيث تعتبر بمثابة دعامة إذ توفر موارد العيش للسكان لكنها تخضع لقانون الغلة المتناقصة (قانون العوائد الحدية المتناقصة)، ويعبر هذا القانون على أنه كلما زاد عدد العمال الذين يعتنون بقطعة من الارض زاد انتاجها ولكن بمعدل زيادة متناقص[1]، وركز ريكاردو على أن الانسان هو القادر على تعويض تناقص وحيادية الدول في النشاط الاقتصادي، ويحلل ريكاردو عملية النمو من خلال تقسيم المجتمع إلى ثلاث مجموعات رئيسية ومن العلاقة التي تنشأ نتيجة التوزيع النسبي للدخل على هذه المجموعات الثلاث :

أولا :الرأسماليون :

الرأسماليون هم أولئك الذين يملكون رؤوس الأموال والذي يتكون من مجموع القيم القابلة للتبادل والمربوطة بوسائل الإنتاج وفي أجور العمال خلال فترة الإنتاج[2]، وحسب ديفيد ريكاردو الرأسماليون يلعبون الدور الرئيسي والأساسي في الاقتصاد الوطني وفي النمو الاقتصادي بصفة عامة، إذ يوفرون رأس المال الثابت للإنتاج ويدفعون أجور العمال ويفرون متطلبات العمل ويقومون بالإنتاج في ورشاتهم، كما تكمن أهمية رأسماليون حسب ريكاردو في عملتين [3]:

---

[1] فريديريك م. شرر، **نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي**، تعريب على أبو عمشة، الطبعة الأولى، مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية، 2002، ص 21-22.

[2] Donald J. Harris, **The classical theory of economic growth**, Forthcoming in ***T*he New Palgrave Dictionary of Economics**, 2nd edition, London, England, 2007, P 3.

[3] اسماعيل شعباني، مرجع سابق، ص 63.

- البحث المستمر عن أحسن الطرق الانتاجية التي تعمل على تحقيق أعظم الارباح والعوائد الممكنة؛

- إعادة الاستثمار لهذه الارباح في مشاريعهم القديمة أو بناء مشاريع جديدة وهذا يؤدي إلى توسيع رأس المال.

ثانيا :العمال:

يمثل العمال الزراعيون أغلبية السكان ويتلقون أجورا مقابل العمل الذي يقومون به وأن عددهم يتقرر تبعا لمستوى الأجور (أجر الكفاف)، لأن زيادة الأجور تؤدي إلى زيادة السكان وزيادة عرض العمل مما يخفض الأجور إلى مستوى الكفاف[1].

ثالثا :ملاك الأراضي:

هؤلاء الفئة يحصلون على دخولهم عن طريق الريع الذي يدفع مقابل استخدام الأراضي المملوكة لهم، ويرى ريكاردو أن الأراضي الخصبة تكون نادرة مع زيادة السكان وتكوين رأس المال وهذا يدفع إلى استخدام الأراضي الأقل خصوبة نتيجة لظهور قانون الغلة المتناقصة، إذ أن زيادة العمل ورأس المال في أرض معينة تؤدي إلى زيادة الإنتاج بزيادات متزايدة (مرحلة تزايد الغلة) ومن ثم زيادات متناقصة (مرحلة تناقص الغلة)، وبعدها يصل الإنتاج الكلي إلى حده الأعلى أي يتوقف هذا الناتج عن الزيادة، وهو الحد الذي يتم فيه التوقف عن الاستمرار في زيادة وحدات من العمل ورأس المال على هذه الأرض، والذي بعده يبدأ الناتج الكلي بالتناقص عندما يستمر المنتج في الإنتاج، وفي كلا الحالتين أي عندما تستخدم الأرض الأكثر خصوبة بشكل كثيف أو عندما يتم اللجوء إلى استخدام وحدات من العمل ورأس المال في أراضي أقل خصوبة ينشأ الريع أي يتحول جزء من محصول الأرض إلى الملاكين، إذ أن استخدام مزيد من العمل ورأس المال في الأرض الخصبة أو اللجوء إلى الأراضي الأقل خصوبة معناه كلفة أكبر أي غلة أو عائد أقل بالنسبة للأرض الأكثر خصوبة، وهذا يدفع مالك هذه الأرض إلى طلب ثمن مقابل ذلك والمتمثل بإيجار الأرض أو الريع، وبذلك ينشأ الريع نتيجة ندرة الأراضي الخصبة قياسا بالحاجة إليها نتيجة زيادة السكان والتجميع الرأسمالي ويحصل عليه ملاك الأرضي، وبذلك فإن الريع ينشأ نتيجة اللجوء إلى أراضي أقل خصوبة أو استثمار الأرض المستغلة بكثافة[2].

وعلى حسب هذا التقسيم يكون الدخل الوطني هو حاصل جمع دخل الطبقات الثلاث:

الدخل الوطني = أجور العمال + أرباح الرأسماليون + ريوع الإقطاع

---

[1] مدحت قريشي، مرجع سابق، ص 60.

[2] فليح حسن خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، مرجع سابق، ص 112-113.

الفرع الثالث : روبرت مالتس (1766 – 1834)

عرف روبرت مالتس بنظريته التشاؤمية وذلك لاعتقاده بأن السكان يزدادون بمتتالية هندسية على عكس الدخل الذي يتزايد بمتتالية حسابية، ويعتبر مالتس الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي يؤكد على أهمية الطلب في تحديد حجم الانتاج، إذ يرى أن الطلب الفعال ينمو بالتناسب مع امكانات الانتاج إذا أريد الحفاظ على مستوى الربحية، وركز مالتس على ادخار ملاك الاراضي وعدم توازن بين عرض المدخرات وبين الاستثمار المخطط للرأسماليين، والذي يمكن أن يقلل الطلب على السلع وانخفاض حجم الاستهلاك مما يعيق التنمية، وفي حالة زيادة حجم المدخرات لدى ملاك الأراضي عن حاجة الرأسماليين لاقتراض فيقترح فرض ضرائب على ملاك الأراضي[1].

أما في جانب تدخل الدولة فيرى مالتس أن تدخلها غير مجد حيث يجب ترك الحرية للأفراد وإعطائهم حق التملك الفردي.

ولقد اختلف مالتس عن بقية الكتاب الكلاسيك في رفضه لفكرة التوازن التلقائي بين عرض الادخارات والطلب عليها لأغراض الاستثمار، إذ يتحقق التوازن عند مالتوس عندما تقلص الاجور الفعلية حتى مستوى البقاء الذي يتوقف العمال دونه عن التوالد[2]، أما بخصوص رفضه لقانون ساي الذي يقضي بأن العرض يخلق الطلب عليه لأغراض الاستثمار، فقد رأى بأن العرض يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة بالشكل الذي يقود إلى زيادة الطلب عليه بحيث يتم استخدامه لأغراض الاستثمار، ويرى مالتس بأن العمالة طبقة لا تدخر لأن دخلها تنفقه على الاستهلاك وبذلك لا تسهم في عرض المدخرات، وإذا رمزنا إلى دخل العمال أي أجورهم بالرمز(y) والى استهلاكهم بالرمز(c) فإن[3] : $y = c$.

وتتحقق حالة التوازن بين الادخار والاستثمار فقط في الحالة التي يقوم الرأسماليون فيها باستثمار جميع ادخاراتهم أي عندما يكون[4]:

الادخار الكلي (S) = الاستثمار الكلي (I)

---

[1] مدحت قريشي، مرجع سابق، ص 59-60.

[2] بول أ. ساموبلسون، **علم الاقتصاد (المسائل الاقتصادية المعاصرة)**، تعريب مصطفى موفق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص49.

[3] فليح حسن خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، مرجع سابق، ص 117-118.

[4] نفس المرجع، ص 118.

الفرع الرابع : كارل ماركس (1717 – 1783)

يعد كارل ماركس الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي تنبأ بانهيار الرأسمالية، حيث يرى أن الرأسمالية هي العائق والحاجز الرئيسي للنمو وبالتالي استبدالها بالاشتراكية شرط أساسي، ويتفق كارل ماركس مع جميع الاقتصاديين الكلاسيك بأن معدل الربح على رأس المال سوف ينخفض مع نمو، لكن اختلف معهم في أسباب هذا الانخفاض.

كما يرى كارل ماركس أن الاجور تتحدد بموجب الحد الادنى لمستوى الكفاف وأن فائض القيمة يخلقه العمل ويمثل فرق بين كمية انتاج العامل وبين الحد الأدنى لأجر، ومع تزايد معدل كثافة الرأسمالية لتكنولوجيا الانتاج فإن حصة رأس المال الثابت تزداد وينخفض معها معدل الربح، ولم يرى أي مشكلة طالما وجد فائض العمل ليدفع الاجور للأسفل، ويرى أن النقود وسيلة للتبادل فقط وأن العمل هو أساس القيمة، وأن قيمة السلع والخدمات تتحدد على أساس كمية العمل اللازمة اجتماعياً لإنتاجها أي أن الثروة تنتج عن تراكم العمل، أما بخصوص تنبؤاته بخصوص انهيار النظام الرأسمالي العالمي لم تتحقق بسببين أساسيين هما [1]:

– الأول أن زيادة الاجور النقدية الناجمة عن اختفاء فائض العمل لا يعني بضرورة زيادة في الاجور الحقيقية أي زيادة الاجور الحقيقية يمكن أن يعوضها زيادة في الانتاجية مما ترك معدل الربح دون تغير؛

– الثاني أن ماركس قلل من أهمية التقدم التكنولوجي في الصناعة والذي يمكن أن يعادل أثر تناقص العوائد ويؤثر على انتاجية العمل.

ويرتكز كارل ماركس في نظريته حول النمو على نظرية فائض القيمة حيث قسمها إلى قسمين [2]:

– فائض القيمة الحقيقية: وهو زيادة الإنتاج عن حاجة الاستهلاك أي ما هو مخصص للاستثمار.

– فائض القيمة الكامن: وهو الفائض الناتج لما يكون النظام الاقتصادي في ازدهار.

الفرع الخامس: النتائج الأساسية لنظرية الكلاسيكية

و يمكن أن نلخص مما سبق النظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادي في النقاط التالية :

– اعتقد الكلاسيكيون أن الانتاج هو دالة لعدد من العوامل هي: العمل ورأس المال والموارد الطبيعية والتقدم التكنولوجي، وقد افترضوا دالة الإنتاج كما يلي [3]:

---

[1] مدحت قريشي، مرجع سابق، ص 61-62.

[2] Zakan Ahmed, **dépenses publique productives, croissance à long terme et politique économique -Essai d'analyse économétrique appliquée au cas de l'Algérie-**, thèse de doctorat en sciences économiques, université d'Alger, Alger, 2003, P 14.

[3] فليح حسن خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، مرجع سابق، ص 120.

$Y=f(L,K,N,A)$

حيث أن:

Y: الإنتاج، L: العمل ، K: رأس المال ، N : الموارد الطبيعية بما فيها الارض، A: التقدم التكنولوجي.

أي أن الانتاج هو دالة لكل من العمل ورأس المال والموارد الطبيعية والتقدم التكنولوجي، وبالتالي فإن التغير في الانتاج يحدث عندما يتغير إحدى تلك العوامل أو جميعها، واعتبر الكلاسيك أن الموارد الطبيعية(أراضي الزراعية) ثابتة وأن بقية العوامل متغيرة، وأن عملية الانتاج للأرض الزراعية تخضع لقانون الغلة المتناقصة.

– اعتقد الكلاسيك بوجود علاقة متبادلة بين النمو السكاني وتراكم الرأسمالي حيث كلما تراكم الرأسمالي يزداد معه النمو الاسكاني، وفي نفس الوقت كلما زاد معدل النمو السكاني يؤدي إلى انخفاض تراكم الرأسمالي.

– اتجاه الارباح نحو الانخفاض؛

– يعتقد الكلاسيك في حالة وجود سوق حرة فإن هناك يد خفية تعمل على تعظيم الدخل المحلي؛

– اعتقاد الكلاسيك ظهور حالة ركود وثبات كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي وذلك بسبب ندرة الموارد الطبيعية؛

– اعطاء أهمية كبيرة للبيئة الاجتماعية والمؤسسية لتحقيق النمو الاقتصادي.

الفرع السادس: نقد النظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادي

من الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية عدم قدرتها على توقع انتشار الثورة التكنولوجية، حيث رغم اعتراف الكلاسيكيون بالتقدم الفني وأثره على الإنتاجية فإن هذا التقدم التقني حسب رأيهم لا يمكن أن يلغي أثر تناقص الغلة؛ حيث أن هذا التقدم الفني يمكن تطبيقه إلا في القطاع الصناعي، ولا يمكن الاستفادة منه في القطاع الزراعي الذي يتميز بتناقص الغلة؛ ولكن الزيادة التي وقعت في الدول المتقدمة أظهرت زيادة في الإنتاج الزراعي، مما أحدث فائضاً كبيرا في الدول مما أدى بها إلى تصدير هذا الفائض إلى الخارج، وبالإضافة إلى ما سبق عدم قدرة تطبيق نظرية"روبرت مالتيوس" على الدول المتقدمة؛ نظرا لتناقص معدلات المواليد مع تزايد مستويات الدخول، حيث أصبح نصيب الفرد من الدخل في الدول المتقدمة في الربع الثالث من القرن التاسع عشر يفوق بكثير الأجر الحد الطبيعي، بالإضافة إلى تزايده بمعدل معتبر؛ مما أدى إلى عدم صلاحية هذه النظرية في تحليل النمو في الدول المتقدمة [1].

[1] صدر الدين صواليلي، مرجع سابق، ص 11.

المطلب الثاني : النمو الاقتصادي في النظرية النيوكلاسيكية والكينزية

بعدما تطرقنا في المبحث السابق إلى نظريات الكلاسيكية المفسرة للنمو الاقتصادي، سنتكلم في هذا المطلب على النظريات النيوكلاسيكية والكينزية للنمو الاقتصادي حيث اهتمت هذه النظريات على البحث عن معادلات ونماذج رياضية تشرح محددات الاساسية للنمو، ولعل أبرز هذه النماذج هي نموذج هارود –دومار ونموذج سولو.

الفرع الأول : نظرية مراحل النمو روستو (Rostow)

قام البروفسور ويتمان روستو أستاذ التاريخ الاقتصادي بتحديد درجة النمو الاقتصادي عند الدول المختلفة، حيث وضع مراحل معينة لعملية النمو الاقتصادي التي يجب أن تمر بها كل المجتمعات، وقسمها إلى خمس مراحل:

أولا : مرحلة المجتمع التقليدي:

وفيها تكون الدولة شديدة التخلف اقتصاديا ويتسم اقتصادها بالطابع الزراعي التقليدي، ويتبع أهلها وسائل بدائية للإنتاج، كما يلعب نظام الاسرة أو العشيرة دورا رئيسيا في التنظيم الاجتماعي بها، ومن مظاهر هذه المرحلة تمسك المجتمع بالتقاليد وتفشي الإقطاع وانخفاض مستوى الانتاجية بشكل عام، وصغر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي، وقد ضرب روستو مثلا لدول اجتازت هذه المرحلة من مراحل النمو الاقتصادي دول الشرق الاوسط ودول حوض البحر الابيض المتوسط وبعض دول أوربا في القرون الوسطى، ويعتقد روستو أن هذه المرحلة عادة ما تكون طويلة نسبيا وتتميز بالبطء الشديد [1].

ووفقا لما ذكره روستو فإن الميزة الأساسية للمجتمع التقليدي هي أن الغلة المحتملة للفرد محدودة، لأن المجتمع لا يملك الفرص الهائلة التي يتيحها العلم والتكنولوجيا الحديثة أو لا يعرفون كيفية استخدامها بانتظام وبشكل منهجي، وتكون هذه الدولة بدائية من الطبيعة الحرفية يسود فيه التقسيم الاجتماعي للعمل[2].

ثانيا : مرحلة التهيؤ للانطلاق

تتميز هذه المرحلة بحدوث تغيرات اقتصادية وسياسية واجتماعية، وبالتالي فإن التحول من مرحلة المجتمع التقليدي إلى مرحلة التهيؤ للانطلاق تتم من خلال [3] :

- ظهور نظام سياسي جديد يرغب في تحقيق التقدم الاقتصادي وتحقيق المصلحة القومية؛
- ظهور نخبة من رجال الأعمال ترغب في إحداث التقدم الاقتصادي من خلال تعبئة المدخرات والابتكارات، فضلا عن تحمل المخاطر وكل ذلك بدافع تحقيق الارباح والعوائد؛

---

[1] كامل البكري وآخرون، **مرجع** سابق، ص391.

[2] Olivier GAUTHIER, **Le caractère endogène de l'analyse dynamique chez les économistes classiques,** Université de Bourgogne, France, P5.

[3] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، مرجع سابق، ص 152-153.

- تطبيق فنون انتاجية حديثة ومتطورة في الأنشطة الزراعية والصناعية فضلا عن الاهتمام بتدريب وتأهيل العمالة؛
- ظهور مجموعة من المؤسسات المالية مثل البنوك وشركات التأمين تعمل على تعبئة المدخرات وتوجيهها الاستثمار في كافة الأنشطة بما يساهم في زيادة التراكم الرأسمالي في المجتمع؛
- نمو نشاط التجارة الداخلية والخارجية وتطوير وسائل النقل وارتفاع الاستيراد الذي يمول من الصادرات المواد الأولية.

إن هذه التغيرات تحدث عادة على نطاق محدود وبمعدل بطيء بسبب الوسائل التقليدية في الانتاج وسيطرة القيم الاجتماعية التقليدية ولذا تعد هذه المرحلة بمثابة فترة انتقالية من المجتمع التقليدي إلى مرحلة الانطلاق، ومن ثم نجد أنها تجمع بين سمات تلك المرحلتين معا في الوقت نفسه، وبدأت هاته المرحلة في بريطانيا وبعض الدول الاوربية في أواخر القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر.

ثالثا : مرحلة الانطلاق

تعتبر هذه المرحلة هي الحاسمة في عملية التقدم والنمو الاقتصادي حيث أنه في هذه المرحلة يستطيع المجتمع القضاء على كل العقبات والمشاكل التي تعترض طريق التقدم والنمو الذاتي، وذلك لأن هذه المرحلة تتميز بحدوث ثورات صناعية تنطوي على تغيرات جذرية في وسائل الانتاج، واستخدام التكنولوجيا الحديثة وظهور الصناعات الكبيرة الحجم التي تتمتع بوفرات الحجم، ويمتد أثر ذلك ايجابيا على النشاط الزراعي كذلك، هذا بالإضافة إلى حدوث تغيرات في النظم والقيم الاجتماعية والثقافية والمؤسسية التي تساعد على تحقيق النمو الاقتصادي، وتصبح عملية النمو راسخة في نواحي المجتمع، ويرى روستو أن هذه المرحلة تنطوي على التغيرات التالية [1]:

-ارتفاع معدل الاستثمار الصافي من أقل من 5% من الدخل المحلي إلى 10 % من الدخل المحلي؛

-ظهور مجموعة من الصناعات الرائدة التي تنمو بمعدلات مرتفعة؛

-نمو واتساع نشاط المؤسسات المالية كالبنوك وشركات التأمين التي تعمل على تعبئة المدخرات وتوجيهها للاستثمار في كافة الأنشطة؛

-تقدم قطاع النقل والمواصلات فضلا عن توسيع نطاق الأسواق الداخلية والخارجية؛

-بروز إطارات سياسية واجتماعية وهيكلية مواتية للنمو الاقتصادي ودافعة له.

يقدر روستو بناءا على تجارب بعض الدول المتقدمة أن مدة مرحلة الانطلاق تكون في حوالي عقدين أو ثلاثة عقود من الزمن حيث ينتقل المجتمعات والدول إلى مرحلة النمو التالية التي تمثل مرحلة النضج، وقد مرت بريطانيا بهاته المرحلة خلال الفترة 1773-1802 والولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 1843-1860.

[1] نفس المرجع، ص 153-154.

رابعا : مرحلة النضج:

وفيها تعتبر الدولة متقدمة اقتصاديا حيث تكون قد استكملت نمو جميع القطاعات اقتصادها المحلي من الزراعة وصناعة وتجارة وخدمات بشكل متوازن، وتكون قد تمكنت من رفع مستوى انتاجها المادي، وزيادة الاستثمار فيها عن الاستهلاك، ومن مظاهر هذه المرحلة قيام العديد من الصناعات الأساسية كصناعة الحديد والصلب، وصناعة الآلات والصناعات الكهربائية وصناعة بناء السفن وغيرها من الصناعات ذات فائدة الجليلة لتقدم الاقتصاد المحلي عموما، ومن مظاهرها كذلك ازدهار حركة التجارة الخارجية وزيادة الصادرات وتقدم المجتمع ونضوجه فكريا وفنيا، وتراوح متوسط الدخل الفرد بين 400 و600 دولار في العام، وقد ضرب روستو مثلا لدول اجتازت هذه المرحلة من مراحل النمو الاقتصادي بالسويد في سنة 1880 حيث اضطرتها حركة هبوط مفاجئة في الصادرات والتي كانت تعتمد عليها في معيشتها، إلى العمل على تنمية موارد أخرى جديدة، فتركت تجارة الأخشاب ولب الخشب التي كانت تعتمد عليها في بادئ الأمر، واتجهت نحو الاهتمام بمناجم الحديد في الشمال وبإنشاء الصناعات الهندسية واستغلال مساقط المياه في توليد الطاقة الكهربائية، وغيرها من مصادر الثروة حتى أنه لم يأت عام 1920 حتى كانت السويد بلغت مرحلة النضوج تماما. [1]

خامسا : مرحلة الاستهلاك الوفير:

وتمثل أرقى مراحل النمو والتطور ويرى روستو أن هذه المرحلة تتميز بالخصائص التالية [2] :

- زيادة مستويات الدخول بدرجة كبيرة لدرجة أن تصبح عندها الضروريات (الغذاء والسكن واللباس) لا تمثل الأهداف الرئيسية لدى الأفراد المجتمع؛
- يزداد اهتمام المجتمع بالقطاعات والأنشطة التي تنتج السلع الاستهلاكية المعمرة والكمالية، وهي أنشطة يترتب عليها زيادة رفاهية أفراد المجتمع؛
- توجيه قدر أكبر من موارد المجتمع نحو دعم الرفاهية الاجتماعية بما يؤدي إلى زيادة الضمان الاجتماعي للفرد؛
- زيادة نسبة سكان الحضر على حساب تراجع نسبة سكان الريف؛
- تخفيض ساعات العمل المتوسطة والتوسع في الاستفادة بأوقات الفراغ في مجالات الترفيه.

ويرى روستو أن أول الدول التي وصلت إلى هذه المرحلة هي الولايات المتحدة الأمريكية في حوالي سنة 1920، ومن ثم بريطانيا في عام 1930، وأخيرا اليابان وغرب أوروبا سنة 1950.

---

[1] كامل البكري وآخرون، **مرجع** سابق، ص393.

[2] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، مرجع سابق، ص 153.

وكخلاصة لما سبق يمكن أن نقول أن نظرية مراحل النمو لرستو لا يمكن تطبيقها في الدول النامية وذلك لغياب تعبئة المدخرات وعدم توجيهها لاستثمارات، وأيضا غياب رؤوس الاموال الكبيرة والمؤسسات المالية المتطورة وعدم وجود تكنولوجيات حديثة.

الفرع الثاني : نظرية جوزيف شومبيتر (Joseph Schumpeter –1883 –1950)

تعتبر نظرية جوزيف شومبيتر في كتابه التطور الإقتصادي من النظريات الأساسية الأولى في حقل النمو الاقتصادي، وإنتقد شومبيتر في بداية تحليله للعوامل المحددة للنمو الاقتصادي أفكار كل من آدم سميث وريكاردو، ويرى شومبيتر أن التنمية هي تغير تلقائي وغير مستمر وتحصل بشكل قفزات دون انسجام وهي فترات ازدهار يعقبها فترات كساد، وأن اتجاه النمو ليس مستمرا بل يصل سريعا إلى حدوده وأن هذه الحدود هي عندما تكون بيئة الاستثمار الابتكاري غير مواتية وذلك لسببين هما [1]:

- توسع الائتمان حتى يصل إلى حدوده؛
- توسع الانتاج يحدث فائض في السوق مما يخفض الأسعار والدخول النقدية مما يزيد من مخاطر الابتكار.

ويرى شومبيتر أن عملية النمو ممكنة وأنها تقوم في ظل الرأسمالية المتطورة والتي تستطيع على حد قوله بأجهزتها المختلفة أن توفر الامكانيات والظروف المواتية للنمو، ونجد أن أفكار شومبيتر في عملية النمو تتركز في مبدأ الابتكار والتجديد الذي يعتمد على استخدام التكنولوجيا الحديثة والنشاط الاقتصادي، فالنمو حسب رأيه يتحقق تبعا لظهور اختراعات جديدة تدخل إلى الميدان التجاري وتستغل في استثمارات جديدة تؤدي إلى زيادة ملموسة في الدخل المحلي، ولقد ارتكزت نظرية شومبيتر في النمو الاقتصادي على مجموعة من الفرضيات يمكن تلخيصها في العناصر التالية [2]:

- العمل في ظل المنافسة التامة؛
- هناك حالة من الركود وسكان المجتمع في حالة ثبات؛
- لا يوجد استثمار صافي؛
- الاقتصاد في حالة عمالة كاملة؛
- هناك فرص استثمارية يمكن استغلالها بواسطة المنظمين مما يؤدي إلى ازدهار المجتمع.

[1] مدحت قريشي، مرجع سابق، ص 69.

[2] نوري حاشي، مرجع سابق، ص 136.

وقد قسم شومبيتر العوامل أو العناصر الانتاج في نموذج النمو الاقتصادي على مزيج من القوى المادية وغير المادية، فالقوى المادية حسبه هي العوامل الأصلية الإنتاجية (العمل، الأرض ورأس المال) والعوامل غير المادية هي التنظيم والفن الانتاج .

ويمكن كتابة دالة الإنتاج لدى شومبيتر كما يأتي [1]:

$$Y=f(L,K,N,A)$$

حيث :

Y: الإنتاج، L: العمل ، K: رأس المال ، N : الموارد الطبيعية.

والخلاف بين شومبيتر ومن سبقوه وخاصة دالة الإنتاج الكلاسيكية، في أن شومبيتر أعطى للعوامل التنظيمية والفنية دورا مهما في عملية النمو الاقتصادي، وركز على المنظم واعتبره من أهم عناصر النمو، والمبتكر عند شومبيتر ليس الرأسمالي بل المنظم الذي يعد رجلا ليس عاديا في قدراته فهو الشخص الذي يبتكر ويقدم شيئا جديدا[2]:

- تقديم منتج جديد؛
- تقديم طريقة جديدة للإنتاج؛
- ايجاد سوق جديدة؛
- الحصول على مصدر جديد للمواد الخام؛
- إقامة تنظيم جديد للصناعة يمثل حالة الابتكار.

وفرق شومبيتر بين نوعين من الاستثمار، أحدهما هو الاستثمار التلقائي والذي يتحدد بعوامل مستقلة عن النشاط الاقتصادي والتغيرات التي تحدث فيه، والآخر هو الاستثمار التابع أو المحفز والذي يعتبر دالة لحجم النشاط الاقتصادي حيث أن [3]:

$$I=I_0+I_c$$

حيث : I: الاستثمارات ، I_0 : الاستثمار التلقائي، I_c: الاستثمار المحفز

[1] Philippe Aghion, Peter Howitt, **The Economic Growth**, The MIT Press, London, England, 2008, P 16.

[2] مدحت قريشي، مرجع سابق، ص 69.

[3] فليح حسن خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، مرجع سابق، ص 135- 136.

ولقد ميزت هذه التفرقة الهامة بين الاستثمار التلقائي والمحفز تحليل شومبيتر عن تحليل غيره من الاقتصاديين الذين تعرضوا لموضوع النمو الاقتصادي، حيث يرى بالنسبة للاستثمار المحفز أنه يتحدد بالربح والفائدة وحجم رأس المال القائم في النشاط الإنتاجي، ويمكن كتابة هذا الافتراض بالصورة التالية:

$$I_c=F(P,i,R)$$

حيث: I_c : الاستثمار المحفز، P :الربح، i :الفائدة، R :رأس المال.

أما بالنسبة لاستثمار التلقائي فهو الجزء الهام من الاستثمار عند شومبيتر، حيث يعتبر المحدد الأساسي في الواقع لعملية النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، ويرتبط هذا الاستثمار بالتغيرات في النشاط الاقتصادي أي بالتغيرات في الدخل والإنتاج والأرباح، ويتحدد هذا النوع من الاستثمار بعملية الابتكار أو التجديد أي أن:

$$I_0=f(N)$$

I_0: الاستثمار التلقائي.

N: التجديد.

ولقد تعرضت نظرية شومبيتر لعدة انتقادات نذكر من أهمها[1]:

- إعطاء أهمية مبالغ فيها للمنظم إذ فقدت وظيفة هذا الأخير مكانتها مع بزوغ جماعات الخبراء والمتخصصين، فضلا عن دور الدولة –كشرط مستقل– والذي بدونه لا يمكن تحقيق كثير من الابتكارات الاقتصادية الجديدة؛
- افتراضه لتأثر الادخار بسعر الفائدة رغم أن هذه العلاقة لازال الغموض يكتنف جوانبها؛
- افتراض التمويل عن طريق الائتمان المصرفي ولكن القروض طويلة الأجل في الدول الرأسمالية لا تقدمها البنوك إنما يتم تمويل الاستثمارات طويلة الأجل عن طريق الأرباح المحتجزة أو إصدار الأسهم والسندات؛
- عدم التعرض للعقبات التي يمكن أن تعرقل من عملية النمو كالزيادة السكانية وتناقص الغلة وغيرها من العقبات التي تعاني منها معظم الدول الأقل نموا.

الفرع الثالث :النظرية الكينزية

جون مينارد كينز (**1883 – 1946**) اقتصادي انجليزي اشتغل في بداية حياته في الهند وألف كتابا عن الاصلاح فيها واشترك في مؤتمر السلام بعد الحرب العالمية الاولى، ويُعَدُّ واحدًا من أهم الاقتصاديين في القرن العشرين وأكثرهم تأثيرًا، حيث كان لأفكاره تأثير كبير على العديد من مجالات الاقتصاد الموجودة اليوم، سواء في الجانب النظري أو العملي،كما عايش فترة الكساد التي عرفها الاقتصاد العالمي (1929-1933) وحدد عددا

[1] عبلة عبد الحميد بخاري، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية، 2017، ص 80.

من الأسس لمعالجة عيوب النظام الرأسمالي، منتقدا في ذلك أفكارا كثيرة للكلاسيك أهمها قانون ساي للمنافذ العرض يخلق الطلب الخاص به ومبدأ تحقيق التوازن الكامل في الاقتصاد الكلي عند مستوى التشغيل كامل، ووضع كينز كتابه "النظرية العامة في التوظيف والفائدة والنقود" وذلك لمعالجة أزمة النظام الرأسمالي.

ومن أهم أفكار كينز هي نظرية المضاعف حيث تقوم على أربع فروض :

-وجود بطالة لا إرادية؛

-اقتصاد صناعى؛

-وجود فائض في الطاقة الانتاجية للسلع الاستهلاكية؛

-يتسم العرض بدرجة مرونة مناسبة وتوفير سلع رأس المال اللازمة للزيادة في الانتاج.

وانطلق كينز في نظريته من أن الدخل الكلي هو دالة في حجم الاستخدام الكلي داخل الاقتصاد حيث أنه كلما كان الدخل المحلي كبيرا فإن حجم الاستخدام الناتج عنه يكون كبيرا والعكس صحيح، ويعتمد حجم الاستخدام الكلي على حجم طلب الفعال، أما مستوى طلب الفعال فيتحدد عند تساوي سعر الطلب الكلي مع سعر العرض الكلي، ويتكون هذا الطلب من الطلب الاستهلاكي والطلب الاستثماري، ويعتمد الطلب الاستهلاكي على ميل الاستهلاك الذي لا يزيد في نفس مستوى زيادة الدخل ويمكن تسوية الفجوة بين الاستهلاك والدخل عن طريق الاستثمار، فإذا كان حجم الاستثمار أقل من المطلوب في هذه الحالة يكون سعر الطلب الكلي أقل من سعر العرض الكلي ويترتب على ذلك انخفاض مستمر في الدخل والاستخدام حتى تتساوى الفجوة بينهم، وعليه فإن التغيرات في الدخل والاستخدام تعتمد بشكل كبير على الاستثمار، أما حجم الاستثمار يعتمد على كل من الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة، وبخصوص الكفاية الحدية لرأس المال فهي معدل العائد المتوقع الحصول عليه من رأس المال الجديد، وتزداد استثمارات رجال الأعمال عندما تكون توقعاتهم في الحصول على الأرباح كبيرة، أما سعر الفائدة فيعتبر المحدد الآخر للاستثمار ويعتمد على عرض النقود والطلب عليها وتزداد الاستثمارات عند انخفاض سعر الفائدة، هذه زيادة في الاستثمار تؤدي إلى زيادة الدخل الذي يؤدي بدوره إلى الزيادة الطلب على سلع الاستهلاك والتي تؤدي إلى زيادة أخرى في الدخل والاستخدام، ويترتب على ذلك زيادة معينة في الاستثمار تؤدي إلى زيادة مضاعفة في الدخل من خلال الميل إلى الاستهلاك وهذا ما يطلق عليه كينز بالمضاعف، ويشير المضاعف إلى أن الزيادة في الاستثمار الكلي تؤدي إلى زيادة أكبر تتمثل في حجم الاستثمار الجديد مضروبا في المضاعف[1].

[1] ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص 78-79.

أما بخصوص النمو الاقتصادي لم تتضمن النظرية العام لكينز على أي نموذج منهجي للنمو الاقتصادي وقد ترك هذا الموضوع لمن أتى بعده، مثل هارود ودومار الذين اعتمدوا الادوات الكينزية ليبنوا عليها نماذج للنمو الاقتصادي، وقد اقترح كينز خطة تتضمن شروط الأساسية للتطور الاقتصادي تتمثل الشروط في ما يلي[1]:

- القدرة على السيطرة على نمو السكاني؛
- تجنب نزاعات وحروب الأهلية؛
- ازدهار العلم واعتماد الحلول العليمة عند تطبيق؛
- أن يتحدد معدل التراكم بالمعايير الحدية بين انتاج واستهلاك.

أولا :نظرية الكتزيون الجدد (نموذج هارود–دومار)

أدت أزمة الكساد العظيم 1929 خلال الفترة 1930-1939 وظهور النظرية العامة لكينز سنة 1932 والحرب العالمية الثانية إلى التوجيه الاهتمام الكبير بمسائل النمو الاقتصادي على المدى الطويل، حيث عمل كل من الاقتصادي الانجليزي روي فورباس هارود R F Harrod(1900-1978) والبروفيسور الأمريكي إفسي دافيد دومار E D Domar(1914-1997)، على تطوير نموذج رياضي كلي يظهر العوامل الأساسية التي تحدد معدل نمو الناتج أو الدخل المحلي الاجمالي ويعتبر توسعة ديناميكية لتحليلات التوازن الكينزية، ويستند هذا النموذج على تجارب بعض الدول الرأسمالية المتطورة، ويدرس النموذجين امكانية الوصل إلى معدل نمو مستقر لدخل وركزا هلى دور الكبير لاستثمار في الاقتصاد إذ أنه يعتبر المحرك الأساسي لعملية النمو الاقتصادي، ويشيران إلى طابع المزدوج للاستثمار، حيث أن الاستثمار يخلق الدخل تتحدد هذه القيمة بالمضاعف هذا من جهة، وأن الاستثمار يؤدي إلى زيادة في الانتاج والإنتاجية في الاقتصاد من خلال زيادة حجم الرأس المال والإنفاق الاستثماري من جهة أخرى.

وقد وضع كل من هارود ودومار مجموعة من الافتراضات يمكن حصرها في[2]:

- وجود اقتصاد مغلق وغياب العلاقات مع الاقتصاديات الدول الأخرى؛
- يعتمد الجهاز الإنتاجي أساسا على تراكم رأس المال فقط دون الأخذ بالاعتبار التقدم التقني؛
- الغلة الحجم ثابتة؛
- تخصيص جزء ثابت من الدخل للادخار مع ثبات ميل الحدي للادخار؛
- لا توجد سوى سلعة واحدة متجانسة صالحة للاستهلاك ولمخزون رأس المال ولا يوجد اهتلاك للسلع الرأسمالية.

[1] نفس المرجع، ص79.

[2] Éeic Bosserelle, **Croissance et fluctuations**, SIREY éditions, France, 1994, P 79.

1- نموذج هارود :

حاول هارود أن يبين في نموذجه كيف يمكن تحقيق النمو المستقر ويرى أنه عندما يتعرض معدل النمو المستقر إلى عطل يصبح الاقتصاد في حالة من عدم التوازن، وقد بنيت نظرية هارود على عدد من الافتراضات[1] :

- افتراض أن الادخار S جزء ثابت من الدخل Y ويعني هذا أن الادخار S_t في فترة زمنية t يساوي جزءا من الدخل المدخر مضروبا في الدخل في فترة زمنية t ويكون :

$$S_t = s(Y_t),\ (0 < s < 1)$$

- افتراض هارود أن الاستثمار دالة للتغير في مستوى الدخل وبصفة خاصة يفترض أن الاستثمار في الفترة الزمنية t يساوي v وهي ثابت موجب مضروبا في التغير في الدخل من الفترة الزمنية t-1 إلى الفترة الزمنية t، ودالة الاستثمار يتم كتابتها بالصيغة التالية:

$$I_t = v(Y_T - Y_{t-1}) \quad (v>0)$$

وهكذا فإنه إذا زاد الدخل فإن الاستثمار يكون موجبا.

-يفترض النموذج هارود استبعاد الإنفاق الحكومي وقطاع التجارة الخارجية، كما يفترض التساوي بين الادخار والاستثمار حيث: $I_t = S_t$.

كما يعتمد نموذج هارود في نموذجه للوصول النمو المستقر في الاقتصاد على ثلاثة أنواع من معدلات أساسية تمثل كل معادلة منها معدلا للنمو وهي معدل النمو الفعلي، ومعدل النمو المضمون أو المرغوب فيه، ومعدل النمو الطبيعي.

أ-معدل النمو الفعلي:

معدل النمو الفعلي هو معدل النمو الجاري والذي يتحدد استنادا إلى نسبة من الادخار ومعامل رأس المال، وانطلاقا من وظيفة الإنتاج يكون لدينا [2]:

$$K = aY$$

بحساب التغير الكلي لـ K، يكون رأس المال وفقا العلاقة التالية :

$$I = a\Delta Y$$

[1] مايكل ابدجمان، **الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة**، ترجمة محمد ابراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 1999، ص 458.

[2] Alexandre NSHUE Mbo Mokime, **Théories de la croissance et des fluctuations économiques,** Université Protestante au Congo, République démocratique du Congo, P16.

وإذا قمنا بالمساواة بين هذه العلاقة وبين وظيفة الاستثمار نحصل على $\Delta Y / Y$ ، ويمكننا تحديد معدل النمو الفعلي كنسبة الادخار إلى معامل متوسط رأس المال والمعادلة الأساسية له هي[1]:

$$G = s / a$$

حيث:

G : معدل النمو الانتاج خلال فترة محددة من الزمان ويمكن التعبير عنها بمقدار $\Delta Y / Y$ حيث Y يمثل الدخل ΔY تمثل التغير في الدخل

s : معامل رأس المال، وهي عبارة عن نسبة الاستثمار إلى الزيادة في الدخل أي يعادل: I / Y .

ب– معدل النمو المضمون [2]:

استنادا إلى هارود يعرف معدل النمو المرغوب به بأنه المعدل الذي عنده يطرح المنتجون تمام قناعتهم بعملهم، فهو إذن يعبر عن توازن المنظمون أي خط التقدم الذي إن تحقق يجعل أصحاب الأرباح على ثقة تامة بأنهم قد أنجزوا المطلوب منهم، إن هذا المعدل للنمو يتعلق بسلوك أصحاب الأعمال، وعند هذا المعدل من النمو يكون الطلب كافيا لأن يبيع أصحاب الأعمال كامل إنتاجهم، وسيستمرون على الإنتاج بنفس نسبة معدل النمو، وعليه فإن المعدل المرغوب للنمو هو الذي عنده مستويات العرض والطلب على السلع وخدمات عند مستوى التوازن: $GwCr = s$

حيث (GW) يرمز إلى معدل النمو المرغوب به أو معدل نمو الدخل عند مستوى الاستغلال التام للطاقة، ويتم استخدام تجهيزات رأس المال المتنامية بكامل طاقتها بالشكل الذي يجعل المنظمون على قناعة تامة بحجم الاستثمارات التي قاموا بها فعلا أي أنه عبارة عن قيمة ($\Delta Y / Y$)، و(Cr) تعبر عن كمية رأس المال المطلوب من أجل الحفاظ على معدل النمو المرغوب به، أي النسبة المطلوبة من رأس المال إلى الإنتاج أي أنه عبارة عن قيمة المقدار ($I / \Delta Y$) أو (C)، والرمز (s) يعبر عن نفس الشيء المشار إليه في المعادلة الأولى أي: S / Y .

وعلى ذلك تشير المعادلة $GwCr = s$ إلى أنه إذا أريد للاقتصاد أن يحافظ على معدل مستقر عند مستوى (GW) فإنه يتم فيه استغلال الطاقة الإنتاجية بالكامل، فلابد للدخل أن ينمو بمعدل (S / Cr) في السنة أي $GW = S / Cr$.

[1] Alexandre NSHUE Mbo Mokime, op-cit, P16.

[2] ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص 95-94.

وإذا كان الدخل ينمو بالمعدل المرغوب به ففي هذه الحالة يتم الاستغلال الكامل لتجهيزات رأس المال المتوفرة في الاقتصاد، وتستمر رغبة المنظمين في استثمار مدخراتهم، وعلى ذلك فإن (GW) عبارة عن معدل نمو يحقق نفسه بنفسه

ج- معدل النمو الطبيعي :

يتمثل المعدل الطبيعي للنمو الاقتصادي في نموذج هارود المبسط النسبة المئوية لنمو عرض العمل سنويا والمعبر عنها بوحدات المردود، وهو أقصى معدل نمو تسمح به التطورات الفنية وحجم السكان والتراكم الرأسمالي ودرجة التفضيل بين العمل ووقت الفراغ مع افتراض وجود عمالة كاملة، ومعادلة معدل النمو الطبيعي تكون على النحو التالي [1]:

$Cr.Gn=$ أو $S \neq$ (حيث Cr تعني معامل رأس المال)

انطلاقا من معادلات النمو الثلاثة المتعلقة بـ: (G) و(Gw)، (Gn) وبناءا على تحليل هارود فإنه :

- يتحقق النمو عند مستوى الاستخدام التام عندما يكون : $G = Gw = Gn$، ويكون الاقتصاد متوازن في نموه.

- إذا كان: $G > Gw$ فهذا يعني أن الزيادات في الاستثمار أسرع من الادخار وتكون الزيادة في الدخل أسرع من معدل تزايد الطاقة الانتاجية، وفي هذه الحالة يكون الاقتصاد في تضخم.

- وإذا كان: $G < Gw$ فهذا يعني أن الزيادة في الادخار أسرع من الاستثمار وتكون الزيادة في الدخل أقل من معدل تزايد الطاقة الانتاجية فيعاني الاقتصاد من حالة كساد.

- وإذا كان: $Gw < G < Gn$ فسيكون هناك نقص في سلع رأس المال وفائض في عنصر العمل وتكون الأرباح كبيرة، لأن الاستثمار المرغوب به أكبر من الاستثمار المتحقق ويتعرض الاقتصاد في هذه حالة إلى التضخم مستمر.

- وإذا كان: $Gn < G < Gw$ فيكون هناك فائض في سلع رأس المال ووجود نقص في عنصر العمل فيحصل فائض في الطاقة وبالتالي ينخفض مستوى الاستثمار والإنتاج والاستخدام والدخل، ويتعرض الاقتصاد في هذه الحالة إلى كساد مستمر.

[1] زين الدين بن قبلية، **أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص علوم اقتصادية، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015-2016، ص 83.

2- نموذج دومار [1]:

لقد قام نموذج دومار على أساس افتراضات التالية :

-أن يبدأ الاقتصاد بمستوى دخل يتناسب مع التشغيل الكامل؛

-ليس هناك قطاع حكومي أو تجارة خارجية؛

-أن الميل المتوسط للادخار يعادل الميل الحدي للادخار؛

-أن الميل للادخار ومعامل رأس المال ثابتان؛

-ليست هناك فترة انتظار أو تباطؤ في حدوث التعديلات؛

-أن مصطلحات الدخل والاستثمار والادخار تستعمل على أساس أنها صافية.

ويهدف نموذج دومار إلى توضيح معدل الزيادة في الاستثمار حتى يمكن للدخل أن ينمو بشكل يعادل الزيادة في القدرة الإنتاجية، وأيضا إلى تحديد الظروف اللازمة للحفاظ على الاستخدام الكامل في الأمد الطويل، أي تعيين معدل النمو في الدخل الذي يتطلبه ذلك.

فإذا رمزنا للاستثمار بالرمز (I)، وللدخل المحلي بالرمز (Y)، والميل الحدي للادخار الرمز (S) فتكون الزيادة في الدخل ΔY كما يأتي:

$$\Delta Y = \frac{1}{S} \times \Delta I \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

أي أن الزيادة في الدخل تساوي المضاعف مضروبا بزيادة الاستثمار باعتبار أن المضاعف يساوي مقلوب الميل للادخار = $\frac{1}{S}$

وإذا افترضنا أن (Δ) تمثل الزيادة الصافية الكلية التي ينتجها الاقتصاد لكي يضمن الحفاظ على التوازن في ظل الاستخدام الكامل، فلا بد أن تكون :

$$\frac{1}{S} \times \Delta I = \Delta Y \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

أي أن الجانب الأيمن من المعادلة (2) يظهر الزيادة السنوية في الدخل، أما الجانب الأيسر منها فيظهر الزيادة السنوية في القدرة الإنتاجية، وإذا تم تبسيط المعادلة بضرب كلا جانبيها بـ (S) وقسمتها على (I) ينتج أن:

$$\frac{\Delta I}{I} = \Delta S$$

[1] للمزيد من التفصيل أنظر: فليح حسن خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، مرجع سابق، ص 148-150.

حيث أن الجانب الأيسر من العادلة يظهر الزيادة السنوية المطلقة في الاستثمار نفسه، أي أنه معدل النمو السنوي في الاستثمار كنسبة مئوية.

ومن هذا يتبين أن الدخل ينمو بمقداره (ΔS)، أي بمعدل ثابت ومعدل نمو مركب يساوي حاصل ضرب الميل الحدي للادخار بمتوسط إنتاجية الاستثمار أي مقلوب معامل رأس المال.

وانطلاقا من تحليل دومار يتبين أن الاستثمار إذا لم يكن كافيا فإن البطالة سوف تظهر، وإذا حدث الاستثمار الكافي في السنة الأولى فسيكون من الضروري وضع استثمار أكبر في السنة الثانية لكي يتزايد الطلب، وبحيث تستعمل القدرة الإنتاجية التي جرى توسيعها لتفادي وجود فائض في تراكم رأس المال، وإلا فإن الفائض سيؤدي إلى هبوط الاستثمار ومن ثم إلى كساد اقتصادي.

3- نقد نظرية هارود – دومار للنمو الاقتصادي

تعرض نموذج هارود ودومار عدة انتقادات نذكر منها:

- انتقاد بساطة دالة الادخار ودالة الاستثمار؛

- من انتقادات التي تعرض لها هذا النموذج هو الصعوبة الحفاظ على ثبات معامل رأس المال وأيضا حيادية التقدم التقني حيث لا يعطي هارود ودومار أهمية للتغيير التقني والتكنولوجي في حين أنه يلعب دورا أساسيا وهاما في عملية النمو؛

- كما انتقد روبرت سولو (R.Sowlow) نموذج هارود ودومار واعتبره أنه لا يسمح بالإحلال عناصر الإنتاج؛

- انتقاد نموذج هارود ودومار بسبب الغاءه دور التجارة الخارجية في تحقيق النمو الاقتصادي.

الفرع الرابع : النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي (نموذج روبرت سولو R Solow) :

يمثل النموذج الذي قدمه روبرت سولو (1956) إسهاماً كبيراً في تطور النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي بالإضافة إلى أنه يعتبر أول شكل رياضي، ويعد امتدادا لنموذج هارود-دومار حيث يركز على أهمية الادخار والاستثمار كمحدد لعملية التراكم الرأسمالي ومن ثم النمو الاقتصادي بالمجتمع، وقام روبرت سولو بإدخال عنصر انتاجي جديد وهو عنصر العمل وإضافة متغير مستقل(خارجي) وهو المستوى الفني أو التكنولوجي إلى معادلة النمو الاقتصادي وأن إجمالي الناتج يتحدد ضمن دالة كوب دوغلاس، ويختلف النموذج النيوكلاسيكي لروبرت سولو عن نموذج هارود-دومار من حيث افتراض نموذج هارود دومار ثبات غلة الحجة على عكس سولو الذي يسمح باستخدام فكرة تناقص الغلة بشكل منفصل من عنصري العمل ورأس المال في الأجل القصير، ويختلفان أيضا في افتراض أن ثبات نسبة الناتج إلى رأس المال يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي (افتراض

نموذج هارود –دومار)، ولكن في نموذج النيوكلاسيكي تؤدي الزيادة في معدل الادخار إلى نمو الدخل الفردي ولا تؤدي إلى زيادة دائمة في معدل النمو حيث يمكن أن تؤثر على الدخل الفردي ولا تؤثر على معدل النمو في الأجل الطويل.

وفي نموذج سولو يعمل رأس المال والعمل معاً لإنتاج الإنتاج، وإذا كان هناك الكثير من العمل بالنسبة لرأس المال فإن القليل من رأس المال سيزداد، وعلى العكس من ذلك إذا كان هناك نقص في العمالة فإنه يتم استخدام أساليب كثيفة رأس المال وترتفع نسبة الناتج إلى رأس المال[1].

ويرتكز نموذج سولو على الفرضيات التالية[2]:

- الاقتصاد ينتج ويستهلك سلعة واحدة متجانسة (المنتج Y)؛
- الاقتصاد يسوده المنافسة الكاملة؛
- التكنولوجيا متغير خارجي؛
- يمكن تمثيل التكنولوجيا من خلال دالة الانتاج النيوكلاسيكية مع إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج رأس المال والعمل حيث يمكن أن يحل رأس المال محل العمل والعكس صحيح في عملية الانتاج؛
- يمكن تمثيل الاستهلاك الكلي من خلال الدالة كينزية التي تأخذ الشكل :

$$C = c.Y \Rightarrow S = (1-c)Y = s.Y$$

- معدل مساهمة السكان في العمل ثابتة حيث إذا زاد معدل السكان بـ n فإن عرض العمل يزيد بـ n، وتكون لدينا العلاقة التالية :

$$\frac{d\log(L)}{dt} = \frac{dL/dt}{L} = \frac{\dot{L}}{L} = n$$

أولا : عرض النموذج

يعتمد هذا النموذج على دالة "كوب دوغلاس" (Cobb–Douglas) ذات غلة الحجم الثابتة، وتعد هذه الدالة من أهم دوال الإنتاج النيوكلاسيكية حيث أن هذه الدالة تحقق كل شروط وفرضيات النموذج وتأخذ الشكل التالي[3]:

$$Y = F(K \cdot L) = K^{\alpha} L^{1-\alpha} \ldots\ldots\ldots(1) \quad ; \quad \alpha \in [0,1]$$

حيث أن: Y يمثل الانتاج، K يمثل مخزون رأس المال، L يمثل عدد العمال.

[1] Debraj Ray, **Development Economics**, Princeton University Press, United States of America, 1998, P 47.
[2] Murat Yıldızoglu, **Sources de la croissance économique**, Université Bordeaux, FRANCE, 2014,P 10.
[3] Alejandro Badel, Mark Huggett, **Macroeconomics: A Growth Theory Approach** , First edition, 2016, P 26.

ويفترض أن هذه الدالة تتميز بخاصية العوائد الحجم الثابتة،أي أن زيادة مدخلات الإنتاج بنسبة معينة تؤدي إلى زيادة الناتج بنفس النسبة، وكذلك يفترض أن تستوفي دالة الإنتاج شرط الإنتاجية الحدية الموجبة لعوامل الانتاج وقانون تناقص الغلة، بمعنى تناقص الإنتاجية الحدية مع ازدياد استخدام عامل الإنتاج [1].

على هذا الأساس وبالتعويض $y=Y/L$ و $k=K/L$ في المعادلة رقم (1) يمكن كتابة الإنتاج الفردي على الشكل التالي:

$$y = k^{\alpha} .....(2)$$

حيث أن k هو رصيد رأس المال للفرد .

ويكون شكل هذه الدالة على النحو التالي:

الشكل رقم (06) : دالة الإنتاج الفردية.

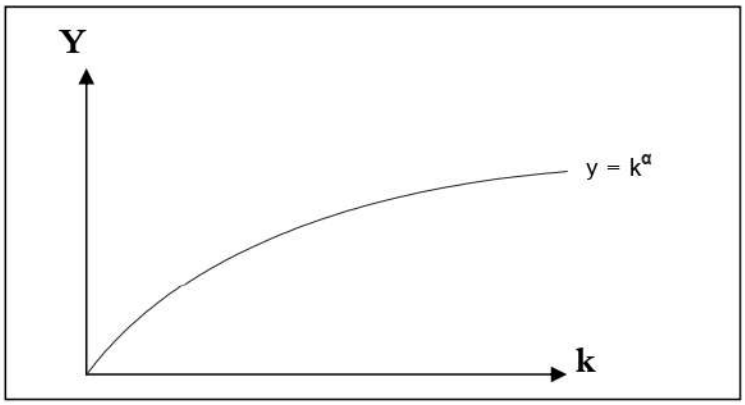

Source: Andrew B.Abel, Ben S.Bernank, Dean Croushore, **Foundations of Modern Macroeconomics**, Eighth Edition, Pearson Education, United States of America, 2014, P 221.

أما المعادلة الثانية لنموذج سولو تصف تراكم رأس المال وهي تعبر عن شرط التوازن في سوق السلع والخدمات الذي يتطلب أن يتساوى إجمالي الاستثمار مع الادخار $I = S$ ، والذي يُفْتَرض أن يكون نسبة محددة من إجمالي الإنتاج، ويكون التغير في رأس المال كالآتي[2]:

$$\dot{K} = sY - \delta K.....(3)$$

وتشير هاته المعادلة إلى أن تغير في رأس المال ΔK يساوي الاستثمار الإجمالي sY ناقص الإهلاك المتولد عن العملية الانتاج δK .

في حين لدينا [3]:

---

[1] ميلود لوعيل، **المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها "حالة :الجزائر، مصر، السعودية، دراسة مقارنة خلال الفترة 1990-2010"**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص علوم اقتصادية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2013-2014، ص 22.

[2] N.GREGORY MANKIW, **Macroéconomie**, 3e édition, de boeck Université, Paris, 2003, P 264.

[3] Charles I.Jones, **Théorie de la croissance endogène**, de boeck Université, Paris, 2000, P 32.

$$k = K / L$$

$$\Rightarrow \log(k) = \log(K) - \log(L)$$

$$\Rightarrow \frac{\dot{k}}{k} = \frac{\dot{K}}{K} - \frac{\dot{L}}{L} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

ومن الافتراضات الاساسية للنموذج (كما رأينا في سابق) هي أن معدل نمو القوه العاملة ثابت، وبعبارة أخرى $\frac{\dot{L}}{L} = n$، وبافتراض التوازن في سوق العمل يصبح لدينا:

$$L(t) = L_0 e^{nt}.$$

وبتعويض علاقات السابقة في المعادلة رقم (3) نتحصل على المعادلة التالية :

$$\frac{\dot{k}}{k} = \frac{sY}{K} - \delta - n = \frac{sy}{k} - \delta - n$$

وانطلاقا مما سبق نحصل على المعادلة نمو معدل رأس المال الفردي لسولو:

$$\dot{k} = sy - (n + \delta)k$$

وتبين هذه المعادلة أن التغير في نصيب الفرد من رأس المال في كل فتره يتحدد بثلاثة عوامل، اثنين منهم تلعب دورا مماثلا في المعادلة الاصلية للتراكم وهي: الاستثمار لكل فرد s الذي يزيد من تراكم رأس المال، والاستهلاك لكل فرد الذي يقلل من تراكم رأس المال، والعامل الثالث هو نمو السكان الذي يقلل من من تراكم رأس المال.

وبالاستعانة بالشكل رقم (07) يمكن توضيح ذلك على النحو التالي :

الشكل رقم (07) : التوازن في دالة الانتاج عند سولو.

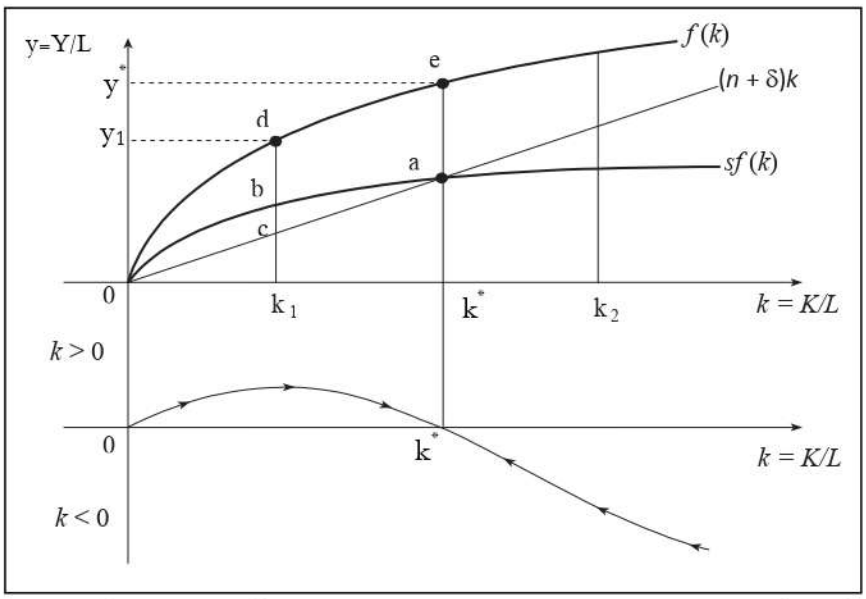

Source: Brian Snowdon, Howard R Vane, **Modern Macroeconomics**, Edward Elgar , united kingdom, 2005, P 608.

من الشكل السابق نلاحظ أنه يحدث التوازن عندما يتحقق الشرط $sy=(n+\delta)k$ وهنا يتجه مخزون رأس المال إلى التوازن $k=k^*$ ويكون التغير معدوما $\dot{k}=0$، ونلاحظ أيضا عندما يصبح $sy\succ(n+\delta)k$ يكون هنا مخزون رأس المال أقل من قيمته التوازنية $k_0\prec k^*$ وفي هذه الحالة يكون التغير في رأس المال الفردي في الاقتصاد في تزايد $\dot{k}\succ 0$ وأما في الحالة العكسية حيث إذا كان $sy\prec(n+\delta)k$ يكون عندها مخزون رأس المال أكبر من قيمته التوازنية $\dot{k}\prec 0$ وفي هذه الحالة يكون التغير في رأس المال الفردي في تناقص $k_0\succ k^*$.

ثانيا : نموذج سولو مع التقدم التقني

إن نموذج السابق لروبرت سولو لا يستطيع تفسير نمو الدخل الفردي في الأجل الطويل في الاقتصاديات المتقدمة، لذلك قام بإدخال متغير جديد هو التقدم التقني A في دالة الإنتاج ويصبح نموذج سولو يحتوي على أربع متغيرات: الإنتاج ومخزون رأس المال والعمالة والتقدم التقني، ويتم الجمع بينها لإنتاج الإنتاج وتأخذ دالة الإنتاج الشكل التالي[1] :

$$Y=F(K\cdot AL)=K^{\alpha}(AL)^{1-\alpha}.....(1) \quad ; \quad \alpha \in [0,1]$$

حيث أن: Y يمثل الانتاج، K يمثل مخزون رأس المال، L يمثل عدد العمال، A يمثل مستوى تقدم العامل التكنولوجي .

في هذا النموذج وضع سولو التقدم التقني كمتغير خارجي وذلك لأن عملها تلقائي ومستقل عن الظروف الاقتصادية وينمو بشكل ثابت، ويمكن كتابة معدل نمو التقدم التقني على الشكل التالي[2]:

$$\frac{\dot{A}}{A}=g \Leftrightarrow A=A_0e^{gt}.....(2)$$

أما بالنسبة للمعادلة معادله تراكم رأس المال السابقة لا تتغير بإدخال التقدم التقني، ويمكننا كتابتها في الشكل التالي :

$$\frac{\dot{K}}{K}=s\frac{Y}{K}-\delta.....(3)$$

ولإظهار النتائج المترتبة علي التقدم التقني في النمو نقوم بتعويض معادلة رقم (3) في دالة الإنتاج الفردية وتصبح المعادلة في الشكل التالي:

$$y=k^{\alpha}(A)^{1-\alpha}.....(4)$$

ولقياس فعالية العمل بالنسبة للناتج الفردي ورأس المال نقوم بقسمتهم على AL نحصل على:

---

[1] David Romer, **ADVANCED MACROECONOMICS**, Fourth Edition, McGraw-Hill, New York, 2012, P 10.

[2] BEN J.HEIJDRA, LAURIE S.M.REIJNDERS, WARD E.ROMP, **Foundations of Modern Macroeconomics**, Second Edition, Oxford University Press, New York, 2009, P 409.

$$\tilde{k} = \frac{K}{AL} \Rightarrow \tilde{k} = \frac{k}{A}$$

$$\tilde{y} = \frac{Y}{AL} \Rightarrow \tilde{y} = \frac{y}{A}$$

حيث: $\tilde{y}$ يمثل الناتج لكل وحدة فعلية من العمل والتقدم الفني، و $\tilde{k}$: يمثل رأس المال لكل وحدة فعلية من العمل والتقدم الفني.

وبالتعويض في دالة الإنتاج الفردية تصبح في الشكل التالي :

$$\tilde{y} = \tilde{k}^{\alpha} .....(5)$$

ولدينا أيضا[1] :

$$\frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{k}} = \frac{\dot{K}}{K} - \frac{\dot{A}}{A} - \frac{\dot{L}}{L}$$

وبتعويض هذه العلاقة في معادلة رقم (3) نتحصل على العلاقة التالية :

$$\dot{\tilde{k}} = s\tilde{y} - (n + g + \delta).....(6)$$

وتحدد نسبة رأس المال الفردي للتقدم التقني في المدى الطويل للدولة بصورة مشتركة من خلال وظيفة الإنتاج وتحقق هذا الشرط $\dot{\tilde{k}} = 0$ وبالتالي يصبح لدينا[2]:

$$\tilde{k}^{*} = \left(\frac{s}{n + g + \delta} \right)^{\frac{1}{1-\alpha}}$$

من المعادلة السابقة نلاحظ أن نسبة رأس المال الفردي في المدى الطويل يرتبط بصورة ايجابية مع معدل الادخار وبشكل سلبي مع معدل نمو السكان.

وانطلاقا مما سبق يمكن كتابة دالة الإنتاج الفردي بالنسبة للتقدم التقني كما يلي:

$$\tilde{y}^{*} = \left(\frac{s}{n + g + \delta} \right)^{\frac{\alpha}{1-\alpha}}$$

وفي الأخير يمكن كتابة دالة الإنتاج الفردي بالنسبة للتقدم التقني وفقا للزمن كما يلي :

$$y^{*}(t) = A(t) \left(\frac{s}{n + g + \delta} \right)^{\frac{\alpha}{1-\alpha}}$$

[1] Charles I.Jones, **Théorie de la croissance endogène**, op-cit, P 41.

[2] N. Gregory Mankiw; David Romer; David N. Weil, **A Contribution to the Empirics of Economic Growth**, The Quarterly Journal of Economics, United States of America, Vol. 107, No. 2. (May, 1992), P 410.

ثالثا : نقد نموذج روبرت سولو:

تعرض نموذج سولو إلى مجموعة من الانتقادات وأهمها[1]:

– إهمال النموذج لمدى تأثير الاستثمار على النمو، مع تركيزه على مدى تأثير نسبة الإحلال بين رأس المال والعمل؛

– أهمل سولو مدى تأثير التغير التكنولوجي وأبقاه خارج النموذج رغم أهميته الكبيرة؛

– افتراض النموذج لتماثل السلع وهذا غير واقعي خاصة في السلع الرأسمالية؛

–افتراض الاقتصاد المغلق وسيادة المنافسة التامة وهذا أمر بعيد عن الواقع ويكون أكثر ابتعادا في البلدان النامية.

ركزت النظرية النيوكلاسيكية (نموذج روربت سولو) على أن النمو الاقتصادي هو عملية تراكم رأس المال المادي حيث أن الادخار الكلي يمول الاستثمار أو الإضافات إلى رأس المال، ويحقق الاقتصاد الذي يعاني من انخفاض في حصة العامل من رأس المال إنتاجية حدية مرتفعة لرأس المال، ومع استمرار الادخار بنفس الكمية رأس المال المتولدة من الإضافات الجديدة يؤدي إلى ارتفاع الاستثمار بالمقدار اللازم لتعويض الاهلاك والتشغيل الجديد في القوة العاملة، وأما في الأجل القصير ترتفع حصة العامل من رأس المال وهذا ما يسبب انخفاض الإنتاجية الحدية لرأس المال، والمدخرات الجديدة من رأس المال تتجه نحو الانخفاض أيضا وهذا ما يسبب حالة من الركود والسكون.

المطلب الثالث : نماذج النمو الداخلي

تعرضت النظريات الكينزية والنيوكلاسيكية للعديد من الانتقادات من طرف بعض المفكرين الاقتصاديين وعلى رأسهم لوكاس وبارو، وذلك لقصورها وضعفها في تحليل مصادر النمو الاقتصادي الطويل الأجل حيث ترتكز على نوع واحد ألا وهو تراكم رأس المال المادي، وأيضا لعدم قدرتها على تفسير التفاوت في معدلات النمو بين الدول النامية، هذا القصور أدى إلى بروز نظريات النمو الداخلي حيث ترى هذه النظريات للنمو عدة مصادر (رأس المال المادي، المعرفة، رأس المال البشري، رأس المال العام، رأس المال التكنولوجي)، حيث يوجد عدة اختلافات بين هذه ال نظريات الحديثة ونظريات النيوكلاسيكية ونظريات النمو الداخلي ونوجزها في ثلاث عوامل[2]:

– إن نماذج النمو الداخلي تخلصت من فرض النيوكلاسيكي القائم على تناقص العوائد الحدية لرأس المال المستثمر، حيث أنها سمحت بزيادة عوائد الحجم في الانتاج الكلي وتركيز على دور العوامل الخارجية في تحديد

[1] إسماعيل محمد بن قانة، **اقتصاد التنمية (نظريات، نماذج، استراتيجيات)**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 117.

[2] ميشيل ب.تودارو، **التنمية الاقتصادية**، تعريب ومراجعة: محمود حسن حسني، محمود حامد محمود عبد الرزاق، دار المريخ للنشر، الرياض، 2006، ص 155.

معدل العائد على رأس المال المستثمر، وذلك بافتراض أن استثمارات القطاع العام والخاص في رأس المال البشري على حد سواء تؤدي إلى التحسينات الإنتاجية والوفرات الخارجية التي تعوض طبيعة اتجاه العوائد نحو التناقص؛

– نظرية النمو الداخلي تبحث عن تحليل تفسير الزيادة في عوائد الحجم واختلاف نماذج النمو الاقتصادي طويل الأجل بين الدول؛

– تلعب التكنولوجيا دورا أساسيا في هذه النماذج أما في النظرية النيوكلاسيكية فهي تعد متغير خارجي.

وتقوم نظرية النمو الداخلي على العديد من الفروض الأساسية يمكن أن نوجزها فيما يلي [1]:

– حدوث التغير التكنولوجي من داخل النموذج الاقتصادي مثلا بواسطة تراكم المعرفة (رومر 1986) أو تراكم رأس المال البشري (لوكاس 1988)، ويلاحظ أن التقدم التكنولوجي يأتي من الأشياء التي يقوم بها الأفراد وليس مجرد دالة في الزمن؛

– يعد ثبات العائد لرأس المال هو الافتراض الأساسي للنظرية الحديثة للنمو النابع من الداخل، وذلك خلافاً للنظرية النيوكلاسيكية التي إفترضت تناقص العائد بالنسبة لرأس المال، كما تفترض أن الاستثمار في رأس المال البشري يرفع من الانتاجية الفردية للعامل(الأثر الداخلي) ويؤدي إلى زيادة انتاجية جميع عوامل الانتاج الأخرى (الأثر الخارجي)، أي أن الأثر الموجب لتراكم رأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب أكبر من تناقص العائد بالنسبة للاستثمار في رأس المال المادي، بحيث يصبح العائد على الاستثمار ثابتا عبر الزمن ويحقق النمو طويل الأجل؛

– اعتبار الاكتشافات والتكنولوجيا عوامل إنتاج غير تقليدية تختلف عن عوامل الانتاج الأخرى، فقد أطلق رومر عليها عوامل الانتاج غير التنافسية في الاستخدام وهي تشبه في ذلك السلع العامة وهي مستبعدة جزئياً؛

– فرضية سيادة المنافسة الكاملة تكون غير صحيحة؛

– التقدم والمعرفة هي ناتج الانفاق على البحث والتطوير وهي أيضاً ناتج عملية التعلم أثناء العمل لإنتاج سلع جديدة أو للإنتاج بأساليب جديدة وعمل تحسينات مستمرة في التصميمات وفي التقنيات، وهي بذلك عملية تراكمية واحتمالات نجاح البحث والتطوير لأي منشأة يكون متناسباً مع حجم العمالة المؤهلة التي تعمل في المعامل.

وسنقوم بعرض نماذج النمو الداخلي من خلال التطرق إلى ثلاث نماذج أساسية وهي نموذج لوكاس ورومر وروبيلو :

[1] نوري حاشي، مرجع سابق، ص 150.

الفرع الأول : نموذج بول رومر(Romer 1986):

قدم الاقتصادي الامريكي بول رومر نموذجا بديلا للنموذج النيوكلاسيكي للنمو في الأجل الطويل، ليشرح كيف ولماذا تشهد البلدان الأكثر تقدما في العالم نموا على عكس النماذج القديمة التي قامت بدراسة النمو على دول معينة فقط، ويقوم هذا النموذج بتحليل ظاهرة النمو في جميع البلدان المتقدمة ككل، واعتمد نموذج رومر على التغير في الانتاج الذي يحدث من داخل النموذج ويتحقق في الأجل طويل بسبب تراكم المعرفة الذي تقوم به الوحدات الاقتصادية لتعظيم الربح، ويوجد في نموذج رومر مخزونين مترابطين وهما مخزون رأس المال المادي ومخزون المعرفة المتولد عنه الذي ينتج تلقائيا عن الخبرة المكتسبة، ويرى رومر أن التقدم التقني يحدث نتيجة البحث والتطوير وبالتالي فان التقدم التكنولوجي هو متغير داخلي تتحدد قيمته ضمن النموذج.

أولا : عرض نموذج رومر :

قام نموذج رومر على مجموعة من الإفتراضات أهمها[1]:

- المعرفة التكنولوجية سلعة عمومية بدون منافس؛
- المعرفة التكنولوجية تولد وفرات خارجية؛
- كل السلع الوسيطية تنتج في نفس الشروط ولا تكون مختلفة فكلها تستعمل بنفس النسبة ولها نفس السعر؛
- في الاقتصاد ثلاث قطاعات هم : قطاع البحث وقطاع إنتاج للسلع الوسيطة وقطاع إنتاج السلع النهائية.

1- قطاع البحث :

ويستخدم فيه رأس المال البشري ورصيد المعرفة لإنتاج معرفة جديدة والتغير التكنولوجي الذي يعتمد على كمية المكتشفات العلمية، ويفترض رومر معادلة تراكم المعارف على النحو التالي[2]:

$$\dot{A} = k\ L_A A$$

حيث أن k ثابت يمثل فعالية البحث والتطوير.

وينمو معدل تراكم المعارف بمعدل g_A الذي يعطى بالعلاقة التالية :

$$g_A = k\ L_A$$

[1] محمد الناصر حميداتو، **نماذج النمو**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد 02، العدد 07، 2014، ص 14.

[2] Charles I.Jones **Macroeconomics**, Third edition, W.W. Norton company, United States of America, 2014, P 144.

2- قطاع إنتاج للسلع الوسيطة :

هذا القطاع يستخدم فيه التصميمات التي ينتجها قطاع البحث إضافة إلى الإنتاج المدخر، وذلك لإنتاج عدد كبير من سلع الانتاج المعمرة والتي تستخدم في إنتاج السلع النهائية، وينتج هذا القطاع بضائع رأسمالية وتستعمل في ذلك الاختراعات والمكتشفات العلمية للقطاع الأول.

3- قطاع إنتاج السلع النهائية

هذا القطاع يستخدم فيه كل من العمل ورأس المال البشري وسلع الإنتاج المعمرة لإنتاج السلع النهائية، ويتشكل هذا القطاع من عدد كبير من الشركات والمؤسسات المنتجة للبضائع النهائية والتي تعتبر في النهاية بمثابة بضاعة واحدة Y نفترضها متجانسة .

وتكون دالة الإنتاج على الشكل التالي[1] :

$$y = k^{\alpha} (A\ l\gamma)^{1-\alpha} \ldots\ldots\ldots(1)$$

حيث أن :

Y : تمثل إنتاج.

K : تمثل رأس المال.

L : تمثل العمل المنفذ.

A : يمثل الرأس المال البشري أو المعرفة .

وأما بالنسبة لمعادلات تراكم رأس المال والعمال هي مماثلة لتلك التي في نموذج سولو، وتعطى بالعلاقة التالية:

$$\dot{K} = sY - \delta K \ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

$$\frac{\dot{L}}{L} = n \ldots\ldots\ldots\ldots(3)$$

ويحدث التوازن عندما ينمو كل من نصيب العامل من الناتج ونصيب العامل من رأس المال ومعدل مستوى التقدم التقني بنفس المعدل g .

أي أن: $$g_y = g_k = g_A$$

و يكون معدل نمو نصيب العامل من الناتج ومن رأس المال هو: $g_y = g_k = g_A = \phi\ L_A$

أما معدل نمو الناتج ورأس المال فهو: $$g_Y = g_K = g_A + n = \phi\ L_A + n$$

[1] Charles I.Jones, **introduction economic growth**, First edition, W.W. Norton company, United States of America, 1998, P 90.

ثانيا : خصائص نموذج رومر:

يتميز نموذج رومر بمجموعة من الخصائص يتمثل أهمها في مايلي [1]:

– وفورات خارجية متولدة عن المعرفة الفنية وتتحقق إما عن طريق الاستثمار في إحدى الشركات مما يزيد من انتاجيتها وإما عن طريق رأس المال التي تتولد عنه؛

– الفصل بين مفهومي النمو المتوازن والنمو الأمثل وهذا هو جوهر الاختلاف بين نموذج رومر وسولو؛

– التأثير الدائم لأزمات على معدل النمو ومساره وذلك بسبب تأثر مخزون رأس المال (المعرفة) والذي يكون انعكاسه طويل المدى حتى مع استعادة التوازن.

– وجود ثلاث حالات للنمو:

- مرونة انتاج المعرفة الكلية (المعرفة الخاصة والجماعية) أقل من واحد، وهنا يتوقف النمو في الأجل الطويل.
- مرونة إنتاج المعرفة الكلية تساوي واحد، وهنا يكون معدل النمو الاقتصادي ثابت (نمو متوازن).
- مرونة انتاج المعرفة الكلية أكبر من واحد وهنا معدل النمو في تزايد مستمر.

ثالثا : نقد نموذج رومر:

تعرض نموذج رومر (النمو من خلال ابتكار سلع رأسمالية جديدة) إلى انتقادين هامين ونلخصهما في مايلي [2]:

الانتقاد الأول: وهو متعلق بنظرة النموذج إلى رأس المال البشري، فالاعتماد على كمية رأس المال البشري لا يصلح في كل الحالات(حالة تقهقر الولايات المتحدة الأمريكية أمام بعض منافسيها أصغر منها كألمانيا واليابان)، وافتراض النموذج ثبات مخزون رأس المال البشري غير صحيح، فقد ينمو في ظل افتراض ثبات بقية عوامل النمو الأخرى مما يؤدي إلى ارتفاع كبير لمعدل النمو الاقتصادي؛

الانتقاد الثاني: وهو متعلق بفكرة الإحلال التي تجاهلها النموذج، فتجديد المخزون السلعي في الواقع لا يؤدي إلى إلغاء المخزون القديم إذ تبقى كذلك من السلع الجديدة وهو ما يعني تزايد غير محدود وهذا ينافي فرضية شومبيتر المتعلقة بالهدم البناء(أي السلع الجديدة تؤدي إلى هجران السلع القديمة).

[1] إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سابق، ص 141.

[2] نوري حاشي، مرجع سابق، ص 152-153.

الفرع الثاني: نموذج لوكاس (R. Lucas–1988):

ركز روبرت لوكاس في نموذجه الخاص بالنمو الاقتصادي على تراكم رأس المال البشري داخل مختلف القطاعات الاقتصادية كمحرك للنمو، وقام لوكاس بتخصيص جزء من وقت العمال لتحسين قدراتهم وتدريبهم وتكوينهم وبالتالي تكون دالة الانتاج بها نوعين من مدخلات وهما: مخزون رأس المال المادي، وتراكم العمل الفعال، وما يميز هذا النموذج أن لوكاس جعل رأس المال البشري متغير داخلي على العكس من رأس المال المادي.

ويقوم هذا النموذج على الفرضيات التالية [1]:

– الاقتصاد مكون من قطاعين أحدهما مخصص لإنتاج السلع والآخر لتكوين رأس المال البشري؛

– لا وجود للتباين بين الاختيارات التربوية ولا في المردود الفردي المبذول في الدراسة أي أن الأعوان أحاديين وعددهم N ؛

– الفرد يتعلم بنفسه ويستعمل الوقت والمهارة المكتسبة انطلاقا من نفسه، وكل عون مهما كان مستواه هو أكثر فعالية إذا أحيط بشخص فعال؛

–دالة الإنتاج لعناصر إنتاج سلعة لها مردودية سلمية ثابتة ومتراكمة.

من خلال الفرضيات نلاحظ أن الاقتصاد في هذا النموذج حسب لوكاس يتكون من قطاعين، قطاع الاول هو قطاع إنتاج البضائع انطلاقاً من رأس المال المادي وجزء من رأس المال البشري (u)، وهذه العملية الإنتاجية تحكمها تقنية دالة الإنتاج لكوب دوغلاس والتي تكون على الشكل[2]:

$$y = Ak^{\alpha}(uh)^{1-\alpha}\overline{h}^{\mu} \text{.....(1)} \qquad A \succ 1, 0 \prec \alpha \prec 1, \mu \geq 1$$

حيث لدينا :

y: يمثل إنتاج لكل عامل؛

k:يمثل رأس المال لكل؛

u:يمثل الوقت الذي يأخذه العامل لإنتاج السلعة؛

و h :مخزون رأس مال البشري للعامل؛

β :نسبة مساهمة رأس المال في الناتج؛

μ :مقدار تأثير مستوى الرأس المال البشري على عملية الانتاجية.

[1] محمد الناصر حميداتو، مرجع سابق، ص 15.

[2] Christopher D. Carroll, **The Lucas Growth Model**, Johns Hopkins University, United States of America, 2017, P 1.

أما القطاع الثاني فهو قطاع يهتم بتكون رأس المال البشري الذي لم يستعمل في القطاع الأول $(1-u)$ ويكون وفقا للمعادلة التالية[1]:

$$\dot{h} = \delta\ [1-u(t)]h_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

حيث أن:

$\dot{h}$:مقدار التغير في رأس المال البشري؛

h :يمثل مخزون رأس المال البشري لكل فرد؛

و δ :ثابت يعبر عن إنتاجية رأس المال البشري؛

$1-u(t)$:الوقت المنفق للتكوين والتدريب.

وتتميز دالة رأس المال البشري بخاصية ثبات الغلة بالنسبة لـ $\dot{h}$ وهي أساسية في هذا النموذج للوصول إلى النمو الداخلي، وتتميز أيضا بأن العائد الحدي لرأس المال البشري ثابت.

وقد أستخلص لوكاس من نموذجه نتيجتين مهمتين[2]:

- الأولى تتعلق بفصل النمو المتوازن عن النمو الأمثل الناتج عن وجود وفورات خارجية ايجابية (كما في رومر)، فالمعدل الأمثل لنمو رأس المال البشري يعد أكثر ارتفاعا من معدله المتوازن الناجم عن فائض الفاعلية الجماعية؛

- الثانية هي أن الاقتصاد الذي يجري تخصيص أولي لرأس المال المادي والبشري أفضل من غيره حيث سيظل دائما في وضع نمو أفضل من غيره، مما يعني أن النموذج يأخذ بعين الاعتبار استمرار التباعد في مستويات الدخول بين الدول.

وفي الأخير يمكن القول أن حدوث النمو الذاتي حسب لوكاس يرتكز على رأس المال البشري، حيث إن إلغاء فرضية تناقص الايرادات الحدية لتراكم رأس المال البشري يعتبر دعامة للنمو الداخلي، ويرى أنه يكفي أن تكون عوائد الحدية لرأس المال البشري ثابتة حتى يحدث نمو طويل الأجل، أما إذا كانت متزايدة (حيث كلما زاد مستوى رأس المال البشري زادت معه الإنتاجية وبالتالي زاد التفاوت في الانتاجية الحدية) يؤدي ذلك إلى حدوث نمو عميق .

[1] Christopher D. Carroll, op-cit, P 1.

[2] إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سابق، ص 141.

الفرع الثالث: نموذج ريبيلو "AK"1991

يعتبر نموذج AK لريبيلو ومن أبسط نماذج النمو الداخلي والتي يكون فيه للسياسات الاقتصادية تأثير على معدل النمو الطويل الأجل ويعتبر بديلا للنموذج نيوكلاسيكي "نموذج سولو"، ويلغي هذا النموذج فرضية الإنتاجية الحدية المتناقصة ويعتبر الناتج الكلي هو دالة خطية من رأس المال المادي، وتتميز هذه الدالة بتراكم رأس المال المادي فيها بشكل مستمر دون معاناة من تناقص عوائد رأس المال، وافترض هذا النموذج عدة فرضيات نذكر منها[1]:

- غياب المردودية المتناقصة لرأس المال؛
- رأس المال هو العنصر الوحيد للإنتاج؛
- رأس المال يتكون بتراكم حصص الأعوان الاقتصاديين؛
- تراكم رأس المال لا يتوقف من قبل إنتاجية حدية متناقصة.

ويفترض روبيلو في نموذجه دالة إنتاج ثابتة الغلة ومن الشكل [2]:

$$Y = AK \ldots\ldots\ldots(1)$$

حيث أن :

K: يمثل رصيد رأس المال الموسع (مادي وبشري).

A: يمثل ثابت موجب يعكس المستوى التكنولوجي.

و تكون معادلة تراكم مخزون رأس المال في نفس صيغة المعطاة في نموذج سولو وهي على الشكل [3]:

$$\dot{K} = sY - (\delta + n)K = sAK - (\delta + n)K = (sA - (\delta + n))K \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

حيث أن s هو معدل الادخار و $(\delta + n)$ هو معدل الإهلاك، ويفترض هذا النموذج أن النمو السكاني ثابت كما في نموذج سولو.

وبقسمة المعادلة رقم (2) على K يصبح لدينا :

$$\frac{\dot{K}}{K} = s\frac{Y}{K} - (\delta + n) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(3)$$

ولدينا من المعادلة رقم (1) $A = \frac{Y}{K}$ وبتعويضها في المعادلة رقم (3) نحصل على معدل نمو رأس المال كما يلي :

---

[1] محمد الناصر حميداتو، مرجع سابق، ص 13.

[2] Paul Klein, **Endogenous growth**, The University Of Western Ontario, CANADA, P 2.

[3] Ali RAAD, **The effect of institutions and governance on economic growth with a reference to the case of algeria over the period 1970-2000** , thèse de doctorat, université d'Alger, 2006, P 82.

$$\frac{\dot{K}}{K} = A\,s - (\delta + n)$$

وبتعويض المعادلة رقم (3) في المعادلة رقم (2) نحصل على :

$$\dot{Y} = A\dot{K} \Rightarrow \dot{Y} = A\left(sY - (\delta + n)K\right)$$

وبقسمة المعادلة على Y نتحصل على معادلة النمو كالتالي:

$$g_y = \frac{\dot{Y}}{Y} = A\,s - (\delta + n)$$

من المعادلات السابقة نستنتج أن معدل نمو رأس المال يساوي معدل نمو الإنتاج .

الشكل رقم (08) : التمثيل البياني لنموذج AK

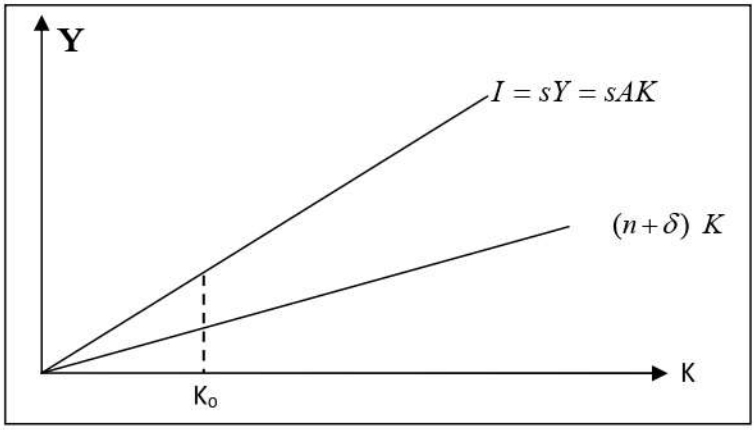

Source : Manfred Gärtner, **Macroeconomics**, Second Edition, Pearson Education, United States of America, 2006, P 282.

يمثل المستقيم $(n+\delta)K$ مقدار الاستثمار المطلوب لتعويض رأس المال المستهلك، أما المستقيم sY الاستثمار بدلالة رصيد رأس المال، كما أن Y دالة الخطية في K وبالتالي المنحنى عبارة عن خط، وهي واحده من الخصائص الأساسية للنموذج AK، ونلاحظ عند النقطة K_0 يكون الاستثمار أكبر من الاستهلاك رأس المال وعندها يكون النمو إيجابي، وعلى يمين نقطة K_0 فان إجمالي الاستثمار يكون أكبر بكثير من الاستهلاك رأس المال، ونتيجة لذلك فإن مخزون الرأسمالي ينمو إلى أجل غير مسمى والنمو لا يتوقف أبدا.

الفرع الرابع: انتقادات نظرية النمو الداخلي

تعرض نظرية النمو الداخلي لعدة انتقادات نذكر من أهمها [1]:

– اعتماد هاته النظريات على عدد من الفروض النيوكلاسيكية التقليدية التي تكون غالبا غير مناسبة لاقتصاديات الدول النامية، حيث نجد عدة عوامل ومعوقات للنمو الاقتصادي بشكل متكرر وهي عدم الكفاءة الناتجة عن ضعف البنية الاساسية، وعدم ملائمة الهياكل المؤسسية وعدم كمال أسواق السلع ورأس المال؛

[1] ميشيل ب.تودارو، مرجع سابق، ص 157-158.

– اهمال نظرية النمو الداخلي للعوامل المؤثرة السابقة ولذلك فإن صلاحية دراستها للتنمية الاقتصادية تكون محدودة وخاصة عند مقارنة بين الدول؛

– اغفال عن محددات النمو الاقتصادي في الأجلين المتوسط والقصير بسبب تركيزها الشديد على محددات طويلة الأجل لمعدلات النمو الاقتصادي.

المبحث الثالث: التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي

تعد التجارة الخارجية أحد أهم القطاعات التي تربط بين الاقتصاد المحلي واقتصاديات العالم الخارجي لما تضمنه من تدفق السلع والخدمات ورؤوس الأموال من داخل الدول إلى خارجها، وأيضا لما تخلقه من علاقات في اقتصاد الكلي، وتعد المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي حيث ترتبط ارتباطا وثيقا مع الناتج المحلي الاجمالي، وسنركز في هذا المبحث على دور التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادي وفي تحديد الدخل المحلي ويُعتبر الكلاسيك هم الأوائل الذين تنبؤا بالدور الأساسي لحرية التجارة الخارجية في تحفيز الأداء الاقتصادي وزيادة الدخل المحلي وفي زيادة التراكم الرأسمالي وتكوين ثروة الأمم، أما النموذج الكينزي فيوضح كيفية تحديد الدخل الوطني التوازني في حالة الاقتصاد المفتوح.

المطلب الأول : دور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي

في سبيل تحديد دور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي طرح الاقتصادي الأمريكي ميشيل تودارو في كتابه المعروف التنمية الاقتصادية الخمس الأسئلة التالية [1]:

– كيف تؤثر التجارة الخارجية على معدل وهيكل وسمة النمو الاقتصادي للدول النامية والأقل نموا؟ وهذا ما يسمى تقليديا بالتجارة كمحرك للنمو، وما هي شروط تحقيق التجارة الخارجية لطموحات التنمية؟

–كيف يكمن للتجارة الخارجية أن تعيد توزيع الدخل والثروة داخل الدولة الواحدة بل وبين الدول المختلفة على مستوى العالم؟ وهل تعتبر التجارة أداة أو قوة لتحقيق المساواة على المستويين المحلي والدولي أم أنها تعمق من عدم المساواة وكيف يتم توزيع المكاسب والخسائر بين الدول؟

– تحت أي شروط أو ظروف تستطيع التجارة أن تساعد الأقل نموا من تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية؟

– هل تستطيع الدول الأقل نموا بأفعالها المنفردة تحديد حجم وكمية التجارة التي يجب أن تشترك بها دوليا؟

– هل على الدول الأقل نموا أن تطبق سياسة التوجه للخارج(حرية التجارة، نقل التكنولوجيا والأفكار، ...الخ) أم تتبنى سياسة التوجه نحو الداخل أم تختار المزج بين السياستين؟

[1] نفس المرجع، ص 506.

وأعطى ميشيل تودارو الإجابات والاستنتاجات عن هذه الأسئلة، وفيما يلي نستعرض الإجابات على الأسئلة السابقة [1]:

– بالنظر إلى معدل وهيكل النمو الاقتصادي فإننا نستنتج أن التجارة يمكن أن تصبح محركا وحافزا مهم من أجل النمو الاقتصادي السريع، إذ أثبتت ذلك التجارب الناجحة لكل من : ماليزيا وتايلاند والبرازيل وشيلي وسنغافورة وكوريا الجنوبية، كما يعد الوصول إلى أسواق الدول المتقدمة حافزا مهما للاستفادة من الموارد البشرية وموارد رأس المال المعطلة، كما تستطيع عوائد الصرف الأجنبي الموسعة عن طريق تحسين أداء الصادرات توفير المال الضروري للدول النامية وزيادة مواردها المالية والمادية النادرة.

– بالنسبة للأثر التوزيعي للتجارة فإنه يمكن القول وجود توزيع غير متكافئ على الدول الغنية وداخل الدول الفقيرة وبشكل غير متكافئ أيضا للمقيمين الأجانب والمواطنين الأثرياء، ولا يجب أن نرجع هذا فقط للتجارة الخارجية، بل إنه يرجع أيضا للترتيب الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسي غير المتكافئ بسبب النظام العالمي الذي تحكم فيه دول قليلة قوية وشركاتها المتعددة الجنسيات.

– بالنسبة للشروط أو الظروف التي تستطيع التجارة الخارجية من خلالها أن تساعد الدول النامية كي تحقيق مصالحها في التنمية توجد بشكل كبير في قدرة الدول النامية على أن تستخلص من الدول المتقدمة امتيازات تجارية مرضية، وخاصة في شكل إزالة الموانع بالنسبة لصادرات الدول النامية من السلع المصنعة بعمالة مكثفة وأيضا الحد الذي تستطيع عندها الصادرات للدول النامية أن تستغل من موارد رأس المال النادرة الاستغلال الأقصى للعمالة الغزيرة المعروضة، والتي لا تزال غير مستغلة سوف تحدد الدرجة التي تستطيع عندها عوائد الصادرات أن تفيد المواطن العادي.

– فيما يخص السؤال الرابع لا تستطيع الدول الأقل نموا تحديد مقدار تجارتها عن طريق غلق حدودها مع باقي العالم الخارجي وذلك لأنهم يفتقرون للموارد والأسواق التي تحقق لهم الاكتفاء الذاتي، بل إنهم يفتقرون أيضا لمقومات بقائهم خاصة في مجال إنتاج الغذاء وغالبا ما يعتمد على قدرتهم على ضمان الحصول على السلع والموارد الأجنبية، كما أن الظروف التي تستطيع تلك الدول من خلالها الحصول على الموارد سوف تؤثر بشكل كبير على طابع عملية التنمية.

– وبالنسبة للسؤال الخامس يرى تودارو من الممكن لصالح هذه الدول أن تفضل بشكل جوهري كل من التجارة الدولية الحرة بين الدول الفردية والتعاون المشترك بين مجموعات الدول النامية في شكل تجمع قائم على الاعتماد على النفس بشكل كبير، إذ أن في الماضي لم تكن التجارة حرة وذلك بالرغم من اقتراحات النظرية النيوكلاسيكية،

[1] نفس المرجع، ص 544-548.

بينما القليل من الدول حديثة التصنيع قد ازدهرت من خلال نظلم التجارة القائمة، ولم يستفيد الأكثرية إلا استفادة قليلة وظل الباقون في حالة الاعتماد الاقتصادي والتبعية الاقتصادية، وفي ظل الخلل الموجود في القوة والثروة الدولية فإن إتباع سياسات التجارة الحرة وتوزيع أكثر عدالة لفوائد التجارة من المحتمل أن تحولها الدول الثرية والغنية كي ترعى مصالحها الخاصة أو القومية، لذا فعلى الدول النامية أن تكون انتقائية في علاقتها الاقتصادية مع الدول المتقدمة ويجب عليهم أن يقوموا بتوسيع صادراتهم كلما كان ذلك ممكنا.

الفرع الأول : دور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية الاقتصادية

عندما نتطرق إلى دور الانمائي للتجارة الخارجية فإننا نعني بذلك دراسة أهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني لأي دولة من الدول العالم سواءا كانت متقدمة أو نامية، إذ تعتبر من الركائز الأساسية في عملية التنمية الاقتصادية، حيث بتفاعلها مع القطاعات الأخرى تساهم في تنمية الدخل المحلي وفي رفع مستوى المعيشي ورفاه في المجتمعات وتقدمها.

وتزداد الأهمية النسبية للدور الأساسي التي تلعبه التجارة الخارجية في الدول النامية بصفة خاصة، حيث أن هذه الدول هي في أشد حاجة لزيادة حجم تجارتها وتوسيع نمطها حيث تحتاج إلى استيراد سلع ومعدات الرأسمالية ومستلزمات عملية الانتاجية، وتحتاج أيضا إلى تصريف فائض انتاجها إلى دول الأجنبية الأخرى وتتحدد قدرتها على النمو إلى حد كبير على ذلك، ومن هنا كان الاهتمام الدول النامية بزيادة صادرتها على حساب واردتها حيث أنه كلما زادت صادرتها زادت قدرتها على زيادة الاستثمار في عملية الانتاجية ومن ثم زيادة معدل النمو الاقتصادي من خلال زيادة دخل المحلي.

ومما لا شك فيه أن هناك ارتباط وثيق بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، حيث لا بد أن تؤثر التجارة على التنمية مهما كان هذا التأثير ايجابي أم سلبي، وترجع زيادة أهمية التجارة في الدول النامية إلى اعتبارين أساسيين هما [1]:

الاعتبار الأول هو أن التجارة الدولية تعتبر أحد المحددات الأساسية للنمو في الدول النامية، حيث أن الدول النامية في سعيها لتحقيق التنمية الاقتصادية تضع برامج التصنيع والأخذ بأساليب انتاجية متقدمة في كل مجالات الانتاج، ويفرض عليها بشكل أساسي استيراد ما تحتاجه من السلع الاستثمارية ومن السلع اللازمة لتنفيذ هذه البرامج، وهنا تستطيع أن تؤدي التجارة الدولية دوراً هاماً للدول النامية بل إن هذا يعتبر في نظر الدول الدور

[1] عادل أحمد حشيش، أسامة محمد الفولي،مجدي محمود شهاب، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، دار الجامعية الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، 1998، ص 313-315.

الأساسي للتجارة الدولية وعلى ذلك تعتمد قدرة هذه الدول على النمو إلى حد كبير على مدى مقدرتها على الاستيراد، ومن هنا كان اهتمام هذه الدول بزيادة صادراتها والحيلولة دون تدهور معدلات تبادلها حتى تظل مقدرتها على الاستيراد مرتفعة، ولذلك لا يبدو غريباً أن نلاحظ في الدراسات التطبيقية لمختلف درجات النمو الاقتصادي في الدول المتخلفة وجود علاقة واضحة بين القدرة التصديرية للدولة وبين معدل تكوين رأس المال الثابت ومن ثم معدل النمو، وتعتبر هذه الملاحظة الأساس في نقد نماذج الاجمالية من طراز Harrod Domar ومدى صلاحيتها للدول النامية، فهذه النماذج تربط النمو بالادخار الذي تنظر إليه كنسبة من الدخل المحلي، وحقيقة الأمر أنه في ظروف دول نامية الكثيرة لا يتوقف الادخار (الاستثمار) على الدخل وحده وإنما على حجم الصادرات أيضاً، بمعنى أنه كلما زادت نسبة صادرات الدول النامية كلما كانت هذه الدولة أقدر على زيادة الاستثمار ومن ثم معدل النمو الاقتصادي، ونشير هنا إلى أن دور التجارة الدولية في زيادة معدل النمو وحجم الدخل المحلي للدول النامية يختلف اختلافاً جوهريا عن فكرة مضاعف التجارة الخارجية، فالمضاعف الكينزي يعمل في إطار مختلف تماماً عن الاطار الاقتصادي للدول النامية، فالفرض الأساس وراء كينز هو وجود طاقة إنتاجية معطلة أما في الدول النامية فالأصل أنها تعاني من عدم مرونة الجهاز الانتاجي ومن ثم فإن مضاعف الاستثمار أو التجارة الخارجية لا عمل له في هذه الدول، في حين أن التجارة الخارجية تزيد من طاقة الدولة الانتاجية عن طريق الاضافة إلى رأس المال الثابت وهذا ما يزيد من القدرة على الانتاج في الفترة اللاحقة، وعلى ذلك فالتجارة الخارجية تزيد من الدخل المحلي بعلاقة من نوع المعجل وليس من نوع المضاعف، ومع ذلك فمن الممكن أن تعرف الدول النامية وجود بعض الطاقات معطلة في المشروعات التي تعتمد على السلع الوسيطة المستوردة وهذا ما يؤدي إلى قبول فكرة مضاعف الاستيراد.

والاعتبار الثاني هو أن التخصص الدولي أمر ضروري لزيادة الكفاية الانتاجية بعد ارساء الأسس الصناعية للدول النامية، وهنا يعتقد البعض أن الدول النامية بحاجة إلى مراعاة نوع من التخصص الدولي دون الاستناد إلى مذهب النفقات النسبية في صورته التقليدية لتحديد هذا التخصص، فأغلب الدول النامية لا تملك الوفرة في الموارد والاتساع في حجم السوق بما يسمح لها بزيادة الانتاج في كافة الفروع، حيث إذا صلح ذلك بالنسبة لبعض الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية أو الاتحاد السوفيتي فإنه لا يصلح للدول النامية الأخرى، وعلى هذه الدول أن ترفض فكرة الاكتفاء الذاتي وأن تباشر نوعاً من التخصص الدولي في الانتاج الذي تتمتع فيه بميزة نسبية، ولتحديد الميزة النسبية فإنه لا يكفي الاعتماد على الاثمان كما تظهر في السوق، ولذلك فإنه يجب تصحيح هذه الاثمان بالعناصر الأخرى مثل الوفورات الخارجية ومزايا الانتاج الكبير، ولكن ينبغي في جميع الأحوال

على الدول النامية أن تترشد بفكرة المزايا النسبية بعد تعديلها لاختيار فروع الانتاج، ومنها يظهر أن أهمية التجارة الدولية والتخصص الدولي لا تقل أهمية لدى الدول النامية.

الفرع الثاني : التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي

هناك علاقة متبادلة بين التجارة الخارجية والنمو، وهناك اتجاهان في ذلك، الاتجاه الأول يرى أن التجارة الخارجية تعزز معدل النمو، وبالتالي فإن السياسة الصائبة هي بالعمل على زيادة الصادرات مما يؤدي إلى زيادة معدل النمو، والاتجاه الآخر يرى أن الأولوية يجب أن تكون للعمل على زيادة معدل النمو من خلال التركيز على القطاعات السلعية مما يؤدي لاحقا إلى زيادة الصادرات وخفض الواردات، فبالنسبة للاتجاه الأول الذي يرى أهمية التجارة الخارجية للنمو الاقتصادي فيعتقد أن هناك الكثير من الآليات التي يتم من خلالها التأثير المتبادل بين التجارة الخارجية والنمو، فزيادة الصادرات تؤدي إلى زيادة نمو الناتج المحلي الاجمالي، كما أن زيادة الصناعات الموجهة للصادرات يؤدي إلى زيادة فرص العمل وزيادة الأجور، بالإضافة إلى التأثيرات غير المباشرة مثل التأثيرات على الانتاجية وعلى إعادة تخصيص الموارد بشكل أكثر كفاءة، وهناك العديد من الدراسات وخاصة من البنك الدولي ومنظمة التعاون الأوروبي للاقتصاد والتنمية التي تؤكد على دور سياسة تشجيع الصادرات في تعزيز معدل النمو وأنه كلما زادت درجة الانفتاح كلما تعزز النمو والدخل[1].

وعلى الجانب الآخر هناك من الاقتصاديين من يرى أن هدف زيادة الصادرات كجزء من السياسة التجارية يجب أن ينظر إليه كوسيلة لتمويل الواردات، وفي دراسة شملت تجربة 65 دولة نامية شهدت أسرع معدلات النمو خلال الفترة (1975-1994) تم التوصل إلى أن دولتين فقط من هذه الدول وهما مصر وإندونيسيا قد شهدتا انخفاضا في نسبة الصادرات/الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة في حين شهدت باقي الدول ارتفاعا في هذه النسبة وصل إلى 10 % لذلك يرى البعض أن ارتفاع الصادرات يحفز النمو، بينما استخدم معارضي هذه المقولة احصائيات أخرى توضح أن هناك من الدول التي ارتفعت فيها الصادرات بينما لم يؤدي ذلك إلى زيادة في معدل النمو تتناسب مع الزيادة في الصادرات، مما أدى إلى التوصل إلى استنتاج مؤداه أن الدول التي تشهد معدلات نمو مرتفعة تميل إلى أن تحقق أيضا نسبا مرتفعة للصادرات / الناتج المحلي الإجمالي إلا أن العكس ليس صحيحاً[2].

ومن سلبيات التجارة الخارجية قد تكون سببا لتراجع معدل النمو إذا كانت الصادرات لا تنمو بالمعدل الكافي الذي يحقق في بقية القطاعات الاقتصادية، وبالتالي يكون الاعتماد في عملية التنمية على التمويل الداخلي

[1] محمد صفوت قابل، مرجع سابق، ص 41-42.

[2] نفس المرجع، ص 42-43.

للاستثمار وفي حالة عدم كفاية الادخار المحلي يمكن اللجوء إلى التمويل الخارجي أو الاعتماد على المساعدات والديون الخارجية، مما قد يؤدي إلى زيادة الديون[1].

وخلاصة لما سبق يمكن ابراز العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في النقاط التالية:

– عملية التنمية والنمو الاقتصادي تتطلب توسعا في إقامة المشاريع والبرامج لتحقيقها، هذا ما يتطلب توفر معدلات والآلات وسلع رأس مالية مختلفة، وهذا غير موجود في الدول النامية مما تتجه إلى استيرادها من الدول الرأسمالية المتقدمة، أي يعني اعتماد التنمية على التجارة الخارجية لتوفير السلع المادية .

– إن انتاج السلع والخدمات وزيادة في الانتاج التي تتضمنها عملية النمو والتنمية الاقتصادية يقتضي استيراد مستلزمات وعناصر الانتاج اللازمة من الخارج، أي الاعتماد على التجارة الخارجية للحصول عليها.

– إن تطور النسبي في الانتاج والدخول وما يرافقها من زيادة في فرص العمل يؤدي بضرورة إلى زيادة الاستهلاك، مما يجعل الدول النامية في حاجة إلى الاستيراد سلع الاستهلاكية تشتد بتزايد وتسارع خطوات التنمية.

–إن توسيع السوق الخارجية من خلال التجارة الخارجية يؤدي إلى توسيع الانتاج مما يؤدي إلى زيادة الدخل المحلي.

– تتضمن عملية النمو والتنمية الاقتصادية تطوير نسبي لمستويات الحياة بكافة جوانبها مما يؤدي إلى تغيرات في الاذواق وأنماط الاستهلاك، وانتشار التعليم والوعي من خلال وسائل الاتصال السريعة والمتنوعة يؤدي إلى تزايد الاستهلاك، وتغطى هذه الزيادة عن طريق الاستيراد من الدول المتقدمة.

المطلب الثاني: نموذج الكينزي لاقتصاد المفتوح

سنحاول في هذا المطلب ابراز دور التجارة الخارجية في تحديد الدخل المحلي لاقتصاد مفتوح من خلال استعراض النموذج الكينزي، ويتكون قطاع التجارة الخارجية لأي اقتصاد دولة من تجارة رؤوس الأموال وتجارة السلع والخدمات التي تنتجها ولكنها تستهلك من قبل مستهلكي الدول الأخرى وتسمى بالصادرات X ومن السلع والخدمات التي يستهلكها داخل الدولة دون أن يقوموا بإنتاجها أعوانها وتسمى بالمستوردات M.

[1] نفس المرجع، ص 43.

الفرع الأول : عرض نموذج الاقتصاد المفتوح

يتكون مستوى الطلب الكلي لاقتصاد مفتوح من انفاق استهلاكي c وانفاق الاستثماري I وانفاق حكومي G بإضافة إلى صافي الطلب الخارجي NX (صافي الصادرات) الذي يشير إلى الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة المستوردات (X-M)، وبالتالي فإن معادلة الطلب الكلي تصبح [1]:

$$AD = C + I + G + NX \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (01)$$

ومن خلال التوازن السابق يمكن تحقيق المعادلة[2] :

$$S+TA+ M = I+G+TR+X \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (02)$$

الجزء الأيسر من المعادلة رقم (02) يمثل ذلك الجزء من الدخل الذي يتسرب من تيار الانفاق إما في شكل مدخرات أو في شكل ضرائب تدفع للحكومة ومبالغ تدفع للخارج ثمنا للواردات.

وبطرح الاستهلاك (C) من الطرفين وافتراض أن ميزانية الحكومة متوازنة أي (G+TR = TA) فإننا نصل إلى المعادلة التالية:

$$S - I = NX \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (03)$$

تبين لنا المعادلة رقم (03) أنه في حالة زيادة الادخار على الاستثمار لأي فترة فإن الميزان التجاري يحقق فائضا، وبالمقابل في حالة زيادة الاستثمار على الادخار لأي فترة فإن الاقتصاد الذي يحقق عجزاً في تجارته الخارجية من السلع والخدمات، وتتضمن هذه النتيجة أن دولة التي تحقق فائض تجاريا تمتلك فائض في الادخار وتراكم من أصولها الأجنبية في مقابل تحقق فائضا في صادراتها، وبالتالي فإنه يمكن اعتبار أن ميزان تجارة السلع والخدمات (X – M) يمثل التغير في صافي دائنيه أو مديونية الدولة مع العالم الخارجي الذي هو عبارة عن صافي الاستثمار الأجنبي للدولة، وباستخدام هذه النتيجة فإنه يمكن تحويل المعادلة رقم (03) إلى علاقة تمثل التطابق المشهور بين الادخار والاستثمار:

$$S=I+(X-M) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (04)$$

المعادلة رقم (04) تبين أن الادخار الكلي يجب أن يساوي الاستثمار الكلي بقسميه المحلي والأجنبي .

لكي نستطيع استخدام هذا النموذج في تحديد مستوى الدخل التوازني للاقتصاد المفتوح لابد من تحديد مستوى الاستيراد ومستوى التصدير، نفترض هنا أن الصادرات X متغير خارجي وثابت (يتحدد بعوامل خارجية

[1] Frederic S. Mishkin, **Macroeconomics**, Pearson Education, United States of America, 2012, P 228.

[2] تومي صالح، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي**، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 226.

مثل الدخل والذوق للدول الأجنبية.....إلخ) وبالتالي فإن الصادرات مستقلة عن مستوى الدخل المحلي، أما المستوردات فنفترض أنها تعتمد على مستوى المحلي للاقتصاد المحلي كالتالي[1]:

$$M=a+mY \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (05)$$

حيث أن m تشير إلى التغير في المستوردات بالنسبة إلى التغير في الدخل المحلي وتسمى بالميل الحدي للاستيراد.

الفرع الثاني : توازن الاقتصاد المفتوح:

يمكن الوصول إلى مستوى الدخل التوازني عند تساوي الطلب الكلي مع العرض الكلي للاقتصاد المفتوح، ويكون لدينا :

$$Y=C+I+G+X-M \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (06)$$

وبالتعويض الواردات والاستهلاك بقيمهم في معادلة رقم (06) يكون لدينا :

$$Y = a + c(Y-TA+TR) + I + G + X + mY$$

وبتبسيط المعادلة السابقة نحصل على علاقة الدخل التوازني في الشكل التالي :

$$Y = \frac{1}{s+ct+m}\left[a - cTA + cTR + I + G + X\right] \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (07)$$

المعادلة رقم (07) تبين أن الدخل التوازني يساوي حاصل ضرب مضاعف الاقتصاد المفتوح (مضاعف التجارة الخارجية) $\frac{1}{s+ct+m}$ مضروبا في مكونات الانفاق الكلي المستقل ($a-cTA+cTR+I+G+X$)، أي تغير يحدث في مكونات الانفاق الكلي المستقل سوف يسفر عنه تغير في الدخل يكون مساويا لهذا التغير مضروبا بالمضاعف، فمثلا زيادة في الصادرات تؤدي إلى زيادة في الدخل على النحو التالي :

$$\Delta Y = \frac{1}{s+ct+m}\Delta X.$$

ومنه فإن مضاعف الصادرات (التجارة الخارجية) هو :

$$\Delta Y = \frac{1}{s+ct+m}\Delta X.$$

وبناءا على نتائج السابقة يمكن القول أنه كلما كان ميل الحدي للواردات كبيرا كلما كان مضاعف التجارة الخارجية صغيرا، وكلما كان التوسع في الدخل صغيرا نتيجة لزيادة مستقلة في الانفاق الكلي لأن الواردات تمثل تسربا.

[1] بيرش السعيد، **الاقتصادي الكلي**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، بدون سنة نشر، ص 177.

ويمكن تعزيز العلاقة التوازنية رقم (07) لتوضيح توازن الاقتصاد المفتوح بالرسم البياني، حيث الشكل رقم (09) يقيس الدخل المحلي على المحور الأفقي وكل من الميزان التجاري (X-M) وفائض الادخار على الاستثمار (I-S) على المحور العمودي.

الشكل رقم (09): توازن الميزان التجاري وتساوي الادخار مع الاستثمار

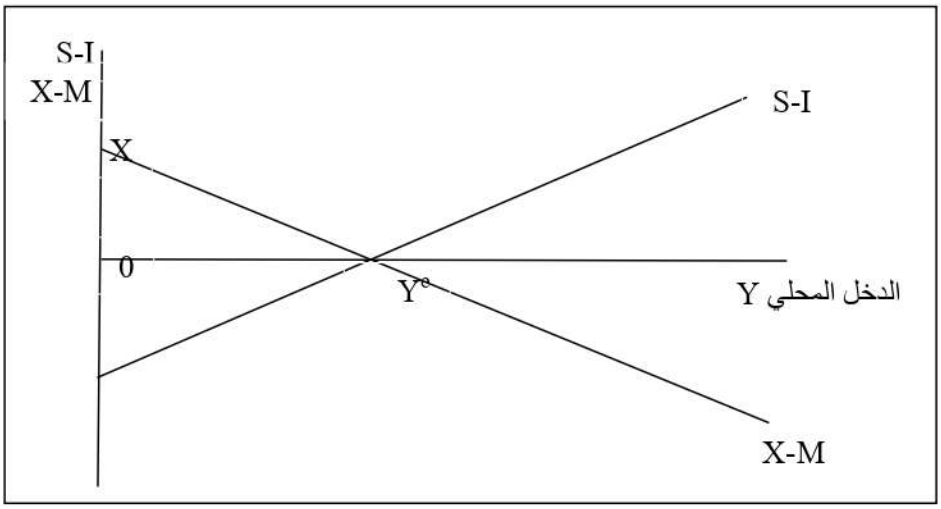

المصدر : طالب محمد عوض، مرجع سابق، ص 424.

انطلاقا من الشكل السابق ميل الدالة (S-I) موجب ويساوي ميل دالة الادخار S وذلك لأن الاستثمار I ثابت عند جميع مستويات الدخل المحلي، أما ميل الدالة X-M سالب ويساوي ميل دالة الاستيراد M وذلك لأن الصادرات ثابتة عند جميع مستويات الدخل المحلي، المقطع الصادي للدالة (X-M) يساوي حجم الصادرات في حين أن المقطع الصادي للدالة (S-I) سالب لأنه يساوي مقطع دالة الادخار السالب ورأيناه سابقا مطروحاً منه حجم الاستثمار الثابت I، ويتحدد الدخل التوازني للاقتصاد الكلي المفتوح عند Ye حيث شرط التوازن (X-M=S-I).

الفرع الثالث: مضاعف الاقتصاد المفتوح:

يقصد بالمضاعف التجارة الخارجية هو عند حدوث زيادة خارجية في حجم الانفاق الاستثماري بمقدار ΔI تؤدي إلى زيادة مضاعفة في الدخل التوازني Ye، والشكل رقم (10) يبين تأثير هذه الزيادة في الاستثمار على الدخل التوازني :

الشكل رقم (10): تأثير الزيادة في الطلب الاستثماري في حالة الاقتصاد المفتوح

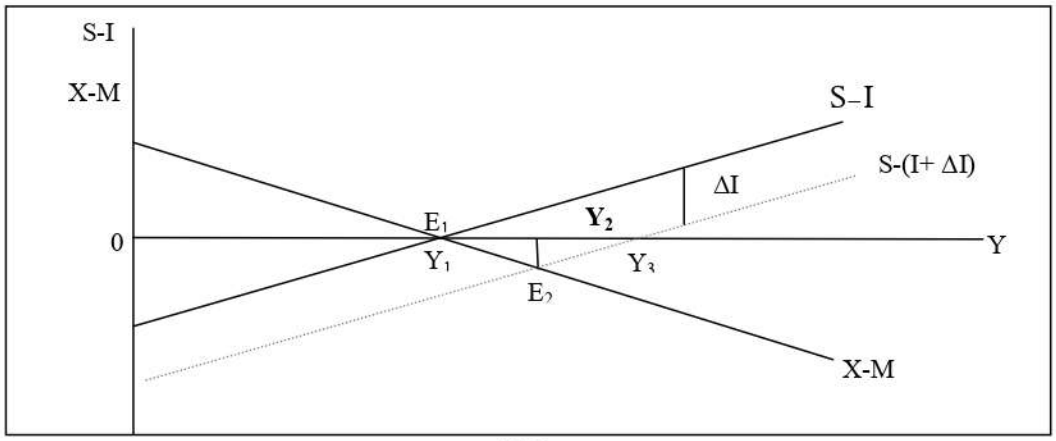

المصدر : طالب محمد عوض، مرجع سابق، ص 425.

نلاحظ من الشكل رقم (10) أن الزيادة في الحجم الطلب الاستثماري تؤدي إلى انتقال الدالة (S-I) بشكل مواز للأسفل إلى S-(I+ΔI) بحيث تكون المسافة العمودية بين الدالتين مساوية لمقدار التغير في الانفاق الاستثماريΔI ، ويؤدي هذا الانتقال إلى تحرك نقطة التوازن من E_1 الى E_2 مما يؤدي إلى زيادة مضاعفة في مستوى الدخل التوازني من Y_1 إلى Y_2، ويعتمد حجم هذه الزيادة في الدخل التوازني على حجم مضاعف الاقتصاد المفتوح.

المطلب الثالث: العلاقة بين التجارة الخارجية النمو الاقتصادي

شهدت العقود القليلة الماضية عددا من الابحاث والدراسات التي تبرز العلاقة القائمة بين التجارة الخارجية بمختلف مكونتها (الصادرات والواردات) والنمو الاقتصادي في كل من الدول النامية والدول المتقدمة على حد سواء، وقد اهتمت هاته الدراسات النظرية والتطبيقية بتحديد دور التجارة الخارجية في دفع عجلة النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، ومن أهم هذه النماذج والدراسات نذكر منها :

1- التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في نظرية النمو الداخلي :

بدأ تطورات نظرية النمو الداخلي برومر ولوكاس وقدمت أسس نظرية بالغة الدقة للعلاقة الايجابية بين التجارة الدولية والنمو الاقتصادي طويل الأجل، وبالأخص الفروض النظرية الجديدة للنمو الاقتصادي الداخلي التي تعمل على تقليص العوائق التجارية وتسرع معدلات النمو الاقتصادي في الأجل الطويل وذلك من خلال [1]:

- استيعاب الدول النامية للتكنولوجيا المتكورة في الدول المتقدمة بمعدل أسرع؛
- زيادة المنافع المتدفقة من الأبحاث والتطوير؛

[1] خالد محمد السواعي، **التجارة والتنمية مع تجارب ناجحة من الدول النامية**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2014، ص 180.

- تحقيق اقتصاديات الحجم في الانتاج؛
- تقليل تشوهات الأسعار يقود إلى كفاءة أكبر لاستخدام الموارد المحلية في القطاعات الاقتصادية؛
- تحقيق تخصص وكفاءة أكبر في انتاج المدخلات الوسيطة؛
- تقديم منتجات وخدمات جديدة.

وتبحث هذه النظرية بشكل تفصيلي وبمزيد من الدقة على أقل قدر ممكن من العوائق التجارية للقنوات الحقيقية التي تحفز النمو في الأجل الطويل، وبشكل محدد تبحث عن تفسير كيفية خلق الآثار الخارجية الناتجة عن التغير التكنولوجي الداخلي .

2- نموذج هاري جونسون JOHNSON[1]:

يعد جونسون من بين الاقتصاديين الذين كانت نظرياتهم موجهة نحو أثر التنمية الاقتصادية على المبادلات الخارجية، حيث يدرس تأثير مختلف أنواع النمو الاقتصادي على المبادلات الخارجية ويميز ثلاث أنواع نمو محايد ونمو له اتجاه داخلي ونمو له اخارجي.

وحسب جونسون يكون نمو حيادي عندما تكون زيادة الدخل الوطني ناتجة عن التنمية الاقتصادية ترافقها زيادة نسبية للواردات، وعندها تكون زيادة في الواردات أكبر نسبيا من زيادة في الدخل أي إذا كانت التبعية الاقتصادية للبلد بالنسبة للخارج ترتفع فالنمو يقال أنه مؤيد للتجارة، والعكس عندما تكون زيادة في الواردات أقل نسبيا من زيادة في الدخل أي أن تبعية الاقتصادية للبلد تتناقص ويقال أن النمو مضاد بتجارة، ويذكر بالإضافة إلى هذا الحالتين للنمو يمكن أن يصبح فوق مؤيد للتجارة إذا كانت الواردات تمتص أكثر من الزيادة الكلية للدخل، بحيث أن طلب على المنتجات المحلية يتناقص أو النمو يصبح فوق مضاد للتجارة إذا كان أغلبية الزيادة في الدخل تمتصها المشتريات من السلع المحلية.

وفي هذا الاطار بحث جونسون عن تأثير الأنواع الثلاثة للنمو على التجارة الخارجية، حيث وضع نموذج به عاملين الانتاج رأس المال والعمل ويضم بلد صناعي والآخر زراعي ومنتوجين، منتوج صناعي له طلب مرونة مرتفع والمنتوج الآخر زراعي يمثل الأغذية الطلب عليه غير مرن، ووجد أن أثر النمو على الواردات يتبع سلوك الانتاج والاستهلاك الذي يعبر عنه شكليا بالمرونة الداخلية للعرض والمرونة الداخلية للطلب، والأثر المركب من هذين المرونتين يحدد الأثر النهائي للنمو على المبادلات إذا تغير الأثرين في نفس الاتجاه فإن الأثر المركب يكون بوضوح مؤيد للتجارة أو ضدها، وفي حالة التغيرات المتعاكسة فإن موازنة البسيطة لا تكفي لتوضيح الأثر النهائي.

---

[1] للمزيد من التفصيل أنظر: دليلة طالب، **الانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة 1980-2013)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص علوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013-2014، ص 90-91.

ويرى جونسون أنه إذا ارتفع مثلا حجم رأس المال، فإن اليد العاملة تنتقل من الصناعات التي تستخدم كثافة العمل نحو الصناعات التي تستخدم بكثافة رأس المال وحتى جزء منه يغادر الصناعات الأولى للتوظيف في الثانية، هكذا تراكم رأس المال يجلب انخفاض للإنتاج الزراعي وارتفاع للإنتاج الصناعي، حيث هذا تراكم سيكون له أثر ما فوق مؤيد للتجارة في البلدان الصناعية وأثر ما فوق مضاد للتجارة في البلدان الزراعية.

ويعتقد جونسون أن الأثر على الاستهلاك ليس مشابها حيث بتراكم رأس المال ترتفع نسبة الدخل المنفق على المنتجات الصناعية وسيكون له أثر مضاد للتجارة في البلدان الصناعية، وأثر مؤيد لتجارة في البلدان الزراعية مادام أن التأثيرات المتبادلة للإنتاج والاستهلاك مكنت من استنتاج أن الأثر النهائي سيكون في البلدان الصناعية بين مؤيد للتجارة ومضاد لها، بينما في البلدان الزراعية بين ما فوق المضاد للتجارة ومؤيد لها.

3- نموذج كندلبرجر C.KINDELBERGER[1] :

يرى كندلبرجر أن التجارة وسيلة من شأنها تمكن الدول النامية من تحقيق النمو والانتقال إلى مرحلة الانطلاق الاقتصادي، ووفقا لذلك يجب عليها أن تعتمد على قطاع التصدير، وانتهاج استراتيجية متوجهة نحو الخارج وفي هذا المجال يقول كندلبرجر على الأعوان الاقتصاديين إتباع القاعدة الاقتصادية التي تتوجب منهم الشراء من الأسواق الرخيصة والبيع في الأسواق المرتفعة الثمن سواءا كانوا أفرادا أو مؤسسات خاصة أو قطاعا عموميا.

كما يعرض كندلبرجر آلية عمل نموذج التجارة محرك للنمو التي تؤدي إلى نمو الصادرات، ومن ثم بروز قطاع الصادرات على باقي القطاعات الأخرى فنمو الصادرات يؤدي إلى زيادة الطلب في الاقتصاد المصدر، سواء بسبب الحاجة إلى مزيد من المدخلات اللازمة لإنتاج تلك الصادرات أو سبب ارتفاع دخول عناصر المساهمة في ذلك الإنتاج، وفضلا عن الآثار التي تحدثها التجارة على التنمية من خلال زيادة الطلب، فإنها تسمح كذلك باستغلال وفرات الحجم والإنتاج حسب قانون الغلة المتزايدة التي تقوم بها الصناعات القائمة، وهو ما يحدث انخفاضا في الأسعار والتكاليف مما يزيد في القدرة التنافسية للصادرات ومن ثم حدوث المزيد من التوسع وبالتالي حدوث عملية إنماء تراكمي، فالمنافسة تخلق ضغوطا على القدرة الانتاجية الوطنية، وتدفعها إلى تطبيق المزيد من أساليب التقنية المتقدمة وبالتالي تطوير دوال الانتاج ورفع مستوى الكفاءة الانتاجية، كما توجه تلك الضغوط المستثمرين لفرص الاستثمار المتاحة.

ويرى كندلبرجر إن تدفق الاستثمار ورأس المال الأجنبي الناتجين عن الحرية التجارة الخارجية يؤدي إلى استغلال أكبر للإمكانيات الاستثمارية المتوفرة، وإلى تحقيق معدلات نمو أعلى كما أن توسيع قطاع التصدير يعمل على تخفيض حجم البطالة وزيادة التشغيل فيه وفي بقية القطاعات الأخرى، وعليه فإن النمو قطاع التصديري

[1] للمزيد من التفصيل أنظر: دليلة طالب، مرجع سابق، ص 92-93.

يؤدي إلى نمو الاقتصاد الوطني بكامله وذلك بسبب الروابط التي ينسجها سواء في الأمام أو الخلف ومن ثم يصبح قطاعا قائدا لعملية التنمية، فنموذج التجارة محرك النمو من شأنه أن يمكن الدول النامية من مبادلة السلع التي لديها قدرة ضعيفة على تحقيق التقدم فيها والمتمثلة في المواد الأولية من السلع الرأسمالية والاستثمارية من الدول التي لها قدرة أكبر على تحقيق ذلك، مما يسمح لها باستيراد المعارف التقنية والمهارات والأفكار من الدول المتقدمة، من ذلك فإن استراتيجية التنمية المتوجهة للخارج ستسمح بتسريع عملية التقدم واختصار مراحل النمو، ويتم ذلك من خلال الوقوف على التجارب الناجحة والفاشلة للدول أكثر تقدما.

4-دراسة بيلا بلاصا Balassa Bela :

لقد قام بيلا بلاصا بأكثر من دراسة في مجال بحث العلاقات بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي، ولعل أهم هذه الدراسات ما يلي[1]:

-الدراسة الأولى:

قام بإجرائها سنتي1978 و1981على إحدى عشر دولة خلال فترتين زمنيتين 1960-1966 و1967-1973 حيث بحث في مدى تأثير معدل نمو الصادرات الحقيقي على معدل نمو الناتج الحقيقي مع الأخذ بعين الاعتبار مدى تأثير معدل نمو قوة العمل والاستثمارات المحلية على الناتج وكذا مدى تأثير معدل نمو الاستثمارات المحلية .

وخلصت هذه الدراسة الى فعالية نمو الصادرات في تحقيق النمو الاقتصادي، ويرجع بيلا بلاصا Balassa Bela ذلك إلى أن سياسة تشجيع الصادرات تؤدي الى كفاءة تخصيص الموارد طبقا للمزايا النسبية، وتتيح الاستفادة من مزايا الحجم الكبير كما تسمح بإدخال التطور التكنولوجي لمواجهة المنافسة الخارجية.

-الدراسة الثانية :

قام بإجرائها سنة 1985 على 43 دولة من الدول النامية التي تأثرت بصدمة ارتفاع البترول سنة 1973 وتهدف إلى بحث في علاقة بين نمو الصادرات بالنمو الاقتصادي بعد ظهور الأزمة الاقتصادية العالمية أي أثناء الركود التضخمي، وسعت هاته الدراسة إلى تفسير التغيرات في الناتج المحلي الاجمالي أي في معدل النمو الاقتصادي من خلال التغيرات في نسب الادخار المحلي والأجنبي تارة معا وفصلهما تارة أخرى.

وقد خلصت هذه الدراسة الى أن الدول النامية التي طبقت سياسة التوجه نحو الخارج والقائمة على تنمية الصادرات قد حققت معدلات نمو مرتفعة واستطاعت ان تتغلب على صدمة ارتفاع البترول.

---

[1] إبراهيم بلقلة، **آليات توزيع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي " دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر3، الجزائر، 2008-2009، ص 134.

5- دراسة ميكائيلي MICHAELY 1977:

اعتمدت هذه الدراسة على تجارب 41 دول نامية وأظهرت نتائجها على وجود علاقة ايجابية بين معدل نمو الدخل الفردي ومعدل نمو الصادرات الوطنية وثم الناتج الوطني ككل، كما بينت النتائج هذه الدراسة على وجود علاقة الايجابية وقوية في 23 دولة، وضعيفة في 18 دولة أخرى (الدول الفقيرة)، واستنتجت بأن النمو الاقتصادي يتأثر بالصادرات الوطنية إذا كانت هذه البلدان قد حققت الحد الأدنى من التنمية الاقتصادية[1].

6- دراسة Chow 1987:

أجرى Chow دراسة على عينة تتكون من 08 دول حديثة التصنيع ذات توجه خارجي خلال الفترة (1960-1970) حيث تسجل الصادرات الصناعية فيها 80% من الصادرات الصناعية للدول النامية، ويساهم الناتج الصناعي من 24% إلى 34% من الناتج المحلي الاجمالي، واستخدمت الدراسة معدل نمو الصادرات الصناعية ومعدل نمو الصادرات التحويلية لدراسة العلاقة السببية بين الصادرات والنمو الاقتصادي.

وكانت النتائج أن هناك علاقة سببية متبادلة بين النمو الصادرات الصناعية ونمو الصادرات التحويلية في جميع دول العينة باستثناء المكسيك التي كانت العلاقة السببية من اتجاه واحد، والأرجنتين التي ظهر فيها عدم وجود العلاقة السببية بين المتغيرين، واستنتجت هذه الدراسة الدور الحيوي التي من الممكن أن تساهم به استراتيجية تنمية الصادرات في دعم النمو الاقتصادي في ظل نموذج تنموي يعتمد على التوجه إلى الخارج[2].

7- دراسة فيشر Fisher 2003 :

أشار فيشر إلى العلاقة بين سياسة إحلال الواردات والتأثير الايجابي على النمو بعد الحرب العالمية الثانية، وكذلك تأثير سياسة تشجيع الصادرات فيما بعد على النمو الاقتصادي، ويستشهد فيشر بالدراسات التي بدأت منذ السبعينات وثمانينات القرن الماضي من قبل منظمة التعاون الأوروبي والتنمية والمكتب الوطني للبحوث الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية والبنك الدولي فيما بعد، والتي أشارت جميعها إلى دور سياسة تشجيع الصادرات في تعزيز النمو الاقتصادي حيث أوضحت هذه الدراسات أنه كلما زادت درجة الانفتاح كلما تعزز النمو والدخل[3].

---

[1] مختار رنان، **التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي**، الطبعة الأولى، منشورات الحياة، الجزائر، 2009، ص 64.

[2] الأخضر قاسمي، **أثر الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة مستقبلية حول تنويع الاقتصاد الجزائري**، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، الجزائر، 2013-2014، ص 98-99.

[3] المعهد العربي للتخطيط، **التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي**، سلسلة دورية، العدد 73، الكويت، ماي 2018، ص 6-7.

وفي هذا المجال فإن نتائج بعض الدراسات تشير إلى أن البلدان المنفتحة تنمو بزيادة قدرها 2% عن نظريتها المغلقة، ويتم هذا التأثير من خلال قنوات زيادة الانتاجية حيث تساهم وفرة الواردات بلعب الدور المهم في هذه الزيادة، ورغم ذلك يعتقد فيشر بأن ذلك لا يعني بأن الانفتاح هو أفضل أداة سياسة اقتصادية ولا أن الانفتاح هو الشرط الكافي للنمو، ولا يعني ذلك أيضا بأن بقية السياسات الأخرى غير ملائمة بل أن هذه السياسات هي جوهرية وأساسية للنمو الاقتصادي، ويعني ذلك أن البلدان الراغبة في النمو لابد وأن تندمج في الاقتصاد الدولي بهدف الاستفادة من مزايا السوق الخارجي وتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية ونفاذ لسلع الاستهلاكية المستوردة.

8- دراسة البنك الدولي:

أجريت هذه الدراسة على عدد من الدول النامية، حيث تضمنت تحليلا لتصميم 36 نموذجا من نماذج التحرير التجاري في 19 بلدا بين عامي 1946 -1986، وقد صنفت إلى أربعة مجموعات حسب توجه التجارة الخارجية وفقا لمعايير كمية وكيفية وهي معدل الحماية الفعلية والرقابة المباشرة من خلال الحصص وتراخيص الاستيراد واستخدام حوافز الصادرات ودرجة تقييم سعر الصرف بأعلى من قيمته، وهذه المجموعات هي [1] :

-اقتصاديات شديدة التوجه نحو الخارج .

-اقتصاديات ضعيفة التوجه نحو الخارج .

-اقتصاديات ضعيفة التوجه نحو الداخل.

-اقتصاديات شديدة التوجه نحو الداخل.

وخلصت الدراسة إلى تسارع نمو الصادرات وإجمالي الناتج المحلي الحقيقي في النماذج التي اتسم فيها الانفتاح التجاري بالقوة والاستمرارية.

وفي الأخير قد دلت نتائج الدراسات السابقة وعلى رغم من الاختلافات القائمة بينها من حيث طبيعة الدول والبيانات ونوعها على الدور الايجابي للتجارة الخارجية خصوصا الصادرات في تحقيق النمو الاقتصادي التنمية الاقتصادية، ونلاحظ أن معظم الدراسات اعتمدت على الصادرات كمتغير وتجاهلت الواردات.

[1] عبد العزيز عبدوس، **سياسة الانفتاح التجاري بين محاربة الفقر وحماية البيئة :الوجه الآخر**، مجلة الباحث، العدد08، جامعة ورقلة، الجزائر، 2010، ص153.

خلاصة:

تطرقنا في هذا الفصل إلى النمو الاقتصادي وذلك من خلال استعراض أهم المفاهيم له إذ يعبر عن التغير أو الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، كما أنه يعتبر من أهم المؤشرات الدالة على تطور الوضع الاقتصادي وتقدم المجتمعات، ثم تطرقنا إلى أهم المحددات الأساسية للنمو والمتمثلة في كل من تراكم رأس المال المادي والرأس المال البشري والتطوير والابتكار، ثم تطرقنا إلى النمو الاقتصادي عبر مختلف المدارس الاقتصادية حيث تختلف هذه المدارس الاقتصادية في شرح العوامل المحددة لدالة النمو الاقتصادي، وهذا يتضح من خلال التباينات في الآراء والتفسيرات لرواد هاته المدارس، حيث رأى رواد المدرسة الكلاسيكية وعلى رأسهم أدم سميث أن النمو الاقتصادي محدود وتنبأ بحدوث الكساد الاقتصادي واعتمد في تحليله على جانب العرض وأهمل الطلب، أما روبرت مالتس فعرف بنظريته التشاؤمية حيث اعتقد بأن السكان يزدادون بمتتالية هندسية على عكس الدخل الذي يتزايد بمتتالية حسابية كما أن زيادة الاستثمار تؤدي إلى حدوث انفجار سكاني، أما ماركس في نظريته يتفق مع جميع الاقتصاديين الكلاسيك بأن معدل الربح على رأس المال سوف ينخفض مع نمو وتنبأ ماركس بزوال الرأسمالية وحلول الاشتراكية محلها، ومواصلة لأبحاث كينز اعتمد كل من هارود ودومار على دور الاستثمار في تحقيق النمو الاقتصادي في بناء نموذجهم، ثم جاءت النظرية النيوكلاسيكية من خلال نموذج الذي قدمه سولو القائم على فرضية تناقص عوائد عوامل الإنتاج وثبات الغلة الحجم، ولكن النظريات السابقة تعرضت إلى جملة من الانتقادات من طرف بعض المفكرين الاقتصاديين وعلى رأسهم لوكاس وبارو، وذلك لقصورها وضعفها في تحليل مصادر النمو الاقتصادي الطويل الأجل حيث ترتكز على نوع واحد ألا وهو تراكم رأس المال المادي.

وفي الأخير تطرقنا للدور الأساسي للتجارة الخارجية في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال استعراض بعض من النماذج والدراسات السابقة، التي أكدت على الدور الفعال للتجارة الخارجية في دفع عجلة النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

دراسة تحليلية للنمو الاقتصادي والتجارة الخارجية في الجزائر وبعض الدول النامية

تمهيد :

بعدما تطرقنا في الفصل الأول إلى الإطار النظري للتجارة الخارجية ، وفي الفصل الثاني إلى كل ما يتعلق بالنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في النظرية الاقتصادية والعلاقة بينهما، سنتطرق في هذا الفصل إلى دراسة تحليلية لاقتصاد الجزائري وبعض الدول النامية العربية والأجنبية وهم: مصر، تونس، المغرب، تركيا، الصين، ماليزيا، المملكة العربية السعودية، الامارات العربية المتحدة، اندونيسيا وإيران، وذلك من خلال التطرق لأهم التغيرات والإصلاحات الاقتصادية التي مر بها كل اقتصاد على حدى من سنة 1980 إلى 2016، وعلى أهم المخططات التي انتهجتها والأزمات التي كانت تعاني منها هاته الدول وربطها بتطور مؤشرات النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية خلال فترة الدراسة.

ولدراسة بجميع جوانب الموضوع قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كالأتي :

- ✓ المبحث الأول: دراسة تحليلية لتطور الاقتصاد الجزائري.
- ✓ المبحث الثاني: تحليل مؤشرات التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في بعض الدول النامية غير نفطية.
- ✓ المبحث الثالث: تحليل تطور بعض المؤشرات الاقتصادية لعينة من الدول النامية النفطية.

المبحث الأول: دراسة تحليلية لتطور الاقتصاد الجزائري

مر الاقتصاد الجزائري بعدة مراحل وتغيرات منذ الاستقلال ابتداءا من انتهاج النظام الاقتصادي الاشتراكي بعد استقلال، إذ هيمنت الدولة على كل المجالات الاقتصادية وذلك باعتمادها على إيرادات ناجمة من قطاع المحروقات التي تميزت بالارتفاع، ولكن مع انخفاض اسعار النفط وظهور اختلالات في الاقتصاد الجزائري دفع بأصحاب القرار إلى تبني سياسة التخطيط اللامركزي من خلال تطبيق مخططين خماسيين في فترة الثمانينيات، ومع بداية فترة التسعينات والظروف الصعبة التي مرت بها الجزائر قررت التحول إلى نظام اقتصاد السوق وإجراء اصلاحات اقتصادية، لكن بعد ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية قامت بتنفيذ برامج استثمارية عمومية كبيرة، وسنركز في هذا المبحث على تحليل التغيرات التي طرأت على الاقتصاد الجزائري من خلال التعرض إلى تطور أهم مؤشرات النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية خلال الفترة 1980-2016.

المطلب الأول : الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة التخطيط اللامركزي 1980-1989

عرفت هاته الفترة مخططين خماسيين هامين من حيث حجم الاستثمارات التي بلغت أكثر من 715 مليار دج وذلك لارتفاع أسعار البترول في بداية الثمانينات، كما شهدت هذه الفترة أيضا عدة اختلالات سواءا على المستوى الداخلي أو الخارجي وذلك لتوجيه الدولة الاستثمارات إلى الهياكل القاعدية والاجتماعية على حساب القطاعات الانتاجية.

الفرع الأول : المخطط الخماسي الأول 1980-1984

يعد مخطط الخماسي الأول 1980-1984 من أهم المخططات التي طبقتها الجزائر وأول تجربة تخطيطية بعد الاستقلال، وهدفت من خلال تطبيق هذا المخطط لتحقيق مايلي [1] :

- تغطية كافة الاحتياجات في آفاق 1990 بفضل التنمية المستمرة؛
- توسيع وتنويع الإنتاج الوطني وتكييفه مع تطور الاحتياجات العامة وهذا لإقامة نشاطات اقتصادية متكاملة ؛
- بناء سوق وطنية داخلية نشيطة وقادرة على تعزيز الاستغلال الاقتصادي بصورة دائمة بهدف القضاء على التوترات الناشئة من المرحلة السابقة؛
- التقليل من القيود الاقتصادية التي تعرقل حيوية التطور الاقتصادي وتحقيق الاستقلال الاقتصادي وذلك من خلال التحكم في التجهيزات المستوردة بأسعار مرتفعة بالنسبة للاقتصاد وجعلها ملائمة لتطوير الطلب الداخلي وتنويعه؛

[1] مسعود درواسي، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990- 2004**، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، تخصص العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2005-2006، ص 351.

– تدعيم الصناعات المنتجة لوسائل الانتاج الزراعي كالعتاد الفلاحي وتجهيزات الري لرفع معدل الانتاجية وتنمية البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية ومحاولة إشباع الحاجات الاستهلاكية للعائلات[1].

وفيما يخص توجيهات هذه الفترة نجملها فيما يلي [2]:

– استمرار استفادة القطاعات من نفس الدعم الذي شهدته خلال فترة السبعينات؛

– تنظيم اقتصاد وإعادة هيكلة المؤسسات واستقلاليتها بهدف تحسين فعاليتها الإنتاجية أي التوجه نحو اللامركزية أكثر قصد تحقيق الأهداف المسطرة؛

– الاستخدام الأمثل للتجهيزات الصناعية المتوفرة؛

– تحقيق التكامل الشامل بين الفروع الصناعية والقطاعات الأخرى؛

– إنشاء المخططات الولائية والبلدية وتنميتها وتحقيق التوازن الجهوي؛

– إعطاء القطاع الخاص الفرصة في المشاركة والمساهمة في المخطط.

كما تميزت هذه المرحلة بقيام السلطات الجزائرية بعدة إجراءات تتمثل في[3]:

–تنازل عن ممتلكات العمومية من خلال صدور القانون81/84 ثم القانون 19/87 المتعلق بإصلاح القطاع الفلاحي الذي من خلاله قسمت الأراضي الفلاحية إلى مزارع فردية ومستثمرات فلاحية جماعية، وذلك من أجل إعادة تنظيم الأملاك الزراعية للدولة وتشجيع القطاع الذي كان مهمشا بالمقارنة بالقطاعات الأخرى؛

– تقسيم السلطات الجزائرية أيضا 50 مؤسسة عمومية كبيرة الحجم إلى 300 مؤسسة بمرسوم 80-242 الصادر في 04 أكتوبر 1980 وذلك من أجل ضمان التسيير المحكم والفعال للمؤسسات العمومية.

أما بخصوص الاستثمارات خلال المخطط الخماسي فقد بلغت تكاليف البرامج الاستثمارية560.50 مليار دج، وحدد حجم ترخيصه المالي ب400.60مليار دج، ويمكننا إبراز توزيع تكاليف برامجه في الجدول التالي:

الجدول رقم (07) : الاستثمارات المخطط الخماسي الأول 1980–1984

الوحدة : مليار دج

القطاعات	تكاليف البرامج	الترخيص المالي
قطاع الصناعة	213.21	155.46
الفلاحة والري	59.40	47.10

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 26.

[2] مسعود درواسي، مرجع سابق، ص 351.

[3] كربالي بغداد، **نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد الثامن، جانفي 2005، ص 56-57.

مؤسسات انجاز البناء والأشغال العمومية	25.00	20.00
قطاع شبه منتج	46.20	35.40
قطاع الغير منتج	216.19	143.64
المجموع	560.50	400.60

المصدر : من إعدادا الطالب بالاعتماد على وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، **مشروع المخطط الخماسي الأول(1980-1984)**، الجزائر، 1984، ص346.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن مجموعة الاستثمارات القطاع المنتج أخذت المرتبة الأولى في هذا المخطط بمبلغ272.61 مليار دج وبنسبة 48.63% دج والموزعة على الصناعة 213.21 مليار دج بنسبة 38.03% والزراعة بـ 59.40 مليار دج بنسبة 10.60% مما يدل على سعي الجزائر على تنمية وتدعيم القطاع الصناعي وإعطاءه الأولوية على حساب القطاعات الأخرى، وجاءت مجموعة الاستثمارات القطاع الغير منتج في المرتبة الثانية بمبلغ 241.69 مليار دج وبنسبة 43.13% والموزعة على البنية التحتية الاقتصادية بـ 76.5مليار دج والبنية التحتية الاجتماعية بـ 186.39 مليار دج، وفي المرتبة الأخيرة مجموعة الاستثمارات القطاع الشبه المنتج بمبلغ 46.20 مليار دج وبنسبة 8.24% والموزعة على قطاع السياحي بـ 4.60 مليار دج قطاع النقل بـ 15.80 مليار دج والمواصلات السلكية واللاسلكية بـ 8.00 مليار دج والتخزين والتوزيع بـ 17.80 مليار دج.

الفرع الثاني : المخطط الخماسي الثاني 1985-1989

يعد مخطط الخماسي الثاني 1985-1989 مخطط تكميلي لوظيفة المخطط الخماسي الأول 1980-1984 مع إعطاء أولية خاصة لتنمية القطاع الفلاحي وإعادة تنظيم الاقتصاد الوطني وتقليل الاعتماد على العالم الخارجي، بالإضافة إلى مراعاة العلاقات التوازنية بين الظواهر الكبيرة والقطاعات الاقتصادية والعمل على إحداث توازن بين مختلف الأقاليم في الدولة، ويهدف هذا المخطط إلى تحقيق ما يلي [1] :

- تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان بوتيرة 3.2% سنويا مع مواصلة النمو بالنسبة للإنتاج والاستثمارات؛
- التحكم في التوازنات المالية الخارجية؛
- تدعيم المكتسبات المحققة في مختلف المجالات وخاصة على صعيد تنظيم الاقتصاد والفعالية في تسيير المؤسسات واللامركزية الأنشطة والمسؤوليات؛
- المحافظة على موارد البلاد الغير قابلة للتجديد؛
- تخفيض التكاليف وآجال إنجاز الاستثمارات في جميع القطاعات ومراقبة الدائمة لشروط تعبئة القروض الخارجية؛

[1] مسعود درواسي، مرجع سابق، ص 354-355.

- تحسين فعالية جهاز الإنتاج والتنمية المكثفة لكافة الطاقات البشرية والمادية المتوفرة والتوزيع التدريجي والأكثر اتزانا لأعباء التنمية بين الدولة والأعوان الاقتصاديين(المؤسسات والعائلات).

أما بخصوص الاستثمارات خلال المخطط الخماسي فقد بلغت تكاليف البرامج الاستثمارية 828.38 مليار دج، وحدد حجم ترخيصه المالي بـ 550.00 مليار دج وحجم الاستثمار الفعلي فقد بلغ 370.5 مليار دج، ويمكننا إبراز توزيع تكاليف برامجه في الجدول التالي :

الجدول رقم (08) : الاستثمارات المخطط الخماسي الثاني 1985-1989

الوحدة : مليار دج

القطاعات	تكاليف البرامج	الترخيص المالي	الاستثمار الفعلي
قطاع الصناعة	251.60	174.20	85.512
الفلاحة والري	115.42	79.00	42.301
مؤسسات انجاز البناء والأشغال العمومية	33.20	19.00	15.255
قطاع شبه منتج	66.03	40.65	24.462
الهياكل الأساسية	362.13	237.15	202.970
المجموع	828.38	550.00	370.5

المصدر : من إعدادا الطالب بالاعتماد على **التقرير العام للمخطط الخماسي الثاني (1985-1989)**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1986، ص05.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن مجموعة الاستثمارات القطاع الغير منتج أخذت المرتبة الأولى في هذا المخطط بمبلغ 395.33 مليار دج وبنسبة 47.72 % والموزعة على البنية التحتية الاقتصادية بـ 96.16مليار دج بنسبة 11.60% والبنية التحتية الاجتماعية بـ 299.17 مليار دج بنسبة 36.12% هذا ما يعكس الأهمية الكبيرة التي توليها السلطات الجزائرية لقطاع البنى التحتية و المنشآت الأساسية في تلك الفترة، وجاءت مجموعة الاستثمارات القطاع المنتج في المرتبة الثانية بمبلغ 367.02 مليار دج وبنسبة 44.30% دج والموزعة على الصناعة 251.60 مليار دج بنسبة 30.37% والزراعة بـ 115.42 مليار دج بنسبة 13.93%، وفي المرتبة الأخيرة مجموعة الاستثمارات القطاع الشبه المنتج بمبلغ 66.03 مليار دج وبنسبة 7.98% والموزعة على قطاع السياحي بـ 5.50 مليار دج قطاع النقل بـ 21.52 مليار دج والمواصلات السلكية واللاسلكية بـ 14.00 مليار دج والتخزين والتوزيع بـ 25.01 مليار دج.

كما عرفت هاته المرحلة ظروف الاقتصادية صعبة بسبب انهيار اسعار النفط مما كان له تأثير الكبير على المؤشرات الاقتصادية خلال فترة هذا المخطط، حيث لوحظ انخفاض معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي وارتفاع حجم المديونية الخارجية من 15.9 مليار دولار سنة 1984 إلى 19.3 مليار دولار سنة 1986 لتصل

سنة 1988 إلى 22 مليار دولار، كما بلغ معدل البطالة مستوى 21.4% ومعدل التضخم 12.09 % سنة 1988،وفي ظل هذه المعطيات والظروف الاقتصادية وصدمات التي تلقاها الاقتصاد الوطني قامت السلطات العامة بتنفيذ العديد من الإجراءات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والإصلاحات الهيكلية ومن بينها[1]:

– **استقلالية المؤسسات الاقتصادية العمومية:** وذلك بهدف تحقيق اللامركزية في اتخاذ القرارات وتم اصدار لذلك قانون رقم 88-01 الصادر بتاريخ: 01/12/ 1988.

– **الإصلاح المؤسسي لنظام التخطيط:** وذلك لتسهيل الانتقال إلى اقتصاد السوق حيث تم إصدار قانون 88-02 الصادر في 1988/01/12.

– **مراجعة القانون الأساسي للنظام الإنتاجي الفلاحي:** ويتمثل ذلك في القانون 87-19 المؤرخ في 1987/12/18، ويتعلق هذا القانون بإعادة تنظيم القطاع الفلاحي العام.

– إعطاء مكانة أكثر أهمية للقطاع الخاص حيث تم إنشاء في جوان 1988 صناديق المساهمة CNPE التي كلفت بتسيير حافظة المؤسسات الاقتصادية العمومية وبممارسة حق ملكية المؤسسات نيابة عن الدولة من خلال الرقابة الإستراتيجية على حصص الأسهم التي تمتلكها.

– إصدار قانون رقم 86-12 الصادر في 19 أوت 1986 المتعلق بإدخال إصلاح جذري على الوظيفة البنكية ما أجل إرساء المبادئ العامة والقواعد الكلاسيكية للنظام البنكي، وتوحيد الإطار القانوني الذي يسير النشاط الخاص لكل المؤسسات المالية.

– إعطاء للبنك المركزي الجزائري دور في مجال إدارة السياسة النقدية.

المطلب الثاني: الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1989–2016

الفرع الأول : الإصلاحات الاقتصادية خلال الفترة 1989–1998

إن نقص الموارد المالية الخارجية الناتج عن عجز الميزان التجاري وانهيار أسعار البترول في الاسواق العالمية، وكذا توترات الاجتماعية والسياسية أدى إلى عجز في الخزينة مما استلزم تطبيق اصلاحات جديدة لإعادة تنظيم الاقتصاد الوطني في اتجاه الحرية الاقتصادية والخصخصة، وقد دخلت الجزائر في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتعمير من أجل الحصول على تمويلات لتغطية احتياجات التمويل الخارجية وعجز الخزينة، ليتم بعد ذلك اتفاق على تطبيق الاتفاقيات التالية:

[1] مولود كبير، **الادخار ودوره في النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية في الجزائر مقارنة مع بعض الدول العربية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2016-2017، ص 173.

أولا : برنامج الاستعداد الائتماني الأول 1989

لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي للحصول على قروض وذلك لتفاقم المديونية الخارجية والعجز عن توفير السيولة اللازمة لدفع أعباء الدين الخارجي، ومع استمرار التزايد معدلات خدمة الدين التي أصبحت أكثر من 80% من حصيلة الصادرات وتطورت من 0.3 مليار دولار سنة 1970 إلى 7 مليار دولار سنة 1989[1]، وقعت على اتفاقية الاستعداد الائتماني الأول 30 ماي 1989 وكان الهدف الرئيسي من وراء هذا الاتفاق هو القيام بمجموعة من التدابير والمتمثلة في [2]:

- اتباع سياسة نقدية أكثر حذرا وتقيدا؛
- العمل على معالجة العجز في الموازنة العامة ومن ثم تحسين وضعية المالية العامة؛
- تخفيض سعر العملة؛
- ادخال نظام مرن للأسعار .

واستفادت الحكومة الجزائرية في إطار برنامج الاستعداد الائتماني الأول من قرض بمبلغ 480 مليون وحدة حقوق سحب خاصة *، وهو ما يعادل 584 مليون دولار دفعة واحدة وذلك في إطار ما يعرف باتفاق STAND BY، والذي على اثره قامت الجزائر بعدة إجراءات تمثلت في[3]:

-ضغط عجز الموازنة عن طريق التقليل من الإنفاق الحكومي وتخفيض قيمة الدينار؛

-تحرير التجارة الخارجية والمدفوعات بإلغاء التخصيص المركزي للنقد الأجنبي؛

-إنهاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية؛

-إنشاء قانون النقد والقرض 90-10 في 1990/4/14، والذي يهتم بتنظيم القطاع المصرفي وإعادة الاعتبار لمساهمة السوق النقدي في رسم الملامح العامة للاقتصاد الوطني؛

- الاعتماد على آليات العرض والطلب في تحديد سعر الفائدة وأسعار الصرف، وتقليص تشكيلة السلع التي تحدد الدولة أسعارها، كما بدأت إجراءات منح الاستقلالية القانونية لخمس بنوك تجارية.

---

[1] بطاهر علي، **سياسات التحرير والاصلاح الاقتصادي في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد الأول، 2001، ص181.

[2] إكرام مياسي، **الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص 184.

*وحدة سحب خاصة تساوي 1,456234 دولار.

[3] مولود كبير، مرجع سابق، ص 175-176.

ثانيا : برنامج الاستعداد الائتماني الثاني 1991

بعد انتهاء برنامج الاستعداد الائتماني الأول سنة 1989 ازداد عبء الديون الخارجية وخدماتها مما أدى إلى ضعف احتياطات العملات الأجنبية واتساع الخلل في الاقتصاد الجزائري وتوازناتها مما أثر على فعالية الاصلاحات الاقتصادية، مما استلزم اللجوء مرة ثانية إلى الصندوق النقد الدولي لتوفير السيولة اللازمة لدفع أعباء الدين الخارجي ولمواصلة الاصلاحات الاقتصادية التي بدأتها الدولة، وتم الاتفاق على البرنامج الاستعداد الائتماني الثاني بين صندوق النقد الدولي والجزائر بتاريخ 3 جوان 1991ووفقا للشروط التالية [1]:

-مراقبة توسع الكتلة النقدية وتقليص انفاق العام؛

- تحرير الأسعار وتجميد الأجور وتطبيق أسعار فائدة موجبة؛

-الحد من التضخم وتخفيض قيمة الدينار؛

-تحرير التجارة الخارجية والسماح بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية؛

- تخفيض عجز الميزانية العامة وإصلاح المنظومة الضريبية والجمركية.

وتم بموجب هذا الاتفاق تقديم قرض حجمه 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة أي ما يعادل تقريبا 403 مليون دولار مقسمة إلى 4 دفعات كل دفعة قيمتها 75 مليون دولار، الدفعة الأولى في جوان 1991 والدفعة الثانية في سبتمبر 1991 وأما الدفعة الثالثة والرابعة ديسمبر 1991 ومارس 1991 على التوالي.

وفي هذا الاطار تمت الاستفادة من 3 دفعات فقط إذ أن الدفعة الرابعة توقفت لأن حكومة أحمد غزالي واجهت صعوبة كبيرة في تنفيذ برنامج الاستعداد الائتماني الثاني، خاصة أن الحكومة الجديدة التي أشرفت على الانتخابات سنة 1991 وضعت الإصلاحات جانبا تخوفا من انزلاق الوضع الاجتماعي بسبب المصاعب المالية والاجتماعية والسياسية، وعلى الرغم من هذه الصعوبات إلا أن الجزائر حققت من خلال هذا البرنامج النتائج التالية [2]:

- انخفاض المديونية الخارجية من 28.379 مليار دولار سنة 1990 إلى 26.7 مليار دولار سنة 1992، مع ارتفاع معدل خدمات الدين حيث انتقلت من 73.9 % سنة 1991 إلى 76.5%سنة 1992؛

- تحقيق 14 مليار دج فائض في الميزانية نتيجة ارتفاع الايرادات وتطبيق سياسة الترشيد في النفقات؛

- تحقيق 4.70 مليار دولار فائض في الميزان التجاري؛

---

[1] بلعزوز بن علي، كتوش عاشور، **دراسة تقييم انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدية**، جامعة الشلف، الجزائر، ص 9.

[2] مدني بن شهرة، **الاصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 113-114.

- رفع معدل الخصم في أكتوبر1991 من 10.5% إلى 11.5% سنة 1992؛
- مع بداية سنة 1992 زاد الاستهلاك الحكومي بنسبة 2 %.

ثالثا: برنامج التثبيت الهيكلي1994-1995

بعد فشل البرنامج السابق وعدم اكماله قامت السلطات الجزائرية ببعث رسالة نية في مارس 1994 إلى صندوق النقد الدولي تطلب فيها بإعادة جدولة ديونها الخارجية مع القيام بإصلاحات اقتصادية هيكلية تحت اشراف هذه الهيئة، هذا لجوء إلى صندوق للمرة الثالثة راجع للأسباب التالية[1]:

- ظهور عجز في ميزانية العامة نتيجة زيادة الانفاق على تنشيط الاقتصادي؛
- ضرورة توفر ما يقارب 7.6 مليار دولار لاستمرار العملية الانتاجية؛
- عجز في ميزان المدفوعات يقدر بـ 1.3 مليار دولار سنة 1994؛
- ارتفاع حاد في التضخم وعجز في استيراد قطع الغيار والآلات الصناعية ما أدى إلى ضعف الطاقة الانتاجية للمؤسسات؛
- امتناع بعض الدول عن منح الجزائر قروض إلا بعد اتفاقها مع صندوق النقد الدولي.

وهدفت الجزائر من خلال تطبيق هذا البرنامج ولجوء مرة أخرى إلى الصندوق النقد الدولي لتحقيق ما يلي[2]:

-الحد من توسع الكتلة النقدية M2 بتخفيض حجمها من 21 % سنة 1993 الى 14 %سنة 1994 وبالتالي التحكم في التدفق النقدي؛

- تقليص الفرق بين أسعار الصرف الرسمية وأسعار الصرف في السوق السوداء من خلال تخفيض قيمة الدينار بنسبة 40.17% في أفريل 1994 (1دولار مقابل 36 دج)؛
- تحقيق نمو مستقر ومقبول في الناتج المحلي الخام مع احداث مناصب شغل لامتصاص البطالة؛
- تحرير معدلات الفائدة المدينة للبنوك، مع رفع معدلات الفائدة الدائنة على الادخار، وبالتالي تحقيق اسعار فائدة حقيقية موجبة؛
- جعل معدل تدخل البنك الجزائري في السوق النقدية عند مستوى 20%؛
- تحقيق استقرار مالي بتخفيض معدل التضخم إلى أقل من 10%؛

---

[1] مدني بن شهرة، **الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 138- 139.

[2] مدوخ ماجدة، وصاف عتيقة، **أداء السياسة النقدية في الجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية**، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر، 08-09 مارس 2005، ص 299 .

- توفير الشروط اللازمة لتحرير التجارة الخارجية وذلك تمهيدا للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة؛
- رفع احتياطات الصرف بغرض دعم القيمة الخارجية للعملة.

من خلال هذا البرنامج تحصلت الجزائر على قرض قدره 731.5 مليون وحدة حقوق سحب خاصة أي ما يعادل تقريبا مليار دولار، وزع هذا القرض إلى قسطين الأول قدره 389 مليون وحدة حقوق سحب خاصة وتسلمه مباشرة بعد الاتفاق؛ والثاني يسلم خلال السنة على شكل دفعات، وأما النتائج المتوصل إليها بعد تطبيق هذه البرنامج نذكر من أهمها :

- تحرير الأسعار بنسبة 85 % وتحرير التجارة الخارجية مع استعادة توازن الميزانية العامة للدولة؛
- تخفيض سعر الصرف الدينار الجزائري بنسبة 50% حيث أصبح سنة 1995 واحد دولار يساوي 47.6 دج وانخفاض معدل التضخم بنسبة 29.05 %.

رابعا: برنامج التعديل الهيكلي(التمويل الموسع) 1995-1998

قامت السلطات الجزائرية ببعث رسالة نية في 09 أفريل 1995 إلى صندوق النقد الدولي مرفقة بوثيقة إطار السياسات الاقتصادية لبرنامج التعديل الهيكلي لفترة ثلاث سنوات، وفي نهاية شهر ماي 1995 قامت السلطات الجزائرية بإبرام اتفاق مع صندوق النقد الدولي لمدة 03 سنوات من ماي 1995 إلى غاية ماي 1998 مع الاستفادة من الدعم المالي وتحقيق ما يلي[1]:

- رفع معدل النمو الاقتصادي بغية استيعاب الزيادة في القوة العاملة والخفض التدريجي لمعدل البطالة؛
- الاسراع في تحقيق التقارب بين معدلات التضخم السائدة محليا وتلك المسجلة في البلدان الصناعية؛
- خفض تكاليف الانتقالية للتصحيح الهيكلي لحماية الطبقات الأكثر تضررا بسبب انعكاسات مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق؛
- تحقيق مستويات ملائمة من احتياطات الصرف أو النقد الأجنبي.

وعلى إثر هذا البرنامج تحصلت الجزائر على قرض قدره 1.169 مليون وحدة حقوق سحب خاصة DTS، وأيضا قامت بإعادة جدولة 13 مليار دولار من ديون المؤسسات الخاصة مع نادي باريس و3 مليار دولار مع نادي لندن، وجراء هذا الاتفاق حققت الجزائر النتائج التالية :

- تسجيل تحسن طفيف في معدلات النمو الاقتصادية وانخفاض معدل التضخم؛

[1] دحو سهيلة، **الاقتصاد الجزائري في إطار برنامج الإستقرار والتعديل الهيكلي**، مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، العدد السادس، 2009، ص 123-124.

- انخفاض نسبة العجز في الميزانية العامة من 13.7% من الناتج المحلي الخام سنة 1988 إلى 1.3% سنة 1997 [1]؛

- ارتفاع معدلات البطالة بسبب تطهير الهيكل المالي كليا لـ 23 مؤسسة في نهاية 1996 ووضع برنامج من أجل تحسين الوضعية المالية للمؤسسات العمومية الكبرى وغلق تلك التي لا يمكن انعاشها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 22/95 والمتعلق بخصخصة بعض المؤسسات الاقتصادية[2]؛

- تراجع المديونية الخارجية وخدماتها؛

- دعم أسعار المواد الغذائية الأساسية وتحرير أسعار السلع والخدمات [3].

الفرع الثاني : الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2001-2016

بعد مرور ثلاث سنوات من الإنتهاء برامج الإصلاح الهيكلي المدعومة من طرف الهيئات الدولية لم تكن النتائج المحققة في المستوى المطلوب، لذا فلقد شرعت الجزائر منذ سنة 2001 في انتهاج سياسة مالية توسعية بوضع برامج تنموية تهدف إلى تدارك التأخر المسجل في العشرية الماضية وإعطاء دفعة جديد للاقتصاد واغتنام الارتفاع المتواصل لأسعار البترول بعد سنة 1998، وقد تمثلت هذه البرامج فيما يلي:

أولا: برنامج الإنعاش الاقتصادي2001-2004

يعتبر من أهم البرامج التي طبقتها الجزائر لإعطاء دفعة جديدة للاقتصاد الوطني حيث عبر بشكل صريح عن رغبة الدولة في انتهاج سياسة إنفاقية توسعية تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز الاستثمارات العمومية الكبرى، كما سعت من خلال تطبيق هذا البرنامج تحقيق ما يلي[4]:

-تحسين معدلات النمو الاقتصادي ومحاربة البطالة؛

-القضاء على الفقر من خلال الرفع من القدرة الشرائية والمستوى المعيشي للمواطنين؛

-تدعيم البنية التحتية وتحسين وترقية تنافسية المؤسسات.

---

[1] عيسى بن ناصر، **الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التكييف والتعديل الهيكلي في الجزائر**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة1، الجزائر، العدد السابع، 2006، ص 131.

[2] بن لوصيف زين الدين، **تأهيل الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد الدولي**، جامعة سكيكدة، الجزائر، ص 12.

[3] بن سمينة عزيزة، **مكانة السياسة المالية ضمن برنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد السابع عشر، 2009، ص 131.

[4] فوزية حفيف، **دراسة تقييمية لأثار برامج الإنفاق العام على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، الجزائر، العدد الحادي عشر، 2014، ص 365.

وخصص للبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 غلاف مالي أولي قدر بـ 525 مليار دينار أي حوالي 7 ملايير دولار أمريكي، قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي مقدرا بحوالي 1216 مليار دينار (ما يعادل 16 مليار دولار) بعد إضافة مشاريع جديدة له وإجراء تقييمات لمعظم المشاريع المبرمجة سابقا [1].

وقد تم توزيع المخصصات المالية لهذا البرنامج على الأنشطة كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (09):التوزيع القطاعي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي

طبيعة الأعمال	رخص البرامج بمليار دج					المجموع %
	2001	2002	2003	2004	مجموع المبالغ	
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	-	-	45.0	8.6
دعم المباشر الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
تنمية محلية	32.4	42.9	53.7	3.0	114.0	21.7
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	93.0	77.8	37.6	2.0	210.4	40.1
الموارد البشرية	39.4	29.9	17.4	3.5	90.2	17.2
المجموع	205.4	185.9	113.2	20.5	525.0	100

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول الظروف الاقتصادية والاجتماعية للسداسي الثاني من سنة 2001**، الجزائر، ص 123.

نلاحظ من خلال الجدول أن معظم المخصصات المالية لهذا البرنامج موجهة لقطاع أشغال الكبرى والهياكل القاعدية وذلك بنسبة 40.1% في حين أن التنمية المحلية خصص لها نسبة 21.7% من إجمالي الغلاف المالي المقدر بـ 525 مليار دج، كما تم تخصيص لقطاعي الفلاحة والصيد البحري مبلغ 65.4 مليار دج وبنسبة12.4%، في حين قسم الباقي وجه إلى دعم الإصلاحات بنسبة8.6% والموارد البشرية 17.2%.

ومن خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي2001-2004 تم تحقيق ما يلي:

- تراجع معدلات البطالة لتصل سنة 2004 إلى حدود 17.7% واستقرار معدلات التضخم؛
- انخفاض المديونية الخارجية إلى 21.8 مليار دولار سنة 2004؛
- ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وتسجيل عجز في الميزانية العامة قدر بـ 100 مليار دج؛
- بلوغ الاحتياطي النقد الاجنبي 43.1 مليار دولار سنة 2004.

[1] محمد مسعي، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد العاشر، 2012، ص 147.

ثانيا: برنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

تم إقرار برنامج تكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي لمواصلة جهود إنعاش الاقتصاد ودعم النمو في جميع القطاعات الاقتصادية، ولا يختلف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي عن برنامج الإنعاش الاقتصادي إلا في حجم الغلاف المالي المخصص له، ولقد سعت السلطات الجزائرية من خلال برنامج التكميلي لدعم النمو إلى تحقيق الأهداف الرئيسية التالية [1] :

- تحسين ظروف المعيشية للسكان ودعم التنمية الاقتصادية؛
- تطوير المنشأة الأساسية وتطوير الخدمة العمومية وتحديثها؛
- تطوير تكنولوجيا الاتصال.

كما قدرت الاعتمادات المالية الأولية المخصصة لبرنامج التكميلي لدعم النمو بحوالي 4203 مليار دينار (أي ما يعادل 114 مليار دولار أمريكي) بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق المقدرة بـ 1216 مليار دينار ومختلف البرامج الإضافية[2]، وقد شملت مخصصات هذا البرنامج خمس محاور رئيسية موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (10):توزيع مخصصات برنامج التكميلي لدعم النمو

القطاعات	القيمة المخصصة (مليار دج)	النسبة المئوية (%)
تحسين ظروف المعيشية للسكان	1908.5	45.5
تطوير المنشأة الأساسية	1703.1	40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8.00
تطوير الخدمة العمومية	202.9	4.80
تطوير تكنولوجيا الاتصال	50	1.10
المجموع	4202.7	100

المصدر: بوابة الوزير الأول، **البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي**، الجزائر، ص02، من على الموقع www.premier-ministre.gov.dz

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن 45.5% من إجمالي مخصصات البرنامج التكميلي كانت موجهة لتحسين ظروف معيشة السكان (مثل السكن، الصحة، الماء، الغاز، الكهرباء ....)، حيث قامت الدولة في إطار هذا البرنامج بانجاز مليون وحدة سكنية، وانجاز 1280 محطة للتزويد بالماء الشروب، في حين أن

[1] حبيبة عامر، **انعكاسات سياسات الاستثمارات العمومية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تقييمية لبرامج الاستثمارات العمومية من 2001-2014**، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة بشار، الجزائر، العدد الثاني، 2015، ص 21.

[2] ناجية صالحي، فيتحة مخناش، **واقع إستراتيجية النمو المحلية في الجزائر (2001-2014) وآفاق النمو الاقتصادي**، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد الثالث، 2012، ص 172.

40.5% من المبلغ الاجمالي خصص لانجاز مشاريع كبرى وهذه النسبة تعكس الأهمية التي توليها الدولة لقطاع البنى التحتية والمنشآت الأساسية، ونلاحظ أيضا في هذا البرنامج أن دعم التنمية الاقتصادية لم يحظى بالاهتمام الأوفر حيث خصص له إجمالا نسبة 8% من مجموع مخصصات البرنامج، وفي الأخير جاءت تطوير الخدمة العمومية بنسبة 4.8% من المبلغ الاجمالي، ومن خلال برنامج تكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي 2005 – 2009 تم تحقيق ما يلي:

-ارتفاع الواردات إلى 30.2 مليار دولار سنة 2009 واستمرار ارتفاع نمو الناتج المحلي؛

- ارتفاع احتياطات النقدية من العملة الاجنبية لتصل سنة 2009 مبلغ 147.22 مليار دولار؛

- انخفاض المديونية الخارجية إلى 5.3 مليار دولار سنة 2009؛

- انخفاض معدلات البطالة لتصل سنة 2009 إلى 10.3%.

ثالثا: برنامج توطيد النمو 2010 –2014

يندرج برنامج توطيد النمو في إطار دينامكية إعادة الإعمار الوطني وقد جاء هذا البرنامج لتحقيق مجموعة الأهداف من أهمها ما يلي [1] :

-استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها وعلى الخصوص تلك المتعلقة بقطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه؛

- إطلاق مشاريع جديدة؛

- الاهتمام بتحسين التنمية البشرية.

كما خصص لهذا البرنامج مبلغ قدره 21214 مليار دينار (أي ما يعادل 286 مليار دولار أمريكي) بما في ذلك الغلاف الإجمالي للبرنامج السابق والمقدر بـ 9680 مليار دينار[2]، وبلغ حجم الاستثمارات العمومية 21214 مليار دولار أي ما يعادل 286 مليار دولار، ولقد تم تحقيق من خلال هذا البرنامج النتائج التالية :

- تسجيل معدلات نمو للناتج المحلي موجبة؛

- انخفاض معدل البطالة إلى 10% سنة 2014؛

- ارتفاع الصادرات لتصل 4813.5 مليار دج سنة 2014 وتحسين رصيد الميزان التجاري .

[1] فوزية حفيف، مرجع سابق، ص 367.

[2] أحمد اسليماني،كمال بايزيد، **دراسة تقييمية لدور الدولة في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة بالجزائر خلال برامج الإنعاش الاقتصادي (2001– 2014)**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، جامعة يحي فارس بالمدية، الجزائر، العدد الثالث، 2015، ص 39.

رابعا: برنامج الخماسي الجديد 2015 –2019

رصدت الدولة الجزائرية لبرنامج توطيد النمو 2015 –2019 نحو 262 مليار دولار، ويندرج هذا البرنامج في إطار المخطط الوطني لتهيئة الإقليم مع منح الأولوية لتنمية مناطق الهضاب العليا والجنوب عن طريق التقسيم الإداري الجديد، ويهدف هذا البرنامج إلى مايلي :

– إعادة تنظيم الإقليم بصفة عامة في إطار التنمية المستدامة وتصحيح الاختلالات وتثمين مؤهلاته، وإمكاناته الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وإنشاء خمس مدن جديدة مندمجة؛

– تشجيع الاستثمار في القطاعات الرئيسية للاقتصاد الأخضر والمتمثل في الزراعة والمياه وإعادة تدوير واسترجاع النفايات والصناعة والسياحة؛

– منح الأولوية لتحسين ظروف معيشة السكان في قطاعات السكن، والتربية والتكوين، والصحة العمومية، وربط البيوت بشبكات الماء والكهرباء والغاز... إلخ؛

– تحقيق معدل نمو أقوى وأكثر استدامة في أفق 2019؛

– تنويع الاقتصاد ونمو الصادرات خارج المحروقات؛

–استحداث مناصب الشغل وتشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة ومناصب العمل.

لكن هذا البرنامج لم يرى النور وذلك بسبب الأزمة النفطية وإلى اتباع الجزائر سياسة التقشف والترشيد الإنفاق العام بسبب نقص الموارد.

المطلب الثالث: تطور النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1980–2016

بعدما تطرقنا في المطلبين السابق من هذا الفصل إلى تطور الاقتصاد الجزائري واصلاحاته خلال فترة الدراسة، سيتم تحليل من خلال هذا المطلب تطور مختلف مؤشرات النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية في الجزائر وهذا خلال الفترة 1980–2016 .

الفرع الأول : تطور مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980–2016

1- تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980–2016

يعتبر النمو الاقتصادي المرآة العاكسة للنشاط الاقتصادي ودرجة تطوره، ولتتبع تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980–2016 تمت الاعتماد على مؤشري اجمالي الناتج المحلي ومعدل نموه، واللذان يظهران من خلال الملحق رقم 01 والشكل رقم11 :

الشكل رقم (11): تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2016

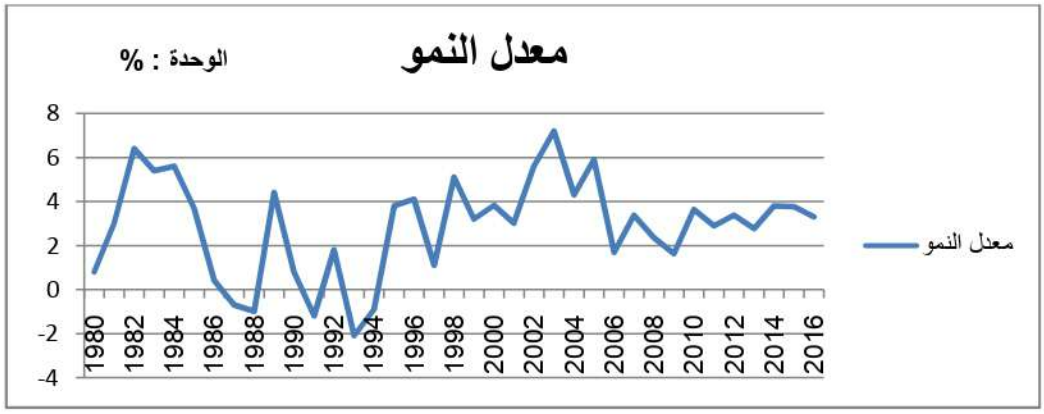

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- بيانات البنك الدولي www.albankaldawli.org

من خلال الملحق رقم (01) والشكل رقم (11) نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر شهد خلال الفترة 1980-1984 ارتفاعا من 2131.66مليار دج سنة 1980 إلى 2600.18 مليار دج سنة 1984، وأما معدلات النمو الاقتصادي فقد حققت معدلات ايجابية حيث بلغ متوسط معدل النمو الاقتصادي في هذه الفترة 4.2 %، وشهدت سنة 1982 أعلى معدل النمو منذ الاستقلال يقدر بـ 6.4% هذا ارتفاع في حجم الناتج كان سببه إنجاز المخطط الخماسي الأول 1980-1984 الذي يهدف أساسا إلى توسيع وتنوع الإنتاج الوطني وتكييفه مع تطور الاحتياجات العامة،كما تميزت هاته الفترة بحدوث صدمة نفطية ايجابية بسبب الحرب الإيرانية العراقية في بداية الثمانينات حيث ارتفعت أسعار النفط إلى 33.86 دولار سنة 1980 و37.1 دولار سنة 1981 [1] وبلغت معه مداخيل الجباية البترولية حوالي 51 مليار دج سنة 1984.

ومع منتصف الثمانيات شهدت معدلات النمو انخفاضًا محسوسًا حيث سجلت سنة 1987 و1988 معدلات سالبة 0.69-% و1-%، ويرجع ذلك إلى الانخفاض التدريجي لأسعار البترول في السوق العالمية وانهيارها في سنة 1986، وهو ما كشف فعلا عن هشاشة الاقتصاد الجزائري كونه اقتصاد ريعي يرتبط أدائه بشكل كبير بتقلبات أسعار البترول حيث أن صادرات المحروقات تشكل 98% من إجمالي الصادرات، ليشهد بعد ذلك معدل النمو الاقتصادي سنة1989 ارتفاعا حيث بلغ4.40% ولكن سرعان ما انخفض سنة 1990 ليصل إلى 0.80%، ليسجل بعد ذلك معدلات سلبية وبالضبط في سنوات 1991 و1993 و1994 وهذا راجع إلى تفاقم الديون على إثر لجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي وإبرام اتفاقيات التثبيت الهيكلي، وأيضا

[1] قطوش رزق، بن لوكيل رمضان، **تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على سوق العمل في الجزائر: مقاربة تحليلية**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد 17، السداسي الثاني، 2017، ص 180.

لانتقال الاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد السوق واستمرار تأثير الأزمة النفطية سنة 1986وتفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والأمنية.

وأما بالنسبة للفترة التي تليها 1995-2000 التي تزامنت مع تطبيق الجزائر لبرنامج التعديل الهيكلي 1995 فقد شهدت معدلات النمو الاقتصادي تحسنا تدريجيا حيث بدأت في تسجيل معدلات نمو موجبة بعد سنوات من المعدلات السلبية ولكن بشكل متذبذب بسبب تقلبات أسعار البترول في الأسواق الدولية، حيث سجل معدل النمو الاقتصادي سنة 1995 نسبة 3.79% ثم ارتفع سنة 1996 إلى 4.09% لينخفض سنة 1997 إلى 1.09% ليحقق سنة 1998 أعلى معدل له بنسبة 5.10%، وقد بلغ متوسط معدل النمو خلال هذه الفترة 3.51%.

ومع بداية الألفية الجديدة شرعت الجزائر في اتباع سياسة مالية توسعية حيث خصصت موارد مالية كبيرة لدعم النمو الاقتصادي من خلال ثلاث برامج تنموية (برنامج الانعاش الاقتصادي، برنامج تكميلي للنمو وبرنامج توطيد النمو) وهذا في ظل الوفرة في الموارد الخارجية والعملات الأجنبية الناتجة عن الارتفاع المستمر نسبيا في أسعار البترول، مما أثر بشكل ايجابي على معدل النمو الاقتصادي الذي شهد تحسنا ملحوظا حيث انتقل من 3.81% سنة 2000 ليصل سنة 2003 إلى أعلى معدل لهذه الفترة بـ 7.20% ليستمر بعد ذلك في التذبذب ولكن بمعدلات موجبة، ولقد بلغ متوسط معدل النمو الاقتصادي لهذه الفترة نسبة 3.45%، وأما بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي فقد حقق مستويات قياسية مقارنة بالسنوات السابقة حيث استمر في الارتفاع إذ انتقل سنة 1999 من مبلغ 3238.2 مليار دج إلى مبلغ 3463.03 مليار دج سنة 2001 ليصل سنة 2016 إلى 5968.35 مليار دج أي بمعدل نمو بلغ 84.31%.

الفرع الثاني : تطور التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1980-2016

سنحاول في هذا الفرع تحليل تطور التجارية الخارجية للجزائر من خلال دراسة مسار كل من الصادرات والواردات والمبادلات التجارية بالإضافة إلى الميزان التجاري والبنية السلعية للواردات والصادرات، ثم التوزيع الجغرافي لهما ومعرفة الاتجاهات التي اتخذتها هذه البنية وذلك خلال الفترة المعنية بالدراسة.

أولا : تطور سياسة التجارة الخارجية في الجزائر

عرف السياسة التجارة الخارجية في الجزائر عدة مراحل مذ الاستقلال تماشيا مع سياسات الاقتصادية المتبعة، وذلك بدءا من فترة الرقابة على التجارة الخارجية ثم احتكار الدولة لها وإنتهاءا بتحريرها ابتداءا من 1994، هذه مراحل نوجزها في ما يلي :

1- مرحلة الرقابة على التجارة الخارجية 1962-1970

تم اعتماد في الفترة الممتدة مابين 1962-1970 على سياسة الرقابة وذلك من خلال تدخل الدولة في التجارة الخارجية بصورة تدريجية خاصة من جانب الواردات، وشهدت هذه المرحلة اتخاذ مجموعة من التدابير والقوانين التقييدية من أجل حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الأجنبية وتحديد حجم الواردات والحفاظ على العملة الصعبة وذلك من خلال تطبيق الإجراءات التالية [1]:

- إنشاء إجراء مراقبة الصرف بموجب الامر 62 - 144 المؤرخ في 13 أكتوبر 1963؛

-وضع التعريفيتين الجمركيتين، الأولى التعريفة الجمركية لعام 1963 وقد نصت على تصنيفين يتعلق الأول بطبيعة البضاعة والثاني بالبلد المستورد أو المصدر،كما اشتملت هذه التعريفة على 5 معدلات (0%، 3%، 10%، 20%، 50%) ووزعت على ثلاثة أقسام للسلع (السلع التجهيزية والمواد الاولية 10%، السلع نصف المصنعة 5%- 20%، والسلع النهائية 15%- 18%)، والتعريفة الثانية هي النظام التعريفي لعام 1968 بموجب الأمر رقم 68 - 35 المؤرخ في 02 فيفري 1968 الرامي إلى الحد من استيراد المواد الثانوية، ومراعاة استراتيجية التنمية القائمة على عملية إحلال الواردات بالتخفيضات المطبقة على المواد الموجهة لصناعات الناشئة؛

- تطبيق نظام الحصص الذي يجعل الدولة تحدد حصة معينة من السلع سواء لتصديرها أو استيرادها.

وعرفت هذه المرحلة أيضا انشاء الديوان الوطني للتجارة الخارجية (ONACO) بموجب المرسوم 62-125 بتاريخ 1963/12/19 والديوان الجزائري للخضر والفواكه (OFLA) والديوان الوطني المشترك ما بين مهني الحبوب (OAIC) والمجموعات المهنية للشراء (GPA) بموجب المرسوم رقم 64-233 بتاريخ 1964/08/10.

2- مرحلة احتكار التجارة الخارجية 1973-1988

تميزت هاته المرحلة بالتطبيق نظام احتكار الدولة في مجال التجارة الخارجية وذلك عن طريق تدخلها الفعلي والكلي قصد حماية المنتوجات الوطنية من المنافسة الأجنبية، انطلاقا من تأميم الاستيراد وإحكام الرقابة الصارمة عليه وتحديد القواعد المنظمة لاحتكار الدولة للتجارة الخارجية وذلك بفرض قواعد جديدة، واستخدمت لذلك عدة وسائل تمثلت في [2]: منح للمؤسسات العمومية حق الاحتكار والرخص الاجمالية للاستيراد والتي تم استبدالها

[1] زايري بلقاسم، دربال عبدالقادر، **تسهيل التجارة وتحديات الإصلاح التجاري في الجزائر**، مجلة الاقتصاد والمجتمع، جامعة عبد الحميد مهري بقسنطينة، الجزائر، العدد الخامس، 2008، ص 46-47.

[2] قاسم قادة، كبير سمية، **تقييم تحرير التجارة الخارجية في الجزائر منذ سنة 1994**، مجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، العدد الرابع، 2013، ص 11.

فيما بعد بميزانية العملة الصعبة،كما قامت الدولة الجزائرية في تلك الفترة بتنظيم التجارة وإدخال تعديلات في المجالات التالية [1]:

– تأميم الاستيراد:

شهدت هذه الفترة حل المجموعات المهنية للشراءGPA، وأصبحت المؤسسات الاشتراكية تشرف على 80% من التجارة الخارجية، وجاء توسيع هيمنة المؤسسات الحكومية في هذه الفترة بهدف التحكم أكثر في التدفقات التجارية .

– نظام الرخص الشاملة او الاجمالية للاستيراد AGI :

يعتبر هذا الإجراء من الوسائل المتعددة لبسط احتكار الدولة على التجارة الخارجية ويتمثل في تطبيق فعلي لنظام التصريح الكلي للاستيراد PGI وهذا ابتداء من فيفري وفقا للمرسوم 74-12 المؤرخ في 12جانفي 1974، وذلك بمنح رخصا اجمالية للاستيراد سنويا من طرف الدولة للمؤسسات العمومية أو للمتعاملين الخواص لمواجهة بعض الاحتياجات غير المغطاة من ميزانية العملة الصعبة.

–احتكار الصادرات :

بموجب المادة الاولى من القانون رقم 78-02 المؤرخ في 11فيفري 1978 يكون تصدير واستيراد المنتجات والتجهيزات والخدمات من الاختصاص النهائي للدولة، وتنص المادة الثانية من نفس القانون على أن العقود والصفقات المتعلقة بالتصدير والاستيراد لا يمكن إبرامها إلا من طرف الدولة أو إحدى هيئاتها، ويمنع التصدير إلا على المؤسسات الأخرى ذات القطاع المسير ذاتيا أو ذات القطاع التعاوني أو المؤسسات المختلطة، ولم يترك هذا القانون المجال للمؤسسات الخاصة للقيام بعمليات الاستيراد أو التصدير إلا في حدود ضيقة جدا، لتقوم بعد ذلك السلطات الجزائرية بإصدار قانون رقم 78 – 2 صدر في 11 فيفري 1978 ويتعلق بالتطبيق الإلزامي لاحتكار الدولة للتجارة الخارجية وذلك قصد التحكم بشكل أفضل في حجم الواردات وحماية الإنتاج الوطني.

وبعد الأزمة الاقتصادية 1986 الناتجة عن تدهور أسعار النفط في الأسواق العالمية وما ترتب عنها من آثار سلبية أجبرت الجزائر على القيام بالعديد من الإصلاحات في قطاع التجارة الخارجية والاهتمام بالصادرات خارج قطاع المحروقات، حيث أصدرت السلطات القانون رقم 88 – 29 في 19 جويلية 1988 الذي يلغي القانون رقم 78 – 2، ويتم بموجبه ممارسة الدولة احتكار التجارة الخارجية عن طريق منح حقوق امتياز إلى المؤسسات العمومية والمصالح المشتركة.

[1] زايري بلقاسم، دربال عبدالقادر، مرجع سابق، ص 47-48.

3- مرحلة تحرير التجارة الخارجية

إن الأزمة النفطية لسنة 1986 وما ترتب عنها من آثار سلبية أجبرت الجزائر إلى اللجوء صندوق النقد الدولي للحصول على قروض، وإجراء إصلاحات مقترحة من طرف الصندوق النقد الدولي الذي اشترط عليها مقابل ذلك تحرير التجارة الخارجية، ولقد تم ذلك على ثلاثة مراحل :

أ- مرحلة التحرير المقيد 1989-1991:

يعتبر قانون النقد والقرض الذي صدر في 14 أفريل 1990 أول البوادر لكسر احتكار الدولة، حيث أنه بموجب المادة 183 من هذا القانون يسمح لغير المقيمين بتحويل رؤوس أموالهم إلى الجزائر من أجل تموين كل نشاط غير مقنن أي المساواة بين رجال الأعمال الوطنين والأجانب[1]، ونشير في هذا المجال إلى أن بداية الانفتاح الحقيقي على التجارة الخارجية أقرته المادة 40 و41 من قانون المالية التكميلي لعام 1990 والذي بموجبه أعيد الاعتبار لتجار الجملة وسمح لهم باستيراد البضائع لإعادة بيعها وتم اعفاءها من اجراءات مراقبة التجارة والصرف[2].

ب- مرحلة العودة إلى التقيد 1991-1994:

عرفت هاته الفترة ندرة في العملات الاجنبية مما أثر كثيرا على تحرير التجارة الخارجية، مما اضطر الجزائر إلى فرض رقابة على الواردات وإنشاء لجنة الخاصة (AD-HOC) المكلفة بتمويل الواردات، كما قامت الجزائر بإجراء تعديلات في أدوات السياسة التجارية بشكل تدريجي على النحو التالي[3] :

- إجراء تغيرات على مستوى معدلات الرسوم الجمركية وهذا ما نص عليه في اتفاق التثبيت فقد جاء قانون المالية لسنة 1992 بتخفيض جوهري للرسوم الجمركية من 120% إلى 60%؛

- فرض معدلات ضعيفة من 0% إلى 7% على الواردات من المواد الأولية ومعدلات متوسطة تتراوح بين 15% و25% على المنتجات النصف مصنعة، وأيضا تعريفة جمركية تتراوح بين 40% و60% على المنتجات تامة الصنع؛

- ركزت هذه الفترة على تغيير السياسة الجمركية بما يلاءم سياسة التحرير وذلك إبتداءا من سنة 1992؛

- إحداث تعديلات على نظام سعر الصرف حيث عرفت العملة الوطنية تخفيضا صريحا أمام الدولار الأمريكي قدر بـ 22% سنة 1991 ثم 40.14% سنة 1994.

---

[1] نفس مرجع، ص 50.

[2] درار عياش، أوكيل نسيمة، يعلي زينب، **تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2000-2011**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر 3، الجزائر، العدد 27، المجلد 02، 2013، ص 48.

[3] بنوة سمية، نوري منير، **النمذجة القياسية لانعكاسات السياسة التجارية على حجم واتجاه التجارة الخارجية الجزائرية**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، العدد 19، المجلد 14، 2018، ص 126.

ج – مرحلة تحرير التجارة الخارجية :

لقد تضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي بدأ تطبيقه من قبل السلطات العمومية ابتداء من1994 إجراءات واسعة لتحرير التجارة الخارجية، وذلك تنفيذا لشروط صندوق النقد الدولي والمتمثلة في تهيئة الاقتصاد الوطني للانفتاح أكثر على العالم الخارجي من خلال تحرير الجزائر لتجارتها الدولية ومن ثم فتح حدودها في وجه السلع والخدمات الأجنبية وكذلك في وجه دخول رؤوس الأموال الأجنبية، وقد تم اتخاذ عدة تدابير لتحرير التجارة الخارجية منها [1]:

– إلغاء الحظر والقيود الكمية على الواردات في جوان 1996؛

– إلغاء القاعدة التي تقضي بتمويل بعض الواردات الاستهلاكية بصورة مطلقة بالعملة الصعبة، باستثناء السيارات الخاصة إلى غاية نهاية 1994 وتم تحرير الواردات من المعدات الصناعية والمهنية المستعملة؛

– تم حل اللجنة الخاصة (AD-HOC) المكلفة بتمويل الواردات من خلال التعليمة رقم 94-20 المؤرخة في 12 أفريل 1994؛

– تخفيض الحماية الجمركية وكذلك الحدود العليا للتعريفة الجمركية على الواردات، فانخفضت سنة 1996 من 60% إلى 50% ثم إلى 45% في أول جانفي1997 واقتصر الحظر على ثلاث فئات من السلع المستوردة (أسباب دينية وصحية واجتماعية)؛

– تحديد شروط منح القروض المصرفية على أساس علاقة جديدة بين البنك والعميل وفق مبدأ أساسي يتمثل في القدرة على السداد.

ثانيا : تطور مؤشرات التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1980–2016

تواجه التجارة الخارجية في الجزائر مجموعة من العوائق التي تحد من نموها وفق الطموحات الكبيرة التي تهدف الحكومة إلى الوصول إليها، وسنحاول من خلال هذا الفرع تحليل معدل الانفتاح التجاري والميزان التجاري والتوزيع السلعي والجغرافي لكل من الصادرات والواردات في الجزائر.

1– تطور الميزان التجاري في الجزائري خلال الفترة 1980–2016

يبين الشكل رقم 12 تطور الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1980-2016 :

[1] مصراوي منيرة، يوسفي رشيد، **واقع تحرير التجارة الخارجية وتأثيرها على الاقتصاد في الجزائر**، مجلة دفاتر بوادكس، جامعة عبد الحميد بن باديس بمستغانم، الجزائر، العدد 07، ص 149-150.

الشكل رقم (12): تطور الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1980-2016

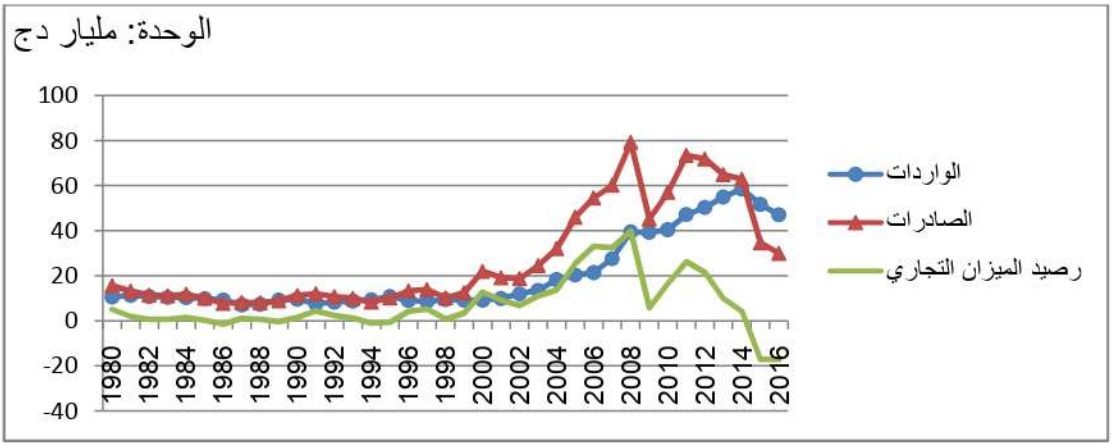

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم 02.

انطلاقا من ملحق رقم (02) والشكل رقم (12) نلاحظ أن حجم الصادرات والواردات في الجزائر غير مستقرين وفي حالة تذبذب وذلك لارتباط الاقتصاد الجزائري بأسعار البترول وأيضا لسياسة الجزائر الغير واضحة خاصة في مجال التجارة الخارجية، ونلاحظ في سنة 1980 أن الصادرات كانت 15.613مليار دولار ثم انخفضت سنة 1981 إلى 13.28 مليار دولار لتستمر في الانخفاض لتصل سنة 1985 إلى 10.14 مليار دولار وذلك لتطبيق الجزائر سياسة احتكار التجارة الخارجية، بعد ذلك سجلت الصادرات سنة 1986 أدنى قيمة لها بـ 7.82 مليار دولار بسبب حدوث الأزمة النفطية وانهيار أسعار البترول في الأسواق العالمية، ومع نهاية سنوات الثمانينيات عرفت الصادرات تحسنا بسيطا إذ حققت سنة 1989مبلغ 8.696 مليار دولار، لتشهد سنوات التسعينيات تحسنا ملحوظا مقارنة مع سنوات الثمانينيات وذلك بسبب سياسة تحرير التجارة الخارجية التي اتبعتها الحكومة الجزائرية، ولكن بقيت الصادرات متذبذبة تارة بارتفاع وتارة بانخفاض وبلغت أدنى قيمة لها سنة 1994 بـ 8.34 مليار دولار وأقصى قيمة لها سنة 1997 بـ 13.88 مليار دولار، ومع بداية الألفية الجديدة عرفت الصادرات الجزائرية ارتفاعا كبيرا وذلك راجع إلى الارتفاع المذهل والمستمر في أسعار البترول والصادرات النفطية إذ سجلت سنة 2000 مبلغ 22.03 مليار دولار بمعدل نمو قدر بـ 75 % ويعتبر هذا المعدل كبير جدا، وتميزت هاته الفترة بازدهار كبيرا في صادرات الجزائرية مقارنة بالفترات السابقة حيث استمرت بارتفاع إلى غاية سنة 2014، وسجلت أعلى قيمة لها في هذه الفترة سنة 2008 بـ 79.298 مليار دولار، إلا أنها انخفضت سنة 2015 وسنة 2016 بسبب انخفاض الأسعار النفط حيث سجلت على التوالي 34.668 مليار دولار و30.026 مليار دولار.

وأما بالنسبة للواردات فنلاحظ أنها في فترة الثمانينيات كانت منخفضة جدا حيث سجلت أدنى قيمة لها سنة 1987 بـ 7.056 مليار دولار وأعلى قيمة لها سنة 1981 بـ 11.259 مليار دولار وبمتوسط قدره 9.59

مليار دولار، هذا الانخفاض المسجل سنوات الثمانينيات راجع لسياسة الاحتكار المطبقة من طرف الدولة الجزائرية حيث عرفت هاته الفترة تأميم ومنح حق الاحتكار للمؤسسات العمومية والرخص الاجمالية للاستيراد وإيقاف نشاطات المستوردين الخواص وجميع الوسطاء العاملين في مجال التجارة الخارجية، وأما في فترة التسعينات وعلى الرغم من الاصلاحات المطبقة من الغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية وحل اللجنة الخاصة المكلفة بتمويل الواردات وألغيت القيود الكمية على الواردات، إلا أنها لم تشهد أي تحسن في الواردات الجزائرية حيث بقيت منخفضة وكانت أدنى قيمة لها تقدر بـ 7.681 مليار دولار وأقصى قيمة لها 10.761 مليار دولار وبمتوسط قدره 9.1 مليار دولار، أي أن متوسط هذه الفترة انخفض مقارنة بمتوسط الفترة السابقة، ومع بداية سنة 2001 شهدت الواردات ارتفعا بشكل قياسي وذلك راجع لارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية وارتفاع في الموارد الخارجية والعملات الأجنبية، وسجلت الواردات في هاته الفترة أكبر قيمة لها بعد الاستقلال تقدر بـ 58.58 مليار دولار سنة 2014 وبلغ متوسط هاته الفترة 32.50 مليار دولار بمعدل نمو مقارنة بالفترة السابقة قدره 256%.

وبالنسبة للميزان التجاري فنلاحظ من خلال الملحق رقم 02 أنه قد شهد تذبذبا وهذا راجع إلى تفاوت نسب نمو كلا من الصادرات والواردات، ففي الفترة 1980-1985 حقق فائضا حيث سجل أعلى قيمة له سنة 1980 بـ 5.061 مليار دولار ثم انخفض إلى 2.024 مليار دولار في 1981 ليتراجع إلى أدنى قيمة له في 1983 بـ 0.738 مليار دولار، أما أدنى مستوى وصل إليه فكان في 1985 يقدر بـ 0.305 مليار دولار، وبعد ذلك سجل عجزا قيمته 1.393 بسبب الانهيار المفاجئ لأسعار النفط سنة 1986 وأيضا بسبب المساهمة الضعيفة لنشاط التصدير خارج قطاع المحروقات، وأما في السنوات التي تليها 1987 و1988 فقد سجل الميزان التجاري رصيدا فائضا نتيجة لانخفاض مستوى الواردات ولارتفاع مستوى عائدات التصدير نحو الخارج، أما خلال فترة التسعينات فنلاحظ أن الميزان التجاري الجزائري قد حقق فائضا خلال الفترة 1990-1993 قدر على التوالي بـ 1.63و 4.42 و2.431 و1.303 مليار دولار وهذا الفائض راجع إلى الارتفاع النسبي في أسعار المحروقات من جراء حرب الخليج، ولكن بعد انتهاء الحرب وتراجع أسعار البترول وارتفاع نسبة خدمة الدين الخارجي سجل الميزان التجاري سنتي 1994 و1955 عجزا قدره 1.025 و0.521 مليار دولار، ليحقق بعد ذلك فائضا بمقدار 4.277 مليار دولار في سنة 1996 واستمر الميزان التجاري في تحقيق الفائض خلال الأربع السنوات الموالية إلى أن وصل الفائض إلى مستوى قياسي سنة 2000 حيث سجل 12.858 مليار دولار وذلك راجع بصورة أساسية إلى ارتفاع أسعار البترول وانخفاض في قيمة الواردات.

أما الفترة الممتدة ما بين 2001 و2014 فنلاحظ أن الميزان التجاري حقق فائضا خلال جميع سنوات لكن بشكل متذبذب، حيث سجل سنة 2001 فائضا بمبلغ 9.192 مليار دولار (شهد انخفاضا مقارنة مع سنة 2000)، ومع ارتفاع أسعار البترول ارتفعت معه الصادرات مما انعكس بالإيجاب على رصيد الميزان التجاري ليصل سنة 2003 الى 13.775 مليار دولار، واستمر في الارتفاع إلى أن بلغ أعلى مستوى له خلال فترة الدراسة سنة 2008 بملغ قدره 39.819 مليار دولار، أما في سنة 2009 فقد شهد الميزان التجاري تراجعا رهيبا بالرغم من تحقيقه فائضا بمقدار 5.9 مليار دولار، واستمر الميزان التجاري في تحقيق فائض خلال خمس السنوات الموالية، أما في سنتي 2015 و2016 فنلاحظ أن رصيد الميزان التجاري حقق عجزا بسبب تدني أسعار البترول وارتفاع فاتورة الواردات.

2- تطور مؤشرات التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1980-2016

يبين الشكل رقم 13 تطور معدلات التغطية ومعدلات الانفتاح التجاري ونسب مساهمة الصادرات والواردات في النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2016 :

الشكل رقم (13): تطور مؤشرات التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1980-2016

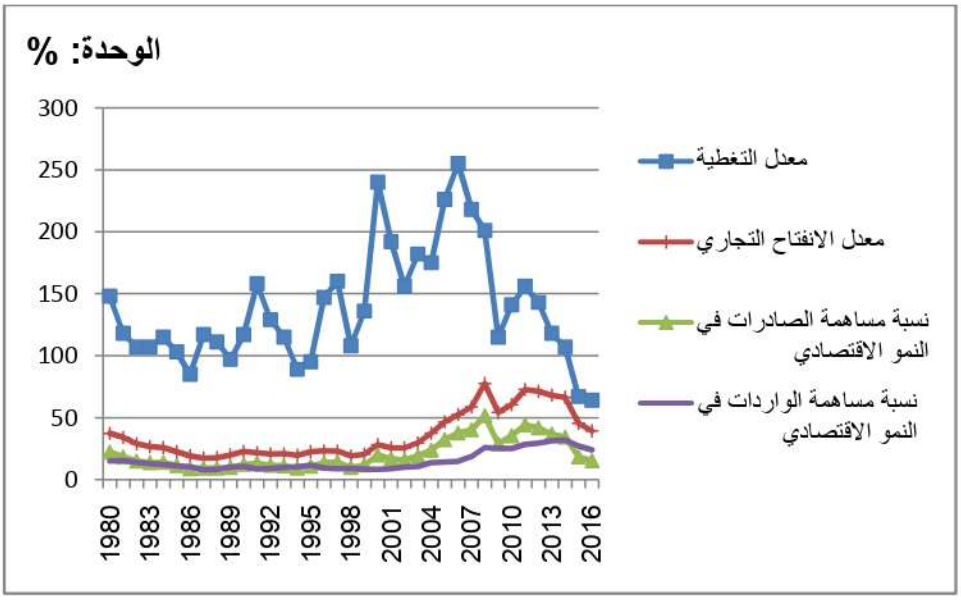

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحقين رقم 01 و02.

نلاحظ من الشكل السابق بالنسبة لمعدل التغطية* أنها شهدت تذبذبا وذلك لتفاوت نسب نمو كلا من الصادرات والواردات وأيضا نظرا لطبيعة الصادرات التي تتشكل من 98% من محروقات، حيث أنه في السنوات الممتدة من 1980 إلى 1985 معدل التغطية كان أكثر من 100% وهذا يعني أن الواردات مغطاة كليا

*يمثل معدل التغطية نسبة الصادرات إلى الواردات وبين هذا المعدل مدى قدرة إيرادات صادرات على تغطية مدفوعات واردات فإذا كان هذا المعدل أصغر 100% فهذا يعني أن قيمة الصادرات لا تغطي قيمة الواردات والعكس صحيح.

بالصادرات، ومع حلول السنة 1986 انخفض معدل التغطية إلى 85% وذلك بسبب انخفاض كبير في أسعار المحروقات وتأثيرها على حجم الصادرات التي اصبحت لا تغطي الواردات، ليشهد بعد ذلك معدلات مرتفعة إلى غاية سنتي 1994 و1995 حيث انخفض وسجل على توالي 89% و95%، وأما بالنسبة للفترة الممتدة مابين 2000 إلى 2014 فنلاحظ ان معدل التغطية حقق نسب كبيرة وهذا يعني أن الصادرات تغطي كليا الواردات، أما سنتي 2015 و2016 فنلاحظ أن نسبة تغطية الصادرات للواردات أقل من 100% وهذا يعني أن الصادرات لم تغطي الواردات كليا بسبب انخفاض أسعار النفط.

وأما بخصوص معدل الانفتاح التجاري الذي يقيس درجة انفتاح الاقتصاد الجزائري على العالم الخارجي فيشير بصورة عامة أن الاقتصاد الجزائري مفتوح على العالم الخارجي، ويتضح من خلال الشكل رقم 13 المكانة التي تحتلها التجارة الخارجية في النشاط الاقتصادي الوطني خلال الفترة الدراسة، حيث قدر متوسط درجة الانفتاح الخارجي بمعدل 35.78% وهو ما يعني أن المبادلات الخارجية من السلع قد ساهمت أثناء هذه الفترة بما يفوق 35.78% في النشاط الاقتصادي الوطني، وأما أكبر درجة للانفتاح التجاري خلال هاته الفترة فقد حققت في سنة 2008 بنسبة 51.80%، ولقد شهدت درجة الانفتاح خلال فترة الدراسة ثلاثة مراحل، المرحلة الأولى هي مرحلة احتكار التجارة الخارجية وتميزت بمعدلات انفتاح متوسطة وذلك بسبب السياسة المطبقة من طرف الدولة وأزمة النفطية سنة 1986 ويقدر متوسط هذه المرحلة بحوالي 24.96 %، وأما المرحلة الثانية هي مرحلة التحرير التجارة الخارجية وتميزت بتراجع في معدلات الانفتاح بسبب حدوث اضطرابات الخارجية المتعلقة بالارتفاع المديونية الخارجية ويقدر متوسط هذه المرحلة بحوالي 24.96 %، أما المرحلة الاخيرة فقد تميزت بمعدلات كبيرة للانفتاح التجاري وذلك اللارتفاع القياسي لأسعار البترول وأيضا للبرامج التنموية المطبقة في هذه الفترة ويقدر متوسط هذه المرحلة بحوالي 50.61% .

3- التركيب السلعي للواردات والصادرات الجزائرية خلال الفترة 1980-2016

يتشابه التوزيع السلعي للصادرات والواردات الجزائرية مع عدد من الدول النامية النفطية من حيث الاعتماد الصادرات على منتجات النفطية والواردات على السلع المصنعة والغذائية، وانطلاقا من الشكل رقم 14 والملحق رقم 03 تبين البيانات المجمعة عن الهيكل السلعي للواردات في الجزائر خلال الفترة 1980-2016 إلى أن معدات وتجهيزات صناعية (تتمثل منتجاتها في مواد البناء، القنوات الحديدية، الاسمنت، القطن....الخ) تحتل المرتبة الأولى وذلك بملغ 246953 مليار دولار وبنسبة 33% من إجمالي الواردات، وجاءت في المرتبة الثانية نصف المنتجات بملغ 170242 مليار دولار وبنسبة 22.74 % من إجمالي الواردات، وجاءت في المرتبة الثالثة والرابعة

على التوالي منتجات الغذائية والسلع الاستهلاكية، وأما في المرتبة الأخيرة جاءت معدات وتجهيزات الفلاحية، ومن خلال تركيب السلعي للواردات نستنتج أن الجزائر تعطي أهمية كبيرة للسلع الصناعية والغذائية.

وانطلاقا من الشكل رقم 15 والملحق رقم 04 تبين البيانات المجمعة عن الهيكل السلعي للصادرات في الجزائر خلال الفترة 1980-2016 إلى أن الطاقة وزيوت تشحيم تحتل المرتبة الأولى بملغ 985198 مليار دولار وبنسبة 96.94% من إجمالي الصادرات، وجاءت في المرتبة الثانية نصف المنتجات بملغ 21767 مليار دولار وبنسبة 2.14% من إجمالي الصادرات، أما باقي السلع لم تتعدى مساهمته في هيكل الصادرات 1 %، ومن خلال التركيب السلعي للصادرات في الجزائر خلال فترة الدراسة نستنتج أن للجزائر لها ميزة نسبية في إنتاج الطاقة وزيوت تشحيم وذلك لأن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي قائم على البترول ومنتجاته المختلفة، واستمرت سيطرة هذه السلع على التركيب السلعي للصادرات إلى أخر سنة من الدراسة وذلك لفشل الجزائر في تطبيق استراتيجية التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات.

الشكل رقم (14): التركيب السلعي للواردات في الجزائر خلال الفترة 1980-2016

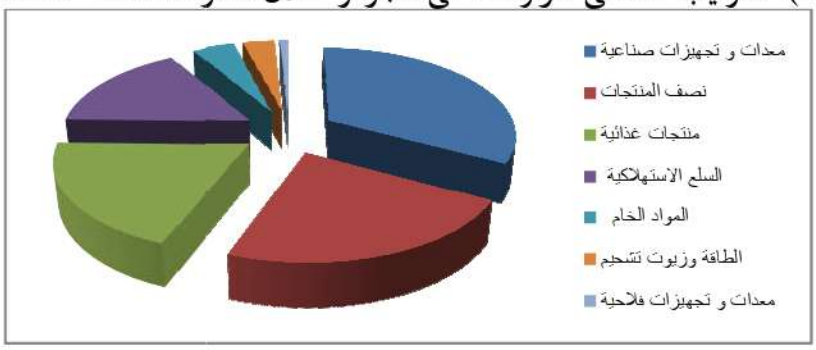

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم 03.

الشكل رقم (15): التركيب السلعي للصادرات في الجزائر خلال الفترة 1980-2016

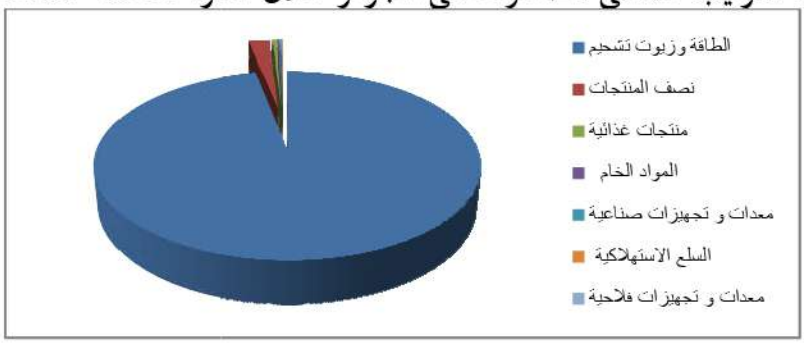

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم 04.

3- التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة 1980-2016 :

يتبين لما من خلال الشكل رقم 16 والملحق رقم 05 للتوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية حسب المناطق والدول خلال الفترة 1980-2016، سيطرة مجموعة الاتحاد الأوروبي كممون رئيسي للجزائر حيث نالت حصة الأسد من اجمالي الواردات، ويمكن توضيح ترتيب الدول كما يلي:

-مجموعة الإتحاد الأوروبي:

بالرجوع إلى الملحق رقم05 يتبين لنا أن دول الاتحاد الأوربي هي الممون الرئيسي للجزائر حيث احتلت المرتبة الأولى بنسبة 93.35% من اجمالي الواردات وبملغ 329759.6 مليار دج خلال الفترة الدراسة، وذلك راجع إلى العامل الاستعماري الذي يربط السوق الجزائرية بالأسواق الأوربية خاصة السوق الفرنسية وأيضا لقرب الموقع الجغرافي مما سهل عليها إجراءات التبادلات التجارية، وعرفت صادرات الاتحاد الأوروبي نحو الجزائر تزايدا مستمرا فقد تضاعفت في 2000 إلى 395.593 مليار دج بعدما كانت تقدر بـ 25.101 مليار دج في 1980 لتصل سنة 2016 إلى 2458.829 مليار دج، وتأتي فرنسا على رأس بلدان هذا الاتحاد كممون رئيسي للجزائر إذ تستحوذ على ما يزيد عن 30% من إجمالي الواردات وبالتالي تعتبر المتعامل الاقتصادي الأول للبلاد، ثم تليها ايطاليا فألمانيا ثم تأتي اسبانيا ....إلخ.

- الدول الأسيوية :

تأتي الدول الأسيوية في المرتبة الثانية بنسبة 2.8% وبملغ 9884.90 مليار دج من إجمالي الواردات الجزائرية خلال الفترة الدراسة، ونلاحظ أنه في الفترة الثمانينيات كان واردات من الدول الأسيوية ضعيفة حيث بلغت سنة 1980مبلغ 2.2مليار دج، ولكن مع مطلع الألفية عرفت انتعاشا كبيرا حيث وصلت سنة 2016 إلى مبلغ قدره1335.087مليار دج، ويرجع هذا الارتفاع إلى تمتع عدد من دول هذه المجموعة بمزايا تنافسية لتصريف منتجاتها في السوق الجزائرية، وأما داخل الدول الأسيوية تحتل الصين الصدارة إذ تستحوذ على ما يزيد عن 25% من إجمالي الواردات الأسيوية وخاصة في سنوات الأخيرة، حيث نلاحظ أنه في سنة 1980 كانت الواردات من الصين تقدر بـ0.183مليار دج لتنتقل سنة2000 إلى16.5311 مليار دج لتصل سنة 2016 إلى920.44 مليار دج ولتحتل الصدارة من بين الدول العالم متجاوزة على فرنسا التي تقدر واردتها بـ 557.49 مليار دج.

- دول أوروبية أخرى :

جاءت دول اوروبية اخرى (تركيا، سويسرا، النرويج وبولندا) في المرتبة الثالثة بنسبة1.09% وبملغ 3855.90 مليار دج من إجمالي الواردات الجزائرية، ولقد سجلت هذه الدول أعلى قيمة للواردات سنة 2015 بـ 379.12 مليار دج، بينما بلغت أدنى قيمة لها سنة 1980 قدرت بحوالي 6.256 مليار دج.

- دول أمريكا الشمالية

احتلت مجموعة دول أمريكا الشمالية المرتبة الرابعة بنسبة 1.02% وبملغ 3598.63 مليار دج من إجمالي الواردات الجزائرية، وتأتي الولايات المتحدة الأمريكية على رأس بلدان هذا مجموعة دول في المرتبة الأولى وتليها كندا في المرتبة الثانية، ولقد سجلت هذه الدول أعلى قيمة للواردات سنة 2015 بـ 332.381 مليار دج، بينما بلغت أدنى قيمة لها سنة 1987 قدرت بحوالي 3.045 مليار دج .

- دول العالم الأخرى :

جاءت في المراتب الأخيرة الدول العربية والأفريقية وباقي دول العالم حيث ساهمت هذه الدول بنسبة قليلة لا تتجاوز في مجملها 1 %من اجمالي الواردات الجزائرية وذلك بملغ 0.347 مليار دج، وعلى الرغم مما يتوفر عليها الوطن العربي من موقع جغرافي وطاقات بشرية ومادية هائلة واتساع السوق التي تعتبر مقومات حقيقية للتكامل الاقتصادي، إلا أن التعاون الاقتصادي العربي لا يزال ضعيفا للغاية .

الشكل رقم (16): التوزيع للواردات في الجزائر حسب المناطق الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1980-2016

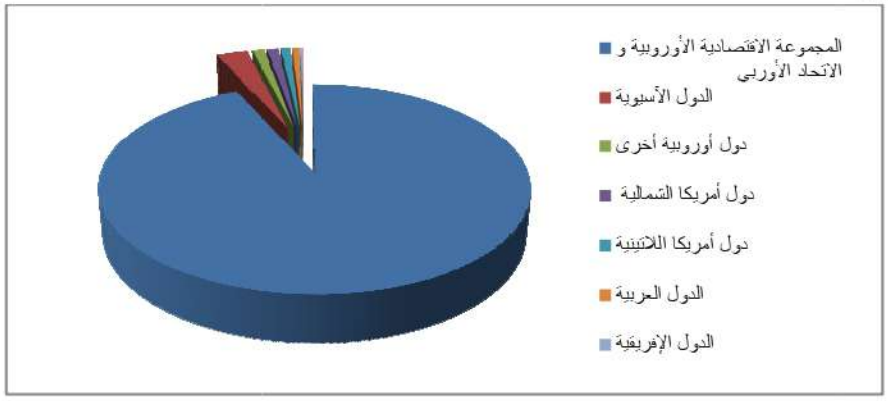

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم 05.

4- التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 1980-2016 :

انطلاقا من الشكل رقم 17 والملحق رقم 06 نلاحظ استمرار سيطرة مجموعة الاتحاد الأوروبي على تبادلات الخارجية مع الجزائر حيث كان لها حصة الأسد من الصادرات، وفيما يلي توزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية :

-مجموعة الإتحاد الأوروبي:

يوضح لنا الشكل رقم 17 أن معظم مبادلاتنا الخارجية ما زالت مستقطبة من طرف شركائنا التقليديين وعلى رأسهم الاتحاد اللأوربي، حيث يبقى هذا الأخير الشريك التجاري الأول للجزائر للعوامل تاريخية وجغرافية وأيضا لوجود اتفاقيات معه، وتستحوذ المجموعة الإتحاد الأوربي على 76688.29 مليار دينار جزائري بنسبة

74.36% من الصادرات الاجمالية لفترة الدراسة، ولقد سجلت هذه الدول أعلى قيمة للصادرات سنة 2013 بـ 41277 مليار دج، بينما بلغت أدنى قيمة لها سنة 1980 قدرت بحوالي 20.625 مليار دج.

وتأتي إيطاليا في المرتبة الأولى حيث حققت نسبة 25% من إجمالي الصادرات، وحققت أقل قيمة سنة 1980 تقدر بـ2.03 مليار دج وأعلى قيمة سنة 2015 تقدر بـ 911.0898 مليار دج، وتأتي فرنسا في المرتبة الثانية حيث حققت أقل قيمة سنة 1980 تقدر بـ7.515مليار دج وأعلى قيمة سنة 2015 تقدر بـ 545.1878 مليار دج، وتليها اسبانيا في المرتبة الثالثة.

- دول أمريكا الشمالية

احتلت مجموعة دول أمريكا الشمالية المرتبة الثانية بنسبة 15.12% وبملغ 15597.298 مليار دج من إجمالي الصادرات الجزائرية، وتأتي الولايات المتحدة الأمريكية من مجموعة دول أمريكا الشمالية في المرتبة الأولى وتليها كندا في المرتبة الثانية، ولقد سجلت هذه الدول أعلى قيمة للصادرات سنة 2007 بـ 1594.014 مليار دج، بينما بلغت أدنى قيمة لها سنة 1986 قدرت بحوالي 6.083 مليار دج.

- الدول الأسيوية :

تأتي الدول الأسيوية في المرتبة الثالثة بنسبة 3.85% وبملغ 3968.091 مليار دج من إجمالي الصادرات الجزائرية خلال الفترة الدراسة، ونلاحظ أنه في الفترة الثمانينيات كان الصادرات إلى الدول الأسيوية ضعيفة حيث بلغت سنة 1980 مبلغ 2.05 مليار دج، ولكن مع مطلع الألفية جديدة عرفت ارتفاع حيث وصلت سنة 2016 إلى مبلغ قدره 233.1 مليار دج، وأما داخل الدول الأسيوية تحتل اليابان الصدارة وخاصة في سنوات الأخيرة حيث نلاحظ أنه في سنة 1984 كانت صادرات تقدر بـ 2.01 مليار دج لتنتقل سنة 2011 إلى 18.038 مليار دج.

- دول أوروبية أخرى :

جاءت دول اوروبية اخرى (تركيا، سويسرا، النرويج وروسيا) في المرتبة الرابعة بنسبة 2.25% وبملغ 2321.156 مليار دج من إجمالي الصادرات الجزائرية، ولقد سجلت هذه الدول أعلى قيمة للصادرات سنة 2011 بـ 315.106 مليار دج، بينما بلغت أدنى قيمة لها سنة 2015 قدرت بحوالي 3 مليار دج.

- دول العالم الأخرى :

وجاءت في المراتب الأخيرة الدول العربية والأفريقية وباقي دول العالم حيث ساهمت هذه الدول بنسبة قليلة في حدود 1 %من اجمالي الصادرات الجزائرية وذلك بملغ 1.061 مليار دج، مما يدل على عدم وجود تبادل بين الجزائر وهذه الدول وذلك لعدة أسباب منها تشابه في هيكل الصادرات، حيث تعتبر أغلبية الصادرات هذه

الدول نفطية، وأيضا لضعف القدرة الانتاجية وليول شعوبها إلى تفضيل شراء السلع الاستهلاكية القادمة من البلدان الصناعية المتقدمة.

الشكل رقم (17): التوزيع الصادرات في الجزائر حسب المناطق الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1980-2016

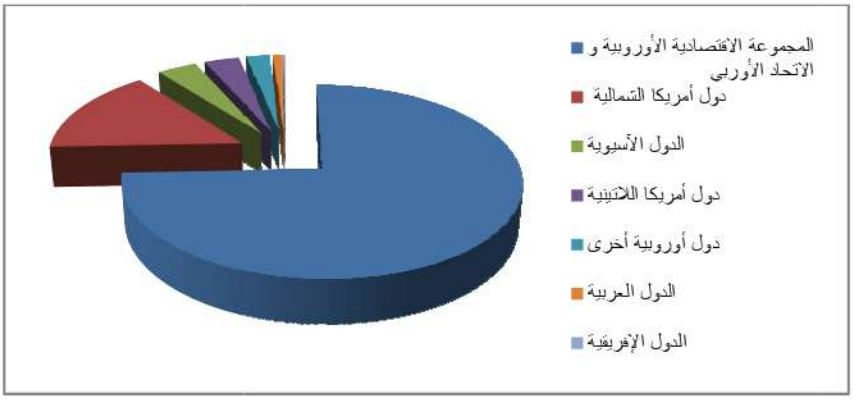

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم 06.

المبحث الثاني: تحليل مؤشرات التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في بعض الدول النامية غير النفطية

يعاني عدد كبير من البلدان النامية غير النفطية من انخفاض معدل النمو الاقتصادي وتقلص صادرات، لذلك تعتمد عدد من هذه البلدان عدة سياسات لتحفيز الزراعة والصناعة والسياحة والخدمات وذلك كبديل للقطاع المحروقات ولتنشيط الاقتصاد، وعلى عكس الدول النفطية إذ نلاحظ عدم التجانس في الظروف عبر البلدان غير النفطية حيث أن كل دولة تعتمد على قطاع معين فمثلا مصر تعتمد على السياحة والصين تعتمد على الصناعة، وسنحاول في هذا المبحث دراسة تطور مؤشرات الاقتصادية لعينة من الدول النامية غير النفطية (مصر، تونس، المغرب، تركيا، الصين، ماليزيا) خلال الفترة الممتدة مابين 1980-2016.

المطلب الأول: تطور النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية في مصر وتونس خلال الفترة 1980-2016

يتميز الاقتصاد المصري وتونسي بالتنوع حيث يساهم قطاعات الزراعة والصناعة والسياحة والخدمات بنسب متقاربة في تشكيل الاقتصاد، ولكن مع ذلك هاتين الدولتين يعانون من محدودية الموارد وانخفاض مستويات الدخول، هذا ما أدى إلى ظهور مشكلات عديدة وآثار سلبية على معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات الانفتاح، وسنقوم من خلال هذا المطلب بتحليل تطور مختلف مؤشرات النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية في مصر وتونس خلال الفترة 1980-2016 .

الفرع الأول : تطور مؤشرات النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية في مصر خلال الفترة 1980-2016

1- تطور معدلات النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة 1980-2016

يبين الشكل رقم 18 تطور معدلات النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة 1980-2016:

الشكل رقم (18): تطور معدلات النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة 1980-2016

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- بيانات البنك الدولي www.albankaldawli.org

من خلال الملحق رقم (07) والشكل رقم (19) نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو الاقتصادي في مصر مرا بعدة مراحل خلال فترة الدراسة، هذه مراحل نوجزها في مايلي :

- المرحلة الأولى مابين 1980-1989 :

عرفت هاته الفترة ارتفاعا في الناتج المحلي الاجمالي حيث انتقل من52.59مليار دولار سنة 1980 إلى 68.33 مليار دولار سنة 1984 ليصل سنة 1989 إلى 84.73 مليار دولار، وأما معدلات النمو الاقتصادي فقد سجلت معدلات ايجابية وبلغ متوسط معدل النمو الاقتصادي في هذه الفترة 5.92%، وشهدت سنة 1980 أعلى معدل النمو في هذه المرحلة يقدر بـ 10.01% ليشهد تراجعا سنة 1981 إلى 3.75% واستمر في التراجع إلى أن وصل سنة 1987 إلى 2.51%، هذا انخفاض راجع إلى المشاكل الذي يواجهها الاقتصاد المصري في هاته الفترة نذكر منها [1]:

- تزايد معدلات البطالة وتفاقم عجز الميزانية العامة وتأثيراتها سلبية على باقي المتغيرات الاقتصادية؛
- تزايد معدلات التضخم وتأثيره على ميزان المدفوعات ومستويات المعيشية، وانخفاض حجم المدخرات المحلية.

كما عانى الاقتصاد المصري في هذه الفترة من الأعباء المالية الكبيرة وعجز في الحساب الجاري وانخفاض شديد في حصيلة النقد الاجنبي وأيضا نمو الدين الخارجي حيث ارتفعت نسبة الديون الخارجية إلى الناتج الوطني الإجمالي إلى ما يقارب 200% مع نهاية الثمانينات وفي سنة 1987كانت نسبة الديون الخارجية إلى الصادرات 343%[2]، ومع تزايد هذه الصعوبات باشرت مصر بالمفاوضات مع الصندوق النقد الدولي للحصول على

[1] عدنان حسين يونس، **التمويل الخارجي وسياسات الإصلاح الاقتصادي تجارب عربية**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 119.

[2] مولود كبير، مرجع سابق، ص 212.

القروض حيث وافق صندوق النقد الدولي على إقراض مصر مبلغ 325 مليون دولار، لكن هذا القرض توقف بسبب عدم الاتفاق بين مصر وصندوق النقد الدولي على شروط القرض.

– المرحلة الثانية مابين 1990–1999 :

عرفت هاته الفترة أيضا ارتفاعا في الناتج المحلي الاجمالي حيث انتقل من 84.73 مليار دولار سنة 1989 إلى 89.5678 مليار دولار سنة 1990 ليصل سنة 1999 إلى 105.85 مليار دولار، وأما معدلات النمو الاقتصادي فقد سجلت معدلات ايجابية حيث بلغ متوسط معدل النمو الاقتصادي في هذه الفترة 4.33%، وسجل معدل النمو الاقتصادي أقل نسبة له في سنة 1991 بـ 1.07% وذلك نظرا لاندلا ع حرب الخليج والصعوبات المالية التي أصبح يواجهها الاقتصاد المصري، حيث تزايد عجز الميزانية العامة إلى 20% من الناتج المحلي الاجمالي وارتفع معدل التضخم إلى 25% وارتفعت المديونية الخارجية، وللخروج من هذه الأزمة سعت مصر إلى إعادة جدولة ديونها مع نادي باريس ودول الخليج والولايات المتحدة الأمريكية وإلى تبني برنامج اصلاح اقتصادي، كما ابرمت اتفاقية مع الصندوق النقد الدولي في سبتمبر 1993 تحصلت على إثره على 560 مليون دولار أمريكي واتفقت على تطبيق بعض الاجراءات والمتمثلة في [1]:

– العمل على خفض عجز الميزانية ليصل إلى 6 % من إجمالي الناتج المحلي خلال سنتين من خلال إحداث إجراءات جذرية في أسواق رأسمال والنظام الضريبي؛

– الاتجاه نحو العمل بآليات السوق والاهتمام بتعظيم دور القطاع الخاص مع تقليص القطاع العام ليقتصر على القطاعات الإستراتيجية؛

– تحرير نظام أسعار الصرف والفائدة وعلاج الإختلالات الهيكلية في أسعار السلع والخدمات مع تخفيض الدعم؛

– وضع برنامج شامل لتحرير التجارة الخارجية تحريرا كاملا مع الاعتماد على التعريفة الجمركية كأداة اقتصادية بدلا من الاعتماد على القيود الكمية.

وتحصلت مصر بعد سنة 1991 على اعفاء من7 مليار دولار من ديون دول الخليج و6.7 مليار دولار من الولايات المتحدة الأمريكية، وشطب 50% من ديون لدى ناي باريس، كما نجحت مصر في تخفيض العجز في الميزانية العامة للدولة لسنة 1992 إلى أقل من 10 % من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 20 % سنة 1991، واستمر انخفاض العجز ليصل إلى 3.5 % بحلول سنة 1995، كما استطاعت مصر رفع معدل النمو

[1] جمال عمورة، **دراسة تحليلية وتقييمه لاتفاقيات الشراكة العربية الأورومتوسطية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص علوم اقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2005–2006، ص 108–109.

الاقتصادي حيث سجل سنة 1999 نسبة 6.10% بعدما كان 1.07% في سنة 1991، كما انخفضت نسبة الديون الخارجية إلى الناتج الوطني الإجمالي إلى 32.3% [1] بعدما كانت في بداية الفترة 200% .

– المرحلة الثالثة مابين 2000–2008 :

عرفت هذه الفترة ارتفاعا في الناتج المحلي الاجمالي حيث انتقل من 105.85 مليار دولار سنة 1999 إلى 136.3591 مليار دولار سنة 2000 ليصل سنة 2008 إلى 198.8819 مليار دولار، وأما معدلات النمو الاقتصادي فقد سجلت معدلات ايجابية إذ بلغ متوسط معدل النمو الاقتصادي في هذه الفترة 4.90%، ونلاحظ أن معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي المصري انخفض من 6.10% سنة 1999 إلى 5.36% سنة 2000 وواصل الانخفاض ليبلغ نحو 3.53% سنة 2001، ثم وصل لأدنى مستوياته في هاته الفترة مسجلا 2.37% سنة 2002، وأما الدين العمومي فقد بلغ لنفس السنة 29.9 مليار دولار[2]، وعلى من الرغم المساعدات الكبيرة وإسقاط جزء كبير من الديون المصرية ودخول برنامج التثبيت الهيكلي مرحلة جديدة، إلا أن أحداث 11سبتمبر 2001 وتفجيرات شرم الشيخ ونقص ايرادات السياحة لعزوف السياح على تنقل إلى مصر كان لها تأثير كبير، لتشهد بعد ذلك سنة 2003 ارتفعا طفيفا في معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي المصري إلى 3.2% ليواصل الارتفاع إلى غاية 2008 حيث سجل 7.20%، وجاء هذا التحسن بسبب زيادة الطلب المحلي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري وكذا النمو الملحوظ في الصادرات البترولية والغير البترولية خاصة من السلع تامة الصنع والمواد الخام، هذا بالإضافة إلى التأثير الإيجابي لاستمرار البنك المركزي في تنفيذ خطته الخاصة بتطوير الجهاز المصرفي فضلا عن الآثار الايجابية للإصلاحات الضريبية والجمركية، مما كان له الأثر الأكبر على تشجيع الاستثمار المحلي وجذب مزيد من التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ليصل صافي تلك التدفقات إلى 13.2 مليار دولار[3].

– المرحلة الرابعة مابين 2009–2016 :

شهدن هذه الفترة ارتفاعا في الناتج المحلي الاجمالي حيث انتقل من 198.8819 مليار دولار سنة 2008 إلى 208.1774 مليار دولار سنة 2009 ليصل سنة 2016 إلى 260.8163 مليار دولار، وأما معدلات النمو الاقتصادي فقد سجلت معدلات ايجابية إذ بلغ متوسط معدل النمو الاقتصادي في هذه الفترة 3.45%، في حين أن معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي المصري انخفض من 7.20% سنة 2008 إلى 4.67%

---

[1] صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، سنة 2000، ص 149.

[2] البنك المركزي المصري، **التقرير السنوي 2002–2003**، ص هـ.

[3] البنك المركزي المصري، **التقرير السنوي 2007–2008**، ص 55.

سنة 2009 ثم سجل ارتفاعا طفيفا سنة 2010 حيث بلغ نسبة 5.14% ولكن في سنة 2011 وصل لأدنى مستوياته في هاته الفترة مسجلا 1.77%، هذا تراجع في معدل النمو الاقتصادي كان نتيجة لهروب رؤوس الأموال الأجنبية ولتباطؤ كافة قطاعات النشاط الاقتصادي تأثرا بالأحداث التي صاحبت ثورة 25 جانفي 2011[1] خاصة على مستوى قطاع السياحة، ومع بداية سنة 2012 تمكن الاقتصاد المصري من تحقيق معدلات نمو أحسن حيث ارتفع إلى 2.21% سنة 2012 ثم 4.34% سنة 2016 وذلك بسبب مرونة الاستهلاك الخاص وزيادة الاستثمارات العامة للحكومة التي بدأت تجتذب الاستثمارات الخاصة.

2- تطور التجارة الخارجية في مصر خلال الفترة 1980-2016

يبين الملحق رقم 08 والشكل رقم 19 تطور مختلف مؤشرات التجارة الخارجية في مصر خلال الفترة 1980-2016 :

الشكل رقم (19): تطور مؤشرات التجارة الخارجية في مصر خلال الفترة 1980-2016

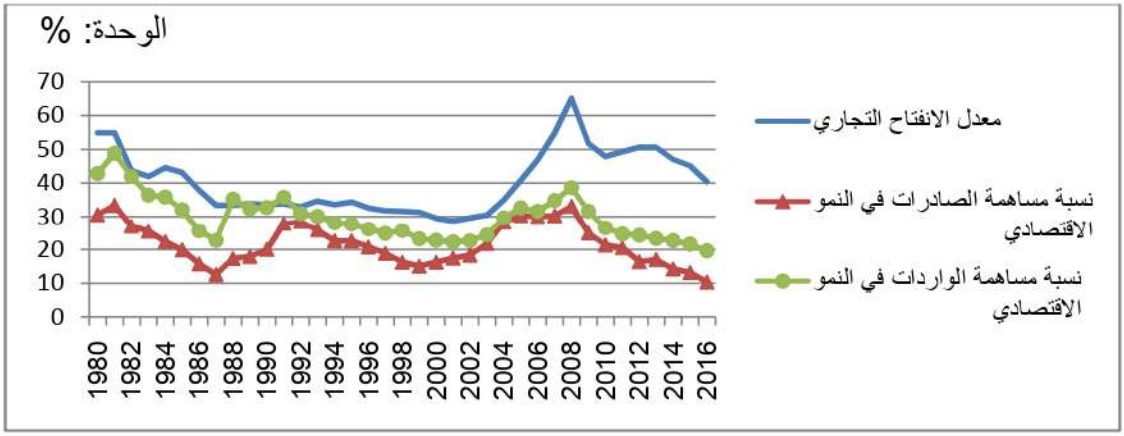

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحقين رقم 07 و08.

انطلاقا من الملحق رقم 08 و الشكل رقم 19 نلاحظ أن التجارة الخارجية في مصر مرت بعدة فترات خلال نوجزها في مايلي :

- الفترة مابين 1980-1989 :

انطلاقا من الملحق رقم (08) نلاحظ أن هناك عجز في الميزان التجاري على طول الفترة وذلك للاختلال هيكل الانتاج وتخلف أساليبه وضعف قدرة الصادرات على المنافسة في الأسواق العالمية، وارتفاع مستوى العام الأسعار وتدهور معدلات التبادل التجاري منذ سنة 1982، وأما بالنسبة للصادرات فنلاحظ أنها في فترة الثمانينيات منخفضة جدا حيث سجلت أدنى قيمة لها سنة 1982 بـ 5.906 مليار دولار وأعلى قيمة لها سنة 1989 بـ10.011مليار دولار وبمتوسط قدره 7.34مليار دولار، هذا الانخفاض راجع إلى تراجع إجمالي قيمة

[1] البنك المركزي المصري، **التقرير السنوي 2010-2011**، ص 59.

الصادرات للقطاع العام الصناعي وانخفاض الايرادات قناة السويس وكذا تحويلات المصريين من الخارج، وأما بالنسبة للواردات فنلاحظ في فترة الثمانينيات أنها سجلت مبالغ أكبر من الصادرات وذلك لتطبيق سياسة الانفتاح التجاري وهذا ما يفسر معدلات المتدنية لمعدلات التغطية صادرات للواردات وعجز الميزان التجاري، أما بخصوص معدل الانفتاح التجاري فقد قدر متوسطه خلال هاته الفترة 42.18% وهو ما يعني أن المبادلات الخارجية من السلع والخدمات قد ساهمت أثناء هذه الفترة بما يفوق 42.18% في النشاط الاقتصادي المصري، هذه المساهمة الكبيرة للقطاع التجارة الخارجية يرجع إلى تركيز على القطاعات المرتبطة بالتجارة الخارجية وتطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي وذلك بعد الاتفاق مع الصندوق النقد الدولي سنة 1978 لإجراء برنامج التكيف الاقتصادي والحصول على الدعم في حدود 720 مليون دولار.

– الفترة مابين 1990–1999 :

عرفت هذه الفترة ارتفاع الصادرات والواردات مقارنة الفترة الثمانينيات وذلك لزيادة صادرات الصناعة والواردات المواد المصنعة، أيضا لتطبيق مصر لبرامج الاصلاح الاقتصادي وخاصة في مجال تحرير التجارة الخارجية والتي تشتمل على العديد من السياسات كالحد من سياسة التقييد الكمي للواردات والصادرات ومن رسوم لإعانات الاستيراد والتصدير، وتشجيع تمويل والائتمان للصادرات والواردات مع زيادة الصادرات لتحقيق أهداف تحرير التجارة[1]، كما عرفت هاته الفترة تحرير نظام أسعار الصرف والفائدة وكذا تطبيق نظام التعويم الموجه المدار الذي يتحدد فيه القيمة الاسمية للعملة بشكل أساسي في السوق الحرة بالدولار الأمريكي، كما أبرمت مصر في هاته الفترة اتفاقية مع الولايات المتحدة الأمريكية لتحرير التجارة وتعزيز التعاون التجاري كما انضمت إلى اتفاقية السوق المشترك لمجموعة دول شرق وجنوب إفريقيا COMESA، وأما الميزان التجاري فاستمر في العجز خلال هاته الفترة وذلك لتفاقم الفجوة بين الصادرات والواردات وانخفاض نسبة تغطية الصادرات للواردات حيث انتقلت من 36.1% سنة 1991 إلى 35.7% سنة 1999، ويرجع ضعف تغطية صادرات للواردات إلى انخفاض مرونة الجهاز الانتاجي المصري في مواجهة الأجهزة الانتاجية للدول المتقدمة وعدم تنوع البنيان مع ارتفاع تكلفة الانتاج[2]، أما بخصوص معدل الانفتاح التجاري فقد قدر متوسطه خلال هاته الفترة 33.04% وهو ما يعني أن المبادلات الخارجية من السلع والخدمات قد ساهمت أثناء هذه الفترة بما يفوق 33.04% في النشاط الاقتصادي المصري.

[1] طارق فاروق الحصري، مرجع سابق، ص 78.

[2] نفس المرجع، ص 80.

– الفترة مابين 2000–2016 :

شهدت هذه الفترة عدة تغيرات أثرت على التجارة الخارجية بداية بتوقيع مصر اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي سنة 2001، وثم في سنة 2003 إلغاء العمل بالسعر المركزي للدولار مما صاحب انخفاض في سعر صرف الجنيه المصري مما أثر على أسعار السلع وتكلفة الإنتاج، ومن خلال الملحق رقم 08 والشكل رقم 19 نلاحظ أنه في سنة 2001 شهد العجز في الميزان التجاري تراجعا إلى8.257مليار دولار وذلك لزيادة الملحوظة في حصيلة الصادرات حيث بلغت قيمة الصادرات مبلغ 16.112مليار دولار وجاءت هاته الزيادة انعكاسا لتصاعد حصيلة البترولية بمعدل 32.8% وحصيلة الصادرات غير بترولية بمعدل 6.4%[1]، وفيما يتعلق بالواردات فقد ارتفعت بمعدل 1.3% وذلك لزيادة الواردات السلعية، واستمرت زيادة الصادرات والواردات إلى غاية بلوغ أقصى قيمة لهما سنة 2008 حيث بلغت قيمة الصادرات مبلغ 56.296 مليار دولار بمعدل زيادة 29.4% وذلك نتيجة زيادة الصادرات الغير بترولية بنسبة 41% والصادرات البترولية بنسبة 49.3%، أما الواردات فقد حققت المبلغ 73.213 مليار دولار بمعدل زيادة 37.8% وذلك لزيادة كافة المجموعات السلعية، هذه الزيادة الغير متساوية أسفر عنها اتساع العجز في الميزان التجاري بمعدل زيادة قدره 43.7%، أما حجم التجارة الخارجية لمصر فقد ارتفعت بمعدل 36.10% وهو ما يؤكد تزايد الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي[2].

أما في نهاية فترة الدراسة فقد حقق الميزان التجاري عجزا قدره 17.063 مليار دولار وهو ما يرجع إلى تأثر الصادرات بانخفاض أسعار البترول حيث تراجعت حصيلة الصادرات بمعدل 2.4%، وقد حد من تفاقم العجز التجاري تراجع الواردات السلعية وذلك نتيجة لتراجع الواردات البترولية، وأما معدل الانفتاح التجاري فقد انخفض بنسبة 5% مقارنة بالسنة 2015 .

الفرع الثاني : تطور مؤشرات النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية في تونس خلال الفترة 1980–2016

1- تطور معدلات النمو الاقتصادي في تونس خلال الفترة 1980–2016

يبين الشكل رقم 20 تطور معدلات النمو الاقتصادي في تونس خلال الفترة 1980–2016:

[1] البنك المركزي المصري، **التقرير السنوي 2002–2003**، ص 79.

[2] البنك المركزي المصري، **التقرير السنوي 2007–2008**، ص 73.

الشكل رقم (20): تطور معدلات النمو الاقتصادي في تونس خلال الفترة 1980-2016

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- بيانات البنك الدولي www.albankaldawli.org

من خلال الملحق رقم 09 لتطور الناتج المحلي الإجمالي في تونس نلاحظ أن الناتج سجل سنة 1980 حوالي 12.921 مليار دولار ووصل إلى 13.633 مليار دولار سنة 1981 ثم انخفض سنة 1982 إلى 13.566 مليار دولار، ثم ليواصل الارتفاع إلى أن وصل سنة 1985 إلى 15.866 مليار دولار، وأما بخصوص معدل النمو فمن الشكل رقم 20 نلاحظ أنه انخفض من 7.41% سنة 1980 إلى 5.51% سنة 1981 ليحقق بعد ذلك معدل سلبي في سنة 1982 قدر بـ 0.49%، ونلاحظ أن معدلات النمو في الفترة 1980-1985 منخفضة وذلك لمعاناة الاقتصاد التونسي في هذه الفترة من وجود اختلالات في التوازن الداخلي والخارجي وأيضا لنمو المنخفض لطلب المحلي بشقيه الاستثماري والاستهلاكي، مع انخفاض حجم المدخرات المحلية وارتفاع نسبة الديون الخارجية الطويلة الأجل بالنسبة للصادرات من 86% سنة 1980 إلى 155% سنة 1985.

وأما في سنة 1986 ومع عجز الموارد المالية والأزمة النفطية حقق معدل النمو الاقتصادي معدل سلبي قدر بـ 1.44%، ولتحسين معدلات النمو وتنشيط الاقتصاد أصبح من الضرورة الحصول على تمويل اللازم لذا لجأت تونس إلى الصندوق النقد الدولي ووقعت إتفاقية لمدة 18 شهر في سنة 1986 مقابل القيام بالإصلاحات، ونتيجة لهذا تحسن الأداء الاقتصادي التونسي حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نموا بـ 6.70% سنة 1987، ولكن بعد ذلك في سنة 1988 انخفض مرة أخرى إلى 0.07% مما لأجبر تونس إلى الجوء إلى الصندوق النقد الدولي وتوقيع معه اتفاقية ثانية لمدة أربع سنوات من 1988 إلى 1992 مقابل الحصول على قرض بقيمة 215 مليون دولار من الصندوق النقد الدولي و130 مليون دولار من البنك العالمي و85 مليون دولار من ايطاليا، ومع هاته الاصلاحات تحسن معدل النمو الاقتصادي سنة 1990 وحقق معدل 7.94%، ولكن مع اندلاع لحرب الخليج وتراجع عائدات السياحية انخفض معدل النمو الاقتصادي ليصل 3.9%سنة 1991، هذا الانخفاض لم يدم طويلا حيث في سنة 1992 ارتفع معدل النمو الاقتصادي إلى 7.8% بملغ

20.542 مليار دولار، وانتقل في سنة 1994 إلى معدل 3.17% ومبلغ 21.659مليار دولار، وأما في سنتي 1995 و1996 فقد سجل الناتج على التوالي 22.168 مليار دولار و23.752 مليار دولار، وأما معدل النمو الاقتصادي حقق النسب 2.35% و7.14% على التوالي.

وأما في الفترة 1997-2001 فنلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي عرف تحسنا ملحوظا مقارنة بسنة 1991، حيث بلغ الناتج المحلي سنتي 1997و1999و 2001 ما يقارب 25.045 مليار دولار بمعدل 5.44%، و27.831 مليار دولار بمعدل 6.05% و19.576 مليار دولار بنسبة 4.2% على التوالي، هذا التحسن في الناتج المحلي الاجمالي في هاته الفترة راجع لتطبيق تونس المخطط التاسع للتنمية الذي يهدف إلى[1]: تحسين معدلات النمو الاقتصادي وأيضا زيادة التحرر الاقتصادي وانفتاحه وذلك بإعطاء تسهيلات للمستثمرين الأجانب.

وأما بالنسبة للفترة 2002-2006 فنلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي بلغ سنة 2002 حوالي 30.649 مليار دولار بمعدل نمو قدره 1.32%، ثم ارتفع ليبلغ سنة 2006 حوالي 37.130 مليار دولار بمعدل نمو قدر 5.24% وذلك نتيجة تطبيق المخطط التنمية العاشر الذي يهدف إلى [2]:استمرار الحفاظ على القدرة المالية لمدفوعات الخارجية وتوفير الظروف الاقتصادية ملائمة للمبادلات وتسهيل عملية دخول الاقتصاد التونسي إلى الأسواق العالمية.

وأما في الفترة التي تليها فقد بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي نسبة 4.23 % سنة 2008 مقابل 6.70% سنة 2007، واستمر هذا الانخفاض إلى غاية 2011 حيث حقق معدل النمو معدلا سالبا قدر بـ 1.91% وذلك نتيجة لثورة يناير 2011 ولكل التغيرات وتقلبات اجتماعية وسياسية حادة مما أدى إلى تعطيل النشاط الاقتصادي وتراجع النشاط القطاع السياحي وانخفاض حاد في مداخيل تونس من العملة الصعبة، كل الظروف السابقة أجبرت تونس إلى اللجوء اللاقتراض الخارجي حيث ارتفعت نسبة الدين الخارجي، ومع بداية سنة 2013 وإلى غاية 2016 شهد معدل النمو تحسنا طفيفا حيث حقق متوسط قدر بـ 2.42% وذلك لتحسن الأوضاع الاقتصادية قليلا ورجوع السياحة إلى مكانها.

2- تطور مؤشرات التجارة الخارجية في تونس خلال الفترة 1980-2016

يبين الملحق رقم 10 والشكل رقم 21 تطور مختلف مؤشرات التجارة الخارجية في تونس خلال الفترة 1980-2016 :

[1] أمر عدد 194 لسنة 1995 المؤرخ في 30 جانفي 1995 المتعلق بتنظيم إعداد المخطط التاسع للتنمية في تونس.

[2] أمر عدد 613 لسنة 2000 المؤرخ في 13 مارس 2000 المتعلق بتنظيم إعداد المخطط العاشر للتنمية (2002-2006) في تونس.

الشكل رقم (21): تطور مؤشرات التجارة الخارجية في تونس خلال الفترة 1980-2016

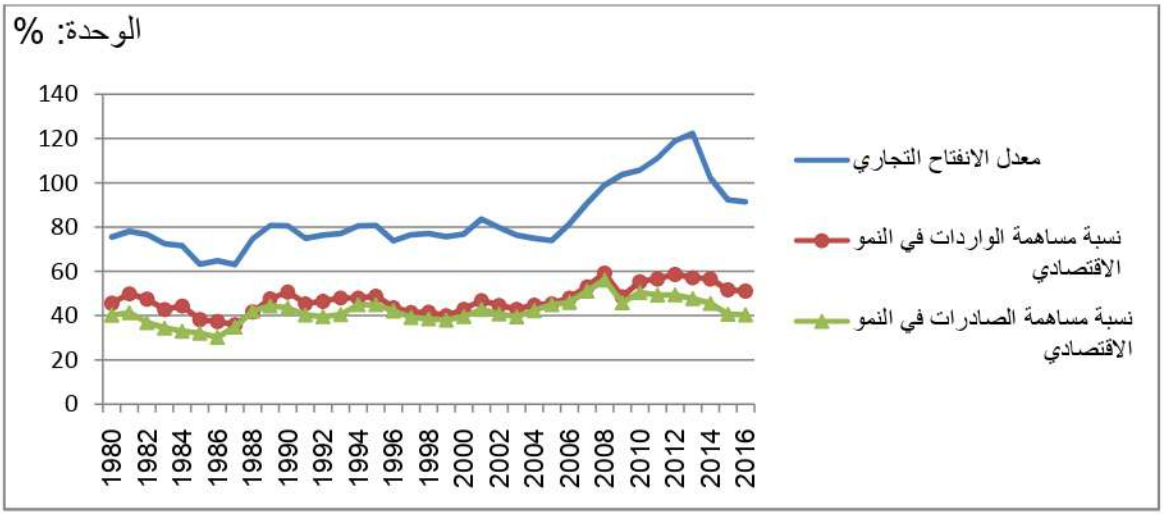

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحقين رقم 09 و10.

من خلال الملحق رقم 10 نلاحظ أن الميزان التجاري في حالة عجز على طول فترة الدراسة، وذلك لتزايد معدل نمو الواردات بشكل يفوق معدل نمو الصادرات، وأن الصادرات غالبا ما تتعرض إلى تقلبات وانخفاضات في عوائدها نتيجة لعوامل كثيرة نذكر منها [1]:

- تعرض الصادرات من السلع والمواد الزراعية إلى تقلبات وتراجع الانتاج وذلك بسبب الظروف المناخية والتغير الذي يحصل في الطلب العالمي على هذه المنتجات؛

-تدهور شروط المبدلات الذي ينعكس غالبا على العوائد المالية المتأتية من هذه الصادرات فضلا عن تأثير الأزمات الاقتصادية العالمية السياسات الحمائية التي تنتهجها البلدان المتقدمة تجاه صادرات البلدان النامية؛

- تأثر الصادرات التونسية بانخفاض العوائد النفطية الذي حصل في حقبة الثمانينات بسبب تراجع أسعار النفط في السوق العالمية؛

- التقلبات الحاصلة في العوائد المالية المتأتية من قطاع السياحة والتي تتغير وفقا للظروف المناخية والأمنية التي يتعرض لها البلد؛

- التقلبات الحاصلة في تحويلات العاملين التونسيين في الخارج وفقا لمتغيرات السياسية والاقتصادية لاسيما بين البلدان العربية؛

- تأثير تقلبات أسعار الصرف وخفض قيمة الدينار التونسي مقابل العملات الأجنبية الرئيسية؛

- تفاقم حجم المديونية الخارجية وارتفاع قيمة خدمة الدين السنوية الأمر الذي ساهم في توليد أعباء مالية إضافية.

[1] عدنان حسين يونس، مرجع سابق، ص 155-156.

ومن خلال الملحق رقم 10 والشكل 21 نلاحظ أن الاقتصاد التونسي في فترة الثمانينات مر بالأزمتين أهمها أزمة 1982 حيث انخفضت الصادرات من 4.084 مليار دولار سنة 1980 إلى 3.933 مليار دولار سنة 1982 وبلغ عجز الميزان التجاري 2.535 مليار دولار، هذا الأزمة كانت نتيجة الانخفاض الحاد في صادرات الوقود ومشاكل الجفاف الذي أضر بالزراعة، والأزمة الثانية هي أزمة 1986 الذي بلغ فيه العجز في الميزان التجاري 7.8% من الناتج المحلي الإجمالي وذلك بسبب الأزمة النفطية العالمية، مما أدى بتونس إلى الاستدانة الخارجية من الصندوق النقد الدولي سنة 1986 وتوقيع اتفاقيتين الأولى لمدة 18 شهرا مع شرط القيام بالإصلاحات التي كانت تهدف أساسا إلى تحرير التدريجي للتجارة الخارجية وإلغاء سياسة التجارية الحمائية وإزالة كل القيود الكمية وأشكال التراخيص المسبقة على استيراد المواد والمنتوجات، والثانية في سنة 1988 تم على إثرها الحصول على قروض من الصندوق والبنك الدولي وايطاليا وذلك بشروط عديدة منها تحرير الأسعار والواردات والقيام بالبرنامج اصلاح يهدف إلى التعجيل بعملية تحرير التجارة وتخفيض العملة وإعطاء الأولوية للصادرات، مع انسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي وإلغاء الرقابة على الأسعار، كل ما سبق كان له تأثير الكبير على التجارة الخارجية حيث ارتفع معدل الانفتاح التجاري سنتي 1990 و1992 إلى 80.59% و76.40% على التوالي وهو ما يؤكد تزايد الانفتاح الاقتصادي التونسي على العالم الخارجي، وأيضا شهد اجمالي الصادرات نموا متزايدا بمعدل 82% سنة 1992 مقارنة بسنة 1980 وأما الواردات فقد ارتفعت بمعدل 87%، وأما في سنوات من 1994 و1995 و1996 فقد عرفت ارتفاع طفيف في صادرات التونسي وتناقص عجز الميزان التجاري حيث أنه لم يتجاوز مليار دولار عكس الفترة السابقة، وذلك لاتخاذ تونس مجموعة من القوانين الاستثمارية الجديدة والتي تهدف إلى جذب استثمارات الاجنبية وترويج الصادرات وكذا انضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة في 15 أفريل 1994 وعلى إثرها تم فتح حصص تعريفية لمجموعة من المواد الفلاحية والغذائية والتمتع بالمعاملة الخاصة والتفضيلية الممنوحة للبلدان النامية وذلك من مساندة التصدير وتخفيض تكاليف تسويق صادرات المنتجات الفلاحية.

وأما في الفترة 1997-2001 والتي عرفت تطبيق المخطط التاسع للتنمية فنلاحظ أن الصادرات عرفت زيادة من 9.303 مليار دولار سنة 1997 إلى 12.254 مليار دولار سنة 2001 ونجد أن الاتحاد الأوربي احتل المركز الأول من إجمالي الصادرات التونسية(مثل الجزائر) حيث عرفت الصادرات التونسية نحوه زيادة متوسطة تقدر بـ 10%سنويا هذه القفزة التنموية السريعة تحققت بفضل الجهود المعتبرة المبذولة من طرف تونس من أجل تحسين

البنية التحتية وتطوير قاعدة إنتاجية تتوافق والمعايير الدولية وتشجع على المبادلات الخارجية[1]، أما الميزان التجاري فقد حقق مبالغ سلبية في هاته الفترة وذلك لارتفاع حصيلة الواردات أكثر من الصادرات، وأما متوسط معدل الانفتاح التجاري في هاته الفترة فقد بلغ نسبة 78% وهي نسبة كبيرة تدل على انفتاح اقتصاد التونسي على العالم الخارجي.

وأما الفترة تطبيق المخطط العاشر للتنمية الذي يهدف إلى المحافظة سلامة على سلامة التوازنات المالية الخارجية من 2002 إلى 2006 فقد تميزت بنمو الصادرات بحوالي 6.5% مقارنة بالفترة مخطط السابق، وأما الواردات فقد سجلت خلال هذا المخطط تطورا بنسبة 8%،ويرجع ذلك إلى ارتفاع واردات الموارد الأولية ونصف المصنعة، وأما بخصوص متوسط معدل الانفتاح التجاري في هاته الفترة فقد بلغ نسبة 77.50%.

وأما الفترة تطبيق المخطط الحادي عشر للتنمية الذي يهدف إلى[2]: توفير ظروف المنافسة عبر مزيد تركيز آليات السوق والعمل على حذف كل العراقيل التي تعيقها وتدعيم دور سلط المنافسة ومواصلة التحكم في تطور الأسعار بهدف تطوير القدرة التنافسية للمنتوج الوطني والحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن وتدعيم القطاع الخاص في التجارة وإعادة هيكلة القطاع العمومي، فقد عرف مستوى ارتفاع أسعار المواد المصدرة والمواد المورّدة بنسب 3.6 % و6.2 % على التوالي، كما أن الصادرات والواردات شهدت زيادة حيث ارتفعا من 19.919 مليار دولار و20.899 مليار دولار سنة 2008 على التوالي إلى 26.488 مليار دولار و30.053 مليار دولار سنة 2013 واستمر الارتفاع إلى غاية سنة 2015، وأما في سنة 2016سجل التبادل التجاري مع الخارج انخفاضا على مستوى الصادرات بنسبة 0,6% وارتفاعا على مستوى الواردات بنسبة 0.05%، وعلى مستوى الأسعار شهدت المواد المصدرة والمواد المورّدة ارتفاعا في الأسعار بنسب متتالية 5,2% و1,7%، وبلغ حجم المبادلات التجارية التونسية مع الخارج في سنة 2016 ما قيمته 19.662 مليار دولار صادرات و24.854 مليار دولار واردات.

[1] ANIMA investment network, **La carte des investissements en Méditerranée, guide sectoriel des politiques publiques pour l'investissement**, Etude numéro 07, l'Union européenne, Janvier 2010, P 166.

[2] الجمهورية التونسية، **المخطط الحادي عشر للتنمية 2007-2011**، ص 179.

المطلب الثاني: تحليل تغيرات النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية في المغرب وتركيا خلال الفترة 1980-2016

يواجه الاقتصاد المغربي والتركي في الوقت الراهن مجموعة من الصعوبات تحول دون استعادتهما لمستويات النمو المسجلة سابقا، وسنحاول في هذا المطلب تسليط الضوء على الاقتصاد المغربي والتركي من خلال التعرض إلى تحليل تطور مختلف مؤشرات النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية خلال الفترة 1980-2016 .

الفرع الأول : تطور مؤشرات النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية في المغرب خلال الفترة 1980-2016

1- تطور معدلات النمو الاقتصادي في المغرب خلال الفترة 1980-2016

يبين الشكل رقم 22 تطور معدلات النمو الاقتصادي في المغرب خلال الفترة 1980-2016:

الشكل رقم (22): تطور معدلات النمو الاقتصادي في المغرب خلال الفترة 1980-2016

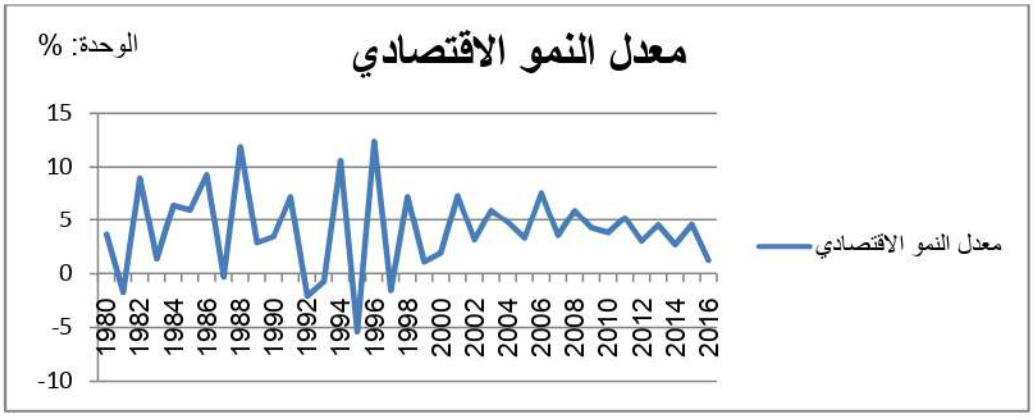

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- بيانات البنك الدولي www.albankaldawli.org

من خلال الملحق رقم 11 لتطور الناتج المحلي الإجمالي في المغرب نلاحظ أن الناتج سجل سنة 1980 حوالي 27.214 مليار دولار ثم انخفض إلى26.740 مليار دولار في سنة 1981 ليسجل ارتفعا سنة 1982 إلى 29.135 مليار دولار، ثم ليواصل الارتفاع إلى أن وصل سنة 1985 إلى 33.324 مليار دولار، وأما بخصوص معدل النمو فمن الشكل رقم 20 نلاحظ أنه انخفض سنة 1980 إلى 3.64% ليحقق بعد ذلك معدل سلبي في سنة 1981 قدر بـ 1.74% وذلك لمعاناة الاقتصاد المغربي من صعوبات داخلية وخارجية كبيرة ولتدهور المؤشرات الاقتصادية الأساسية بسبب الأزمة الاقتصادية الحادة والجفاف الحاد، ومع ارتفاع الدين الخارجي في سنة 1982 إلى 68% من الناتج المحلي الاجمالي اضطرت السلطة المغربية طلب إعادة جدولة الديونها مع نادي باريس ولندن واقتراض من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وتطبيق برنامج التصحيح الهيكلي

لإعادة هيكلة القطاع العام مع تحرير بعض أسعار وتقليل من الدعم السلع، واتفقت مع الصندوق النقد الدولي للحصول على القرض على ثلاث مراحل[1]: المرحلة الأولى بدأت سنة 1983 (اتفاقية التثبيت Stand By بـ 300 مليون حقوق سحب خاصة DTS) ثم المرحلة الثانية سنة 1985 بـ 200 مليون حقوق سحب خاصة (DTS)، ثم المرحلة الأخيرة وهي اتفاقية التأكيد (Accord de confirmation) وذلك بمبلغ 210 مليون حقوق سحب خاصة (DTS)، وكان الهدف من هذا البرنامج العام هو إعادة التوازن لميزان المدفوعات والتقليل من الإنفاق العام مع زيادة الإيرادات وتحرير المبادلات وتخفيض سعر الصرف .

ومع بداية سنة 1985 تم اتخاذ عدة إجراءات للتمكن من إصلاح الاقتصاد المغربي حيث تمت التقليص في الميزانية والتوقف عن إحداث مناصب الشغل في القطاع العام وتحرير التجارة الخارجية، وفي سنة 1986 بدأ تطبيق الإصلاح الضريبي مع الإبقاء على إعفاء قطاع الفلاحي، ولكن في سنة 1987 تواصل انهيار المداخيل وسجل معدل النمو الاقتصادي قيمة سالبة قدرت بـ 0.32، ليشهد بعد ذلك الاقتصاد المغربي في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات تحسنا كبيرا، حيث سجل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي نسبة 11% في سنة 1988 و7.21% سنة 1991 وانخفض عجز الميزانية إلى 1.5% من الناتج المحلي الإجمالي خلال هاته السنة، لكن هذا التحسن لم يستمر طويلا حيث سرعان ما انخفض معدل النمو الاقتصادي ليسجل سنة 1992 معدلا سالبا قدر بـ 2.09%، وتواصل هذا الانخفاض حتى سنة 1995 التي كانت حرجة بالنسبة إلى المغرب حيث سجلت أقل معدل نمو بـ5.10-% وهذا راجع إلى الجفاف الذي ضرب المغرب، وأعلن الملك الحسن الثاني من البرلمان المغربي أن الاقتصاد المغربي قد يُصاب بسكتة قلبية ما لم يتم اتخاذ إصلاحات حقيقية في الاقتصاد بشكل مستعجل، ولذلك وللخروج من الأزمة كان لابد من التحول نحو نموذج اقتصادي من خلال اعتماد جملة من التوجهات والإصلاحات والاستراتيجيات التي تصب أساسا على تعزيز الطلب الداخلي، وجعل المغرب قاعدة للاستثمار والتصدير وتوفير مجموعة من الحوافز لجذب رؤوس الأموال الأجنبية .

ونتيجة الإجراءات السابقة تحسن معدل النمو الاقتصادي ولكن بشكل متذبذب حيث حقق معدل 12.37% سنة 1996 ثم انخفض في السنة الموالية وسجل 1.56-%، ثم بعد ذلك في سنة1998 سجل معدل ايجابي قدر بـ 7.23% ليعاود الانخفاض في سنة 1999 إلى 1.08% .

ومع بداية الألفية الجديدة عرف الاقتصاد المغربي تحسنا طفيفا حيث سجل معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي نسبة 7.31% سنة 2001 مقابل 1.08% في سنة 2000، ثم ليسجل سنة 2003و 2004 معدل قدره على التوالي بـ 5.96%و 4.79%، وهذا راجع إلى مشروع مخطط التنمية 2000-2004 الذي هدف إلى

[1] جمال عمورة، مرجع سابق، ص100.

تعديل مسار التطور وآليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ووضع المغرب على السكة الصحيحة للتنمية من خلال استغلال مكوناتها وطاقتها المادية والبشرية استغلالا عقلانيا، مع تأهيل الإنتاج ورفع مستوى التنافسية لتيسير إدماج البلاد في المبادلات والمعاملات الخارجية وتحسين أجواء الاستثمار [1].

وأما في السنوات 2005 و2006 و2007 التي عرفت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والتي تعد مشروع تنموي بامتياز حيث تم إعطاء انطلاقته رسميا في 18 ماي 2005، فنلاحظ أن معدل النمو الاقتصادي سجل على التوالي 3.29% و7.57% و3.53%، ليسجل بعد ذلك معدل النمو خلال السنوات 2008 و2010 و2012 معدلات ايجابية قدرت بـ 5.92% و3.81% و3% على التوالي وهذا راجع إلى مخطط "المغرب الأخضر" الذي أطلق في أبريل 2008 في إطار مقاربة شمولية ومتعددة القطاعات في المجال الفلاحي تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة، وتحقيق تنمية فلاحة عصرية ذات قيمة مضافة عالية ومنحى إنتاجي يستجيب لمتطلبات السوق من خلال الاعتماد على الاستثمار الخاص، وذلك عبر تمويل 1000 مشروع في مجال الانتاج والصناعات الغذائية بغلاف مالي يتراوح ما بين 10 و15 مليار درهم في السنة.

وأما في سنة الأخيرة من الدراسة فنلاحظ أن معدل النمو الاقتصادي سجل نسبة قدرها 1.22 مقابل 4.54% سنة 2015، وأرجع البنك المركزي المغربي سبب هذا معدل النمو إلى التراجع الكبير للموسم الزراعي في البلاد بسبب شح الأمطار وإلى تراجع نسبة نمو القطاع الغير زراعي إلى 2.9.%.

2- تطور التجارة الخارجية في المغرب خلال الفترة 1980-2016

يبين الملحق رقم 12 والشكل رقم 23 تطور مختلف مؤشرات التجارة الخارجية في المغرب خلال الفترة 1980-2016 :

الشكل رقم (23): تطور مؤشرات التجارة الخارجية في المغرب خلال الفترة 1980-2016

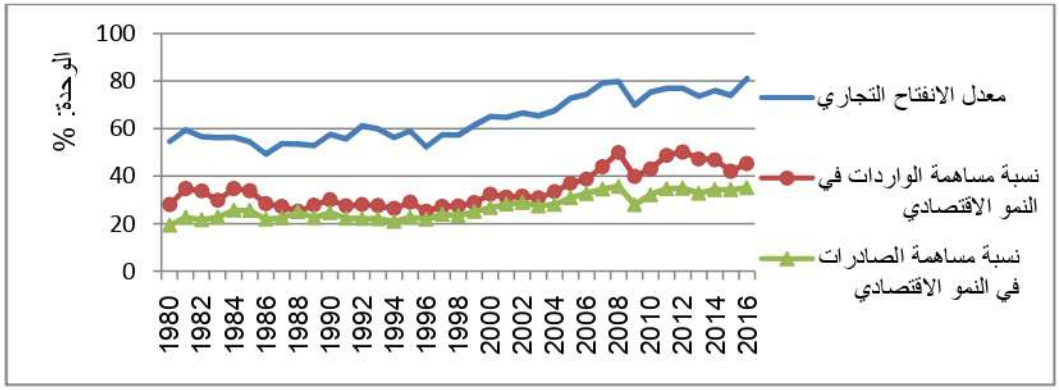

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحقين رقم 11 و12.

[1] دمدوم زكرياء، **الإصلاح الاقتصادي من خلال استراتيجية دعم النمو قراءة في مخططات التنمية المغربية (2000-20012)**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد التاسع، المجلد الثالث، 2016، ص 42.

ومن خلال الملحق رقم 12 والشكل 23 نلاحظ أن الصادرات والواردات سجلا سنة 1980 حوالي 5.899و 8.935مليار دولار على التوالي ووصلا إلى 6.287و 9.580 مليار دولار على التوالي في سنة 1981، واستمرا بارتفاع إلى أن وصلا سنة 1986 إلى 7.847و 10.048 مليار دولار على التوالي، وأما معدل تغطية الصادرات للواردات فكان في هذه الفترة حوالي 60% فقط، وأما معدل الانفتاح التجاري فنلاحظ انه حقق في سنة 1980 نسبة 54.50% ثم انخفض بعد ذلك ليسجل سنة 1986 معدل 49.13 %، وذلك لمعاناة الاقتصاد المغربي من صعوبات داخلية وخارجية كبيرة وللقيود المفروضة على الصادرات والواردات وعلى الأسعار، وابتداءا من سنة 1987 إلى غاية سنة 1994 سجل الميزان التجاري سجل عجزا وصل إلى 10% من الناتج المحلي الإجمالي، وعرفت هاته الفترة ارتفاع معدل الانفتاح التجاري إلى أن وصل سنة 1992 و1994 إلى 61.16% و56.13% على التوالي، وارتفعت الصادرات بحوالي 60% في سنة 1992 مقارنة بسنة 1980، وفي نفس الفترة ارتفعت حصة صادرات الغذاء بنسبة 28% وحصة صادرات المعادن بنسبة 12% وحصة صادرات المواد المصنعة بنسبة 55% من اجمالي الصادرات، وأما الواردات فارتفعت في سنة 1994 إلى 15.538مليار دولار، هذه النتائج تعود سببها إلى قيام المغرب بالإصلاحات في مجال التجارة الخارجية وانضمامها إلى اتفاقيات العامة للتعريفة الجمركية والتجارة سنة 1987 ودخول القانون 89-13 حيز التنفيذ والذي رسخ مبدأ تحرير التجارة الخارجية خلافا لقوانين السابقة التي كانت تقوم على مبدأ حضر الواردات، ولقد حاولت السلطات المغربية حماية الصناعات الناشئة والمنتوج الوطني من خلال بنود هذا القانون حيث نصت المادة 02 على استفادة الإنتاج الوطني للسلع والخدمات الذي يحقق مردودية اقتصادية من حماية برسم التعريفة الجمركية وأن تعطى الحماية للصناعات الناشئة لمدة 5 سنوات[1]، بالإضافة إلى تطبيق الرسوم الجمركية للسلع المستوردة على أساس القيمة بسعر أعلى للتعريفة الجمركية بمقدار 35% وضرائب مالية ما بين 10%-15% على كل السلع مع تخفيض قيمة الدرهم المغربي.

وواصلت التجارة الخارجية في ازدهار في الفترة ما بعد سنة 1995، حيث ارتفع معدل الانفتاح التجاري إلى 59% سنة 1995 مقابل 56.13% سنة 1994 ثم ليواصل الارتفاع إلى أن وصل سنة 1999 إلى 61.38%، وأما الصادرات فانتقلت من 11.798 مليار دولار سنة 1995 إلى 15.526 مليار دولار سنة 1999 والواردات من 15.985 مليار دولار سنة 1995 إلى 19.117 مليار دولار سنة 1999، هذه الارتفاعات ترجع إلى عمل المغرب على تطوير علاقاته التجارية وتنويع متعامليه التجاريين وذلك من خلال ابرام

[1] حفيظ الياس، **دور التجارة الخارجية في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب وتونس**، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، تخصص علوم اقتصادية، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2016-2017، ص 222.

اتفاقيات شراكة، حيث أبرمت في15 نوفمبر 1995 اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي بدوله الأعضاء وتم التأشير على هذه الاتفاقية في 26 فيفري 1996 وعلى اثرها يقوم المغرب بإلغاء وإزالة القيود التعريفية والعراقيل غير الجمركية من أجل الاستفادة من المساعدات المالية المخصصة في إطار برنامج (MEDA)[1].

وعرفت الألفية الجديدة انتعاشا في مجال التجارة الخارجية إذ ارتفع معدل الانفتاح التجاري إلى 56.06% سنة 2000، كما أن الصادرات عرفت نموا بمعدل 7.1% سنة 2002 مقابل 2.3% سنة 2001 وتقلص العجز التجاري بشكل طفيف، وأما معدل تغطية الصادرات للواردات فقد عرف تحسنا حيث سجل 2002 نسبة 66% مقابل 64% سنة 2001، ولقد سجلت الواردات نموا سنويا يقدر بحوالي 4.6% في المتوسط ما بين 2000-2005 مقابل 2% خلال الفترة 1990-1999في حين سجلت صادرات 6.4% خلال نفس الفترة، ثم بعد ذلك خلال الفترة 2006-2009 تطورت واردات بمعدل نمو قدر بـ 5.8% وأما الصادرات فقد حقق نموا قدره 2.8%، وأما الميزان التجاري فقد ازداد العجز فيه، حيث سجلت قيمة العجز سنة 2009 مبلغ قدره 11.691 مليار دولار وذلك لتباطؤ نمو قيمة الصادرات المحلية مقارنة مع الواردات، وبعد ذلك في الفترة 2010-2016 استمرت التجارة الخارجية في الازدهار وذلك للجهود المبذولة من المغرب منذ عدة سنوات من أجل انفتاح اقتصاده على الخارج وتشجيع صادراته، وقد تمت دعم هذا الخيار من خلال الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية سنة 1995، وتوقيع العديد من اتفاقيات التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وتركيا ودول اتفاقية أغادير، كما وقع المغرب العديد من الاتفاقيات التجارية مع بلدان أخرى لاسيما من إفريقيا، مما انعكس ايجاب على معدل الانفتاح والصادرات والواردات حيث نلاحظ أن متوسط معدل الانفتاح التجاري بلغ نسبة 76.22%، ، وقد مكن هذا الأداء الجيد المغرب من تحسين طفيف لحصته من السوق العالمية لتصل إلى 0.14 % سنة 2016 مقابل 0.12 % كمعدل سنوي خلال الفترة الممتدة بين 2008 و2014، ورغم ذلك عرف العجز التجاري تدهورا متواصلا ليصل إلى 24.3% من الناتج الداخلي الخام سنة 2016 .

[1] جمال عمورة، مرجع سابق، ص 262-263.

الفرع الثاني : تطور مؤشرات النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية في تركيا خلال الفترة 1980–2016

1- تطور معدلات النمو الاقتصادي في تركيا خلال الفترة 1980–2016

يبين الشكل رقم 24 تطور معدلات النمو الاقتصادي في تركيا خلال الفترة 1980-2016:

الشكل رقم (24): تطور معدلات النمو الاقتصادي في تركيا خلال الفترة 1980–2016

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- بيانات البنك الدولي www.albankaldawli.org

من خلال الملحق رقم 13 لتطور الناتج المحلي الإجمالي في تركيا نلاحظ أنه سجل سنة 1980 حوالي 94.703 مليار دولار ووصل إلى 97.794 مليار دولار في سنة 1981 ثم انخفض سنة 1982 إلى 88.853 مليار دولار، ليواصل الانخفاض إلى أن وصل سنة 1984 إلى 82.582 مليار دولار، ليتحسن بعد ذلك في سنة 1985 حيث سجل مبلغ 92.554 مليار دولار، وأما بخصوص معدل النمو فمن الشكل رقم 24 نلاحظ أنه سجل معدل سلبي في سنة 1980 قدر بـ 2.44% ويعود سبب هذا المعدل السلبي للظروف الصعبة التي سبقت هذه السنة، حيث أنه في أواخر السبعينيات شهد الاقتصاد التركي أسوأ أزماته منذ سقوط الدولة العثمانية وذلك لانخفاض تحويلات المهاجرين الأتراك وفشلت السلطات التركية في اتخاذ اجراءات كافية لضبط آثار الارتفاع الحاد في أسعار النفط في 1973–1974، وقامت بتمويل هذا العجز بقروض قصيرة المدى من المقرضين الأجانب، وبحلول1979 بلغ التضخم معدل أكثر من 100% وارتفعت البطالة إلى نحو 15% وأصبحت الصناعة تعمل بنصف قدرتها ولم تعد الحكومة قادرة على دفع حتى فوائد الديون الأجنبية[1]، وللخروج من هاته الأزمة قامت الحكومة التركية بتوقيع اتفاقية للإصلاح الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي في 24 جانفي 1980، وقام صندوق النقد الدولي بتقديم 1.7 مليار وقدم البنك الدولي 1.6 مليار دولار كقروض لتركيا لمواجهة اوضاع الصعبة التي تعاني منها، وإلى الحد من التضخم ومعالجة عجز ميزان المدفوعات على المدى

[1] رباح جميل الخطيب، **الأزمة المالية العالمية وأثرها في الأداء الاقتصادي لتركيا للفترة من 1980–2010**، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الانبار، العراق، المجلد 7 العدد 13، 2015، ص 103.

القصير واستعادة التوازن والنمو الاقتصادي في المدى الطويل، وتلقت تركيا كميات كبيرة من الإقراض الجديد وتخفيف الديون في 1980-1984، وبعد هذا برنامج انتعش الاقتصاد التركى بشكل نسبي خلال الفترة 1981-1984 وحققت تركيا أعلى معدل نمو الاقتصادي في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في سنة 1984 قدر بـ 6.71%.

وفي الفترة الممتدة مابين 1985-1990 نلاحظ أن الاقتصادي التركي تحسن تدريجيا إذ نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي سجل سنة 1985 حوالي 92.554 مليار دولار ووصل إلى 104.246مليار دولار في سنة 1986 ليصل سنة 1990 إلى 207.421 مليار دولار وأما معدل النمو الاقتصادي فقد حقق معدلات ايجابية في هذه الفترة وسجل في أخر الفترة سنة 1990 معدل قدره 9.26%، ويعود هذا التحسن إلى البرامج الاصلاح المطبقة سابقا اضافة إلى خطة التنمية الخامسة المطبقة من طرف تركيا والتي تهدف إلى زيادة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي والاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية وتشجيع الاستثمار والادخار[1]، وأعطيت في هاته الفترة الأهمية الكبرى للنهوض بالقطاع الصناعي.

ولكن بعد ذلك عرف الاقتصاد التركي في سنة 1991 أزمة أخرى بعد الأزمة السابقة حيث انخفض الأداء الاقتصادي ومعدل النمو الاقتصادي إلى 0.72% بسبب انهيار الليرة التركية إلى أدنى مستوياتها وزيادة نسبة التضخم بشكل كبير[2]، وأصيب الاقتصاد التركي بضربة في الصميم بسبب حرب الخليج عام 1991 والحظر الذي فرضته الأمم المتحدة على العراق اقتضى بإنهاء صادرات النفط عبر خط أنابيب كركوك-يمرطالق ونتج عن ذلك فقدان تركيا لرسوم خط الأنابيب، وبالإضافة لذلك فقد خسر الاقتصاد التركي ما يناهز 3 مليار دولار كانت في التبادل التجاري مع العراق.

وفي عام 1992 عاود الاقتصاد التركي النمو بسرعة حيث ارتفع معدل النمو الاقتصادي إلى 5.07% ليصل بعد ذلك في سنة 1993 إلى 7.65%، وهذا التحسن يرجع إلى إلا أن السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة قدمت تعويض لتركيا عن تلك الخسائر الناجمة عن حرب الخليج.

وأما في سنة 1994 عرف الاقتصاد التركي أزمة أخرى بعد أزمتين السابقتين حيث انخفض معدل النمو الاقتصادي إلى 4.66-%، وذلك لتدهور العملة وانخفاضها بنسبة 76% من نهاية 1993 لتبلغ 41 ليرة للدولار الأمريكي الواحد، وخسارة البنك المركزى نصف احتياطاته نتيجة تدخله لإنقاذ البنوك التجارية والدفاع

[1] صلاح الدين احمد محمد أمين، **دراسة وتحليل مدى فاعلية السياسات الاقتصادية لتركيا على التنويع الاقتصادي**، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، العراق المجلد 37 العدد 119، 2018، ص164.

[2] رباح جميل الخطيب، مرجع سابق، ص 107.

عن الليرة التركية من هجوم المضاربة، وبلغ معدل التضخم 120% وانخفض احتياطي العملة الصعبة من 6.3 مليار في نهاية 1993 إلى 3 مليار بنهاية مارس 1994، وأجبرت الحكومة على اعلان برنامج تقشف، وللخروج من هاته الأزمة لجأت إلى الصندوق النقد الدولي وتحصلت قرض 740 مليون دولار وتنفيذ برنامج التكييف المالي والتعهد برفع الضرائب والوعد بالإسراع في خصخصة مؤسسات الدولة الاقتصادية، ومع هذه برنامج الاصلاحي تحسن معدل النمو الاقتصادي حيث سجل سنة 1995 نسبة قدرها 7.87% ووصل إلى 6.64% سنة 2000 بمتوسط قدره 4.73% خلال الفترة 1995-2000.

ومع بداية الألفية الجدية وفي سنة 2001 شهد الاقتصاد التركي أزمة اخرى حيث انخفض معدل النمو الاقتصادي إلى 5.96-% وهو أقل معدل نمو عرفته فترة الدراسة، وذلك بسبب ارتفاع عجز الميزانية إلى 12% من الناتج المحلي الاجمالي وصافي الدين الخارجية إلى 24% من الناتج المحلي الاجمالي وبلوغ التضخم معدل 100% وانخفاض قيمة العملة[1]، مما أجبر تركيا إلى القيام ببعض الاصلاحات والإجراءات من طرف الوزير الاقتصاد الجديد كمال درويش والمتمثلة في[2]:

- القيام بإصلاح النظام المصرفي وإصدار قوانين جديدة خاصة بالبنك المركزي التركي وإعطاءه صلاحيات أكثر؛
- القيام بخصخصة بعض المؤسسات الحكومية؛
- تقديم طلب للصندوق النقد الدولي وبعض الدول الغنية للحصول على قروض؛
- محاولة تخفيف من حدة التضخم وتخفيض نسبة الفائدة في القروض؛
- تنمية القطاع السياحي وإصلاحه؛
- تعويم الليرة التركية في 22 فيفري 2001 .

هاته الاجراءات أدت تحسن معدلات النمو حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 6.5٪ خلال الفترة 2002-2008، وارتفع الأداء الاقتصادي ومعدل النمو الاقتصادي إلى 5.60% سنة 2002 ليواصل الارتفاع إلى غاية سنة 2004 حيث حقق معدل 9%، ليشهد انخفاضا في سنة 2005 إلى 7.1% ويواصل الانخفاض ليسجل معدل سلبي سنة 2009 قدر بـ 4.70% وذلك لانخفاض قيمة العملة وتأثير الأزمة المالية العالمية، ولكن بعد ذلك تحسن معدل النمو الاقتصادي حيث ارتفع إلى 8.48% سنة 2010 وبلغ متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة 2010-2016 نسبة

[1] محمد كنوش ونبيل كنوش، **الإصلاحات والحوافز المعتمدة في تحقيق التنويع الاقتصادي في الاقتصاد التركي**، مجلة المشكاة في الاقتصاد التنمية و القانون، المركز الجامعي عين تموشنت، الجزائر، العدد 04، 2017، ص 13-14.

[2] رواء زكي يونس الطويل، **تركيا وصندوق النقد الدولي (2000-2002)**، مجلة الدراسات الدولية، مركز الدراسات الإقليمية، العراق، العدد 15، 2010، ص 18-19.

6.75%، هذا التحسن راجع للإصلاحات الاقتصادية التي قام بها رئيس تركيا أردوغان حيث حاول اجتذاب المزيد من المستثمرين الأجانب إلى تركيا وأزال العديد من الضوابط الحكومية، وقام بإطلاق مبادرة الخصخصة التي باعت فيها تركيا حسب تقرير الأمم المتحدة المؤسسات مقابل 30 مليار دولار، وأخذت الحكومة عوائد الخصخصة ووزعتها على محاسبيها لعمل مشاريع عقارية وأحياء سكنية جديدة وعمارات وأنفاق، واستطاعت الحكومة التركية إنجاز العديد من المشاريع الاقتصادية الضخمة وهي مشاريع تتنوع بين مجالات المواصلات، والطاقة، والبنية التحتية، والدفاع والتعليم، فعلى سبيل المثال ارتفع عدد الجامعات التركية من 73 جامعة إلى 175 جامعة في العقد الأخير[1].

2- تطور التجارة الخارجية في تركيا خلال الفترة 1980-2016

يبين الملحق رقم 14 والشكل رقم 25 تطور مختلف مؤشرات التجارة الخارجية في تركيا خلال الفترة 1980-2016 :

الشكل رقم (25): تطور مؤشرات التجارة الخارجية في تركيا خلال الفترة 1980-2016

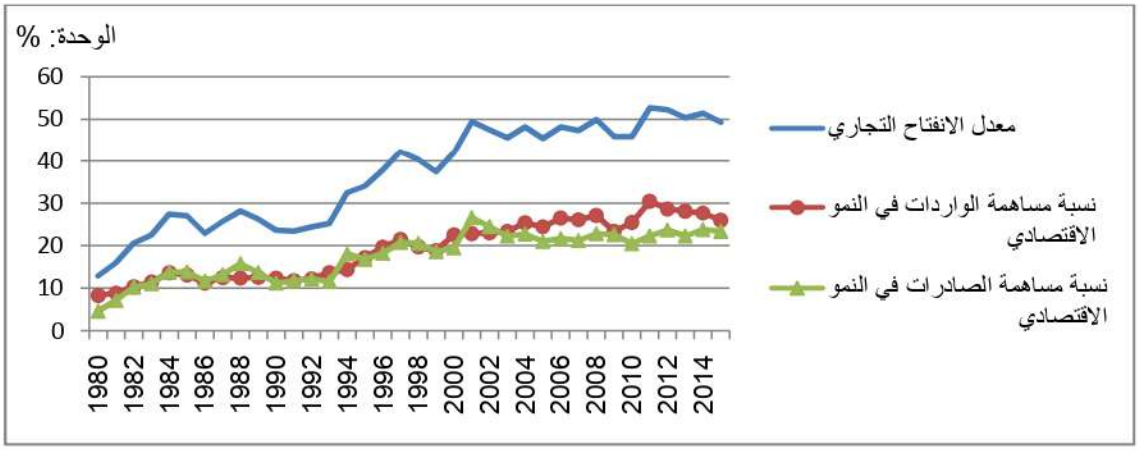

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحقين رقم 13 و14.

من خلال الملحق رقم 14 والشكل 25 نلاحظ أن الصادرات والواردات سجلا سنة 1980 حوالي 4.344و 7.863 مليار دولار على التوالي ووصلا إلى 6.965و 8.680 مليار دولار على التوالي في سنة 1981، واستمرا بارتفاع إلى أن وصلا سنة 1985 إلى 12.839و 12.147مليار دولار على التوالي، لينخفضا سنة 1986 إلى 12.145و 11.680 مليار دولار على التوالي، وبعد ذلك وابتداء من 1987 عادا للارتفاع حيث حققا على التوالي 15.797و 15.048مليار دولار إلى واستمرا بالارتفاع إلى أن وصلا سنة 1989 إلى 20.192و 18.520مليار دولار، وأما بالنسبة معدل الانفتاح التجاري فنلاحظ انه حقق في سنة 1980 نسبة 12.88% ثم ارتفع في السنة الموالية إلى 15.99% واستمر بارتفاع إلى أن وصل سنة 1989

[1] OECD Economic Surveys, **Turkey**, July 2018, P 19-25.

إلى معدل 26.24% مما يدل على أن الاقتصاد التركي منفتح على العالم الخارجي، وأما بالنسبة لنسب مساهمة الصادرات والواردات في الناتج المحلي الاجمالي فنلاحظ أنهما في زيادة مستمرة حيث أنهما كان في سنة 1980 على التوالي 4.58% و8.30% وأصبحا سنة 1989 على التوالي 13.69%و 12.55%، إن الزيادات السابقة في معدل الانفتاح التجاري ونسب مساهمة الصادرات والواردات كانت نتيجة لاصلاح الاقتصادي والتثبيت الهيكلي وسياسات الاقتصادية الجديدة المنفذة من طرف تركيا حيث بدأت في سنة 1980 بانتهاج سياسة الانفتاح معتمدة عل تدفق الموارد الخارجية بكافة انواعها وخصخصة الانتاج وتشجيع المنافسة وتخفيض القيود المفروضة وتحديث القطاع الصناعي، وعرفت هاته الفترة تقديم تركيا طلب عضوية للإتحاد الاوروبى في 14 أفريل 1987بعد مضي قرابة 25عاما على ابرام معاهدة انقرة سنة 1963التى أسست لعاقات بين تركيا وأوروبا، وعملت أيضا على تهيئة الاقتصاد وتوجه إلى التصدير وتخفيف القيود المفروضة على البنوك التجارية من خلال برنامج التكييف الهيكلى وبرزت تركيا على أنها "نموذج نمو يقوده التصدير"[1]، وأما بالنسبة للميزان التجاري فنلاحظ أنه حقق عجزا خلال الفترة مابين 1980-1983 وذلك بسبب أن معدل نمو الواردات أكبر من معدل نمو الصادرات، وبعد ذلك ابتداء من 1984 إلى غاية 1989 فقد حقق فائضا وذلك لتركيز على تنظيم حوافز الصادرات وتخفيض التعريفة الجمركية وتشجيع الاستثمار الأجنبي.

وأما بالنسبة للفترة 1990-1999 فنلاحظ أن الميزان التجاري سجل عجزا خلال السنوات 1990و 1991و 1992و 1993و 1995و 1996 و1997 و1999، وحقق فائضا خلال السنتين 1994و 1998، وأما بالنسبة للصادرات فقد حققت سنة 1990 حوالي 23.281 مليار دولار ثم سنة 1991 سجلت مبلغ 24.316 مليار دولار، وهكذا استمرت بارتفاع إلى غاية سنة 1999 حيث حققت مبلغ 47.540 مليار دولار، هذه زيادة المستمرة في حجم الصادرات ترجع إلى سياسة تشجيع الاستثمار الموجه للصادرات وجذب المنتجين المصدرين وسياسة تنويع الصادرات وارتفاع صادرات السلع الصناعية بحوالي 85%، وأما بالنسبة للواردات فنلاحظ أنها متذبذبة تارة في صعود وتارة في نزول وأخذت أقل قيمة لها سنة 1990 بمبلغ 24.426 مليار دولار وأكبر قيمة لها سنة 1997 بملغ 56.094 مليار دولار، وأما بالنسبة لمعدل الانفتاح التجاري فنلاحظ انه حقق في سنة 1990 نسبة 23.62% ثم انخفض في السنة الموالية إلى 23.44% ثم ارتفع إلى أن وصل سنة 1999 إلى معدل 37.40% وبلغ متوسط معدل الانفتاح التجاري 32.08٪ خلال الفترة 1990-1999مما يدل على زيادة انفتاح الاقتصاد التركي على العالم الخارجي، وأما بالنسبة لنسب مساهمة الصادرات والواردات في الناتج المحلي الاجمالي فنلاحظ أنهما في زيادة مستمرة حيث أنهما كان في سنة

[1] صلاح الدين احمد محمد أمين، مرجع سابق، ص 164.

1980 على التوالي 4.58% و8.30% وأصبحا سنة 1989 على التوالي 13.69%و 12.55% ، تحقيق هذه الزيادات السابقة في حجم التجارة الخارجية تعود لتطبيق عملية التحرر الاقتصادي منذ ثمانينيات القرن الماضي وأيضا لانضمام تركيا إلى منظمة التجارة العالمية في عام 1995 وإلى الاتحاد الجمركي في 1 يناير 1996.

وبالنسبة للفترة 2000-2016 فنلاحظ أن الميزان التجاري سجل عجزا خلال سنة 2000 ومن سنة 2003 إلى غاية سنة 2014، وحقق فائضا خلال السنوات 2001و 2002و 2015و 2016، وأما للصادرات فقد سجلت سنة 2001 حوالي 53.090 مليار دولار ثم سنة 2001 حققت مبلغ 53.223 مليار دولار، واستمرت بارتفاع إلى غاية سنة 2014 حيث حققت مبلغ 221.999 مليار دولار، لتتراجع الصادرات في سنتي 2015 و2016 بنسبة 0.84%، وأما بخصوص تصنيف مكونات الهيكل السلعي للصادرات التركية فهي مقسمة إلى أربع مجموعات خلال الفترة 2000-2016 : السلع الرأسمالية بأهمية نسبية 13.02% من إجمالي الصادرات، والسلع الوسيطية بأهمية نسبية 31.86% من إجمالي الصادرات، السلع الاستهلاكية بأهمية نسبية 54.72% من إجمالي الصادرات، والسلع الاخرى بأهمية نسبية 0.40% من إجمالي الصادرات، وأما للواردات فقد سجلت سنة 2001 حوالي61.560 مليار دولار ثم انخفضت سنة 2001 لتسجل مبلغ 45.700 مليار دولار، ثم بعد ذلك لتعاود ارتفاع إلى غاية سنة 2014 حيث سجلت مبلغ 258.295 مليار دولار، لتتراجع بعد ذلك في سنتي 2015 و2016 بنسبة 0.75%، وأما بخصوص تصنيف مكونات الهيكل السلعي للواردات التركية فهي مقسمة إلى أربع مجموعات خلال الفترة 2000-2016: السلع الرأسمالية بأهمية نسبية 19.41% من إجمالي الواردات والسلع الوسيطية بأهمية نسبية 68.41% من إجمالي الواردات، السلع الاستهلاكية بأهمية نسبية 11.70% من إجمالي الواردات والسلع الأخر بأهمية نسبية 0.48% من إجمالي الواردات، وأما بالنسبة لمعدل الانفتاح التجاري فنلاحظ أنه حقق في سنة 2000 نسبة 42% ثم ارتفع إلى أن وصل سنة 2016 إلى معدل 46.81% وبلغ متوسط معدل الانفتاح التجاري 48.11٪ خلال الفترة 2000-2016، تحقيق هذا المعدل كان نتيجة اتباع تركيا سياسة اقتصادية مركزة على تنمية التجارة الخارجية، وذلك من خلال رفع القيود المفروضة على الواردات وتشجيع الصادرات وتقليل من سياسة الحماية التجارية وإعطاء المجال لحرية التداول بالعملات الصعبة وتطبيق برامج الخصخصة[1].

[1] محمد كنوش ونبيل كنوش، مرجع سابق، ص 16-17.

المطلب الثالث: واقع النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية في ماليزيا والصين خلال الفترة الدراسة

من رحم بلدان العالم النامي ظهرت ماليزيا والصين كقوتين اقتصاديتين صاعدتين استطاعتا أن تحققا نموا اقتصاديا متزايدا، وذلك بتظافر العوامل الطبيعية والبشرية والتنظيمية وكذا التاريخية والسياسية التي لعبت دورا كبيرا في قوة الاقتصاد الصيني وماليزي، مما أهلهما لتنافس مع اقتصاديات الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وسنحاول في هذا المطلب تحليل تطور أهم المؤشرات الاقتصادي في الدولتين خلال الفترة 1980-2016 .

الفرع الأول : تطور مؤشرات النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية في ماليزيا خلال الفترة 1980-2016

1- تطور معدلات النمو الاقتصادي في ماليزيا خلال الفترة 1980-2016

يبين الشكل رقم 26 تطور معدلات النمو الاقتصادي في ماليزيا خلال الفترة 1980-2016:

الشكل رقم (26): تطور معدلات النمو الاقتصادي في ماليزيا خلال الفترة 1980-2016

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- بيانات البنك الدولي www.albankaldawli.org

من خلال الملحق رقم 15 لتطور الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا نلاحظ أنه سجل سنة 1980 حوالي 45.772 مليار دولار ثم ارتفع إلى 48.950مليار دولار في سنة 1981، واستمر الناتج في الارتفاع إلى أن وصل سنة 1985 إلى 58.769 مليار دولار، وترجع هذا الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي إلى تطبيق سياسة "السياسة الاقتصادية الجديدة " والتي اتسمت بإفساح المجال للقطاع الخاص وإعطاءه المزيد من الحوافز التشجيعية للمشاركة في تنفيذ الاستثمار، كما تم السماح لرأس المال الأجنبي المباشر بالاستثمار في اقتصادها مما أدى إلى اكتساب الكفاءة من خلال نقل التكنولوجيا وجلب الخبرات والمهارات اللازمة لتشغيلها وزيادة تكوين رأس المال في الاقتصاد بشكل كبير قي بداية الثمانينات، وإعطاء دفعة قوية للصناعة الثقيلة التي تقودها الحكومة بموازاة مع ارتفاع معدل نمو الاستثمار الأجنبي الخاص (من متوسط 23% من الناتج المحلي الإجمالي في السبعينات إلى

29% في 1980)[1]، وأما بخصوص معدل النمو فمن الشكل رقم 26 نلاحظ أنه حقق في سنة 1980 و1981و1982 على التوالي معدلات قدرها 7.44% و6.94% و5.94%، ثم بعد ذلك ليحقق معدل سلبي في سنة 1985 قدر بـ 1.02%، هذا انخفاض في الأداء الاقتصادي ومعدل النمو الاقتصادي دفع ماليزيا إلى القيام بإصلاحات وتبني استراتيجية جديدة تهتم بالقطاع الخاص باعتباره محرك رئيسي للنمو، وطبقت خطة خماسية للفترة 1986-1990 واعتمدت في هاته الخطة على عدة ركائز رئيسية من أهمها[2]:

- تعظيم دور القطاع الخاص في التنمية وإصلاح أوضاع القطاع العام سواء بإعادة هيكلة المشروعات أو نقل الملكية العامة إلى الخاصة (الخصخصة)؛

- تهيئة المناخ لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك بإصدار قانون تشجيع الاستثمارات الذي يمنح للمستثمرين مزايا ضريبية وإلغاء ضريبة على الأرباح؛

- تخفيض الرسوم على الواردات وتقليل من الحماية الجمركية؛

- اصلاح الجهاز المصرفي وسوق رأس المال؛

- تحرير التعليمات والقيود الخاصة بحقوق الملكية في الشركات حيث يتم السماح للأجانب بالاستحواذ على 100% من ملكية الشركة عند تصدير 80% أو أكثر من منتجات تلك الشركة.

هذه الاجراءات أدت إلى انتعاش الأنشطة التصنيع وارتفاع نمو القطاع الصناعى إلى 38% من الناتج المحلي الاجمالي وذلك للتدفقات الكبيرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث كانت نسبة79% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة تمثل استثمارات صناعية، هذا ما كان له تأثير ايجابي على الناتج المحلي الاجمالي ومعدل النمو الاقتصادي، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي من 58.769 مليار دولار سنة 1985 إلى 59.498 مليار دولار سنة 1986 ليصل في أخر فترة المخطط سنة 1990 إلى 81.801 مليار دولار، وأما معدلات النمو الاقتصادي فعرفت ارتفاعا في فترة المخطط وبلغ متوسط معدل النمو الاقتصادي خلال هاته الفترة 6.88%.

وفي الفترة الممتدة مابين1991-2000 نلاحظ وبشكل عام أن التطورات السنوية في مستويات الناتج المحلي الإجمالي منتظمة وذات اتجاه تصاعدي حيث أنه سجل في سنة 1991 حوالي 89.609 مليار دولار ثم ارتفع إلى97.571مليار دولار في سنة1992، واستمر الناتج في الارتفاع إلى أن وصل سنة 1997 إلى 151.838 مليار دولار، لينخفض سنة1998 إلى140.664 مليار دولار بسبب الأزمة التي ضربت دول جنوب شرق اسيا، ثم عاد لارتفاع في السنة الموالية إلى أن بلغ سنة 2000مبلغ 162.523 مليار دولار، هذا التزايد في الناتج

[1] Zainal Aznam, Yusof Deepak Bhattasali, **Economic Growth and Development in Malaysia: Policy Making and Leadership**, The World Bank, WORKING PAPER NO. 27,2008, P 2.

[2] محمد صادق اسماعيل، **التجربة الماليزية**، الطبعة الأولى، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2014، ص 136-143.

المحلي الاجمالي يعود لإتباع ماليزيا أساليب متقدمة في تحفيز أداء قطاعاتها الاقتصادية وتطبيق سياسات تهدف إلى منح حوافز لزيادة الانتاج ودعم أسعار السلع والتوسع في الاستثمارات المالية، بالإضافة إلى تطبيق سياسة التنمية الوطنية من 1991إلى2000[1] وهي خطة عشرية قسمت إلى خطتين خماسيتين وهي لا تختلف كثيرا عن سابقتها "السياسة الاقتصادية الجديدة"ويمكن أن تعد استمرارا لها، حيث التزمت بالقضاء على الفقر ومتابعة إعادة بناء المجتمع الماليزي بشكل متوازن واستفادة الجميع بشكل عادل من فوائد التنمية، كل هذه العوامل ساعدت على تحقيق نموا في الناتج المحلي الإجمالي، وأما معدلات النمو الاقتصاد فنلاحظ أنها موجبة ماعدا سنة 1998 بسبب الأزمة اقتصادية التي ضربت دول جنوب شرق اسيا التي نتج عنها ارتفاعا في معدلات التضخم وانهيار العملات وارتفاع معدلات البطالة وانهيار بنوك وإفلاس مؤسسات، ولكن استطاعت ماليزيا من الخروج من الأزمة في ظرف سنتين فقط وذلك بقيام بالإجراءات عديدة منها تثبيت سعر الصرف من خلال منع المضاربين من المتاجرة بالعملة المحلية مما ساعدت في تطوير المشاريع الاقتصادية وحفزت المستثمرين على الدخول في السوق من دون خوف من انهيار العملة في أية لحظة، وكما رفضت ماليزيا مقترحات صندوق النقد الدولي والتي منها زيادة فائض الميزانية لرفع معدلات الفائدة وكذلك رفض القروض المقدمة من البنك على أساس أن شروطها تجعل الاقتصاد الماليزي يدار من داخل مكاتب صندوق النقد الدولي وليس من الماليزيين أنفسهم.

وبعد خروج ماليزيا من الأزمة السابقة عرف الناتج المحلي ارتفاعا خلال الفترة 2001-2016، حيث ارتفع من163.364مليار دولار سنة2001 إلى344.052مليار دولار سنة2016، وأما معدلات النمو الاقتصادي فقد سجل معدلات موجبة طول الفترة (ماعدا سنة 2009 بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية)، ويعود هذا الارتفاع في الناتج المحلي الاجمالي والنمو والأداء الاقتصادي إلى تطبيق سياسة الرؤية الوطنية وهي خطة عشرية قسمت إلى خطتين خماسيتين، وقد تابعت الخطوط العامة للتنمية في سابقاتها لكنها أعطت اهتماما أكبر للتعامل مع العولمة وتسارع النمو الاقتصادي الذي اجتاح أماكن كثيرة من العالم، وبالتالي وضع خطط وبرامج تتعامل مع التنافس الاقتصادي المتزايد وتضمن لماليزيا استمرار تطورها واتساع أسواقها، ولذلك أعطت الخطة مزيدا من التركيز على التنمية البشرية والارتقاء النوعي بالإنسان الماليزي ومزيدا من الاهتمام بالبحث العلمي[2]، وبالإضافة إلى سياسة المطبقة يعود ارتفاع في الأداء الاقتصادي إلى الاستقرار السياسي النسبي وإعادة هيكلة القطاع المالي

[1] بلال محمد سعيد المصري، **تجربة ماليزيا في التنمية الاقتصادية**، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص علوم اقتصادية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2016، ص27.

[2] محسن محمد صالح، **النهوض الماليزي**، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، الإمارات، 2008، ص71.

وزيادة الاستثمارات الاجنبية المباشرة عن طريق اتخاذ مجموعة جديدة من المبادرات والحوافز لتشجيع الاستثمار وتنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات.

2- تطور التجارة الخارجية في ماليزيا خلال الفترة 1980-2016

يبين الملحق رقم 16 والشكل رقم 27 تطور مختلف مؤشرات التجارة الخارجية في ماليزيا خلال الفترة 1980-2016 :

الشكل رقم (27): تطور مؤشرات التجارة الخارجية في ماليزيا خلال الفترة 1980-2016

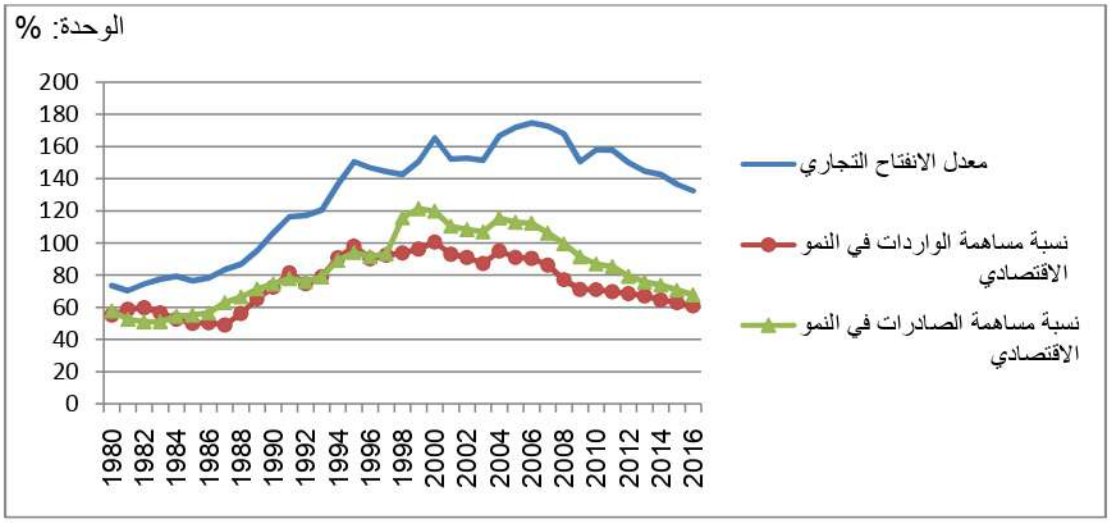

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحقين رقم 15 و16.

ومن خلال الملحق رقم 16 نلاحظ بالنسبة الميزان التجاري أنه على طول فترة الدراسة حقق فائضا بالاستثناء سنة 1982، وذلك يرجع لنجاح سياسة تنويع الصادرات عن طريق الاستثمار الاجنبي المباشر الذي يعتبر المحرك الاساسي للنشاط التصديري حيث قام المستثمرين الاجانب بالتوسع في خطوط انتاجهم.

وأما بالنسبة لنسب مساهمة الصادرات والواردات في الناتج المحلي الاجمالي فنلاحظ من الشكل رقم 27 أنهما في زيادة مستمرة حيث أنهما كان في سنة 1980 على التوالي 57.72% و55.26% وأصبحا سنة 2016 على التوالي 67.66%و 60.97%، ومن خلال هذه المعدلات يتبين لنا أهمية الصادرات والواردات في الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا حيث نلاحظ في هذه الفترة أن مساهمة الصادرات والواردات في نمو مستمر.

وبالنسبة تطور للصادرات والواردات فنلاحظ أنهما قد سجلا سنة 1980 حوالي 17.607و16.110 مليار دولار على التوالي وارتفعا إلى 17.461و 17.011 مليار دولار على التوالي في سنة 1981، واستمرا بارتفاع إلى أن وصلا سنة 1985 إلى 24.812و 20.256مليار دولار على التوالي، لتنخفض سنة 1986 الواردات إلى 18.945 مع ارتفاع الصادرات إلى 27.737مليار دولار، وبعد ذلك في سنة 1987 حققا على التوالي 31.774و 20.551مليار دولار إلى واستمرا بالارتفاع إلى أن وصلا سنة 1990 إلى 47.824و

39.054مليار دولار، وأما بالنسبة معدل الانفتاح التجاري فنلاحظ أنه حقق في سنة 1980 نسبة 73.66% ثم ارتفع في السنة 1982 إلى 74.57% واستمر بارتفاع إلى أن وصل سنة 1990 إلى معدل 106.20% بمتوسط 82.09% مما يدل على أن الاقتصاد الماليزي منفتح على العالم الخارجي، وهذا راجع لسياسة التحرير الاقتصادي المتبعة حيث عرفت هاته الفترة التخفيف من الحماية الجمركية وتخفيض الرسوم على الواردات وإصدار قانون تشجيع الاستثمارات، الذي يهدف إلى تشجيع النشاط التصديري من خلال تحرير القيود الخاصة بحقوق الملكية في الشركات، حيث يتم السماح المستثمرين للأجانب بالاستحواذ على 100% من ملكية الشركة عند تصدير 80% أو أكثر من منتجات شركاتهم، وأما المستثمرين الذين تصدر الشركات من 51% إلى 76% من المنتوجات فلهم نسبة مناظرة من الملكية، وأما المستثمرين الذين تصدر شركاتهم أقل 20% من المنتوجات تمنح لهم أقل من 30% من الملكية[1]، وعرفت هاته الفترة انشاء 12 منطقة حرة تمنح للمنشأة المقامة بالحوافز التالية[2]:

- حدود الدنيا من الاجراءات على الواردات والصادرات؛
- إعفاء 100% من الرسوم الجمركية على المدخلات المستوردة؛
- إعفاء 100% من الرسوم الجمركية على الصادرات.

ولقد عرفت الفترة الممتدة مابين 1991-2001 ارتفاعا في الواردات حيث انتقلت من 48.900 مليار دولار في سنة 1991 إلى 115.317 مليار دولار سنة 2000 بمعدل نمو قدره تقريبا 100%، وأما بالنسبة للصادرات فقد شهدت ارتفاعا كبير حيث انتقلت من 55.366 مليار دولار في سنة 1991 إلى 153.370 مليار دولار سنة 2000 بمعدل نمو قدره تقريبا 150%، هذه الزيادة الكبيرة ترجع إلى استمرار حركة التصنيع حيث شكلت الصادرات الصناعية 71% من اجمالي الصادرات وإلى نجاح ماليزيا في تنويع أسواقها التصديرية حيث تستوعب الدول جنوب شرق أسيا 29% من صادرات ماليزيا واليابان 17% ودول المجموعة الأوروبية 16% والولايات المتحدة الأمريكية 15% من اجمالي صادرات الماليزية، أما بالنسبة معدل الانفتاح التجاري خلال هاته الفترة فنلاحظ أنه حقق في سنة 1991 نسبة 116% ثم ارتفع في السنة 1992 إلى 117.20% واستمر بارتفاع إلى أن وصل سنة 2000 إلى معدل 165.32% بمتوسط 139.13% ما يعني أن المبادلات الخارجية من السلع والخدمات قد ساهمت أثناء هذه الفترة بما يفوق 139.13% في الناتج الحلي الماليزي، هذا

[1] علي احمد درج، **التجربة التنموية الماليزية والدروس المستفادة منها عربياً**، مجلة جامعة بابل، جامعة بابل، العراق، المجلد 23 العدد2، 2015، ص 1372.

[2] عصام عمر مندور، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية**، دار الكتب المصرية، مصر، 2010، ص 268.

ما يرجع لسياسة التحرير الاقتصادي المطبقة حيث عرفت هاته الفترة انشاء هيئة تنمية التجارة الخارجية الماليزية في سنة 1993 وتعرف بـ (MATRADE)[1] ومهمتها ترويج وتشجيع التجارة الخارجية الماليزية والقيام بتقديم معلومات للمصدرين والموردين الماليزيين وتطوير وتشجيع للمنتجات الماليزية، مع التركيز على المنتجات الصناعية والقيام بالدراسات عن الأسواق الخارجية للمنتجات الماليزية من اجل تحسين وضعها التنافسي وتقوم بتدريب مهارات المصدرين الماليزيين في مجال التسويق الدولي وحماية الاستثمارات الماليزية في الخارج، وعرفت هاته الفترة أيضا إصدار قانون التصميمات الصناعية في سنة 1996[2] والإفساح المجال للقطاع الخاص وتشجيعه وإعطاءه المزيد من الحوافز على الاستثمار وتعميق التوجه التصديري في عملية التصنيع وزيادة التعاون الاقتصادي الاقليمي في إطار مجموعة بلدات الكتلة الآسيان.

ولقد تميزت الفترة الأخيرة في الدراسة الممتدة مابين 2001-2016 بمواصلة الصادرات والواردات في تحقيق الزيادات كبيرة حيث انتقلت الواردات من 105.821 مليار دولار في سنة 2001 إلى 213.606 مليار دولار سنة 2016 بمعدل نمو قدره تقريبا 100%، وأما بالنسبة للصادرات فقد حققت سنة 2001 من 142.894 مليار دولار واستمرت بالارتفاع إلى أن وصلت سنة 2016 إلى مبلغ قدره 242.340مليار دولار سنة 2016 بمعدل نمو قدره تقريبا 100% أيضا، وتميزت هاته الفترة بزيادة تنويع الصادرات واحتلت ماليزيا المركز 26 عالميا في سنة 2016 من حيث المصدرين على مستوى العالم، وأما بالنسبة معدل الانفتاح التجاري خلال هاته الفترة فنلاحظ أنه سجل خلال هاته الفترة متوسط قدره 146.03% أي أنه قد حقق تطور نوعي بالمقارنة مع الدول الناشئة في المنطقة، وهذا يعتبر مؤشر نجاح للاندماج الايجابي للاقتصاد الماليزي في الاقتصاد الدولي، وترجع هذا التطور في حجم التجارة الخارجية لقوانين الجديدة والتعديلات لحماية حقوق الملكية كي تتوافق مع تعاليم منظمة التجارة العالمية والعمل على انشاء مناطق التجارية الحرة، وأيضا إلى الترويج للتصنيع الموجه للتصدير من خلال توسيع الوصول إلى الأسواق العالمية ورأس المال والمعرفة والتكنولوجيا بالإضافة إلى تشجيع التكامل الإقليمي من خلال بيئة مفتوحة للتجارة والاستثمار[3]، مما ساعد ماليزيا على تحقيق المرتبة الـ18 من حيث سهولة ممارسة أنشطة الأعمال حسب البنك الدولي في سنة 2016.

[1] http://www.mida.gov.my تاريخ الاطلاع : 21-01-2019 ، 19:25.

[2] Loi n° 552/1996 of 13/09/1996 sur les dessins et modèles industriels, Malaysia.

[3] OECD Economic Surveys, **Malaysia**, November 2016, P 19-24.

الفرع الثاني : تطور مؤشرات النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية في الصين خلال الفترة 1980-2016

1- تطور معدلات النمو الاقتصادي في الصين خلال الفترة 1980-2016

يبين الشكل رقم 28 تطور معدلات النمو الاقتصادي في الصين خلال الفترة 1980-2016:

الشكل رقم (28): تطور معدلات النمو الاقتصادي في الصين خلال الفترة 1980-2016

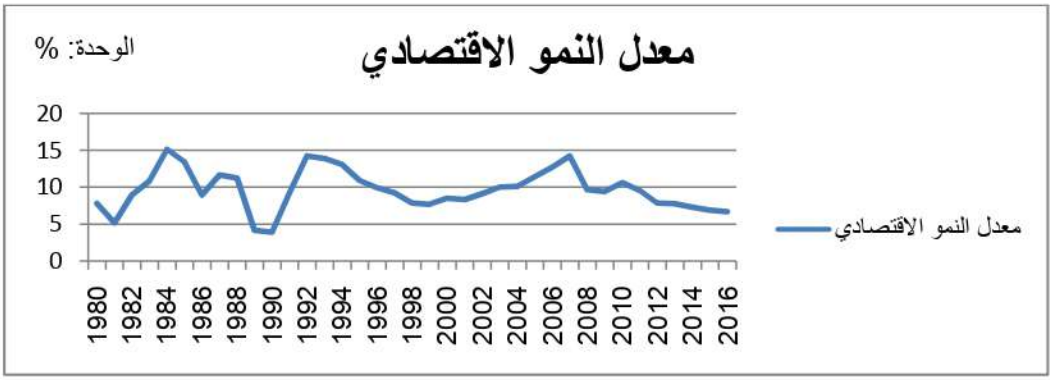

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- بيانات البنك الدولي www.albankaldawli.org

لقد تحولت الصين خلال الثلاثين سنة الأخيرة من اقتصاد ينبني بالأساس على الزراعة إلى مصنع للعالم لتنتشل بذلك 500 مليون شخص من الفقر وتحتل الصين في خلال فترة الدراسة المرتبة الأولى في الدول النامية من حيث حجم الناتج المحلي الاجمالي ومعدلات النمو الاقتصادي، وأدت قوة الاستثمارات والصادرات إلى نمو سريع في الناتج المحلي الاجمالي خلال الثلاثين سنة الأخيرة، ويرجع هذا نمو سريع في الناتج المحلي الاجمالي وفي الأداء الاقتصادي إلى التوجهات والإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الصين منذ 1979 والتحول إلى اقتصاد السوق، حيث انتهجت الدولة سياسة الانفتاح لتشجيع الاستثمار، وهدفت من وضع خططها الاقتصادية تلك في ظل آليات السوق تعبئة مواردها البشرية والمادية لتحقيق أعلى معدلات ممكنة لنمو دخلها، ويمكن تقسيم تطور الناتج ومعدلات النمو الاقتصادي في الصين حسب الخطط الاقتصادية إلى عدة مراحل :

- مرحلة المخطط الخماسي السادس (1981-1985) :

تعتبر هاته الخطة هي الخطة الخماسية الأولى في ظل الاصلاح الاقتصادي وآليات اقتصاد السوق وتهدف إلى تنمية الموارد المالية والبشرية وتحقيق توازن بين النفقات والإيرادات، اشتملت على انشاء مناطق اقتصادية لجذب الاستثمارات الاجنبية والتقنيات الحديثة، وأيضا تضمنت اصلاح الزراعي وتطوير أساليب الزراعة وتحديثها وتحقيق الاكتفاء الذاتي، وخلال سنوات الخطة تم تنفيذ 890 مشروع منها 70 مشروع رئيسي شكل 38.5% من

اجمالي الاستثمارات[1]، مما كان له تأثير ايجابي على الاداء الاقتصادي، إذ نلاحظ من خلال الملحق رقم 17 لتطور الناتج المحلي الإجمالي في الصين أنه سجل سنة 1980 حوالي 341.359 مليار دولار ليرتفع إلى 391.092 مليار دولار في سنة 1982 ليبلغ سنة 1984 مبلغ قدره 499.091 مليار دولار ليصل سنة 1985 إلى 566.186 مليار دولار، وأما بخصوص معدل النمو الاقتصادي فمن الشكل رقم 28 فنلاحظ أنه سجل على طول فترة هاته المرحلة معدلات ايجابية بمتوسط 10.22%.

– مرحلة المخطط الخماسي السابع (1986–1990) :

إن نجاح الخطة السادسة وما أثمر عنه من نتائج شجع الصين على المزيد من التوسع والإصلاح الاقتصادي في الأسواق وتحرير الأسعار وتطبيق لا مركزية التجارة الخارجية، وتعتبر هاته الخطة هي الخطة الخماسية الثانية في ظل الاصلاح الاقتصادي وآليات اقتصاد السوق وتهدف إلى استكمال عمليات تطوير المدن وإلى مضاعفة الناتج المحلي الاجمالي[2]، وتميزت هاته الفترة بتضاعف معدل التضخم وارتفاع حجم الانتاج الصناعي بمعدلات مضاعفة كما ارتفع الدخل النقدي وتسارع معدلات النمو الاقتصادي، ونلاحظ من خلال الملحق رقم 17 لتطور الناتج المحلي الإجمالي في الصين أنه سجل سنة 1986 حوالي 616.801 مليار دولار ليرتفع إلى 688.898 مليار دولار في سنة 1987 ليبلغ سنة 1988 مبلغ قدره 766.293مليار دولار ليصل سنة 1990 إلى 829.562 مليار دولار، وأما بخصوص معدل النمو فمن الشكل رقم 28 فنلاحظ أنه سجل على طول فترة معدلات ايجابية بمتوسط 7.99%.

مرحلة المخطط الخماسي الثامن (1991–1995) :

تعتبر هاته الخطة هي الخطة الخماسية الثالثة وتهدف إلى إعادة بناء النظم الصينية لتواكب التحديث والتطور الذي يطرأ على اقتصادها، وبناء ما يسمى نظام اقتصاد السوقي الاشتراكي مما يضمن تغيير الآليات الإدارية لمؤسسات القطاع العام وإعادة هيكلة دور ووظائف الدولة وإتمام الاصلاحات النقدية والمالية والاعتماد على سياسة نقدية ومالية توسعية لزيادة النمو الاقتصادي، وبناء نظام سوقي مفتوح وموحد من أجل تحقيق الاندماج بين أسواق الداخلية وإيجاد روابط بينها وبين الأسواق العالمية[3]، مما كان له تأثير على الأداء الاقتصادي حيث نلاحظ من خلال الملحق رقم 17 لتطور الناتج المحلي الإجمالي في الصين أنه سجل سنة 1991 حوالي 906.662 مليار دولار ليرتفع إلى1179.161 مليار دولار في سنة 1993 ليبلغ سنة 1994 مبلغ قدره

[1] سامي عفيف حاتم، **السياسات الاقتصادية الكلية والنمو الاقتصادي في الصين**، أطروحة دكتوراه غير منشوررة، تخصص فلسفة الاقتصاد، جامعة حلوان، مصر، 2009، ص 182

[2] سامي عفيف حاتم، مرجع سابق، ص 183.

[3] سامي عفيف حاتم، مرجع سابق، ص 184.

1333.067مليار دولار ليصل سنة 1995 إلى 1479.027 مليار دولار، وأما بخصوص معدل النمو فمن الشكل رقم 28 فنلاحظ أنه حقق على طول فترة هاته المرحلة معدلات ايجابية بمتوسط 12.27%.

مرحلة المخطط الخماسي التاسع (1996-2000) :

تعتبر هاته الخطة هي الخطة الخماسية الرابعة وتهدف إلى انجاز استراتيجية التحديث ومواجهة الفقر واستمرار التوسع في المشاريع وبناء السوق الاقتصادي الاشتراكي، وتحقيق معيشة أفضل للشعب الصيني ومحاربة التضخم ومضاعفة الناتج المحلي الاجمالي ورفع معدلات النمو الاقتصادي[1]، هذا المخطط كان له تأثير كبير على النشاط الاقتصادي حيث نلاحظ من خلال الملحق رقم 17 لتطور الناتج المحلي الإجمالي في الصين أنه سجل سنة 1996 حوالي 1625.871 مليار دولار ثم ارتفع إلى 1775.951 مليار دولار في سنة 1997 ثم بلغ سنة 1998 مبلغ قدره 1915.143مليار دولار حيث لم تؤثر في الصين الأزمة الأسيوية سنة 1998، ثم ليصل سنة 2000 إلى 2237.081 مليار دولار، وأما بخصوص معدل النمو فمن الشكل رقم 28 فنلاحظ أنه حقق على طول فترة هاته المرحلة معدلات ايجابية بمتوسط 8.63%.

مرحلة المخطط الخماسي العاشر (2001-2005) :

تعتبر هاته الخطة هي الخطة الخماسية الخامسة وتهدف إلى زيادة فعالية السياسة الاقتصادية لزيادة النمو الاقتصادي وخلق مناصب شغل والتحكم في معدل البطالة والوصول إلى الاستقرار الاقتصادي من خلال التحكم في البطالة والتضخم وتحقيق التوازن في الميزان المدفوعات، وكما تركز هاته الخطة على إعادة هيكلة الاقتصاد من خلال تطوير وتنمية الهياكل الصناعية ودعم المنافسة العالمية[2]، وأما نتائج هاته الخطة على الأداء الاقتصادي والناتج المحلي الاجمالي فتظهر من خلال الملحق رقم 17 لتطور الناتج المحلي الإجمالي فنلاحظ أنه سجل سنة 2001 حوالي 2423.651مليار دولار ثم ارتفع إلى 2910.382 مليار دولار في سنة 2003 ثم بلغ سنة 2004 مبلغ قدره 3204.658 مليار دولار، ليصل سنة 2005 إلى 3569.853 مليار دولار، وأما بخصوص معدل النمو فمن الشكل رقم 28 فنلاحظ أنه سجل على طول فترة هاته المرحلة معدلات ايجابية بمتوسط 9.80%.

مرحلة المخطط الخماسي الحادي عشر (2006-2010) :

تعتبر هاته الخطة هي الخطة الخماسية السادسة وتهدف إلى انشاء مناطق ريفية اشتراكية وتنمية الهياكل الصناعية وإحداث توافق بين المناطق والأقاليم وأيضا زيادة الانفتاح الاقتصادي مع مضاعفة الناتج المحلي الاجمالي

[1] سامي عفيف حاتم، مرجع سابق، ص 184.

[2] سامي عفيف حاتم، مرجع سابق، ص 184.

ومعدل النمو الاقتصادي[1]، وأما نتائج هاته الخطة على الأداء الاقتصادي والناتج المحلي الاجمالي فتظهر من خلال الملحق رقم 17 لتطور الناتج المحلي الإجمالي فنلاحظ أنه سجل سنة 2006 حوالي 4023.920مليار دولار ثم ارتفع إلى 5040.347 مليار دولار في سنة 2008 ليبلغ سنة 2009 مبلغ قدره 5514.130 مليار دولار، ثم ليصل سنة 2010 إلى 6100.620 مليار دولار، وأما بخصوص معدل النمو فمن الشكل رقم 28 فنلاحظ أنه حقق على طول فترة هاته المرحلة معدلات ايجابية بمتوسط 11.32%.

مرحلة المخطط الخماسي الثاني عشر (2011-2015) :

وتعتبر هاته الخطة هي الخطة الخماسية السابعة وتهدف إلى الحفاظ على نمو اقتصادى مستقر وسريع نسبيا وتحقيق تنمية رئيسية فى اعادة الهيكلة الاستراتيجية للاقتصاد، ورفع دخل افراد الشعب بشكل عام بخطى سريعة وتعزيز البناء الاجتماعى بشكل ملحوظ ومواصلة تعميق الاصلاح والانفتاح[2].

وعرفت هاته الفترة استمرار ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي حيث ارتفع سنة 2012 إلى 7207.390مليار دولار بعد ما كان سنة 2011 يبلغ 6100.620 مليار دولار، ثم سجل سنة 2013 مبلغ 7766.513 ليصل سنتي 2015 و2016 إلى 8908.301 و9505.157 مليار دولار على التوالي، وعلى الرغم من انهيار بورصة الصين في جوان 2015 وخسارة ثلثي قيمة أسهم بورصة شانغهاي في غضون شهر واحد، إلا أن ذلك لم يؤثر على أداء النشاط الاقتصادي الصيني، حيث أدى الاستثمار في البنية التحتية والصناعة التحويلية والتركيز على الصادرات إلى إسراع نمو الناتج المحلي الاجمالي وأدت الخصخصة واليد العاملة الرخيصة والانفتاح على الاستثمار الأجنبي إلى توسع اقتصادي، وأما بخصوص معدل النمو فنلاحظ أنه حقق على طول فترة هاته المرحلة معدلات ايجابية بمتوسط 7.67%، ولقد تباطأ معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي خلال الربع الأول من سنة 2014 ليتراجع بذلك إلى ما دون المستهدف الرسمي 7.5 %، ويعود هذا التباطؤ في أهم القطاعات إلى العطلة السنة القمرية الجديدة عندما تغلق الكثير من الشركات لأسبوعين، وأعلنت الحكومة عن تدابير مالية ونقدية تحفيزية مثل الإعفاءات الضريبية، وزيادة الإنفاق، وتخفيض متطلبات الاحتياطي المصرفي مما من شأنه تعزيز النمو، وكانت قطاع الخدمات أكثر القطاعات نمواً في سنتي 2015 و2016 مما يدل على التحول نحو اقتصاد ذو طابع خدماتي أكثر.

[1] سامي عفيف حاتم، مرجع سابق، ص 185.

[2] Joseph Casey, Research Fellow, **Backgrounder**: **China's 12th Five-Year Plan**, Review Commission, Washington, United States of America, June 24, 2011, P 4.

2- تطور التجارة الخارجية في الصين خلال الفترة 1980-2016

يبين الملحق رقم 18 والشكل رقم 29 تطور مختلف مؤشرات التجارة الخارجية في الصين خلال الفترة 1980-2016 :

الشكل رقم (29): تطور مؤشرات التجارة الخارجية في الصين خلال الفترة 1980-2016

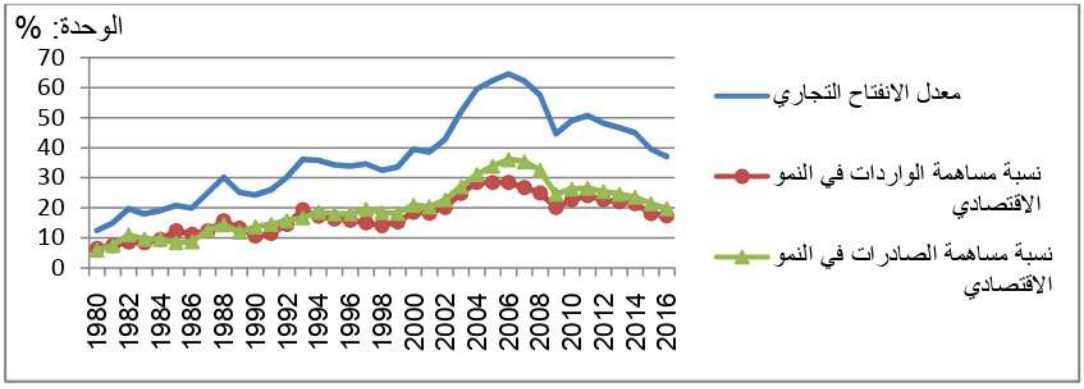

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحقين رقم 17 و18.

من خلال الملحق رقم 18 نلاحظ أن الميزان التجاري في فترة الدراسة حقق فائضا في جميع السنوات بالاستثناء سنوات 1980 و1981 و1985 و1986 و1988 و1995 وذلك راجع إلى مجموعة من التغيرات الاقتصادية منذ الثمانينيات والتي يمكن إجمالها في:

- التحرير الاقتصادي والانفتاح على العالم؛
- البحث من أجل الحصول على التكنولوجيا الحديثة؛
- تحديث الصناعات الصينية وجذب الاستثمارات الأجنبية؛
- التحول نحو اقتصاد السوق؛
- تفوق معدل نمو الصادرات على نمو الواردات.

وأما بالنسبة لنسب مساهمة الصادرات والواردات في الناتج المحلي الاجمالي فنلاحظ من الشكل رقم 29 أنهما في زيادة مستمرة حيث أنهما كان في سنة 1980 على التوالي 5.91% و6.51% وأصبحا سنة 2016 على التوالي 36.03%و 28.44%، ومن خلال هذه المعدلات نلاحظ أن معدل الاعتماد على الصادرات والواردات يأخذ منحا تصاعديا ومن هنا يتبين لنا أهمية الصادرات والواردات في الناتج المحلي الإجمالي في الصين وتعاظم دورهما في النشاط الاقتصادي.

وبالنسبة لتطور الصادرات فنلاحظ من الملحق رقم 18 أنها أخذت منحا تصاعديا طول فترة الدراسة إذ سجلت سنة 1980 حوالي 20.180 مليار دولار وارتفعت إلى 85.989 مليار دولار في سنة 1987، واستمرت بارتفاع إلى أن وصلت سنة 1995 إلى 265.500 مليار دولار وفي سنة 2005 إلى 1207.676

مليار دولار، لتستمر في ارتفاع إلى أن وصلت في سنة 2014 إلى 1957.911 مليار دولار، هذه الزيادة المستمرة في حجم الصادرات ترجع إلى[1]:

- زيادة تنافسية المنتجات التصديرية الصينية وتوسع حصتها في السوق الدولية؛
- تنامي دور الاستثمار الأجنبي في الصين الذي لعب دوراً مهماً في نمو الصادرات الصينية، حيث ساهم وبشكل كبير في نقل التقنيات والتكنولوجيا الجديدة؛
- تحفيز الصناعات الصينية في ظل المنافسة التي تفرضها شركات الاستثمار الأجنبي؛
- استمرار عملية إصلاح نظام لتجارة الخارجية والذي تم اعتماده منذ وقت مبكر منذ القرن التاسع عشر؛
- ارتفاع مساهمة القطاع الخاص الصيني في مجال التصدير.

وبعد ذلك في سنتي 2015 و2016 انخفضت الصادرات قليلا إلى 1901.750 و1868.560 مليار دولار على التوالي وذلك لضعف الطلب العالمي بعد ظهور مؤشرات عدم الاستقرار.

وأما التركيب السلعي للصادرات في تلك الفترة تشير البيانات إلى أن الصادرات الصناعية تحتل المرتبة الأولى إذ بلغت أكثر من 90% من اجمالي الصادرات حيث عرفت الصين ميزة نسبية في إنتاجها، ثم تأتي بعد ذلك الصادرات الزراعية بنسبة 4.7% في المرتبة الثانية، ثم تأتي الصادرات المعادن بنسبة 3.9% في المرتبة الثالثة، أما باقي السلع لم تتعدى مساهمته في هيكل الصادرات 1 %.

وبالنسبة لتطور الواردات فنلاحظ من الملحق رقم 18 أنها أخذت منحا تصاعديا طول فترة الدراسة إذ سجلت سنة 1980 حوالي 22.234 مليار دولار وارتفعت إلى 85.255 مليار دولار في سنة 1987، واستمرت بارتفاع إلى أن وصلت سنة 1995 إلى 241.423 مليار دولار، هذا الارتفاع راجع إلى تلبية احتياجات الصناعة حيث أن أغلب الواردات عبارة عن مواد أولية وتجهيزات صناعية، لستسمر في الارتفاع إلا أن حققت سنة 2014 مبلغ قدره 1781.782 مليار دولار، لتنخفض قليلا سنتي 2015 و2016 إلى 1612.847 و1651.563 مليار دولار على التوالي وهذا الانخفاض راجع إلى ضعف الطلب الداخلي وانخفاض العملة المحلية بالنسبة للدولار.

وأما التركيب السلعي للواردات في تلك الفترة فتشير البيانات إلى أن مجموعة التجهيزات الصناعية تحتل المرتبة الأولى إذ بلغت أكثر من 58% من اجمالي الواردات، ثم تأتي بعد ذلك مجموعة الآلات والمكائن بنسبة 31% من اجمالي الواردات في المرتبة الثانية، ثم تأتي الواردات من الوقود المعادن بنسبة 5.5% من اجمالي الواردات في

[1] عائشة بن عطا الله، **دراسة تحليلية لوضعية الصادرات الصينية خلال عامي 2001-2007**، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر، العدد 11، 2012، ص 124.

المرتبة الثالثة، والواردات من السلع الاستهلاكية في المرتبة الرابعة بنسبة 4.5% من اجمالي الواردات، أما باقي السلع لم تتعدى مساهمته في هيكل الواردات 1 %.

وأما بالنسبة معدل الانفتاح التجاري فنلاحظ أنه حقق في سنة 1980 نسبة 12.42% ثم ارتفع في السنة 1990 إلى 24.27% واستمر بارتفاع إلى أن وصل سنة 2016 إلى معدل 64.47% ، ونلاحظ من هاته المعدلات أن التجارة الخارجية شهدت نمواً كبيراً بعد عملية الإصلاح والانفتاح الاقتصادي الذي انتهجته الصين، وإلى :

– انضمام الصين إلى منظمة التجارية العالمية في نوفمبر 2001 بعد مفاوضات دامت تقريبا 15 سنة وفتح أسواقها وتحرير نظامها المالي؛

– إقامة المناطق حرة لجذب الاستثمارات الاجنبية ؛

–تأسيس المنظمة الوطنية الخاصة بالتجارة الخارجية ؛

– احتلال الصين المرتبة الأولى عالميا من حيث الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة إلى البلاد؛

– تنمية وتطوير القطاع الخاص.

المبحث الثالث: تحليل تطور بعض المؤشرات الاقتصادية لعينة من الدول النامية النفطية

تواجه الدولة المصدرة للنفط تحديات الرئيسية حول قضايا والسياسات المتعلقة بالتنويع الاقتصادي خاصة في ظل تقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية، حيث أن أغلب هاته الاقتصاديات الدول تعتمد بشكل كبير في النشاط الاقتصادي وفي تحقيق الإيرادات المالية والاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة على عائدات النفطية، وتتشكل صادراتها من الصادرات النفطية بنسب تتراوح مابين 50% و98% مما يجعلها من أكثر الاقتصاديات تعرضا لتقلبات، وسنحاول في هذا المبحث التركيز على تطور مؤشرات النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية لعينة من الدول النفطية (السعودية، الامارات العربية المتحدة، اندونيسيا وإيران) خلال الفترة 1980–2016.

المطلب الأول: النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية في السعودية خلال الفترة 1980–2016

يعتبر اقتصاد المملكة العربية السعودية قائم على النفط حيث يشكل القطاع البترولي حوالي 45 ٪ من عائدات الموازنة، و 45٪ من الناتج المحلي الإجمالي، و90 ٪ من عائدات التصدير، وتمتلك المملكة العربية السعودية 25٪ من الاحتياطيات من النفط في العالم وتعد أكبر دولة مصدرة للنفط، وتلعب دورا قياديا في منظمة الدول المصدرة للنفط، وسنركز في هذا المطلب على تطور أهم مؤشرات النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية خلال الفترة 1980–2016.

1- تطور معدلات النمو الاقتصادي في السعودية خلال الفترة 1980-2016

يبين الشكل رقم 30 تطور معدلات النمو الاقتصادي في السعودية خلال الفترة 1980-2016:

الشكل رقم (30): تطور معدلات النمو الاقتصادي في السعودية خلال الفترة 1980-2016

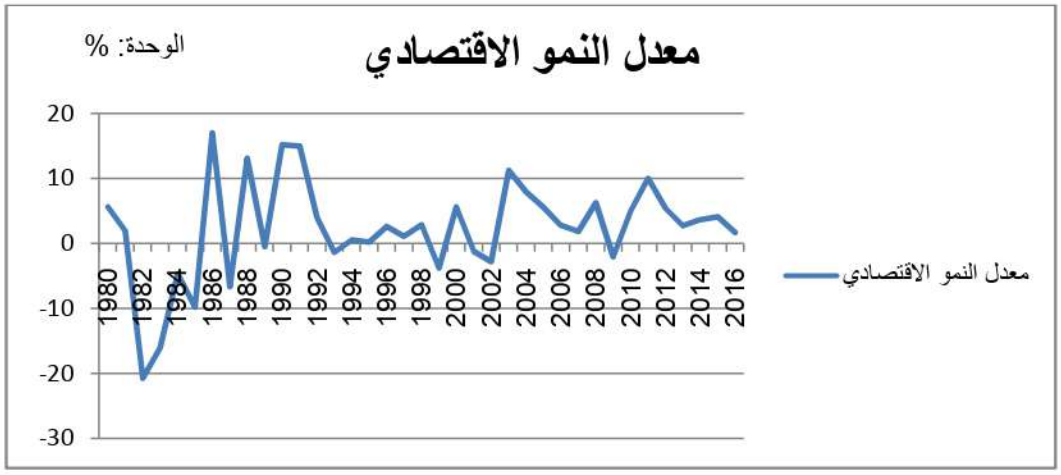

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- بيانات البنك الدولي www.albankaldawli.org

على مدار سنوات الماضية نلاحظ أن اقتصاد المملكة العربية السعودية حقق قفزة نوعية في ترتيبه بين اقتصاديات العالم، حيث قفز من المرتبة 43 عالمياً في سنة 1970، إلى المرتبة 18 في سنة 2016 مع ناتج محلي إجمالي قدر بـ 639.617 مليار دولار، ومن خلال الملحق رقم (19) والشكل رقم (30) نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو الاقتصادي في السعودية مرا بعدة تطورات خلال فترة الدراسة، ويمكن تقسيم هذه التطورات حسب الخطط الاقتصادية إلى:

- النمو الاقتصادي في الخطة الخماسية الثالثة (1980 – 1985) :

أعدت هذه الخطة في فترة التي أعقبت التوسع الكبير في السعودية، وهدفت إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة والتركيز على تنمية الموارد والقطاعات الانتاجية (الزراعة والصناعة والطاقة) وإحداث تغيرات في البنية الاقتصادية مع زيادة كفاءة والفعالية الاقتصادية[1]، وعرفت هاته الفترة انخفاض اجمالي الناتج المحلي حيث نلاحظ من خلال الملحق رقم 19 لتطور الناتج المحلي الإجمالي أنه سجل سنة 1980 حوالي 164.540 مليار دولار ثم انخفض إلى 184.291 مليار دولار سنة 1981، ثم انخفض في سنة 1984 إلى 119.631 مليار دولار ليصل سنة 1985 إلى 103.894 مليار دولار، وأما بخصوص معدل النمو فمن الشكل رقم 30 فنلاحظ أنه شهد انخفاضا من 1.94% سنة 1981 إلى 20.72-% سنة 1982 ليواصل تسجيل معدلات سالبة إلى غاية

[1] وزارة الاقتصاد والتخطيط، **خطة التنمية الثالثة 1980-1985**، المملكة العربية السعودية، 1980، ص 39-42.

1985، ويرجع ها الضعف في الأداء والنمو الاقتصادي إلى حالة الركود التي يعاني منها الاقتصاد السعودي بالإضافة إلى تأثر بالحرب العراقية الايرانية.

– النمو الاقتصادي في الخطة الخماسية الرابعة (1986 – 1990) :

تعتبر الخطة الخماسية الرابعة استمرار لإستراتيجية خطة التنمية السابقة، وتهدف هذه الخطة إلى تحقيق الاستمرار في احداث تغير حقيقي في البنية الاقتصادية وتشجيع النمو في القطاع الخاص مع تحسين الكفاءة الاقتصادية لأداء القطاع العام[1]، وشهدت هاته الفترة أزمة النفطية سنة 1986 مما أدى إلى انخفاض انتاج النفط الخام مما أثر بالسلب على الناتج المحلي الاجمالي حيث نلاحظ من خلال الملحق رقم 19 لتطور الناتج المحلي الإجمالي أنه سجل سنة 1986 حوالي 86.886 مليار دولار ثم انخفض إلى 85.582 مليار دولار في سنة 1987 ليتحسن قليلا سنوات 1988 و1989 و1990 إلى 88.138 و95.217 و117.473 مليار دولار على التوالي، وأما بخصوص معدل النمو فمن الشكل رقم 30 فنلاحظ أنه فشهد تحسنا مقارنة بالفترة السابقة خاصة في نهاية المخطط حيث سجل معدل ايجابي قدره 15.19%.

– النمو الاقتصادي في الخطة الخماسية الخامسة (1991 – 1995) :

تمثل خطة التنمية الخامسة مرحلة انتقالية في تنمية الاقتصاد السعودي، حيث تسعى المملكة العربية السعودية من خلال هذا المخطط تحقيق جملة من الأهداف منها[2] :

– تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال ثبات مسار النفقات الحكومية؛

– التوسع في تنمية القطاع الخاص من خلال تشجيعه وزيادة دوره في التنمية؛

– التركيز على تغيير البنية الاقتصادية عن زيادة مساهمة القطاعات الغير نفطية كالزراعة؛

– تحسين النوعية والكفاءة الأداء والقدرة التنافسية؛

– تنمية الموارد البشرية السعودية والتركيز على الاستفادة منها.

وعرفت هاته الفترة تذبذب الناتج المحلي الاجمالي حيث نلاحظ من خلال الملحق رقم 19 لتطور الناتج المحلي الإجمالي أنه سجل سنة 1991 حوالي 132.047 مليار دولار بمعدل نمو 15.00% ثم ارتفع إلى 136.905 مليار دولار في سنة 1992 بمعدل 3.98% لينخفض سنة 1993 إلى 132.791 مليار دولار بمعدل نمو سالب 1.36%، ثم ليعاود في الارتفاع سنتي 1994 و1995 إلى 103.894 و143.152 مليار دولار على التوالي وهذا لارتفاع العائدات النفطية.

[1] وزارة الاقتصاد والتخطيط، **خطة التنمية الرابعة 1986–1990**، المملكة العربية السعودية، 1986، ص 75–77.

[2] وزارة الاقتصاد والتخطيط، **خطة التنمية الخامسة 1991–1995**، المملكة العربية السعودية، 1990، ص 75–77.

– النمو الاقتصادي في الخطة الخماسية السادسة (1996 – 2000) :

تعتبر الخطة الخماسية السادسة تكملة لإستراتيجية خطة التنمية الخامسة، وتسعى السعودية من هذه الخطة إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها [1]:

– تنمية الموارد البشرية ورفع كفاءتها لتلبية متطلبات الاقتصاد؛

– الاستمرار في تشجيع اسهام القطاع الخاص في عمليات التنمية الاقتصادية؛

– تخفيف الاعتماد على انتاج وتصدير النفط الخام كمصدر رئيسي للدخل الوطني؛

– الاستمرار في احداث تغير حقيقي في البنية الاقتصادية؛

– تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج.

وتميزت هاته الفترة بالنمو السكاني المتصاعد وانخفاض الموارد المالية للدولة وزيادة الطاقة الانتاجية في القطاع النفطي مع توسع دور القطاع الخاص، كما تميزت هاته الفترة باستمرار تذبذب أسعار النفط في الأسواق العالمية، هاته الظروف كان لها تأثير على الناتج المحلي الاجمالي والنمو الاقتصادي حيث نلاحظ من خلال الملحق رقم 19 لتطور الناتج المحلي الإجمالي أنه سجل سنة 1996 حوالي 158.451 مليار دولار بمعدل نمو 2.63% ثم ارتفع إلى 165.742مليار دولار في سنة 1997 بمعدل نمو 1.10%، ثم ليشهد انخفاضا سنة 1998 إلى 146.775مليار دولار ليشهد بعد ذلك تحسنا سنتي 1999 و2000 إذ سجل مبلغ قدره 161.717 و189.515 مليار دولار على التوالي.

– النمو الاقتصادي في الخطة الخماسية السابعة (2001 – 2005) :

تأتي الخطة الخماسية السابعة تكريسا لسمة الاستمرار والتواصل في نسق الخطط التنموية والحفاظ على المرونة والفاعلية في استجابة للمتغيرات الدولية، وتسعى المملكة العربية من خلال هذا المخطط تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها [2]:

– زيادة اسهام القطاع الخاص في عمليات التنمية الاقتصادية؛

– تهيئة الاقتصاد الوطني للتعامل بمرونة وكفاءة مع المتغيرات والتطورات الاقتصادية الدولية؛

– تخفيف الاعتماد على القطاع البترول؛

– تنويع مصادر الدخل وتوسيع القاعدة الانتاجية في مجال الخدمات والصناعة والزراعة؛

– تطوير علاقة المملكة بالدول العربية والإسلامية.

---

[1] وزارة الاقتصاد والتخطيط، **خطة التنمية السادسة 1996–2000**، المملكة العربية السعودية، 1996، ص 87–88.

[2] وزارة الاقتصاد والتخطيط، **خطة التنمية السابعة 2001–2005**، المملكة العربية السعودية، 2001، ص 75.

وشهدت هاته الفترة تحقيق معدل نمو حقيقي في الاستثمار قدره 6.85% وتحسين وضعية الميزان المدفوعات والميزانية العامة، وتحقيق زيادة في الإنتاج والإنتاجية مع تنويع النشاطات الاقتصادية ومصادر الدخل، مما كان له الأثر ايجابي على الأداء الاقتصادي حيث شهد ارتفاعا وتحسنا إذ من خلال الملحق رقم 19 لتطور الناتج المحلي الإجمالي نلاحظ أن الناتج سجل سنة 2001 حوالي 184.137 مليار دولار ثم ارتفع إلى 215.808 مليار دولار في سنة 2003، ليستمر بالارتفاع إلى أن وصل سنة 2005 إلى 328.461 مليار دولار.

– النمو الاقتصادي في الخطة الخماسية الثامنة (2006 – 2010) :

تمثل خطة التنمية الثامنة مرحلة جديدة في مسيرة التخطيط التنموي الممتدة عبر أكثر من ثلاثة عقود، وتعد المرحلة الأولى في منظومة مسار استراتيجي للاقتصاد الوطني، وتسعى المملكة العربية السعودية من خلال هذا المخطط تحقيق جملة من الأهداف منها[1] :

– رفع من معدلات استغلال الموارد الاقتصادية؛

– تسريع عملية التنمية ورفع من معدلات النمو الاقتصادي؛

– تنويع القاعدة الاقتصادية مع التركيز على المجالات الواعدة مثل الصناعات التحويلية؛

– تحسين انتاجية الاقتصاد الوطني وتعزيز قدراته التنافسية؛

– الاستمرار في تعزيز وتطوير العلاقات مع الدول العربية والإسلامية والصديقة؛

– تنمية السياحة وتطوير خدماتها ومرافقها؛

– مواصلة الاهتمام بتهيئة المناخ الملائم لزيادة اسهام القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية.

وتميزت هاته الفترة بتحقيق معدل نمو حقيقي في الاستثمار قدره 11.2%، كما حققت القطاعات غير النفطية معدل نمو سنوي متوسط بلغ نحو 4.7%، وارتفعت القيمة المضافة لهذه القطاعات من نحو 823.8 بليون ريال في عام 2004 إلى نحو 659.7 بليون ريال في عام 2009، وارتفعت نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي إلى 77.1%، و حققت القطاعات الإنتاجية معدل نمو سنوي متوسط بلغ نحو 4.7% ، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي للاستثمار في هذه القطاعات نحو 11.8% كما بلغ متوسط نسبة الاستثمار إلى القيمة المضافة خلال الخطة نحو 50.9%، كما شهدت الخطة الثامنة نمواً ملحوظاً في دور القطاع الخاص في مختلف فعاليات الاقتصاد الوطني، مما أثمر عن تعزيز مساهمة القطاع الغير نفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وتنويع القاعدة الاقتصادية وفي تكوين رأس المال الثابت الإجمالي، إضافة إلى توفير فرص التوظيف للعمالة الوطنية وتنمية الصادرات غير النفطية، وخلال سنوات الخطة ارتفعت قيمة الناتج المحلي الحقيقي للقطاع الخاص من نحو

[1] وزارة الاقتصاد والتخطيط، **خطة التنمية الثامنة 2006–2010**، المملكة العربية السعودية، 2006، ص 31-32 .

376.7 بليون ريال في عام 2004 إلى نحو 491.2 بليون ريال في عام 2009، هذه النتائج كان له تأثير ايجابي كبير على الأداء الاقتصادي حيث شهد ارتفاعا وتحسنا إذ من خلال الملحق رقم 19 لتطور الناتج المحلي الإجمالي نلاحظ أن الناتج حقق سنة 2006 حوالي 376.900 مليار دولار ثم ارتفع إلى 519.797 مليار دولار في سنة 2008، ليستمر بالارتفاع إلى أن وصل سنة 2010 إلى 528.207 مليار دولار.

– النمو الاقتصادي في الخطة الخماسية التاسعة (2011 – 2015) :

تهدف هاته الخطة إلى تسريع عملية التنمية وترسيخ استدامتها، وتحقيق تنمية متوازنة بين مناطق المملكة، والاستمرار في تحسين مستوى معيشة المواطنين والارتقاء بنوعية حياتهم، والعناية بالفئات المحتاجة من أفراد المجتمع، وتقليص معدلات البطالة والوصول بها إلى أدنى مستوى ممكن، وشملت هذه الأهداف كذلك تنمية القوى البشرية الوطنية ورفع كفاءتها، وتعزيز إسهامات القطاع الخاص في عملية التنمية، ودعم التوجه نحو الاقتصاد القائم على المعرفة، ورفع معدلات نمو الاقتصاد السعودي وكفاءة أدائه، وتحسين قدراته التنافسية في ظل مستجدات الواقع العالمي[1].

وتميزت هاته الفترة بارتفاع في الطاقة الانتاجية المحلية للتكرير النفط وتسارع معدل نمو القطاع الخاص مع تباطؤ معدلات التضخم، مما كان له تأثير كبير على النشاط الاقتصادي حيث أظهرت البيانات الملحق رقم 19 أن الاقتصاد السعودي واصل تحقيق معدلات نمو ملحوظة حيث سجل إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في سنة 2011 مبلغ 671.239 مليار دولار ثم ارتفع سنة 2013 إلى 746.647 مليار دولار ليصل سنة 2014 إلى 756.350 مليار دولار، ولكن بعد ذلك ومع تراجع معدل نمو الاقتصاد العالي وتراجع أسعار النفط العالية ونتيجة لتراجع النمو في القطاعين النفطي وغير النفطي انخفض الناتج في سنتي 2015 و2016 إلى 651.757 و639.617 مليار دولار على التوالي.

2– تطور التجارة الخارجية في السعودية خلال الفترة 1980–2016

يبين الجدول رقم 33 والشكل رقم 31 تطور مختلف مؤشرات التجارة الخارجية في السعودية خلال الفترة 1980-2016 :

[1] وزارة الاقتصاد والتخطيط، **خطة التنمية التاسعة 2011–2015**، المملكة العربية السعودية، 2011، ص 27 .

الشكل رقم (31): تطور مؤشرات التجارة الخارجية في السعودية خلال الفترة 1980-2016

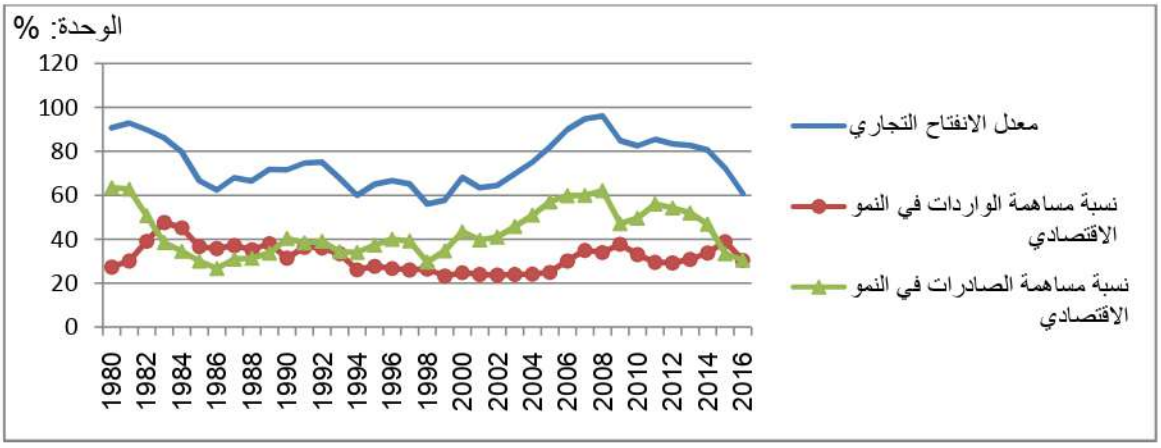

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحقين رقم 19 و20.

انطلاقا من الملحق رقم 20 نلاحظ أن التجارة الخارجية في فترة **الخطة التنمية الثالثة** اتصفت بتطورين هامين، ففي سنتي 1980 و1981 تجاوزت الزيادة في الصادرات مستوى الزيادة في الواردات مما نتج عنه فائض تجاري وزيادة في مساهمة التجارة الخارجية في النشاط الاقتصادي حيث بلغ معدل الانفتاح التجاري في سنة 1982 نسبة 92.91%، وأما في السنوات الثلاث التالية انعكس الاتجاه تماما حيث سجل الميزان التجاري عجزا وذلك بانخفاض الصادرات انخفاضا حادا وتجاوز انخفاض الواردات، حيث انخفضت الصادرات من 61.589 مليار دولار سنة 1983 إلى 49.694 مليار دولار سنة 1983 لتستمر في الانخفاض لتصل سنة 1985 إلى 31.242 مليار دولار أما الواردات فانخفضت من 61.589 مليار دولار سنة 1983 إلى 54.100 مليار دولار سنة 1984 لتصل سنة 1985 إلى 38.069 مليار دولار، مما نتج انخفاض مساهمة التجارة الخارجية في الأداء الاقتصادي حيث انخفض معدل الانفتاح الخارجي من 92.91% سنة 1982 إلى 89.85% سنة 1983 ليصل سنة 1985 إلى 66.71%.

وشهدت فترة **الخطة التنمية الرابعة** انخفاض اسعار النفط في الأسواق العالمية سنة 1986، مما كان له التأثير الكبير على حجم التجارة الخارجية في بداية الفترة حيث انخفضت نسبة مساهمة التجارة الخارجية في الاقتصاد من 66.71% سنة 1985 إلى 62.48% سنة 1986 لترتفع قليلا بعد ذلك لتصل سنة 1990 إلى 71.70%، وأما الميزان تجاري فقد سجل عجزا طوال فترة الخطة، وأما الصادرات فقد تراجعت بشكل كبير في بداية الفترة بسبب تراجع الصادرات النفطية حيث انخفضت من 31.242 مليار دولار سنة 1985 إلى 23.201 مليار دولار سنة 1986، لتتحسن قليلا في سنوات الأخيرة حيث بلغت سنة 1990 مبلغ 47.383 مليار دولار وهذا راجع لزيادة مساهمة الصادرات غير النفطية، أما الواردات فانخفضت من 38.069

مليار دولار سنة 1985 إلى 31.093مليار دولار سنة 1986 ثم لترتفع في سنوات الاخيرة لتسجل مبلغ 36.855 مليار دولار في سنة 1990.

وشهدت فترة **الخطة التنمية الخامسة** زيادة أهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني وذلك لزيادة انتاج البترول، حيث ارتفعت نسبة مساهمة الصادرات في الناتج المحلي الاجمالي إلى 40.9% بعد ما كانت 38.7% في الفترة السابقة، كما ارتفعت نسبة مساهمة الواردات في الناتج المحلي الاجمالي إلى 64.7%، وأما في فترة **الخطة التنمية السادسة** فقد شهدت السنتين 1996 و1997 ارتفاع في نسبة مساهمة التجارة الخارجية في الاقتصاد إلى 66.65% و65.18% على التوالي، وأيضا ارتفاع في الصادرات والواردات حيث بلغا سنتي 1996 و1997 مبلغ 64.902 و43.142 مليار دولار على التوالي، لتشهد سنتي 1998 و1999 انخفاض في نسبة مساهمة التجارة الخارجية في الاقتصاد وفي حجم الصادرات والواردات، وأما في سنة الأخيرة من الخطة ارتفعت الصادرات والواردات إلى 82.259 و46.926 مليار دولار على التوالي وارتفع معهم معدل الانفتاح التجاري إلى 68.16%.

وأما فترة **الخطة التنمية السابعة** فشهدت التجارة الخارجية تطورات ايجابية حيث ارتفعت نسبة مساهمة التجارة الخارجية في النشاط الاقتصادي إلى 71% مما يعكس الزيادة المستمرة في درجة الانفتاح الاقتصاد السعودي واندماجه في الاقتصاد العالمي، كما ارتفعت القيمة الاجمالية للصادرات من 72.981 مليار دولار سنة 2001 إلى 98.957 مليار دولار سنة 2003 لتصل سنة 2005 إلى 187.389 مليار دولار، وترجع الزيادة في الصادرات إلى زيادة نسب مساهمة الصادرات الغير نفطية حيث حققت معدل نمو قدره 5.7%، وأما الواردات فقد ارتفعت من 44.058مليار دولار سنة 2001 إلى 51.744 مليار دولار سنة 2003 لتصل سنة 2005 إلى 81.798 مليار دولار، وأما رصيد الميزان التجاري فقد حقق فائض في فترة الخطة.

وفي فترة **الخطة التنمية الثامنة والتاسعة** شهدت التجارة الخارجية تطوراً كمياً ونوعياً ملحوظاً عزز من دورها التنموي في الاقتصاد الوطني، من خلال نفاذها للأسواق الخارجية وتوفير السلع الاستهلاكية والرأسمالية والوسيطة والتقنيات المتطورة التي تتطلبها عمليات الإنتاج والاستثمار وتنفيذ المشروعات التنموية، وارتفعت نسبة مساهمة التجارة الخارجية في الناتج المحلي الاجمالي خلال الخطتين إلى 80.53%، وذلك لانضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية في ديسمبر 2005 حيث تعتبر خطوة مهمة لزيادة درجة انفتاح الاقتصاد السعودي واندماجه في الاقتصاد العالمي، وعرفت هاته الفترة أيضا تطورا في الصادرات حيث ارتفعت من 225.507 مليار دولار سنة 2006 إلى 354.541 مليار دولار سنة 2014، وعلى صعيد هيكل الصادرات شهدت سنوات الخطتين العديد من التطورات الإيجابية، فقد نمت الصادرات غير النفطية بمتوسط سنوي بلغ نحو 20.3% وكان في مقدمة تلك

الصادرات نمواً هي صادرات المملكة من البتروكيماويات والبلاستيك والسلع المعاد تصديرها، أما بالنسبة الصادرات النفطية (النفط الخام والمنتجات النفطية المكررة) فقد شهدت ارتفاعا بنسبة زيادة إجمالية بلغت 154%، كما تميزت هاته الفترة بالزيادة في الواردات حيث ارتفعت من 113.495 مليار دولار سنة 2006 إلى 255.383 مليار دولار سنة 2014، وعلى صعيد هيكل الواردات شهدت سنوات الخطتين زيادة الأهمية النسبية للواردات من الآلات والأجهزة والمعدات والسلع الإنتاجية الوسيطة، وذلك استجابة لوتيرة النمو الاقتصادي المتسارعة وجهود تنويع القاعدة الاقتصادية، وارتفعت الواردات من السلع الرأسمالية والإنتاجية الوسيطة وانخفضت للواردات من السلع الاستهلاكية، وأما بالنسبة للميزان التجاري قد أدت التطورات المواتية في جانبي الصادرات والواردات وخاصة الاتجاه التصاعدي في قيمة الصادرات النفطية إلى تحقيق زيادة ملحوظة في فائض الميزان التجاري.

وأما سنة 2016 فقد شهدت انخفاضا في معدل الانفتاح التجاري إلى 60.87% وانخفاض قيمة الصادرات والواردات إلى 195.169 و194.169 مليار دولار على التوالي، وتراجعت الصادرات غير البترولية وصادرات منتجات الصناعات الكيماوية، كما عرفت انخفاضا في صادرات البترولية بسبب تراجع أسعار النفط، كما انخفضت واردات الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية وأجزاؤها بنسبة 16.1%.

المطلب الثاني : تطور مؤشرات النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية في الامارات العربية المتحدة خلال الفترة الدراسة

كان الاقتصاد الإمارات العربية المتحدة يعتمد بشكل كبير على الزراعة في الواحات، والصيد وتجارة التمور واللؤلؤ، ولكن بعد اكتشاف النفط في الخمسينات حدث تغيير جذري في هيكل الحياة الاقتصادية في دولة الإمارات، ساعدها في ذلك موقعها الاستراتيجي والإنفاق الحكومي وسياسات الدولة في التنويع الاقتصادي، كما تتميز دولة الإمارات العربية المتحدة ببيئة استثمارية واقتصادية وسياسية مستقرة، وسنتطرق في هذا المطلب على أهم مؤشرات النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية خلال الفترة 1980-2016.

1- تطور معدلات النمو الاقتصادي في الامارات العربية المتحدة خلال الفترة 1980-2016

يبين الشكل رقم 32 تطور معدلات النمو الاقتصادي في الامارات العربية المتحدة خلال الفترة 1980-2016:

الشكل رقم (32): تطور معدلات النمو الاقتصادي في الامارات العربية المتحدة خلال الفترة 1980-2016

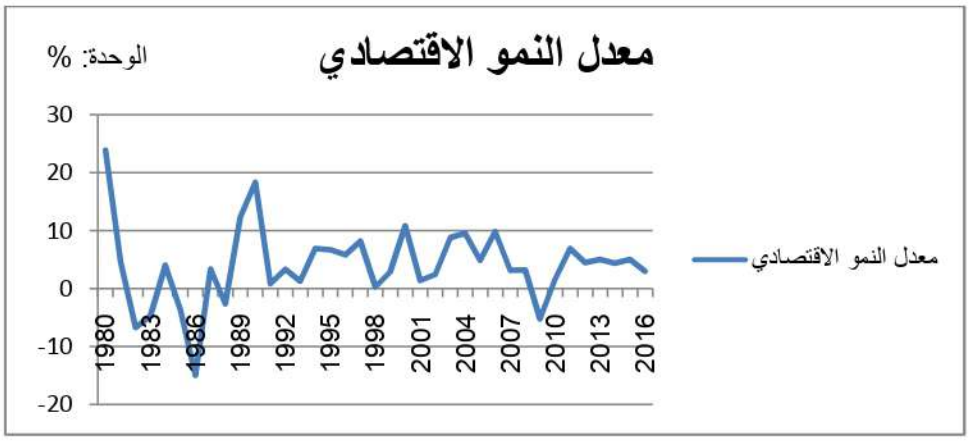

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- بيانات البنك الدولي www.albankaldawli.org

من خلال الملحق رقم 21 لتطور الناتج المحلي الإجمالي في الامارات العربية المتحدة نلاحظ أن الناتج سجل سنة 1980 حوالي 44.169 مليار دولار ثم ارتفع إلى49.978 مليار دولار في سنة 1981 ثم سجل انخفاضا سنة 1982 إلى 47.232 مليار دولار، ثم ليواصل الانخفاض إلى أن وصل سنة 1985 إلى 41.134 مليار دولار، وأما بخصوص معدل النمو فمن الشكل رقم 32 نلاحظ أنه حقق سنة 1980 معدل 23.87% ليحقق بعد ذلك معدلات سلبية في سنوات 1982 و1983 و1985 قدرت بـ 6.71 % و4.74% و3.59% على التوالي، ويعود هذا الانخفاض والتراجع في الناتج المحلي الاجمالي ومعدلات النمو الاقتصادي إلى حرب إيرانية العراقية حيث انخفضت ايرادات النفطية لدولة الامارات العربية المتحدة، مما أثر بشكل سلبي على النشاط الاقتصادي نظرا للأهمية الكبيرة التي تلعبها عائدات النفط كونها مصدرا رئيسيا لإيرادات الحكومة ولتوفير احتياجات الإنفاق على برامج التنمية وخططها، ومع حلول سنة 1986 شهدت أسواق النفط العالمية تطورات سلبية حيث انخفض سعر النفط مما أدى إلى انخفاض الإيرادات النفطية ومعدل النمو السنوي للإيرادات العامة، مما سبب انخفاضا في الناتج المحلي الاجمالي إلى 34.387مليار دولار وتسجيل معدل النمو معدل سلبي قدر بـ 14.95%، ومع تحسن سعر النفط قليلا والقيام حكومة الإمارات بتوزيع حقوق امتياز التنقيب عن النفط في الإمارات بين مجموعة من الشركات هي :شركات دويتش تكساكو وأكسون وتنيكو ومجموعة ليندين وذلك لزيادة عمليات التنقيب والاستكشاف عن النفط والغاز، تحسن الناتج المحلي الاجمالي حيث سجل سنة 1987 حوالي 36.860 مليار دولار ثم ارتفع إلى 42.007مليار دولار في سنة 1989

ليصل سنة 1990 إلى 51.364 مليار دولار، أما معدل النمو الاقتصادي فقد ارتفع سنتي 1989 و1990 إلى 12.33% و18.32% على التوالي.

وفي فترة التسعينات ومع تحسن أسعار النفط في الاسواق العالمية وضعت دولة الإمارات العربية المتحدة عدة استراتيجيات ترمي إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وتنويع مواردها الاقتصادية، وبناء اقتصاد تنافسي يستند على العلم والمعرفة، وقامت بالإنفاق على تنمية القطاعات الاقتصادية الواعدة وتوفير المناخ الملائم لجذب الاستثمارات الخاصة محلية وأجنبية وإلى تطوير وتحديث القوانين والتشريعات، وشهدت هاته الفترة زيادة مساهمة قطاع البترول الخام والغاز الطبيعي بسبب التحسن الذي طرأ على أسعار النفط الخام حيث ارتفعت مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي لتصل الى 33.9% في سنة 2000، وأيضا تميزت هاته الفترة بزيادة جديدة ومكثفة في الاستثمار حيث سجلت النفقات الاستثمارية تطوراً ملحوظاً خلال النصف الأول من هذا العقد فمن 24 مليار درهم في عام 1990 وبنسبة 19.2% من اجمالي الناتج المحلي وصلت هذه النفقات الى 44.7 مليار درهم وبنسبة 28.5% من الناتج المحلي في عام 1995، فيما بلغ اجمالي النفقات الاستثمارية في نهاية عام 2000 نحو 55.4 مليار درهم وما نسبته 22.9% من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي، مما كان له التأثير الايجابي على النشاط الاقتصادي حيث سجل الناتج المحلي الاجمالي منحا متصاعد إذا ارتفع سنة 1991 إلى 52.226 مليار دولار ثم ليسجل سنة 1993 مبلغ 56.352مليار دولار ليواصل الارتفاع إلى أن وصل سنة 1997 إلى 79.866 مليار دولار، ثم ليشهد انخفاضا في سنة 1998 حيث سجل مبلغ قدر بـ 76.663 مليار دولار وذلك بسبب تداعيات ازمة دول آسيا في عام 1997 وأزمة النفط في عام 1998، ليرتفع بعد ذلك في سنتي 1999 و2000 إلى 85.549 و105.701 مليار دولار، وأما معدلات النمو الاقتصادي فقد سجلت في هاته الفترة معدلات ايجابية بمتوسط قدر بـ 4.7%.

ومع بداية الألفية الجديدة استطاعت دولة الامارات العربية المتحدة أن تقطع شوطا في مسيرة النمو الاقتصادي وقدرة على تنويع قاعدة مواردها بما يمكنها من تفادي تقلبات أسواق النفط فارتقى أداء مختلف القطاعات، ويتضح ذلك من خلال تتبع مساهمات القطاعات غير النفطية في إجمالي الناتج المحلي حيث ارتفعت مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2010 إلى حوالي 69.4%[1]، ومن أهم القطاعات التي يعول عليها لتحقيق هدف التنويع قطاع الصناعة التحويلية الذي بلغ معدل نموه الحقيقي حوالي 2.1% سنويا وقطاع التشييد والبناء الذي حقق نموا قدره 11.4% وكذلك قطاع النقل والاتصالات الذي حقق نموا قدره

[1] وزارة الاقتصاد، **التطورات الاقتصادية والاجتماعية بدولة الامارات العربية المتحدة 2005-2010**، الامارات العربية المتحدة، 2012، ص27.

7.3%[1]، وتميزت هاته الفترة العمل المستمر على تحفيز وتوجيه وتعزيز القطاع الخاص ليقوم بدور كبير في الاقتصاد الوطني، حيث أن معدل نمو إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت بين عامي 2005 و2010 بلغ 19.4%سنويا، ولقد ساهم القطاع الخاص بما يقارب من إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت من 62% عام 2005 و67.5% في 2010 مما كان لها تأثير على حجم الاستثمارات المحلية فحققت معدل نمو بلغ 19.4%[2]، كما تشير البيانات إلى أن حجم الإنفاق الاستهلاكي النهائي حقق معدل نمو بلغ 9% كما انخفض معدل التضخم ففي العام 2005 بلغ 6.2% وانخفض في عام 2010 ليصل إلى 0.9%، وفي ظل هذه التطورات الايجابية في الاقتصادي الإماراتي تمكن الاقتصاد الوطني خلال الفترة2001-2010 من تحقيق منحا تصاعدي في حجم الناتج المحلي الاجمالي إذ من خلال الملحق رقم 21 نلاحظ أن الناتج سجل مبلغ 104.662 مليار دولار سنة 2001 ثم ارتفع ليسجل مبلغ قدره 149.756مليار دولار سنة 2004 ليواصل الارتفاع ليصل سنة 2007 و2008 إلى 261.287 و319.597 مليار دولار على التوالي، لينخفض الناتج بعد ذلك سنة 2009 إلى 256.861 مليار دولار بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية، ولكنه السياسات والإجراءات التي اتبعتها الحكومة كان لها دور هام في الحد من انعكاساتها السلبية على مجمل الحياة الاقتصادية في الدولة، مما أدى إلى ارتفاع الناتج مرة أخرى سنة 2010 إلى 289.787مليار دولار، وأما بخصوص معدلات النمو لهاته الفترة فنلاحظ ان الامارات حققت معدلات نمو مقبولة حيث سجل نمو الناتج المحلي الإجمالي معدل 3.82%.

وخلال الفترة 2011-2014 وانطلاقا من الملحق رقم 21 نلاحظ أن الناتج المحلي الاجمالي سجل في سنة 2011 مبلغ قدره 350.666 مليار دولار ثم ارتفع في سنة 2012 إلى 374.591 مليار دولار ليصل سنة 2014 إلى 403.137 مليار دولار أما معدل النمو فقد بلغ 5.21%، هذا ما يرجع إلى استمرار الامارات في تنويع اقتصادها حيث ساهمت كل من الأنشطة تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح بـ 11.3% ونشاط العقارات وخدمات الأعمال كل بحوالي 10.3%، أما مساهمة أنشطة الإنشاءات وأنشطة الصناعات التحويلية فقد بلغت 9% تقريبا لكل منهما .

ووفي نهاية فترة الدراسة شهدت سنتي 2015 و2016 انخفاض في الناتج المحلي الاجمالي إلى 358.135 و348.744 مليار دولار على التوالي، هذا الانخفاض سببه التراجع في الايرادات النفطية التي تشكل الشق

[1] نفس المرجع، ص 32.

[2] وزارة الاقتصاد، **دراسة اقتصاد الامارات مؤشرات ايجابية وريادة عالمية**، الامارات العربية المتحدة، ص11.

الأكبر من الايرادات العامة للدولة التي يعتمد عليها في الانفاق على أغراض التنمية بنسبة نحو14.7- %، بالإضافة إلى تباطؤ معدلات نمو القطاعات الغير نفطية وفي القطاع الخاص[1].

2- تطور مؤشرات التجارة الخارجية في الامارات العربية المتحدة خلال الفترة 1980-2016

يبين الملحق رقم 22 والشكل رقم 33 تطور مختلف مؤشرات التجارة الخارجية في الامارات العربية المتحدة خلال الفترة 1980-2016 :

الشكل رقم (33): تطور مؤشرات التجارة الخارجية في الامارات العربية المتحدة خلال الفترة 1980-2016

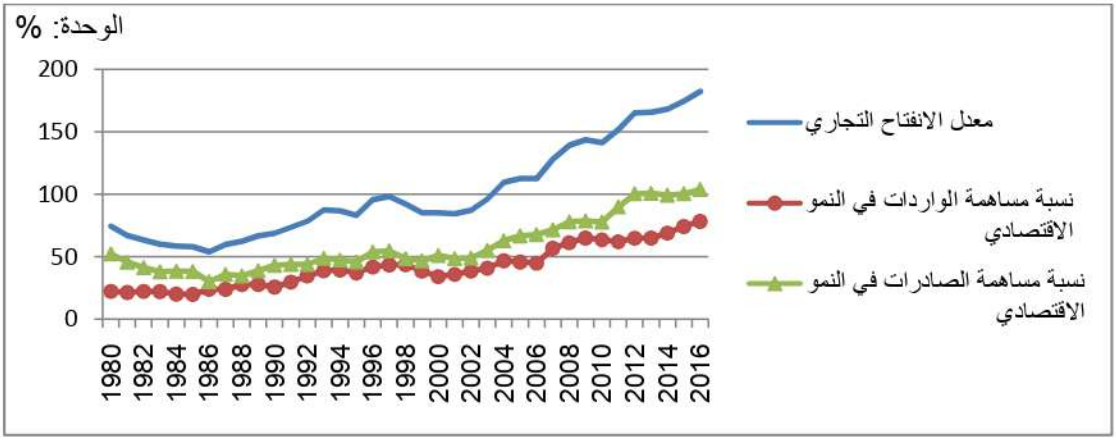

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحقين رقم 21 و22.

من خلال الملحق رقم 22 نلاحظ الميزان التجاري قد حقق فائضا خلال السنوات الثمانينيات وذلك بسب معدل نمو الصادرات أكبر من معدل نمو الواردات، وأما بالنسبة للصادرات فقد سجلت سنة 1980 حوالي 23.061 مليار دولار ثم انخفضت سنة 1981 إلى 22.764 مليار دولار، واستمرت بالانخفاض إلى غاية سنة 1986 إذ سجلت مبلغ 10.313 مليار دولار، وبالنسبة للواردات فقد سجلت سنة 1980 حوالي 9.783 مليار دولار ثم ارتفعت سنة 1981 إلى 10.639مليار دولار، لتنخفض بعد ذلك في سنة 1982 إلى 10.474 مليار دولار واستمرت بالانخفاض إلى غاية سنة 1986 إذ حققت مبلغ 8.199 مليار دولار، وأما بالنسبة لمساهمة التجارة الخارجية في الناتج المحلي الاجمالي فقد عرفت انخفاضا من 74.36% سنة 1980 إلى 63.41% سنة 1982 لتصل سنة 1986 إلى 53.83%، هذا الانخفاض في التجارة الخارجية راجع إلى إلى حرب إيرانية العراقية وتراجع أسعار النفط في أسواق النفط العالمية سنة 1986 وانخفاض ايرادات النفطية لدولة الامارات العربية المتحدة وكذلك تراجع معدلات النمو الاقتصادي في مختلف القطاعات الاقتصادية، وبعد ذلك في السنوات الأخيرة من الثمانينات ارتفعت الصادرات والواردات إلى 15.692 و8.103 مليار دولار

[1] وزارة الاقتصاد، **تقرير الاقتصادي السنوي**، الامارات العربية المتحدة، 2017، ص35.

على التوالي وكذا معدل الانفتاح التجاري إلى 66.53% وذلك لتحسن أسعار النفط وزيادة إنتاجه من طرف الامارات العربية المتحدة.

وفي فترة التسعينات عرفت التجارة الخارجية انتعاشا حيث ارتفعت من 68.68% سنة 1990 إلى 98.03% سنة 1997، وهذا راجع لنمو القطاعات الغير نفطية حيث بلغ معدل نموها 9.6% سنوياً في سنة 1998، وأيضا إلى النمو في قطاعات الصناعة التحويلية والكهرباء والماء والتشييد والبناء وقطاع الزراعة، فيما سجلت قطاعات الخدمات نمواً موجباً بلغ قدره 11.6% سنوياً، وأيضا تميزت هاته بارتفاع مساهمة القطاع الخاص واستثمارات أجنبية المباشرة، كما شهدت هاته الفترة انضمام الإمارات إلى منظمة التجارة الدولية في سنة 1996 مما أدى إلى رفع كفاءة استغلال الموارد وتوفير الأسواق الكبيرة والانفتاح الاقتصادي، كما عرفت هاته الفترة بعدم فرض أي قيود على الصرف وأن الواردات لا تحتاج إلى تراخيص استيراد فردية كما انها تخضع إلى رسوم جمركية بمقدار 4% ما عادا تلك التي يكون مصدرها مجلس التعاون الخليجي، وبالنسبة للصادرات فلا توجد قيود عليها ولا تراخيص، مما كان له تأثير ايجابي على الصادرات والواردات حيث ارتفعا من 22.081 و13.197 مليار دولار في سنة 1990 إلى 30.591 و24.663 مليار دولار في سنة 1995 ليصلا سنة 1999 إلى 39.943 و32.834 مليار دولار.

وأما الفترة الألفية 2000-2016 فقد تميز الاقتصاد الاماراتي بالتحرر والانفتاح على السوق العالمي تصديراً واستيراداً، كما أنشأت مناطق حرة في سنة 2004 تتمتع بـ :

- عدم فرض أي قيود على إعادة تصدير الأرباح، أو رأس المال؛
- التشريعات الضريبية المواتية؛
- الكلفة المناسبة للعمالة.

مما أدى ذلك إلى ارتفاع مساهمة التجارة الخارجية من 84.34% سنة 2001 إلى 143.57% سنة 2009 ثم سجلت معدل قدر بـ 168.05 سنة 2014 لتصل سنة 2016 إلى 182.18%، مما يدل على انفتاح الاقتصاد الاماراتي على العالم الخارجي وذلك لارتفاع حجم التجارة الخارجية غير النفطية للدولة خلال عام 2016 لتسجل 564.1 تريليون درهم مقارنة مع 556.1 تريليون درهم في عام 2015[1]، كما ارتفعت الصادرات والواردات حيث سجلا سنة 2001 مبلغ 50.787 و42.650 مليار دولار ثم ارتفعا في سنة 2004 إلى 93.969 و69.912 مليار دولار ليصلا سنة 2010 إلى 225.275 و184.221 مليار دولار واستمرا بالارتفاع إلى أن وصلا سنة 2016 إلى 362.069 و273.274 مليار دولار على التوالي.

[1] وزارة الاقتصاد، **تقرير الاقتصادي السنوي**، الامارات العربية المتحدة، 2017، ص42.

المطلب الثالث: تطور النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية في إندونيسيا وإيران خلال الفترة 1980-2016

كانت إندونيسيا وايران يعانون من تدهور بشكل كبير في الستينيات نتيجة لعدم الاستقرار السياسي وتأميم الاقتصاد، مما أدى إلى الفقر وكان الاقتصاد في حالة من الفوضى ومعدل التضخم السنوي مرتفع بشكل كبير، وتقلصت عائدات التصدير وانهارت البنية التحتية وكان الاستثمار ضئيلًا، ولكن بعد ذلك قامتا بتوجيه سياسات اقتصادية تقشفية في ثلاثين سنة الأخيرة مما أدى إلى تحسن الأوضاع.

الفرع الأول : تطور تغيرات النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية في إندونيسيا وإيران خلال الفترة الدراسة

1- تطور معدلات النمو الاقتصادي في إندونيسيا خلال الفترة 1980-2016

يبين الشكل رقم 34 تطور معدلات النمو الاقتصادي في إندونيسيا خلال الفترة 1980-2016:

الشكل رقم (34): تطور معدلات النمو الاقتصادي في إندونيسيا خلال الفترة 1980-2016

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- بيانات البنك الدولي www.albankaldawli.org

من خلال الملحق رقم 23 لتطور الناتج المحلي الإجمالي في إندونيسيا نلاحظ أن الناتج أخذ منحى تصاعدي وسجل ارتفاعا على طول الفترة الممتدة ما بين 1980 و1997 حيث أنه سجل سنة 1980 حوالي 181.537 مليار دولار ثم ارتفع إلى 208.729 مليار دولار في سنة 1983 ليسجل سنة 1986 242.228 مليار دولار، ثم استمر في الارتفاع سنتي 1990 و1992 إلى 309.821 مليار دولار و352.758 مليار دولار على التوالي، ليقفز سنتي 1995 و1997 إلى 437.209 مليار دولار و493.546 مليار دولار على التوالي، وأما بخصوص معدل النمو فمن الشكل رقم 34 نلاحظ أنه حقق معدلات ايجابية على طول الفترة بمعدل نمو متوسط قدر بـ 6.28%، هذه المعدلات الايجابية وزيادة المستمرة في ناتج المحلي الاجمالي ترجع إلى الاصلاحات الاقتصادية المطبقة في إندونيسيا التي كان الهدف الرئيسي لها هو تطوير

وتنويع القطاعات غير النفطية في الاقتصاد لا سيما الصناعة التحويلية والزراعة وإعادة تنشيط القطاع الخاص، كما قامت إندونيسيا بتطبيق برامج الإصلاح والتكيف الهيكلي في نهاية عام 1982 بإشراف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وتخفيض قيمة العملة وتحرير المالي والتجاري وإصلاح النظام المصرفي عن طريق إلزام البنوك بإتباع مبادئ السوق في جذب الودائع وتخصيص الائتمان مع سماح للبنوك المحلية والأجنبية الخاصة الجديدة بالدخول، كما تم تشجيع البنوك المحلية والأجنبية القائمة لفتح فروع في مدن مختلفة مع تطوير أسواق رأس المال، وأما في جانب السياسة المالية أجرت الحكومة تغييرات كبيرة في مستوى ونمط النفقات والإيرادات، حيث من ناحية الإنفاق تم ترشيد الانفاق العام من أجل تخفيض العجز في الميزانية العامة (تم تخفيض الإنفاق على التعليم والصحة والأجور والمرتبات الأخرى بصورة أقل نسبيا من الإعانات والنفقات الرأسمالية على المشاريع الاستثمارية في مختلف القطاعات)، كما تم إلغاء وتأجيل العديد من برامج الاستثمار العامة الكبيرة، أما من ناحية الإيرادات أجريت إصلاحات مهمة في هيكل ضريبة الشركات وضريبة الدخل حيث استبدلت ضرائب المبيعات القديم بضريبة القيمة المضافة وتم إدخال ضريبة عقارية جديدة (PBB) وضريبة دخل لتحل محل العديد من الضرائب على الأراضي وأرباح، كما قامت ماليزيا بتحفيز الاستثمارات الأجنبية بتبسيط إجراءات الموافقة عليها وخفض عدد الوثائق المطلوبة وألغيت رسوم الطلبات وتقليص الوقت لتجهيز الطلبات من أكثر من ستة أشهر إلى أقل من شهرين، مما جعل الاستثمار الخاص أسهل واجتذب مستثمرين أجانب مما أدى إلى تحسين كفاءة الاقتصاد ودعم التنمية الصناعية الوطنية.

ومع الأزمة الاقتصادية لنمور الأسيوية انخفض الناتج المحلي الاجمالي إلى 428.759 مليار دولار وسجل معدل النمو الاقتصادي 13.12-% سنة 1998 وارتفعت الديون الخارجية (138 مليار دولار لنوادي لندن وباريس و40 مليار دولار من المنظمة العالمية للتجارة كمساعدة اقتصادية)، كما ارتفع معدل التضخم إلى حدود 78% وانخفضت العملة إندونيسيا روبية بنسبة 35%، وأما بخصوص القطاعات الاقتصادية فكان أكثر القطاعات تضرراً هو قطاع البناء الذي سجل نمواً سلبياً بمعدل 36.44% ويليه القطاع المالي بمعدل سلبي بلغ 26.23% ثم القطاع الصناعي بمعدل سلبي قدره 11.44%.

وللخروج من هاته الأزمة لجأت إندونيسيا إلى صندوق النقد الدولي وحصلت قرض بقيمة 43 مليار دولار ووافقت على تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل لتحقيق الانعاش الاقتصادي في غضون 3سنوات، وكانت أول خطوة في الاصلاح هي إعادة الهيكلة المالية لمعالجة ضعف النظام المصرفي الذي يعاني من القروض الكبيرة وشملت هذه الخطوة إغلاق 16 مصرفا خاصا مفلسا، كما قامت بتحرير التجارة والاستثمار الأجنبي إذ أزيلت القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي وفتح قطاع التجارة الجملة والتجزئة للمستثمرين الأجانب، مما أدى

إلى تحسن الأوضاع من ارتفاع قيمة العملة وانخفاض معدل التضخم إلى 1% والفقر إلى حدود 15.2% والبطالة إلى 7.9%، ما كان له الأثر الايجابي على النشاط الاقتصادي حيث ارتفع الناتج المحلي الاجمالي من 428.759 مليار دولار إلى 453.414 مليار دولار سنة 2000 ثم سجل سنة 2002 مبلغ 491.078 مليار دولار ليقفز سنة 2003 إلى 514.553 مليار دولار، وأما معدلات النمو الاقتصادي فكانت كلها إيجابية بمتوسط قدره 3.72%.

كما تميزت الفترة الممتدة مابين من 2004 إلى 2016 باستعادة استقرار الاقتصاد الكلي والاستقرار المالي حيث أخذ الناتج المحل الاجمالي منحى تصاعدي حيث من خلال الملحق رقم 23 نلاحظ أن الناتج سجل سنة 2004 حوالي 540.440 مليار دولار ثم ارتفع إلى 602.627 مليار دولار في سنة 2006 ثم ارتفع سنة 2008 إلى 679.403 مليار دولار، ليقفز سنتي 2010 و2012 إلى 755.094 مليار دولار و850.024 مليار دولار على التوالي، ويواصل الارتفاع إلى أن وصل سنتي 2015و 2016 إلى 988.129 مليار دولار و1037.864 مليار دولار على التوالي، وأما بخصوص معدل النمو فمن الشكل رقم 34 نلاحظ أنه حقق معدلات ايجابية على طول الفترة بمعدل نمو متوسط قدر بـ 5.54%، هذه المعدلات الايجابية وزيادة المستمرة في ناتج المحلي الاجمالي ترجع إلى مواصلة الاصلاحات الاقتصادية في إندونيسيا حيث ومع بداية سنة 2004 قام الرئيس يودهويونو بتقديم ثلاث برامج اقتصادية لتحسين مناخ الاستثمار، وإصلاح القطاع المالي، وتطوير البنية التحتية مع تحقيق اقتصاد أكثر توازنا عن طريق تساوي نسب مساهمة القطاعات المختلفة في نمو الاقتصادي، وقام بإصدار قوانين واللوائح الجديدة تضمن المعاملة المتساوية للمستثمرين الأجانب والمحليين وإعطائهم حوافز جديدة، وبعد ذلك تم وضع خطة التنمية المتوسطة 2010-2014 تتضمن الخطة إصلاحات تنظيمية لتحسين مناخ الاستثمار والبنية التحتية والطاقة والبيئة، وتحفيز النشاط الاقتصادي والتجاري لتحقيق زيادة في الصادرات والدخل من خلال الابتكار وسائل الانتاج وزيادة الإنتاجية وتقليل التكلفة، لتليها خطة جديدة هي خطة التنمية المتوسطة 2015-2019 والتي تهدف إلى تحسين نوعية الحياة البشرية ومعالجة التفاوت وعدم المساواة، وتضييق فجوة الدخل من خلال زيادة الإنتاجية والحد من الفقر.

2- تطور التجارة الخارجية في إندونيسيا خلال الفترة 1980-2016

يبين الملحق رقم 24 والشكل رقم 35 تطور مختلف مؤشرات التجارة الخارجية في إندونيسيا خلال الفترة 1980-2016 :

الشكل رقم (35): تطور مؤشرات التجارة الخارجية في إندونيسيا خلال الفترة 1980-2016

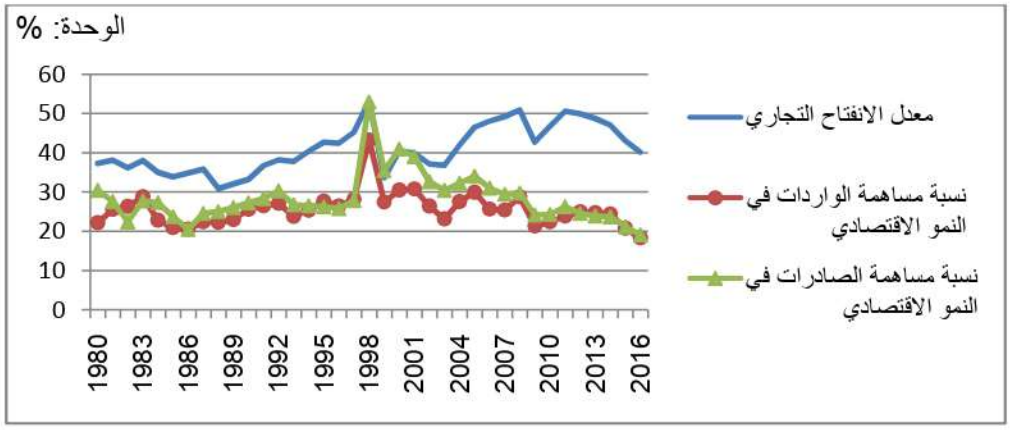

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحقين رقم 23 و24.

من خلال الملحق رقم 24 نلاحظ أن الميزان التجاري سجل فائضا في السنوات 1980 و1981 و1988 و1989 وعجزا في السنوات من 1983 إلى غاية 1987، هذا التذبذب في الميزان التجاري راجع لعدم استقرار الصادرات في إندونيسيا بسبب تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، فنلاحظ من الملحق 24 أن الصادرات حققت سنة 1980 حوالي 38.807 مليار دولار ثم انخفضت في سنتي 1981 و1982 إلى 37.879 و32.600 مليار دولار على التوالي، لتشهد ارتفاعا بعد ذلك في سنتي 1983 و1984 إلى 34.647 و36.913 مليار دولار على التوالي، واستمرت الصادرات في التذبذب إلى غاية سنة 1990 حيث سجلت مبلغ قدره 50.386 مليار دولار، وأما الواردات فنلاحظ أنها سجلت سنة 1980 مبلغ 28.938 مليار دولار ثم ارتفعت سنتي 1982 و1983 إلى 39.786 و44.692 مليار دولار على التوالي لتشهد انخفاضا سنة 1984 حيث سجلت مبلغ 41.334 مليار دولار، لتعاود الارتفاع بعد ذلك في السنوات 1985 و1986 و1987 إلى 43.515 و45.329 و46.225 مليار دولار على التوالي، لتسجل سنة 1990 سنة مبلغ قدره 52.490مليار دولار، وأما بالنسبة لمساهمة التجارة الخارجية في الناتج المحلي الاجمالي في هاته الفترة فنلاحظ أنها كانت في سنة 1980 نسبة 37.31 % ثم انخفضت إلى 36.13% في سنة 1982 لتسجل سنة 1985 معدل قدره 33.89% لترتفع بعد ذلك في سنة 1987 إلى 35.87%، هذا ضعف لمساهمة التجارة الخارجية في الناتج راجع إلى السياسات الحمائية المتبعة من طرف إندونيسيا وإلى هبوط أسعار النفط في أوائل الثمانينات من 37 دولار للبرميل في عام 1981 إلى 34 دولارا للبرميل سنة 1982 وانخفضت معه الأرباح من صادرات النفط من10.6مليار دولار في 1981-1982 إلى 7.2 مليار دولار في 1982-1983، واستمرت أسعار النفط في انخفاض حتى عام 1986إلى 14 دولار للبرميل، في الوقت نفسه انخفض سعر تصدير النفط الخام الإندونيسي من 25 دولار أمريكي لكل برميل في 1985-1986 إلى أقل من 13

دولار في عام 1986-1987، وبالإضافة إلى ما سبق أدى الركود الاقتصادي العالمي إلى تأثير سلباً على الطلب على الصادرات الإندونيسية التقليدية، وخاصة المنتجات الزراعية حيث انخفضت الصادرات غير النفطية بنسبة 12% تقريبا.

ومع اتباع الحكومة لسياسات تحرير التجارة وتسارع وتيرة نمو الاقتصاد الإندونيسي أواخر الثمانينات بدأت الصادرات والواردات في الارتفاع بقوة وارتفعت نسبة التجارة في إندونيسيا، واعتمدت اندونيسيا سلسلة من التدابير التي أثرت في تحرير التجارة إلى حد كبير مثل تسهيل إجراءات الموافقة علي الصادرات والواردات، ومنح المصدرين قدرا أكبر من الحرية في استخدام عائدات صادراتهم، وتوفير ائتمانات تصديرية مدعومة، وتم حل دائرة الجمارك الوطنية واستبدلت بالشركة العامة للمراقبة وذلك للحد من رسوم الموانئ والمنتجين وتم تخفيض قيمة الروبية مرتين خلال هذه الفترة لتحسين القدرة التنافسية، ونتيجة لهاته الاجراءات ارتفعت نسبة مساهمة التجارة الخارجية في الناتج المحلي الاجمالي من 33.20% سنة 1990 إلى 38.15% سنة 1992 لتصل سنة 1998 إلى 53.18%، وارتفعت الصادرات إلى 60.403 مليار دولار سنة 1991 ثم إلى 73.838 مليار دولار و87.446مليار دولار على التوالي سنتي 1993و1995، لتقفز سنتي1997 و1998 إلى 101.394مليار دولار و112.733 مليار دولار على التوالي، كما ارتفعت الواردات إلى 61.323 مليار دولار سنة 1991 ثم إلى 68.248 مليار دولار و82.100 مليار دولار على التوالي سنتي 1993 و1995، واستمرت في الارتفاع إلى غاية سنتي 1997 و1998 إلى 121.721 مليار دولار و115.282 مليار دولار على التوالي.

أما في فترة الممتدة مابين 2001 و2016 أخذت الصادرات منحى تصاعدي حيث ارتفعت من 97.867 مليار دولار سنة 2001 إلى 102.366 مليار دولار و116.215 مليار دولار على التوالي سنتي 2003 و2004، ثم قفزت سنتي 2007 و2008 إلى 160.918مليار دولار و176.259مليار دولار على التوالي، ثم سجلت سنتي 2011 و2012 مبلغ قدره 210.580 مليار دولار و213.968 مليار دولار على التوالي، لتبلغ سنتي 2015 و2016 مبلغ قدره 220.503 مليار دولار و217.046 مليار دولار على التوالي، وبالنسبة للواردات فقد أخذت أيضا منحى تصاعدي حيث ارتفعت من 89.727 مليار دولار سنة 2001 إلى 87.258 مليار دولار و110.515 مليار دولار على التوالي سنتي 2003 و2004، و استمرت في الارتفاع سنتي 2007 و2008 إلى 154.132 مليار دولار و169.549 مليار دولار على التوالي، ثم سجلت سنتي 2011 و2012 مبلغ قدره 194.58 مليار دولار و210.144 مليار دولا على التوالي، لتبلغ سنتي 2015 و2016 مبلغ قدره 204.934 مليار دولار و199.921 مليار دولار على التوالي، كما ارتفعت مساهمة التجارة الخارجية في الناتج المحلي الاجمالي إذ سجل متوسط خلال هاته الفترة قدر بـ 44.96%، هذه الزيادات

في التجارة الخارجية سواء في الصادرات أو الواردات ترجع إلى تحرير التجارة والاستثمار الأجنبي حيث تم خفض التعريفة الجمركية في المدى المتوسط (باستثناء منتجات الكحوليات) وأصبح الحد أقصى لهذه التعريفات هو 10٪، وتم تخفيض التعريفة على معظم المنتجات الكيميائية بنسبة 5٪، كما انخفض الحد الأقصى للتعريفة الجمركية على الغذاء إلى 5٪، وأما في صناعة السيارات تمت إزالة الضريبة الخاصة بشركة السيارات الوطنية تومي سوهارتو، وأما مجال ترخيص الاستيراد تم فتح استيراد المنتجات الغذائية الأساسية مثل القمح للمستوردين العامين.

الفرع الثاني: تطور مؤشرات النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية في إيران خلال الفترة 1980-2016

1- تطور معدلات النمو الاقتصادي في إيران خلال الفترة 1980-2016

يبين الشكل رقم 36 تطور معدلات النمو الاقتصادي في إيران خلال الفترة 1980-2016:

الشكل رقم (36): تطور معدلات النمو الاقتصادي في إيران خلال الفترة 1980-2016

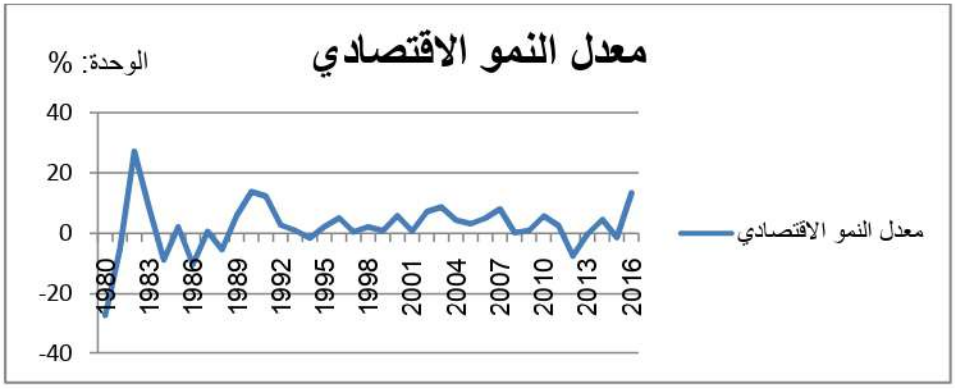

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- بيانات البنك الدولي www.albankaldawli.org

من خلال الملحق رقم 25 لتطور الناتج المحلي الإجمالي في إيران نلاحظ أن الناتج متذبذب خلال الفترة مابين 1980-1989 حيث أنه سجل سنة 1980 حوالي 185.205مليار دولار ثم انخفض إلى 175.618مليار دولار سنة1981، ليسجل سنتي 1982 و1983 ارتفاعا حيث سجل 223.405 مليار دولار 242.534 مليار دولار على التوالي، ليسجل بعد ذلك انخفاضا سنتي 1984 و1986 إلى 221.227 مليار دولار 202.923 مليار دولار على التوالي، واستمر في التذبذب إلى غاية سنة 1989 حيث سجل مبلغ قدره 204.852 مليار دولار، وأما بخصوص معدل النمو فمن الشكل رقم 36 نلاحظ أن معدل النمو الاقتصادي حقق نسب سالبة سنوات 1980 و1981 و1984 و1986 و1988، هذا التذبذب في الناتج ومعدلات النمو راجع إلى حرب إيرانية العراقية وما ترتب عنها من زيادة من الإنفاق العسكري، وأيضا إلى هبوط أسعار النفط في الثمانينات من 37 دولار للبرميل في عام 1981 إلى 14 دولار للبرميل في عام 1986 وانخفضت معه ايرادات النفطية مما أثر بشكل سلبي على النشاط الاقتصادي نظرا للأهمية الكبيرة التي تلعبها عائدات النفط كونها

مصدرا رئيسيا لإيرادات، واعتمدت إيران خلال هاته الفترة سياسة التخطيط المركزي وقامت بتدعيم الكثير من السلع في برامجها التخطيطية لغرض تخفيف من حدة التضخم كسبيل لرفع المستوى المعيشي، ومن أسباب اتجاه إلى هذه السياسة هي الأوضاع والظروف السياسية التي مرت على البلاد نتيجة تأزم العلاقة وتدهورها مع الولايات المتحدة الأمريكية وما ترتب عليها عزلة دولية على إيران من الناحية الاقتصادية، فاضطرت إيران إلى اتباع هذا الأسلوب لمواجهة الآثار المترتبة على ذلك[1].

وبعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية أخذ الناتج المحلي الإجمالي منحى تصاعدي إذ شهد ارتفاعا على طول الفترة 1990-2000 حيث سجل سنتي 1990 و1991 مبلغ 233.190 مليار دولار و262.067 مليار دولار على التوالي، ثم ارتفع إلى 269.496 مليار دولار و272.299 مليار دولار سنتي 1992 و1993 على التوالي ليقفز سنتي 1995 و1997 قدر إلى 274.304 مليار دولار و289.886 مليار دولار على التوالي، ليسجل سنتي 1999 و2000 مبلغ 298.733 مليار دولار و316.233 مليار دولار على التوالي، وأما معدل النمو الاقتصادي فقد سجل معدلات ايجابية بمتوسط خلال هاته الفترة قدره 4.12%، هذه المعدلات الايجابية وزيادات المستمرة في ناتج المحلي الاجمالي ترجع إلى ارتفاع في أسعار النفط في الأسواق العالمية وإلى خطة خماسية الأولى 1990-1994 والخطة الخماسي الثانية 1995-1999 التي تهدف إلى إعادة هيكلية الاقتصاد وتشجيع الاستثمار والقيام ببرامج الخصخصة، واعتمدت السياسة التنموية لإيران على تحقيق التوازن القطاعي حيث قامت بتوجيه استثماراتها إلى قطاعي الزارعة والصناعة وإعطائهم أولية وتهيئة البنية التحتية للنهوض بالزارعة والصناعة الإيرانية وذلك من خلال[2]:

- العمل على تنمية وزيادة المصادر المائية والتحكم فيها عن طريق بناء السدود وتنظيم عمليات الري؛
- القيام باستصلاح الأراضي الزراعية؛
- إصدار العديد من اللوائح والقوانين التي تنظم عملية الإنتاج الزراعي؛
- تخصيص مبالغ مالية لدعم المؤسسات والوحدات الريفية؛
- اعتماد سياسة دعم أسعار المحاصيل لتشجيع المزارعين وتقديم الخدمات المساعدة لهم؛
- تشجيع الحكومة الإيرانية للاستثمار الصناعي حيث تم انشاء 8800 مشروع وتم توفير أكثر من 227 ألف فرصة عمل؛

[1] جواد كاظم حميد، **التنمية الاقتصادية في الرؤى الإسلامية مع أشارة إلى تجربة الجمهورية الإسلامية في إيران**، مجلة دراسات ايرانية، جامعة البصرة، العراق، العدد العاشر، 2011، ص106.

[2] جواد كاظم حميد، مرجع سابق، ص 107-110.

- الاهتمام بالصناعات الثقيلة.

هاته الاجراءات السابقة كان لها تأثير ايجابي على الاقتصاد حيث أدت إلى ارتفاع نصيب القطاع الزراعي من الناتج المحلي من 8.5% إلى أكثر من 36% سنة 1998 وبلغ عدد الوحدات الصناعية 11 ألف وحدة .

ومع بداية الألفية الجدية وارتفاع أسعار النفط أخذ الناتج المحلي الاجمالي منحى متصاعد في الفترة الممتدة ما بين 2001-2011 إذ سجل سنتي 2001 و2002 مبلغ 318.695 مليار دولار و341.850 مليار دولار على التوالي، ثم ارتفع إلى 387.970 مليار دولار و400.345 مليار دولار سنتي 2004 و2005 على التوالي، واستمر بالارتفاع إلى أن سجل سنتي 2007 و2008 مبلغ قدر بـ 454.645 مليار دولار و455.786 مليار دولار على التوالي، ليقفز سنتي 2010 و2011 إلى 487.070 مليار دولار و499.956 مليار دولار على التوالي، وأما معدل النمو الاقتصادي فقد سجل معدلات ايجابية بمتوسط خلال هاته الفترة قدره 4.12%.

ومع بداية الحصار الاقتصادي وعقوبات الدولية المتنوعة في عهد أحمدي نجاد، انعكس ذلك على الأداء الاقتصادي ومؤشّرات التنمية الاقتصادية في سنتي 2012 و2013 حيث انخفض الناتج المحلي الاجمالي إلى 462.737 مليار دولار و461.838 مليار دولار وسجل النمو الاقتصادي معدل سلبي قدر بـ 7.44% و0.19% على التوالي، ووصل الوضع إلى طريق مسدود ولم يكن يوجد حل إلا التصالح مع الغرب والولايات المتحدة، فكان ذلك في عام 2016 الذي شهد تطبيق خطة العمل الشاملة المشتركة أو ما يطلق عليه الاتفاق النووي مع مجموعة 5+1، الذي عول عليه لإنعاش الاقتصاد وتطوير أدائه وإخراجه من أزماته الحادة، ومع تطبيق هذا الاتفاق عادت الصادرات النفطية والاستثمارات الأجنبية إلى الارتفاع وإن كانت أقل من المتوقع، وتحسنت مؤشرات أداء الاقتصاد عموما منذ عام 2016، وارتفع الناتج المحلي الاجمالي إلى 540.581 مليار دولار سنة 2016 وسجل النمو الاقتصادي معدل ايجابي قدر بـ 13.39% .

2- تطور التجارة الخارجية في إيران خلال الفترة 1980-2016

يبين الملحق رقم 26 والشكل رقم 25 تطور مختلف مؤشرات التجارة الخارجية في إيران خلال الفترة 1980-2016 :

الشكل رقم (37): تطور مؤشرات التجارة الخارجية في إيران خلال الفترة 1980-2016

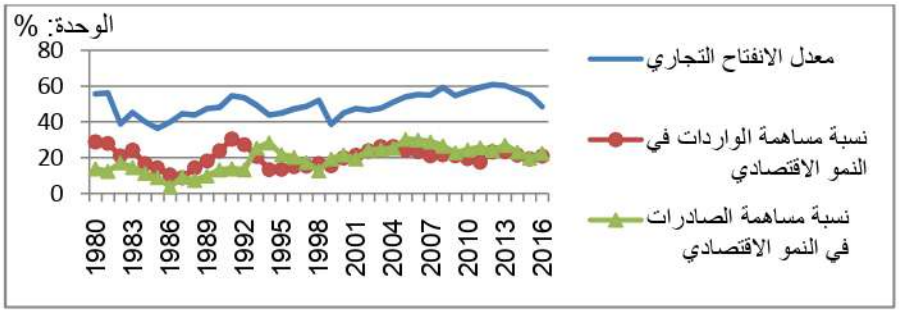

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحقين رقم 25 و26.

من خلال الملحق رقم 26 نلاحظ أن الميزان التجاري سجل فائضا في السنوات 1987و1988 و1989 و1990 وعجزا في السنوات من 1980 إلى غاية 1986 وهذا راجع لعدم استقرار الصادرات في ايران بسبب تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية والحرب الايرانية العراقية، فنلاحظ أنها سجلت سنة 1980 حوالي 28.522 مليار دولار ثم انخفضت في سنة 1981 إلى 25.475 مليار دولار، لتشهد ارتفاعا بعد ذلك في سنتي 1982 و1983 إلى 49.252 و60.033مليار دولار على التوالي، واستمرت الصادرات في التذبذب تارة في ارتفاع وتارة في انخفاض إلى غاية سنة 1990 إذ سجلت مبلغ قدره 78.674 مليار دولار، وبالنسبة للواردات فنلاحظ أنها سجلت سنة 1980 مبلغ 64.004 مليار دولار ثم انخفضت سنتي 1981 و1982 إلى 60.656 و54.120 مليار دولار على التوالي لتشهد ارتفاعا سنة 1983 إذ سجلت مبلغ 75.089 مليار دولار، لتعاود الانخفاض بعد ذلك في السنوات 1984 و1985 و1986 إلى 51.603 و48.021 و41.811 مليار دولار على التوالي، لتسجل سنة 1990مبلغ قدره 61.801 مليار دولار، وأما بالنسبة لمساهمة التجارة الخارجية في الناتج المحلي الاجمالي في هاته الفترة فنلاحظ أنها في سنة 1980 كانت 55.51 % ثم انخفضت إلى 38.81% في سنة 1982 لتسجل سنة 1984 معدل قدره 40.01%، لتنخفض سنة 1986 إلى 39.92%، ويعود هذا التذبذب في نسب مساهمة التجارة الخارجية في النشاط الاقتصادي وفي الصادرات والواردات إلى احتكار التجارة الخارجية من قبل الدولة، حيث تقوم الحكومة باستيراد السلع والمنتجات المختلفة وتصدير السلع والمواد الطبيعية والصناعية، وتقوم أيضا بتحديد الكميات المقرر استيرادها وتصديرها، وتم تشكيل المراكز الوطنية لتهيئة وتوزيع السلع من قبل وزارة التجارة في سنة 1980 بهدف الرقابة المستمرة على الاستيراد وكيفية توزيعه ومنع تهريب العملة الأجنبية إلى خارج الحدود،أي أن إيران اعتمدت سياسات الحماية التجارية فيما يتعلق بالاستيراد.

ومع بداية التسعينات قامت إيران بإجراء تعديلات على سياسة التجارية حيث قامت بتحرير التجارة الخارجية وذلك من خلال إلغاء الحواجز الكمية على الواردات والصادرات، وتوحيد سعر الصرف والتوجه نحو جذب

الاستثمارات الأجنبية لتطوير القطاع الصناعي ورفع كفاءته الإنتاجية، وقد وضعت إيران جملة من المؤشرات التشجيعية في هذا الصدد[1]:

- إعفاء المكائن والمواد الأولية المستوردة من الرسوم؛
- إعفاء جميع الأنشطة الصناعية والتعدينية من الضرائب لمدة 6سنوات و 11سنة بالنسبة للمناطق النائية؛
- للمستثمر الأجنبي(الخارجي) الحق في اخراج الأرباح المتولدة من نشاطه إلى بلده الأصلي؛
- حرية التعامل مع البنوك الوطنية والأجنبية؛
- انشاء بعض المناطق الحرة مثل جزيرة قشم وجزيرة كيش التي تعتبر أكبر مركز تجاري واقتصادي.

هذه الاجراءات أدت هذا إلى التحسن في الاقتصاد الإيراني خلال عقد التسعينات حيث ارتفعت معدلات الانفتاح التجاري من 48.10% سنة 1990 إلى 52% سنة 1998 وارتفعت الصادرات إلى 96.296 مليار دولار سنة 2000 وأما الواردات فقد انخفضت إلى 44.869 مليار دولار.

وفي فترة 2001-2016 اتخذت إيران بعض الاجراءات لزيادة الشفافية وتشجيع الصادرات وكان أهمها[2]:

-التبادل التجاري في السوق المحلية بجميع السلع والخدمات باستثناء السلع والآثار والتحف وبعض المواد الغذائية المرتبطة بالأمن الغذائي، مع تصدير السلع التي تحصل على إعانات مباشرة من الدولة؛

- إلغاء ما هو متبقي من القيود الكمية؛
- تبادر الدولة بتحديد مقدار التعريفة الجمركية لكل سلعة على انفراد ويتم الإعلان عن سعر التعريفة مسبقا؛
- إلغاء الرسوم والضرائب على السلع والخدمات التي يتم تصديرها؛
- تقديم الحماية والدعم لصناديق تشجيع الصادرات الغير حكومية؛
- زيادة رأس المال الخاص بمصرف تنمية الصادرات؛
-تأسيس بنك المعلومات في مجالي التجارة الداخلية والخارجية؛
- تقديم خدمات التأمين بأقل الأسعار.

هذه الاجراءات أدت إلى ارتفاع معدلات مساهمة التجارة الخارجية في الناتج المحلي الاجمالي من 44.93% سنة 2000 إلى 48.40% سنة 2016، وارتفعت الصادرات إلى 144.529 مليار دولار والواردات إلى 44.626 مليار دولار سنة 2016 وتحقيق ميزان التجاري فائض قدره 99.902 مليار دولار في نفس السنة.

---

[1] جواد كاظم حميد، مرجع سابق، ص 110.

[2] احمد جاسم محمد، **سياسات الإصلاح الاقتصادي في إيران**، مجلة دراسات ايرانية، جامعة البصرة، العراق، العدد الثامن، 2009، ص 117-118.

خلاصة :

كان الهدف من هذا الفصل اعطاء نظرة شاملة عن الاقتصاديات الدول النامية عينة الدراسة وتغيرات التي مست المؤشرات النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية خلال الفترة 1980-2016، ومن خلال هذه الدراسة التحليلية نلاحظ وجود عدم تجانس أو تماثل كلي بين الدول تحت هذه التسمية، كما أن هذه الدول النامية مثل الجزائر وعلى الرغم من امتلاكها للموارد وثروات طبيعية تعاني من انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وتقلص صادرات وعجز في ميزان التجاري بشكل ملحوظ في فترة الثمانينات خاصة بعد عام 1981، وذلك راجع إلى الركود وضعف الطلب العالمي وأيضا الانكماش وانخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية وانفجار السكاني ومعاناة من اختلالات جذرية في الهياكل الاقتصادية في هاته الفترة، لذلك لجأت أغلب الدول النامية للهيئات الدولية كالصندوق النقد الدولي والبنك العالمي وإلى تطبيق اصلاحات اقتصادية تحت اشراف الصندوق النقد الدولي، وفي فترة التسعينيات تأثر أداء الاقتصادي لدول النامية سلباً بعدد من العوامل الإقليمية والعالمية من أهمها اتجاه أسعار النفط نحو التراجع مع انخفاض متوسط سعر برميل النفط خلال الفترة إلى مستوى 18دولار، والتداعيات الناتجة عن أزمة حرب الخليج الثانية بالإضافة إلى تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية في الفترة 1992-1995 بسبب تراجع معدلات نمو الدول الصناعية، ومن جانب آخر أثرت الأزمة المالية لدول شرق وجنوب شرق آسيا سلبا على أداء الاقتصاد للدول النامية في نهاية الفترة حيث أدت إلى تراجع أسعار النفط والسلع الأولية وساهمت في خفض معدل النمو الحقيقي، ومع بداية الألفية الأخيرة تحسن أداء الاقتصادي نسبياً وذلك على الرغم من تعرض في هذه الفترة لعدد من المشاكل من أهمها تداعيات أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 والأزمة المالية العالمية، ويعزى هذا التحسن النسبي في الأداء بصفة رئيسية إلى التحسن التدريجي لأسعار النفط وارتفاع مستويات الطلب العالمي وتحسن معدلات نمو الاقتصاد العالمي.

القياس الاقتصادي لأثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الدول النامية

تمهيد :

بعدما تطرقنا في الفصول السابقة إلى الاطار النظري للتجارة الخارجية والنمو الاقتصادي وإلى أغلب النظريات وأهم النماذج التي تناولت مواضيع التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي والعلاقة بينهما، وإلى دراسة تحليلية لاقتصاديات بعض الدول النامية كل على حدى، سنقوم في هذا الفصل باختبار العلاقة بين المتغيرات وقياس أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي باستخدام طريقة المركبات الأساسية المرجحة على عينات الدراسة وأيضا باستعمال منهجية الاقتصاد القياسي بتطبيق معطيات بانيل، وذلك لأن العلم الحديث والتقنية المصاحبة له أسهما إسهاما كبيرا في إحداث توازن مس جميع الميادين بما فيها العلوم الاقتصادية والتي انتقلت فيها الدراسات من التحليل الوصفي نحو التحليل الرياضي والإحصائي، وذلك بإنشاء قوانين وأساليب للخوض في دراسة العلاقات بين الحوادث والظواهر الاقتصادية المختلفة وتحليل العلاقات الاقتصادية.

ولاختبار أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي ولتطرق إلى جميع جوانب قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كالأتي :

- ✓ المبحث الأول: الدراسة الوصفية لمعطيات بعض الدول النامية باستعمال طريقة التحليل بالمركبات الأساسية المرجحة ACP
- ✓ المبحث الثاني: منهجية وأدوات الدراسة.
- ✓ المبحث الثالث: الدراسة القياسية لأثر التجارة الخارجية على النمو.

المبحث الأول: الدراسة الوصفية لمعطيات بعض الدول النامية باستعمال طريقة التحليل بالمركبات الأساسية المرجحة ACP

سنستخدم في هذا المبحث التحليل الإحصائي المتعدد الأبعاد والمتمثل في طريقة التحليل بالمركبات الأساسية ACP وتطبيقه على المعطيات المتوفرة لدينا، ويعتبر هذا النوع من تحليل إحدى طرق التحليل العاملي التي تستخدم لمعالجة البيانات الكمية وتهدف إلى تحليل البيانات الموجودة في فضاء متعدد الأبعاد وتحويلها إلى فضاء جزئي ذو بعد منخفض مع المحافظة على أكبر قدر ممكن من المعلومات، وسنستخدم هاته الطريقة لإيجاد العلاقات الارتباطية بين المتغيرات الداخلة في الدارسة ودرجة ارتباطها ومعرفة مدى تأثير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر، مصر، تونس، المغرب، تركيا، الصين، ماليزيا، المملكة العربية السعودية، الامارات العربية المتحدة، اندونيسيا وإيران كل على حدا وأيضا لمعرفة بعض الخصائص الوصفية لهذه الدول.

وسنستخدم في هاته الدراسة المتغيرات المتمثلة في : لوغاريتم حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي LPIBH ولوغاريتم معدل الانفتاح التجاريLOUV، ولوغاريتم متوسط عدد سنوات الدراسة للأفراد البالغين 15 سنة فما فوق LH، ولوغاريتم نسبة رأس المال المادي الثابت من الناتج المحلي الإجمالي LK، هذه المعطيات مأخوذة قاعدة البيانات البنك الدولي وقاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية خلال الفترة الممتدة مابين 1980-2016.

المطلب الأول : الدراسة الوصفية لمعطيات عينة الدراسة الكلية والجزائر

الفرع الأول : الدراسة الوصفية لبيانات عينة الدراسة الكلية

بتطبيق طريقة التحليل بالمركبات الأساسية المرجحة (ACP-normée) على جدول يتكون من أربع متغيرات و11فرد (عدد الدول) وهذا باستخدام برنامج Xlstat2017 تحصلنا على النتائج التالية:

أولا: تحليل المتوسطات والانحرافات المعيارية

الجدول رقم (11): جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية بالنسبة لعينة الدراسة الكلية.

Variable	Observations	Moyenne	Ecart-type	معامل التغايرCV
LPIBH	11	8.500	1.115	0.131
LOUV	11	4.077	0.435	0.106
LK	11	3.253	0.158	0.048
LH	11	1.769	0.231	0.130

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج Xlstat2017.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن :

- كل متوسطات المتغيرات الدراسة موجبة وهامة ونجد أن أكبر متوسط كان لمؤشر النمو الاقتصادي بقيمة 8.500 بينما أقل قيمة فكانت لمؤشر رأس المال البشري بقيمة 1.769.

- المتغير LK يملك الإنحراف المعياري الأصغر (0.158) أي أن دول عينة الدراسة متقاربة في رأس المال المادي، وعلى العكس من هو LPIBH يملك الإنحراف المعياري الأكبر(1.115) أي دول عينة الدراسة غير متقاربة في هذا المؤشر .

- من خلال ملاحظة معامل التغاير يمكننا القول أن المتغير الأكثر استقرارا خلال فترة الدراسة هو المتغير رأس المادي الثابت لأنه يملك معامل تغاير الأقل من بين كل المتغيرات، في حين أن المتغير الأقل استقرار هو متغير حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي لأنه يملك أكبر معامل تغاير من بين كل لمتغيرات أي يخضع لاضطرابات كبيرة وصدمات في الدول.

ثانيا : اختبار الكفاية وفعالية التحليل بطريقة ACP:

قبل تطبيق التحليل بالمركبات الأساسية المرجحة ودراسة النتائج المتحصل يجب التأكد من تحقق فرضيات انتقال من التحليل العاملي إلى مركبات أساسية وذلك باستعمال بعض الاختبارات موجودة في الجدول التالي :

الجدول رقم (12) : محدد مصفوفة معاملات الارتباط ومؤشر كايزر-ماير-أولكن واختبار بارتليت لعينة الدراسة الكلية

محدد مصفوفة معاملات الارتباط		0.00006
اختبار كايزر-ماير-أولكن KMO		0.528
اختبار بارتليت Bartlett	**Chi-square**	72.7534
	DF	6
	p-value	0.0001

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج Xlstat2017.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن :

- محدد مصفوفة معاملات الارتباط يساوي 0.00006 وهو يختلف عن الصفر وبالتالي عدم وجود ارتباط خطي متعدد بين متغيرات الدراسة مما يعني عدم وجود مشكلة التعدد الخطي وعدم تضارب في النتائج ووجود ثقة في التحليل.

- اختبار KMO يساوي 0.528 وهو أكبر من 0.5 مما يعني كفاية حجم العينة للدراسة ويدل أيضا على وجود علاقة بين المتغيرات محل الدراسة والتي تمكننا من اختزالها إلى عوامل مكتوبة على شكل خطي بدلالة المتغيرات السابقة، أي أن للتحليل العاملي فائدة وطريقة ACPتساعدنا على ضغط وتلخيص المعلومات .

- احتمال اختبار **Bartlett** يساوي 0.0001 وهو أقل من 0.05 وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية والتي تنص على أن مصفوفة الارتباطات تختلف عن مصفوفة الوحدة، أي وجود ارتباطات كافية بين متغيرات الدراسة تمكننا من تطبيق ACP واختزال المحاور.

وبناءا على اختبارات السابقة يمكننا تطبيق طريقة التحليل بالمركبات الأساسية المرجحة على عينة الدراسة الكلية.

ثالثا: مصفوفة الارتباطات

مصفوفة معاملات الارتباط موضحة في الجدول أدناه:

الجدول رقم (13): مصفوفة الارتباطات بالنسبة لعينة الدراسة الكلية.

Variable	LPIBH	LOUV	LK	LH
LPIBH	1	0.500	-0.354	0.491
LOUV	0.500	1	-0.051	0.297
LK	-0.354	-0.051	1	0.140
LH	0.491	0.297	0.140	1

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج Xlstat2017.

من خلال نتائج مصفوفة الارتباطات نلاحظ أن :

- هناك ارتباط موجب بين المتغير LPIBH وهو حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي والمتغيرات (LOUV,LH) ونفسر ذلك بأن كل هذه المتغيرات تؤثر بشكل كبير على حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي في عينة الدراسة وهذا بشكل إيجابي، إذ تبين ذلك الإشارة الموجبة لمعاملات الارتباط لحصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي مع هذه المتغيرات.

- هناك ارتباط سالب بين المتغير LPIBH وهو حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي والمتغير LK وهو رأس المال المادي الثابت ونفسر ذلك بأن هذا المتغير يؤثر بشكل سلبي على حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي في دول عينة الدراسة إذ تبين ذلك الإشارة السالبة لمعامل الارتباط لحصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي الحقيقي مع هذا المتغير.

-المتغير LOUV وهو معدل الانفتاح التجاري هو الأقوى ارتباطا بالإيجاب مع LPIBH وهو حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي حيث سجل معامل ارتباط القيمة 0.503.

- رأس المال البشري LH له ارتباط متوسط وموجب مع حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي حيث سجل معامل ارتباط القيمة (0.522).

- رأس المال المادي الثابت LK له ارتباط ضعيف وسالب مع حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي حيث سجل معامل ارتباط القيمة 0.354- وهذا منطقي لأن الدول النامية تعاني من مشكلة عدم توفر رؤوس الأموال.

رابعا: القيم الذاتية ونسب التمثيل في المحاور

نسب التشتت والقيم الذاتية المتعلقة بأربع محاور عاملية أساسية موضحة في الجدول أدناه:

الجدول رقم (14): القيم الذاتية ونسب التمثيل على المحاور بالنسبة لحالة عينة الدراسة الكلية.

Variable	F1	F2	F3	F4
Valeur propre	1.902	1.141	0.675	0.282
Variabilité (%)	47.555	28.516	16.879	7.050
Cumulé %	47.555	76.071	92.950	100.00

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج Xlstat2017.

يبين الجدول أعلاه القيمة الذاتية المقابلة لكل محور عاملي حيث تم تحديد عاملين أساسين بناء على معيار كايزر الذي يأخذ بعين الاعتبار القيم الذاتية الأكبر من الواحد صحيح، وانطلاقا من هذا الجدول فإن القيمة الذاتية الأولى الخاصة بتمثيل المحور العاملي الأول F1 أو المركبة الأساسية الأولى أخذت نسبة 47.555% من قيمة الجمود، أما القيمة الذاتية الثانية الخاصة بتمثيل المحور الثاني F2 أخذت 28.516% من قيمة الجمود، ومنه فإن نسبة المعلومة (الجمود أو التباين) المفسرة من طرف المستوي الأول (F1,F2) تساوي 76.071% وهي نسبة كبيرة ونستنتج أن هذين المحورين يعطيان أحسن تمثيل، وبالتالي نكتفي بتمثيل المتغيرات على معلم متعامد ومتجانس واحد ذو بعدين .

خامسا: التمثيل البياني للمتغيرات

التمثيل البياني للنقاط المتغيرات موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (38): التمثيل البياني للمتغيرات بالنسبة لعينة الدراسة الكلية.

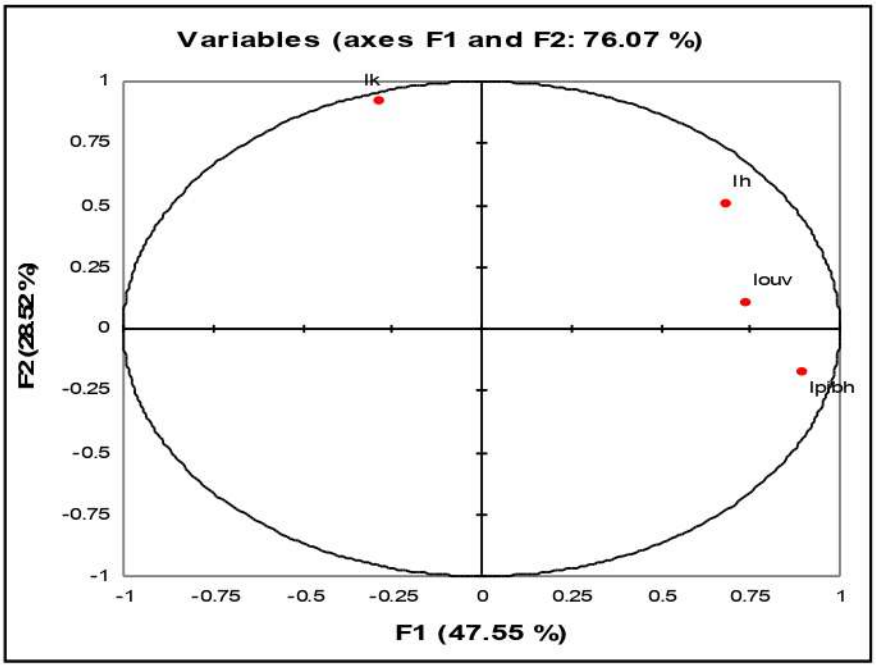

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج Xlstat2017.

من خلال التمثيل البياني للمتغيرات على دائرة الارتباطات نلاحظ أن كل المتغيرات بعيدة عن المركز وقريبة من المحيط دائرة الارتباطات، مما يعني أنها ذات جودة ومقبولة في الدراسة، كما نلاحظ أن المسافة الإقليدية بين LPIBH والمتغيرين LOUV وLH قريبة نوعا ما وهذا يدل على أن هناك ارتباط متوسط مع هذين المتغيرين، مما يعني أن هذه المتغيرات تؤثر بشكل متوسط على النمو الاقتصادي في الدول النامية، وأما المسافة بين LPIBH وLK فهي متوسطة مما يدل على أن المتغيرين مستقلين عن بعضهما أي أن رأس المال المادي الثابت والنمو الاقتصادي لا يؤثران في بعضهما البعض في الدول النامية وهذا منطقي لأن الدول النامية تعاني من نقص في رؤوس الأموال وهروبها حيث تعد مشكلة هروب رؤوس الأموال إلى الخارج من المشاكل الخطيرة التي تعاني منها معظم الدول النامية، حيث تشير بعض التقديرات إلى أن الأموال الهاربة من هذه الدول تفوق مديونيتها.

سادسا: التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد(سنوات الدراسة)

التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد موضح في الشكل التالي :

الشكل رقم (39): التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد بالنسبة لحالة لعينة الدراسة الكلية.

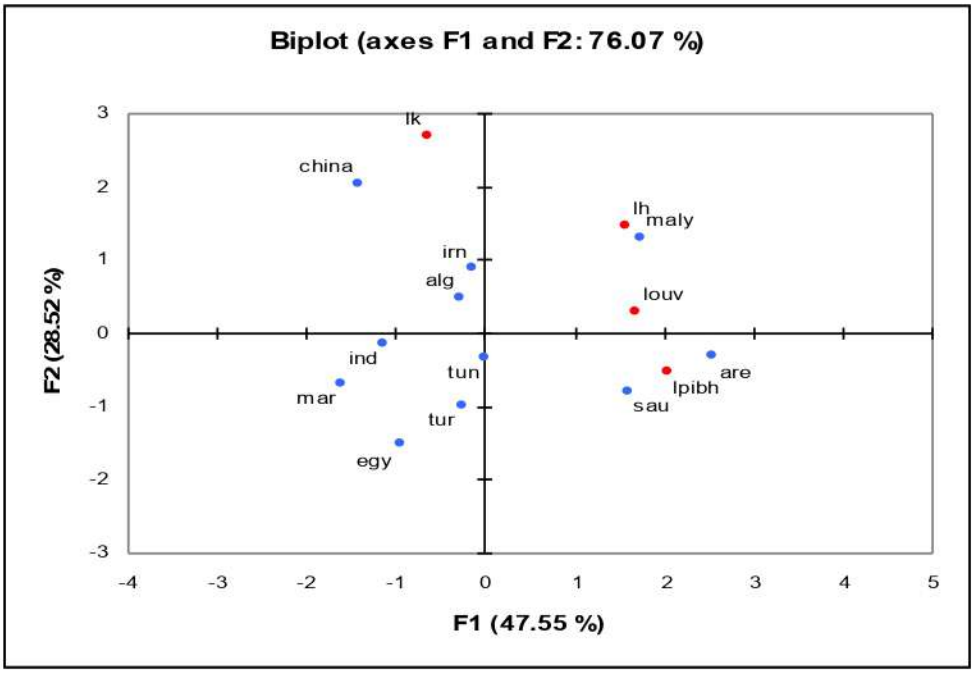

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج Xlstat2017.

من بين كل دول عينة الدراسة نلاحظ أن كل من السعودية والامارات وتركيا لهما مستوى مرتفع في حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي والنمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة، في حين أن الدول الجزائر، المغرب، مصر، تونس، اندونسيا، ايران تعاني من انخفاض كبير في مستوى حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي وضعف في الأداء الاقتصادي، كما نلاحظ أن من بين كل دول عينة الدراسة ماليزيا لها مستوى مرتفع في مؤشر الانفتاح التجاري خلال فترة الدراسة وعلى العكس من فإن الجزائر تعاني من نقص في هذا المؤشر وذلك بسبب الصدمات النفطية وتأثيرها على صادرات الجزائر التي تتشكل من 98% من صادرات نفطية، كما نلاحظ أن الصين تملك مستوى مرتفع من رأس المال المادي الثابت على عكس كل الدول النامية وهذا بسبب أن الصين فتحت شركاتها المالية لمزيد من الملكية الأجنبية مما ترتب عنها اندفاع الاستثمارات الأجنبية وزيادة دخول رؤوس الاموال الأجنبية للداخل.

سابعا : الترتيب المتفرع لعينة الدراسة الكلية

من خلال استعمال التحليل العنقودي يتم الدمج وتشكيل مجموعات جزئية متجانسة فيما بينها من حيث درجة الارتباط ومساهمة المتغيرات محل الدراسة، وانطلاقا من برنامج **Xlstat2017** تحصلنا على الشكل التالي:

الشكل رقم (40): التمثيل الهرمي الشجري.

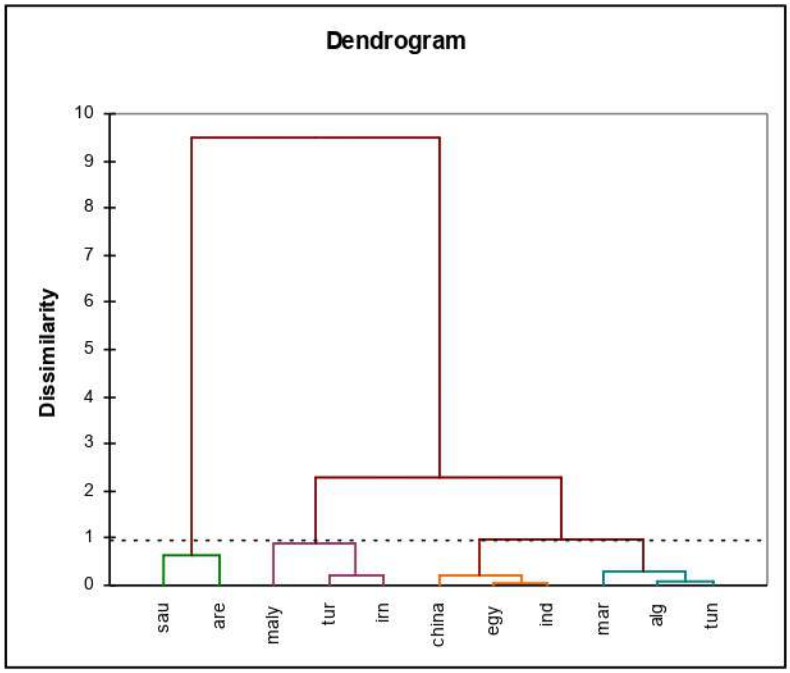

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج Xlstat2017.

انطلاقا من الشكل السابق يمكن تقسيم دول النامية عينة الدراسة إلى أربع مجموعات :

1- المجموعة الأولى : وتضم الجزائر وتونس والمغرب وتتميز بارتفاع نسبة رأس المال المادي الثابت من الناتج المحلي الإجمالي LK بنسبة متوسطة بلغت 3.28 وانخفاض مؤشر رأس المال البشري.

2- المجموعة الثانية : وتضم الصين ومصر واندونيسيا وتتميز بانخفاض معدل الانفتاح التجاري ومستوى حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي.

3- المجموعة الثالثة : وتضم ماليزيا وتركيا وايران وتتميز بارتفاع مؤشر رأس المال البشري بنسبة متوسطة بلغت 1.91.

4- المجموعة الرابعة : وتضم الامارات والسعودية وتتميز بارتفاع معدل الانفتاح التجاري ومؤشر رأس المال البشري ومستوى حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي .

الفرع الثاني : الدراسة الوصفية لمعطيات الجزائر

بتطبيق طريقة التحليل بالمركبات الأساسية المرجحة (ACP-normée) على جدول يتكون من أربع متغيرات و37فرد (عدد السنوات) وهذا باستخدام برنامج Xlstat2017 تحصلنا على النتائج التالية:

أولا: تحليل المتوسطات والانحرافات المعيارية

الجدول رقم (15): جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية بالنسبة للجزائر.

Variable	Observations	Moyenne	Ecart-type	معامل التغايرCV
LPIBH	37	8.258	0.125	0.015
LOUV	37	4.276	0.075	0.017
LK	37	3.368	0.186	0.055
LH	37	1.657	0.265	0.159

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج Xlstat2017.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن :

- كل متوسطات المتغيرات الدراسة موجبة وهامة ونجد أن أكبر متوسط كان لمؤشر النمو الاقتصادي بقيمة 8.258 بينما أقل قيمة فكانت لمؤشر رأس المال البشري بقيمة 1.657.

- المتغير LOUV هو المسؤول على تمركز المجتمع المدروس لأن هذا المتغير يتميز بالإنحراف المعياري الأصغر (0.075)، وعلى العكس من ذلك المتغير المسؤول عن تشتت المجتمع المدروس هو LH لأنه يتميز بالانحراف المعياري الأكبر(0.265).

- من خلال ملاحظة معامل التغاير يمكننا القول أن المتغير الأكثر استقرارا خلال فترة الدراسة هو المتغير حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي لأنه يملك معامل التغاير الأقل من بين كل المتغيرات، في حين أن المتغير الأقل استقرارا هو متغير رأس المال البشري لأنه يملك أكبر معامل تغاير من بين كل المتغيرات أي يخضع لاضطرابات كبيرة وصدمات خلال فترة الدراسة.

ثانيا : اختبار الكفاية وفعالية التحليل بطريقة ACP:

قبل تطبيق التحليل بالمركبات الأساسية المرجحة ودراسة النتائج المتحصل يجب التأكد من تحقق فرضيات انتقال من التحليل العاملي إلى مركبات أساسية وذلك باستعمال بعض الاختبارات موجودة في الجدول التالي :

الجدول رقم (16) : محدد مصفوفة معاملات الارتباط ومؤشر كايزر–ماير–أولكن واختبار بارتليت لحالة الجزائر

0.0018	**محدد مصفوفة معاملات الارتباط**	
0.632	**اختبار كايزر–ماير–أولكن KMO**	
76.865	**Chi-square**	**اختبار بارتليت Bartlett**
6	**DF**	
0.0001	**p-value**	

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج Xlstat2017.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن :

– محدد مصفوفة معاملات الارتباط يساوي 0.0018 وهو يختلف عن الصفر وبالتالي عدم وجود ارتباط خطي متعدد بين متغيرات الدراسة مما يعني عدم وجود مشكلة التعدد الخطي وعدم تضارب في النتائج ووجود ثقة في التحليل.

– اختبار KMO يساوي 0.632 وهو أكبر من 0.5 مما يعني كفاية حجم العينة للدراسة ويدل أيضا على وجود علاقة بين المتغيرات محل الدراسة والتي تمكننا من اختزالها إلى عوامل مكتوبة على شكل خطي بدلالة المتغيرات السابقة، أي أن للتحليل العاملي فائدة وطريقة ACPتساعدنا على ضغط وتلخيص المعلومات .

– احتمال اختبار **Bartlett** يساوي 0.0001 وهو أقل من 0.05 وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية والتي تنص على أن مصفوفة الارتباطات تختلف عن مصفوفة الوحدة، مما يعني وجود ارتباطات كافية بين متغيرات الدراسة تمكننا من تطبيق ACP واختزال المحاور.

وبناءا على اختبارات السابقة يمكننا تطبيق طريقة التحليل بالمركبات الأساسية المرجحة على حالة الجزائر.

ثالثا: مصفوفة الارتباطات

مصفوفة معاملات الارتباط موضحة في الجدول أدناه:

الجدول رقم (17): مصفوفة الارتباطات بالنسبة للجزائر.

Variable	LPIBH	LOUV	LK	LH
LPIBH	1	-0.199	0.522	0.543
LOUV	-0.199	1	-0.005	-0.814
LK	0.522	-0.005	1	0.050
LH	0.543	-0.814	0.050	1

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج Xlstat2017.

من خلال نتائج مصفوفة الارتباطات نلاحظ أن :

- هناك ارتباط موجب بين المتغير LPIBH وهو حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي والمتغيرات (LK,LH) ، ونفسر ذلك بأن كل هذه المتغيرات تؤثر بشكل كبير على حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي في الجزائر وهذا بشكل إيجابي، إذ تبين ذلك الإشارة الموجبة لمعاملات الارتباط لحصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي مع هذه المتغيرات.

- هناك ارتباط سالب بين المتغير LPIBH وهو حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي والمتغير LOUV وهو معدل الانفتاح التجاري، ونفسر ذلك بأن هذا المتغير يؤثر بشكل سلبي على حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي في الجزائر إذ تبين ذلك الإشارة السالبة لمعامل الارتباط لحصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي الحقيقي مع هذا المتغير.

-المتغير LH وهو مؤشر رأس المال البشري هو الأقوى ارتباطا بالإيجاب مع LPIBH وهو حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي حيث سجل معامل ارتباط القيمة 0.543.

- رأس المال المادي LK له ارتباط متوسط وموجب مع حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي حيث سجل معامل ارتباط القيمة (0.522).

- معدل الانفتاح التجاريLOUV له ارتباط ضعيف وسالب مع حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي حيث سجل معامل ارتباط القيمة 0.199-.

رابعا: القيم الذاتية ونسب التمثيل في المحاور

نسب التشتت والقيم الذاتية المتعلقة بأربع محاور عاملية أساسية موضحة في الجدول أدناه:

الجدول رقم (18): القيم الذاتية ونسب التمثيل على المحاور بالنسبة لحالة الجزائر.

Variable	F1	F2	F3	F4
Valeur propre	2.150	1.302	0.470	0.079
Variabilité (%)	53.743	32.539	11.746	1.971
Cumulé %	53.743	86.282	98.029	100.00

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج Xlstat2017.

يبين الجدول أعلاه القيمة الذاتية المقابلة لكل محور عاملي حيث تم تحديد عاملين أساسين بناء على معيار كايزر الذي يأخذ بعين الاعتبار القيم الذاتية الأكبر من الواحد صحيح، وانطلاقا من هذا الجدول فإن القيمة الذاتية الأولى الخاصة بتمثيل المحور العاملي الأول F1 أو المركبة الأساسية الأولى أخذت نسبة 53.743% من قيمة الجمود، أما القيمة الذاتية الثانية الخاصة بتمثيل المحور الثاني F2 فأخذت 32.539% من قيمة الجمود، ومنه فإن نسبة المعلومة (الجمود أو التباين) المفسرة من طرف المستوي الأول (F1,F2) تساوي 86.282% وهي نسبة كبيرة ونستنتج أن هذين المحورين يعطيان أحسن تمثيل، وبالتالي نكتفي بتمثيل المتغيرات على معلم متعامد ومتجانس واحد ذو بعدين.

خامسا: التمثيل البياني للمتغيرات

التمثيل البياني للنقاط المتغيرات موضح في الشكل التالي :

الشكل رقم (41): التمثيل البياني للمتغيرات بالنسبة للجزائر.

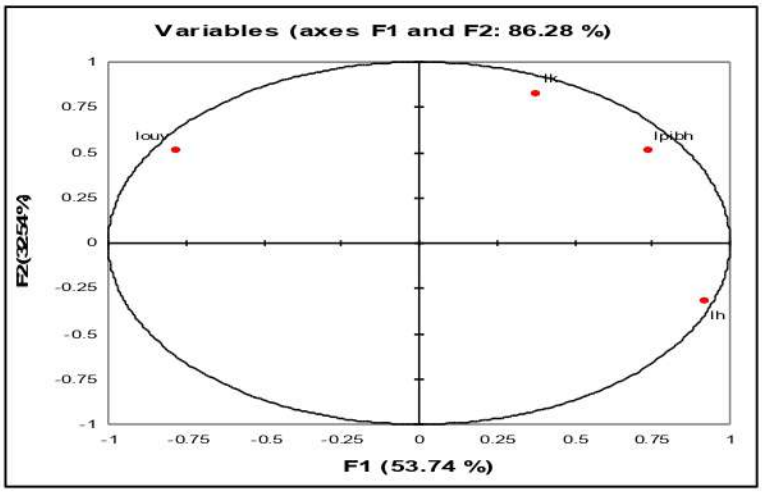

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج Xlstat2017.

من خلال التمثيل البياني للمتغيرات على دائرة الارتباطات نلاحظ أن كل المتغيرات بعيدة عن المركز وقريبة من المحيط دائرة الارتباطات، مما يعني أنها ذات جودة ومقبولة في الدراسة، كما نلاحظ أيضا أن المسافة الإقليدية بين

LPIBH والمتغيرات LK وLH متوسطة وهذا يدل على أن هناك ارتباط متوسط وموجب بين هذه المتغيرات، مما يعني أن هذه المتغيرات لا تؤثر بشكل كبير على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة، وأما المسافة بين LOUV وLPIBH فهي أعظمية مما يدل على وجود ارتباط قوي وعكسي بين معدل الانفتاح وحصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

سادسا: التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد(سنوات الدراسة)

التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد موضح في الشكل التالي :

الشكل رقم (42): التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد بالنسبة لحالة الجزائر.

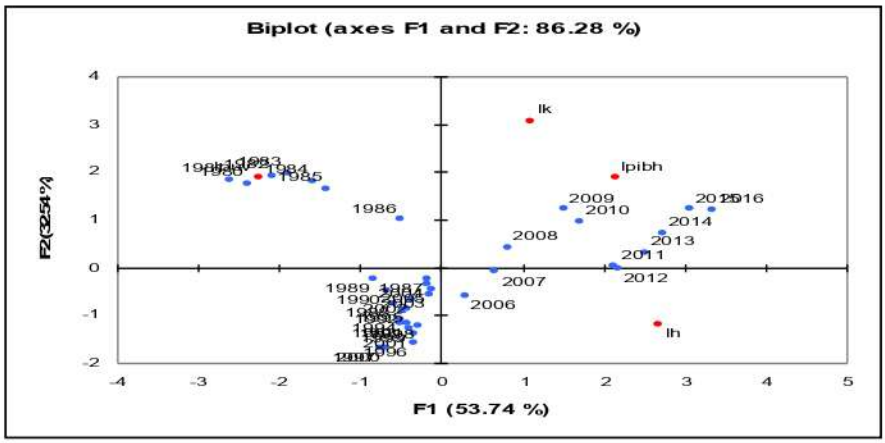

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج Xlstat2017.

إن الشكل البياني أعلاه يوضح العلاقة بين المتغيرات وسنوات الدراسة في الجزائر، ومن خلال هذا التمثيل يمكن أن نضيف بعض الملاحظات للتحليل السابق، إذ من الشكل يمكن أن نميز عدة مجموعات تضم السنوات المهمة في التمثيل البياني وتوضح خصائص المتغيرات المسقطة في مجال التحليل، ونلاحظ أن هناك ثلاث مجموعات تمثل توزيع المتغيرات:

-فبالنسبة للمجموعة الأولى والتي تمثل السنوات الثمانينات فلها ارتباط قوي مع المتغير LOUV وارتباط ضعيف مع LPIBH وLH وLK وهذا منطقي جدا نظرا لظروف التي عرفتها هاته الفترة من انهيار أسعار البترول وعجز عن توفير السيولة اللازمة لدفع أعباء الدين الخارجي وفشل تمويل مخططات التنمية في تلك الفترة حيث تم توقف استكمال المخطط التنمية الخماسي 1985-1989.

- وبالنسبة للمجموعة الثانية هي السنوات 1990-1999 حيث لها ارتباط ضعيف مع جميع المتغيرات وهذا مقبول عموما نظرا للفترة الصعبة التي مرت بها الجزائر، من الأزمة الأمنية وعدم الاستقرار السياسي وأيضا تعتبر مرحلة انتقالية حيث عرفت تغييرات جذرية عرفها الاقتصاد الوطني الجزائري بسبب انتقال إلى اقتصاد السوق مما صاحبها ضعف في الأداء الاقتصادي.

- بالنسبة للمجموعة الثالثة سنوات من 2000 حتى سنة 2016 لها ارتباط وثيق مع المتغيرات LPIBH وLH وLK وهذا منطقي حيث عرفت هاته الفترة ارتفاع أسعار النفط وتبني الجزائر برامج ومشاريع تنموية كبيرة للوقوف بالاقتصاد ابتداءا من برنامج الانعاش الاقتصادي ثم برنامج لدعم النمو الاقتصادي CPCP ثم بعد ذلك برنامج توطيد النمو.

المطلب الثاني : الدراسة الوصفية لمعطيات بعض الدول النامية غير النفطية

الفرع الأول : الدراسة الوصفية لمعطيات مصر

بتطبيق طريقة التحليل بالمركبات الأساسية المرجحة (ACP-normée) على جدول يتكون من أربع متغيرات و37فرد (عدد السنوات) وهذا باستخدام برنامج Xlstat2017 تحصلنا على النتائج التالية:

أولا: تحليل المتوسطات والانحرافات المعيارية

الجدول رقم (19): جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية بالنسبة لمصر.

Variable	Observations	Moyenne	Ecart-type	معامل التغاير CV
LPIBH	37	7.522	0.251	0.033
LOUV	37	3.676	0.220	0.059
LK	37	3.007	0.250	0.083
LH	37	1.664	0.308	0.184

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج Xlstat2017.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن :

- كل متوسطات المتغيرات الدراسة موجبة وهامة ونجد أن أكبر متوسط كان لمؤشر النمو الاقتصادي بقيمة 7.522 بينما أقل قيمة فكانت لمؤشر رأس المال البشري بقيمة 1.664.

- المتغير LOUV هو المسؤول على تمركز المجتمع المدروس لأن هذا المتغير يتميز بالإنحراف المعياري الأصغر (0.220)، وعلى العكس من ذلك المتغير المسؤول عن تشتت المجتمع المدروس هو LH لأنه يتميز بالانحراف المعياري الأكبر(0.308).

- من خلال ملاحظة معامل التغاير يمكننا القول أن المتغير الأكثر استقرارا خلال فترة الدراسة هو المتغير حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي لأنه يملك معامل التغاير الأقل من بين كل المتغيرات، في حين أن المتغير الأقل استقرارا هو المتغير رأس المال البشري لأنه يملك الأكبر معامل تغاير من بين كل المتغيرات أي يخضع لاضطرابات كبيرة وصدمات خلال فترة الدراسة.

ثانيا : اختبار الكفاية وفعالية التحليل بطريقة ACP:

قبل تطبيق التحليل بالمركبات الأساسية المرجحة ودراسة النتائج المتحصل يجب التأكد من تحقق فرضيات انتقال من التحليل العاملي إلى مركبات أساسية وذلك باستعمال بعض الاختبارات موجودة في الجدول التالي :

الجدول رقم (20): محدد مصفوفة معاملات الارتباط ومؤشر كايزر–ماير–أولكن واختبار بارتليت لحالة مصر

محدد مصفوفة معاملات الارتباط		0.00002
اختبار كايزر–ماير–أولكن KMO		0.698
اختبار بارتليت Bartlett	Chi-square	170.493
	DF	6
	p-value	0.0001

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج Xlstat2017.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن :

- محدد مصفوفة معاملات الارتباط يساوي 0.00002 وهو يختلف عن الصفر وبالتالي عدم وجود ارتباط خطي متعدد بين متغيرات الدراسة مما يعني عدم وجود مشكلة التعدد الخطي وعدم تضارب في النتائج ووجود ثقة في التحليل.
- اختبار KMO يساوي 0.698 وهو اكبر من 0.5 مما يعني كفاية حجم العينة للدراسة ويدل أيضا على وجود علاقة بين المتغيرات محل الدراسة والتي تمكننا من اختزالها إلى عوامل مكتوبة على شكل خطي بدلالة المتغيرات السابقة، أي أن للتحليل العاملي فائدة وطريقة ACPتساعدنا على ضغط وتلخيص المعلومات .
- احتمال اختبار **Bartlett** يساوي 0.0001 وهو أقل من 0.05 وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية والتي تنص على أن مصفوفة الارتباطات تختلف عن مصفوفة الوحدة، أي وجود ارتباطات كافية بين متغيرات الدراسة تمكننا من تطبيق ACP واختزال المحاور.

وبناءا على اختبارات السابقة يمكننا تطبيق طريقة التحليل بالمركبات الأساسية المرجحة على حالة مصر.

ثالثا: مصفوفة الارتباطات

مصفوفة معاملات الارتباط موضحة في الجدول أدناه:

الجدول رقم (21): مصفوفة الارتباطات بالنسبة لمصر.

Variable	LPIBH	LOUV	LK	LH
LPIBH	1	0.282	-0.789	0.965
LOUV	0.282	1	-0.056	0.061
LK	-0.789	-0.056	1	-0.812
LH	0.965	0.061	-0.812	1

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج Xlstat2017.

من خلال نتائج مصفوفة الارتباطات نلاحظ أن :

- هناك ارتباط موجب بين المتغير LPIBH وهو حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي والمتغيرات (LOUV,LH) ونفسر ذلك بأن كل هذه المتغيرات تؤثر بشكل كبير على حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي في مصر وهذا بشكل إيجابي، إذ تبين ذلك الإشارة الموجبة لمعاملات الارتباط لحصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي مع هذه المتغيرات.

- هناك ارتباط سالب بين المتغير LPIBH وهو حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي والمتغير LK وهو رأس المال المادي ونفسر ذلك بأن هذا المتغير يؤثر بشكل سلبي على حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي في مصر إذ تبين ذلك الإشارة السالبة لمعامل الارتباط لحصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي الحقيقي مع هذا المتغير.

- المتغير LH هو الأقوى ارتباطا بالإيجاب مع LPIBH وهو حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي حيث سجل معامل ارتباط القيمة 0.965.

- رأس المال المادي LK له ارتباط قوي وسالب مع حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي حيث سجل معامل الارتباط القيمة (0.789-)

- معدل الانفتاح التجاريLOUV له ارتباط ضعيف وموجب مع حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي حيث سجل معامل ارتباط القيمة 0.282.

رابعا: القيم الذاتية ونسب التمثيل في المحاور

نسب التشتت والقيم الذاتية المتعلقة بأربع محاور عاملية أساسية موضحة في الجدول أدناه:

الجدول رقم (22): القيم الذاتية ونسب التمثيل على المحاور بالنسبة لحالة مصر.

Variable	F1	F2	F3	F4
Valeur propre	2.744	1.004	0.242	0.010
Variabilité (%)	68.611	25.105	6.041	0.243
Cumulé %	68.611	93.716	99.757	100.00

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج Xlstat2017.

يبين الجدول أعلاه القيمة الذاتية المقابلة لكل محور عاملي حيث تم تحديد عاملين أساسين بناء على معيار كايزر الذي يأخذ بعين الاعتبار القيم الذاتية الأكبر من الواحد صحيح، وانطلاقا من هذا الجدول فإن القيمة الذاتية الأولى الخاصة بتمثيل المحور العاملي الأول F1 أو المركبة الأساسية الأولى أخذت نسبة 68.611% من قيمة الجمود، أما القيمة الذاتية الثانية الخاصة بتمثيل المحور الثاني F2 فأخذت 25.105% من قيمة الجمود، ومنه فإن نسبة المعلومة (الجمود أو التباين) المفسرة من طرف المستوي الأول (F1,F2) تساوي 93.716% وهي نسبة كبيرة ونستنتج أن هذين المحورين يعطيان أحسن تمثيل، وبالتالي نكتفي بتمثيل المتغيرات على معلم متعامد ومتجانس واحد ذو بعدين .

خامسا: التمثيل البياني للمتغيرات

التمثيل البياني للنقاط المتغيرات موضح في الشكل التالي

الشكل رقم (43): التمثيل البياني للمتغيرات بالنسبة لمصر.

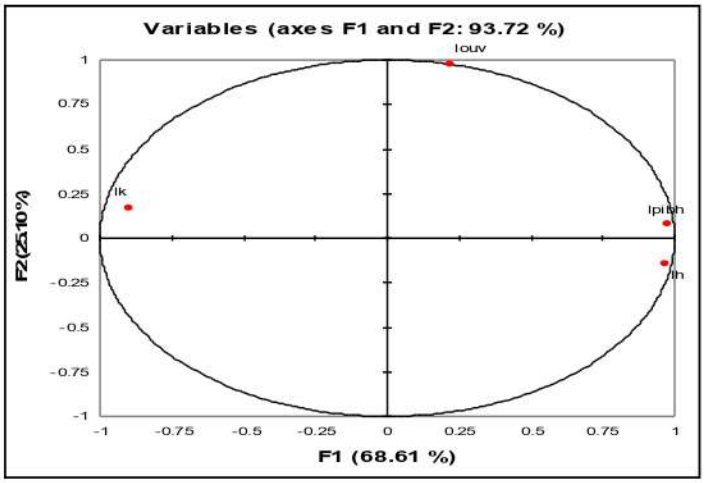

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج Xlstat2017.

من خلال التمثيل البياني للمتغيرات على دائرة الارتباطات نلاحظ أن كل المتغيرات بعيدة عن المركز وقريبة من المحيط دائرة الارتباطات، مما يعني أنها ذات جودة ومقبولة في الدراسة، كما نلاحظ أن المسافة الإقليدية بين

LPIBH وLH ضعيفة وهذا يدل على أن هناك ارتباط قوي وموجب بين هذه المتغيرين، مما يعني أن رأس المال البشري له تأثير قوي وموجب على النمو الاقتصادي في مصر خلال فترة الدراسة، ونلاحظ أيضا أن المسافة الإقليدية بين LPIBH وLOUV متوسطة مما يدل على أن هذين المتغيرين مستقلين عن بعضهما أي أن معدل الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي لا يؤثران في بعضهما البعض خلال فترة الدراسة، وأما المسافة بين متغيرة LPIBH والمتغيرة LK فهي أعظمية مما يدل على وجود ارتباط قوي وعكسي بين النمو الاقتصادي ورأس المال المادي في مصر خلال فترة الدراسة.

سادسا: التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد(سنوات الدراسة)

التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد موضح في الشكل التالي :

الشكل رقم (44): التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد بالنسبة لحالة مصر.

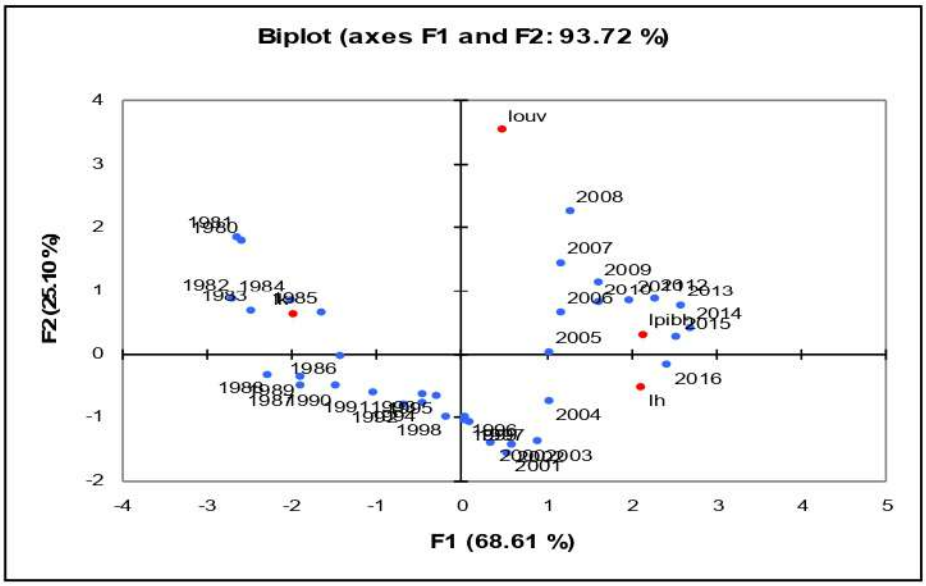

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج Xlstat2017.

إن الشكل البياني أعلاه يوضح العلاقة بين المتغيرات وسنوات الدراسة في مصر، ومن خلال هذا التمثيل يمكن أن نضيف بعض الملاحظات للتحليل السابق، إذ من الشكل يمكن أن نميز عدة مجموعات تضم السنوات المهمة في التمثيل البياني وتوضح خصائص المتغيرات المسقطة في مجال التحليل، ونلاحظ أن هناك مجموعتين تمثل توزيع المتغيرات:

-فبالنسبة للمجموعة الأولى والتي تمثل السنوات الثمانينات والتسعينات فلها ارتباط قوي مع المتغير LK وارتباط ضعيف مع LPIBH وLH وLOUV وهذا منطقي جدا نظرا لظروف التي عرفتها هاته الفترة من تفاقم عجز الميزانية العامة وتزايد معدلات التضخم واندلا ع حرب الخليج.

- وبالنسبة للمجموعة الثانية سنوات من 2000 حتى سنة 2016 لها ارتباط وثيق عبر الزمن مع المتغيرات LPIBH وLH وLOUV وهذا منطقي حيث عرفت هاته الفترة زيادة الطلب المحلي وكذا النمو الملحوظ في الصادرات البترولية والغير بترولية.

الفرع الثاني : الدراسة الوصفية لمعطيات تونس

بتطبيق طريقة التحليل بالمركبات الأساسية المرجحة (ACP-normée) على جدول يتكون من أربع متغيرات و37فرد (عدد السنوات) وهذا باستخدام برنامج Xlstat2017 تحصلنا على النتائج التالية:

أولا: تحليل المتوسطات والانحرافات المعيارية

الجدول رقم (23): جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية بالنسبة لتونس.

Variable	Observations	Moyenne	Ecart-type	معامل التغايرCV
LPIBH	37	7.961	0.275	0.03456
LOUV	37	4.408	0.163	0.03687
LK	37	3.195	0.135	0.04211
LH	37	1.690	0.297	0.17601

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج Xlstat2017.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن :

- كل متوسطات المتغيرات الدراسة موجبة وهامة ونجد أن أكبر متوسط كان لمؤشر النمو الاقتصادي بقيمة 7.691 بينما أقل قيمة فكانت لمؤشر رأس المال البشري بقيمة 1.660.

- المتغير LK هو المسؤول على تمركز المجتمع المدروس لأن هذا المتغير يتميز بالإنحراف المعياري الأصغر (0.135)، وعلى العكس من ذلك المتغير المسؤول عن تشتت المجتمع المدروس هو LH لأنه يتميز بالانحراف المعياري الأكبر(0.297).

- من خلال ملاحظة معامل التغاير يمكننا القول أن المتغير الأكثر استقرارا خلال فترة الدراسة هو المتغير حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي لأنه يملك معامل التغاير الأقل من بين كل المتغيرات، في حين أن المتغير الأقل استقرارا هو متغير رأس المال البشري لأنه يملك الأكبر معامل تغاير من بين كل المتغيرات أي يخضع لاضطرابات كبيرة وصدمات خلال فترة الدراسة.

ثانيا : اختبار الكفاية وفعالية التحليل بطريقة ACP:

قبل تطبيق التحليل بالمركبات الأساسية المرجحة ودراسة النتائج المتحصل يجب التأكد من تحقق فرضيات انتقال من التحليل العاملي إلى مركبات أساسية وذلك باستعمال بعض الاختبارات موجودة في الجدول التالي :

الجدول رقم (24) : محدد مصفوفة معاملات الارتباط ومؤشر كايزر-ماير-أولكن واختبار بارتليت لحالة تونس

0.00005	**محدد مصفوفة معاملات الارتباط**	
0.696	**اختبار كايزر-ماير-أولكن KMO**	
166.749	**Chi-square**	**اختبار بارتليت Bartlett**
6	**DF**	
0.0001	**p-value**	

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج Xlstat2017.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن :

- محدد مصفوفة معاملات الارتباط يساوي 0.00005 وهو يختلف عن الصفر وبالتالي عدم وجود ارتباط خطي متعدد بين متغيرات الدراسة مما يعني عدم وجود مشكلة التعدد الخطي وعدم تضارب في النتائج ووجود ثقة في التحليل.

- اختبار KMO يساوي 0.696 وهو اكبر من 0.5 مما يعني كفاية حجم العينة للدراسة ويدل أيضا على وجود علاقة بين المتغيرات محل الدراسة والتي تمكننا من اختزالها إلى عوامل مكتوبة على شكل خطي بدلالة المتغيرات السابقة، أي أن للتحليل العاملي فائدة وطريقة ACPتساعدنا على ضغط وتلخيص المعلومات .

- احتمال اختبار **Bartlett** يساوي 0.0001 وهو أقل من 0.05 وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية والتي تنص على أن مصفوفة الارتباطات تختلف عن مصفوفة الوحدة، أي وجود ارتباطات كافية بين متغيرات الدراسة تمكننا من تطبيق ACP واختزال المحاور.

وبناءا على اختبارات السابقة يمكننا تطبيق طريقة التحليل بالمركبات الأساسية المرجحة على حالة تونس.

ثالثا: مصفوفة الارتباطات

مصفوفة معاملات الارتباط موضحة في الجدول أدناه:

الجدول رقم (25): مصفوفة الارتباطات بالنسبة لتونس.

Variable	LPIBH	LOUV	LK	LH
LPIBH	1	0.784	-0.633	0.976
LOUV	0.784	1	-0.378	0.739
LK	-0.633	-0.378	1	-0.710
LH	0.976	0.739	-0.710	1

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج Xlstat2017.

من خلال نتائج مصفوفة الارتباطات نلاحظ أن :

- هناك ارتباط موجب بين المتغير LPIBH وهو حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي والمتغيرات (LOUV,LH) ونفسر ذلك بأن كل هذه المتغيرات تؤثر بشكل كبير على حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي في تونس وهذا بشكل إيجابي، إذ تبين ذلك الإشارة الموجبة لمعاملات الارتباط لحصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي مع هذه المتغيرات.

- هناك ارتباط سالب بين المتغير LPIBH وهو حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي والمتغير LK وهو رأس المال المادي ونفسر ذلك بأن هذا المتغير يؤثر بشكل سلبي على حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي في تونس إذ تبين ذلك الإشارة السالبة لمعامل الارتباط لحصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي الحقيقي مع هذا المتغير.

- المتغير LH هو الأقوى ارتباطا بالإيجاب مع LPIBH وهو حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي حيث سجل معامل ارتباط القيمة 0.976 .

- رأس المال المادي LK له ارتباط قوي وسالب مع حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي إذ سجل معامل الارتباط القيمة (0.633-)

- معدل الانفتاح التجاريLOUV له ارتباط قوي وموجب مع حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي حيث سجل معامل ارتباط القيمة 0.784.

رابعا: القيم الذاتية ونسب التمثيل في المحاور

نسب التشتت والقيم الذاتية المتعلقة بأربع محاور عاملية أساسية موضحة في الجدول أدناه:

الجدول رقم (26): القيم الذاتية ونسب التمثيل على المحاور بالنسبة لحالة تونس.

Variable	F1	F2	F3	F4
Valeur propre	3.142	0.635	0.206	0.018
Variabilité (%)	78.556	15.865	5.138	0.441
Cumulé %	78.556	94.421	99.559	100.00

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج Xlstat2017.

يبين الجدول أعلاه القيمة الذاتية المقابلة لكل محور عاملي حيث تم تحديد عاملين أساسين بناء على معيار كايزر الذي يأخذ بعين الاعتبار القيم الذاتية الأكبر من الواحد صحيح، وانطلاقا من هذا الجدول فإن القيمة الذاتية الأولى الخاصة بتمثيل المحور العاملي الأول F1 أو المركبة الأساسية الأولى أخذت نسبة 78.556% من قيمة الجمود، أما القيمة الذاتية الثانية الخاصة بتمثيل المحور الثاني F2 فأخذت 15.865% من قيمة الجمود، ومنه فإن نسبة المعلومة (الجمود أو التباين) المفسرة من طرف المستوي الأول (F1,F2) تساوي 94.421% وهي نسبة كبيرة ونستنتج أن هذين المحورين يعطيان أحسن تمثيل، وبالتالي نكتفي بتمثيل المتغيرات على معلم متعامد ومتجانس واحد ذو بعدين .

خامسا: التمثيل البياني للمتغيرات

التمثيل البياني للنقاط المتغيرات موضح في الشكل التالي

الشكل رقم (45): التمثيل البياني للمتغيرات بالنسبة لتونس.

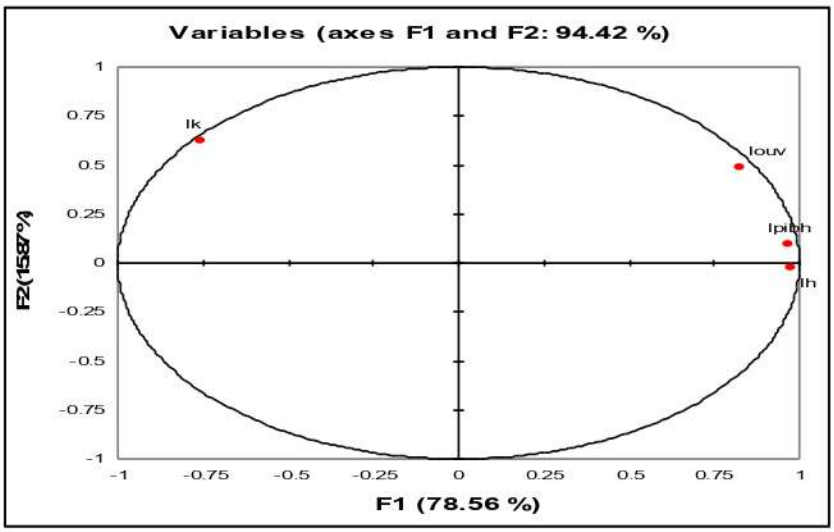

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج Xlstat2017.

من خلال التمثيل البياني للمتغيرات على دائرة الارتباطات نلاحظ أن كل المتغيرات بعيدة عن المركز وقريبة من المحيط دائرة الارتباطات، مما يعني أنها ذات جودة ومقبولة في الدراسة، كما نلاحظ أن المسافة الإقليدية بين

LPIBH وLH وLOUV ضعيفة وهذا يدل على أن هناك ارتباط قوي وموجب بين هذه المتغيرات، مما يعني أن رأس المال البشري ومعدل الانفتاح التجاري لهما تأثير قوي وموجب على النمو الاقتصادي في تونس خلال فترة الدراسة، ونلاحظ أيضا أن المسافة بين LPIBH وLK أعظمية مما يدل على وجود ارتباط قوي وعكسي بين النمو الاقتصادي ورأس المال المادي في تونس خلال فترة الدراسة.

سادسا: التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد(سنوات الدراسة)

التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد موضح في الشكل التالي :

الشكل رقم (46): التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد بالنسبة لحالة تونس.

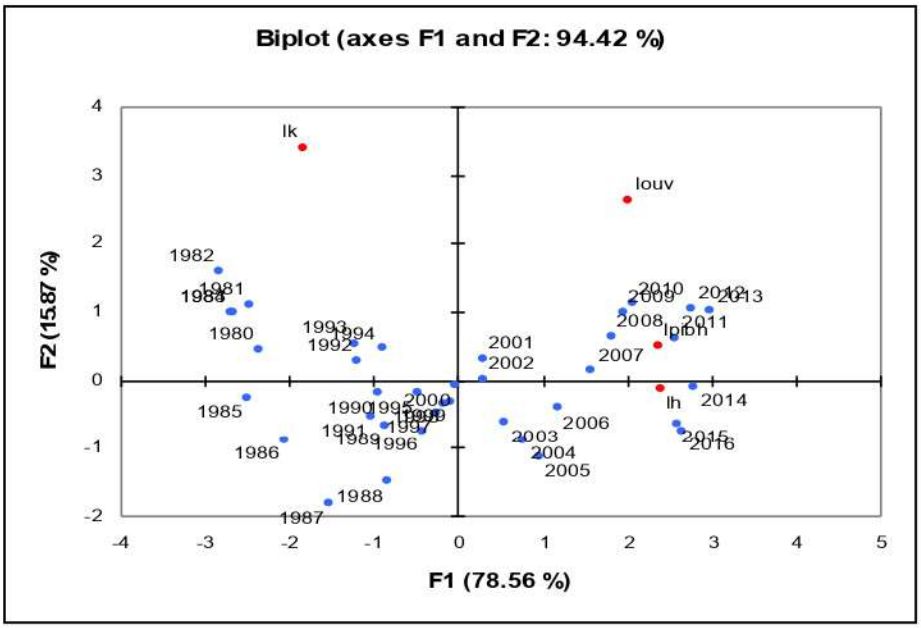

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج Xlstat2017.

إن الشكل البياني أعلاه يوضح العلاقة بين المتغيرات وسنوات الدراسة في تونس، ومن خلال هذا التمثيل يمكن أن نضيف بعض الملاحظات للتحليل السابق، إذ من الشكل يمكن أن نميز عدة مجموعات تضم السنوات المهمة في التمثيل البياني وتوضح خصائص المتغيرات المسقطة في مجال التحليل ، ونلاحظ أن هناك مجموعتين تمثل توزيع المتغيرات:

-فبالنسبة للمجموعة الأولى والتي تمثل السنوات الثمانينات والتسعينات فلها ارتباط قوي مع المتغير LK وارتباط ضعيف مع LPIBH وLH وLOUV وهذا منطقي جدا نظرا لظروف التي عرفتها هاته الفترة من نمو المنخفض لطلب المحلي وانخفاض حجم المدخرات المحلية وارتفاع نسبة الديون الخارجية الطويلة الأجل.

- وبالنسبة للمجموعة الثانية سنوات من 2000 حتى سنة 2016 لها ارتباط وثيق عبر الزمن مع المتغيرات LPIBH ،LH ،LOUV وهذا منطقي حيث عرفت هاته الفترة تطبيق تونس المخطط التاسع للتنمية والمخطط التنمية العاشر وأيضا زيادة التحرر الاقتصادي وانفتاحه.

الفرع الثالث : الدراسة الوصفية لمعطيات المغرب

بتطبيق طريقة التحليل بالمركبات الأساسية المرجحة (ACP-normée) على جدول يتكون من أربع متغيرات و37فرد (عدد السنوات) وهذا باستخدام برنامج Xlstat2017 تحصلنا على النتائج التالية:

أولا: تحليل المتوسطات والانحرافات المعيارية

الجدول رقم (27): جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية بالنسبة للمغرب.

Variable	Observations	Moyenne	Ecart-type	معامل التغايرCV
LPIBH	37	7.615	0.278	0.0364
LOUV	37	4.146	0.146	0.0351
LK	37	3.297	0.121	0.0365
LH	37	1.248	0.341	0.2736

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج Xlstat2017.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن :

- كل متوسطات المتغيرات الدراسة موجبة وهامة ونجد أن أكبر متوسط كان لمؤشر النمو الاقتصادي بقيمة 7.615 بينما أقل قيمة فكانت لمؤشر رأس المال البشري بقيمة 1.248.

- المتغير LK هو المسؤول على تمركز المجتمع المدروس لأن هذا المتغير يتميز بالإنحراف المعياري الأصغر (0.121)، وعلى العكس من ذلك المتغير المسؤول عن تشتت المجتمع المدروس هو LH لأنه يتميز بالانحراف المعياري الأكبر(0.341).

- من خلال ملاحظة معامل التغاير يمكننا القول أن المتغير الأكثر استقرارا خلال فترة الدراسة هو المتغير حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي لأنه يملك معامل التغاير الأقل من بين كل المتغيرات، في حين أن المتغير الأقل استقرارا هو متغير رأس المال البشري لأنه يملك الأكبر معامل تغير من بين كل المتغيرات أي يخضع لاضطرابات كبيرة وصدمات خلال فترة الدراسة.

ثانيا : اختبار الكفاية وفعالية التحليل بطريقة ACP:

قبل تطبيق التحليل بالمركبات الأساسية المرجحة ودراسة النتائج المتحصل يجب التأكد من تحقق فرضيات انتقال من التحليل العاملي إلى مركبات أساسية وذلك باستعمال بعض الاختبارات موجودة في الجدول التالي :

الجدول رقم (28) : محدد مصفوفة معاملات الارتباط ومؤشر كايزر-ماير-أولكن واختبار بارتليت لحالة المغرب

محدد مصفوفة معاملات الارتباط		0.00002
اختبار كايزر-ماير-أولكن KMO		0.762
اختبار بارتليت Bartlett	**Chi-square**	211.546
	DF	6
	p-value	0.0001

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج Xlstat2017.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن :

- محدد مصفوفة معاملات الارتباط يساوي 0.00002 وهو يختلف عن الصفر وبالتالي عدم وجود ارتباط خطي متعدد بين متغيرات الدراسة مما يعني عدم وجود مشكلة التعدد الخطي وعدم تضارب في النتائج ووجود ثقة في التحليل.

- اختبار KMO يساوي 0.762 وهو اكبر من 0.5 مما يعني كفاية حجم العينة للدراسة ويدل أيضا على وجود علاقة بين المتغيرات محل الدراسة والتي تمكننا من اختزالها إلى عوامل مكتوبة على شكل خطي بدلالة المتغيرات السابقة، أي أن للتحليل العاملي فائدة وطريقة ACPتساعدنا على ضغط وتلخيص المعلومات .

- احتمال اختبار **Bartlett** يساوي 0.0001 وهو أقل من 0.05 وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية والتي تنص على أن مصفوفة الارتباطات تختلف عن مصفوفة الوحدة، أي وجود ارتباطات كافية بين متغيرات الدراسة تمكننا من تطبيق ACP واختزال المحاور.

وبناءا على اختبارات السابقة يمكننا تطبيق طريقة التحليل بالمركبات الأساسية المرجحة على حالة المغرب.

ثالثا: مصفوفة الارتباطات

مصفوفة معاملات الارتباط موضحة في الجدول أدناه:

الجدول رقم (29): مصفوفة الارتباطات بالنسبة للمغرب.

Variable	LPIBH	LOUV	LK	LH
LPIBH	1	0.886	0.569	0.973
LOUV	0.886	1	0.790	0.844
LK	0.569	0.790	1	0.448
LH	0.973	0.844	0.448	1

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج Xlstat2017.

من خلال نتائج مصفوفة الارتباطات نلاحظ أن :

- هناك ارتباط موجب بين المتغير LPIBH وهو حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي والمتغيرات (LOUV,LH) ونفسر ذلك بأن كل هذه المتغيرات تؤثر بشكل كبير على حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي في المغرب وهذا بشكل إيجابي، إذ تبين ذلك الإشارة الموجبة لمعاملات الارتباط لحصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي مع هذه المتغيرات.

-المتغير LH هو الأقوى ارتباطا بالإيجاب مع LPIBH وهو حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي حيث سجل معامل ارتباط القيمة 0.973.

- رأس المال المادي LK له ارتباط متوسط وموجب مع حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي فقد سجل معامل الارتباط القيمة (0.569)

- معدل الانفتاح التجاريLOUV له ارتباط قوي وموجب مع حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي إذ سجل معامل ارتباط القيمة 0.886.

رابعا: القيم الذاتية ونسب التمثيل في المحاور

نسب التشتت والقيم الذاتية المتعلقة بأربع محاور عاملية أساسية موضحة في الجدول أدناه:

الجدول رقم (30): القيم الذاتية ونسب التمثيل على المحاور بالنسبة لحالة المغرب.

Variable	F1	F2	F3	F4
Valeur propre	3.281	0.645	0.059	0.015
Variabilité (%)	82.013	16.117	1.487	0.383
Cumulé %	82.013	98.130	99.617	100.00

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج Xlstat2017.

يبين الجدول أعلاه القيمة الذاتية المقابلة لكل محور عاملي حيث تم تحديد عاملين أساسين بناء على معيار كايزر الذي يأخذ بعين الاعتبار القيم الذاتية الأكبر من الواحد صحيح، وانطلاقا من هذا الجدول فإن القيمة الذاتية الأولى الخاصة بتمثيل المحور العاملي الأول F1 أو المركبة الأساسية الأولى أخذت نسبة 82.013% من قيمة الجمود، أما القيمة الذاتية الثانية الخاصة بتمثيل المحور الثاني F2 فأخذت 16.117% من قيمة الجمود، ومنه فإن نسبة المعلومة (الجمود أو التباين) المفسرة من طرف المستوي الأول (F1,F2) تساوي 98.130% وهي نسبة كبيرة ونستنتج أن هذين المحورين يعطيان أحسن تمثيل، وبالتالي نكتفي بتمثيل المتغيرات على معلم متعامد ومتجانس واحد ذو بعدين.

خامسا: التمثيل البياني للمتغيرات

التمثيل البياني للنقاط المتغيرات موضح في الشكل التالي

الشكل رقم (47): التمثيل البياني للمتغيرات بالنسبة للمغرب.

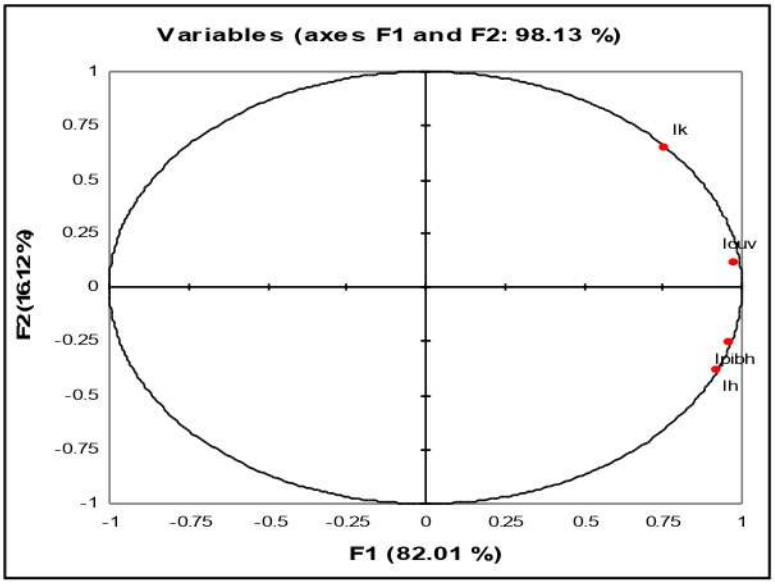

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج Xlstat2017.

من خلال التمثيل البياني للمتغيرات على دائرة الارتباطات نلاحظ أن كل المتغيرات بعيدة عن المركز وقريبة من المحيط دائرة الارتباطات، مما يعني أنها ذات جودة ومقبولة في الدراسة، كما نلاحظ أن المسافة الإقليدية بين LPIBH وLH وLOUV ضعيفة وهذا يدل على أن هناك ارتباط قوي وموجب بين هذه المتغيرات، مما يعني أن رأس المال البشري ومعدل الانفتاح التجاري لهما تأثير قوي وموجب على النمو الاقتصادي في المغرب خلال فترة الدراسة، ونلاحظ أيضا أن المسافة بين LPIBH وLK متوسطة مما يدل على أن هذين المتغيرين مستقلين عن بعضهما أي أن رأس المال المادي الثابت والنمو الاقتصادي لا يؤثران في بعضهما البعض خلال فترة الدراسة.

سادسا: التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد(سنوات الدراسة)

التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد موضح في الشكل التالي :

الشكل رقم (48): التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد بالنسبة لحالة المغرب.

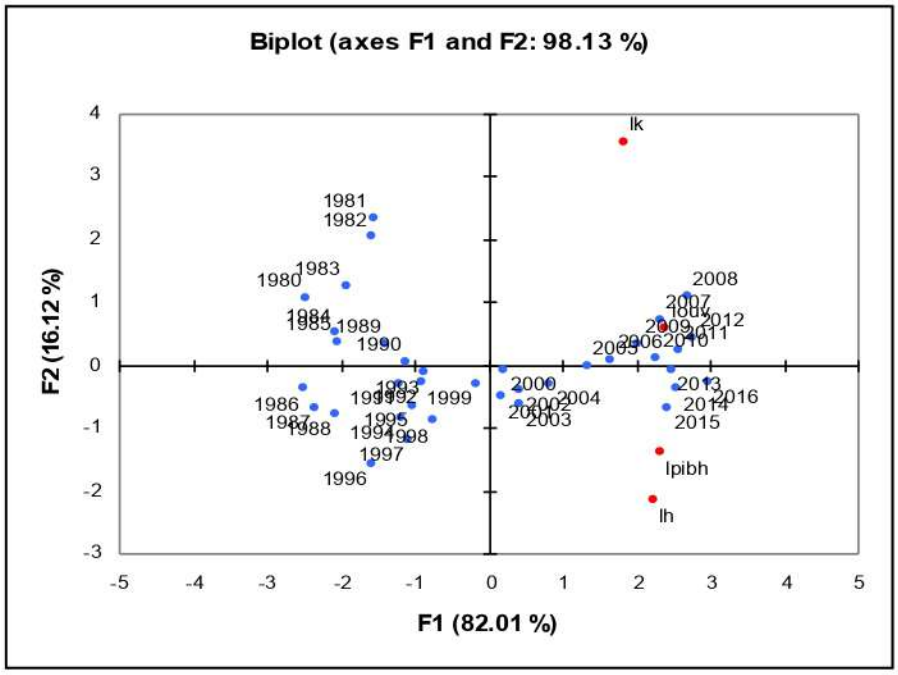

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج Xlstat2017.

إن الشكل البياني أعلاه يوضح العلاقة بين المتغيرات وسنوات الدراسة في المغرب ومن خلال هذا التمثيل يمكن أن نضيف بعض الملاحظات للتحليل السابق، إذ من الشكل يمكن أن نميز عدة مجموعات تضم السنوات المهمة في التمثيل البياني وتوضح خصائص المتغيرات المسقطة في مجال التحليل ، ونلاحظ أن هناك مجموعتين تمثل توزيع المتغيرات:

-فبالنسبة للمجموعة الأولى والتي تمثل السنوات الثمانينات والتسعينات فلها ارتباط ضعيف مع LPIBH وLH وLOUV وهذا منطقي جدا نظرا لمعاناة الاقتصاد المغربي من صعوبات داخلية وخارجية كبيرة ولتدهور المؤشرات الاقتصادية الأساسية وأزمة الجفاف الحاد وارتفاع الدين الخارجي.

- وبالنسبة للمجموعة الثانية سنوات من 2000 حتى سنة 2016 لها ارتباط وثيق عبر الزمن مع المتغيرات LPIBH وLH وLOUV وهذا منطقي حيث عرفت هاته الفترة تطبيق المغرب مشروع مخطط التنمية 2000-2004 والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية وأيضا مخطط المغرب الأخضر.

الفرع الرابع : الدراسة الوصفية لمعطيات تركيا

بتطبيق طريقة التحليل بالمركبات الأساسية المرجحة (ACP-normée) على جدول يتكون من أربع متغيرات و37فرد (عدد السنوات) وهذا باستخدام برنامج Xlstat2017 تحصلنا على النتائج التالية:

أولا: تحليل المتوسطات والانحرافات المعيارية

الجدول رقم (31): جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية بالنسبة لتركيا.

Variable	Observations	Moyenne	Ecart-type	معامل التغايرCV
LPIBH	37	8.995	0.300	0.033
LOUV	37	3.549	0.373	0.105
LK	37	3.118	0.222	0.071
LH	37	1.736	0.212	0.122

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج Xlstat2017.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن :

- كل متوسطات المتغيرات الدراسة موجبة وهامة ونجد أن أكبر متوسط كان لمؤشر النمو الاقتصادي بقيمة 8.995 بينما أقل قيمة فكانت لمؤشر رأس المال البشري بقيمة 1.736.

- المتغير LH هو المسؤول على تمركز المجتمع المدروس لأن هذا المتغير يتميز بالإنحراف المعياري الأصغر (0.212)، وعلى العكس من ذلك المتغير المسؤول عن تشتت المجتمع المدروس هو LOUV لأنه يتميز بالانحراف المعياري الأكبر(0.373).

- من خلال ملاحظة معامل التغاير يمكننا القول أن المتغير الأكثر استقرارا خلال فترة الدراسة هو المتغير حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي لأنه يملك معامل التغاير الأقل من بين كل المتغيرات، في حين أن المتغير الأقل استقرارا هو متغير رأس المال البشري لأنه يملك الأكبر معامل تغاير من بين كل المتغيرات أي يخضع لاضطرابات كبيرة وصدمات خلال فترة الدراسة.

ثانيا : اختبار الكفاية وفعالية التحليل بطريقة ACP:

قبل تطبيق التحليل بالمركبات الأساسية المرجحة ودراسة النتائج المتحصل يجب التأكد من تحقق فرضيات انتقال من التحليل العاملي إلى مركبات أساسية وذلك باستعمال بعض الاختبارات موجودة في الجدول التالي :

الجدول رقم (32) : محدد مصفوفة معاملات الارتباط ومؤشر كايزر-ماير-أولكن واختبار بارتليت لحالة تركيا

محدد مصفوفة معاملات الارتباط		0.00003
اختبار كايزر-ماير-أولكن KMO		0.725
اختبار بارتليت Bartlett	Chi-square	212.066
	DF	6
	p-value	0.0001

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج Xlstat2017.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن :

- محدد مصفوفة معاملات الارتباط يساوي 0.00003 وهو يختلف عن الصفر وبالتالي عدم وجود ارتباط خطي متعدد بين متغيرات الدراسة مما يعني عدم وجود مشكلة التعدد الخطي وعدم تضارب في النتائج ووجود ثقة في التحليل.

- اختبار KMO يساوي 0.725 وهو اكبر من 0.5 مما يعني كفاية حجم العينة للدراسة ويدل أيضا على وجود علاقة بين المتغيرات محل الدراسة والتي تمكننا من اختزالها إلى عوامل مكتوبة على شكل خطي بدلالة المتغيرات السابقة، أي أن للتحليل العاملي فائدة وطريقة ACPتساعدنا على ضغط وتلخيص المعلومات .

- احتمال اختبار **Bartlett** يساوي 0.0001 وهو أقل من 0.05 وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية والتي تنص على أن مصفوفة الارتباطات تختلف عن مصفوفة الوحدة، أي وجود ارتباطات كافية بين متغيرات الدراسة تمكننا من تطبيق ACP واختزال المحاور.

وبناءا على اختبارات السابقة يمكننا تطبيق طريقة التحليل بالمركبات الأساسية المرجحة على تركيا.

ثالثا: مصفوفة الارتباطات

مصفوفة معاملات الارتباط موضحة في الجدول أدناه:

الجدول رقم (33): مصفوفة الارتباطات بالنسبة لتركيا.

Variable	LPIBH	LOUV	LK	LH
LPIBH	1	0.869	0.807	0.967
LOUV	0.869	1	0.661	0.941
LK	0.807	0.661	1	0.779
LH	0.967	0.941	0.779	1

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج Xlstat2017.

من خلال نتائج مصفوفة الارتباطات نلاحظ أن :

- هناك ارتباط موجب بين المتغير LPIBH وهو حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي مع جميع المتغيرات (LK,LOUV,LH) ونفسر ذلك بأن كل هذه المتغيرات تؤثر بشكل كبير على حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي في تركيا وهذا بشكل إيجابي، إذ تبين ذلك الإشارة الموجبة لمعاملات الارتباط لحصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي مع هذه المتغيرات.

- المتغير LH وهو رأس المال البشري هو الأقوى ارتباطا بالإيجاب مع LPIBH وهو حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي حيث سجل معامل ارتباط القيمة 0.967.

- معدل الانفتاح التجاري LOUV ورأس المال المادي LK لهما ارتباط قوي وموجب مع حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي حيث سجل معامل ارتباط القيم 0.869 و0.807 على الترتيب.

رابعا: القيم الذاتية ونسب التمثيل في المحاور

نسب التشتت والقيم الذاتية المتعلقة بأربع محاور عاملية أساسية موضحة في الجدول أدناه:

الجدول رقم (34): القيم الذاتية ونسب التمثيل على المحاور بالنسبة لحالة تركيا.

Variable	F1	F2	F3	F4
Valeur propre	3.521	0.365	0.098	0.015
Variabilité (%)	88.030	9.135	2.461	0.374
Cumulé %	88.030	97.165	99.626	100.00

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج Xlstat2017.

يبين الجدول أعلاه القيمة الذاتية المقابلة لكل محور عاملي حيث تم تحديد عاملين أساسين بناء على معيار كايزر الذي يأخذ بعين الاعتبار القيم الذاتية الأكبر من الواحد صحيح، وانطلاقا من هذا الجدول فإن القيمة الذاتية الأولى الخاصة بتمثيل المحور العاملي الأول F1 أو المركبة الأساسية الأولى أخذت نسبة 88.030% من قيمة الجمود، أما القيمة الذاتية الثانية الخاصة بتمثيل المحور الثاني F2 فأخذت 9.135% من قيمة الجمود، ومنه فإن نسبة المعلومة (الجمود أو التباين) المفسرة من طرف المستوي الأول (F1,F2) تساوي 97.165% وهي نسبة كبيرة ونستنتج أن هذين المحورين يعطيان أحسن تمثيل، وبالتالي نكتفي بتمثيل المتغيرات على معلم متعامد ومتجانس واحد ذو بعدين .

خامسا: التمثيل البياني للمتغيرات

التمثيل البياني للنقاط المتغيرات موضح في الشكل التالي

الشكل رقم (49): التمثيل البياني للمتغيرات بالنسبة لتركيا.

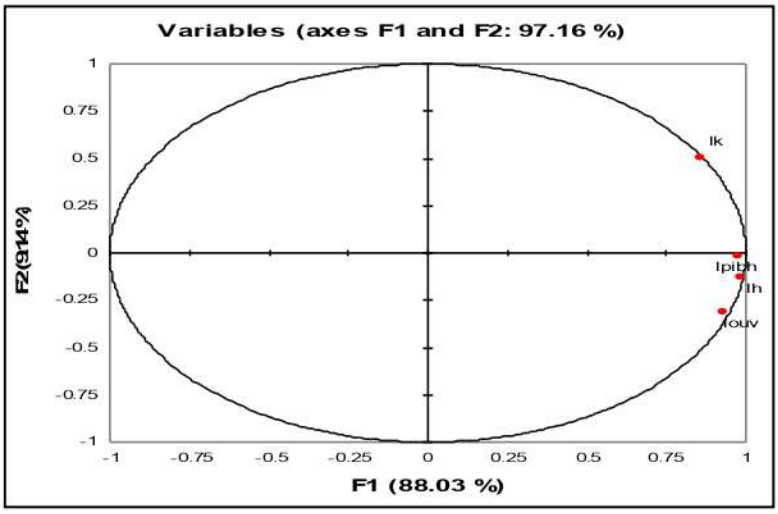

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج Xlstat2017.

من خلال التمثيل البياني للمتغيرات على دائرة الارتباطات نلاحظ أن كل المتغيرات بعيدة عن المركز وقريبة من المحيط دائرة الارتباطات، مما يعني أنها ذات جودة ومقبولة في الدراسة، كما نلاحظ أن المسافة الإقليدية بين LPIBH وLH وLOUV وLK ضعيفة وهذا يدل على أن هناك ارتباط قوي وموجب بين هذه المتغيرات، مما يعني أن رأس المال البشري ومعدل الانفتاح التجاري ورأس المال المادي لهم تأثير قوي وموجب على النمو الاقتصادي في تركيا خلال فترة الدراسة.

سادسا: التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد(سنوات الدراسة)

التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد موضح في الشكل التالي :

الشكل رقم (50): التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد بالنسبة لحالة تركيا.

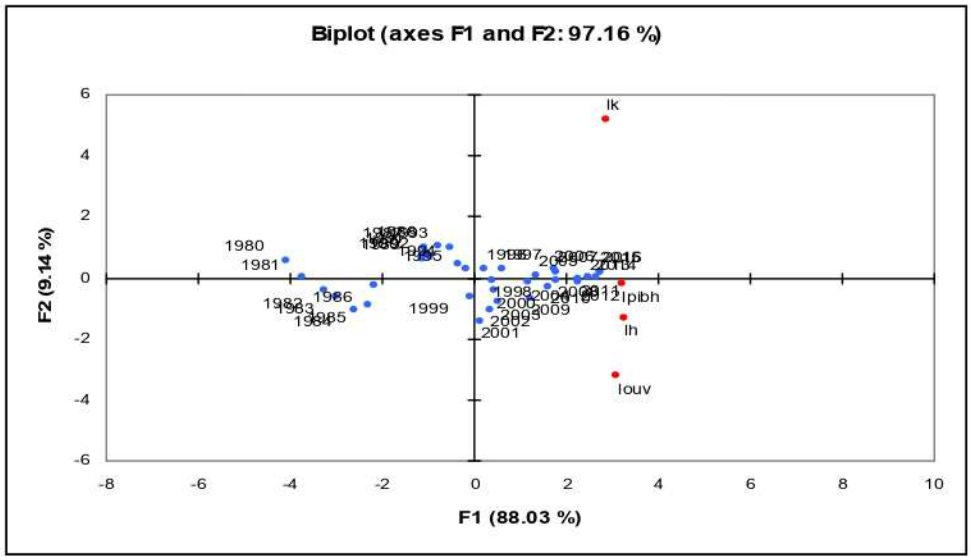

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج Xlstat2017.

إن الشكل البياني أعلاه يوضح العلاقة بين المتغيرات وسنوات الدراسة في تركيا، ومن خلال هذا التمثيل يمكن أن نضيف بعض الملاحظات للتحليل السابق، إذ من الشكل يمكن أن نميز عدة مجموعات تضم السنوات المهمة في التمثيل البياني وتوضح خصائص المتغيرات المسقطة في مجال التحليل ، ونلاحظ أن هناك مجموعتين تمثل توزيع المتغيرات:

-فبالنسبة للمجموعة الأولى والتي تمثل السنوات الثمانينات والتسعينات فلها ارتباط ضعيف مع LPIBH وLH وLOUV وLK وهذا منطقي جدا بسبب أزمات التي ضربت الاقتصاد التركي ابتداءا من أزمة نهاية السبعينات لانخفاض تحويلات المهاجرين الأتراك أزمة أخرى وأزمة 1991 بسبب انهيار الليرة التركية إلى أدنى مستوياتها وزيادة نسبة التضخم.

- وبالنسبة للمجموعة الثانية سنوات من 2000 حتى سنة 2016 لها ارتباط وثيق عبر الزمن مع المتغيرات LPIBH وLH وLOUV وLK وهذا منطقي حيث عرفت هاته الفترة تطبيق تركيا بعض الاصلاحات والإجراءات عن طريق الوزير الاقتصاد الجديد كمال درويش.

الفرع الخامس : الدراسة الوصفية لمعطيات ماليزيا

بتطبيق طريقة التحليل بالمركبات الأساسية المرجحة (ACP-normée) على جدول يتكون من أربع متغيرات و37فرد (عدد السنوات) وهذا باستخدام برنامج Xlstat2017 تحصلنا على النتائج التالية:

أولا: تحليل المتوسطات والانحرافات المعيارية

الجدول رقم (35): جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية بالنسبة لماليزيا.

Variable	Observations	Moyenne	Ecart-type	معامل التغايرCV
LPIBH	37	8.733	0.376	0.0430
LOUV	37	4.821	0.299	0.0620
LK	37	3.330	0.231	0.0694
LH	37	2.133	0.204	0.0958

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج Xlstat2017.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن :

- كل متوسطات المتغيرات الدراسة موجبة وهامة ونجد أن أكبر متوسط كان لمؤشر النمو الاقتصادي بقيمة 8.733 بينما أقل قيمة فكانت لمؤشر رأس المال البشري بقيمة 2.133.

- المتغير LH هو المسؤول على تمركز المجتمع المدروس لأن هذا المتغير يتميز بالإنحراف المعياري الأصغر (0.204)، وعلى العكس من ذلك المتغير المسؤول عن تشتت المجتمع المدروس هو LPIBH لأنه يتميز بالانحراف المعياري الأكبر(0.376).

- من خلال ملاحظة معامل التغاير يمكننا القول أن المتغير الأكثر استقرارا خلال فترة الدراسة هو المتغير حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي لأنه يملك معامل التغاير الأقل من بين كل المتغيرات، في حين أن المتغير الأقل استقرارا هو متغير رأس المال البشري لأنه يملك الأكبر معامل تغاير من بين كل المتغيرات أي يخضع لاضطرابات كبيرة وصدمات خلال فترة الدراسة.

ثانيا : اختبار الكفاية وفعالية التحليل بطريقة ACP:

قبل تطبيق التحليل بالمركبات الأساسية المرجحة ودراسة النتائج المتحصل يجب التأكد من تحقق فرضيات انتقال من التحليل العاملي إلى مركبات أساسية وذلك باستعمال بعض الاختبارات موجودة في الجدول التالي :

الجدول رقم (36) : محدد مصفوفة معاملات الارتباط ومؤشر كايزر–ماير–أولكن واختبار بارتليت لحالة لماليزيا

محدد مصفوفة معاملات الارتباط		0.000007
اختبار كايزر–ماير–أولكن KMO		0.799
اختبار بارتليت Bartlett	**Chi-square**	224.412
	DF	6
	p-value	0.0001

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج Xlstat2017.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن :

- محدد مصفوفة معاملات الارتباط يساوي 0.000007 وهو يختلف عن الصفر وبالتالي عدم وجود ارتباط خطي متعدد بين متغيرات الدراسة مما يعني عدم وجود مشكلة التعدد الخطي وعدم تضارب في النتائج ووجود ثقة في التحليل.

- اختبار KMO يساوي 0.799 وهو اكبر من 0.5 مما يعني كفاية حجم العينة للدراسة ويدل أيضا على وجود علاقة بين المتغيرات محل الدراسة والتي تمكننا من اختزالها إلى عوامل مكتوبة على شكل خطي بدلالة المتغيرات السابقة، أي أن للتحليل العاملي فائدة وطريقة ACPتساعدنا على ضغط وتلخيص المعلومات .

- احتمال اختبار **Bartlett** يساوي 0.0001 وهو أقل من 0.05 وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية والتي تنص على أن مصفوفة الارتباطات تختلف عن مصفوفة الوحدة، أي وجود ارتباطات كافية بين متغيرات الدراسة تمكننا من تطبيق ACP واختزال المحاور.

وبناءا على اختبارات السابقة يمكننا تطبيق طريقة التحليل بالمركبات الأساسية المرجحة على حالة ماليزيا.

ثالثا: مصفوفة الارتباطات

مصفوفة معاملات الارتباط موضحة في الجدول أدناه:

الجدول رقم (37): مصفوفة الارتباطات بالنسبة لماليزيا.

Variable	LPIBH	LOUV	LK	LH
LPIBH	1	0.887	-0.439	0.993
LOUV	0.887	1	-0.369	0.884
LK	-0.439	-0.369	1	-0.511
LH	0.993	0.884	-0.511	1

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج Xlstat2017.

من خلال نتائج مصفوفة الارتباطات نلاحظ أن :

- هناك ارتباط موجب بين المتغير LPIBH وهو حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي مع المتغيرات (LOUV,LH) ونفسر ذلك بأن كل هذه المتغيرات تؤثر بشكل كبير على حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي في ماليزيا وهذا بشكل إيجابي، إذ تبين ذلك الإشارة الموجبة لمعاملات الارتباط لحصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي مع هذه المتغيرات.

- هناك ارتباط سالب بين المتغير LPIBH وهو حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي والمتغير LK وهو رأس المال المادي ونفسر ذلك بأن هذا المتغير يؤثر بشكل سلبي على حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي في ماليزيا، إذ تبين ذلك الإشارة السالبة لمعامل الارتباط لحصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي الحقيقي مع هذا المتغير.

- المتغير LH وهو رأس المال البشري هو الأقوى ارتباطا بالإيجاب مع LPIBH وهو حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي حيث سجل معامل ارتباط القيمة 0.963.

- رأس المال المادي LK له ارتباط متوسط وسالب مع حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي حيث سجل معامل ارتباط القيمة 0.439-.

- معدل الانفتاح التجاري LOUV له ارتباط قوي وموجب مع حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي إذ سجل معامل القيمة 0.887.

رابعا: القيم الذاتية ونسب التمثيل في المحاور

نسب التشتت والقيم الذاتية المتعلقة بأربع محاور عاملية أساسية موضحة في الجدول أدناه:

الجدول رقم (38): القيم الذاتية ونسب التمثيل على المحاور بالنسبة لحالة ماليزيا.

Variable	F1	F2	F3	F4
Valeur propre	3.119	0.736	0.141	0.004
Variabilité (%)	77.967	18.400	3.532	0.101
Cumulé %	77.967	96.367	99.899	100.00

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج Xlstat2017.

يبين الجدول أعلاه القيمة الذاتية المقابلة لكل محور عاملي حيث تم تحديد عاملين أساسين بناء على معيار كايزر الذي يأخذ بعين الاعتبار القيم الذاتية الأكبر من الواحد صحيح، وانطلاقا من هذا الجدول فإن القيمة الذاتية الأولى الخاصة بتمثيل المحور العاملي الأول F1 أو المركبة الأساسية الأولى أخذت نسبة 77.967% من قيمة الجمود، أما القيمة الذاتية الثانية الخاصة بتمثيل المحور الثاني F2 فأخذت 18.400% من قيمة الجمود، منه فإن نسبة المعلومة (الجمود أو التباين) المفسرة من طرف المستوي الأول (F1,F2) تساوي 96.367% وهي نسبة كبيرة ونستنتج أن هذين المحورين يعطيان أحسن تمثيل، وبالتالي نكتفي بتمثيل المتغيرات على معلم متعامد ومتجانس واحد ذو بعدين .

خامسا: التمثيل البياني للمتغيرات

التمثيل البياني للنقاط المتغيرات موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (51): التمثيل البياني للمتغيرات بالنسبة لماليزيا.

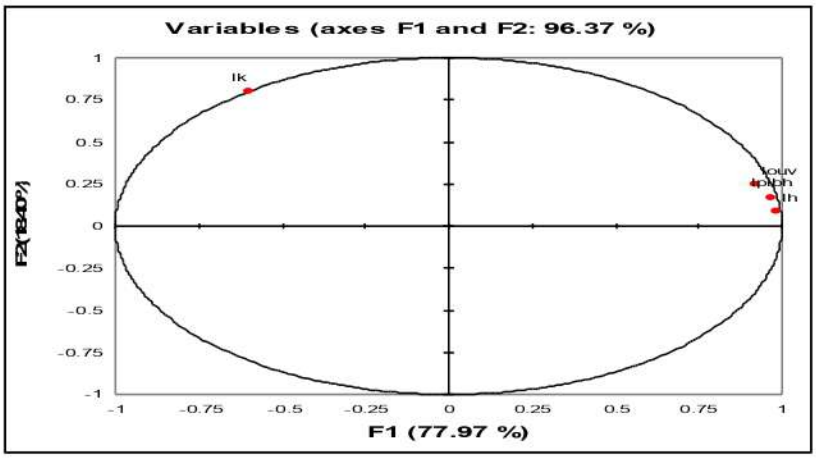

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج Xlstat2017.

من خلال التمثيل البياني للمتغيرات على دائرة الارتباطات نلاحظ أن كل المتغيرات بعيدة عن المركز وقريبة من المحيط دائرة الارتباطات، مما يعني أنها ذات جودة ومقبولة في الدراسة، كما نلاحظ أن المسافة الإقليدية بين LPIBH وLH وLOUV ضعيفة وهذا يدل على أن هناك ارتباط قوي وموجب بين هذه المتغيرات، أي أن رأس المال البشري ومعدل الانفتاح التجاري لهما تأثير قوي وموجب على النمو الاقتصادي في ماليزيا خلال فترة الدراسة، ونلاحظ أيضا أن المسافة بين LPIBH وLK متوسطة مما يدل على أن المتغيرين مستقلين عن بعضهما أي أن رأس المال المادي الثابت والنمو الاقتصادي لا يؤثران في بعضهما البعض خلال فترة الدراسة في ماليزيا.

سادسا: التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد(سنوات الدراسة)

التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد موضح في الشكل التالي :

الشكل رقم (52): التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد بالنسبة لحالة ماليزيا.

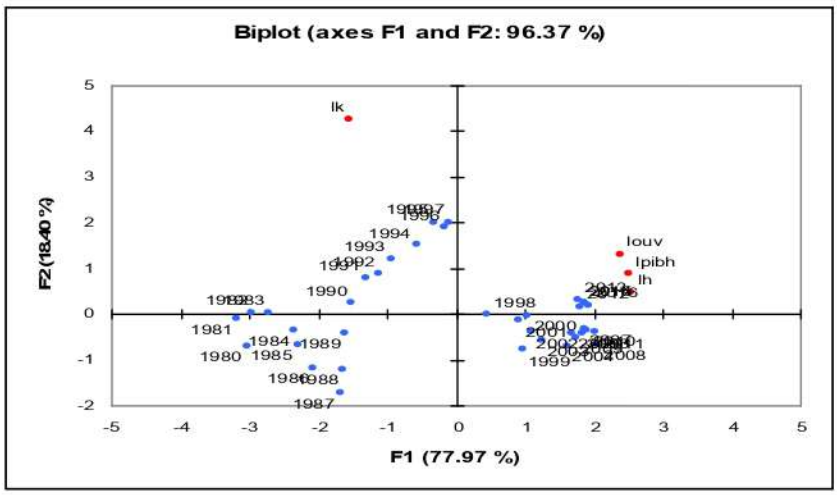

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج Xlstat2017.

إن الشكل البياني أعلاه يوضح العلاقة بين المتغيرات وسنوات الدراسة في ماليزيا، ومن خلال هذا التمثيل يمكن أن نضيف بعض الملاحظات للتحليل السابق، إذ من الشكل يمكن أن نميز عدة مجموعات تضم السنوات المهمة في التمثيل البياني وتوضح خصائص المتغيرات المسقطة في مجال التحليل، ونلاحظ أن هناك مجموعتين تمثل توزيع المتغيرات:

-فبالنسبة للمجموعة الأولى والتي تمثل السنوات من 1980 حتى سنة 1997 فلها ارتباط ضعيف مع LPIBH وLH وLOUV وهذا منطقي بسبب ارتفاع المديونية الخارجية وزيادة معدلات التضخم.

- وبالنسبة للمجموعة الثانية سنوات من 1998 حتى سنة 2016 لها ارتباط وثيق عبر الزمن مع المتغيرات LPIBH وLH وLOUV وهذا منطقي حيث عرفت هاته الفترة تطبيق ماليزيا سياسة الرؤية الوطنية وهي خطة عشرية قسمت إلى خطتين خماسيتين التي أعطت اهتماما أكبر للنمو الاقتصادي.

الفرع السادس : الدراسة الوصفية لمعطيات الصين

بتطبيق طريقة التحليل بالمركبات الأساسية المرجحة (ACP-normée) على جدول يتكون من أربع متغيرات و37فرد (عدد السنوات) وهذا باستخدام برنامج Xlstat2017 تحصلنا على النتائج التالية:

أولا: تحليل المتوسطات والانحرافات المعيارية

الجدول رقم (39): جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية بالنسبة للصين.

Variable	Observations	Moyenne	Ecart-type	معامل التغايرCV
LPIBH	37	7.347	0.925	0.125
LOUV	37	3.527	0.421	0.119
LK	37	3.558	0.177	0.049
LH	37	1.927	0.144	0.074

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج Xlstat2017.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن :

- كل متوسطات المتغيرات الدراسة موجبة وهامة ونجد أن أكبر متوسط كان لمؤشر النمو الاقتصادي بقيمة 7.347 بينما أقل قيمة فكانت لمؤشر رأس المال البشري بقيمة 1.927.

- المتغير LH هو المسؤول على تمركز المجتمع المدروس لأن هذا المتغير يتميز بالإنحراف المعياري الأصغر (0.144)، وعلى العكس من ذلك المتغير المسؤول عن تشتت المجتمع المدروس هو LPIBH لأنه يتميز بالانحراف المعياري الأكبر(0.925).

– من خلال ملاحظة معامل التغاير يمكننا القول أن المتغير الأكثر استقرارا خلال فترة الدراسة هو المتغير رأس المال المادي لأنه يملك معامل التغاير الأقل من بين كل المتغيرات، في حين أن المتغير الأقل استقرارا هو متغير حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي لأنه يملك الأكبر معامل تغاير من بين كل المتغيرات أي يخضع لاضطرابات كبيرة وصدمات خلال فترة الدراسة.

ثانيا : اختبار الكفاية وفعالية التحليل بطريقة ACP:

قبل تطبيق التحليل بالمركبات الأساسية المرجحة ودراسة النتائج المتحصل يجب التأكد من تحقق فرضيات انتقال من التحليل العاملي إلى مركبات أساسية وذلك باستعمال بعض الاختبارات موجودة في الجدول التالي :

الجدول رقم (40) : محدد مصفوفة معاملات الارتباط ومؤشر كايزر–ماير–أولكن واختبار بارتليت لحالة الصين

0.0000004	**محدد مصفوفة معاملات الارتباط**	
0.717	**اختبار كايزر–ماير–أولكن KMO**	
231.614	**Chi-square**	**اختبار بارتليت Bartlett**
6	**DF**	
0.0001	**p-value**	

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج Xlstat2017.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن :

– محدد مصفوفة معاملات الارتباط يساوي 0.0000004 وهو يختلف عن الصفر وبالتالي عدم وجود ارتباط خطي متعدد بين متغيرات الدراسة مما يعني عدم وجود مشكلة التعدد الخطي وعدم تضارب في النتائج ووجود ثقة في التحليل.

– اختبار KMO يساوي 0.717 وهو اكبر من 0.5 مما يعني كفاية حجم العينة للدراسة ويدل أيضا على وجود علاقة بين المتغيرات محل الدراسة والتي تمكننا من اختزالها إلى عوامل مكتوبة على شكل خطي بدلالة المتغيرات السابقة، أي أن للتحليل العاملي فائدة وطريقة ACPتساعدنا على ضغط وتلخيص المعلومات .

– احتمال اختبار **Bartlett** يساوي 0.0001 وهو أقل من 0.05 وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية والتي تنص على أن مصفوفة الارتباطات تختلف عن مصفوفة الوحدة، أي وجود ارتباطات كافية بين متغيرات الدراسة تمكننا من تطبيق ACP واختزال المحاور.

وبناءا على اختبارات السابقة يمكننا تطبيق طريقة التحليل بالمركبات الأساسية المرجحة على حالة الصين.

ثالثا: مصفوفة الارتباطات

مصفوفة معاملات الارتباط موضحة في الجدول أدناه:

الجدول رقم (41): مصفوفة الارتباطات بالنسبة للصين.

Variable	LPIBH	LOUV	LK	LH
LPIBH	1	0.860	0.901	0.980
LOUV	0.860	1	0.788	0.907
LK	0.901	0.788	1	0.866
LH	0.980	0.907	0.866	1

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج Xlstat2017.

من خلال نتائج مصفوفة الارتباطات نلاحظ أن :

- هناك ارتباط موجب بين المتغير LPIBH وهو حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي مع جميع المتغيرات (LK,LOUV,LH) ونفسر ذلك بأن كل هذه المتغيرات تؤثر بشكل كبير على حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي في الصين وهذا بشكل إيجابي، إذ تبين ذلك الإشارة الموجبة لمعاملات الارتباط لحصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي مع هذه المتغيرات.

-المتغير LH رأس المال البشري ورأس المال المادي LK هما الأقوى ارتباطا بالإيجاب مع LPIBH وهو حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي حيث سجل معامل ارتباط القيم 0.980 و0.901.

- معدل الانفتاح التجاري LOUV له ارتباط قوي وموجب مع حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي حيث سجل معامل القيمة 0.860.

رابعا: القيم الذاتية ونسب التمثيل في المحاور

نسب التشتت والقيم الذاتية المتعلقة بأربع محاور عاملية أساسية موضحة في الجدول أدناه:

الجدول رقم (42): القيم الذاتية ونسب التمثيل على المحاور بالنسبة لحالة الصين.

Variable	F1	F2	F3	F4
Valeur propre	3.653	0.221	0.114	0.012
Variabilité (%)	91.337	5.514	2.860	0.289
Cumulé %	91.337	96.851	99.711	100.00

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج Xlstat2017.

يبين الجدول أعلاه القيمة الذاتية المقابلة لكل محور عاملي حيث تم تحديد عاملين أساسين بناء على معيار كايزر الذي يأخذ بعين الاعتبار القيم الذاتية الأكبر من الواحد صحيح، وانطلاقا من هذا الجدول فإن القيمة

الذاتية الأولى الخاصة بتمثيل المحور العاملي الأول F1 أو المركبة الأساسية الأولى أخذت نسبة 91.337% من قيمة الجمود، أما القيمة الذاتية الثانية الخاصة بتمثيل المحور الثاني F2 فأخذت 5.514% من قيمة الجمود، ومنه فإن نسبة المعلومة (الجمود أو التباين) المفسرة من طرف المستوي الأول (F1,F2) تساوي 96.851% وهي نسبة كبيرة ونستنتج أن هذين المحورين يعطيان أحسن تمثيل، وبالتالي نكتفي بتمثيل المتغيرات على معلم متعامد ومتجانس واحد ذو بعدين .

خامسا: التمثيل البياني للمتغيرات

التمثيل البياني للنقاط المتغيرات موضح في الشكل التالي

الشكل رقم (53): التمثيل البياني للمتغيرات بالنسبة للصين.

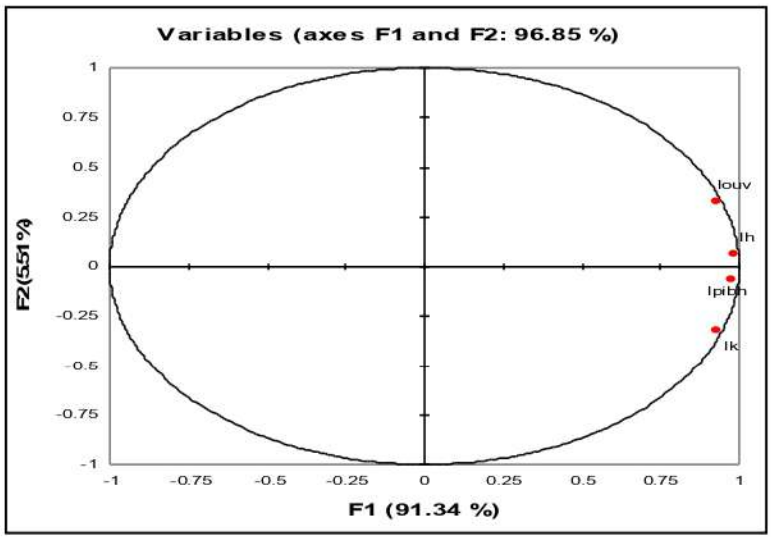

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج Xlstat2017.

من خلال التمثيل البياني للمتغيرات على دائرة الارتباطات نلاحظ أن كل المتغيرات بعيدة عن المركز وقريبة من المحيط دائرة الارتباطات، مما يعني أنها ذات جودة ومقبولة في الدراسة، كما نلاحظ أن المسافة الإقليدية بين LPIBH وLH وLOUV وLK ضعيفة وهذا يدل على أن هناك ارتباط قوي وموجب بين هذه المتغيرات، مما يعني أن رأس المال البشري ومعدل الانفتاح التجاري ورأس المال المادي لهم تأثير قوي وموجب على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة في الصين.

سادسا: التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد(سنوات الدراسة)

التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد موضح في الشكل التالي :

الشكل رقم (54): التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد بالنسبة لحالة الصين.

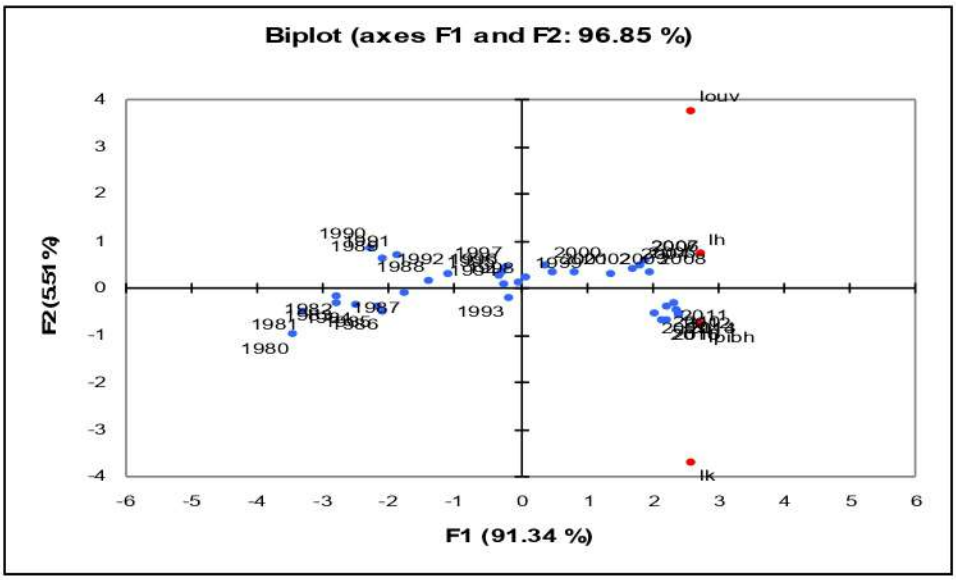

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج Xlstat2017.

إن الشكل البياني أعلاه يوضح العلاقة بين المتغيرات وسنوات الدراسة في الصين، ومن خلال هذا التمثيل يمكن أن نضيف بعض الملاحظات للتحليل السابق، إذ من الشكل يمكن أن نميز عدة مجموعات تضم السنوات المهمة في التمثيل البياني وتوضح خصائص المتغيرات المسقطة في مجال التحليل ، ونلاحظ أن هناك مجموعتين تمثل توزيع المتغيرات:

-فبالنسبة للمجموعة الأولى والتي تمثل السنوات من 1980 حتى سنة 1998 فلها ارتباط ضعيف مع LPIBH ،LH ،LOUV ،LK.

- وبالنسبة للمجموعة الثانية سنوات من 1999 حتى سنة 2016 لها ارتباط وثيق عبر الزمن مع المتغيرات LPIBH ،LH ،LOUV ،LK وهذا منطقي حيث عرفت هاته الفترة تحول الصين من اقتصاد ينبني بالأساس على الزراعة إلى الصناعة وأيضا إلى اقتصاد السوق، وتميزت أيضا بانتهاج سياسة الانفتاح لتشجيع الاستثمار والصادرات في الصين.

المطلب الثالث : الدراسة الوصفية لمعطيات بعض الدول النامية النفطية

الفرع الأول : الدراسة الوصفية لمعطيات السعودية

بتطبيق طريقة التحليل بالمركبات الأساسية المرجحة (ACP-normée) على جدول يتكون من أربع متغيرات و37فرد (عدد السنوات) وهذا باستخدام برنامج Xlstat2017 تحصلنا على النتائج التالية:

أولا: تحليل المتوسطات والانحرافات المعيارية

الجدول رقم (43): جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية بالنسبة للسعودية.

Variable	Observations	Moyenne	Ecart-type	معامل التغايرCV
LPIBH	37	9.885	0.175	0.017
LOUV	37	4.306	0.150	0.034
LK	37	3.087	0.227	0.073
LH	37	1.900	0.228	0.120

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج Xlstat2017.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن :

- كل متوسطات المتغيرات الدراسة موجبة وهامة ونجد أن أكبر متوسط كان لمؤشر حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي بقيمة 9.985 بينما أقل قيمة فكانت لمؤشر رأس المال البشري بقيمة 1.900.

- المتغير LOUV هو المسؤول على تمركز المجتمع المدروس لأن هذا المتغير يتميز بالإنحراف المعياري الأصغر (0.150)، وعلى العكس من ذلك المتغير المسؤول عن تشتت المجتمع المدروس هو LH لأنه يتميز بالانحراف المعياري الأكبر(0.228).

- من خلال ملاحظة معامل التغاير يمكننا القول أن المتغير الأكثر استقرارا خلال فترة الدراسة هو المتغير حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي لأنه يملك معامل التغاير الأقل من بين كل المتغيرات، في حين أن المتغير الأقل استقرارا هو متغير رأس المال البشري لأنه يملك الأكبر معامل تغاير من بين كل المتغيرات أي يخضع لاضطرابات كبيرة وصدمات خلال فترة الدراسة.

ثانيا : اختبار الكفاية وفعالية التحليل بطريقة ACP:

قبل تطبيق التحليل بالمركبات الأساسية المرجحة ودراسة النتائج المتحصل يجب التأكد من تحقق فرضيات انتقال من التحليل العاملي إلى مركبات أساسية وذلك باستعمال بعض الاختبارات موجودة في الجدول التالي :

الجدول رقم (44) : محدد مصفوفة معاملات الارتباط ومؤشر كايزر–ماير–أولكن واختبار بارتليت لحالة السعودية

0.0504	**محدد مصفوفة معاملات الارتباط**	
0.711	**اختبار كايزر–ماير–أولكن KMO**	
33.962	**Chi-square**	**اختبار بارتليت Bartlett**
6	**DF**	
0.0001	**p-value**	

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج Xlstat2017.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن :

– محدد مصفوفة معاملات الارتباط يساوي 0.0504 وهو يختلف عن الصفر وبالتالي عدم وجود ارتباط خطي متعدد بين متغيرات الدراسة مما يعني عدم وجود مشكلة التعدد الخطي وعدم تضارب في النتائج ووجود ثقة في التحليل.

– اختبار KMO يساوي 0.711 وهو اكبر من 0.5 مما يعني كفاية حجم العينة للدراسة ويدل أيضا على وجود علاقة بين المتغيرات محل الدراسة والتي تمكننا من اختزالها إلى عوامل مكتوبة على شكل خطي بدلالة المتغيرات السابقة، أي أن للتحليل العاملي فائدة وطريقة ACPتساعدنا على ضغط وتلخيص المعلومات .

– احتمال اختبار **Bartlett** يساوي 0.0001 وهو أقل من 0.05 وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية والتي تنص على أن مصفوفة الارتباطات تختلف عن مصفوفة الوحدة، أي وجود ارتباطات كافية بين متغيرات الدراسة تمكننا من تطبيق ACP واختزال المحاور.

وبناءا على اختبارات السابقة يمكننا تطبيق طريقة التحليل بالمركبات الأساسية المرجحة على حالة السعودية.

ثالثا: مصفوفة الارتباطات

مصفوفة معاملات الارتباط موضحة في الجدول أدناه:

الجدول رقم (45): مصفوفة الارتباطات بالنسبة للسعودية.

Variable	LPIBH	LOUV	LK	LH
LPIBH	1	0.540	0.647	-0.239
LOUV	0.540	1	0.449	0.018
LK	0.647	0.449	1	-0.160
LH	-0.239	0.018	-0.160	1

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج Xlstat2017.

من خلال نتائج مصفوفة الارتباطات نلاحظ أن :

- هناك ارتباط موجب بين المتغير LPIBH وهو حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي مع المتغيرات (LK,LOUV) ونفسر ذلك بأن كل هذه المتغيرات تؤثر بشكل كبير على حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي في السعودية وهذا بشكل إيجابي، إذ تبين ذلك الإشارة الموجبة لمعاملات الارتباط لحصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي مع هذه المتغيرات.

- هناك ارتباط سالب بين المتغير LPIBH وهو حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي والمتغير LH وهو رأس المال البشري ونفسر ذلك بأن هذا المتغير يؤثر بشكل سلبي على حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي في السعودية، إذ تبين ذلك الإشارة السالبة لمعامل الارتباط لحصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي الحقيقي مع هذا المتغير.

- المتغير رأس المال المادي LK هو الأقوى ارتباطا بالإيجاب مع LPIBH وهو حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي حيث سجل معامل ارتباط القيمة 0.647.

- معدل الانفتاح التجاري LOUV له ارتباط متوسط وموجب مع حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي إذ سجل معامل القيمة 0.540.

رابعا: القيم الذاتية ونسب التمثيل في المحاور

نسب التشتت والقيم الذاتية المتعلقة بأربع محاور عاملية أساسية موضحة في الجدول أدناه:

الجدول رقم (46): القيم الذاتية ونسب التمثيل على المحاور بالنسبة لحالة السعودية.

Variable	F1	F2	F3	F4
Valeur propre	2.141	1.014	0.521	0.324
Variabilité (%)	53.529	25.344	13.027	8.101
Cumulé %	53.529	78.873	31.899	100.00

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج Xlstat2017.

يبين الجدول أعلاه القيمة الذاتية المقابلة لكل محور عاملي حيث تم تحديد عاملين أساسين بناء على معيار كايزر الذي يأخذ بعين الاعتبار القيم الذاتية الأكبر من الواحد صحيح، وانطلاقا من هذا الجدول فإن القيمة الذاتية الأولى الخاصة بتمثيل المحور العاملي الأول F1 أو المركبة الأساسية الأولى أخذت نسبة 53.529% من قيمة الجمود، أما القيمة الذاتية الثانية الخاصة بتمثيل المحور الثاني F2 فأخذت 25.344% من قيمة الجمود، ومنه فإن نسبة المعلومة (الجمود أو التباين) المفسرة من طرف المستوي الأول (F1,F2) تساوي 78.873% وهي نسبة كبيرة ونستنتج أن هذين المحورين يعطيان أحسن، وبالتالي نكتفي بتمثيل المتغيرات على معلم متعامد ومتجانس واحد ذو بعدين .

خامسا: التمثيل البياني للمتغيرات

التمثيل البياني للنقاط المتغيرات موضح في الشكل التالي

الشكل رقم (55): التمثيل البياني للمتغيرات بالنسبة للسعودية.

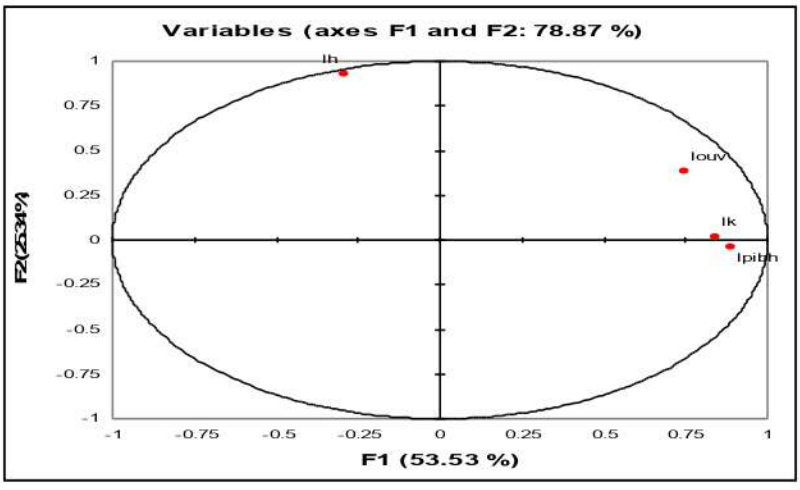

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج Xlstat2017.

من خلال التمثيل البياني للمتغيرات على دائرة الارتباطات نلاحظ أن كل المتغيرات بعيدة عن المركز وقريبة من المحيط دائرة الارتباطات، مما يعني أنها ذات جودة ومقبولة في الدراسة، كما نلاحظ أن المسافة الإقليدية بين

LPIBH وLOUV وLK ضعيفة أي أن هناك ارتباط قوي وموجب بين هذه المتغيرات، مما يعني أن معدل الانفتاح التجاري ورأس المال المادي لهما تأثير قوي وموجب على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة في السعودية، ونلاحظ أيضا أن المسافة بين LPIBH وLH متوسطة مما يدل على أن المتغيرين مستقلين عن بعضهما أي أن رأس المال البشري والنمو الاقتصادي لا يؤثران في بعضهما البعض خلال فترة الدراسة .

سادسا: التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد(سنوات الدراسة)

التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد موضح في الشكل التالي :

الشكل رقم (56): التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد بالنسبة لحالة السعودية.

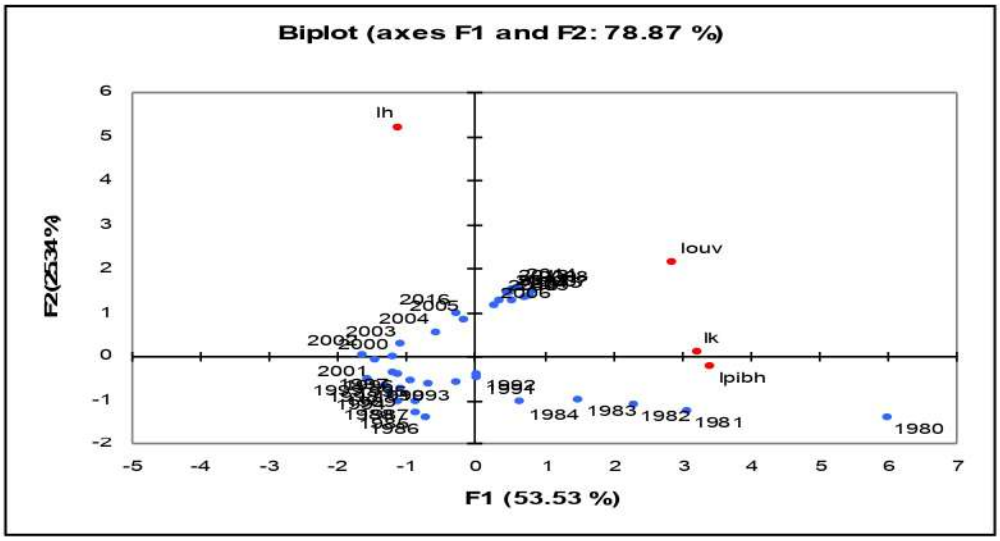

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج Xlstat2017.

إن الشكل البياني أعلاه يوضح العلاقة بين المتغيرات وسنوات الدراسة في السعودية، ومن خلال هذا التمثيل يمكن أن نضيف بعض الملاحظات للتحليل السابق، إذ من الشكل يمكن أن نميز عدة مجموعات تضم السنوات المهمة في التمثيل البياني وتوضح خصائص المتغيرات المسقطة في مجال التحليل ، ونلاحظ أن هناك مجموعتين تمثل توزيع المتغيرات:

- فبالنسبة للمجموعة الأولى سنوات من 1980 حتى سنة 1989 لها ارتباط وثيق عبر الزمن مع المتغيرات LPIBH وLOUV وLK وهذا منطقي حيث عرفت هاته الفترة تطبيق السعودية الخطة الخماسية الثالثة (1980 – 1985) والخطة الخماسية الرابعة (1986-1990).

-وبالنسبة للمجموعة الثانية والتي تمثل السنوات من 1990 حتى سنة 2016 فلها ارتباط ضعيف مع LPIBH وLOUV وLK.

الفرع الثاني : الدراسة الوصفية لمعطيات الامارات العربية المتحدة

بتطبيق طريقة التحليل بالمركبات الأساسية المرجحة (ACP-normée) على جدول يتكون من أربع متغيرات و37فرد (عدد السنوات) وهذا باستخدام برنامج Xlstat2017 تحصلنا على النتائج التالية:

أولا: تحليل المتوسطات والانحرافات المعيارية

الجدول رقم (47): جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية بالنسبة للإمارات العربية المتحدة .

Variable	Observations	Moyenne	Ecart-type	معامل التغايرCV
LPIBH	37	10.972	0.301	0.027
LOUV	37	4.544	0.364	0.080
LK	37	3.172	0.171	0.053
LH	37	1.963	0.277	0.141

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج Xlstat2017.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن :

- كل متوسطات المتغيرات الدراسة موجبة وهامة ونجد أن أكبر متوسط كان لمؤشر حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي بقيمة 10.972 بينما أقل قيمة فكانت لمؤشر رأس المال البشري بقيمة 1.963.

- المتغير LK هو المسؤول على تمركز المجتمع المدروس لأن هذا المتغير يتميز بالإنحراف المعياري الأصغر (0.171)، وعلى العكس من ذلك المتغير المسؤول عن تشتت المجتمع المدروس هو LOUV لأنه يتميز بالانحراف المعياري الأكبر(0.364).

- من خلال ملاحظة معامل التغاير يمكننا القول أن المتغير الأكثر استقرارا خلال فترة الدراسة هو المتغير حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي لأنه يملك معامل التغاير الأقل من بين كل المتغيرات، في حين أن المتغير الأقل استقرارا هو متغير رأس المال البشري لأنه يملك الأكبر معامل تغاير من بين كل المتغيرات أي يخضع لاضطرابات كبيرة وصدمات خلال فترة الدراسة.

ثانيا : اختبار الكفاية وفعالية التحليل بطريقة ACP:

قبل تطبيق التحليل بالمركبات الأساسية المرجحة ودراسة النتائج المتحصل يجب التأكد من تحقق فرضيات انتقال من التحليل العاملي إلى مركبات أساسية وذلك باستعمال بعض الاختبارات موجودة في الجدول التالي :

الجدول رقم (48):محدد مصفوفة معاملات الارتباط ومؤشر كايزر-ماير-أولكن واختبار بارتليت لحالة الامارات

محدد مصفوفة معاملات الارتباط		0.0008
اختبار كايزر-ماير-أولكن KMO		0.747
اختبار بارتليت Bartlett	Chi-square	126.079
	DF	6
	p-value	0.0001

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج Xlstat2017.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن :

- محدد مصفوفة معاملات الارتباط يساوي 0.0008 وهو يختلف عن الصفر وبالتالي عدم وجود ارتباط خطي متعدد بين متغيرات الدراسة مما يعني عدم وجود مشكلة التعدد الخطي وعدم تضارب في النتائج ووجود ثقة في التحليل.

- اختبار KMO يساوي 0.747 وهو اكبر من 0.5 مما يعني كفاية حجم العينة للدراسة ويدل أيضا على وجود علاقة بين المتغيرات محل الدراسة والتي تمكننا من اختزالها إلى عوامل مكتوبة على شكل خطي بدلالة المتغيرات السابقة، أي أن للتحليل العاملي فائدة وطريقة ACPتساعدنا على ضغط وتلخيص المعلومات .

- احتمال اختبار **Bartlett** يساوي 0.0001 وهو أقل من 0.05 وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية والتي تنص على أن مصفوفة الارتباطات تختلف عن مصفوفة الوحدة، أي وجود ارتباطات كافية بين متغيرات الدراسة تمكننا من تطبيق ACP واختزال المحاور.

وبناءا على اختبارات السابقة يمكننا تطبيق طريقة التحليل بالمركبات الأساسية المرجحة على حالة الامارات العربية المتحدة .

ثالثا: مصفوفة الارتباطات

مصفوفة معاملات الارتباط موضحة في الجدول أدناه:

الجدول رقم (49): مصفوفة الارتباطات بالنسبة للإمارات العربية المتحدة .

Variable	LPIBH	LOUV	LK	LH
LPIBH	1	-0.838	0.554	-0.844
LOUV	-0.838	1	-0.582	0.827
LK	0.554	-0.582	1	-0.787
LH	-0.844	0.827	-0.787	1

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج Xlstat2017.

من خلال نتائج مصفوفة الارتباطات نلاحظ أن :

- هناك ارتباط موجب بين المتغير LPIBH وهو حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي مع المتغير (LK) ونفسر ذلك بأن هذا المتغير يؤثر بشكل كبير على حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي في الامارات العربية المتحدة وهذا بشكل لإيجابي، إذ تبين ذلك الإشارة الموجبة لمعامل الارتباط لحصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي مع هذا المتغير.

- هناك ارتباط سالب بين المتغير LPIBH وهو حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي مع المتغيرات (LH,LOUV) ونفسر ذلك بأن كل هذه المتغيرات تؤثر بشكل كبير على حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي في الامارات العربية المتحدة وهذا بشكل سلبي، إذ تبين ذلك الإشارة السالبة لمعاملات الارتباط لحصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي مع هذه المتغيرات.

- المتغير رأس المال البشري LK والمتغير معدل الانفتاح التجاري LOUV هما الأقوى ارتباطا مع LPIBH وهو حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي حيث سجل معامل ارتباط القيم 0.844- و0.838- على الترتيب.

- رأس المال المادي LK له ارتباط متوسط وموجب مع حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي حيث سجل معامل القيمة 0.554.

رابعا: القيم الذاتية ونسب التمثيل في المحاور

نسب التشتت والقيم الذاتية المتعلقة بأربع محاور عاملية أساسية موضحة في الجدول أدناه:

الجدول رقم (50): القيم الذاتية ونسب التمثيل على المحاور بالنسبة لحالة الامارات العربية المتحدة .

Variable	F1	F2	F3	F4
Valeur propre	3.228	0.520	0.166	0.087
Variabilité (%)	80.697	12.997	4.141	2.166
Cumulé %	80.697	93.694	97.834	100.00

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج Xlstat2017.

يبين الجدول أعلاه القيمة الذاتية المقابلة لكل محور عاملي حيث تم تحديد عاملين أساسين بناء على معيار كايزر الذي يأخذ بعين الاعتبار القيم الذاتية الأكبر من الواحد صحيح، وانطلاقا من هذا الجدول فإن القيمة

الذاتية الأولى الخاصة بتمثيل المحور العاملي الأول F1 أو المركبة الأساسية الأولى أخذت نسبة 80.697% من قيمة الجمود، أما القيمة الذاتية الثانية الخاصة بتمثيل المحور الثاني F2 فأخذت 12.997% من قيمة الجمود، ومنه فإن نسبة المعلومة (الجمود أو التباين) المفسرة من طرف المستوي الأول (F1,F2) تساوي 93.694% وهي نسبة كبيرة ونستنتج أن هذين المحورين يعطيان أحسن، وبالتالي نكتفي بتمثيل المتغيرات على معلم متعامد ومتجانس واحد ذو بعدين .

خامسا: التمثيل البياني للمتغيرات

التمثيل البياني للنقاط المتغيرات موضح في الشكل التالي

الشكل رقم (57): التمثيل البياني للمتغيرات بالنسبة للإمارات العربية المتحدة .

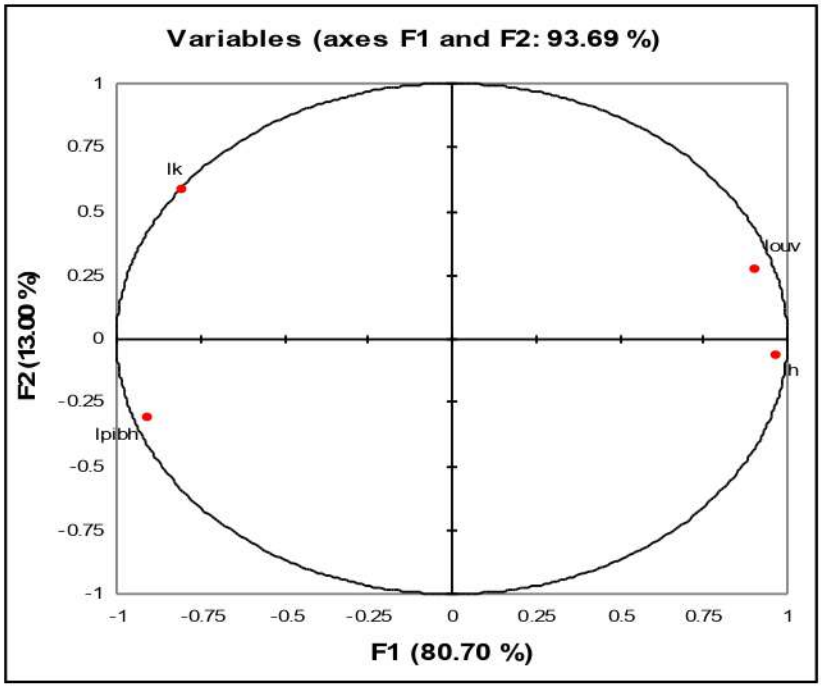

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج Xlstat2017.

من خلال التمثيل البياني للمتغيرات على دائرة الارتباطات نلاحظ أن كل المتغيرات بعيدة عن المركز وقريبة من المحيط دائرة الارتباطات، مما يعني أنها ذات جودة ومقبولة في الدراسة، كما نلاحظ أيضا أن المسافة بين LPIBH وLK متوسطة مما يدل على أن المتغيرين مستقلين عن بعضهما أي أن رأس المال المادي والنمو الاقتصادي لا يؤثران في بعضهما البعض خلال فترة الدراسة، أما المسافة بين المتغيرة LPIBH والمتغيرين LH وLOUV فهي أعظمية مما يدل على وجود ارتباط قوي وعكسي بين النمو الاقتصادي ورأس المال البشري ومعدل الانفتاح التجاري في الامارات العربية المتحدة خلال فترة الدراسة.

سادسا: التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد(سنوات الدراسة)

التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد موضح في الشكل التالي :

الشكل رقم (58): التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد بالنسبة لحالة الامارات العربية المتحدة .

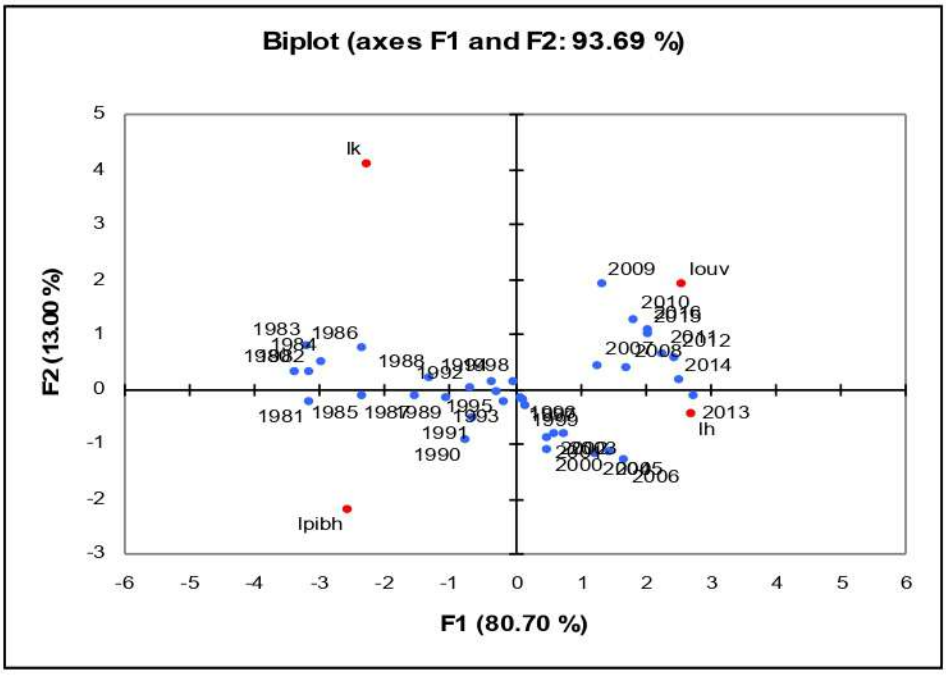

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج Xlstat2017.

إن الشكل البياني أعلاه يوضح العلاقة بين المتغيرات وسنوات الدراسة في الامارات العربية المتحدة، ومن خلال هذا التمثيل يمكن أن نضيف بعض الملاحظات للتحليل السابق، إذ من الشكل يمكن أن نميز عدة مجموعات تضم السنوات المهمة في التمثيل البياني وتوضح خصائص المتغيرات المسقطة في مجال التحليل ، ونلاحظ أن هناك مجموعتين تمثل توزيع المتغيرات:

- فبالنسبة للمجموعة الأولى سنوات من 1980 حتى سنة 1999 لها ارتباط وثيق عبر الزمن مع المتغيرات LPIBH وLK وارتباط ضعيف مع المتغيرات LOUV وLH.

-وبالنسبة للمجموعة الثانية والتي تمثل السنوات من 2000 حتى سنة 2016 فلها ارتباط وثيق عبر الزمن مع المتغيرات LOUV وLH وارتباط ضعيف مع المتغيرات LPIBH وLK.

الفرع الثالث : الدراسة الوصفية لمعطيات إندونيسيا

بتطبيق طريقة التحليل بالمركبات الأساسية المرجحة (ACP-normée) على جدول يتكون من أربع متغيرات و37فرد (عدد السنوات) وهذا باستخدام برنامج Xlstat2017 تحصلنا على النتائج التالية:

أولا: تحليل المتوسطات والانحرافات المعيارية

الجدول رقم (51): جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية بالنسبة لإندونيسيا.

Variable	Observations	Moyenne	Ecart-type	معامل التغايرCV
LPIBH	37	7.677	0.342	0.0444
LOUV	37	3.702	0.145	0.0392
LK	37	3.257	0.167	0.0513
LH	37	1.672	0.298	0.1782

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج Xlstat2017.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن :

- كل متوسطات المتغيرات الدراسة موجبة وهامة ونجد أن أكبر متوسط كان لمؤشر النمو الاقتصادي بقيمة 7.677 بينما أقل قيمة فكانت لمؤشر رأس المال البشري بقيمة 1.672.

- المتغير LOUV هو المسؤول على تمركز المجتمع المدروس لأن هذا المتغير يتميز بالإنحراف المعياري الأصغر (0.145)، وعلى العكس من ذلك المتغير المسؤول عن تشتت المجتمع المدروس هو LPIBH لأنه يتميز بالانحراف المعياري الأكبر(0.342).

- من خلال ملاحظة معامل التغاير يمكننا القول أن المتغير الأكثر استقرارا خلال فترة الدراسة هو المتغير معدل الانفتاح التجاري لأنه يملك معامل التغاير الأقل من بين كل المتغيرات، في حين أن المتغير الأقل استقرارا هو متغير رأس المال البشري لأنه يملك الأكبر معامل تغاير من بين كل المتغيرات أي يخضع لاضطرابات كبيرة وصدمات خلال فترة الدراسة.

ثانيا : اختبار الكفاية وفعالية التحليل بطريقة ACP:

قبل تطبيق التحليل بالمركبات الأساسية المرجحة ودراسة النتائج المتحصل يجب التأكد من تحقق فرضيات انتقال من التحليل العاملي إلى مركبات أساسية وذلك باستعمال بعض الاختبارات موجودة في الجدول التالي :

الجدول رقم (52) : محدد مصفوفة معاملات الارتباط ومؤشر كايزر–ماير–أولكن واختبار بارتليت لحالة إندونيسيا

محدد مصفوفة معاملات الارتباط		0.0002
اختبار كايزر–ماير–أولكن KMO		0.803
اختبار بارتليت Bartlett	Chi-square	129.915
	DF	6
	p-value	0.0001

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج Xlstat2017.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن :

– محدد مصفوفة معاملات الارتباط يساوي 0.0002 وهو يختلف عن الصفر وبالتالي عدم وجود ارتباط خطي متعدد بين متغيرات الدراسة مما يعني عدم وجود مشكلة التعدد الخطي وعدم تضارب في النتائج ووجود ثقة في التحليل.

– اختبار KMO يساوي 0.803 وهو اكبر من 0.5 مما يعني كفاية حجم العينة للدراسة ويدل أيضا على وجود علاقة بين المتغيرات محل الدراسة والتي تمكننا من اختزالها إلى عوامل مكتوبة على شكل خطي بدلالة المتغيرات السابقة، أي أن للتحليل العاملي فائدة وطريقة ACPتساعدنا على ضغط وتلخيص المعلومات .

– احتمال اختبار **Bartlett** يساوي 0.0001 وهو أقل من 0.05 وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية والتي تنص على أن مصفوفة الارتباطات تختلف عن مصفوفة الوحدة، أي وجود ارتباطات كافية بين متغيرات الدراسة تمكننا من تطبيق ACP واختزال المحاور.

وبناءا على اختبارات السابقة يمكننا تطبيق طريقة التحليل بالمركبات الأساسية المرجحة على حالة إندونيسيا.

ثالثا: مصفوفة الارتباطات

مصفوفة معاملات الارتباط موضحة في الجدول أدناه:

الجدول رقم (53): مصفوفة الارتباطات بالنسبة لإندونيسيا.

Variable	LPIBH	LOUV	LK	LH
LPIBH	1	0.722	0.521	0.967
LOUV	0.722	1	0.356	0.703
LK	0.521	0.356	1	0.455
LH	0.967	0.703	0.455	1

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج Xlstat2017.

من خلال نتائج مصفوفة الارتباطات نلاحظ أن :

- هناك ارتباط موجب بين المتغير LPIBH وهو حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي والمتغيرات(LOUV,LH) ونفسر ذلك بأن كل هذه المتغيرات تؤثر بشكل كبير على حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي في إندونيسيا وهذا بشكل ايجابي، إذ تبين ذلك الإشارة الموجبة لمعاملات الارتباط لحصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي مع هذه المتغيرات.

-المالمتغير رأس المال البشري LH والمتغير معدل الانفتاح التجاري LOUV هما الأقوى ارتباطا مع LPIBH وهو حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي إذ سجل معامل ارتباط القيم 0.967 و0.722 على الترتيب.

- رأس المال المادي LK له ارتباط متوسط وموجب مع حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي حيث سجل معامل القيمة 0.521.

رابعا: القيم الذاتية ونسب التمثيل في المحاور

نسب التشتت والقيم الذاتية المتعلقة بأربع محاور عاملية أساسية موضحة في الجدول أدناه:

الجدول رقم (54): القيم الذاتية ونسب التمثيل على المحاور بالنسبة لحالة إندونيسيا.

Variable	F1	F2	F3	F4
Valeur propre	2.915	0.701	0.355	0.030
Variabilité (%)	72.866	17.514	8.879	0.741
Cumulé %	72.866	90.380	99.259	100.00

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج Xlstat2017.

يبين الجدول أعلاه القيمة الذاتية المقابلة لكل محور عاملي حيث تم تحديد عاملين أساسين بناء على معيار كايزر الذي يأخذ بعين الاعتبار القيم الذاتية الأكبر من الواحد صحيح، وانطلاقا من هذا الجدول فإن القيمة

الذاتية الأولى الخاصة بتمثيل المحور العاملي الأول F1 أو المركبة الأساسية الأولى أخذت نسبة 72.866% من قيمة الجمود، أما القيمة الذاتية الثانية الخاصة بتمثيل المحور الثاني F2 فأخذت 17.514% من قيمة الجمود، ومنه فإن نسبة المعلومة (الجمود أو التباين) المفسرة من طرف المستوي الأول (F1,F2) تساوي 90.380% وهي نسبة كبيرة ونستنتج أن هذين المحورين يعطيان أحسن، وبالتالي نكتفي بتمثيل المتغيرات على معلم متعامد ومتجانس واحد ذو بعدين.

خامسا: التمثيل البياني للمتغيرات

التمثيل البياني للنقاط المتغيرات موضح في الشكل التالي

الشكل رقم (59): التمثيل البياني للمتغيرات بالنسبة لإندونيسيا.

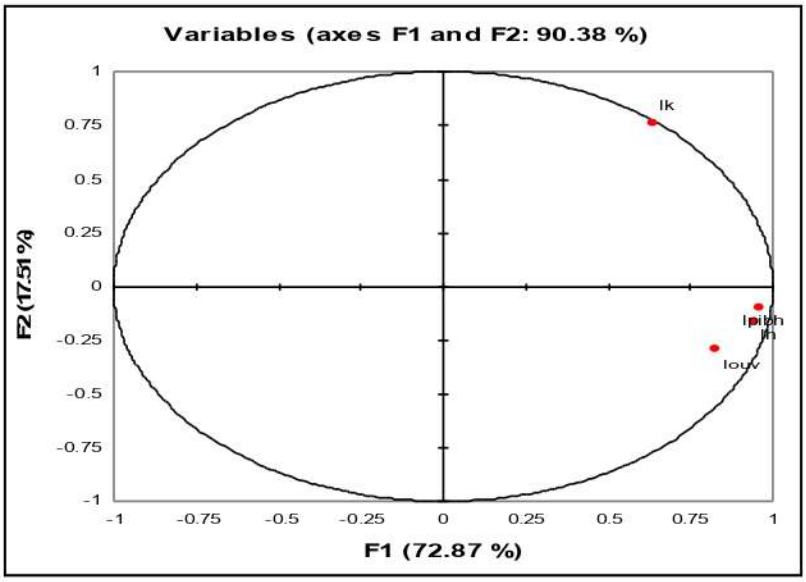

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج Xlstat2017.

من خلال التمثيل البياني للمتغيرات على دائرة الارتباطات نلاحظ أن كل المتغيرات بعيدة عن المركز وقريبة من المحيط دائرة الارتباطات، مما يعني أنها ذات جودة ومقبولة في الدراسة، كما نلاحظ أن المسافة الإقليدية بين LPIBH وLH، وLOUV ضعيفة وهذا يدل على أن هناك ارتباط قوي وموجب بين هذه المتغيرات، مما يعني أن رأس المال البشري ومعدل الانفتاح التجاري لهما تأثير قوي وموجب على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة في إندونيسيا، ونلاحظ أيضا أن المسافة بين LPIBH وLK متوسطة مما يدل على أن المتغيرين مستقلين عن بعضهما أي أن رأس المال المادي والنمو الاقتصادي لا يؤثران في بعضهما البعض خلال فترة الدراسة.

سادسا: التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد(سنوات الدراسة)

التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد موضح في الشكل التالي :

الشكل رقم (60): التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد بالنسبة لحالة إندونيسيا.

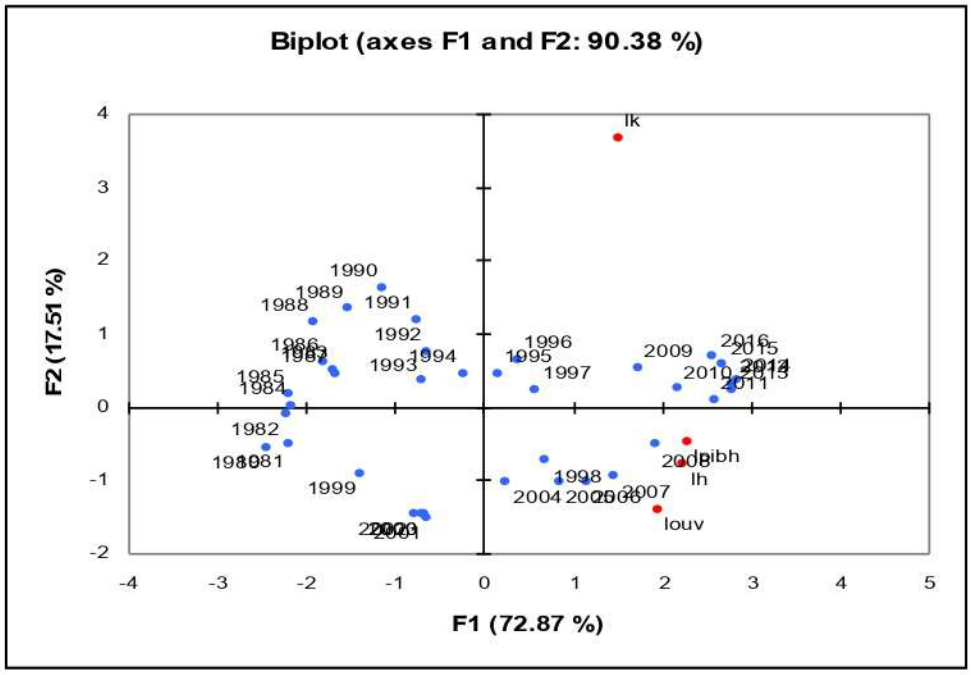

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج Xlstat2017.

إن الشكل البياني أعلاه يوضح العلاقة بين المتغيرات وسنوات الدراسة في إندونيسيا، ومن خلال هذا التمثيل يمكن أن نضيف بعض الملاحظات للتحليل السابق، إذ من الشكل يمكن أن نميز عدة مجموعات تضم السنوات المهمة في التمثيل البياني وتوضح خصائص المتغيرات المسقطة في مجال التحليل ، ونلاحظ أن هناك مجموعتين تمثل توزيع المتغيرات:

-فبالنسبة للمجموعة الأولى والتي تمثل السنوات من 1980 حتى سنة 1994 فلها ارتباط ضعيف مع LPIBH، LH، LOUV .

- وبالنسبة للمجموعة الثانية سنوات من 1995 حتى سنة 2016 لها ارتباط وثيق عبر الزمن مع المتغيرات LPIBH، LH، LOUV وهذا منطقي حيث عرفت هاته الفترة تطبيق إندونيسيا الاصلاحات الاقتصادية إذ مع بداية سنة 2004 قام الرئيس يودهويونو بتقديم ثلاث برامج اقتصادية لتحسين مناخ الاستثمار، وإصلاح القطاع المالي، وتشجيع تطوير البنية التحتية.

الفرع الرابع : الدراسة الوصفية لمعطيات إيران

بتطبيق طريقة التحليل بالمركبات الأساسية المرجحة (ACP-normée) على جدول يتكون من أربع متغيرات و37فرد (عدد السنوات) وهذا باستخدام برنامج Xlstat2017 تحصلنا على النتائج التالية:

أولا: تحليل المتوسطات والانحرافات المعيارية

الجدول رقم (55): جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية بالنسبة لإيران.

Variable	Observations	Moyenne	Ecart-type	معامل التغايرCV
LPIBH	37	8.5339	0.167	0.0195
LOUV	37	3.8984	0.137	0.0351
LK	37	3.3889	0.149	0.0440
LH	37	1.8692	0.308	0.1647

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج Xlstat2017.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن :

- كل متوسطات المتغيرات الدراسة موجبة وهامة ونجد أن أكبر متوسط كان لمؤشر حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي بقيمة 8.5344 بينما أقل قيمة فكانت لمؤشر رأس المال البشري بقيمة 1.8692.

- المتغير LOUV هو المسؤول على تمركز المجتمع المدروس لأن هذا المتغير يتميز بالإنحراف المعياري الأصغر (0.137)، وعلى العكس من ذلك المتغير المسؤول عن تشتت المجتمع المدروس هو LH لأنه يتميز بالانحراف المعياري الأكبر(0.308).

- من خلال ملاحظة معامل التغاير يمكننا القول أن المتغير الأكثر استقرارا خلال فترة الدراسة هو المتغير حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي لأنه يملك معامل التغاير الأقل من بين كل المتغيرات، في حين أن المتغير الأقل استقرارا هو متغير رأس المال البشري لأنه يملك الأكبر معامل تغير من بين كل المتغيرات أي يخضع لاضطرابات كبيرة وصدمات خلال فترة الدراسة.

ثانيا : اختبار الكفاية وفعالية التحليل بطريقة ACP:

قبل تطبيق التحليل بالمركبات الأساسية المرجحة ودراسة النتائج المتحصل يجب التأكد من تحقق فرضيات انتقال من التحليل العاملي إلى مركبات أساسية وذلك باستعمال بعض الاختبارات موجودة في الجدول التالي :

الجدول رقم (56) : محدد مصفوفة معاملات الارتباط ومؤشر كايزر-ماير-أولكن واختبار بارتليت لحالة إيران

محدد مصفوفة معاملات الارتباط		0.054
اختبار كايزر-ماير-أولكن KMO		0.662
اختبار بارتليت Bartlett	**Chi-square**	47.739
	DF	6
	p-value	0.0001

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج Xlstat2017.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن :

- محدد مصفوفة معاملات الارتباط يساوي 0.054 وهو يختلف عن الصفر وبالتالي عدم وجود ارتباط خطي متعدد بين متغيرات الدراسة مما يعني عدم وجود مشكلة التعدد الخطي وعدم تضارب في النتائج ووجود ثقة في التحليل.

- اختبار KMO يساوي 0.662 وهو اكبر من 0.5 مما يعني كفاية حجم العينة للدراسة ويدل أيضا على وجود علاقة بين المتغيرات محل الدراسة والتي تمكننا من اختزالها إلى عوامل مكتوبة على شكل خطي بدلالة المتغيرات السابقة، أي أن للتحليل العاملي فائدة وطريقة ACPتساعدنا على ضغط وتلخيص المعلومات .

- احتمال اختبار **Bartlett** يساوي 0.0001 وهو أقل من 0.05 وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية والتي تنص على أن مصفوفة الارتباطات تختلف عن مصفوفة الوحدة، أي وجود ارتباطات كافية بين متغيرات الدراسة تمكننا من تطبيق ACP واختزال المحاور.

وبناءا على اختبارات السابقة يمكننا تطبيق طريقة التحليل بالمركبات الأساسية المرجحة على إيران.

ثالثا: مصفوفة الارتباطات

مصفوفة معاملات الارتباط موضحة في الجدول أدناه:

الجدول رقم (57): مصفوفة الارتباطات بالنسبة لإيران.

Variable	LPIBH	LOUV	LK	LH
LPIBH	1	0.555	-0.154	0.698
LOUV	0.555	1	-0.183	0.546
LK	-0.154	-0.183	1	-0.456
LH	0.698	0.546	-0.456	1

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج Xlstat2017.

من خلال نتائج مصفوفة الارتباطات نلاحظ أن :

- هناك ارتباط موجب بين المتغير LPIBH وهو حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي مع المتغيرات(LOUV,LH) ونفسر ذلك بأن كل هذه المتغيرات تؤثر بشكل كبير على حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي في إيران وهذا بشكل ايجابي، إذ تبين ذلك الإشارة الموجبة لمعاملات الارتباط لحصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي مع هذه المتغيرات.

- هناك ارتباط سالب بين المتغير LPIBH وهو حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي والمتغير LK وهو رأس المال المادي ونفسر ذلك بأن هذا المتغير يؤثر بشكل سلبي على حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي في إيران، إذ تبين ذلك الإشارة السالبة لمعامل الارتباط لحصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي الحقيقي مع هذا المتغير.

- المتغير رأس المال البشري LH هو الأقوى ارتباطا مع LPIBH وهو حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي حيث سجل معامل ارتباط القيمة 0.698.

- معدل الانفتاح التجاري LOUV له ارتباط متوسط وموجب مع حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي حيث سجل معامل القيمة 0.555.

رابعا: القيم الذاتية ونسب التمثيل في المحاور

نسب التشتت والقيم الذاتية المتعلقة بأربع محاور عاملية أساسية موضحة في الجدول أدناه:

الجدول رقم (58): القيم الذاتية ونسب التمثيل على المحاور بالنسبة لحالة إيران.

Variable	F1	F2	F3	F4
Valeur propre	2.361	0.924	0.484	0.231
Variabilité (%)	59.029	23.095	12.102	5.775
Cumulé %	59.029	82.123	94.225	100.00

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج Xlstat2017.

يبين الجدول أعلاه القيمة الذاتية المقابلة لكل محور عاملي حيث تم تحديد عاملين أساسين بناء على معيار كايزر الذي يأخذ بعين الاعتبار القيم الذاتية الأكبر من الواحد صحيح، وانطلاقا من هذا الجدول فإن القيمة الذاتية الأولى الخاصة بتمثيل المحور العاملي الأول F1 أو المركبة الأساسية الأولى أخذت نسبة 59.029% من قيمة الجمود، أما القيمة الذاتية الثانية الخاصة بتمثيل المحور الثاني F2 فأخذت 23.095% من قيمة الجمود، ومنه فإن نسبة المعلومة (الجمود أو التباين) المفسرة من طرف المستوي الأول (F1,F2) تساوي 82.123%

وهي نسبة كبيرة ونستنتج أن هذين المحورين يعطيان أحسن، وبالتالي نكتفي بتمثيل المتغيرات على معلم متعامد ومتجانس واحد ذو بعدين .

خامسا: التمثيل البياني للمتغيرات

التمثيل البياني للنقاط المتغيرات موضح في الشكل التالي

الشكل رقم (61): التمثيل البياني للمتغيرات بالنسبة لإيران.

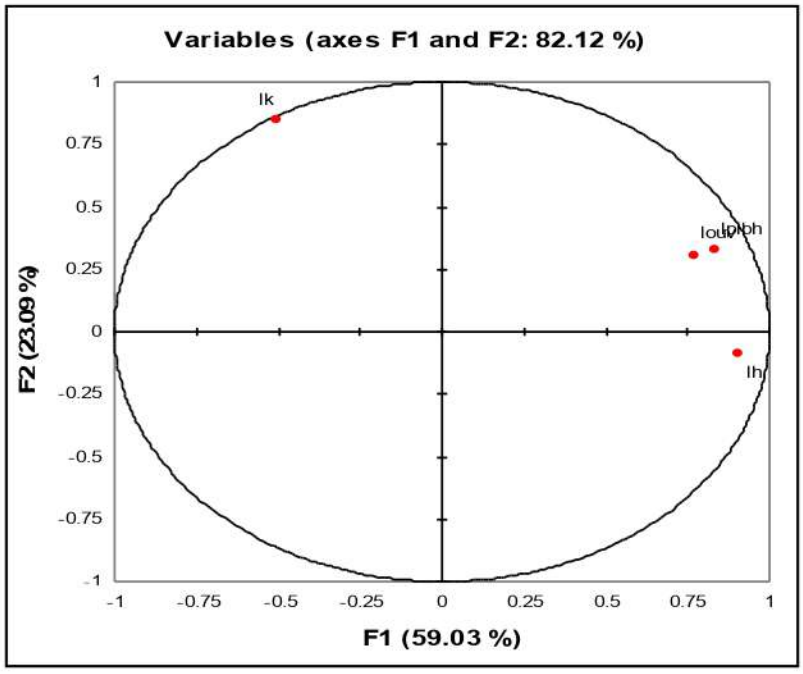

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج Xlstat2017.

من خلال التمثيل البياني للمتغيرات على دائرة الارتباطات نلاحظ أن كل المتغيرات بعيدة عن المركز وقريبة من المحيط دائرة الارتباطات، مما يعني أنها ذات جودة ومقبولة في الدراسة، كما نلاحظ أن المسافة الإقليدية بين LPIBH وLH وLOUV ضعيفة وهذا يدل على أن هناك ارتباط قوي وموجب بين هذه المتغيرات، أي أن رأس المال البشري ومعدل الانفتاح التجاري لهما تأثير قوي وموجب على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة في إيران، ونلاحظ أيضا أن المسافة بين LPIBH وLK متوسطة مما يدل على أن المتغيرين مستقلين عن بعضهما أي أن رأس المال المادي والنمو الاقتصادي لا يؤثران في بعضهما البعض خلال فترة الدراسة.

سادسا: التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد(سنوات الدراسة)

التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد موضح في الشكل التالي :

الشكل رقم (62): التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد بالنسبة لحالة إيران.

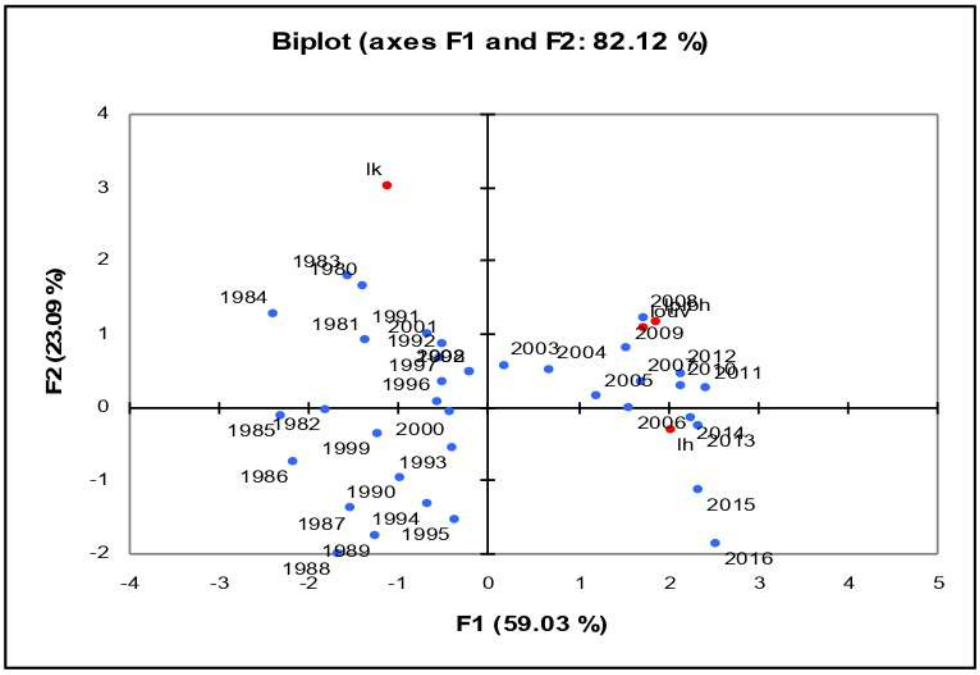

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج Xlstat2017.

إن الشكل البياني أعلاه يوضح العلاقة بين المتغيرات وسنوات الدراسة في إيران، ومن خلال هذا التمثيل يمكن أن نضيف بعض الملاحظات للتحليل السابق، إذ من الشكل يمكن أن نميز عدة مجموعات تضم السنوات المهمة في التمثيل البياني وتوضح خصائص المتغيرات المسقطة في مجال التحليل، ونلاحظ أن هناك مجموعتين تمثل توزيع المتغيرات:

-فبالنسبة للمجموعة الأولى والتي تمثل السنوات من 1980 حتى سنة 2002 فلها ارتباط ضعيف مع LPIBH و$LPIBH_{t-1}$ و LH و LOUV وذلك بسبب تقلبات أسعار النفط خاصة في فترة الثمانينات وأيضا لحرب الايرانية العراقية .

- وبالنسبة للمجموعة الثانية سنوات من 2003 حتى سنة 2016 لها ارتباط وثيق عبر الزمن مع المتغيرات LPIBH و$LPIBH_{t-1}$ و LH و LOUV وهذا منطقي حيث عرفت هاته الفترة ارتفاع الأسعار النفط في الأسواق العالمية.

المبحث الثاني: منهجية وأدوات الدراسة

سنقوم في هذا المبحث بتقديم أدوات الاقتصاد القياسي والسلاسل الزمنية ومنهجية بانيل المستخدمة في الدراسة، إذ تعد هاته الأخيرة من الأهم الأساليب الكمية في تحليل الظواهر الاقتصادية حيث أنها اكتسبت في الآونة الأخيرة اهتماماً كبيراً خصوصاً في الدراسات الاقتصادية، وذلك نظراً لأنها تأخذ في الاعتبار أثر تغير الزمن وأثر الاختلاف بين الوحدات المقطعية الموجود في بيانات عينة الدراسة.

المطلب الأول : مزايا ونماذج معطيات بانيل

الفرع الأول : مزايا معطيات بانيل

إن بيانات الطولية أو البيانات المقطعية هي مصطلحات مستخدمة في الاقتصاد القياسي والإحصاء للإشارة إلى مجموعة من البيانات تحتوي على ملاحظات متكررة لمجموعة مختارة من المتغيرات، ويمتاز هذا النوع من البيانات بطبيعة البعد الثنائي، فهي عبارة عن تركيب لبيانات السلاسل الزمنية (Series chronologiques) وبيانات مقطعية (Coupes instantanée)، وعلى هذا أساس يكون الشكل الخطي العام للنماذج التي تهتم بدراسة هذا النوع من البيانات على النحو التالي[1]:

$$y_{it} = \alpha_{it} + \sum_{k=1}^{K} \beta_{kit}\, x_{kit} + u_{it} \qquad , \quad i = \overline{1,N} \quad , \quad t = \overline{1,T}$$

حيث أن y_{it} يمثل المتغير التابع.

x_{kit} يمثل المتغير المستقل ذو الرتبة k.

α_{it} و β_{kit} معلمات النموذج

u_{it} يعبر عن الخطأ العشوائي والذي يحسب من العلاقة التالية ($u_{it} = v_i + \eta_t$)، حيث أن v_i هو عنصر الخطأ بالنسبة للبيانات المقطعية أي الأخطاء بين الأفراد، و η_t يمثل مركبة الخطأ المتعلقة بالزمن.

كما يقوم هذا النموذج على عدة افتراضات [2]:

- **فرضية عدم تحيز وتجانس الأخطاء:** $E(\varepsilon_{it}) = 0 \;\; ; \;\; E(\varepsilon_{it}^2) = \delta_\varepsilon^2 \qquad \forall t = \overline{1,T}, \forall i = \overline{1,N}$
- **فرضية عدم وجود الارتباط بين أفراد العينة والأخطاء (التعامد):** $E(x_{it}\varepsilon_{jt}) = 0 \qquad \forall i \neq j$
- **فرضية عدم الارتباط الذاتي بين الاخطاء :** $E(\varepsilon_{it}\varepsilon_{ij}) = 0 \qquad \forall t \neq j$

وتمتاز دراسات البيانات الطولية بالعديد من المزايا نذكر منها[3]:

---

[1] Baltagi H, **Econometric Analysis of panel Data**, 3eme edition. West Sussex: John Wiley and Sons, England, 2005, P12.

[2] Marno Verbeek, **A Guide to Modern Econometrics,** Fifth Edition, Kindle Edition, 2017, P383.

[3] Damodar N.Gujarati, **Econometrics by Example**, First Edition, Palgrave Macmillan,United Kingdom, 2011, P 279-280.

1- تساعد نماذج بانيل على معالجة مشكلة عدم تجانس التباين عند استخدام بيانات المقطعية؛

2- من خلال الجمع بين السلاسل الزمنية الطولية والمقطعية تضمن نماذج بانيل معلومات أكثر، وتقلبات أكثر وعدد أكبر من درجات الحرية وكذلك مزيد من الكفاءة؛

3- نماذج بانيل أكثر ملاءمة لدراسة ديناميكية التعديل للدارسات الاقتصادية مثل البطالة، الفقر والنمو وغيرها؛

4- نماذج بانيل تكتشف وتقيس بشكل أفضل التأثيرات التي لا يمكن ملاحظتها في بيانات السلاسل الزمنية؛

5- تمكن نماذج بانيل من دراسة الظواهر مثل وفورات الحجم والتغير التكنولوجي على نحو أفضل.

الفرع الثاني : نماذج معطيات بانيل

هناك العديد من النماذج ولكننا سنركز على أهم النماذج التي اعتمدنا عليها في الدراسة :

1- نموذج الانحدار التجميعي (نموذج التجانس الكلي):

هذا النوع من النماذج هو الأكثر بساطة ويتميز بأن أفراد العينة المتجانسة بالكامل، أي يكون فيه معاملات الحد الثابت ومعاملات الانحدار كلها متساوية لجميع الافراد $v_i = 0$, $\beta_{ki} = \beta_k$, $\forall i = \overline{1, N} : \alpha_i = \alpha$ ، وطريقة تقدير المستعلمة في هذا الانحدار هي طريقة المربعات الصغرى العادية[1]، والصياغة الرياضية لهذا الانحدار هو من الشكل الآتي[2]:

$$y_{it} = a_i + \beta' x_{it} + \varepsilon_{it}$$

2- نموذج الآثار الفردية:

يعتبر هذا النموذج من أكثر النماذج المستعملة في الدراسات، ويتميز بعدم التجانس الناتج عن اختلاف الثابت، أي يكون معاملات الحد الثابت مختلفة من فرد لآخر $\alpha_i + v_i$ وأما معاملات الانحدار كلها متساوية لجميع الافراد $\beta_{ki} = \beta_k$[3]، ونميز في نموذج الآثار الفردية نوعين :

- نموذج الآثار الفردية الثابتة:

في هذا النموذج توجد آثار ثابتة ومحددة في الانحدار لا تتغير عبر الزمن، ويكون معلمات الانحدار المقدرة بطريقة المربعات الصغرى متحيزة وغير متناسقة، لذلك يتم التقدير بواسطة طريقة المربعات الصغرى ذات المتغيرات الوهمية (LSDV) [4] وتمنح هذه الطريقة (LSDV) مقدر تقاربي غير متحيز.

---

[1] Christophe Hurlin, **L'économétrie des données de panel Modèles linéaires simples**, Université d'Orléans, France, 2004, P20.

[2] Hsiao cheng, **Analysis of Panel Data,** 3rd Edition Cambridge university press, New York, 2014, P 15.

[3] Christophe Hurlin, OP-CIT, P25.

[4] William Greene, **Econometric Analysis**, Seventh Edition, Macmillan Publishing Company, New York,2012, P285.

والصياغة الرياضية لهذا النموذج هي على الشكل التالي [1]:

$$y_{it} = \alpha_i + \sum_{k=1}^{K} \beta_k x_{kit} + \varepsilon_{it}$$

– نموذج الآثار الفردية العشوائية:

في هذا النموذج يفترض أن تكون العلاقة بين المتغير التابع ومتغيرات المستقلة عشوائية ويكون الأثر الفردي عشوائي وليس محدد $(\alpha + v_i)$، ويكون التقدير بواسطة طريقة المربعات الصغرى المعممة (MCG) التي تعطي مقدر تقاربي وبأقل تباين، والصياغة الرياضية لهذا النوع من النماذج على الشكل الأتي [2]:

$$y_{it} = \alpha + \sum_{k=1}^{K} \beta_k x_{kit} + u_{it}$$

حيث $u_{it} = v_i + \varepsilon_{it}$ وهو خطأ مركب.

الفرع الثالث: الاختبارات الإحصائية

لتحديد نوعية النموذج من بين النماذج الطويلة الرئيسية الثلاثة السابقة الذي يتلائم مع بيانات الدراسة، هناك عدة اختبارات نذكر من أهمها :

أولا– اختبار تحديد نوع النموذج (Test de spécification de modèle) (اختبارات التجانس لـ (Hsiao–1986)):

لتحديد النموذج الأمثل بين النموذج التجانس الكلي والنموذج الآثار الفردية اقترح Hsiao (1986)اختبارا بثلاث خطوات، إذ أنه في كل خطوة يتم اختبار الفرضية المعدومة باستعمال إحصائية فيشر (اختبار والد للقيود على المعاملات)كما هو موضح في الشكل التالي:

[1] Dimitrios Asteriou, Stephen G. Hall, **Applied Econometrics**, Second Edition, Palgrave Macmillan, England, 2011, P 418.

[2] Kurt Schmidheiny, **Panel Data: Fixed and Random Effects,** Université Basel, Suisse, P 5-6.

الشكل رقم (63): مخطط اختبار (Hsiao–1986)

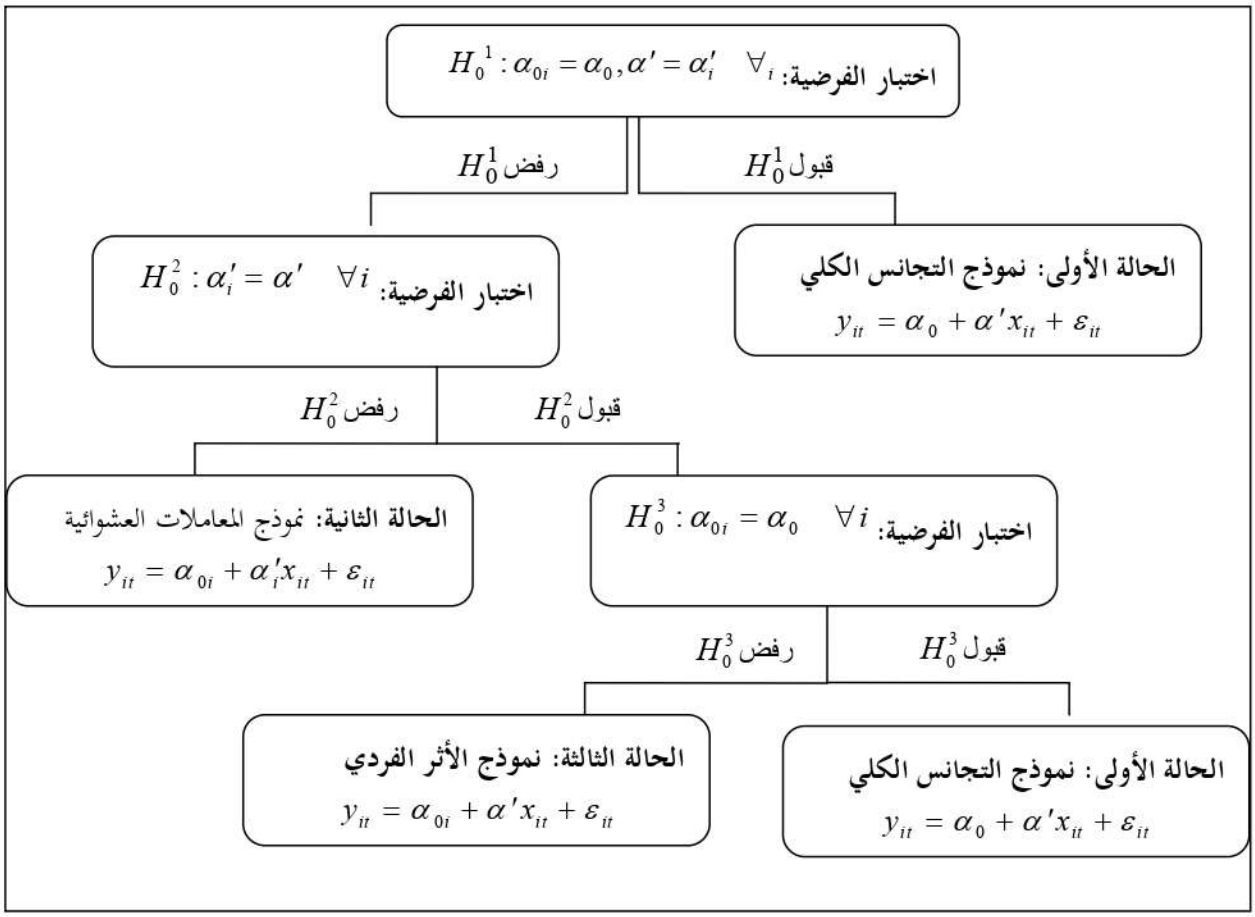

Source: Regis Bourbonais, **Econométrie**, 9éme édition, Dunod, Paris, France, 2015, P 349.

–الخطوة الأولى: نختبر الفرضية $H_0^1 : \alpha_{0i} = \alpha_0, \quad \alpha' = \alpha_i' \qquad \forall i = \overline{1, N}$

يتم اختبار هذه الفرضية استنادا إلى احصائية فيشر التي تحسب من العلاقة التالية إلى[1]:

$$F_1 = \frac{(\mathrm{SCR}_{C1} - SCR) / (N-1)(\mathrm{K}+1)}{\mathrm{SCR} / (NT - N(K+1))}$$

ويتم مقارنة إحصائية F_1 مع القيمة المجدولة لفيشر عند درجة حرية $F((\mathrm{N}-1)(K+1) \ , \ N\,\mathrm{T} - N(K+1))$، وإذا كانت القيمة المجدولة أكبر من القيمة المحسوبة فإننا نقبل الفرضية العدمية ونكون أمام حالة نموذج التجانس الكلي، أما في حالة العكس فإننا ننتقل إلى الخطوة الثانية.

– الخطوة الثانية: نختبر الفرضية $H_0^2 : \alpha' = \alpha_i' \qquad \forall i = \overline{1, N}$

تهدف هذه الخطوة إلى البحث عن مصدر عدم التجانس ويتم اختبار هذه الفرضية استنادا إلى احصائية فيشر التي تحسب من العلاقة التالية إلى[2]:

[1] Regis Bourbonais, OP-CIT, P 350.
[2] Ibid, P 350.

$$F_2 = \frac{(\mathrm{SCR}_{C2} - SCR)/(N-1)(\mathrm{K})}{\mathrm{SCR}/(NT - N(K+1))}$$

يتم مقارنة إحصائية F_2 مع القيمة المجدولة لفيشر عند درجة حرية $F((\mathrm{N}-1)(K)\ ,\ N\,\mathrm{T} - N(K+1))$، وإذا كانت القيمة المجدولة أقل من القيمة المحسوبة فإننا نرفض الفرضية العدمية ونكون أمام حالة نموذج المعاملات العشوائية، أما في حالة العكس فإننا ننتقل إلى الخطوة الثالثة.

-الخطوة الثالثة: نختبر الفرضية $H_0^3 : \alpha_{0i} = \alpha_0, \qquad \forall i = \overline{1, N}$

ويتم اختبار هذه الفرضية استنادا إلى احصائية فيشر التي تحسب من العلاقة التالية إلى[1]:

$$F_3 = \frac{(\mathrm{SCR}_{C1} - SCR_{C2})/(N-1)}{\mathrm{SCR}_{C2}/(N \times (T-1) - K)}$$

يتم مقارنة إحصائية F_3 مع القيمة المجدولة لفيشر عند درجة حرية $F(N-1\ ,\ N \times (T-1) - K)$، وإذا كانت القيمة المجدولة أكبر من القيمة المحسوبة فإننا نقبل الفرضية العدمية نكون أمام حالة نموذج الأثر الفردي ويبقى علينا تحديد نوعية هذا الأثر.

ثانيا: اختبار تحديد نوعية الأثر الفردي (اختبار هوسمان (Test de Hausman))

يهدف اختبار Hausman إلى تحديد ما إذا كانت معاملات التقديرين (الثابتة والعشوائية) مختلفة إحصائياً أي تحديد نوعية الأثر الفردي، ويعتمد على المقارنة بين مقدر المربعات الصغرى المعممة α_{MCG} لنموذج الأثر العشوائي والمقدر الداخلي α_{LSDV} لنموذج الأثر الثابت، ويفترض هوسمان أنه في حالة وجود ارتباط بين الأثر الفردي والمتغيرات المفسرة فإن المقدر α_{MCG} يكون متحيز أما المقدر الداخلي α_{LSDV} فهو غير متحيز وأكثر كفاءة، وتكون فرضيات هذا الاختبار على الشكل التالي[2]:

$$H_0 : \alpha_{MCG} = \alpha_{LSDV} = 0$$
$$H_1 : \alpha_{MCG} \neq \alpha_{LSDV} \neq 0$$

وتحسب إحصائية هوسمان بالعلاقة التالية [3]:

$$H = (\hat{\alpha}_{MCG} - \hat{\alpha}_{LSDV})' \left[\mathrm{var}(\hat{\alpha}_{MCG} - \hat{\alpha}_{LSDV}) \right]^{-1} (\hat{\alpha}_{MCG} - \hat{\alpha}_{LSDV})$$

حيث أن H يتبع توزيع كاي تربيع ذو درجة حرية K

ففي حالة رفض الفرضية البديلة وقبول الفرضية المعدومة فإننا في حالة عدم وجود ارتباط بين المتغيرات المفسرة والأثر الفردي أي نموذج هو الأثر العشوائي وفي حالة العكس فإن نموذج هو الأثر الثابت.

---

[1] Ibid, P 351.
[2] Regis Bourbonais, OP-CIT, P 358.
[3] William Greene, OP-CIT, P 419.

ثالثا : اختبار براش وباقو (Test de Breusch et Pagan–1980)

اقترح هذا الاختبار من طرف Breusch وPaganسنة 1980 وهو يتبع توزيع كاي تربيع ذو درجة حرية واحد $\left(LM \to \chi_1^2\right)$، كما يعتمد هذا الاختبار على مضاعف Lagrange المتعلق بالأخطاء الناتجة عن طريقة المربعات الصغرى وتعطى عبارته بالعلاقة التالية[1] :

$$LM = \frac{NT}{2(T-1)}\left[\frac{\sum_{i=1}^{n}\left[\sum_{t=1}^{T} e_{it}\right]^2}{\sum_{i=1}^{n}\sum_{t=1}^{T} e_{it}^2} - 1\right]^2$$

فإذا كانت الإحصائية المحسوبة LM أقل من الإحصائية المجدولة فإننا نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية المعدومة أي النموذج الذي يلاءم معطيات الدراسة هو نموذج التجانس الكلي .

المطلب الثاني : تقديم طريقة العزوم المعممة

تعد طريقة العزوم المعممة GMM واحدة من أكثر طرق استعمالات في الاقتصاد القياسي وهي طريقة تعتمد على تعميم الطريقة الكلاسيكية (طريقة المربعات الصغرى OLS)، حيث أن استعمال هاته الأخيرة في تقدير النماذج تستدعي توفر الكثير من الفرضيات غير متوفرة ضمن نماذج البيانات الطولية الديناميكية، مثل تحديد كل المتغيرات التفسيرية التي تشرح المتغير التابع، تجانس التباين للخطأ العشوائي واستقلاله عن المتغيرات المستقلة، بالإضافة إلى افتراض حالة التوزيع الطبيعي لحد الخطأ العشوائي، ولذلك تستخدم طريقة العزوم المعممة GMM المقترحة من طرف Arellano et Bond 1991 لتصحيح مشاكل القياسية الناتجة عن اختلال الفرضيات السابقة، وذلك بإدخال متغيرات أخرى لهذا الغرض وتسمى بالمتغيرات المساعدة بشرط أن تكون مستقلة عن الخطأ العشوائي في المعادلات قبل إدخالها في التقدير ومرتبطة بالمتغيرات المستقلة، وفي الغالب الأحيان يتم اللجوء إلى المتغيرات المستقلة نفسها وإبطائها أو ادخال عليها الفروق وإدخالها في المعادلة كمتغيرات مساعدة، وذلك نظراً لصعوبة الحصول على متغيرات جديدة تحقق شرط السابق، ويمكننا أن نميز ضمن طريقة العزوم المعممة بين الطريقتين التاليتين :

[1] Ibid, OP-CIT, P 416.

1- طريقة مقدر الفروق الأولى (Estimateur des différences premières)

تم تقديم طريقة مقدر الفروق الأولى من طرف (Arellano et Bond-1991) وتعتمد طريقة في حل المشاكل القياسية كالارتباط الذاتي بين الأخطاء على إدخال الفروق من الدرجة الأولى على طريقة العزوم المعممة كمتغيرات مساعدة، وتصبح المعادلة كالأتي[1] :

$$y_{it} - y_{it-1} = \alpha(y_{it-1} - y_{it-2}) + \beta(x'_{it} - x'_{it-1}) + (\varepsilon_{it} - \varepsilon_{it-1})$$

2- طريقة مقدر النظام (Estimateur de Système)

تم تقديم طريقة مقدر النظام من طرف (Arellano et Bover-1995)، وتعتمد طريقة في حل المشاكل القياسية كالارتباط الذاتي بين الأخطاء على إدخال على طريقة العزوم المعممة المتغيرات المبطأة كمتغيرات مساعدة لفروق المتغيرات، وفروق المتغيرات المبطأة كمتغيرات مساعدة للمستويات الأصلية.

المطلب الثالث: منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL

سوف نستخدم في هذه الدراسة منهجية حديثة وهي منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة، وتتميز هاته المنهجية في أنها لا تتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة نفسها إذ تتفادى عدم التأكد من درجة الاستقرارية، ويرى Pesaran أن اختبار التكامل في إطار ARDL يمكن تطبيقه إذا كانت السلاسل متكاملة في المستوى أو عند الفرق الأول، وتتلخص هاته المنهجية قي ثلاث خطوات التالية :

أولا : اختبار استقرارية السلاسل الزمنية الطولية

إن الخطوة الأولى في أي منهجية قياسية تقتضي اختبار فيما إذا كانت متغيرات مستقرة أو لا، حيث تعاني أغلب السلاسل الزمنية لمتغيرات الاقتصادية من عدم الاستقرار أي تحتوي على جذر وحدة، والذي يتجلى بأن المتوسط وتباين غير مستقلين عن الزمن، مما يؤدي إلى انحدار زائف وظهور مشكلات في التحليل والاستدلال القياسي بسبب صعوبة نمذجة هاته السلاسل الزمنية، وقد تطورت النظرية الإحصائية لتشمل اختبارات عديدة ونقترح مجموعة من الاختبارات الإحصائية المهمة :

[1] Erik Biorn, **Econometrics of Panel Data Methods and Applications**, First Edition, Oxford University Press, United Kingdom, 2017, P 217.

1- اختبار Levin, Lin et Chu (LLC – 2002)

طوّر هذا الاختبار سنة 2002 وهو منبثق من الاختبار لديكي فولر المطور ADF حيث يعتمد على ثلاثة نماذج لاختبار الجذر الوحدة التالية [1]:

$$\Delta Y_{it} = \rho Y_{it-1} + \sum_{s=1}^{pi} \gamma_{is} \Delta Y_{it-s} + \mu_{it} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (1)$$

$$\Delta Y_{it} = \alpha_i + \rho Y_{it-1} + \sum_{s=1}^{pi} \gamma_{is} \Delta Y_{it-s} + \mu \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (2)$$

$$\Delta Y_{it} = \alpha_i + \beta_i t + \rho Y_{it-1} + \sum_{s=1}^{pi} \gamma_{is} \Delta Y_{it-s} + \mu \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (3)$$

حيث أن ε_{it} يمثل حد الخطأ العشوائي ويتبع التوزيع التالي: $\mu_{it} \rightarrow ARMA$

ويقوم هذا الاختبار على أساس الفرضية الصفرية التي تنص على وجود جذر الوحدة أي عدم استقرار السلسلة.

$$\begin{cases} H_0 : \quad \rho = 1 \\ H_1 \quad : \quad \rho \langle 1 \end{cases}$$

2- اختبار Im, Pesaran et Shin (IPS– 2003)

اقترح هذا الاختبار سنة 2003 ويعتمد على من نفس فرضيات اختبار Levin, Lin et Chu حيث أبقى على فرضية الصفرية كما هي، أما الفرضية البديلة فقد تم تجزئتها، لتصبح الفرضيات كالأتي[2]:

$$H_0 : \rho_i = 0, \ \forall i = 1,\dots,N$$
$$H_1 : \rho_i \langle 0, \ \forall i = 1,2,\dots,N_1$$
$$\rho_i = 0, \ \forall i = N_1 + 1, N_1 + 2,\dots,N$$

وتدل الفرضية البديلة على وجود على الأقل جزء من أفراد العينة في حالة استقرار .

3- اختبار مادالا ووو (Maddala et Wu) (1999) و Choi (2001)

اقترح مادالا ووو سنة 1999 اختبارا لاستقرارية السلاسل يستند إلى مجموعة من القيم p-Value مأخوذة من اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة المطبق على كل مقطع من بيانات المقطعية، وقد اقترح مادالا ووو صيغة اختبار مبنية على اختبار فيشر[3]:

$$P = -2\sum_{i=1}^{N} \ln(p_i)$$

---

[1] Christophe Hurlin et Valérie Mignon, **une synthèse des testes de cointegration sur données de Panel**, université d'Orléans, Suisse, novembre 2006, P 10.
[2] Ibid, P 15.
[3] Laura Barbieri, **Panel Unit Root Tests: A Review**, Serie Rossa: Economia – Quaderno, Vol 43, Université du Sacré-Cœur, 2006, P 12.

أما في حالة القيم الكبيرة لـ N فإن كاو (Choi) قد اقترح الإحصائية التالية قد اقترح الإحصائية التالية[1]:

$$Z = \frac{\sqrt{N}\left\{N^{-1}P_{MW} - E(-2\ln(p_i))\right\}}{\sqrt{Var(-2\ln(p_i))}} = \frac{1}{2\sqrt{N}}\sum_{i=1}^{N}(-2\ln(p_i)-2)$$

4- اختبار (Hadri – 2000)

أقترح هذا الاختبار من طرف الجزائري "قدور حضري" سنة 2000 وهو تعميم لاختبار KPSS ويقوم هذا الاختبار على تقدير بواقي لمعادلات الانحدار لاختبار KPSS بطريقة المربعات الصغرى ثم يتم حساب مضاعف لاغرانج للبواقي، ويتميز عن باقي الاختبارات بأن فرضيته العدمية تنص على عدم وجود جذر وحدة أي السلسلة مستقرة عكس بقية الاختبارات السابقة.

ثانيا : اختبار التكامل المشترك

يعد هذا الاختبار أحد الأساليب المستخدمة في حالة وجود انحدار زائف ويرجع أصل الفكرة إلى غرانجر سنة 1981، والتكامل المشترك هو حالة تصاحب بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر تؤدي التقلبات في إحداهما إلى إلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتهما ثابتة عبر الزمن، وينص أنموذج تكامل المشترك على أن المتغيرات الاقتصادية التي تفترض النظرية الاقتصادية وجود علاقة توزانية طويلة الأجل بينهما لا تتباعد عن بعضها البعض ويميلون إلى التوازن بشكل كبير في الأجل الطويل مع إمكانية تباعد هذه المتغيرات عن التوازن في الأجل القصير، وحتى نتحقق من وجود تكامل مشترك لهذه السلاسل المستقرة يلزم إجراء اختبار التكامل المشترك، ولعل من أهم الاختبارات في هذا المجال نذكر اختبار (Pedroni)، اختبار (Kao) واختبار Westerlund الذين يختبرون وجود تكامل مشترك باختبار فرضية جذر الوحدة لبواقي التكامل (استقرارية البواقي) .

1- اختبار بدروني للتكامل المشترك (Pedroni–2000)

اقترح هذا الاختبار من طرف Pedroni سنة 1999 وطوره سنة 2004 ويأخذ هذا الاختبار النموذج التالي: $y_{it} = \alpha_i + \sum_{k=1}^{K} \beta_k x_{kit} + e_{it}$

ويتم اختبار سكون البواقي الانحدار السابق e_t ويكون ذلك بتطبيق اختبار Im, Pesaran et Shin وتحديد رتبة تكاملها ، وعلى هذا أساس تكون الفرضية المعدومة لاختبار بدروني تنص على عدم وجود تكامل مشترك بين السلاسل لكل أفراد العينة، وقد قسم هذا الاختبار إلى سبعة اختبارات جزئية لكشف واثبات فرضية التكامل المتزامن على النحو التالي:

[1] Christophe Hurlin et Valérie Mignon, Op Cit, P15.

إحصائيات البعد الداخلي: $Panel\ v-Statistic$

$Panel\ \rho-Statistic$

$Panel\ PP-Statistic$

$Panel\ ADF-Statistic$

إحصائيات البعد البيني: $Group\ \rho-Statistic$

$Group\ PP-Statistic$

$Group\ ADF-Statistic$

وتحسم النتيجة بالأغلبية من بين النتائج الاختبارات السابقة.

2- اختبار كاو للتكامل المشترك (Ko -1999)

اقترح كاو (1999) اجراء اختبارات ديكي فولر (DF) وديكي فولر المطور (ADF) على سلسلة البواقي بشكل مشابه للمنهجية الخطوتين انجل-غرانجر، وتأخذ بواقي هذا الاختبار من النموذج التالي:

$$y_{it} = \alpha_i + \sum_{k=1}^{K} \beta_k x_{kit} + e_{it}$$

$$\hat{e}_{it} = \rho \hat{e}_{it-1} + v_{it}$$

ولاختبار التكامل المشترك بين السلاسل يتم فحص استقرارية بواقي السابقة باستخدام احصائيات ديكي فولر وديكي فولر المطور، حيث تنص فرضية العدمية على عدم وجود تكامل مشترك بين السلاسل $H_0: \rho = 1$.

ولقد طور كاو أربعة اختبارات من نوع اختبار ديكي فولر (DF)، اثنين تفترض تأثير ثابت وتحسب قبل إجراء عملية تصحيح التحيز لمعالم الارتباط ذاتي للأخطاء وهي DF_ρ ، DF_t واثنين تفترض تأثيرات خارجية للأخطاء والانحدار وتحسب بعد إجراء عملية تصحيح التحيز لمعالم الارتباط الذاتي للأخطاء: DF_ρ^* ، DF_t^*.[1]

3- اختبار التكامل المشترك (Westerlund -2007)

اقترح هذا الاختبار من طرف Westerlund سنة (2007) ويختبر الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك ويعطي نتائج أفضل وقوية في عينات صغيرة [2]، وعلى عكس الاختبارات السابقة لبدروني

[1] Alemayehu Geda, Njuguna Ndung'u, Daniel Zerfu,, **Applied Time Series Econometrics**, First Edition, University of Nairobi Press, Kenya, 2012, P 156.

[2] Senturk Mehmet, Akbas Yusuf Ekrem, Ozkan Gokcen, **Cross sectional dependence and cointegration analysis among the gdp-foreign direct investment and aggregate credits: evidence from selected developing countries**, Asian Economic and Financial Review, United Kingdom, Vol 11, No 7, 2014, P 1490.

وكاو لا يستند هذا الاختبار إلى استقرارية البواقي في نموذج الطويل المدى، بل يستند اختبار Westerlund على دراسة التغيرات الهيكلية للبواقي وعلى معنوية معامل تصحيح الخطأ من النوع التالي[1] :

$$\Delta Y_{it} = c_i + \alpha_{i1}\Delta Y_{it-1} + \ldots\ldots + \alpha_{i1}\Delta Y_{it-p} + \beta_{i0}\Delta X_{it} + \beta_{i1}\Delta X_{it-1} + \ldots\ldots$$
$$+\beta_{ip}\Delta X_{it-p} + \alpha_i(Y_{it-1} - \beta_1 X_{it-1}) + u_{it}$$

بحيث عندما يكون معامل تصحيح الخطأ غير معنوي $H_0 : \alpha_i = 0$ فإنه لا توجد علاقة تكامل مشترك والعكس صحيح إذا كان معامل تصحيح الخطأ معنوي $H_1 : \alpha_i \neq 0$ توجد علاقة تكامل مشترك.

ثالثا : تقدير نموذج ARDL

إذا كانت متغيرات النموذج محل الدراسة متكاملة في المستوى أو عند الفرق الأول مع وجود علاقة تكامل مشترك فإن الخطوة التالية هي تقدير العلاقة طويلة الأجل وقصيرة الأجل، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة الذي اقترحه Pesaran et smith الذي يأخذ عدد كافي من فترات التخلف الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات، واقترحا ثلاثة طرق للتقدير في نماذج البانل الديناميكية وهما :

1- طريقة مقدرة الأثر الفردي الديناميكي (DFE) dynamic fixed effects :

تأخذ هاته الطريقة بعين الاعتبار التجانس في المدى القصير والطويل أي يكون في هذه الطريقة العلاقة وتقديرات في المدى القصير والطويل متجانسة بين الدول.

2- طريقة مقدرة وسط المجموعة (MGE) Mean Group Estimator :

هاته الطريقة تأخذ بعين الاعتبار عدم التجانس في المدى القصير والطويل أي تسمح بتفاوت كل معالم النموذج ويتم تقدير النموذج لكل دولة على حدى ثم أخذ متوسط المعالم المقدرة، ويكون تقدير علاقة بين المتغيرات وفقا للمعادلتين التاليتين :

تقدير العلاقة في المدى الطويل :

$$Y_{it} = \sum_{j=1}^{P}(\lambda_{ij}Y_{it-j}) + \sum_{j=1}^{q}\delta_{ij}X_{it-j} + \gamma_t + u_i + \varepsilon_{it}$$

تقدير العلاقة في المدى القصير :

$$\Delta Y_{it} = \theta_i(Y_{it-j} - \beta_i X_{it-j}) + \sum_{j=1}^{P-1}(\lambda_{ij}^{*}Y_{it-j}) + \sum_{j=1}^{q}\delta_{ij}^{*}X_{it-j} + \gamma_t + u_i + \varepsilon_{it}$$

حيث أن : θ : تمثل معلمة تصحيح الخطأ، β_i : معلمات مدى الطويل، δ_{ij} معلمات مدى القصير.

[1] Cândida Ferreira, **Globalisation and Economic Growth: A panel data approach**, Working Papers REM2018/48, ISEG - Lisbon School of Economics and Management, REM, Universidade de Lisboa, Portugal, September 2018, P 9.

3- طريقة مقدرة وسط المجموعة المدمجة Pooled Mean Group Estimator (PMGE)

هذه طريقة تجمع بين طريقة وسط المجموعةMGE وطريقة التقدير المدمج التقليدية، وتأخذ بعين الاعتبار عدم التجانس في المدى القصير وتسمح لمعلمات النموذج بأن تتفاوت، والتجانس في المدى الطويل بالنسبة لكل الدول أي أن :

$$\Delta Y_{it} = \theta_i (Y_{it-j} - \beta_i X_{it-j}) + \sum_{j=1}^{P-1} (\lambda_{ij} Y_{it-j}) + \sum_{j=1}^{q} \delta_{ij} X_{it-j} + \gamma_t + u_i + \varepsilon_{it}$$

ولاختيار الطريقة الأفضل من بين الطرق السابقة يستخدم اختبار هوسمن لفحص فرضية تجانس معلمات في المدى الطويل والمدى القصير وتنص الفرضية العدمية على طريقة وسط المجموعة المدمجة متسقة وأعلى كفاءة من مقدرات باقي الطرق.

المبحث الثالث: الدراسة القياسية لأثر التجارة الخارجية على النمو

لاختبار أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في دول عينة الدراسة نستخدم منهجية الاقتصاد القياسي وأدوات التحليل السلاسل الزمنية، حيث نقوم في البداية وحسب منهجية القياس الاقتصادي بتحديد نموذج الدراسة، لنتقل بعد ذلك إلى تقدير النماذج الرئيسية لبانيل ونختار النموذج الملائم لدراسة العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي وإجراء مختلف الاختبارات الإحصائية اللازمة مستعينين في ذلك لغة البرمجةR3.6.1 وبرنامج Stata15.1.

المطلب الأول : توصيف نموذج الدراسة وتحديد نوع النموذج الملائم لبيانات عينة الدراسة

أولا: توصيف نموذج الدراسة

1- تحديد عينة الدراسة:

لدراسة أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي لبعض الدول النامية تم الاعتماد على بيانات سنوية لأحد عشر الدولة التالية: الجزائر، مصر، تونس، المغرب، تركيا، الصين، ماليزيا، المملكة العربية السعودية، الامارات العربية المتحدة، اندونيسيا وإيران، والمأخوذة من قاعدة البيانات المعتمدة لدى البنك العالمي ولدى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وكان اختيارنا لهذه الدول طبقاً لمعيار مدى توفر البيانات للمتغيرات محل الدراسة لكل سنوات، وعليه فإن هذه الدراسة تستخدم بيانات السلاسل الزمنية المقطعية المتوازنة، واختيرت فترة الدراسة من سنة 1980 إلى 2016 أي كل وحدة مقطعية تحتوي على سلسلة زمنية بطول37 وبالتالي يكون لدينا حجم عينة اجمالي أو المشاهدات يساوي 407 مشاهدة.

2- تحديد نموذج الدراسة :

تعد مرحلة تحديد النموذج من أصعب مراحل بناء النموذج وأهمها، وذلك من خلال ما تتطلبه من تحديد المتغيرات التي يجب أن يشتمل عليها النموذج أو التي يجب استبعادها منه، ويتم صياغة النموذج انطلاقاً من ما توفره النظرية الاقتصادية من الفرضيات والعوامل التي تدخل في الظاهرة محل الدراسة وذلك لتحديد العلاقة الرياضية التي تربط بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة، ومن أجل اختبار تأثير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في بعض الدول النامية سنعتمد على دالة النمو الاقتصادي لنموذج سولو المطور والتي تعتبر كل من رأس المال المادي الثابت ورأس المال البشري متغيرات مستقلة ومؤثرة، كما نقوم بإدخال مؤشر الانفتاح التجاري كمتغير مستقل أيضا، وعلى هذا الأساس يكتب النموذج الدراسة على النحو التالي :

$$lpibh_{it} = a_{0i} + a_1 louv_{it} + a_2 lh_{it} + a_3 lk_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث أن :

$lpibh_{it}$: يمثل لوغاريتم حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالقيمة الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2010 للدولة i في الفترة t، وهو يمثل المتغير التابع في النموذج.

$louv_{it}$: يمثل لوغاريتم معدل الانفتاح التجاري للدولة i في الفترة t.

lh_{it} : يمثل لوغاريتم متوسط عدد سنوات الدراسة للأفراد البالغين 15 سنة فما فوق للدولة i في الفترة t، مأخوذة من قاعدة البيانات لبارو ولي(Barro&Lee) 2010، حيث تم حساب القيم السنوية باستعمال معدل النمو السنوي المتوسط.

lk : يمثل لوغاريتم نسبة رأس المال المادي الثابت من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي i للدولة في الفترة t.

ε_{it} : يمثل الخطأ العشوائي.

3- تعريف بمتغيرات نموذج الدراسة :

استخدمنا في هاته الدراسة متغير تابع واحد ألا وهو النمو الاقتصادي وثلاث متغيرات مستقلة:

- مؤشر النمو الاقتصادي :

استخدمنا في هاته الدراسة حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمؤشر عن النمو الاقتصادي وهو يعبر عن إجمالي الدخل الحقيقي مقسوماً على عدد السكان، في حين أن إجمالي الدخل الحقيقي هو مجموع القيمة المضافة لكل المنتجين المقيمين مضافا إليه ضرائب على المنتجات (مطروحا منها إعانات الدعم) التي لا تكون

متضمنة في تقييم الإنتاج زائد صافي عائدات الدخل الأولي (تعويضات الموظفين والدخل العقاري) من الخارج، والبيانات معبر عنها بالقيمة الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2010[1].

– معدل الانفتاح التجاري :

تعتبر نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي مؤشراً على الأهمية النسبية للتجارة الدولية في اقتصاد البلد، ويتم حسابه بقسمة القيمة الإجمالية للواردات والصادرات خلال فترة على الناتج المحلي الإجمالي لنفس الفترة ويعبر عنه كنسبة مئوية، ويتم استخدامه كمقياس لانفتاح بلد ما على التجارة الدولية، واستخدمت عدة دراسات هذا المؤشر منها دراسة Grossman and Helpman 1992 Bowdler and Malik 2005 و Farvaque and Shas 2009 وقد أكدت هاته الدراسات على تأثير الايجابي لمعدل الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي.

– رأس المال المادي :

استخدمنا نسبة تراكم رأس المال المادي الثابت إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويشمل إجمالي تكوين رأس المال الثابت تحسينات الأراضي (الأسوار والخنادق وقنوات تصريف المياه، الخ)، ومشتريات الآلات والماكينات والمعدات، وإنشاء الطرق، والسكك الحديدية، وما شابه، بما في ذلك المدارس، والمكاتب، والمستشفيات، والمساكن الخاصة، والمباني التجارية والصناعية، وطبقا لنظام الحسابات القومية لعام 1993 فإن صافي اقتناء النفائس يندرج أيضا ضمن تكوين رأس المال[2]، وقد أكدت العديد من الدراسات على تأثير الايجابي لرأس المال المادي على النمو الاقتصادي وعلى رأسهم دراسة بارو 1991.

– رأس المال البشري :

استخدمنا في دراستنا متوسط سنوات الدراسة المتوقع للأفراد البالغين 15 سنة فما فوق، مأخوذة من قاعدة البيانات لبارو ولي (Barro&Lee2010)، حيث تم حساب القيم السنوية باستعمال معدل النمو السنوي المتوسط، وحسب دراسة لوكاس 1988 ورومر 1986و1990 وبارو 1990 فإن النمو الاقتصادي مرتبط بشكل ايجابي مع تراكم رأس المال البشري.

[1] تعريف البنك الدولي من خلال موقع الالكتروني http://www.albankaldawli.org تاريخ الاطلاع 19-02-2019 الساعة : 12:55.

[2] تعريف البنك الدولي من خلال موقع الالكتروني http://www.albankaldawli.org تاريخ الاطلاع 19-02-2019 الساعة : 13:15.

ثانيا: تحديد نوع النموذج الملائم لبيانات عينة الدراسة

1- تقدير نماذج الدراسة

وفقا لمنهجية التحليل لبيانات الطويلة فإن الخطوة الأولى هي تحديد النموذج الملائم لبيانات عينة الدراسة، حيث نميز ثلاث نماذج: نموذج التجانس الكلي (Pooled)، نموذج الأثر الثابت (MEF) ونموذج الأثر العشوائي (MEA)، ويتم تقدير النموذج الأول بطريقة المربعات الصغرى العادية والثاني بطريقة المربعات الصغرى ذات المتغيرات الوهمية، أما النموذج الأخير فيتم تقديره بطريقة المربعات الصغرى المعممة والنتائج التقديرات مسجلة في الجداول التالية:

الجدول رقم (59): تقدير نموذج التجانس الكلي Pooled

```
Pooling Model

Call:
plm(formula = LPIBH ~ LOUV + LK + LH, data = mydata, model = "pooling",
    index = c("idcode", "year"))

Balanced Panel: n = 11, T = 37, N = 407

Residuals:
     Min.   1st Qu.    Median   3rd Qu.      Max.
-1.37090 -0.59747 -0.31104  0.67407  3.43721

Coefficients:
            Estimate Std. Error t-value  Pr(>|t|)
(Intercept)  5.33073    0.73015  7.3009 1.538e-12 ***
LOUV         0.93445    0.10137  9.2180 < 2.2e-16 ***
LK          -0.69326    0.19014 -3.6461 0.0003011 ***
LH           0.91235    0.14249  6.4029 4.248e-10 ***
---
Signif. codes:  0 '***' 0.001 '**' 0.01 '*' 0.05 '.' 0.1 ' ' 1

Total Sum of Squares:    516.71
Residual Sum of Squares: 340.19
R-Squared:      0.34163
Adj. R-Squared: 0.33673
F-statistic: 69.7053 on 3 and 403 DF, p-value: < 2.22e-16
```

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات لغة البرمجةR3.6.1.

الجدول رقم (60): نتائج تقدير نموذج الأثر الثابت MEF

```
Oneway (individual) effect Within Model

Call:
plm(formula = LPIBH ~ LOUV + LK + LH, data = nls2, model = "within",
    index = c("idcode", "year"))

Balanced Panel: n = 11, T = 37, N = 407

Residuals:
      Min.    1st Qu.     Median    3rd Qu.       Max.
-0.9003953 -0.1173157  0.0015823  0.0981554  1.2395373

Coefficients:
     Estimate Std. Error t-value  Pr(>|t|)
LOUV 0.465911   0.067911  6.8606 2.676e-11 ***
LK   0.536219   0.078147  6.8617 2.659e-11 ***
LH   0.569395   0.064002  8.8965 < 2.2e-16 ***
---
Signif. codes:  0 '***' 0.001 '**' 0.01 '*' 0.05 '.' 0.1 ' ' 1

Total Sum of Squares:    57.037
Residual Sum of Squares: 31.263
R-Squared:      0.45189
Adj. R-Squared: 0.43376
F-statistic: 108.003 on 3 and 393 DF, p-value: < 2.22e-16
```

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات لغة البرمجةR3.6.1.

الجدول رقم (61): نتائج تقدير نموذج الأثر العشوائي MEA

```
Oneway (individual) effect Random Effect Model
   (Swamy-Arora's transformation)

Call:
plm(formula = LPIBH ~ LOUV + LK + LH, data = nls2, model = "random",
    index = c("idcode", "year"))

Balanced Panel: n = 11, T = 37, N = 407

Effects:
                  var std.dev share
idiosyncratic 0.07955 0.28204 0.088
individual    0.82596 0.90883 0.912
theta: 0.949

Residuals:
      Min.    1st Qu.     Median    3rd Qu.       Max.
-0.9566065 -0.1162155 -0.0043701  0.1169258  1.1822445

Coefficients:
            Estimate Std. Error z-value  Pr(>|z|)
(Intercept) 3.845683   0.417642  9.2081 < 2.2e-16 ***
LOUV        0.472544   0.067771  6.9727 3.110e-12 ***
LK          0.529536   0.078264  6.7660 1.324e-11 ***
LH          0.568159   0.064045  8.8713 < 2.2e-16 ***
---
Signif. codes:  0 '***' 0.001 '**' 0.01 '*' 0.05 '.' 0.1 ' ' 1

Total Sum of Squares:    58.231
Residual Sum of Squares: 32.243
R-Squared:      0.44629
Adj. R-Squared: 0.44216
Chisq: 324.813 on 3 DF, p-value: < 2.22e-16
```

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات لغة البرمجةR3.6.1.

2- اختبار Hsiao للمفاضلة بين نموذج التجانس الكلي ونموذج الآثار الفردية

بعد تقدير النماذج الثلاثة نقوم بتحديد النموذج الأمثل حيث نختبر امكانية وجود اثر فردي ضمن بيانات عينة الدراسة باستعمال اختبار Hsiao، حيث تتم المقارنة بين إحصائية Fisher المحسوبة والمجدولة حسب الخطوات التالية:

أ- اختبار التجانس الكلي (الثوابت والمعاملات متساوية):

هنا نختبر الفرضية التالية : $H_0^1 : \alpha_{0i} = \alpha_0, \quad \alpha' = \alpha_i' \qquad \forall i = \overline{1, N}$

ويتم حساب احصائية فيشر انطلاقا من العلاقة التالية:

$$F_1 = \frac{(\mathrm{SCR}_{C1} - SCR) / (N-1)(\mathrm{K}+1)}{\mathrm{SCR} / (NT - N(K+1))}$$

حيث أن:

N: يمثل عدد الأفراد (في حالتنا هذه 11 الدول)، **T**: طول السلسلة الزمنية (في حالتنا هذه 37 سنة)، **K**: عدد المتغيرات المستقلة وعددها 3،SCR_{C1} : يمثل مجموع مربعات البواقي في نموذج التجانس الكلي (SCR_{C1}=340.190)، SCR: يمثل المجموع الاجمالي لمجموع مربعات البواقي لكل دولة على حدى وحسب الملحق رقم 27 فإن (SCR=3.216).

و عند التطبيق العددي لهذا الاختبار أعطى لنا قيمة قدرها $F_1 = 950.88$ وهي أكبر من الإحصائية المجدولة التي بلغت $F(40,363) = 1.427$ وعليه نرفض الفرضية المعدومة التي تنص على التجانس الكلي للنموذج، وننتقل إلى الاختبار الثاني.

ب – اختبار تجانس المعاملات: هنا نختبر الفرضية التالية : $H_0^2 : \alpha' = \alpha'_i \qquad \forall i = \overline{1,N}$

ويتم حساب احصائية فيشر انطلاقا من العلاقة التالية:

$$F_2 = \frac{(\mathrm{SCR}_{C2} - SCR)/(N-1)(\mathrm{K})}{\mathrm{SCR}/(NT - N(K+1))}$$

حيث أن:

N: يمثل عدد الأفراد (في حالتنا هذه 11 الدول)، **T**: طول السلسلة الزمنية (في حالتنا هذه 37 سنة)، **K**: عدد المتغيرات المستقلة وعددها 3،SCR_{C2} : يمثل مجموع مربعات البواقي في نموذج الأثر الفردي الثابت (SCR_{C2}=31.263)، SCR: يمثل المجموع الاجمالي لمجموع مربعات البواقي لكل دولة على حدى (SCR=3.216).

و عند التطبيق العددي لهذا الاختبار أعطى لنا قيمة قدرها $F_2 = 109.28$ وهي أكبر من الإحصائية المجدولة التي بلغت $F(30,363) = 1.490$ وعليه نرفض الفرضية المعدومة التي تنص على تجانس المعاملات α' وننتقل إلى الاختبار الثالث.

ج– اختبار تجانس الثوابت: هنا نختبر الفرضية التالية : $H_0^3 : \alpha_{0i} = \alpha_0, \qquad \forall i = \overline{1,N}$

ويتم حساب احصائية فيشر انطلاقا من العلاقة التالية:

$$F_3 = \frac{(\mathrm{SCR}_{C1} - SCR_{C2})/(N-1)}{\mathrm{SCR}_{C2}/((N \times (T-1)) - K)}$$

حيث أن:

N: يمثل عدد الأفراد (في حالتنا هذه 11 الدول)، **T**: طول السلسلة الزمنية (في حالتنا هذه 37 سنة)، **K**: عدد المتغيرات المستقلة وعددها 3،SCR_{C1} : يمثل مجموع مربعات البواقي في نموذج التجانس الكلي (SCR_{C1}=340.190)، SCR_{C2} : يمثل مجموع مربعات البواقي في نموذج الأثر الفردي الثابت (SCR_{C2}=31.263).

و عند التطبيق العددي لهذا الاختبار أعطى لنا قيمة قدرها $F_3 = 388.34$ وهي أكبر من الإحصائية المجدولة التي بلغت $F(10,393) = 1.854$ وعليه نرفض الفرضية المعدومة وبمستوى معنوية 5% ونقول أن هناك اثر فردي ضمن بيانات عينة الدراسة أي معاملات الحد الثابت مختلفة من فرد لآخر، وتحديد طبيعة هذا التأثير (ثابت أو عشوائي) تكون بواسطة اختبار هوسمان.

3- اختبار تحديد نوعية الأثر (اختبار هوسمان)

بعد إجراء اختبار Hsiao تبين وجود الأثر الفردي في النموذج، وبهدف معرفة نوع هذا الأثر نقوم بتطبيق اختبار هوسمن من أجل اختيار بين نموذج الأثر الثابت أو العشوائي، ونتيجة الاختبار موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم (62): نتائج اختبار هوسمان

```
        Hausman Test

data:  LPIBH ~ LOUV + LK + LH
chisq = 1.3496, df = 3, p-value = 0.7174
alternative hypothesis: one model is inconsistent
```

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات لغة البرمجة R3.6.1.

إن الإحصائية المحسوبة لاختبار هوسمن تساوي $\chi_c^2 = 1.3496$ وهي أقل من القيمة المجدولة $\chi_3^2 = 7.81$ ومنه نقبل الفرضية العدمية والإقرار بأن هناك العلاقة عشوائية بين المتغير التابع ومتغيرات المستقلة، وعليه يكون النموذج الملائم لبيانات عينة الدراسة هو من نوع الأثر الفردي العشوائي، ويعني هذا أن دول العينة تختلف في قيم الثابت وهذا الاختلاف يتحدد على أساس قيم متغيرات خارج النموذج، وهذه الثوابت هي عبارة عن قواطع عشوائية مستقلة تضاف للحد العشوائي لكل مقطع أي أن هناك اختلافات بين اقتصاديات هذه الدول فيما يخص نسبة تأثير التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي، وهذا منطقي مع حالة دول العينة حيث تختلف في نمط التجارة الخارجية حيث تحتوي على دول تعتمد على النفط كمصدر للدخل وأخرى على الصناعة وأخرى على الزراعة....الخ.

4- اختبار مضاعف لاغرنج للمفاضلة بين نموذج التجانس الكلي ونموذج الآثار العشوائية

يتم هنا الاختيار بين نموذج التجانس الكلي ونموذج الآثار العشوائية باستخدام اختبار مضاعف لاغرنج، ونتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (63): نتائج اختبار مضاعف لاغرنج

```
        Lagrange Multiplier Test - (Breusch-Pagan) for balanced panels

data:  LPIBH ~ LOUV + LK + LH
chisq = 4716, df = 1, p-value < 2.2e-16
alternative hypothesis: significant effects
```

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات لغة البرمجة R3.6.1.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن قيمة الاحصائية تساوي 4716 وهي أكبر من المجدولة كما نلاحظ أن احتمالية الاختبار تساوي 0.00 وهي أقل من 0.05 مما يعني رفض فرضية العدم التي تنص على أن النموذج الملائم للدراسة هو نموذج التجانس الكلي.

الجدول رقم (64): التأثيرات العشوائية حسب البلد

البلد	الأثر	البلد	الأثر
الجزائر	-0.33	تونس	-0.61
الصين	-1.14	تركيا	+0.83
مصر	-0.59	الإمارات العربية المتحدة	+2.17
ماليزيا	-0.36	إندونيسيا	-0.59
المغرب	-0.64	إيران	-0.01
السعودية	+1.28		

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات لغة البرمجةR3.6.1.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تباين الآثار العشوائية حسب كل دولة حيث نجدها تنحصر مابين دولة الإمارات العربية المتحدة كأعلى تأثير بقيمة 2.17 ودولة الصين بقيمة 1.14-.

5- تحليل نتائج التقدير نموذج الأثر العشوائي

من خلال نتائج الاختبارات السابقة فإن النموذج الذي يتلاءم مع بيانات عينة دراستنا هو نموذج الأثر العشوائي وانطلاقا من الجدول رقم(61) الخاص بنتائج تقدير فإن النموذج يكتب على الشكل التالي:

$$lpibh_{it} = 3.845 + 0.472louv_{it} + 0.529lk_{it} + 0.568lh_{it} + e_{it}$$

أ- التقييم الاقتصادي :

من خلال المعادلة السابقة يتبين لنا أن مقدرات معلمات كل المتغيرات موجبة ونلاحظ أن :

- الإشارة المقدرة لمعلمة الانفتاح التجاري موجبة وتساوي 0.472، أي أن زيادة معدل الانفتاح التجاري بـ1 % تؤدي إلى زيادة حصة الفرد من الناتج الحقيقي بـ 0.472%، وهذا يلائم النظرية الاقتصادية حيث من المفترض أنه إذا زادت درجة الانفتاح الخارجي يؤدي ذلك إلى تنوع خيارات الأفراد سواء للاستهلاك أو الاستثمار وزيادة تسويق المنتجات والإنتاج في الأسواق العالمية والدولية مما تساعد على رفع معدل الرفاهية في المجتمع وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي.

- كما نلاحظ أن إشارة معلمة رأس المال البشري موجبة وبالتالي هناك علاقة طردية بين رأس المال البشري ومستوى حصة الفرد من الناتج، حيث أن زيادة رأس المال البشري بـ1 % تؤدي إلى زيادة في حصة الفرد من الناتج بـ 0.568%، وهذا مالا يتعارض مع النظرية الاقتصادية وذلك لأن رأس المال البشري يعد من المحددات الأساسية للنمو الاقتصادي في كثير من النظريات والدراسات، حيث أن تراكم المعرفة عن طريق سلوك الابتكاري وسياسات البحث والتطوير والاستثمار في التعليم والتدريب يؤدي إلى زيادة الاختراعات وتكوين عمال أكفاء

وزيادة الإنتاجية الفردية حيث أن التعليم يزيد من إنتاج الفرد، مما يكون له تأثير ايجابي على الثروة للأمة وعلى النمو على المدى الطويل.

– تشير الإشارة المقدرة لمعلمة رأس المال المادي إلى وجود علاقة طردية بينه وبين حصة الفرد من الناتج المحلي حيث أن زيادة رأس المال الماد الثابت بـ1 % تؤدي إلى زيادة في حصة الفرد من الناتج بـ 0.529% وهذا مالا يتعارض مع النظرية الاقتصادية حيث أن زيادة في تراكم المخزون من رأس المال وحجم تدفقات رؤوس الاموال والاستثمارات الأجنبية المباشرة تعد مصدرا رئيسيا للتمويل وتؤدي إلى زيادة الانتاج والناتج مما يؤثر بالإيجاب على معدل النمو.

–كما نلاحظ إشارة الحد الثابت موجبة وهي منطقية حيث من المفترض أن يكون مستوى حصة الفرد من الناتج موجب إذا انعدمت المتغيرات المستقلة السابقة.

ب– التقييم الاحصائي :

من خلال الجدول رقم 61 نلاحظ ما يلي :

– معامل تحديد يساوي 0.4462 أي أن 44.62% من التغيرات التي تحدث في مستوى حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي تتحدد بمتغيرات داخل النموذج وهي الرأس المال المادي ورأس المال البشري ومعدل الانفتاح التجاري والباقي55.38 % يدخل ضمن هامش الخطأ.

– من خلال نتائج اختبارات(Student) نلاحظ أن جميع معالم النموذج لهم دلالة معنوية عند مستوى المعنوية 1% و5% و10% مما يدل على تأثيرهم في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة.

– نلاحظ أن قيمة اختبار فيشر المحسوبة تساوي 108.27 وهي أكبر من القيمة المجدولة التي تساوي 2.39 أي النموذج ككل له دلالة معنوية وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة وهي مجمعة لها القدرة على تفسير التغيرات التي تحدث على متغير حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

–من خلال نتائج اختبار دربن واستن(DW) المبينة في الجدول رقم 65 نلاحظ أن قيمة الاحتمالية أقل من 0.05 ومنه نرفض الفرضية الصفرية مما يعني وجود ارتباط ذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى.

الجدول رقم (65): نتائج اختبار دربين واتسون

```
        Durbin-Watson test for serial correlation in panel models

data:  LPIBH ~ LOUV + LK + LH
DW = 0.23193, p-value < 2.2e-16
alternative hypothesis: serial correlation in idiosyncratic errors
```

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات لغة البرمجةR3.6.1.

ج- اختبار استقلالية البيانات المقطعية Cross-Sectional dependence

لاختبار استقلالية البيانات المقطعية والقدرة على الاعتماد عليها نستعمل اختبار(2004) Pesaran القائم على فرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود ارتباط آني بين بواقي دول العينة والارتباط المتسلسل داخل كل دولة ، ونتائج هذا موضحة في الجدول أدناه:

الجدول رقم (66): نتيجة اختبار Pesaran

```
        Pesaran CD test for cross-sectional dependence in panels

data:  LPIBH ~ LOUV + LK + LH
z = 3.2639, p-value = 0.001099
alternative hypothesis: cross-sectional dependence
```

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات لغة البرمجةR3.6.1.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن قيمة الاحتمالية أقل من 0.05 مما يعني قبول فرضية البديلة التي تنص على وجود ارتباط آني بين بواقي دول العينة والارتباط المتسلسل داخل كل دولة.

من خلال النتائج السابقة نلاحظ وجود ارتباط ذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى وهذا ما يضعف من مقدرة هذا النموذج على تفسير العلاقة الاقتصادية بين النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية لأنه من بين الفرضيات الأساسية لهذه النماذج هي أن الارتباط الخطي بين الأخطاء معدوم وهذا ما يتنافى ويتناقض مع نتائج التقدير، أي أن استخدام نموذج البانل الساكن وطريقة المربعات الصغرى غير صالحين في مثل هاته النماذج، وعلى هذا الأساس سوف نلجأ إلى طريقة ثانية وهي نماذج البانل الديناميكي والتي تعد من طرق أكثر فعالية في التعامل مع مشكل الارتباط الذاتي بين الأخطاء وذلك بغية إعطاء قراءة إحصائية صحيحة لطبيعة العلاقة الاقتصادية بين المتغيرات.

المطلب الثاني: التقدير باستخدام النموذج الديناميكي

سوق نستخدم طريقة العزوم المعممة GMM المقترحة من طرف Arellano et Bond 1991 لتصحيح مشكلة ارتباط الذاتي للأخطاء التي تعاني منها النموذج السابق، وتستخدم طريقة العزوم لتصحيح مشاكل القياسية متغيرات أخرى لهذا الغرض وتسمى بالمتغيرات المساعدة بحيث تكون مستقلة عن الخطأ العشوائي في المعادلات قبل إدخالها في التقدير ومرتبطة بالمتغيرات المستقلة، وتقوم هذه الطريقة على أساس اختبار المنشأ الداخلي وتعتمد على اختبار Sargan، وفي ما يلي سنتعرض لهذه الطرق:

أولا: تقدير النموذج بطريقة العزوم المعممة الديناميكية DYN-GMM

نتائج تقدير هذا النموذج بطريقة العزوم المعممة الديناميكية DYN-GMM موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (67): نتائج تقدير النموذج بطريقة DYN-GMM

```
Dynamic panel-data estimation                 Number of obs      =       407
Group variable: contrynum                     Number of groups   =        11
Time variable: B
                                              Obs per group:
                                                           min =        37
                                                           avg =        37
                                                           max =        37

Number of instruments =    363                Wald chi2(4)       =  25136.73
                                              Prob > chi2        =    0.0000
One-step results
```

LPIBH	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
LPIBH1	.9573949	.0083121	115.18	0.000	.9411035	.9736864
LOUV	.0123646	.0127779	0.97	0.333	-.0126796	.0374087
LK	.0224995	.013413	1.68	0.093	-.0037895	.0487885
LH	.0543019	.0124936	4.35	0.000	.0298149	.0787888
_cons	.1611106	.0635038	2.54	0.011	.0366454	.2855757

```
Instruments for differenced equation
        GMM-type: L(2/.).DLPIBH L(2/.).DLOUV L(2/.).DLK L(2/.).DLH
Instruments for level equation
        Standard: _cons
```

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج Stata15.1.

من خلال نتائج الجدول يتبن لنا أن إشارات مقدرات المعالم مقبولة اقتصادياً ونلاحظ أن:

- تشير مرونة مستوي حصة الفرد من الناتج المحلي للسنة الماضية (0.957) إلى التأثر الكبير للناتج بالنسبة لهذا المتغير، وهذا مالا يتعارض والنظرية الاقتصادية لأن النمو الاقتصادي هو ظاهرة تراكمية.

- الإشارة معلمة الانفتاح التجاري موجبة وتساوي 0.012 وبالتالي هناك علاقة طردية بين معدل الانفتاح التجاري وحصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي أي أن زيادة معدل الانفتاح التجاري بـ1 % تؤدي إلى زيادة حصة الفرد من الناتج الحقيقي بـ 0.012%، وهذا يلائم النظرية الاقتصادية.

- تؤدي الزيادة في رأس المال المادي الثابت بـ1 % إلى زيادة في حصة الفرد من الناتج بـ 0.022% وهذا مالا يتعارض مع النظرية الاقتصادية.

- زيادة مخزون رأس المال البشري بـ 1% تؤدي إلى ارتفاع حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي بـ 0.054% وهي نتيجة مقبولة اقتصاديا.

- كما نلاحظ أن إشارة الحد الثابت موجبة وهذا مالا يتعارض مع النظرية الاقتصادية.

بالإضافة إلى ذلك فان إحصائية Wald تؤكد رفض الفرضية المعدومة عند مستوي معنوية 5% وقبول معنوية النموذج بالكل أي يعني أن المتغيرات المستقلة وهي مجمعة لها القدرة على التفسير تغيرات التي تحدث على متغير حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وتبين نتائج اختبارات ستيودنت (Student) للمعنوية الإحصائية لمقدرات معالم النموذج أن معلمة معدل الانفتاح التجاري ورأس المال المادي الثابت ليس لهما معنوية إحصائية عند مستوى 5% أما باقي المتغيرات فلها دلالة معنوية عند مستوى المعنوية الإحصائية(5%).

ولاختبار القيود زائدة التمييز فإننا نستعمل الاختبار Sargan ونتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (68): نتيجة اختبار القيود زائدة التمييز (Test de Sargan).

```
Sargan test of overidentifying restrictions
        H0: overidentifying restrictions are valid

        chi2(358)     =  408.3424
        Prob > chi2   =    0.0340
```

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج Stata15.1.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن القيمة المحسوبة تساوي 408.34 وهي أكبر من القيمة المجدولة التي تساوي 403.12 عند مستوى معنوية 5% وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود ارتباط تقاربي للمتغيرات المساعدة مع الخطأ العشوائي وبالتالي فإن المتغيرات المساعدة المستخدمة من قبل هذه الطريقة مرتبطة مع بواقي النموذج أي أنها متغيرات داخلية وغير ملائمة للدراسة.

وعلى أساس التحليل السابق يمكننا القول أن نتائج التقدير بطريقة DYN-GMM مقبولة من الناحية الاقتصادية و الإحصائية وغير مقبولة من ناحية القياسية ومنه النموذج غير صالح ونذهب إلى تقدير بطريقة مقدر النظام SYS-GMM.

ثانيا: نتائج تقدير النموذج بطريقة مقدر النظام SYS-GMM

نتائج تقدير هذا النموذج بطريقة مقدر النظام SYS-GMM موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (69): نتائج تقدير النموذج بطريقة مقدر النظام SYS-GMM

System dynamic panel-data estimation — Number of obs = 396
Group variable: contrynum — Number of groups = 11
Time variable: B
Obs per group:
min = 36
avg = 36
max = 36

Number of instruments = 370 — Wald chi2(4) = 83200.76
Prob > chi2 = 0.0000

One-step results

LPIBH	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
LPIBH						
L1.	.9584131	.0042307	226.54	0.000	.9501211	.9667051
LOUV	.0019422	.0125014	0.16	0.877	-.0225601	.0264445
LK	.0202935	.0116699	1.74	0.082	-.0025791	.0431661
LH	.0660418	.0093488	7.06	0.000	.0477184	.0843651
_cons	.1813551	.054909	3.30	0.001	.0737354	.2889748

Instruments for differenced equation
GMM-type: L(2/.).LPIBH
Standard: D.LPIBH1 D.LOUV D.LK D.LH
Instruments for level equation
GMM-type: LD.LPIBH

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج Stata15.1.

من خلال نتائج الجدول يتبن لنا أن إشارات مقدرات المعالم مقبولة اقتصادياً ونلاحظ أن:

- تشير مرونة مستوي حصة الفرد من الناتج المحلي للسنة الماضية (0.958) إلى التأثر الكبير للناتج بالنسبة لهذا المتغير، وهذا مالا يتعارض والنظرية الاقتصادية لأن النمو الاقتصادي هو ظاهرة تراكمية.

- الإشارة معلمة الانفتاح التجاري موجبة وتساوي 0.0019 وبالتالي هناك علاقة طردية بين معدل الانفتاح التجاري وحصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي أي أن زيادة معدل الانفتاح التجاري بـ1 % تؤدي إلى زيادة حصة الفرد من الناتج الحقيقي بـ 0.0009%، وهذا يلائم النظرية الاقتصادية.

- تؤدي الزيادة في رأس المال المادي الثابت بـ1 % إلى زيادة في حصة الفرد من الناتج بـ 0.020% وهذا مالا يتعارض مع النظرية الاقتصادية.

- زيادة مخزون رأس المال البشري بـ 1% تؤدي إلى ارتفاع حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي بـ 0.066% وهي نتيجة مقبولة اقتصاديا.

- كما نلاحظ أن إشارة الحد الثابت موجبة وهذا مالا يتعارض مع النظرية الاقتصادية.

بالإضافة إلى ذلك فان إحصائية Wald تؤكد رفض الفرضية المعدومة عند مستوي معنوية 5% وقبول معنوية النموذج بالكل أي يعني أن المتغيرات المستقلة وهي مجمعة لها القدرة على التفسير تغيرات التي تحدث على متغير حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وتبين نتائج اختبارات ستيودنت (Student) للمعنوية الإحصائية لمقدرات معالم النموذج أن معلمة معدل الانفتاح التجاري ورأس المال المادي الثابت ليس لهم معنوية إحصائية عند مستوى 5% أما باقي المتغيرات فلها دلالة معنوية عند مستوى المعنوية الإحصائية(5%).

ولاختبار القيود زائدة التمييز فإننا نستعمل الاختبار Sargan ونتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (70): نتيجة اختبار القيود زائدة التمييز (Test de Sargan).

```
Sargan test of overidentifying restrictions
        H0: overidentifying restrictions are valid

        chi2(365)     =  485.2732
        Prob > chi2   =    0.0000
```

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج Stata15.1.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن القيمة المحسوبة تساوي 485.27 وهي أكبر من القيمة المجدولة التي تساوي 410.54 عند مستوى معنوية 5% وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود ارتباط تقاربي للمتغيرات المساعدة مع الخطأ العشوائي وبالتالي فإن المتغيرات المساعدة المستخدمة من قبل هذه الطريقة مرتبطة مع بواقي النموذج أي أنها متغيرات داخلية وغير ملائمة.

وعلى أساس التحليل السابق يمكننا القول أن نتائج التقدير بطريقة SYS-GMM مقبولة من الناحية الاقتصادية والإحصائية وغير مقبولة من ناحية القياسية ومنه النموذج غير صالح ونذهب إلى تقدير بطريقة مقدر الفروق الأولى DIF-GMM .

ثالثا: نتائج تقدير النموذج بطريقة مقدر الفروق الأولى DIF-GMM:

تستخدم طريقة مقدر الفروق الأولى DIF-GMM لتصحيح مشاكل القياسية الفروق الأولى للمتغيرات التفسيرية بالإضافة إلى مستويات المتغيرات التفسيرية كمتغيرات المساعدة، ونتائج تقدير هذا النموذج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (71) : نتائج تقدير النموذج بطريقة DIF-GMM مع إبراز الأثر على المدى القصير.

```
Arellano-Bond dynamic panel-data estimation     Number of obs      =       385
Group variable: contrynum                       Number of groups   =        11
Time variable: B
                                                Obs per group:
                                                              min =        35
                                                              avg =        35
                                                              max =        35

Number of instruments =    338                  Wald chi2(4)       =  25313.61
                                                Prob > chi2        =    0.0000
One-step results
```

LPIBH	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
LPIBH						
L1.	.9615718	.008372	114.86	0.000	.9451629	.9779807
LOUV	.0034729	.0133202	0.26	0.794	-.0226341	.0295799
LK	.0177454	.0143284	1.24	0.216	-.0103378	.0458285
LH	.0625161	.0121232	5.16	0.000	.0387551	.0862771
_cons	.1628604	.0676151	2.41	0.016	.0303373	.2953835

```
Instruments for differenced equation
        GMM-type: L(2/.).LPIBH
        Standard: D.LOUV D.LK D.LH DLPIBH DLOUV DLK DLH LOUV LK LH
Instruments for level equation
        Standard: _cons
```

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج Stata15.1.

من خلال نتائج الجدول يتبن لنا أن إشارات مقدرات المعالم مقبولة اقتصادياً ونلاحظ أن:

- تشير مرونة مستوي حصة الفرد من الناتج المحلي للسنة الماضية (0.961) إلى التأثر الكبير للناتج بالنسبة لهذا المتغير، وهذا مالا يتعارض والنظرية الاقتصادية لأن النمو الاقتصادي هو ظاهرة تراكمية.

- الإشارة معلمة الانفتاح التجاري موجبة وتساوي 0.0034 وبالتالي هناك علاقة طردية بين معدل الانفتاح التجاري وحصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي أي أن زيادة معدل الانفتاح التجاري بـ1 % تؤدي إلى زيادة حصة الفرد من الناتج الحقيقي بـ 0.0034%، وهذا يلائم النظرية الاقتصادية.

- تؤدي الزيادة في رأس المال المادي الثابت بـ1 % إلى زيادة في حصة الفرد من الناتج بـ 0.017% وهذا مالا يتعارض مع النظرية الاقتصادية.

- زيادة مخزون رأس المال البشري بـ 1% تؤدي إلى ارتفاع حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي بـ 0.062% وهي نتيجة مقبولة اقتصاديا.

- كما نلاحظ أن إشارة الحد الثابت موجبة وهذا مالا يتعارض مع النظرية الاقتصادية.

بالإضافة إلى ذلك فان إحصائية Wald تؤكد رفض الفرضية المعدومة عند مستوي معنوية 5% وقبول معنوية النموذج بالكل أي يعني أن المتغيرات المستقلة وهي مجمعة لها القدرة على التفسير تغيرات التي تحدث على متغير حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وتبين نتائج اختبارات ستيودنت (Student) للمعنوية الإحصائية لمقدرات معالم النموذج أن معلمة معدل الانفتاح التجاري ورأس المال المادي الثابت ليس لهم معنوية إحصائية عند مستوى 5% أما باقي المتغيرات فلها دلالة معنوية عند مستوى المعنوية الإحصائية(5%).

ولاختبار القيود زائدة التمييز فإننا نستعمل الاختبار Sargan ونتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (72): نتيجة اختبار القيود زائدة التمييز (Test de Sargan).

```
Sargan test of overidentifying restrictions
        H0: overidentifying restrictions are valid

        chi2(333)     =   385.271
        Prob > chi2   =    0.0254
```

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج Stata15.1.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن القيمة المحسوبة تساوي 385.271 وهي أكبر من القيمة المجدولة التي تساوي 376.55 عند مستوى معنوية 5% وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود ارتباط تقاربي للمتغيرات المساعدة مع الخطأ العشوائي وبالتالي فإن المتغيرات المساعدة المستخدمة من قبل هذه الطريقة مرتبطة مع بواقي النموذج أي أنها متغيرات داخلية وغير ملائمة.

وعلى أساس التحليل السابق يمكننا القول أن نتائج التقدير بطريقة DIF-GMM مقبولة من الناحية الاقتصادية والإحصائية وغير مقبولة من ناحية القياسية ومنه النموذج غير صالح.

من خلال ما سبق نلاحظ أن نقطة الضعف الأبرز التي تؤثر بشكل حاسم على صلاحية النموذج هي وجود الارتباط الذاتي بين الأخطاء، وهذا من شأنه إضعاف قدرة النموذج على تفسير وتمثيل العلاقة الاقتصادية وربما نكون أمام انحدار زائف، ويعزى هذا إلى تقدير العلاقة باستعمال سلاسل زمنية غير مستقرة لمتغيرات النموذج، ولمعالجة ذلك سنقوم بدراسة استقرارية المتغيرات وتقدير العلاقة على المدى الطويل وذلك بغية تحسين تقديرات ومعنوية النموذج.

المطلب الثالث: تقدير العلاقة في المدى الطويل

نستخدم في هذا المطلب طريقة أكثر فعالية في تقدير هذا النوع من العلاقات الاقتصادي والمعتمدة في النمذجة الاقتصادية، حيث سنقوم في البداية باختبار جذر الوحدة لتحديد درجة تكامل السلاسل الزمنية الطويلة ونقوم بعد ذلك باختبار فرضية التكامل المشترك، في حالة إذا ما توصلنا إلى سلاسل متكاملة من نفس الدرجة نقوم بتقدير نموذج تصحيح الخطأ، وإذا كان سلاسل غير متكاملة من نفس الدرجة نستخدم نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL، أما في حالة عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات (عدم وجود علاقة في الأجل الطويل) يمكن استعمال نموذج أشعة الانحدار الذاتي وتقدير علاقة في الأجل القصير.

أولا: اختبار استقرارية متغيرات النموذج

تعتبر اختبارات جذر الوحدة اختبارات أساسية لمعرفة استقرار السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكاملها، وذلك لأن منهجية القياسية تستلزم قبل تقدير النموذج تأكد من استقرارية السلاسل الزمنية وذلك للحصول على نتائج سليمة وتجنب ظاهرة الانحدار الزائف، وسنقوم باختبار استقرارية من خلال فحص خصائص السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة وذلك باستخدام مجموعة من الاختبارات الأكثر شيوعا وهي اختبار(Levin, Lin et Chu)، اختبار(Choi)، اختبار(Im, Pesaran et Shin)، اختبار(Fisher-type) بإستخدام إختباري ADF وMW واختبار الجزائري قدور حضري، ونقول أن السلسلة مستقرة إذا كانت على أقل خمسة من الاختبارات السابقة تقبل فرضية الاستقرارية، والنتائج هذه الاختبارات مبينة في الجداول التالية:

الجدول رقم (73): نتائج اختبار استقرارية لسلسلة نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي عند المستوى.

Choi's modified P Unit-Root Test (ex. var.: Individual Intercepts) data: LPIBH ~ 1 Pm = 0.27392, p-value = 0.3921 alternative hypothesis: stationarity	Levin-Lin-Chu Unit-Root Test (ex. var.: Individual Intercepts) data: LPIBH ~ 1 z = 0.38863, p-value = 0.6512 alternative hypothesis: stationarity
Augmented Dickey-Fuller Test data: pdata$LPIBH Dickey-Fuller = -3.2286, Lag order = 1, p-value = 0.08322 alternative hypothesis: stationary	Im-Pesaran-Shin Unit-Root Test (ex. var.: Individual Intercepts) data: LPIBH ~ 1 z = 2.3524, p-value = 0.9907 alternative hypothesis: stationarity
Hadri Test (ex. var.: Individual Intercepts) (Heterosked. Consistent) data: LPIBH ~ 1 z = 64.148, p-value < 2.2e-16 alternative hypothesis: at least one series has a unit root	Maddala-Wu Unit-Root Test (ex. var.: Individual Intercepts) data: LPIBH ~ 1 chisq = 23.626, df = 22, p-value = 0.3672 alternative hypothesis: stationarity

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات لغة البرمجةR3.6.1.

من خلال الجدول أعلاه لنتائج اختبارات جذر وحدة لـ Levin Lin et Chu، Choi، Im Pesaran et Shin، ADF وMW وHadri، نلاحظ بالنسبة لخمسة اختبارات الأولى أن القيمة

الإحتمالية أكبر من مستوى المعنوية 0.05 ومنه يتم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على وجود جذر وحدة في السلسلة محل الدراسة، وأما بالنسبة الاختبار Hadri نلاحظ أن القيمة الإحتمالية أقل من مستوى المعنوية 0.05 ومنه يتم قبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود جذر وحدة في السلسلة محل الدراسة، وعلى أساس النتائج المتحصل عليها باستعمال جميع الاختبارات السابقة فإن المتغيرة: LPIBH غير مستقرة في مستواها عند مستوى معنوية 5%.

الجدول رقم (74): نتائج اختبار استقرارية لسلسلة نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي عند الفرق الأول.

Choi's modified P Unit-Root Test (ex. var.: Individual Intercepts) data: DLPIBH ~ 1 Pm = 42.33, p-value < 2.2e-16 alternative hypothesis: stationarity	Levin-Lin-Chu Unit-Root Test (ex. var.: Individual Intercepts) data: DLPIBH ~ 1 z = -14.712, p-value < 2.2e-16 alternative hypothesis: stationarity
Augmented Dickey-Fuller Test data: pdata$DLPIBH Dickey-Fuller = -8.5521, Lag order = 1, p-value = 0.01 alternative hypothesis: stationary	Im-Pesaran-Shin Unit-Root Test (ex. var.: Individual Intercepts) data: DLPIBH ~ 1 z = -14.621, p-value < 2.2e-16 alternative hypothesis: stationarity
Hadri Test (ex. var.: Individual Intercepts) (Heterosked. Consistent) data: DLPIBH ~ 1 z = 1.6619, p-value = 0.04827 alternative hypothesis: at least one series has a unit root	Maddala-Wu Unit-Root Test (ex. var.: Individual Intercepts) data: DLPIBH ~ 1 chisq = 305.11, df = 22, p-value < 2.2e-16 alternative hypothesis: stationarity

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات لغة البرمجةR3.6.1.

من خلال الجدول أعلاه لنتائج اختبارات جذر وحدة لـ Levin Lin et Chu، Choi، Im Pesaran et Shin، ADF وMW وHadri، نلاحظ بالنسبة لخمسة اختبارات الأولى أن القيمة الإحتمالية أقل من مستوى المعنوية 0.05 ومنه يتم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على وجود جذر وحدة في السلسلة محل الدراسة، وأما بالنسبة الاختبار Hadri نلاحظ أن القيمة الإحتمالية أكبر من مستوى المعنوية 0.01 ومنه يتم رفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود جذر وحدة في السلسلة محل الدراسة، وعلى أساس النتائج المتحصل عليها باستعمال جميع الاختبارات السابقة فإن المتغيرة: LPIBH مستقرة في الفرق الأول عند مستوى معنوية 5%.

الجدول رقم (75): نتائج اختبار استقرارية لسلسلة معدل الانفتاح التجاري عند المستوى.

```
        Choi's modified P Unit-Root Test (ex. var.: Individual Intercepts)

data:  LOUV ~ 1
Pm = -2.0069, p-value = 0.9776
alternative hypothesis: stationarity
```

```
        Levin-Lin-Chu Unit-Root Test (ex. var.: Individual Intercepts)

data:  LOUV ~ 1
z = -0.51719, p-value = 0.3025
alternative hypothesis: stationarity
```

```
        Augmented Dickey-Fuller Test

data:  pdata$LOUV
Dickey-Fuller = -3.3536, Lag order = 2, p-value = 0.06194
alternative hypothesis: stationary
```

```
        Im-Pesaran-Shin Unit-Root Test (ex. var.: Individual Intercepts)

data:  LOUV ~ 1
z = -1.373, p-value = 0.08488
alternative hypothesis: stationarity
```

```
        Hadri Test (ex. var.: Individual Intercepts) (Heterosked. Consistent)

data:  LOUV ~ 1
z = 46.01, p-value < 2.2e-16
alternative hypothesis: at least one series has a unit root
```

```
        Maddala-Wu Unit-Root Test (ex. var.: Individual Intercepts)

data:  LOUV ~ 1
chisq = 10.295, df = 22, p-value = 0.9834
alternative hypothesis: stationarity
```

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات لغة البرمجةR3.6.1.

من خلال الجدول أعلاه لنتائج اختبارات جذر وحدة لـ Levin Lin et Chu، Choi، Im Pesaran et Shin، ADF وMW وHadri، نلاحظ بالنسبة لخمسة اختبارات الأولى أن القيمة الإحتمالية أكبر من مستوى المعنوية 0.05 ومنه يتم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على وجود جذر وحدة في السلسلة محل الدراسة، وأما بالنسبة الاختبار Hadri نلاحظ أن القيمة الإحتمالية أقل من مستوى المعنوية 0.05 ومنه يتم قبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود جذر وحدة في السلسلة محل الدراسة، وعلى أساس النتائج المتحصل عليها باستعمال جميع الاختبارات السابقة فإن المتغيرة: LOUV غير مستقرة في مستواها عند مستوى معنوية 5%.

الجدول رقم (76): نتائج اختبار استقرارية لسلسلة معدل الانفتاح التجاري عند الفرق الأول.

```
        Choi's modified P Unit-Root Test (ex. var.: Individual Intercepts)

data:  DLOUV ~ 1
Pm = 45.255, p-value < 2.2e-16
alternative hypothesis: stationarity
```

```
        Levin-Lin-Chu Unit-Root Test (ex. var.: Individual Intercepts)

data:  DLOUV ~ 1
z = -15.394, p-value < 2.2e-16
alternative hypothesis: stationarity
```

```
        Augmented Dickey-Fuller Test

data:  pdata$DLOUV
Dickey-Fuller = -13.67, Lag order = 1, p-value = 0.01
alternative hypothesis: stationary
```

```
        Im-Pesaran-Shin Unit-Root Test (ex. var.: Individual Intercepts)

data:  DLOUV ~ 1
z = -15.581, p-value < 2.2e-16
alternative hypothesis: stationarity
```

```
        Hadri Test (ex. var.: Individual Intercepts) (Heterosked. Consistent)

data:  DLOUV ~ 1
z = -0.86709, p-value = 0.8071
alternative hypothesis: at least one series has a unit root
```

```
        Maddala-Wu Unit-Root Test (ex. var.: Individual Intercepts)

data:  DLOUV ~ 1
chisq = 322.19, df = 22, p-value < 2.2e-16
alternative hypothesis: stationarity
```

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات لغة البرمجةR3.6.1.

من خلال الجدول أعلاه لنتائج اختبارات جذر وحدة لـ Levin Lin et Chu، Choi، Im Pesaran et Shin، ADF وMW وHadri، نلاحظ بالنسبة لخمسة اختبارات الأولى أن القيمة الإحتمالية أقل من مستوى المعنوية 0.05 ومنه يتم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على وجود جذر وحدة في السلسلة محل الدراسة، وأما بالنسبة الاختبار Hadri نلاحظ أن القيمة الإحتمالية أكبر من مستوى المعنوية 0.05 ومنه يتم رفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود جذر وحدة في السلسلة محل الدراسة، وعلى أساس النتائج المتحصل عليها باستعمال جميع الاختبارات السابقة فإن المتغيرة: LOUV مستقرة في الفرق الأول عند مستوى معنوية 5%.

الجدول رقم (77): نتائج اختبار استقرارية لسلسلة رأس المال البشري عند المستوى.

```
        Choi's modified P Unit-Root Test (ex. var.: Individual Intercepts)

data:  LH ~ 1
Pm = 1.5166, p-value = 0.06468
alternative hypothesis: staticnarity
```

```
        Levin-Lin-Chu Unit-Root Test (ex. var.: Individual Intercepts)

data:  LH ~ 1
z = -4.1902, p-value = 1.393e-05
alternative hypothesis: stationarity
```

```
        Augmented Dickey-Fuller Test

data:  pdata$LH
Dickey-Fuller = -3.299, Lag order = 2, p-value = 0.07123
alternative hypothesis: stationary
```

```
        Im-Pesaran-Shin Unit-Root Test (ex. var.: Individual Intercepts)

data:  LH ~ 1
z = -0.57323, p-value = 0.2832
alternative hypothesis: stationarity
```

```
        Hadri Test (ex. var.: Individual Intercepts) (Heterosked. Consistent)

data:  LH ~ 1
z = 75.519, p-value < 2.2e-16
alternative hypothesis: at least one series has a unit root
```

```
        Maddala-Wu Unit-Root Test (ex. var.: Individual Intercepts)

data:  LH ~ 1
chisq = 32.06, df = 22, p-value = 0.07638
alternative hypothesis: stationarity
```

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات لغة البرمجةR3.6.1.

من خلال الجدول أعلاه لنتائج اختبارات جذر وحدة لـ Levin Lin et Chu، Choi، Im Pesaran et Shin، ADF وMW وHadri، نلاحظ بالنسبة لاختبارات Choi، Im Pesaran et Shin، ADF وMW أن القيمة الإحتمالية أكبر من مستوى المعنوية 0.05 ومنه يتم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على وجود جذر وحدة في السلسلة محل الدراسة، وأما بالنسبة الاختبار Hadri نلاحظ أن القيمة الإحتمالية أقل من مستوى المعنوية 0.05 ومنه يتم قبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود جذر وحدة في السلسلة محل الدراسة، وعلى أساس النتائج المتحصل عليها باستعمال أغلب الاختبارات السابقة فإن المتغيرة: LH غير مستقرة في مستواها عند مستوى معنوية 5%.

الجدول رقم (78): نتائج اختبار استقرارية لسلسلة رأس المال البشري عند الفرق الأول.

```
Choi's modified P Unit-Root Test (ex. var.: Individual Intercepts)

data:  DLH ~ 1
Pm = 63.8, p-value < 2.2e-16
alternative hypothesis: stationarity
```

```
Levin-Lin-Chu Unit-Root Test (ex. var.: Individual Intercepts)

data:  DLH ~ 1
z = -3.9586, p-value = 3.77e-05
alternative hypothesis: stationarity
```

```
Augmented Dickey-Fuller Test

data:  pdata$DLH
Dickey-Fuller = -5.8848, Lag order = 1, p-value = 0.01
alternative hypothesis: stationary
```

```
Im-Pesaran-Shin Unit-Root Test (ex. var.: Individual Intercepts)

data:  DLH ~ 1
z = -19.813, p-value < 2.2e-16
alternative hypothesis: stationarity
```

```
Hadri Test (ex. var.: Individual Intercepts) (Heterosked. Consistent)

data:  DLH ~ 1
z = -0.45446, p-value = 0.6753
alternative hypothesis: at least one series has a unit root
```

```
Maddala-Wu Unit-Root Test (ex. var.: Individual Intercepts)

data:  DLH ~ 1
chisq = 445.2, df = 22, p-value < 2.2e-16
alternative hypothesis: stationarity
```

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات لغة البرمجة R3.6.1.

من خلال الجدول أعلاه لنتائج اختبارات جذر وحدة لـ Levin Lin et Chu، Choi، Im Pesaran et Shin، ADF وMW وHadri، نلاحظ بالنسبة لخمسة اختبارات الأولى أن القيمة الإحتمالية أقل من مستوى المعنوية 0.05 ومنه يتم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على وجود جذر وحدة في السلسلة محل الدراسة، وأما بالنسبة الاختبار Hadri نلاحظ أن القيمة الإحتمالية أكبر من مستوى المعنوية 0.05 ومنه يتم رفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود جذر وحدة في السلسلة محل الدراسة، وعلى أساس النتائج المتحصل عليها باستعمال جميع الاختبارات السابقة فإن المتغيرة: LH مستقرة في الفرق الأول عند مستوى معنوية 5%.

الجدول رقم (79): نتائج اختبار استقرارية لسلسلة رأس المال المادي عند المستوى.

```
Choi's modified P Unit-Root Test (ex. var.: Individual Intercepts)

data:  LK ~ 1
Pm = 8.4214, p-value < 2.2e-16
alternative hypothesis: stationarity
```

```
Levin-Lin-Chu Unit-Root Test (ex. var.: Individual Intercepts)

data:  LK ~ 1
z = -4.0512, p-value = 2.548e-05
alternative hypothesis: stationarity
```

```
Augmented Dickey-Fuller Test

data:  pdata$LK
Dickey-Fuller = -5.1158, Lag order = 2, p-value = 0.01
alternative hypothesis: stationary
```

```
Im-Pesaran-Shin Unit-Root Test (ex. var.: Individual Intercepts)

data:  LK ~ 1
z = -3.597, p-value = 0.0001609
alternative hypothesis: stationarity
```

```
Hadri Test (ex. var.: Individual Intercepts) (Heterosked. Consistent)

data:  LK ~ 1
z = -0.96557, p-value = 0.8329
alternative hypothesis: at least one series has a unit root
```

```
Maddala-Wu Unit-Root Test (ex. var.: Individual Intercepts)

data:  LK ~ 1
chisq = 79.835, df = 22, p-value = 1.724e-08
alternative hypothesis: stationarity
```

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات لغة البرمجة R3.6.1.

من خلال الجدول أعلاه لنتائج اختبارات جذر وحدة لـ Levin Lin et Chu، Choi، Im Pesaran et Shin، ADF وMW وHadri، نلاحظ بالنسبة لخمسة اختبارات الأولى أن القيمة الإحتمالية أقل من مستوى المعنوية 0.05 ومنه يتم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على وجود جذر وحدة في السلسلة محل الدراسة، وأما بالنسبة الاختبار Hadri نلاحظ أن القيمة الإحتمالية أكبر من مستوى المعنوية 0.05 ومنه يتم رفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود جذر وحدة في السلسلة محل الدراسة،وعلى أساس النتائج المتحصل عليها باستعمال جميع الاختبارات السابقة فإن المتغيرة: LK مستقرة في المستوى عند مستوى معنوية 5%.

من خلال نتائج اختبارات الاستقرارية السابقة اتضح لنا أن متغيرات المتمثلة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ورأس المال البشري ومعدل الانفتاح التجاري غير مستقرين في المستوى وبعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى أصبحا مستقرين، أما المتغير النمو في التكوين الرأسمالي الثابت مستقر عند مستواه الأصلي.

ثانيا: دراسة العلاقة الطويلة الأجل بين متغيرات الدراسة

من أجل التحقق من وجود علاقة تكامل متزامن لسلاسل محل الدراسة نستعمل اختبارات بدروني وكاو و **westerlund** ، وتقوم هذه الاختبارات على الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، والفرضية البديلة التي تنص على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات.

1- نتائج اختبار بدروني (Pedroni) للتكامل المشترك

نتائج اختبار بدروني موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم (80): نتائج اختبار بدروني (Pedroni)

```
. xtpedroni LPIBH LOUV LK LH,  nopdols

Please Wait: Calculating Statistics

Pedroni's cointegration tests:
No. of Panel units: 11          Regressors: 3
No. of obs.: 407                Avg obs. per unit: 37
Data has been time-demeaned.
```

Test Stats.	Panel	Group
v	6.094	.
rho	-6.347	-5.958
t	-8.535	-10
adf	-7.482	-7.717

```
All test statistics are distributed N(0,1), under a null of no cointegration,
and diverge to negative infinity (save for panel v).
```

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج Stata15.1.

من خلال نتائج الجدول السابق نلاحظ أن جميع القيم الاحصائية لاختبارات السبع أكبر من القيمة المجدولة عند مستوى معنوية 5%، وعليه ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة الخاصة بوجود تكامل مشترك لكل

الدول ووجود تكامل مشترك خاص بكل دولة، ومنه وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة (أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل).

2- نتائج اختبار كاو (Kao) للتكامل المشترك

نتائج اختبار كاو موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم (81): نتائج اختبار كاو (Kao)

Kao test for cointegration

Ho: No cointegration		Number of panels	= 11
Ha: All panels are cointegrated		Number of periods	= 35
Cointegrating vector:	Same		
Panel means:	Included	Kernel:	Bartlett
Time trend:	Not included	Lags:	1.18 (Newey-West)
AR parameter:	Same	Augmented lags:	1

	Statistic	p-value
Modified Dickey-Fuller t	-25.2215	0.0000
Dickey-Fuller t	-14.3494	0.0000
Augmented Dickey-Fuller t	-8.6983	0.0000
Unadjusted modified Dickey-Fuller t	-27.9042	0.0000
Unadjusted Dickey-Fuller t	-14.4638	0.0000

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج Stata15.1.

من خلال نتائج الجدول السابق نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لجميع الاختبارات أكبر من 0.05، وعليه ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة، بمعنى وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة (وجود علاقة توازنية طويلة الأجل) مما يؤكد نتيجة الاختبار الأول.

2- نتائج اختبار (westerlund) للتكامل المشترك

نتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم (82): نتائج اختبار (westerlund)

Westerlund test for cointegration

Ho: No cointegration		Number of panels	= 11
Ha: Some panels are cointegrated		Number of periods	= 37
Cointegrating vector:	Panel specific		
Panel means:	Included		
Time trend:	Not included		
AR parameter:	Panel specific		

	Statistic	p-value
Variance ratio	-2.4604	0.0069

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج Stata15.1.

من خلال نتائج الجدول السابق نلاحظ أن القيمة الاحتمالية أقل من 0.05، وعليه ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة، بمعنى وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة (وجود علاقة توازنية طويلة الأجل) مما يؤكد نتيجة الاختبارين السابقين.

ثالثا: دراسة السببية بين متغيرات الدراسة

إن اختبار العلاقة السببية بين المتغيرات الاقتصادية يسمح بتحديد نوع العلاقة بين هذه المتغيرات في المدى القصير، في حين أن معرفة اتجاه السببية يوضح أي المتغيرات تؤثر على المتغيرات الأخرى، ولذلك قمنا بإجراء اختبار جرانجر للسببية (Granger Causality Tests) والذي أعطى النتائج التالية:

الجدول رقم (83): نتيجة اختبار جرانجر لسببية

الفرضيات	Z-statistic	Prop	النتيجة
DLOUV لا يسبب DLPIBH	2.78	0.005	وجود علاقة سببية في اتجاهين بين حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل الانفتاح التجاري
DLPIBH لا يسبب DLOUV	7.17	0.0000	
LK لا يسبب DLPIBH	13.88	0.0000	وجود علاقة سببية في اتجاه واحد بين حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ورأس المال المادي
DLPIBH لا يسبب LK	0.21	0.82	
DLH لا يسبب DLPIBH	4.04	0.0001	وجود علاقة سببية في اتجاهين بين حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ورأس المال البشري
DLPIBH لا يسبب DLH	6.40	0.0000	

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات لغة البرمجةR3.6.1 والملحق رقم 28.

بناءا على نتائج الجدول رقم(83) نستنتج مايلي :

- نرفض فرضية العدم(معدل الانفتاح التجاري لا يسبب حصة الفرد من الناتج) وهذا عند مستوى معنوية 1% و5% و10% وعليه فمعدل الانفتاح التجاري يسبب حصة الفرد من الناتج والعكس صحيح، حيث أننا نرفض

فرضية العدم(حصة الفرد من الناتج لا يسبب معدل الانفتاح التجاري) وبالتالي توجد سببية في اتجاهين، وهو ما يتوافق مع بعض دراسات السابقة.

– نرفض فرضية العدم (رأس المال المادي لا يسبب حصة الفرد من الناتج) وهذا عند مستوى معنوية 1% و5% و10% وعليه فرأس المال المادي يسبب حصة الفرد من الناتج والعكس غير صحيح، حيث أننا نقبل فرضية العدم (حصة الفرد من الناتج لا يسبب رأس المال المادي) وبالتالي توجد سببية في اتجاه واحد، وهو ما يتوافق مع خصائص الدول النامية التي لا تملك رؤوس الأموال وتعاني من قلة الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

– نرفض فرضية العدم(رأس المال البشري لا يسبب حصة الفرد من الناتج) وهذا عند مستوى معنوية 1% و5% و10% وعليه فرأس المال البشري يسبب حصة الفرد من الناتج والعكس صحيح، حيث أننا نرفض فرضية العدم(حصة الفرد من الناتج لا يسبب رأس المال البشري) وبالتالي توجد سببية في اتجاهين، وهو ما يتوافق مع نظريات النمو وعلى رأسهم لوكاس ورومر وبارو.

من خلال نتائج السابقة يمكننا تقدير العلاقة طويلة الأجل وقصيرة الأجل وتصبح عندئذٍ العلاقة المقدرة بين السلاسل علاقة توازن هيكلية وليست انحدار زائف، ويسمى النموذج المقدر بنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL.

رابعا : تقدير ARDL :

بعد التأكد من استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة في الدرجة الصفر والدرجة الأولى وعدم استقرارها في الدرجة الثانية ووجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، يمكننا تطبيق منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL، ولكن قبل ذلك المفاضلة بين طريقة مقدرة وسط المجموعة MGE وطريقة مقدرة وسط المجموعة المدمجة PMGE وطريقة مقدرة الأثر الفردي الديناميكي DFE ونستخدم لذلك اختبار هوسمان لاختبار فرضية التجانس لمعلمات المدى الطويل و عدم تجانسها في المدى القصير، فقبول هذا الفرض يعني أن مُقدرات PMGE مُتسقة وأكثر كفاءة من مُقدرات MGE وDFE، ونتائج هذا الاختبار موضحة في الجدولين التاليين :

الجدول رقم (84): نتائج اختبار هوسمان للمفاضلة بين طريقتين MGE وPMGE

	Coefficients			
	(b) mg	(B) pmg	(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) S.E.
LOUV	.9242284	.244308	.6799205	.5731467
LK	-.6473578	.2294633	-.8768211	.6975168
LH	5.619433	4.235108	1.384325	1.042338

b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtpmg
B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtpmg

Test: Ho: difference in coefficients not systematic

chi2(3) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
= 2.35
Prob>chi2 = 0.5022
(V_b-V_B is not positive definite)

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج Stata15.1.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن إحصائية اختبار هوسمان المحسوبة تساوي 2.35 وهي أقل من القيمة المجدولة التي تساوي $\chi^2_{0.05,3} = 7.814$ وهو ما تؤكده أيضا القيمة الاحتمالية التي تساوي 0.5022 وهي أقل من 0.05، مما يعني قبول فرضية العدم التي تنص على أن تقديرات المدى الطويل متجانسة لعينة الدراسة ككل بينما تقديرات المدى القصير تصحيح الخطأ غير متجانسة وتتفاوت من دولة لأخرى أي أن مقدرات وسط المجموعة المدمجة متسقة وأكثر كفاءة من مقدرات وسط المجموعة.

الجدول رقم (85): نتائج اختبار هوسمان للمفاضلة بين طريقتين DFE وPMGE

	Coefficients			
	(b) DFE	(B) pmg	(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) S.E.
LOUV	-.1395818	.244308	-.3838897	.
LK	-.2591516	.2294633	-.488615	.
LH	2.962863	4.235108	-1.272245	.

b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtpmg
B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtpmg

Test: Ho: difference in coefficients not systematic

chi2(3) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
= 0.30
Prob>chi2 = 0.9595

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج Stata15.1.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن إحصائية اختبار هوسمان المحسوبة تساوي 0.30 وهي أقل من القيمة المجدولة التي تساوي $\chi^2_{0.05,3} = 7.813$ وهو ما تؤكده أيضا القيمة الاحتمالية التي تساوي 0.9595 وهي أقل من

0.05، مما يعني قبول فرضية العدم التي تنص على أن تقديرات المدى الطويل متجانسة لعينة الدراسة ككل بينما تقديرات المدى القصير تصحيح الخطأ غير متجانسة وتتفاوت من دولة لأخرى أي أن مقدرات وسط المجموعة المدمجة متسقة وأكثر كفاءة من مقدرات الأثر الفردي الديناميكي.

وبالتالي يمكن القول أن مُقدرات PMGE مُتسقة وأكثر كفاءة من مُقدرات MGE وDFE، ونتجه إلى تقدير نموذج ARDL بطريقة PMGE ونتائج تقدير هذا النموذج موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم (86): نتائج تقدير نموذج PANAL ARDL بطريقة PMGE

```
Pooled Mean Group Regression
(Estimate results saved as pmg)

Panel Variable (i): contrynum                 Number of obs      =       395
Time Variable (t): B                          Number of groups   =        11
                                              Obs per group: min =        35
                                                            avg =      35.9
                                                            max =        36

                                              Log Likelihood     =   882.561
```

DLPIBH	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
ECT						
LOUV	.244308	.1263564	1.93	0.053	-.0033461	.491962
LK	.2294633	.1089024	2.11	0.035	.0160186	.442908
LH	4.235108	.3808376	11.12	0.000	3.48868	4.981536
SR						
ECT	-.215999	.0259771	-8.31	0.000	-.1650848	-.2669131
DLPIBH1	.1822763	.0395318	4.61	0.000	.1047953	.2597572
DLOUV	.3278708	.0816828	4.01	0.000	.1677755	.4879661
DLK	.0443704	.0523827	0.85	0.397	-.0582978	.1470385
DLH	1.90021	.9241992	2.06	0.040	.0888129	3.711607
_cons	.2338346	.0200449	11.67	0.000	.1945475	.2731218

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج Stata15.1.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن كل مقدرات المعلمات في المدى الطويل والقصير مقبولة من وجهة إحصائية عند مستوى معنوية 5% و10%مما يدل على تأثيرهم في النمو الاقتصادي في الدول النامية،كما أن إشاراتهم تتوافق مع الطرح النظري فهي مقبولة من وجهة اقتصادية، بالإضافة إلى ذلك فان مقدرة معامل تصحيح الخطأ تساوي 0.21- وهي معنوية عند مستوى معنوية 1 % و5 %و10 %وبالإشارة السالبة، وهذا ما يزيد من دقة وصحة العلاقة التوازنية في المدى القصير وأن آلية تصحيح الخطأ موجودة بالنموذج، وتشير أن معدل النمو الاقتصادي يتصحح بما يعادل 21.59% من اختلال قيمته التوازنية في الفترة بفعل المتغيرات الاقتصادية

داخل النموذج، أي أنه يستغرق نحو 5 فترات حتى يعود لقيمته التوازنية في المدى البعيد بعد أثر الصدمة في متغيرات الدراسة وهي تمثل سرعة العودة إلى توازن.

ونلاحظ أيضا أن مقدرة معدل الانفتاح التجاري قد ارتفعت قيمتها مقارنة بالتقديرات السابقة حيث سجلت في المدى الطويل والقصير على التوالي قيمة 0.244 و0.327 أي أن زيادة معدل الانفتاح التجاري بـ1 % تؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي في الدول النامية بـ 0.244% في المدى الطويل و0.327% في المدى القصير وهذا يلائم النظرية الاقتصادية، وهذا التأثير الايجابي راجع إلى أن أغلب اقتصاديات الدول النامية أصبحت تتسم بالانفتاح، مما مكن الدول النامية من مبادلة السلع التي لديها قدرة ضعيفة على تحقيق التقدم فيها والمتمثلة في المواد الأولية من السلع الرأسمالية والاستثمارية من الدول التي لها قدرة أكبر على تحقيق ذلك، وسمح لها باستيراد المعارف التقنية والمهارات والأفكار من الدول المتقدمة واختصار مراحل النمو، وما ساعدها في ذلك سهولة اتصال والتنقل مما جعلها أكثر ترابطا فيما بينها عما كانت عليه في الماضي، هذا بالإضافة إلى التأثيرات غير المباشرة مثل التأثيرات على الانتاجية وعلى إعادة تخصيص الموارد بشكل أكثر كفاءة، وهناك العديد من الدراسات التي تؤكد على دور سياسة تشجيع التجارة الخارجية في تعزيز معدل النمو وأنه كلما زادت درجة الانفتاح كلما تعزز النمو والدخل.

وأما بالنسبة لمقدرة رأس المال المادي فقد سجلت في المدى الطويل والقصير على التوالي قيمة 0.229 و0.044 أي أن زيادة تكوين رأس المال المادي بـ1 % تؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي في الدول النامية بـ 0.229% في المدى الطويل و0.044% في المدى القصير وهذا ما يتوافق النظرية الاقتصادية، حيث إن هذا التأثير الايجابي يأتي من منطلق أنه كلما زاد تكوين رأس المال المادي زاد الاستثمار الأجنبي وارتفعت كفاءة المعدات والآلات والأدوات الرأسمالية المستخدمة في الانتاج وزادت الطاقة الانتاجية والإنتاج، مما يمكن الاستفادة من مزايا حجم كبير من الانتاج وإلى المزيد من التخصص والتقدم التكنولوجي وزيادة في معدلات النمو الاقتصادي.

وبالنسبة لمقدرة رأس المال البشري فقد سجلت في المدى الطويل والقصير على التوالي قيمة 4.23 و1.90 أي أن زيادة رأس المال البشري بـ1 % تؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي في الدول النامية بـ 4.23% في المدى الطويل و1.90% في المدى القصير وهذا مالا يتعارض مع النظرية الاقتصادية، ويرجع هذا التأثير الايجابي وأهمية إلى أن لرأس المال البشري يعد كأحد دعائم الانتاج حيث أن تراكم المعرفة عن طريق التعليم والتدريب يؤدي إلى زيادة الاختراعات وتكوين عمال أكفاء وزيادة الإنتاجية الفردية والنمو الاقتصادي.

خلاصة الفصل :

تعرضنا من خلال هذا الفصل التطبيقي إلى دراسة قياسية لأثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في بعض الدول النامية، حيث قمنا في المرحلة الأولى بدراسة وصفية باستخدام طريقة التحليل بالمركبات الأساسية المرجحة ACP وذلك بعدما تأكدنا من كفاية حجم العينة للدراسة ووجود علاقة بين المتغيرات محل الدراسة والتي تمكننا من اختزالها إلى عوامل مكتوبة على شكل خطي بدلالة المتغيرات في جميع دول العينة، ومن خلال طريقة ACP وجدنا أن هناك تأثير ضعيف لمعدل الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر ومصر وإيران والسعودية على عكس الدول الأخرى (تونس، المغرب، تركيا، ماليزيا، الصين، الامارات العربية المتحدة) الذي كان فيها للتجارة الخارجية تأثير قوي وايجابي على النمو الاقتصادي، وأما رأس المال المادي فكان له تأثير قوي في الصين فقط أما في الجزائر وباقي دول عينة الدراسة لم يكن له تأثير.

وفي المرحلة الثانية قمنا بتطبيق البيانات البانيل حيث بعد اجراء بعض الاختبارات وجدنا أن النموذج المناسب لبيانات عينة الدراسة هو نموذج الأثر العشوائي، غير أن تقدير هذا النموذج بطريقة المربعات الصغيرة المعممة أعطى نتائج مقبولة اقتصاديا وغير مقبولة قياسيا حيث وجدنا أن هناك ارتباط ذاتي بين الأخطاء، ولتصحيح هذا المشكل تم تغيير طريقة التقدير والاعتماد على طرق التقدير أخرى باستعمال طريقة العزوم الديناميكية ومقدر الفروق ومقدر النظام، والنتائج المتحصل عليها عند استعمال هذه الطرق جاءت متوافقة مع النظرية الاقتصادية وغير مقبولة قياسيا وذلك راجع لوجود انحدار زائف بسبب عدم استقرارية السلاسل الزمنية الطويلة، ولمعالجة ذلك قمنا بدراسة استقرارية السلاسل هاته المتغيرات وتقدير العلاقة على المدى الطويل والقصير باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL.

الخاتمة

حظي موضوع علاقة التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي بكثير من الاهتمام في الفكر الاقتصادي عبر مختلف المدارس وسيبقى من أهم المواضيع التي تلقى العناية والدراسة في مجال البحث العلمي، ولقد شدد الباحثون على دور التجارة الخارجية بوصفها "محركا للنمو" وأن البلدان التي تنمو بسرعة تميل إلى تصدير المزيد من السلع، وكان دنيس روبرتسون أول من أشار أن التجارة الخارجية هي محرك للنمو الاقتصادي سنة 1940 وتبعه نوركسه سنة 1961 وصولا إلى هيكشر-اوهلين وغروسمان وهيلمان (1991).

ولقد سعينا من خلال هذا البحث اختبار تأثير التجارة الخارجية على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر مقارنة مع بعض الدول النامية خلال الفترة (1980-2016)، وذلك بإجراء دراسة قياسية لتبيان العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في المدى البعيد في بعض الدول النامية، وعلى ضوء ذلك حاولنا أن نسلط الضوء على دور التفاعل بين الصادرات والواردات في رفع معدلات النمو الاقتصادي، وقد تم استخدام أحد المناهج القياسية ويتمثل في منهج السلاسل الزمنية الطويلة بانيل لمعرفة حجم الأثر الموجود على النمو الاقتصادي.

وبهدف الإلمام بالموضوع فقد كانت الدراسة مقسمة إلى أربع فصول، حيث تناولنا في الفصل الأول مقاربة نظرية للتجارة الخارجية تم إبراز أهم التعاريف المتعلقة بها وأهدافها وأهميتها وأثرها على الاقتصاد والفرق بينها وبين التجارة الداخلية، وفي نقطة أخرى تناولنا أهم النظريات المفسرة لقيام التجارة الخارجية وذلك انطلاقا من النظريات الكلاسيكية والكلاسيكية الحديثة، والذي من أهم روادها أدم سميث، دافيد ريكاردو، والسويديان هيكشر وأولين، مرورا بالنظريات التبعية التي اهتمت بموقع الدول النامية من التبادل الدولي، وصولا بالنظريات الحديثة التي تعتبر نظرية المناهج التكنولوجية من أهم النظريات في هذا الاتجاه، وفي الجزء الأخير من هذا الفصل تطرقنا إلى السياسة التجارية إذ تم فيها تعريفها وتبين أهدافها وأنواعها وأدواتها السعرية والكمية، والفرق بين سياسات التجارة الخارجية في ظل الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة GATT وفي ظل منظمة التجارة العالمية OMC.

أما في الفصل الثاني فقد تطرقنا إلى التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في النظرية الاقتصادية وتبيان أن التجارة الخارجية محرك للنمو، وذلك انطلاقا من عرض لمفاهيم النمو الاقتصادي والتنمية والفرق بينهما، ثم تناولنا أهم المحددات الأساسية للنمو والمتمثلة في كل من تراكم رأس المال المادي والرأس المال البشري والتطوير والابتكار، ثم تطرقنا إلى النمو الاقتصادي عبر مختلف المدارس الاقتصادية حيث تختلف هذه المدارس في شرح العوامل المحددة لدالة النمو الاقتصادي، وهذا يتضح من خلال التباينات في الآراء والتفسيرات لرواد هاته المدارس انطلاقا من النظرية الكلاسيكية ثم النظرية الكنزية والكنزيين الجدد، كما تعرضنا لإسهامات النظرية النيوكلاسيكية ونموذج سولو سوان، كما تطرقنا في نقطة أخيرة لإسهامات النظرية الحديثة أو نماذج النمو من الداخل، وفي الجزء الأخير من هذا

الفصل تطرقنا للدور الأساسي للتجارة الخارجية في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال استعراض بعض من النماذج والدراسات السابقة، التي أكدت على الدور الفعال للتجارة الخارجية في دفع عجلة النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

وأما الفصل الثالث فكان عبارة عن دراسة تحليلية لمؤشرات التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في الجزائر وبعض الدول النامية، حيث تناولنا في البداية خصائص ومميزات الاقتصاد الجزائري وعلى أهم السياسات المتبعة في التجارة الخارجية خلال فترة الدراسة مع الإشارة إلى انعكاساتها على الواقع الاقتصادي، وذلك ابتداءا من مرحلة التخطيط اللامركزي ومرحلة الانتقال إلى نظام اقتصاد السوق والإصلاحات الهيكلية تحت إشراف صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، ثم مرحلة البرامج الاستثمارات العمومية والمتمثلة في برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم وتوطيد النمو،كما تم التطرق في نفس الفصل إلى الدراسة التحليلية لمؤشرات الاقتصادي لبعض الدول النامية غير النفطية وهم: مصر، تونس، المغرب، تركيا، الصين، ماليزيا، وفي المبحث الأخير إلى تطور التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي لبعض الدول النامية غير النفطية وهم: المملكة العربية السعودية، الامارات العربية المتحدة، اندونيسيا وإيران.

أما في الفصل الرابع فقد خصصناه إلى الدراسة التطبيقية وبناء نموذج قياسي، إذ في المرحلة الأولى قمنا بدراسة وصفية لمعرفة العلاقة الموجودة بين متغيرات الدراسة المتمثلة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، معدل الانفتاح التجاري، رأس المال المادي، رأس المال البشري، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لفترة السابقة خلال الفترة الزمنية : 1980-2016 حيث قمنا بدراسة وصفية لكل دولة على حدى، وفي موضع أخر من هذا الفصل قمنا بإعطاء مفاهيم أساسية حول نماذج بانيل وأساليب المستخدمة في الدراسة القياسية، وأخيرا قمنا باقتراح نموذج للنمو محاولة منا لتفسير أثر متغيرات الدراسة على النمو الاقتصادي، وذلك باستخدام طرق التقدير اللازمة لذلك بدءا بتحديد النموذج الملائم لعينة الدراسة ثم تقدير النماذج الديناميكية باستعمال طريقة العزوم المعممة وإلى اختبارات القياسية التي تتناسب مع موضوع الدراسة، وأخيرا تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL بطريقة مقدرة وسط المجموعة المدمجة PMGE.

1-اختبار الفرضيات :

من خلال النتائج التي توصلنا إليها في دراستنا سوف نحاول اختبار الفرضيات التي تم وضعها كإجابات أولية على تساؤلات الدراسة، وذلك على النحو التالي :

➢ **الفرضية الأولى: هناك تباين بين المدارس الاقتصادية في تفسير قيام التجارة الخارجية والتبادل الدولي.**

من خلال عرض نظريات التجارة الخارجية في الفصل الأول تبين أنه هناك اختلاف بين المدارس الاقتصادية في تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية والتبادل الدولي، فالمدرسة الكلاسيكية تفسر قيام التجارة الخارجية باختلاف النفقات المطلقة والنسبية لإنتاج في الدول المختلفة وأيضا اختلاف الكفاءة النسبية لإنتاجية العمل، أما النظريات النيوكلاسيكية للتجارة الخارجية والمتمثلة في نظرية وفرة عوامل الإنتاج لهيكشر وأولين ونظرية تعادل أسعار عوامل الإنتاج يفسره على أساس تفاوت بين الدول في مدى وفرة عناصر الانتاج المختلفة وأيضا إلى اختلاف نسب مزج عناصر الانتاج في دوال انتاج هذه السلع، هذا التفاوت من شأنه أن يؤدي إلى اختلاف في التكاليف النسبية وأسعار السلع، وتقوم الدولة بالتخصص وتصدير السلعة التي تنتجها لديها برخص نسبي، أما النظريات الحديثة والنماذج الحديثة للتجارة الخارجية قامت إدخال أبعادا جديدة تمثلت في أهمية التخصص الدولي المبني على توفر عامل التكنولوجيا والوفورات الخارجية وإقتصاديات الحجم التي تساعد على تخفيض تكاليف الإنتاج، **وهذا ما يؤكد الفرضية الأولى.**

➢ **الفرضية الثانية: التجارة الخارجية من المصادر الرئيسية النمو الاقتصادي.**

من خلال السرد التاريخي لنظريات النمو الاقتصادي يرى رواد النظرية الكلاسيكية وعلى رأسهم أدم سميث في كتابه ثورة الأمم أنه لكي تحصل عملية النمو يجب أن يكون هناك تراكم في رأس المال ورفع انتاجية العمل وتكون حرية التجارة، وأما في النظرية الكينزية قام باحثان اقتصاديان هما روي فوربس هارود وإيفسي دومار بتطوير نموذج للنمو الاقتصادي بهدف دراسة احتياجات النمو وتوصلا إلى دور الاستثمار وتراكم رأس المال في عملية النمو وافترضا بأن هناك علاقة ثابتة بين رأس المال والإنتاج، ثم جاءت النظرية النيوكلاسيكية من خلال نموذج الذي قدمه سولو القائم على فرضية تناقص عوائد عوامل الإنتاج وثبات الغلة الحجم ووفقا لهذا النموذج هناك ثلاثة مصادر أساسية للنمو الاقتصادي هي تراكم رأس المال، عدد السكان (رأس المال الشري) والتقدم التكنولوجي، ثم لتظهر بعد ذلك نظريات النمو الجديدة أو نماذج النمو الداخلي لتفسر عملية النمو الاقتصادي ومحدداتها ومن هؤلاء نماذج نجد نموج رومر (Paul Romer) الذي أكد على أهمية البحث والتطوير (R et D) في تحقيق مستويات النمو، أما نموذج لوكاس (Robert Luca) فركز على تراكم رأس المال البشري داخل مختلف القطاعات الاقتصادية كمحرك للنمو، أما نموذج روبيلو (Rebelo-1991) اعتمد على توسيع مفهوم رأس المال ليشمل رأس المال البشري كآلية لجلب الوفرات والتحسينات الإنتاجية، كما يرى كندلبرجر في نموذجه أن التجارة وسيلة من شأنها تمكن الدول النامية من تحقيق النمو والانتقال إلى مرحلة الانطلاق الاقتصادي، وكل هذا يؤكد **صحة الفرضية الثانية.**

➢ **الفرضية الثالثة: لم يشهد هيكل المبادلات التجارية في الجزائر أي تغيير سواء كان من ناحية التركيبة السلعية أو من ناحية التوزيع الجغرافي حيث يتشكل بشكل أكبر من صادرات البترول.**

من خلال دراسة تطور هيكل التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1980-2016 تبين لنا عدم اختلاف البنية السلعية للصادرات والواردات خلال فترة الدراسة، وذلك بسيطرة المحروقات على الصادرات الكلية من حيث الاعتماد على منتجات النفطية وذلك بنسبة 98% وعدم تطور قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات، أما فيما يخص الواردات فنلاحظ هيمنة الواردات من معدات وتجهيزات صناعية ومواد غذائية على طبيعة الواردات الكلية للجزائر.

أما فيما يخص التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية فكانت السيطرة لمجموعة الاتحاد الأوروبي التي نالت حصة الأسد من اجمالي الواردات والصادرات حيث تعتبر الممون الرئيسي للجزائر حيث احتلت المرتبة الأولى بنسبة 93% من اجمالي الواردات للجزائر وذلك خلال فترة الدراسة، كما يعتبر الزبون الرئيسي باستحواذه على أكثر من 74% من إجمالي الصادرات الاجمالية لفترة الدراسة، وكل هذا يؤكد **صحة الفرضية الثالثة.**

➢ **الفرضية الرابعة: نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الملائم لتفسير أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر مقارنة مع بعض الدول النامية.**

وفقا لمنهجية التحليل لبيانات الطويلة وبعد تقدير النماذج الثلاثة اختبرنا امكانية وجود اثر فردي ضمن بيانات عينة الدراسة وذلك اعتمادا على اختبار Hsiao حيث أعطى لنا قيمة قدرها $F_3 = 388.34$ أما الإحصائية المجدولة فقد بلغت: $F(10,393) = 1.854$ وعليه نرفض الفرضية المعدومة عند مستوى معنوية 5%، ونقول أن هناك اثر فردي ضمن بيانات عينة الدراسة أي معاملات الحد الثابت مختلفة من فرد لآخر، وبعد ذلك قمنا بتطبيق اختبار هوسمن وكانت الإحصائية المحسوبة لهذا لاختبار تساوي $\chi^2_c = 1.3496$ وهي أقل من القيمة المجدولة $\chi^2_3 = 7.81$ ومنه يمكننا قبول الفرضية الصفرية والإقرار بان هناك العلاقة بين المتغير التابع ومتغيرات المستقلة العشوائية، وعليه يكون النموذج الملائم لبيانات عينة الدراسة هو من نوع الأثر الفردي العشوائي، هذا ما يؤكد **صحة الفرضية الرابعة.**

➢ **الفرضية الخامسة: توجد علاقة طويلة الأجل بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في الجزائر مقارنة مع بعض الدول النامية.**

تبين لنا من خلال الدراسة القياسية ونتائج اختبار الاستقرارية لـ Levin Lin et Chu، Choi ، Im Pesaran et Shin، ADF و Maddala et Wu، Hadri، أن متغيرات المتمثلة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ورأس المال البشري ومعدل الانفتاح التجاري غير مستقرة في المستوى وبعد إجراء

الفروقات عليهم من الدرجة الأولى أصبحت مستقرة، أما المتغير النمو في التكوين الرأسمالي الثابت فهو مستقر عند مستواه الأصلي، وبعد اجراء اختبارات بدروني وكاو وwesterlund وجدنا أن القيم الاحتمالية لاختبارات أكبر من 0.05، وعليه تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة بمعنى وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، وهذا ما يؤكد **صحة الفرضية الخامسة**.

➢ **الفرضية السادسة: العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي علاقة تأثير في اتجاهين.**

من خلال تطبيق اختبار غرانجر للسببية بين التجارة الخارجية وحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي باستخدام لغة البرمجةR3.6.1 وجدنا أن القيم الاحتمالية أقل من مستويات المعنوية المتعارف عليها وبالتالي رفضنا فرضية العدم(معدل الانفتاح التجاري لا يسبب حصة الفرد من الناتج) وهذا عند مستوى معنوية 1% و5% و10% وعليه فمعدل الانفتاح التجاري يسبب حصة الفرد من الناتج والعكس صحيح، حيث أننا رفضنا فرضية العدم(حصة الفرد من الناتج لا يسبب معدل الانفتاح التجاري) وهذا عند نفس مستويات المعنوية وبالتالي توجد سببية في اتجاهين وهو ما يتوافق مع بعض دراسات السابقة وهو ما يؤكد **صحة الفرضية السادسة**.

2-نتائج البحث :

في ضوء ما تم عرضه في الفصول السابقة يمكننا استخلاص النتائج التالية:

➢ ظهرت التجارة الخارجية منذ العصور التاريخية الأولى وكانت الثورة الصناعية التي حدثت في منتصف القرن الثامن عشر بمثابة البداية الحقيقية لها، وذلك لضرورة الحصول على المواد الأولية اللازمة لصناعة من الدول الأخرى وتصريف السلع والمنتجات في الأسواق الخارجية؛

➢ تهتم التجارة الخارجية بجميع أوجه النشاط الاقتصادي الذي يقوم بين دول تخضع لسلطات سياسية مختلفة، أي أنها تدرس العلاقات الاقتصادية بين الدول العالم المختلفة، وتتألف هذه العلاقات من حركات الأشخاص وحركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال؛

➢ النمو الاقتصادي هو ظاهرة اقتصادية كلية معقدة من الصعب أن توضح بشكل كامل وذلك لصعوبة تحديد المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر عليه؛

➢ يعد التحرير التجاري أحد الأسباب الرئيسية في تحقيق النمو الاقتصادي في البلدان النامية حيث ان زيادة المنافسة التجارية بين الدول في السوق الدولية سوف يدفع بالمنتجين في الدول النامية إلى اتباع أساليب الانتاج رشيدة تحفز على زيادة القدرة التنافسية والاستفادة من مزايا السوق الكبير واستغلال الطاقة الإنتاجية الغير مستغلة؛

- عرفت السنوات الأخيرة عدة دراسات نظرية وتجريبية تبحث في العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في الدول النامية والمتقدمة، واهتمت هذه الدراسات خاصة بدور الصادرات الوطنية في تحديد النمو الاقتصادي، وعلى الرغم من الاختلافات في المعطيات وأساليب التحليل إلا أن نتائجها دلت على الدور الفعال والايجابي للصادرات في دفع عجلة النمو الاقتصادي؛
- مر الاقتصاد الجزائري بعدة مراحل وتغيرات منذ الاستقلال، إذ انتهجت في فترة الثمانينات نظام الاقتصادي الاشتراكي وذلك بهيمنت الدولة على كل المجالات الاقتصادية واعتمادها على إيرادات ناجمة من قطاع المحروقات التي تميزت بالارتفاع، وتبني سياسة التخطيط اللامركزي من خلال تطبيق مخططين خماسيين، ومع بداية التسعينيات تحول الاقتصادي الجزائري إلى نظام اقتصاد السوق وطبقت اصلاحات اقتصادية تحت اشراف الصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمتمثلة في برنامج الاستعداد الائتماني الأول 1989 وبرنامج الاستعداد الائتماني الثاني1991وبرنامج التثبيت الهيكلي1994 وبرنامج التعديل الهيكلي 1995، وبعد الانتهاء برامج الإصلاح الهيكلي شرعت الجزائر منذ سنة 2001 في انتهاج سياسة مالية توسعية بوضع برامج تنموية تهدف إلى تدارك التأخر المسجل في فترة التسعينات وإعطاء دفعة جديد للاقتصاد وتنفيذ ثلاث برامج استثمارية هي برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو وبرنامج توطيد النمو مما كان له أثر ايجابي على النمو الاقتصادي وفي تحقيق متوسط معدل نمو حقيقي قدر بـ 3.3%؛
- مرت السياسة التجارة الخارجية في الجزائر بعدة مراحل مذ الاستقلال تماشيا مع سياسات الاقتصادية المتبعة، بداية بمرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية (1962- 1989) التي أحكمت الدولة سيطرتها على العديد من النشاطات الاقتصادية الهامة، حيث وضعت لقطاع المبادلات الخارجية مجموعة من الأسس التي يرتكز عليها تنظيم الاحتكار، ثم بعد ذلك مرحلة تحرير التجارة الخارجية (ما بعد 1990) وشرعت فيها السلطات العمومية في وضع برامج الإصلاح الاقتصادي واتخاذ إجراءات واسعة لتحرير التجارة الخارجية، استجابة لصندوق النقد الدولي وتهيئة الاقتصاد الوطني للانفتاح على العالم الخارجي لدخول السلع والخدمات ورؤوس الأموال الأجنبية؛
- اتصفت البنية السلعية للصادرات الجزائرية بسيطرة الصادرات من الوقود ومواد التشحيم على إجمالي الصادرات الجزائرية، إذ يعد الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي ويعتمد بالدرجة الأولى على صناعة واحدة وهي صناعة النفط والغاز الطبيعي، وتعتبر دول المجموعة الاقتصادية الاوروبية أهم منفذ لهذه الصادرات؛
- يتميز التركيب السلعي للواردات بسيطرة معدات التموين الصناعي والآلات والسلع التجهيزية والمواد الغذائية على إجمالي الواردات الجزائرية، بينما التوزيع الجغرافي لها فيستند بنسبة كبيرة على صادرات دول المجموعة الاقتصادية الاوروبية؛

➢ أكدت الدراسة التحليلية لاقتصاديات دول عينة الدراسة أن مجموعة الدول العربية سجلت أسوأ النتائج في مؤشر النمو الاقتصادي باستثناء السعودية والجزائر اللتان استفادتا من ارتفاع أسعار النفط في الفترة الأخيرة من الدراسة، كما تبين لنا زيادة في درجات تذبذب هذه المعدلات على مستوى هذه البلدان ومما يدعو إلى القلق على مستقبل استدامة النمو في الدول العربية؛

➢ تميزت مرحلة الثمانينات بتحقيق الجزائر ودول النامية عينة الدراسة أقل حجم تجارة خارجية خلال فترة الدراسة وذلك لتغيرات الهيكلية في أسواق السلع الأساسية وتباطؤ الطلب العالمي وارتفاع في أسعار الدولار وتزايد وتيرة احتكار وتدويل الإنتاج وتركز رأس المال وظهور مجموعة كبيرة من المتغيرات التي انعكست بشكل حاد على التجارة الدولية لكل من البلدان النامية؛

➢ عرفت فترة التسعينات تذبذب في معدلات النمو الاقتصادي وحجم التجارة الخارجية في الجزائر بسب الأوضاع الصعبة التي مرت بها، على عكس دول النامية عينة الدراسة حيث عرفت تطورات كبيرة بسبب ارتفاع في حجم الاستثمارات الاجنبية وزيادة منظمات الدولية في مجال التجارة الخارجية وظهور تكتلات إقليمية؛

➢ تعاني الجزائر والدول النامية محل الدراسة تقلبات في حصيلة الصادرات وذلك لعدة أسباب منها تركز السلعي للصادرات الوطنية على سلعة أو عدد من السلع وغالبيتها سلع أولية، وأيضا تركز الجغرافي للصادرات حيث تعتمد الجزائر والدول النامية على دولة معنية أو عدد قليل من الدول لتصريف سلعها مما يجعلها أكثر عرضة للتأثر بالقرارات والأحداث السياسية في تلك الدول؛

➢ فشلت الجزائر بالنهوض بقطاع التجارة الخارجية وتشجيع الصادرات عن طريق تخفيض قيمة الدينار الجزائري، على عكس تركيا التي نجحت في تطبيق هاته السياسة وذلك إلى تنوع الصادرات التركية في حين أن الجزائر تعد دولة أحادية التصدير؛

➢ نجحت الصين في تحفيز الصادرات والمحافظة على حصص السوقية في الدول العالم عن طريق البحوث والتطوير والابتكارات والاتصال المباشر بين وحدات البحث العلمي ووحدات التصنيع؛

➢ من خلال دراسة تحليلية لمؤشرات التجارة الخارجية لدول محل الدراسة تبين لنا أن اقتصاديات الجزائر، الصين، ماليزيا، السعودية، تونس، الامارات العربية المتحدة، تركيا منفتحة على العالم الخارجي على عكس الدول الأخرى والمتمثلة في مصر، المغرب، اندونيسيا، ايران؛

➢ هناك علاقة طردية وارتباط قوي بين رأس المال المادي ومعدل النمو الاقتصادي في الصين فقط على عكس الجزائر وباقي دول عينة الدراسة حيث هناك ارتباط ضعيف، وهذا منطقي لأن الدول النامية تعاني من نقص رؤوس الأموال وهروبها؛

- هناك تأثير ضعيف لمعدل الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر ومصر وإيران والسعودية على عكس الدول الأخرى (تونس، المغرب، تركيا، ماليزيا، الصين، الامارات العربية المتحدة) الذي كان فيها للتجارة الخارجية تأثير قوي وايجابي على النمو الاقتصادي؛
- يوجد ارتباط وثيق وموجب بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي في مصر، تونس، المغرب، تركيا، الصين، ماليزيا، الامارات العربية المتحدة، اندونيسيا على عكس الدول الأخرى (الجزائر، السعودية، إيران) الذي كان فيها للرأس المال البشري ارتباط متوسط مع النمو الاقتصادي؛
- إن كل من معدل الانفتاح التجاري ورأس المال البشري ورأس المال المادي لا تؤثر في الحد الثابت في النموذج، أي أن التقدم التكنولوجي في دول الدراسة يعود إلى متغيرات خارجية؛
- هناك اختلافات في اقتصاديات دول عينة الدراسة بالإضافة إلى أنه لا توجد قواطع ثابتة تختلف من دولة لأخرى وإنما هذه الأخيرة تجمع مع الحد العشوائي، أي أن التجارة الخارجية لا تؤثر وحدها في النمو الاقتصادي لبعض الدول النامية بل هناك مصادر أخرى تساهم في نمو اقتصاديات، الأمر الذي جعل نموذج التأثيرات العشوائية يتفوق على نموذج التأثيرات الثابتة؛
- تبين من الدراسة القياسية أن هناك علاقة طويلة المدى بين معدل الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في دول عينة الدراسة، أي أن معدل نمو الاقتصاد في الأجل الطويل يتأثر بشكل مباشر بمعدل الانفتاح، أي أن زيادة معدل الانفتاح التجاري يمكن أن يؤدي إلى تحقيق معدل نمو أعلى وبشكل مستديم؛
- من خلال تقدير نموذج ARDL-PMGE يتأثر معدل النمو الاقتصادي بمعدل الانفتاح التجاري ورأس المال البشري والمادي وحصة نصيب الفرد من الناتج لسنة تأخير في المدى البعيد والقصير تأثيرا إيجابيا وقويا في الجزائر مقارنة مع بعض الدول النامية، وهذا ما لا يتعارض مع النظرية الاقتصادية.

3-توصيات البحث :

في نهاية هذه الأطروحة وبناءاً على النتائج التي توصلنا إليها سابقا نقدم مجموعة من التوصيات التي نراها ضرورية وذات صلة وثيقة بالموضوع الدراسة والتي نوردها كما يلي:

- التنسيق بين الدول النامية والسعي على توسيع توقيع الاتفاقيات الاقتصادية بينها لكي تشكل جسور عبور لصادرات والواردات لهذه الدول؛
- الاهتمام بإنشاء مناطق الحرة بين الدول النامية ومناطق صناعية مؤهلة مع طلب الاستشارة والمعونة من المنظمات الدولية المعنية بالتجارة الدولية؛

- تحويل الاقتصاديات النامية إلى اقتصاديات متمكنة قادرة على النمو وتفعيل الأداء عن طريق التجاوب مع مطالب الإصلاح وتعزيز دور القطاع الخاص وتنويع القاعدة الاقتصادية، بالإضافة إلى تبني سياسات رشيدة تحقق النتائج المرجوة؛
- الاستثمار في رأس المال البشري وتنميته من خلال تأهيل فعلي لرأس المال البشري كأداة فعالة في تحقيق النمو، إذ أن هناك فجوة كبيرة بين التعليم والتدريب في الدول النامية؛
- تشجيع الصادرات عن طريق تعظيم دور قطاع البحث والابتكار من خلال وضع تحفيزات مالية للمبتكرين والمخترعين حتى يتمكنوا من التوصل إلى منتجات جديدة أو طرائق إنتاج جديدة بشكل الذي يؤدي إلى تحسين الجودة ورفع الإنتاجية وفي دفع النشاط التصديري؛
- تعزيز إمكانات التعاون الاقتصادي وتفعيل التجارة البينية بين البلدان العربية ودعم جهود التكامل الاقتصادي عن طريق توفير شروط أفضل لرجال الأعمال للعمل في مختلف البلدان العربية دون قيود؛
- تحسين مناخ الاستثمار بهذه الدول بالشكل الذي يساهم في تحفيز النمو الاقتصادي؛
- محاولة استقطاب الاستثمارات التي تستهدف التجارة الخارجية وتشجع الصادرات وإيجاد سبل الاستفادة المباشرة وغير المباشرة من هذا النوع من الاستثمار الدولي؛
- وضع إستراتجية في المدى الطويل لتنمية القطاع الصادرات في الدول النامية وزيادة الانتاج من السلع الغذائية على النحو الذي يحقق الأمن الغذائي ويقلل من الحجم الفجوة الغذائية ويخفض كميات الغذاء المستوردة؛
- تشجيع القطاعات الاقتصادية في الدول النامية نحو الاستيراد السلع الوسيطية وذلك نظرا لنا تمارسه من تأثير الايجابي في عملية النمو الاقتصادي من خلال دخولها في العملية الانتاجية؛
- ضرورة توجيه السياسة الاقتصادية الجزائرية إلى تنويع وتنمية الصادراتها وتطوير وتوسيع حجم التجارة الخارجية وذلك لتجنب الصدمات الخارجية والنفطية مع البحث على مصادر أخرى للدخل والتنويع الاقتصادي؛
- العمل على زيادة الاستثمارات المحلية الحقيقية في الجزائر وجذب الاستثمارات الاجنبية لزيادة الاستخدام وبالتالي الرفع من معدلات النمو الاقتصادي؛
- إنشاء نظام احصائي معلوماتي متطور بشكل الذي يعالج مشكلة وجود تضارب كبير بين المعطيات الاحصائية، ذلك أن هذا التضارب من شأنه اعطاء نتائج مزيفة وبعيدة بعض الشيء عن الواقع الاقتصادي، مع توفير معطيات دورية شهرية وهذا لإعطاء نتائج احسن ودقيقة.

4- آفاق البحث :

بعد معالجة إشكالية بحثنا ومن خلال مسار التحليل الذي ركز عليه بحثنا، ظهرت لنا العديد من الجوانب والإشكاليات الجديرة بمواصلة البحث فيها لأهميتها النظرية والتطبيقية نذكر منها:

- قياس أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة؛
- دراسة قياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية؛
- محددات ومصادر النمو طويلة الأجل في الجزائر مقارنة ببعض الدول النامية؛
- استراتيجية التنويع الصادرات في الجزائر ودورها في الحد من آثار التذبذب في أسعار النفط؛
- أثر التغيير الهيكلي في التجارة الدولية على الدول النامية؛
- الانفتاح التجاري والتوازنات الكلية لاقتصاديات الدول العربية.

وفي الأخير نأمل أن تكون هذه الدراسة نقطة انطلاق لبحوث ودراسات أخرى وأننا أيضا قد وفقنا في تحليل وقياس أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر مقارنة ببعض الدول النامية خلال فترة الدراسة، واستكمالنا لها لا يعني اننا استوفيناها حقها، وملأنا وعاءها، فكل وعاء يضيق بما فيه، إلا وعاء العلم فانه يتسع، فسبحان من أبى ان يكون الكمال إلا لكتابه.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أولا : الكتب

1- ابراهيم العسل، **التنمية في الإسلام مفاهيم مناهج وتطبيقات**، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 1996.

2- أحمد رمضان نعمة الله وآخرون، **الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2004.

3- أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، **التخطيط والتنمية الاقتصادية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الاردن، 2011.

4- إسماعيل محمد بن قانة، **اقتصاد التنمية (نظريات، نماذج، استراتيجيات)**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

5- اسماعيل شعباني، **مقدمة في اقتصاد التنمية (نظريات التنمية والنمو– استراتيجيات التنمية)**، الطبعة الثانية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، بدون سنة نشر.

6- أشرف أحمد العدلي، **التجارة الدولية**، الطبعة الأولى، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2006.

7- إكرام مياسي، **الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

8- السيد متولي عبد القادر، **الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات**، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2011.

9- السيد محمد أحمد السريتي، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2009.

10- السيد محمد أحمد السريتي، **التجارة الخارجية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2009.

11- السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2008.

12- إيمان عطية ناصف، **مبادئ الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2008.

13- إيمان عطية ناصف، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2007.

14- ب. برنيه، إ.سيمون، **أصول الاقتصاد الكلي**، ترجمة عبد الأمير ابراهيم شمس الدين، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1989.

15- بول أ. ساموبلسون، **علم الاقتصاد (المسائل الاقتصادية المعاصرة)**، تعريب مصطفى موفق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.

16- بيرش السعيد، **الاقتصادي الكلي**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، بدون سنة نشر.

17- تومي صالح، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي**، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.

18- جابر فهمي عمران، **منظمة التجارة العالمية (نظامها القانوني ودورها في تطبيق اتفاقيات التجارة العالمية)**، دار الجامعية الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، 2009.

19- جاسم محمد، **التجارة الدولية**، المنظمة العربية للتنمية الادارية بحوث ودراسات، القاهرة، مصر، 2007.

20- جمال جويدان الجمل، **التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2013.

21- جميل محمد خالد، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.

22- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **التنمية اجتماعيا– ثقافيا – اقتصاديا – سياسيا – إداريا – بشريا**، مؤسسة شباب الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2009.

23- خالد محمد السواعي، **التجارة والتنمية مع تجارب ناجحة من الدول النامية**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2014.

24- رشا العصار وآخرون، **التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2000.

25- رضا عبد السلام، **العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007.

26- رعد حسن الصرن، **أساسيات التجارة الدولية المعاصرة**، دار الرضا للنشر، دمشق، سوريا، 2000.

27- رمزي محمود، **منظمة التجارة العالمية –قلعة إستنزاف موارد الدول النامية**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2014.

28- زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، دار الكتاب الحديث، عمان، الأردن، 2009.

29- سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**، الجزء الأول،الطبعة الثانية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 1993.

30- سمير اللقماني، **منظمة التجارة العالمية**،الطبعة الأولى، الدار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.

31- سهيل حسين الفتلاوي، **منظمة التجارة العالمية**، الطبعة الأولى /الاصدار الثاني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

32- ضياء مجيد الموسوي، **أسس علم الإقتصاد**، الجزء الأول، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.

33- طارق فاروق الحصري، **الاقتصاد الدولي**، المكتبة العصرية، المنصورة، مصر، 2010.

34- طارق يوسف حسن جابر، **السياسة التجارية الخارجية في النظام الاقتصادي الإسلامي دراسة مقارنة**، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

35- طالب عوض وارد، **الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات**، الطبعة الثانية، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 2013.

36- عادل أحمد حشيش، أسامة محمد الفولي، مجدي محمود شهاب، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، دار الجامعية الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، 1998.

37- عادل أحمد حشيش، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، 2000.

38- عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003.

39- عبد الرحمن يسرى أحمد، **مقدمة في الاقتصاد**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2008.

40- عبد الله الصعيدى، **مبادئ علم الاقتصاد**، الجزء الأول، الطبعة الثانية، مطابع البيان التجارية، دبي، الامارات العربية المتحدة، 2002.

41- عبد المجيد قدي، **المدخل إلى سياسات الإقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية**، الطبعة الثالثة، ديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.

42- عبد المطلب عبد الحميد، **الاقتصاد الكلي النظري السياسات**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2010.

43- عبد المطلب عبد الحميد، **الجات وآليات منظمة التجارة العالمية (من أورجواي لسياتل وحتى الدوحة)**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2003.

44- عبدالقادر محمد عبدالقادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2003.

45- عبلة عبد الحميد بخاري، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية، 2017.

46- عدنان حسين يونس، **التمويل الخارجي وسياسات الإصلاح الاقتصادي تجارب عربية**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.

47- عصام عمر مندور، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية**، دار الكتب المصرية، مصر، 2010.

48- عطا الله علي الزبون، **التجارة الخارجية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.

49- علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات**، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2010.

50- فريديريك م. شرر، **نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي**، تعريب على أبو عمشة، الطبعة الأولى، مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية، 2002.

51- فليح حسن خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، الطبعة الأولى، عالم الكتاب الحديث، إربد، الأردن، 2006.

52- فليح حسن خلف، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.

53- قادري محمد الطاهر، **التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق**، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2013.

54- كامل البكري وآخرون، **مبادئ الاقتصادية الكلي**، دار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2000.

55- كميل حبيب، حازم البني، **من النمو والتنمية إلى العولمة والغات رؤية جديدة لنظام اقتصادي عالني جديد**، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2000.

56- مايكل ابدجمان، **الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة**، ترجمة محمد ابراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 1999.

57- مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد الدولي المعاصر**، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2007.

58- مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، **أسس العلاقات الاقتصادية الدولية**، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2006.

59- محمد بلقاسم حسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

60- محمد حسن دخيل، **اشكاليات التنمية الاقتصادية المتوازنة دراسة مقارنة**، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2009

61- محمد زكي شافعي، **مقدمة في العلاقات الدولية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، بدون سنة نشر.

62- محمد صادق اسماعيل، **التجربة الماليزية**، الطبعة الأولى، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2014.

63- محمد صفوت قابل، **منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2009.

64- محمد صفوت قابل، **نظريات وسياسات التجارة الدولية**، بدون دار نشر، بدون مكان نشر، 2010.

65- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2007.

66- محمد مبارك عبد النعيم، **مبادئ علم الاقتصاد**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 1999.

67- محمدي فوزي أبو السعود، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2004.

68- محمود حسين الوادي وآخرون، **مبادئ علم الاقتصاد**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2010.

69- محمود حسين الوادي، أحمد عارف العساف، وليد أحمد صافي، **الاقتصاد الكلي**، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الاردن، 2010.

70- محمود يونس، **اقتصاديات الدولية**، دار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 1999.

71- مختار رنان، **التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي**، الطبعة الأولى، منشورات الحياة، الجزائر، 2009.

72- مدحت قريشي، **التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، 2007.

73- مدني بن شهرة، **الاصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.

74- مدني بن شهرة، **الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

75- موسى مطر وآخرون، **التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001.

76- ميشيل ب.تودارو، **التنمية الاقتصادية**، تعريب ومراجعة: محمود حسن حسني، محمود حامد محمود عبد الرزاق، دار المريخ للنشر، الرياض، 2006.

77- نداء محمد الصوص، **التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.

78- نعمة الله نجيب ابراهيم، **أسس علم الاقتصاد**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2000.

79- يسري محمد أبو العلا، **علم الاقتصاد**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2007.

80- يوسف مسعداوي، **دراسات في التجارة الدولية**، دار الهومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

ثانيا : أطاريح الدكتوراه ومذكرات الماجستير

81- إبراهيم بلقلة، **آليات توزيع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر3، الجزائر، 2008-2009.

82- الأخضر قاسمي، **أثر الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة مستقبلية حول تنويع الاقتصاد الجزائري**، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص العلوم الاقتصادية،جامعة باتنة، الجزائر، 2013-2014.

83- بنين بغداد، **تأثير أنظمة أسعار الصرف على النمو الاقتصادي : دراسة قياسية تحليلية لمجموعة من الدول النامية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص علوم اقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2015-2016.

84- جمال عمورة، **دراسة تحليلية وتقييمه لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو متوسطية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص علوم اقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2005-2006.

85- حفيظ الياس، **دور التجارة الخارجية في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب وتونس**، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، تخصص علوم اقتصادية، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2016-2017.

86- دليلة طالب، **الانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة 1980-2013)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص علوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013-2014.

87- زين الدين بن قبلية، **أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص علوم اقتصادية، جامعة أبوبكر بلقايد بتلمسان، الجزائر، 2015-2016.

88- سامي عفيف حاتم، **السياسات الاقتصادية الكلية والنمو الاقتصادي في الصين**، أطروحة دكتوراه غير منشوررة، تخصص فلسفة الاقتصاد، جامعة حلوان، مصر، 2009.

89- صدر الدين صواليلي، **النمو والتجارة الدولية في الدول النامية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص اقتصاد قياسي، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2006.

90- عادل زقرير، **أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة** 1998-2014، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص علوم اقتصادية، جامعة محمد خيضر ببسكرة، الجزائر، 2014-2015.

91- عماد معوشي، **تقييم دور العلاقات الاقتصادية الدولية في تحقيق التنمية الاقتصادية للدول النامية مع الاشارة إلى الحالة الجزائرية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص الاقتصاد التطبيقي في إدارة الأعمال الدولية، جامعة المدية، الجزائر ،2015.

92- مسعود درواسي، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004**، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، تخصص العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2005-2006.

93- مليك محمودي، **دراسة قياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة: (1990-2010)**، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص تقنيات كمية للتسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2012.

94- مولود كبير، **الادخار ودوره في النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية في الجزائر مقارنة مع بعض الدول العربية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2016-2017.

95- ميلود لوعيل، **المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها "حالة :الجزائر، مصر، السعودية، دراسة مقارنة خلال الفترة 1990-2010"**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص علوم اقتصادية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2013-2014.

96- نوري حاشي، **أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية لدول شمال إفريقيا والشرق الأوسط (MENA) خلال الفترة 1980-2012**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص طرق كمية، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، 2014-2015.

97- هند سعدي، **أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية دراسة قياسية اقتصادية للفترة 1980-2014**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2016-2017.

ثالثا : مقالات المجلات ومداخلات الملتقيات

98-أحمد اسليماني،كمال بايزيد، **دراسة تقييمية لدور الدولة في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة بالجزائر خلال برامج الإنعاش الاقتصادي (2001- 2014)**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، جامعة يحي فارس بالمدية، الجزائر، العدد الثالث، 2015.

99-احمد جاسم محمد، **سياسات الإصلاح الاقتصادي في إيران**، مجلة دراسات ايرانية، جامعة البصرة، العراق، العدد الثامن، 2009.

100-المعهد العربي للتخطيط، **التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي**، سلسلة دورية، العدد 73، الكويت، ماي 2018.

101-أولاد زاوي عبد الرحمان، حريرش ناجي، **سياسات تحرير التجارة الخارجية كمدخل للتنويع صادرات الدول المغاربية دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس**، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة سكيكدة، الجزائر، العدد 7، جوان 2017.

102- بطاهر علي، **سياسات التحرير والاصلاح الاقتصادي في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد الأول، 2001.

103-بلال محمد سعيد المصري، **تجربة ماليزيا في التنمية الاقتصادية**، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص علوم اقتصادية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2016.

104-بلعزوز بن علي، كتوش عاشور، **دراسة تقييم انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدية**، جامعة الشلف، الجزائر.

105-بن سمينة عزيزة، **مكانة السياسة المالية ضمن برنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد السابع عشر، 2009.

106-بن لوصيف زين الدين، **تأهيل الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد الدولي**، جامعة سكيكدة، الجزائر.

107-بنوة سمية، نوري منير، **النمذجة القياسية لانعكاسات السياسة التجارية على حجم واتجاه التجارة الخارجية الجزائرية**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، العدد 19، المجلد 14، 2018.

108-جواد كاظم حميد، **التنمية الاقتصادية في الرؤى الإسلامية مع أشارة إلى تجربة الجمهورية الإسلامية في إيران**، مجلة دراسات ايرانية، جامعة البصرة، العراق، العدد العاشر، 2011.

109- حبيبة عامر، **انعكاسات سياسات الاستثمارات العمومية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تقييمية لبرامج الاستثمارات العمومية من 2001-2014**، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة بشار، الجزائر، العدد الثاني، 2015.

110- دحو سهيلة، **الاقتصاد الجزائري في إطار برنامج الإستقرار والتعديل الهيكلي**، مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، العدد السادس، 2009.

111-درار عياش، أوكيل نسيمة، يعلي زينب، **تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2000-2011**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر 3، الجزائر، العدد 27، المجلد 02، 2013.

112- دمدوم زكرياء، **الإصلاح الاقتصادي من خلال استراتيجية دعم النمو قراءة في مخططات التنمية المغربية (2000-20012)**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد التاسع، المجلد الثالث، 2016.

113- رائد فاضل جويد، **النظرية الحديثة في التجارة الخارجية**، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، المجلد 5، العدد 17، حزيران 2013.

114-رباح جميل الخطيب، **الأزمة المالية العالمية وأثرها في الأداء الاقتصادي لتركيا للفترة من 1980-2010**، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الانبار، العراق، المجلد 7 العدد 13، 2015.

115-رواء زكي يونس الطويل، **تركيا وصندوق النقد الدولي (2000-2002)**، مجلة الدراسات الدولية، مركز الدراسات الإقليمية، العراق، العدد 15، 2010.

116- زايري بلقاسم، دربال عبدالقادر، **تسهيل التجارة وتحديات الإصلاح التجاري في الجزائر**، مجلة الاقتصاد والمجتمع، جامعة عبد الحميد مهري بقسنطينة، الجزائر، العدد الخامس، 2008.

117-صلاح الدين احمد محمد أمين، **دراسة وتحليل مدى فاعلية السياسات الاقتصادية لتركيا على التنويع الاقتصادي**، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، العراق المجلد 37 العدد 119، 2018.

118- عائشة بن عطا الله، **دراسة تحليلية لوضعية الصادرات الصينية خلال عامي 2001-2007**، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر، العدد 11، 2012.

119- عبد الحميد زعباط، **المبادلات الدولية من الاتفاقية العامة حول التعريفة والتجارة إلى منظمة العالمية للتجارة**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 03، ماي 2005.

120-عبد العزيز عبدوس، **سياسة الانفتاح التجاري بين محاربة الفقر وحماية البيئة :الوجه الآخر**، مجلة الباحث، العدد08، جامعة ورقلة، الجزائر، 2010.

121- علي احمد درج، **التجربة التنموية الماليزية والدروس المستفادة منها عربياً**، مجلة جامعة بابل، جامعة بابل، العراق، المجلد 23 العدد2، 2015.

122-عيسى بن ناصر، **الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التكييف والتعديل الهيكلي في الجزائر**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة1، الجزائر، العدد السابع، 2006.

123- فوزية حفيف، **دراسة تقييمية لأثار برامج الإنفاق العام على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، الجزائر، العدد الحادي عشر، 2014.

124-قاسم قادة، كبير سمية، **تقييم تحرير التجارة الخارجية في الجزائر منذ سنة 1994**، مجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، العدد الرابع، 2013.

125-قطوش رزق، بن لوكيل رمضان، **تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على سوق العمل في الجزائر: مقاربة تحليلية**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد 17، السداسي الثاني، 2017.

126- قويدر عياش، عبد الله ابراهيمي، **آثار انضمام الجزائر إلى منظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد 02، ماي 2005.

127-كربالي بغداد، **نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد الثامن، جانفي 2005.

128-محسن محمد صالح، **النهوض الماليزي**، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، الإمارات، 2008.

129-محمد الناصر حميداتو، **نماذج النمو**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد 02، العدد 07، 2014.

130- محمد كنوش ونبيل كنوش، **الإصلاحات والحوافز المعتمدة في تحقيق التنويع الاقتصادي في الاقتصاد التركي**، مجلة المشكاة في الاقتصاد التنمية و القانون، المركز الجامعي عين تموشنت، الجزائر، العدد 04، 2017.

131-محمد مسعي، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد العاشر، 2012.

132-مدوخ ماجدة، وصاف عتيقة، **أداء السياسة النقدية في الجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية**، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر، 08-09 مارس 2005.

133-مراد صاولي، علي لطرش، **آليات تفعيل النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية باستخدام مؤشر الانفاق الحكومي والناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 1974-2014** مجلة المغرب العربي للاقتصاد والادارة، جامعة المسيلة، الجزائر، المجلد 03،العدد 02، سبتمبر 2016.

134-مصراوي منيرة، يوسفي رشيد، **واقع تحرير التجارة الخارجية وتأثيرها على الاقتصاد في الجزائر**، مجلة دفاتر بوادكس، جامعة عبد الحميد بن باديس بمستغانم، الجزائر، العدد 07.

135-ناجية صالحي، فيتحة مخناش، **واقع إستراتيجية النمو المحلية في الجزائر (2001-2014) وآفاق النمو الاقتصادي**، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد الثالث، 2012.

رابعا : التقارير والقوانين

136-وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، **مشروع المخطط الخماسي الأول (1980-1984)**، الجزائر، 1984.

137-**التقرير العام للمخطط الخماسي الثاني (1985-1989)**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1986، ص05.

138-بوابة الوزير الأول، **البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي**، الجزائر، ص02، من على الموقع www.premier-ministre.gov.dz

139-صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، سنة 2000.

140-البنك المركزي المصري، **التقرير السنوي 2002-2003**.

141-البنك المركزي المصري، **التقرير السنوي 2007-2008**.

142-البنك المركزي المصري، **التقرير السنوي 2010-2011**.

143-البنك المركزي المصري، **التقرير السنوي 2002-2003**.

144-البنك المركزي المصري، **التقرير السنوي 2007-2008**.

145-أمر عدد 194 لسنة 1995 المؤرخ في 30 جانفي 1995 المتعلق بتنظيم إعداد المخطط التاسع للتنمية قي تونس.

146-أمر عدد 613 لسنة 2000 المؤرخ في 13 مارس 2000 المتعلق بتنظيم إعداد المخطط العاشر للتنمية (2002-2006) في تونس .

147-الجمهورية التونسية، **المخطط الحادي عشر للتنمية 2007-2011**.

148-وزارة الاقتصاد والتخطيط، **خطة التنمية الثالثة 1980-1985**، المملكة العربية السعودية، 1980.

149-وزارة الاقتصاد والتخطيط، **خطة التنمية الرابعة 1986-1990**، المملكة العربية السعودية، 1986.

150-وزارة الاقتصاد والتخطيط، **خطة التنمية الخامسة 1991-1995**، المملكة العربية السعودية، 1990.

151-وزارة الاقتصاد والتخطيط، **خطة التنمية السادسة 1996-2000**، المملكة العربية السعودية، 1996.

152-وزارة الاقتصاد والتخطيط، **خطة التنمية السابعة 2001-2005**، المملكة العربية السعودية، 2001.

153-وزارة الاقتصاد والتخطيط، **خطة التنمية الثامنة 2006-2010**، المملكة العربية السعودية، 2006.

154-وزارة الاقتصاد والتخطيط، **خطة التنمية التاسعة 2011-2015**، المملكة العربية السعودية، 2011.

155-وزارة الاقتصاد، **التطورات الاقتصادية والاجتماعية بدولة الامارات العربية المتحدة 2005-2010**، الامارات العربية المتحدة ، 2012.

156-وزارة الاقتصاد، **دراسة اقتصاد الامارات مؤشرات ايجابية وريادة عالمية**، الامارات العربية المتحدة.

157-وزارة الاقتصاد، **تقرير الاقتصادي السنوي**، الامارات العربية المتحدة،2017.

158-وزارة الاقتصاد، **تقرير الاقتصادي السنوي**، الامارات العربية المتحدة، 2017.

159-المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول الظروف الاقتصادية والاجتماعية للسداسي الثاني من سنة 2001**، الجزائر.

المراجع باللغة الأجنبية

I.Books

1-Alain Samuelson, **économie internationale contemporaine**, office des publications universitaires, Alger, 1993.

2-Alejandro Badel, Mark Huggett, **Macroeconomics: A Growth Theory Approach** , First edition, 2016.

3-Alemayehu Geda, Njuguna Ndung'u, Daniel Zerfu,, **Applied Time Series Econometrics,** First Edition, University of Nairobi Press, Kenya, 2012.

4- Andrew B.Abel, Ben S.Bernank, Dean Croushore, **Foundations of Modern Macroeconomics**, Eighth Edition, Pearson Education, United States of America, 2014.

5-Baltagi H, **Econometric Analysis of panel Data**, 3eme edition. West Sussex: John Wiley and Sons, England, 2005.

6-BEN J.HEIJDRA, LAURIE S.M.REIJNDERS, WARD E.ROMP, **Foundations of Modern Macroeconomics**, Second Edition, Oxford University Press, New York, 2009.

7-Brian Snowdon, Howard R Vane, **Modern Macroeconomic**s, Edward Elgar, united kingdom, 2005.

8-Charles I.Jones **Macroeconomics**, Third edition, W.W. Norton company, United States of America, 2014.

9-Charles I.Jones, **introduction economic growth**, First edition, W.W. Norton company, United States of America, 1998.

10-Charles I.Jones, **Théorie de la croissance endogène**, de boeck Université, Paris, 2000.

11-Damodar N.Gujarati, **Econometrics by Example**, First Edition, Palgrave Macmillan,United Kingdom, 2011.

12-David Romer, **ADVANCED MACROECONOMICS**, Fourth Edition, McGraw-Hill, New York, 2012.

13-Debraj Ray, **Development Economics**, Princeton University Press, United States of America, 1998.

14-Dimitrios Asteriou, Stephen G. Hall, **Applied Econometrics**, Second Edition, Palgrave Macmillan, England, 2011.

15-Dominick Salvatore, **économie internationale**, 1re édition, groupe de boeck, Bruxelles, 2008.

16-Donald J. Harris, **The classical theory of economic growth,** Forthcoming in ***T*he New Palgrave Dictionary of Economics**, 2nd edition, London, England, 2007.

17-Éeic Bosserelle, **Croissance et fluctuations**, SIREY éditions, France, 1994.

18-Erik Biorn, **Econometrics of Panel Data Methods and Applications**, First Edition, Oxford University Press, United Kingdom, 2017.

19-Frederic S. Mishkin, **Macroeconomics**, Pearson Education, United States of America, 2012.

20-Hsiao cheng, **Analysis of Panel Data,** 3rd Edition Cambridge university press, New York, 2014

21-Jean-Louis Mucchielli, **principes d'economie internationale**, éditions Economica, France,1989.

22-LORD ROBBINS**, The theory of economic development in the history of economic thought,** First edition, Redwood press limited London, 1968.

23-Manfred Gärtner, **Macroeconomics**, Second Edition, Pearson Education, United States of America, 2006.

24-Mark Skousen, **The big three in economics**, Copyright, United States of America ,2007.

25-Marno Verbeek, A Guide to Modern Econometrics, Fifth Edition, Kindle Edition, 2017.

26-Michel Rainelli, **la nouvelle théorie du commerce international**, casbah éditions, Alger, 1999.

27-Mouloud Hedir, **l'économie algérienne à l'épreuve de l'OMC**, éditions ANEP, Alger, 2003.

28-N.GREGORY MANKIW, **Macroéconomie**, 3e édition, de boeck Université, Paris, 2003.

29-Olivier Blanchard, Alessia Amighini, Francesco Giavazzi, **Macroeconomics a european perspective**, 3edition, Pearson Education, England, 2017.

30-Paul Krugman, Maurice Obstfeld, **économie internationale**, 3e édition, groupe de boeck, Bruxelles, 2001.

31-Paul Krugman, Maurice Obstfeld, Gunther Capelle-Blancard, Matthieu Crozet , **économie internationale**, 7e édition, Pearson éducation, France, 2006.

32-Paul Krugman, Maurice Obstfeld, Marc J. Melitz, **International Economics Theory & Policy** , 9e édition, Pearson éducation, France,2012.

33-Paul Krugman, Robin Wells, **Macroeconomics**, 4th edition, New York, 2015.

34-Philippe Aghion, Peter Howitt, **The Economic Growth**, The MIT Press, London, England, 2008.

35-Regis Bourbonais, Econométrie, 9éme édition, Dunod, Paris, **France,** 2015.

36-Robert J.Barro et Xavier Sala-i-Martain, Economic Growth, Second Edition, The MIT Press, London, England, 2004.

37-William Greene, **Econometric Analysis**, Seventh Edition, Macmillan Publishing Company, New York,2012.

II.PhD theses

38-Ali RAAD, **The effect of institutions and governance on economic growth with a reference to the case of algeria over the period 1970-2000** , thèse de doctorat, université d'Alger, 2006.

39-Zakan Ahmed, **dépenses publique productives, croissance à long terme et politique économique -Essai d'analyse économétrique appliquée au cas de l'Algérie-** , thèse de doctorat en sciences économiques, université d'Alger, Alger, 2003.

III.Journals and Working Paper

40-Alexandre NSHUE Mbo Mokime, **Théories de la croissance et des fluctuations économiques,** Université Protestante au Congo, République démocratique du Congo.

41-Cândida Ferreira, **Globalisation and Economic Growth: A panel data approach**, Working Papers REM2018/48, ISEG - Lisbon School of Economics and Management, REM, Universidade de Lisboa, Portugal, September 2018.

42-Christophe Hurlin et Valérie Mignon, **une synthèse des testes de cointegration sur données de Panel**, université d'Orléans, Suisse, novembre 2006.

43-Christophe Hurlin, **L'économétrie des données de panel Modèles linéaires simples**, Université d'Orléans, France, 2004.

44-Christopher D. Carroll, **The Lucas Growth Model**, Johns Hopkins University, United States of America, 2017.

40-Florin Teodor BOLDEANU, Liliana CONSTANTINESCU, **The main determinants affecting economic growth**, Bulletin of the Transilvania University of Braşov, Series V: Economic Sciences • Vol. 8 (57) No. 2 – 2015.

45-George Petrakos, Paschalis Arvanitidis, **Determinants of Economic Growth**, Economic Alternatives, University of Thessaly, Greece, vol1, 2008.

46-Jean-Philippe C. Stijns, **Natural resource abundance and economic growth revisited**, University of California at Berkeley, united states of America, November 2000.

47-Joseph Casey, Research Fellow, **Backgrounder: China's 12th Five-Year Plan**, Review Commission, Washington, United States of America, June 24, 2011.

48-Kurt Schmidheiny, **Panel Data: Fixed and Random Effects,** Université Basel, Suisse.

49-Laura Barbieri, **Panel Unit Root Tests: A Review**, Serie Rossa: Economia – Quaderno, Vol 43, Université du Sacré-Cœur, 2006.

50-Murat Yıldızoglu, **Sources de la croissance économique**, Université Bordeaux, FRANCE, 2014.

51-N. Gregory Mankiw; David Romer; David N. Weil, **A Contribution to the Empirics of Economic Growth,** The Quarterly Journal of Economics, United States of America, Vol. 107, No. 2. (May, 1992).

52-Olivier GAUTHIER, **Le caractère endogène de l'analyse dynamique chez les économistes classiques,** Université de Bourgogne, France.

53-Paul Klein, **Endogenous growth**, The University Of Western Ontario, CANADA.

54-Senturk Mehmet, Akbas Yusuf Ekrem, Ozkan Gokcen, **Cross sectional dependence and cointegration analysis among the gdp-foreign direct investment and aggregate credits: evidence from selected developing countries**, Asian Economic and Financial Review, United Kingdom, Vol 11, No 7, 2014.

55-Zainal Aznam, Yusof Deepak Bhattasali, **Economic Growth and Development in Malaysia: Policy Making and Leadership,** The World Bank, WORKING PAPER NO. 27,2008.

IV.Reports and act

56-ANIMA investment network, **La carte des investissements en Méditerranée, guide sectoriel des politiques publiques pour l'investissement**, Etude numéro 07, l'Union européenne, Janvier 2010.

57-OECD Economic Surveys, **Turkey**, July 2018.

58-Loi n° 552/1996 of 13/09/1996 sur les dessins et modèles industriels, Malaysia.
59-OECD Economic Surveys, **Malaysia**, November 2016.
60-Les réalisations des échanges extérieurs de l'Algérie Période : 1963–2010, **Centre national de l'informatique et des statistiques.**
61-Statistiques du commerce extérieur de l'Algérie Période 2015, **Centre national de l'informatique et des statistiques.**
62-Statistiques du commerce extérieur de l'Algérie Période Janvier 2016, **Centre national de l'informatique et des statistiques.**
63-Statistiques du commerce extérieur de l'Algérie Période 2017, **Centre national de l'informatique et des statistiques.**
64-Statistiques du commerce extérieur de l'Algérie Période 2018, **Centre national de l'informatique et des statistiques.**

Site webs

1-http://www.mida.gov.my.
2-www.albankaldawli.org.
3-unctad.org.
4-www.ANDI.dz.
5-www.ons.dz.
6-www.douane.gov.dz.

الملاحق

الملحق رقم (01): تطور اجمالي الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة 1980-2016

الوحدة: مليار دج

السنة	1980	1981	1982	1983	1984
اجمالي الناتج المحلي	2131.66	2195.61	2336.14	2462.29	2600.18
السنة	**1985**	**1986**	**1987**	**1988**	**1989**
اجمالي الناتج المحلي	2696.38	2707.17	2688.22	2661.34	2778.43
السنة	**1990**	**1991**	**1992**	**1993**	**1994**
اجمالي الناتج المحلي	2800.66	2767.05	2816.86	2757.71	2732.89
السنة	**1995**	**1996**	**1997**	**1998**	**1999**
اجمالي الناتج المحلي	2836.74	2953.04	2985.53	3137.79	3238.2
السنة	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**
اجمالي الناتج المحلي	3361.89	3463.03	3657.28	3920.67	4089.32
السنة	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**
اجمالي الناتج المحلي	4330.91	4403.86	4552.4	4659.84	4735.9
السنة	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**
اجمالي الناتج المحلي	4908.01	5049.95	5220.37	5364.85	5568.13
السنة	**2015**	**2016**			
اجمالي الناتج المحلي	5777.69	5968.35			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- بيانات البنك الدولي www.albankaldawli.org

الملحق رقم (02): تطور الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1980-2016

الوحدة: مليار دج

السنة	1980	1981	1982	1983	1984
الواردات	10.552	11.259	10.743	10.415	10.292
الصادرات	15.613	13.283	11.481	11.183	11.869
الميزان التجاري	5.061	2.024	0.738	0.768	1.577
السنة	**1985**	**1986**	**1987**	**1988**	**1989**
الواردات	9.84	9.213	7.056	7.323	9.208
الصادرات	10.145	7.82	8.233	8.104	8.968
الميزان التجاري	0.305	-1.393	1.177	0.781	-0.24

1994	1993	1992	1991	1990	السنة
9.365	8.788	8.406	7.681	9.684	الواردات
8.34	10.091	10.837	12.101	11.304	الصادرات
-1.025	1.303	2.431	4.42	1.62	الميزان التجاري
1999	**1998**	**1997**	**1996**	**1995**	**السنة**
9.164	9.403	8.687	9.098	10.761	الواردات
12.522	10.213	13.889	13.375	10.24	الصادرات
3.358	0.81	5.202	4.277	-0.521	الميزان التجاري
2004	**2003**	**2002**	**2001**	**2000**	**السنة**
18.308	13.534	12.009	9.94	9.173	الواردات
32.083	24.612	18.825	19.132	22.031	الصادرات
13.775	11.078	6.816	9.192	12.858	الميزان التجاري
2009	**2008**	**2007**	**2006**	**2005**	**السنة**
39.294	39.479	27.631	21.456	20.357	الواردات
45.194	79.298	60.163	54.613	46.001	الصادرات
5.9	39.819	32.532	33.157	25.644	الميزان التجاري
2014	**2013**	**2012**	**2011**	**2010**	**السنة**
58.58	55.028	50.376	47.247	40.473	الواردات
62.886	64.974	71.866	73.489	57.053	الصادرات
4.306	9.946	21.49	26.242	16.58	الميزان التجاري
			2016	**2015**	**السنة**
			47.089	51.702	الواردات
			30.026	34.668	الصادرات
			-17.063	-17.034	الميزان التجاري

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

-Les réalisations des échanges extérieurs de l'Algérie Période : 1963–2010, **Centre national de l'informatique et des statistiques.**

-Statistiques du commerce extérieur de l'Algérie Période 2015, **Centre national de l'informatique et des statistiques.**

- Statistiques du commerce extérieur de l'Algérie Période Janvier 2018, **Centre national de l'informatique et des statistiques.**

الملحق رقم (03): التركيب السلعي للواردات في الجزائر خلال الفترة 1980-2016

الوحدة: مليون دولار

السنوات	منتجات غذائية	الطاقة وزيوت تشحيم	المواد الخام	نصف المنتجات	معدات و تجهيزات فلاحية	معدات و تجهيزات صناعية	السلع الاستهلاكية	المجموع
1980	1991	259	605	2591	103	3199	1803	10552
1981	2109	230	614	2808	143	3646	1709	11259
1982	2024	165	545	2393	109	3465	2042	10743
1983	2030	215	598	2532	113	3178	1749	10415
1984	1770	211	637	3054	102	3038	1480	10292
1985	2185	184	726	2325	76	3049	1295	9840
1986	1849	274	551	2305	82	2818	1334	9213
1987	1761	161	501	1819	37	1873	904	7056
1988	1804	169	624	1890	26	1936	875	7324
1989	2925	128	851	1999	29	2305	971	9208
1990	2140	144	677	1806	78	3693	1146	9684
1991	1938	256	410	1861	153	2343	720	7681
1992	2092	120	612	1933	51	2445	1153	8406
1993	2177	125	595	2074	55	2567	1195	8788
1994	2816	56	619	2143	33	2428	1270	9365
1995	2753	118	789	2372	41	2937	1751	10761
1996	2601	110	498	1788	41	3022	1038	9098
1997	2544	132	499	1564	21	2833	1094	8687
1998	2533	126	540	1722	43	3120	1319	9403
1999	2307	154	469	1547	72	3219	1396	9164
2000	2415	129	428	1655	85	3068	1393	9173
2001	2395	139	478	1872	155	3435	1466	9940
2002	2740	145	562	2336	148	4423	1655	12009
2003	2678	114	689	2857	129	4955	2112	13534
2004	3597	173	784	3645	173	7139	2797	18308
2005	3587	212	751	4088	160	8452	3107	20357
2006	3800	244	843	4934	96	8528	3011	21456
2007	4954	324	1325	7105	146	8534	5243	27631

39479	6397	13093	174	10014	1394	594	7813	**2008**
39294	6145	15139	233	10165	1200	549	5863	**2009**
40473	5836	15776	341	10098	1409	955	6058	**2010**
47247	7328	16050	387	10685	1783	1164	9850	**2011**
50376	9997	13604	330	10629	1839	4955	9022	**2012**
55028	11210	16194	508	11310	1841	4385	9580	**2013**
58580	10334	18961	658	12852	1891	2879	11005	**2014**
51702	8676	17076	664	12034	1560	2376	9316	**2015**
47089	8338	15412	503	11437	1563	1613	8223	**2016**
748615	121289	246953	6298	170242	32300	24287	147245	المجموع
100	16.2	33	0.84	22.74	4.31	3.24	19.67	%

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

-Les réalisations des échanges extérieurs de l'Algérie Période : 1963–2010, **Centre national de l'informatique et des statistiques.**

-Statistiques du commerce extérieur de l'Algérie Période 2015, **Centre national de l'informatique et des statistiques.**

-Statistiques du commerce extérieur de l'Algérie Période 2016, **Centre national de l'informatique et des statistiques.**

-Statistiques du commerce extérieur de l'Algérie Période 2017, **Centre national de l'informatique et des statistiques.**

- Statistiques du commerce extérieur de l'Algérie Période Janvier 2018, **Centre national de l'informatique et des statistiques.**

الملحق رقم (04): التركيب السلعي للصادرات في الجزائر خلال الفترة 1980–2016

الوحدة: مليون دولار

المجموع	السلع الاستهلاكية	معدات و تجهيزات صناعية	معدات و تجهيزات فلاحية	نصف المنتجات	المواد الخام	الطاقة وزيوت تشحيم	منتجات غذائية	السنوات
15613	1	1	0	65	55	15370	120	**1980**
13283	2	7	0	80	56	13015	123	**1981**
11481	2	1	0	91	69	11245	73	**1982**
11183	6	0	0	100	43	10996	38	**1983**
11869	5	1	0	196	43	11576	48	**1984**
10145	22	3	0.4	137	33	9893	57	**1985**
7820	7	4	1	121	40	7621	26	**1986**
8233	12	21	2	111	38	8019	30	**1987**
8105	56	93	15	179	47	7685	30	**1988**

8968	79	75	4	180	24	8572	34	1989
11304	67	76	3	211	32	10865	50	1990
12101	42	61	5	169	43	11726	55	1991
10837	44	66	2	226	32	10388	79	1992
10091	50	17	0	287	26	9612	99	1993
8340	22	9	2	198	23	8053	33	1994
10240	61	18	5	274	41	9731	110	1995
13375	156	46	3	496	44	12494	136	1996
13889	23	23	1	387	40	13378	37	1997
10213	16	9	7	254	45	9855	27	1998
12522	20	47	25	281	41	12084	24	1999
22031	13	47	11	465	44	21419	32	2000
19132	12	45	22	504	37	18484	28	2001
18825	27	50	20	551	51	18091	35	2002
24612	35	30	1	509	50	23939	48	2003
32083	14	47	0	571	90	31302	59	2004
46001	19	36	0	651	134	45094	67	2005
54613	43	44	1	828	195	53429	73	2006
60163	35	46	1	993	169	58831	88	2007
79298	32	67	1	1384	334	77361	119	2008
45194	49	42	0	692	170	44128	113	2009
57053	30	30	1	1056	94	55527	315	2010
73489	15	35	0	1496	161	71427	355	2011
71866	19	32	1	1527	168	69804	315	2012
64974	17	28	0	1458	109	62960	402	2013
62886	11	16	2	2121	109	60304	323	2014
34668	11	19	1	1597	106	32699	235	2015
30026	19	54	0	1321	84	28221	327	2016
1016526	1094	1246	137.4	21767	2920	985198	4163	المجموع
100	0.1	0.12	0.01	2.14	0.28	96.94	0.41	%

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

-Les réalisations des échanges extérieurs de l'Algérie Période : 1963–2010, **Centre national de l'informatique et des statistiques.**

-Statistiques du commerce extérieur de l'Algérie Période 2015, **Centre national de l'informatique et des statistiques.**
-Statistiques du commerce extérieur de l'Algérie Période 2016, **Centre national de l'informatique et des statistiques.**
-Statistiques du commerce extérieur de l'Algérie Période 2017, **Centre national de l'informatique et des statistiques.**
- Statistiques du commerce extérieur de l'Algérie Période Janvier 2018, **Centre national de l'informatique et des statistiques.**

الملحق رقم (05): التوزيع الجغرافي للواردات في الجزائر خلال الفترة 1980-2016

الوحدة: مليار دج

السنوات	المجموعة الاقتصادية الأوروبية و الاتحاد الأوربي	دول أوروبية أخرى	دول أمريكا الشمالية	دول أمريكا اللاتينية	الدول العربية	الدول الإفريقية	الدول الأسيوية	باقي دول العالم
1980	25.101	6.256	4.088	1.452	0.483	0.868	2.211	0.060
1981	27.501	8.358	5.613	2.443	0.632	0.796	3.386	0.051
1982	25.774	10.083	5.719	2.143	0.421	0.577	4.640	0.027
1983	26.683	10.599	4.835	2.060	0.496	0.552	4.441	0.116
1984	28.167	9.359	4.879	2.364	0.581	0.403	5.272	0.232
1985	29.446	7.594	5.255	2.054	0.672	0.207	3.663	0.601
1986	24.803	8.243	4.302	1.774	0.765	0.336	2.662	0.509
1987	18.689	6.630	3.045	1.739	0.858	0.384	2.476	0.332
1988	22.583	9.522	5.728	1.593	0.732	0.382	2.489	0.398
1989	34.545	14.715	10.861	2.663	1.682	0.561	4.695	0.350
1990	46.855	16.287	12.871	2.447	1.728	0.417	5.421	0.992
1991	85.460	14.429	17.898	3.908	3.828	1.255	9.839	2.622
1992	119.271	14.598	24.700	4.041	7.056	0.481	16.284	2.113
1993	119.584	13.641	36.376	3.728	6.878	0.997	20.828	2.998
1994	190.040	32.256	62.079	7.833	13.880	1.722	29.265	3.063
1995	304451.00	34.149	88.984	17.561	15.794	2.139	44.889	5.223
1996	311.479	34.346	70.422	19.532	14.010	4.175	40.461	3.898
1997	284.484	47.051	81.407	10.961	20.882	6.939	46.317	3.537
1998	316.989	54.533	88.987	10.894	16.968	9.951	49.344	4.689
1999	343.382	62.798	77.002	23.209	13.641	9.068	75.171	6.399
2000	395.593	76.611	105.026	19.394	14.301	8.954	65.757	4.787
2001	453.059	89.340	99.169	30.210	19.267	6.625	60.102	7.088
2002	529.040	108.666	119.411	38.733	39.233	6.935	104.887	10.133
2003	601.269	130.914	78.130	56.325	41.709	9.684	123.298	6.109

2004	719.078	147.742	97.765	90.369	49.412	10.339	189.951	9.741
2005	785.302	180.628	115.982	98.947	46.833	11.082	242.240	12.628
2006	847.287	130.113	122.975	101.777	52.867	10.781	273.830	18.907
2007	995.184	143.053	181.290	126.395	62.740	16.127	375.667	16.369
2008	1359.153	162.113	206.637	179.792	71.523	25.832	545.067	21.912
2009	1497.010	234.558	176.130	151.069	113.893	25.391	637.861	18.891
2010	1520.305	207.890	179.974	192.318	134.439	29.490	730.613	16.776
2011	1793.536	189.512	176.626	306.638	178.595	42.097	725.758	29.736
2012	2039.492	273.495	195.354	253.960	246.146	42.978	828.299	27.350
2013	2280.382	305.798	218.427	283.956	275.219	48.054	926.132	30.580
2014	2392.892	330.380	269.023	339.819	217.107	37.758	1094.972	42.477
2015	2560.376	379.123	332.381	321.995	259.673	36.354	1251.624	51.935
2016	2458.829	350.525	309.287	340.215	288.668	25.774	1335.087	46.393
المجموع	329759.6	3855.90	3598.63	3056.31	2233.60	436.46	9884.90	410.021
%	93.35	1.09	1.02	0.87	0.63	0.12	2.8	0.12

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- ديوان الوطني للإحصائيات ONS.
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI.

الملحق رقم (06): التوزيع الجغرافي للصادرات في الجزائر خلال الفترة 1980-2016

الوحدة: مليار دج

السنوات	المجموعة الاقتصادية الأوروبية و الاتحاد الأوربي	دول أوروبية أخرى	دول أمريكا الشمالية	دول أمريكا اللاتينية	الدول العربية	الدول الإفريقية	الدول الأسيوية	باقي دول العالم
1980	20.625	4.244	24.31	0.752	0.085	0.582	2.05	0
1981	30.512	5.867	19.695	1.379	0.039	0.755	4.59	0
1982	40.097	6.048	10.16	0.907	0.242	0.726	2.298	0
1983	36.251	6.861	14.209	0.729	0.486	0.911	1.275	0
1984	40.707	6.786	14.314	0.46	0.48	0.419	0.592	0
1985	43.502	10.482	7.736	1.072	0.698	0.321	0.753	0
1986	23.171	4.188	6.083	0.621	0.274	0.048	0.55	0
1987	27.026	4.377	8.104	0.784	0.699	0.036	0.71	0
1988	27.616	5.768	8.539	0.681	1.136	0.046	1.635	0

0.034	1.442	0.033	1.333	1.46	17.262	9.073	41.3	1989
0.046	1.958	0.054	3.152	2.511	23.918	19.311	71.329	1990
0	3.722	0.341	4.3834	5.551	40.37	12.55	166.661	1991
0.0001	5.641	0.266	5.274	8.65	35.474	12.407	181.294	1992
0	6.962	0.277	4.3208	12.333	41.916	8.598	165.141	1993
0	7.283	0.633	9.1985	8.607	58.089	14.641	225.886	1994
0	13.273	0.907	12.1571	14.136	94.586	39.831	323.559	1995
0.009	14.688	0.742	14.8628	40.993	140.563	84.518	444.431	1996
0.003	16.887	0.953	12.8991	49.536	153.409	55.611	502.467	1997
0	5.299	0	8.8332	43.576	112.475	42.399	376.291	1998
0.672	15.129	2.269	16.0539	75.058	144.905	48.918	537.51	1999
0	18.395	3.149	4.309	19.224	316.353	124.125	1036.588	2000
1.776	44.41	1.036	25.166	94.001	263.5	85.119	943.862	2001
2.281	39.672	4.252	20.775	80.061	288.589	86.4	959.393	2002
0.022	48.062	0.997	27.542	100.696	486.361	96.09	1122.135	2003
1.724	63.705	2.334	37.416	149.791	660.106	111.691	1278.584	2004
3.012	90.978	3.675	46.17	238.389	956.529	148.147	1903.577	2005
0.001	134.679	1.096	43.034	178.135	1343.189	151.383	2089.98	2006
14.258	298.546	47.262	33.544	187.217	1594.014	150.476	1835.573	2007
6.349	294.951	23.116	50.869	193.164	1561.165	202.063	2659.02	2008
3.628	262.725	6.867	41.737	137.355	947.921	166.661	1717.2	2009
2.092	319.642	5.853	52.811	200.625	1275.95	251.817	2127.478	2010
2.965	395.189	10.637	59.236	313.61	1433.314	315.106	2728.125	2011
0	468.3	6.2	95.8	422.8	200.29	3.6	3979.7	2012
0	469.7	9.1	79.7	321.1	1221	5.2	41277	2013
0	506	11	64.8	318.3	1034.4	9.8	4037.8	2014
0	173.3	8.4	43.9	113.1	413.4	3	1993	2015
0	233.1	5.1	38.5	167.8	625.1	8	1673.9	2016
38.872	3968.09	160.39	861.91	3505.16	15597.29	2321.15	76688.29	المجموع
0.03	3.85	0.15	0.84	3.4	15.12	2.25	74.36	%

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- ديوان الوطني للإحصائيات ONS.
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

ملحق رقم (07): تطور اجمالي الناتج المحلي في مصر خلال الفترة 1980-2016

الوحدة: مليار دولار

السنة	1980	1981	1982	1983	1984
اجمالي الناتج المحلي	52.5918	54.5672	59.9733	64.4120	68.3357
السنة	**1985**	**1986**	**1987**	**1988**	**1989**
اجمالي الناتج المحلي	72.8472	74.7752	76.6591	80.7226	84.7364
السنة	**1990**	**1991**	**1992**	**1993**	**1994**
اجمالي الناتج المحلي	89.5678	90.5341	94.5466	97.2892	101.1547
السنة	**1995**	**1996**	**1997**	**1998**	**1999**
اجمالي الناتج المحلي	105.8507	111.1313	117.2337	121.9657	129.4123
السنة	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**
اجمالي الناتج المحلي	136.3591	141.1797	144.5264	149.1400	155.2398
السنة	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**
اجمالي الناتج المحلي	162.1929	173.3095	185.5976	198.8819	208.1774
السنة	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**
اجمالي الناتج المحلي	218.8883	222.7836	227.7197	232.6964	239.4816
السنة	**2015**	**2016**			
اجمالي الناتج المحلي	249.9518	260.8163			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- بيانات البنك الدولي www.albankaldawli.org

الملحق رقم (08): تطور الميزان التجاري في مصر خلال الفترة 1980-2016

الوحدة: مليار دولار

السنة	1980	1981	1982	1983	1984
الواردات	22.169	23.356	20.279	20.491	23.521
الصادرات	6.690	6.592	5.906	6.540	6.940
الميزان التجاري	-15.479	-16.764	-14.374	-13.951	-16.581
السنة	**1985**	**1986**	**1987**	**1988**	**1989**
الواردات	24.222	21.152	17.861	18.409	18.713
الصادرات	7.224	7.257	7.718	8.581	10.011
الميزان التجاري	-16.997	-13.895	-10.143	-9.829	-8.703
السنة	**1990**	**1991**	**1992**	**1993**	**1994**
الواردات	19.398	19.626	18.653	20.996	21.256

الصادرات	10.726	11.083	12.513	12.672	12.735
الميزان التجاري	-8.672	-8.543	-6.140	-8.324	-8.521
السنة	**1995**	**1996**	**1997**	**1998**	**1999**
الواردات	22.210	21.777	22.948	24.785	25.513
الصادرات	14.192	14.436	14.287	13.774	15.029
الميزان التجاري	-8.018	-7.340	-8.661	-11.011	-10.484
السنة	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**
الواردات	24.647	24.369	25.716	26.013	30.021
الصادرات	15.599	16.112	17.042	19.397	24.281
الميزان التجاري	-9.047	-8.257	-8.674	-6.617	-5.740
السنة	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**
الواردات	37.110	45.718	57.940	73.213	59.644
الصادرات	29.261	35.488	43.817	56.296	48.053
الميزان التجاري	-7.849	-10.230	-14.123	-16.917	-11.591
السنة	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**
الواردات	58.196	62.890	69.605	70.015	70.083
الصادرات	46.731	47.002	45.801	47.869	42.632
الميزان التجاري	-11.465	-15.887	-23.804	-22.146	-27.452
السنة	**2015**	**2016**			
الواردات	70.511	69.178			
الصادرات	42.365	36.210			
الميزان التجاري	-17.034	-17.063			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- بيانات البنك الدولي www.albankaldawli.org

الملحق رقم (09): تطور اجمالي الناتج المحلي في تونس خلال الفترة 1980-2016

الوحدة: مليار دولار

السنة	**1980**	**1981**	**1982**	**1983**	**1984**
اجمالي الناتج المحلي	12.921	13.633	13.566	14.201	15.018
السنة	**1985**	**1986**	**1987**	**1988**	**1989**
اجمالي الناتج المحلي	15.866	15.636	16.684	16.696	16.988
السنة	**1990**	**1991**	**1992**	**1993**	**1994**

اجمالي الناتج المحلي	18.338	19.054	20.542	20.991	21.659
السنة	**1995**	**1996**	**1997**	**1998**	**1999**
اجمالي الناتج المحلي	22.168	23.752	25.045	26.243	27.831
السنة	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**
اجمالي الناتج المحلي	29.142	30.249	30.649	32.090	34.091
السنة	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**
اجمالي الناتج المحلي	35.280	37.130	39.621	41.300	42.557
السنة	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**
اجمالي الناتج المحلي	44.051	43.206	44.934	46.226	47.599
السنة	**2015**	**2016**			
اجمالي الناتج المحلي	48.148	48.682			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- بيانات البنك الدولي www.albankaldawli.org

الملحق رقم (10): تطور الميزان التجاري في تونس خلال الفترة 1980-2016

الوحدة: مليار دولار

السنة	**1980**	**1981**	**1982**	**1983**	**1984**
الواردات	5.672	6.410	6.469	6.324	6.683
الصادرات	4.084	4.226	3.933	3.970	4.077
الميزان التجاري	-1.588	-2.184	-2.535	-2.354	-2.606
السنة	**1985**	**1986**	**1987**	**1988**	**1989**
الواردات	5.811	5.691	5.495	6.382	7.311
الصادرات	4.212	4.432	5.025	6.102	6.405
الميزان التجاري	-1.599	-1.259	-0.470	-0.280	-0.906
السنة	**1990**	**1991**	**1992**	**1993**	**1994**
الواردات	8.093	7.637	8.535	8.768	9.049
الصادرات	6.687	6.628	7.159	7.401	8.403
الميزان التجاري	-1.406	-1.009	-1.375	-1.368	-0.646
السنة	**1995**	**1996**	**1997**	**1998**	**1999**
الواردات	9.387	9.072	9.872	10.431	10.726
الصادرات	8.515	8.449	9.303	9.784	10.329
الميزان التجاري	-0.872	-0.623	-0.569	-0.646	-0.397
السنة	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**

الواردات	11.473	13.047	12.654	12.692	13.038
الصادرات	10.924	12.254	11.824	11.829	12.475
الميزان التجاري	-0.549	-0.793	-0.830	-0.863	-0.563
السنة	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**
الواردات	13.032	15.324	18.033	20.899	22.351
الصادرات	13.026	14.930	17.913	19.919	21.754
الميزان التجاري	-0.006	-0.394	-0.121	-0.980	-0.597
السنة	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**
الواردات	24.351	25.254	28.568	30.053	26.927
الصادرات	22.236	22.713	24.835	26.488	21.698
الميزان التجاري	-2.115	-2.541	-3.734	-3.565	-5.229
السنة	**2015**	**2016**			
الواردات	24.850	24.854			
الصادرات	19.576	19.662			
الميزان التجاري	-5.274	-5.192			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- بيانات البنك الدولي www.albankaldawli.org

الملحق رقم (11): تطور اجمالي الناتج المحلي في المغرب خلال الفترة 1980-2016

الوحدة: مليار دولار

السنة	**1980**	**1981**	**1982**	**1983**	**1984**
اجمالي الناتج المحلي	27.214	26.740	29.135	29.539	31.435
السنة	**1985**	**1986**	**1987**	**1988**	**1989**
اجمالي الناتج المحلي	33.324	36.413	36.295	40.605	41.761
السنة	**1990**	**1991**	**1992**	**1993**	**1994**
اجمالي الناتج المحلي	43.185	46.302	45.330	44.995	49.759
السنة	**1995**	**1996**	**1997**	**1998**	**1999**
اجمالي الناتج المحلي	47.069	52.893	52.067	55.836	56.440
السنة	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**
اجمالي الناتج المحلي	57.520	61.730	63.657	67.452	70.687
السنة	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**
اجمالي الناتج المحلي	73.014	78.545	81.319	86.135	89.791

السنة	2010	2011	2012	2013	2014
اجمالي الناتج المحلي	93.217	98.107	101.060	105.643	108.463
السنة	2015	2016			
اجمالي الناتج المحلي	113.398	114.784			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- بيانات البنك الدولي www.albankaldawli.org

الملحق رقم (12): تطور الميزان التجاري في المغرب خلال الفترة 1980-2016

الوحدة: مليار دولار

السنة	1980	1981	1982	1983	1984
الواردات	8.935	9.580	9.721	9.232	9.943
الصادرات	5.899	6.287	6.752	7.346	7.759
الميزان التجاري	-3.036	-3.294	-2.969	-1.886	-2.185
السنة	**1985**	**1986**	**1987**	**1988**	**1989**
الواردات	10.261	10.048	10.924	11.401	12.314
الصادرات	7.888	7.847	8.518	10.315	9.714
الميزان التجاري	-2.373	-2.201	-2.406	-1.086	-2.600
السنة	**1990**	**1991**	**1992**	**1993**	**1994**
الواردات	13.444	14.100	15.538	14.714	14.645
الصادرات	11.384	11.629	12.191	12.196	13.285
الميزان التجاري	-2.060	-2.471	-3.347	-2.518	-1.359
السنة	**1995**	**1996**	**1997**	**1998**	**1999**
الواردات	15.985	15.063	16.509	17.843	19.117
الصادرات	11.798	12.566	13.392	14.124	15.526
الميزان التجاري	-4.187	-2.497	-3.116	-3.719	-3.591
السنة	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**
الواردات	20.567	20.847	22.212	23.789	26.115
الصادرات	16.857	19.094	20.152	20.293	21.581
الميزان التجاري	-3.709	-1.753	-2.060	-3.496	-4.534
السنة	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**
الواردات	28.631	30.990	35.644	40.580	37.186
الصادرات	24.462	27.363	28.787	28.073	25.495

الميزان التجاري	-4.169	-3.628	-6.857	-12.507	-11.691
السنة	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**
الواردات	40.097	43.736	45.201	45.168	46.898
الصادرات	30.047	31.732	32.574	32.568	35.502
الميزان التجاري	-10.050	-12.003	-12.626	-12.600	-11.396
السنة	**2015**	**2016**			
الواردات	46.399	53.524			
الصادرات	37.460	39.382			
الميزان التجاري	-8.939	-14.141			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- بيانات البنك الدولي www.albankaldawli.org

الملحق رقم (13): تطور اجمالي الناتج المحلي في تركيا خلال الفترة 1980-2016

الوحدة: مليار دولار

السنة	**1980**	**1981**	**1982**	**1983**	**1984**
اجمالي الناتج المحلي	94.703	97.794	88.853	84.908	82.582
السنة	**1985**	**1986**	**1987**	**1988**	**1989**
اجمالي الناتج المحلي	92.554	104.246	119.996	125.068	147.494
السنة	**1990**	**1991**	**1992**	**1993**	**1994**
اجمالي الناتج المحلي	207.421	207.924	219.010	248.369	179.855
السنة	**1995**	**1996**	**1997**	**1998**	**1999**
اجمالي الناتج المحلي	233.085	249.804	261.387	275.743	255.895
السنة	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**
اجمالي الناتج المحلي	272.971	200.254	238.424	311.826	404.776
السنة	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**
اجمالي الناتج المحلي	501.423	552.505	675.754	764.323	644.657
السنة	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**
اجمالي الناتج المحلي	771.877	832.546	873.982	950.595	934.168
السنة	**2015**	**2016**			
اجمالي الناتج المحلي	859.794	863.712			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية unctad.org

الملحق رقم (14): تطور الميزان التجاري في تركيا خلال الفترة 1980-2016

الوحدة: مليار دولار

السنة	1980	1981	1982	1983	1984
الواردات	7.863	8.680	9.180	9.736	11.262
الصادرات	4.344	6.965	9.116	9.358	11.337
الميزان التجاري	-3.518	-1.715	-0.064	-0.378	0.075
السنة	**1985**	**1986**	**1987**	**1988**	**1989**
الواردات	12.147	11.680	15.048	15.503	18.520
الصادرات	12.839	12.145	15.797	19.712	20.192
الميزان التجاري	0.693	0.465	0.749	4.209	1.672
السنة	**1990**	**1991**	**1992**	**1993**	**1994**
الواردات	25.729	24.426	26.826	33.927	25.890
الصادرات	23.281	24.316	26.632	28.695	32.463
الميزان التجاري	-2.448	-0.109	-0.194	-5.232	6.573
السنة	**1995**	**1996**	**1997**	**1998**	**1999**
الواردات	40.082	49.089	56.094	54.338	48.169
الصادرات	39.174	45.469	54.289	56.716	47.540
الميزان التجاري	-0.908	-3.619	-1.805	2.378	-0.629
السنة	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**
الواردات	61.560	45.700	54.837	72.837	102.688
الصادرات	53.090	53.223	58.320	69.360	92.089
الميزان التجاري	-8.470	7.524	3.483	-3.478	-10.600
السنة	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**
الواردات	122.444	146.418	176.165	206.979	150.584
الصادرات	105.388	119.620	143.397	174.466	145.523
الميزان التجاري	-17.056	-26.798	-32.768	-32.513	-5.061
السنة	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**
الواردات	196.446	253.099	249.766	266.909	258.295
الصادرات	157.840	185.345	206.848	211.719	221.999
الميزان التجاري	-38.606	-67.754	-42.918	-55.190	-36.296
السنة	**2015**	**2016**			

الواردات	223.150	214.637
الصادرات	200.727	189.715
الميزان التجاري	-22.423	-24.922

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية unctad.org

الملحق رقم (15): تطور اجمالي الناتج المحلي في ماليزيا خلال الفترة 1980-2016

الوحدة: مليار دولار

السنة	1980	1981	1982	1983	1984
اجمالي الناتج المحلي	45.772	48.950	51.859	55.101	59.378
السنة	**1985**	**1986**	**1987**	**1988**	**1989**
اجمالي الناتج المحلي	58.769	59.498	62.587	68.807	75.041
السنة	**1990**	**1991**	**1992**	**1993**	**1994**
اجمالي الناتج المحلي	81.801	89.609	97.571	107.225	117.103
السنة	**1995**	**1996**	**1997**	**1998**	**1999**
اجمالي الناتج المحلي	128.613	141.478	151.838	140.664	149.297
السنة	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**
اجمالي الناتج المحلي	162.523	163.364	172.171	182.138	194.493
السنة	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**
اجمالي الناتج المحلي	204.863	216.305	229.929	241.039	237.391
السنة	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**
اجمالي الناتج المحلي	255.017	268.517	283.214	296.507	314.318
السنة	**2015**	**2016**			
اجمالي الناتج المحلي	330.122	344.052			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- بيانات البنك الدولي www.albankaldawli.org

الملحق رقم (16): تطور الميزان التجاري في ماليزيا خلال الفترة 1980-2016

الوحدة: مليار دولار

السنة	1980	1981	1982	1983	1984
الواردات	16.110	17.011	19.351	21.093	22.465
الصادرات	17.607	17.461	19.325	21.709	24.702
الميزان التجاري	1.497	0.450	-0.026	0.616	2.236

السنة	1985	1986	1987	1988	1989
الواردات	20.256	18.945	20.551	24.602	30.925
الصادرات	24.812	27.737	31.774	35.237	40.591
الميزان التجاري	4.557	8.791	11.224	10.635	9.666
السنة	**1990**	**1991**	**1992**	**1993**	**1994**
الواردات	39.054	48.900	52.016	59.837	75.177
الصادرات	47.824	55.366	62.340	69.536	84.769
الميزان التجاري	8.770	6.467	10.324	9.699	9.592
السنة	**1995**	**1996**	**1997**	**1998**	**1999**
الواردات	92.992	97.535	103.216	83.859	92.718
الصادرات	100.845	110.151	116.199	116.770	132.140
الميزان التجاري	7.853	12.616	12.983	32.910	39.423
السنة	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**
الواردات	115.317	105.821	112.367	117.461	140.526
الصادرات	153.370	142.894	150.650	158.384	183.817
الميزان التجاري	38.052	37.074	38.283	40.923	43.291
السنة	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**
الواردات	153.048	165.553	175.529	179.635	156.765
الصادرات	199.078	212.381	221.786	225.275	200.768
الميزان التجاري	46.029	46.828	46.257	45.640	44.004
السنة	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**
الواردات	181.099	192.526	198.133	201.549	209.588
الصادرات	221.687	230.952	226.929	227.517	238.985
الميزان التجاري	40.588	38.425	28.796	25.969	29.396
السنة	**2015**	**2016**			
الواردات	211.272	213.606			
الصادرات	239.589	242.340			
الميزان التجاري	28.317	28.734			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- بيانات البنك الدولي www.albankaldawli.org

الملحق رقم (17): تطور اجمالي الناتج المحلي في الصين خلال الفترة 1980-2016

الوحدة: مليار دولار

السنة	1980	1981	1982	1983	1984
اجمالي الناتج المحلي	341.359	359.016	391.092	433.467	499.091
السنة	**1985**	**1986**	**1987**	**1988**	**1989**
اجمالي الناتج المحلي	566.186	616.801	688.898	766.293	798.369
السنة	**1990**	**1991**	**1992**	**1993**	**1994**
اجمالي الناتج المحلي	829.562	906.662	1035.555	1179.161	1333.067
السنة	**1995**	**1996**	**1997**	**1998**	**1999**
اجمالي الناتج المحلي	1479.027	1625.871	1775.951	1915.143	2061.987
السنة	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**
اجمالي الناتج المحلي	2237.081	2423.651	2644.946	2910.382	3204.658
السنة	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**
اجمالي الناتج المحلي	3569.853	4023.920	4596.580	5040.347	5514.130
السنة	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**
اجمالي الناتج المحلي	6100.620	6682.403	7207.390	7766.513	8333.287
السنة	**2015**	**2016**			
اجمالي الناتج المحلي	8908.301	9505.157			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- بيانات البنك الدولي www.albankaldawli.org

الملحق رقم (18): تطور الميزان التجاري في الصين خلال الفترة 1980-2016

الوحدة: مليار دولار

السنة	1980	1981	1982	1983	1984
الواردات	22.234	26.745	33.921	36.426	47.443
الصادرات	20.180	26.738	43.097	41.257	47.547
الميزان التجاري	-2.054	-0.007	9.176	4.831	0.104
السنة	**1985**	**1986**	**1987**	**1988**	**1989**
الواردات	70.071	68.892	85.255	120.173	105.875
الصادرات	47.202	53.737	85.989	110.211	94.561
الميزان التجاري	-22.870	-15.156	0.734	-9.963	-11.313
السنة	**1990**	**1991**	**1992**	**1993**	**1994**
الواردات	88.418	103.920	150.026	228.212	229.728

الصادرات	112.942	131.356	162.149	196.947	247.107
الميزان التجاري	24.524	27.436	12.123	-31.265	17.379
السنة	**1995**	**1996**	**1997**	**1998**	**1999**
الواردات	241.423	258.374	267.100	269.698	316.760
الصادرات	265.500	291.410	346.189	351.282	374.512
الميزان التجاري	24.078	33.035	79.089	81.584	57.753
السنة	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**
الواردات	414.242	441.473	531.704	722.451	911.539
الصادرات	467.403	492.296	598.941	785.243	995.410
الميزان التجاري	53.161	50.822	67.237	62.792	83.871
السنة	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**
الواردات	1013.054	1144.558	1228.042	1256.725	1111.030
الصادرات	1207.676	1450.021	1626.646	1639.099	1348.572
الميزان التجاري	194.622	305.462	398.603	382.375	237.542
السنة	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**
الواردات	1380.075	1610.827	1636.053	1713.312	1781.782
الصادرات	1602.475	1770.457	1831.268	1903.183	1957.911
الميزان التجاري	222.400	159.630	195.215	189.870	176.129
السنة	**2015**	**2016**			
الواردات	1612.847	1651.563			
الصادرات	1901.750	1868.560			
الميزان التجاري	288.903	216.997			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- بيانات البنك الدولي www.albankaldawli.org

الملحق رقم (19): تطور اجمالي الناتج المحلي في السعودية خلال الفترة 1980-2016

الوحدة: مليار دولار

السنة	**1980**	**1981**	**1982**	**1983**	**1984**
اجمالي الناتج المحلي	164.540	184.291	153.240	129.181	119.631
السنة	**1985**	**1986**	**1987**	**1988**	**1989**
اجمالي الناتج المحلي	103.894	86.886	85.582	88.138	95.217
السنة	**1990**	**1991**	**1992**	**1993**	**1994**

اجمالي الناتج المحلي	117.473	132.047	136.905	132.791	134.995
السنة	**1995**	**1996**	**1997**	**1998**	**1999**
اجمالي الناتج المحلي	143.152	158.451	165.742	146.775	161.717
السنة	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**
اجمالي الناتج المحلي	189.515	184.137	189.606	215.808	258.742
السنة	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**
اجمالي الناتج المحلي	328.461	376.900	415.965	519.797	429.098
السنة	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**
اجمالي الناتج المحلي	528.207	671.239	735.975	746.647	756.350
السنة	**2015**	**2016**			
اجمالي الناتج المحلي	651.757	639.617			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية unctad.org

الملحق رقم (20): تطور الميزان التجاري في السعودية خلال الفترة 1980-2016

الوحدة: مليار دولار

السنة	**1980**	**1981**	**1982**	**1983**	**1984**
الواردات	44.920	55.459	59.945	61.589	54.100
الصادرات	104.410	115.769	77.741	49.694	41.299
الميزان التجاري	59.490	60.310	17.796	-11.895	-12.801
السنة	**1985**	**1986**	**1987**	**1988**	**1989**
الواردات	38.069	31.093	31.779	31.027	36.256
الصادرات	31.242	23.201	26.412	27.608	32.132
الميزان التجاري	-6.827	-7.892	-5.367	-3.419	-4.125
السنة	**1990**	**1991**	**1992**	**1993**	**1994**
الواردات	36.855	48.053	49.266	44.424	35.194
الصادرات	47.383	50.585	53.539	45.617	45.899
الميزان التجاري	10.527	2.532	4.274	1.193	10.706
السنة	**1995**	**1996**	**1997**	**1998**	**1999**
الواردات	39.659	42.197	43.142	38.831	37.485
الصادرات	53.450	63.417	64.902	43.493	56.062
الميزان التجاري	13.791	21.219	21.761	4.662	18.576
السنة	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**

الواردات	46.926	44.058	44.830	51.744	62.350
الصادرات	82.259	72.981	77.641	98.957	131.921
الميزان التجاري	35.333	28.922	32.811	47.213	69.570
السنة	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**
الواردات	81.798	113.495	145.279	176.685	162.069
الصادرات	187.389	225.507	249.318	322.854	202.056
الميزان التجاري	105.592	112.012	104.039	146.169	39.987
السنة	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**
الواردات	174.203	197.977	215.206	229.901	255.383
الصادرات	261.831	376.224	399.420	387.644	354.541
الميزان التجاري	87.628	178.247	184.214	157.743	99.158
السنة	**2015**	**2016**			
الواردات	253.555	194.169			
الصادرات	218.010	195.169			
الميزان التجاري	-35.544	1.000			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية unctad.org

الملحق رقم (21):تطور اجمالي الناتج المحلي في الامارات العربية المتحدة خلال الفترة 1980-2016

الوحدة: مليار دولار

السنة	**1980**	**1981**	**1982**	**1983**	**1984**
اجمالي الناتج المحلي	44.169	49.978	47.232	43.363	42.354
السنة	**1985**	**1986**	**1987**	**1988**	**1989**
اجمالي الناتج المحلي	41.134	34.387	36.860	36.750	42.007
السنة	**1990**	**1991**	**1992**	**1993**	**1994**
اجمالي الناتج المحلي	51.364	52.226	54.948	56.352	60.080
السنة	**1995**	**1996**	**1997**	**1998**	**1999**
اجمالي الناتج المحلي	66.603	74.533	79.866	76.663	85.549
السنة	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**
اجمالي الناتج المحلي	105.701	104.662	111.251	125.971	149.756
السنة	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**
اجمالي الناتج المحلي	182.978	225.019	261.287	319.597	256.861

السنة	2010	2011	2012	2013	2014
اجمالي الناتج المحلي	289.787	350.666	374.591	390.108	403.137
السنة	2015	2016			
اجمالي الناتج المحلي	358.135	348.744			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية unctad.org

الملحق رقم (22): تطور الميزان التجاري في الامارات العربية المتحدة خلال الفترة 1980-2016

الوحدة: مليار دولار

السنة	1980	1981	1982	1983	1984
الواردات	9.783	10.639	10.474	9.565	8.477
الصادرات	23.061	22.764	19.476	16.405	16.259
الميزان التجاري	13.278	12.125	9.001	6.840	7.782
السنة	**1985**	**1986**	**1987**	**1988**	**1989**
الواردات	8.103	8.199	8.809	10.140	11.664
الصادرات	15.692	10.313	13.214	12.756	16.286
الميزان التجاري	7.590	2.114	4.405	2.616	4.622
السنة	**1990**	**1991**	**1992**	**1993**	**1994**
الواردات	13.197	15.496	19.017	21.740	23.547
الصادرات	22.081	22.911	24.135	27.488	28.440
الميزان التجاري	8.884	7.415	5.118	5.749	4.893
السنة	**1995**	**1996**	**1997**	**1998**	**1999**
الواردات	24.663	31.106	34.611	33.413	32.834
الصادرات	30.591	40.053	43.680	37.067	39.943
الميزان التجاري	5.928	8.947	9.069	3.653	7.108
السنة	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**
الواردات	36.003	37.487	42.650	51.406	69.912
الصادرات	53.889	50.787	54.363	69.538	93.969
الميزان التجاري	17.886	13.300	11.713	18.132	24.057
السنة	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**
الواردات	83.671	100.668	148.095	195.857	166.819
الصادرات	122.071	152.434	186.690	248.808	201.959

الميزان التجاري	38.400	51.766	38.596	52.951	35.139
السنة	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**
الواردات	184.221	217.471	242.812	253.217	277.903
الصادرات	225.275	314.834	375.798	392.571	399.570
الميزان التجاري	41.054	97.364	132.986	139.354	121.666

السنة	**2015**	**2016**
الواردات	265.950	273.274
الصادرات	359.401	362.069
الميزان التجاري	93.451	88.795

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية unctad.org

الملحق رقم (23): تطور اجمالي الناتج المحلي في إندونيسيا خلال الفترة 1980-2016

الوحدة: مليار دولار

السنة	**1980**	**1981**	**1982**	**1983**	**1984**
اجمالي الناتج المحلي	181.537	195.928	200.329	208.729	223.289
السنة	**1985**	**1986**	**1987**	**1988**	**1989**
اجمالي الناتج المحلي	228.787	242.228	254.160	268.852	288.899
السنة	**1990**	**1991**	**1992**	**1993**	**1994**
اجمالي الناتج المحلي	309.821	331.236	352.758	375.675	404.000
السنة	**1995**	**1996**	**1997**	**1998**	**1999**
اجمالي الناتج المحلي	437.209	471.391	493.546	428.759	432.151
السنة	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**
اجمالي الناتج المحلي	453.414	469.934	491.078	514.553	540.440
السنة	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**
اجمالي الناتج المحلي	571.205	602.627	640.863	679.403	710.852
السنة	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**
اجمالي الناتج المحلي	755.094	801.682	850.024	897.262	942.185

السنة	**2015**	**2016**
اجمالي الناتج المحلي	988.129	1037.864

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- بيانات البنك الدولي www.albankaldawli.org

الملحق رقم (24): تطور الميزان التجاري في إندونيسيا خلال الفترة 1980-2016

الوحدة: مليار دولار

السنة	1980	1981	1982	1983	1984
الواردات	28.938	36.768	39.786	44.692	41.334
الصادرات	38.807	37.879	32.600	34.647	36.913
الميزان التجاري	9.869	1.111	-7.186	-10.045	-4.421
السنة	**1985**	**1986**	**1987**	**1988**	**1989**
الواردات	43.515	45.329	46.225	37.583	42.636
الصادرات	34.032	39.209	44.943	45.416	50.160
الميزان التجاري	-9.483	-6.119	-1.282	7.833	7.524
السنة	**1990**	**1991**	**1992**	**1993**	**1994**
الواردات	52.490	61.323	65.348	68.248	82.100
الصادرات	50.386	60.403	69.261	73.838	81.179
الميزان التجاري	-2.104	-0.919	3.912	5.590	-0.921
السنة	**1995**	**1996**	**1997**	**1998**	**1999**
الواردات	99.290	106.106	121.721	115.282	68.391
الصادرات	87.446	94.057	101.394	112.733	76.878
الميزان التجاري	-11.844	-12.049	-20.327	-2.549	8.488
السنة	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**
الواردات	86.127	89.727	85.914	87.258	110.515
الصادرات	97.239	97.867	96.676	102.366	116.215
الميزان التجاري	11.112	8.140	10.761	15.109	5.700
السنة	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**
الواردات	130.152	141.322	154.132	169.549	144.155
الصادرات	135.508	148.253	160.918	176.259	159.180
الميزان التجاري	5.356	6.931	6.786	6.710	15.024
السنة	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**
الواردات	169.158	194.581	210.144	214.057	218.594
الصادرات	183.481	210.580	213.968	222.884	225.279
الميزان التجاري	14.323	16.000	3.824	8.828	6.685
السنة	**2015**	**2016**			

الواردات	204.934	199.921
الصادرات	220.503	217.046
الميزان التجاري	15.569	17.125

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- بيانات البنك الدولي www.albankaldawli.org

الملحق رقم (25): تطور اجمالي الناتج المحلي في إيران خلال الفترة 1980-2016

الوحدة: مليار دولار

السنة	1980	1981	1982	1983	1984
اجمالي الناتج المحلي	185.205	175.618	223.405	242.534	221.227
السنة	**1985**	**1986**	**1987**	**1988**	**1989**
اجمالي الناتج المحلي	225.988	202.923	204.239	193.218	204.852
السنة	**1990**	**1991**	**1992**	**1993**	**1994**
اجمالي الناتج المحلي	233.190	262.067	269.496	272.299	268.183
السنة	**1995**	**1996**	**1997**	**1998**	**1999**
اجمالي الناتج المحلي	274.304	288.495	289.886	296.199	298.733
السنة	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**
اجمالي الناتج المحلي	316.233	318.695	341.850	371.709	387.970
السنة	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**
اجمالي الناتج المحلي	400.345	420.361	454.645	455.786	460.377
السنة	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**
اجمالي الناتج المحلي	487.070	499.956	462.737	461.838	483.099
السنة	**2015**	**2016**			
اجمالي الناتج المحلي	476.719	540.581			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- بيانات البنك الدولي www.albankaldawli.org

الملحق رقم (26): تطور الميزان التجاري في إيران خلال الفترة 1980-2016

الوحدة: مليار دولار

السنة	1980	1981	1982	1983	1984
الواردات	64.004	60.656	54.120	75.089	51.603
الصادرات	28.522	25.475	49.252	60.033	47.645
الميزان التجاري	-35.482	-35.181	-4.868	-15.056	-3.958
السنة	**1985**	**1986**	**1987**	**1988**	**1989**

الواردات	48.021	41.811	45.992	39.141	46.742
الصادرات	43.153	36.115	52.714	60.106	65.231
الميزان التجاري	-4.868	-5.696	6.722	20.964	18.488
السنة	**1990**	**1991**	**1992**	**1993**	**1994**
الواردات	61.801	82.420	74.705	59.901	36.194
الصادرات	78.674	91.782	93.140	101.603	103.013
الميزان التجاري	16.873	9.361	18.436	41.702	66.819
السنة	**1995**	**1996**	**1997**	**1998**	**1999**
الواردات	35.746	42.062	39.376	41.233	38.702
الصادرات	93.787	94.440	89.256	91.350	89.056
الميزان التجاري	58.041	52.378	49.880	50.117	50.354
السنة	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**
الواردات	44.869	53.061	62.544	74.284	81.634
الصادرات	96.296	90.514	93.474	106.860	108.093
الميزان التجاري	51.427	37.453	30.930	32.577	26.459
السنة	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**
الواردات	80.417	83.742	88.622	93.739	92.190
الصادرات	110.299	114.666	114.457	110.993	110.556
الميزان التجاري	29.882	30.924	25.835	17.253	18.367
السنة	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**
الواردات	94.350	85.574	67.252	55.214	52.707
الصادرات	118.843	118.208	87.786	85.094	91.184
الميزان التجاري	24.493	32.634	20.534	29.880	38.477
السنة	**2015**	**2016**			
الواردات	42.045	44.626			
الصادرات	102.258	144.529			
الميزان التجاري	60.213	99.902			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- بيانات البنك الدولي www.albankaldawli.org

الملحق رقم (27): مجموع مربعات البواقي الانحدار لكل دولة على حدى

الدولة	مجموع مربعات البواقي
الجزائر	0.173183
الصين	0.740240
مصر	0.043389
ماليزيا	0.043449
المغرب	0.088217
السعودية	0.523363
تونس	0.096872
تركيا	0.154846
الامارات العربية المتحدية	0.682413
اندونيسيا	0.226025
ايران	0.444862
المجموع الاجمالي	3.216859

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات لغة البرمجة R3.6.1.

الملحق رقم (28): نتائج اختبار السببية لجرانجر

```
        Panel Granger (Non-)Causality Test (Dumitrescu/Hurlin (2012))

data:  DLPIBH ~ DLOUV
Zbar = 2.7849, p-value = 0.005355
alternative hypothesis: Granger causality for at least one individual
```

```
        Panel Granger (Non-)Causality Test (Dumitrescu/Hurlin (2012))

data:  DLOUV ~ DLPIBH
Zbar = 7.1708, p-value = 7.454e-13
alternative hypothesis: Granger causality for at least one individual
```

```
        Panel Granger (Non-)Causality Test (Dumitrescu/Hurlin (2012))

data:  DLPIBH ~ LK
Zbar = 13.886, p-value < 2.2e-16
alternative hypothesis: Granger causality for at least one individual
```

```
        Panel Granger (Non-)Causality Test (Dumitrescu/Hurlin (2012))

data:  LK ~ DLPIBH
Zbar = 0.21963, p-value = 0.8262
alternative hypothesis: Granger causality for at least one individual
```

```
        Panel Granger (Non-)Causality Test (Dumitrescu/Hurlin (2012))

data:  DLPIBH ~ DLH
Zbar = 4.0437, p-value = 5.262e-05
alternative hypothesis: Granger causality for at least one individual
```

```
        Panel Granger (Non-)Causality Test (Dumitrescu/Hurlin (2012))

data:  DLH ~ DLPIBH
Zbar = 6.4005, p-value = 1.548e-10
alternative hypothesis: Granger causality for at least one individual
```

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات لغة البرمجة R3.6.1.